تحدّي الرأسمالية الخضـــــــــراء

العدالة المناخية والانتقال الطاقي في المنطقة العربية

تحرير: حمزة حموشان & كايتي ساندويل

صفصاف
SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

تحدّي الرأسمالية الخضـــــــــراء

العدالة المناخيــة والانتقال
الطاقي في المنطقة العربية

تحرير حمزة حموشان وكايتي ساندويل

المساهمون/ات: حمزة حموشان؛ كايتي ساندويل؛ جوانا آلان؛ حمزة لكحل؛ محمود لمعدل؛ منال شقير؛ كارين ريجنال؛ صقر النور؛ محمد صلاح؛ ؛ رزاز بشير؛ محمد جاد؛ أسماء محمد أمين؛ شفيق بن روين؛ فلافي روش؛ جواد مستقبل؛ آدم هنية؛ إيمان بوخاتم وكريستيان هندرسن .

.....

خدّي الرأسمالية الخضراء

طبعة 2024

رقم الإيـــــداع: 21722 / 2023

الترقيم الدولي: 978-977-821-370-6

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

WWW.SEFSAFA.NET

sefsafapr@gmail.com

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

تحدّي الرأسمالية الخضـــــــــراء

العدالة المناخيــة والانتقال الطاقي في المنطقة العربية

تحـرير:
حمزة حموشان
كايتي ساندويل

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

المحتويـــات

16 **شكر وعرفان**

19 **مقدمة الكتاب: قبل فوات الأوان**

الحاجة الماسة إلى انتقال عادل في المنطقة العربيَّة (حمزة حموشان وكايتي ساندويل)

27 شمال أفريقيا وغرب آسيا بصفتهما محورًا أساسيًا في رأس المال الأحفوري العالمي

31 النظرة الاستعماريَّة والاستشراق البيئي

34 ما "الانتقال العادل"؟

40 لماذا هذا الكتاب؟ ولماذا الآن؟

43 ملخص بفصول الكتاب

47 على سبيل الختام

51 **القسم الأول**

كولونيالية الطَّاقة والتبادل اللامتكافئ والاستخراجية الخضراء

52 **الانتقال الطَّاقي بشمال أفريقيا: حضور الاستعمار الجديد.. مجددًا!** (حمزة حموشان)

53 "الاستعمار الأخضر" و"الاستحواذ الأخضر"

54 الانتقال الطَّاقي، والسلب والاستحواذ في المغرب

57 الاستعمار الأخضر بالصحراء الغربية

58 أيّ انتقال طاقي في الجزائر؟ واصل الحفر يا حبيبي!

61 خصخصة الطَّاقة في تونس

62 الهيدروجين، جبهة الطَّاقة الجديدة في أفريقيا

66 ديزرتيك 3.0، أو ركوب موجة الهيدروجين الأخضر

69 خاتمة

73 | **انتقالٌ غير عادل: الطَّاقة والإمبريالية والنَّمط الاستخراجي في الصحراء الغربية المُحتلّة** - (جوانا آلان، حمزة لكحل، ومحمود لمعدل)

74 | تاريخ موجز لنزاع الصحراء الغربية

78 | النَّمط الاستخراجي في الصحراء الغربية المُحتلّة

81 | تغذية الاحتلال: كيف تقوم الطَّاقة بأداء العمل الدبلوماسي نيابة عن النظام المغربي

84 | تغذية القمع: الرؤى الصحراويَّة لمنظومة الطَّاقة بالصحراء الغربية المُحتلّة

89 | كيف قد يبدو "الانتقال العادل" بقيادة الصّحراويين؟ أفكار وأسئلة مِن المخيمات

94 | خاتمة

96 | **التطبيعُ البيئي العربي الإسرائيلي: الغسلُ الأخضرُ للاستعمار الاستيطاني في فلسطين والجولان** - (منال شقير)

96 | مقـدّمــة

99 | مشاريع التطبيع البيئي

100 | الازدهار الأزرق: إسرائيل تروي الأردن الجافّ

104 | قهرُ قلب الظلام (العربي): مجازُ الغسل الأخضر الإسرائيلي

105 | الازدهار الأخضر

107 | إي إِن إِل تي – نيوماد

112 | التطبيع البيئي: هجوم عنيف على حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير

116 | الصمود البيئي: رؤية من أجل انتقال عادل في فلسطين

121 | الخلاصة

123 | **ماذا بإمكان منجم قديم أنْ يخبرنَا عن الانتقال الطَّاقي العادل: دروس مِن الحراك الاجتماعي حول التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة في المغرب** - (كارين ريجنال)

125 | الانتقال العادل في المغرب

127 | أشكال النمط الاستخراجي العديدة في جنوب شرق المغرب

129 | أطراف ومصالح مالية متماثلة في النمط الاستخراجي التقليدي وفي قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة

134 | الصراع حول الأرض وسياسة الموارد في السياق القانوني والبيروقراطي

138 | لماذا تعدّ الضّرائب مُهمّة؟ أو نحو جبر الضرر والتعويض

142 | الحراك الاجتماعي والمطالب السياسية المشتركة عبر الاستخراج والطَّاقة المُتجدِّدة
146 | خاتمة

148 | نحوَ انتقالٍ عادلٍ في القطاعِ الزراعِي بشمالِ أفريقيا - (صقر النور)
149 | مقدمة
154 | تحوُّلات السياسات الزراعية بشمال أفريقيا
157 | التحوُّلات النيوليبراليةُ وآثارُها على الموارد الزراعية
161 | الوضعُ الراهنُ: زراعة فلاحيّة مهمَّشة وزراعة رأسماليّة استخراجيّة
164 | الانتقال العادل: مواجهة التبادل البيئي غير المتكافئ
166 | من التبادل البيئي غير المتكافئ إلى الدين المناخي
168 | آليات بناء الانتقال العادل للزراعة الشمال إفريقية: الزراعة الفلاحية البيئية والتجديدية
176 | خاتمة

178 | أزمة الكهرباء في السّودان:
بين الحلول المتعجّلة وفرص الانتقال الطَّاقي المستدام - (محمد صلاح ورزاز بشير)
178 | الأزمة
179 | الإمداد
190 | الاستهلاك
191 | تقرير البنك الدولي
198 | خاتمة

201 | القسم الثاني
التعديلاتُ النيوليبراليَّةُ وخصخصةُ الطَّاقةِ ودورُ المؤسساتِ الماليَّة الدوليَّة

202 | دورُ المالِ الدولي في تسليعِ الكهرباء بمصر - (محمد جاد)
204 | قبل الوصول إلى التحرير ... عقود من المراوغة
213 | كيف تمَّت عملية التحرير/ اللبْرَلة؟
215 | نتائج سياسات الانفتاح على التمويل الخارجي
218 | الأثر الاجتماعي لتحرير الكهرباء

222 | خاتمة

224 | قطاع الطَّاقة في الأردن: سياسات أنتجت أزمات - (أسماء محمد أمين)
227 | ما قبل الأزمة
235 | ما بعد الأزمة
243 | الطَّاقة المُتجدِّدة
244 | مشاريع العروض المباشرة
248 | صافي القياس والعبور
253 | تراجع قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة

259 | الطَّاقة "المُتجدِّدة" في تونس: انتقال غير عادل - (شفيق بن روين وفلافي روش)
262 | قانون الطَّاقة المُتجدِّدة: نقطة تحوُّل في الانتقال الطَّاقي لتونس
272 | آثار الانتقال الطَّاقي الحالي: تحولٌ عادلٌ مِن أجلِ تنمية تونس وحقوق الناس
280 | خاتمة

283 | قطاع الطَّاقة بالمغرب: التبعية الدّائمة - (جواد مستقبل)
284 | قطاع الطَّاقة: من التحكم الاستعماري إلى التدابير النيوليبرالية...
287 | الطاقات المُتجدِّدة بالمغرب: نيوليبرالية خضراء
289 | الحوكمة الطَّاقية في المغرب: مَنْ يقرّر؟ مَنْ يستفيد؟ ومَنْ يدفع الثمن؟
296 | بعضُ السُّبل مِن أجل انتقال طاقيٍّ عادل بالمغرب

299 | القسم الثالث

الرأسمالية الأحفورية وتحديات الانتقال العادل

300 | انتقالٌ لأين؟ دول الخليج العربيَّة ومحور "شرق – شرق" للنِّفط في العالم- (آدم هنية)
303 | من الأخوات السبع إلى أوبك
307 | الصين ونفط العالم والاقتصاد السياسي للخليج
311 | التكرير والبتروكيماويات
314 | الأوجه الجديدة للاعتماد المتبادل بين الشرق والشرق
317 | مواجهة الطوارئ المناخية: التعامل بحذر مع الشرق الأوسط

322 | تحدِّيات الانتقال الطَّاقي في البلدان المصدّرة للنّفط: حالة الجزائر - (إيمان بوخاتم)
322 | الحاجة لانتقال طاقي في الجزائر
328 | سياسة الجزائر المناخية والطَّاقية
332 | قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة في الجزائر
335 | تحديات وعوائق الانتقال الطَّاقي في الجزائر
344 | حاجة الجزائر لانتقال طاقي عادل
350 | خاتمة

352 | انتقالاتٌ مُجْحِفَةٌ: دور دول الخليج في "التحوّل إلى الاستدامة" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - (كريستيان هندرسن)
355 | هل ثَمَّة تحوّلٌ إلى الطَّاقة الخضراء في الخليج؟
360 | سوق جديدة
365 | منطقةُ انعدامٍ للتكافؤ
369 | الخليج والانتقال العادل
373 | سير ذاتية للمشاركين/ات

فهرست الجداول

151	جدول 5-1: بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بشمال أفريقيا
171	جدول 5-2 : رصد لأهم الممارسات الحاملة لإمكانات الزراعة البيئية التجديدية ببلدان شمال أفريقيا
174	جدول 5-3 : أمثلة لبعض المنظمات والمبادرات الداعمة للزراعة البيئية التجديدية بشمال أفريقيا
333	جدول 12-1: مدى إنجاز برنامج الطاقات المُتجدِّدة في الجزائر للعام 2020

فهرست الأشكال

194	الشكل 6-1: مقارنة بين الخطَّة الخمسيّة لحكومة السودان والخطَّة المقترحة من البنك الدولي.
208	الشكل 7-1 : خسائر نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (٪ من الناتج) - البنك الدولي
209	الشكل 7-2 : إجمالي إمدادات الطاقة في مصر حسب المصدر (تيرا جول) - وكالة الطاقة الدولية (IEA)
210	الشكل 7-3 : صادرات وواردات المواد البترولية (مليار دولار أمريكي)
212	الشكل 7-4: دعم الوقود والكهرباء (مليار جنيه مصري)
216	الشكل 7-5 : الحمل الأقصى مقابل القدرة الاسمية (1000 ميجاوات)
217	الشكل 7-6 : بيانات القوائم المالية للشركة القابضة للكهرباء (مليار جنيه مصري)
233	الشكل 8 - 1 : ارتفاع خسائر الحكومة السنوية بالمليون دولار خلال فترة انقطاع الغاز 2014-2011
234	الشكل 8 - 2 : معدل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من 2003 إلى 2018 (سنت أمريكي / كيلووات ساعة)
235	الشكل 8 - 3: مزيج الطاقة من 2010 إلى 2020 (بالنسبة المئوية)
236	الشكل 8 - 4 : تكلفة إنتاج الكيلووات في الساعة (السنت الأمريكي)
239	الشكل 8 - 5: مزيج الطاقة وفقًا لإستراتيجية الطاقة 2020-2030
241	الشكل 8 - 6: معدّل تكلفة مصادر الطاقة المختلفة بالسنت الأمريكي لكل اكيلووات/ ساعة خلال 2017-2020
246	الشكل 8 - 7: مقارنة بين أسعار العروض المباشرة للطاقة المتجددة في الأردن مع متوسط تكلفة الطاقة المتجددة عالميًا (بالسنت الأمريكي للكيلووات/ساعة).
247	الشكل 8-8: مقارنة بين معدل تكلفة الطَّاقة الكهربائية الكلي لعام 2021 مع تكاليف الطَّاقة الشمسيَّة للمرحلتين الثالثة والرابعة الموقوفة (بالسنت الأمريكي للكيلووات/ساعة).

249 | الشكل 8 - 9: الاستطاعة الكلية المركبة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة لغاية 2021 (بالميجاوات)

251 | الشكل 8 - 10 : إيرادات الحكومة من بيع الطاقة لكبار المشتركين بالمليون دولار أمريكي

251 | الشكل 8 - 11 : كمية الطاقة المُباعة لكبار المشتركين (الجيجاوات/الساعة)

254 | الشكل 8-12: استثمارات الطاقة المتجددة في الأردن 2015-2020 (مليون دولار أمريكي)

255 | الشكل 8-13: حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة (مليون دولار أمريكي)

275 | الشكل 9-1: نسبة المشاريع المتحصل عليها عبر مناقصات ما بين 2017-2019 بموجب نظام الامتيازات لمختلف الشركات حسب الجنسيات

275 | الشكل 9-2: الحصة (بالنسبة المئوية) في إجمالي الطاقة (بالميجاوات) لمشاريع إنتاج الكهرباء التي حصلت عليها الشركات بموجب نظام الترخيص حسب جنسيتها.

276 | الشكل 9-3: الحصة (بالنسبة المئوية) في إجمالي الطاقة (ميجاوات) لمشاريع إنتاج الكهرباء التي تحصل عليها الشركات بموجب نظام الامتيازات حسب جنسيتها.

291 | شكل 10-1: توزيع إنتاج الكهرباء حسب مصادر الطَّاقة (بالنسبة المئوية)

292 | شكل 10-2: توزيع إنتاج الكهرباء حسب نوع المنتج (بالنسبة المئوية)

295 | شكل 10-3: التوليفة المالية النموذجية للمشاريع التي تشرف عليها "مازن"

330 | شكل 12-1: إنتاج الجزائر من الطاقة الأولية من حيث الكمية (بالنسبة المئوية).

331 | شكل 12-2: استهلاك الجزائر النهائي للطاقة من حيث الكمية (بالنسبة المئوية).

331 | شكل 12-3: صادرات الجزائر للطاقة الأولية عام 2019 (إجمالي: 61.7 مليون طن من مكافئ للنفط).

شهادات حول الكتاب

تفكيك الاستعمار الأخضر كتاب يجب قراءته على كل باحث وصانع سياسات وناشط يعمل في قضايا المناخ والطاقة والتنمية والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. إذ يُثري هذا المجلد قُراءَه ويمكنهم من التفكير في جذور المشكلات بطرق واضحة ومنهجية وتحويلية. إلى جانب كون الكتاب مساهمة جليلة في الأدبيات المتعلقة بالانتقال العادل، والغسل الأخضر، والاستعمار الجديد، والاستخراجية، والنيوليبرالية.

فاضل قابوب؛ رئيس المعهد العالمي للازدهار المستدام.

هذا الكتاب المهم؛ كتاب جريء يُقدِّمُ في الوقت المناسب الأمل لكوكبنا. تُحللُ هذه المقالات من العالم العربي تعقيد القضايا البيئية المؤثرة في المنطقة وتُقدِّمُ رؤية متفائلة وعالمية وديمقراطية للاستدامة التحويلية التي تتمحور حول العدالة المناخية. ويتعامل مع أزمة التغيّر المناخي من موقعنا هنا – في جنوب العالم. إذ يتخذ فكرة "العدالة المناخية" محورًا ومنطلقًا لتوصيف وتحليل الأزمة واقتراح الحلول، ويبتعد عن مفاهيم "الأمن" سواء الغذائي أو المناخي أو أمن الطاقة، وبهذا يفتح أُفقًا للتفكير وللابتكار من خلال مفاهيم "العدالة" و"السيادة" و"التحرّر". هذا الكتاب؛ خطوةٌ مطلوبةٌ في طريق تحريرنا من سطوة رؤى و"حلول" قوى الاستعمار القديم/ الجديد والنيوليبرالية والتواطؤ المحلّي المتسببة أصلاً في الأزمة، وإسهامٌ نحن في أشدّ الاحتياج إليه.

أهداف سويف؛ كاتبة وروائية مصرية.

بالنسبة لأي شخص ملتزم بوضعية الانتقال العادل، يعد هذا تدخلا حيويا يربط الماضي بالحاضر ويتحدانا ليس فقط لإعادة تصور المستقبل، ولكن للوقوف مع أولئك الموجودين في الخطوط الأمامية الذين يقاتلون من أجله.

أسد رحمن؛ مدير منظمة "الحرب على العوز" البريطانية

يقدم هذا الكتاب الرائد لمجموعة من الباحثين المتأصلين بعمق في الأوساط السياسية والإنتاجية المعرفية في المنطقة، تحليلاً دقيقًا وقاطعًا – في اللحظة المناسبة – لما قد يعنيه الانتقال العادل للمنطقة. يدرس المؤلفون – في مقالاتهم الغنية نظريًا وتجريبيًا – النزاعات حول الصحاري، والغسيل الأخضر لاستعمار إسرائيل لفلسطين، والاستخراج الزراعي والمعدني، والرأسمالية الخضراء والتمويل ومجموعة من الموضوعات المحورية الأخرى بشكل عاجل.

لالة خليلي؛ مؤلفة كتاب "عصب الحرب والتجارة".

إن الحاجة ماسة إلى النظر في العلاقة بين الاستعمار وأزمة المناخ في المناطق التي تعاني منه، خاصة شمال أفريقيا، حيث تواجه الشعوب ضغوطا هائلة من المستثمرين في الوقود الأحفوري والسياسات النيوليبرالية. هذا أمر مهم وحساس لا يمكن تجاهله.

نيمو باسي؛ مؤلف كتاب "لطهي قارة: الاستخراج المدمر وأزمة المناخ في أفريقيا".

هذا الكتاب؛ يوضح أنَّ أزمة المناخ – جنبًا إلى جنب مع الاستجابات السائدة لها – تلعب على طول الخطوط الاستعمارية. حان الوقت لمواجهة هذا الواقع وبناء نضال مناهض للاستعمار ردًّا على ذلك.

جيسون هيكل؛ عالم الأنثروبولوجيا الاقتصادية ومؤلف كتاب "الأقل هو أكثر".

هذا الكتاب؛ يخوض في أرضٍ بكرٍ على مستويات عدّة. فرُغم الأزمة مركّبةِ الأبعاد التي تعيشها المنطقة والعالم، والتي تتداخل فيها – بشكل يستحيل فصمه – الأبعاد الاقتصادية والمناخية والبيئية والصحية والإنسانية، يغيب عن الجدل المتصاعد حول مستقبلنا أيّ تدخّل مدروس ومركّب من وجهة نظر هذه المنطقة من عالمنا فيما يخصُّ الطاقة والانتقال العادل المستدام. تدخّل يرتكز على مصالح المنتجين المفقَّرين، المُعَرّضين أكثر من غيرهم للمزيد من الإقصاء والتهميش في رزقهم وعيشهم، وفي مواجهة إعادة إنتاج النظام القائم، بفشله وريعيّته وعدم عدالته، والمُتسربِلة بتمويه "عباءة خضراء". هذا الكتاب؛ إضافة بالغة الأهمية للسَّاعين نحو بناء رؤية جادة وسياسات بديلة للكارثة الشاملة التي تنتجها الرأسمالية، ولإفلاس مشروعها العالمي والمحلّي في التّعامل مع قضيةٍ هي مسألة حياة أو موت.

وائل جمال؛ كاتب وباحث مصري في الاقتصاد السياسي.

ثمّة ظاهرة متكررة في أكثر من مجال، وهي التفاوت الهائل بين ما يعرفه النّاس والمواقف العملية التي يُقدِمون على اتّخاذها. الاحترار المناخي وكل الكوارث المحيطة به مثال نموذجي على ذلك، ولكن هناك سِواهُ وفي ميادينَ أخرى تؤشّر للمفارقة نفسها. هذا الكتاب؛ محاولةٌ جدّية لكسر هذه الهوّة عبر استعراض الواقع والدّعوة المستعجلة للتصدّي للتطورات السيّئة. لعل التحذير العلمي من تدهور المناخ اليوم يكون فرصة أخيرة قبل "فوات الأوان"، ما يجعل الجهد البحثي والمعرفي الذي يجسدّه هذا الكتاب، بما يطرحه من اقتراحات عملية وممكنة – والكلمة الأخيرة بالغة الأهمّية – والموجّه إلى الناس قبل السّلطات المتواطئة أو المستقيلة، قد يكون هو الآخر محاولة للإيقاظ قبل "فوات الأوان".

نهلة الشهال؛ أستاذة علم الاجتماع السياسي. رئيس تحرير السفير العربي.

الانتقال الطاقي بشمال أفريقيا: ضرورة أم اختيار؟

أمام تسارع وتيرة التحولات المناخية كنتيجة مباشرة لارتفاع تركيز الغازات الدفيئة في الهواء، وأمام إصرار الرأسمال العالمي الاستمرار على نفس النهج في الإنتاج والاستهلاك، فإن الانتقال الطاقي ببلدان شمال أفريقيا لم يعد مجرد شعار أو اختيار، بلْ أصبح ضرورة أساسية للتأقلم أولاً مع آثار التحولات المناخية، والمساهمة الفاعلة في الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة ثانيًا. كل ذلك لأن الشعوب الفقيرة تدفع حاليًا – وستدفع مستقبلاً – فاتورة الاحتباس الحراري والتحولات المناخية، التي لا نملك فُرادَى قوة التأقلم معها، ولكن بشكل جماعي، يمكننا فعل الكثير. لذلك؛ يمكننا القول إنّ ما يقدمه لنا هذا الكتاب في فصوله الجدية والأكاديمية المعمقة، حلقة أساسية من العمل الجماعي، والاهتمام المشترك للعديد من الخبرات الوطنية المهتمة بالقضايا المناخية، والمدافعين عن عدالة مناخية بدول شمال أفريقيا، والرافضين لاستعمار جديد يتستر تحت شعارات التحولات المناخية واستغلال الطاقات المتجددة ومقاومة سلطة الكربون.

يحدوني أملٌ أن يكون هذا الكتاب انطلاقة فعلية للحكومات والمنظمات والجمعيات المدنية، من أجل عدالة مناخية واستقلال طاقي فِعلي ببلدان شمال أفريقيا.

حسين الرحيلي؛ متخصص في التنمية - تونس.

شكر وعرفان

انطلق هذا الكتاب قبل حتى أنْ نُدرك أنه سيكون كتابًا، إذ تكوَّن بالفعل تتويجًا لثمرة رحلة من البحث الجاد والعمل الدؤوب والتَّأمل المنفتح، طالت لسنوات. يستند هذا الكتاب ونرجو أن يبني على مجموعة ثرية من المناقشات والمداولات والطروحات القائمة حول التحولات العادلة والمستدامة التي نأملُ رؤيتها في المنطقة العربية وخارجها.

خلال رحلة هذا الكتاب – الذي نفخر بتقديمه للقارئ العربي – تراكمت ديون فكريَّة وشخصيّة جمَّة لأصدقاء ورفاق درب وزملاء لا حصر لهم، ممن أثروا مخطوط الكتاب بتفاعلهم وتشجيعهم ونقدهم البناء للمسودات، فشحذوا حججه ودفعوا محتواه إلى المزيد من الوضوح والجرأة. ربما لا يكون ممكنًا الإشارة إليهم جميعًا هنا، لكنَّنا سنذكر البعض منهم.

على رأس قائمة تطول، نتقدم بالشكر والامتنان إلى الرائعين من زملائنا في المعهد العابر للقوميات (TNI)، ومنهم: جيني فرانكو، وليدا فرناندا فوريرو، ودانييل شافيز، وزوي برنت، ولافينيا شتاينفورت، وبيتجي فيرفست، ومادز باربيسجارد، وسيلفيا كاي، وكارستن بيدرسن. هؤلاء الأفاضل – على وجه التحديد – كانوا مصدرًا غير منقطعٍ للإلهام والدعم. وكانت تفاعلاتنا وحواراتنا معهم مُثمرة للغاية، وساهمت بقوة في نضوج فكرة هذا الكتاب وتطويره.

كما نُعرب عن عميق شكرنا وامتناننا – بشكل خاص – للسادة مؤلفي الكتاب ومترجميه (غسان بن خليفة، ومروة شريف، وعمرو خيري، وإسماعيل المنوزي، وياسمين الحاج وإلهام عيداروس وثائر ديب) والمراجعين المختلفين الذين بذلوا جهدهم لإخراج هذا الكتاب على وجه مرضٍ. ونتوجه – أيضًا – بشكر خاص إلى توماس كلايس من مؤسسة

فريدريش إيبرت – مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي آمن باقتناع وحماس لمشروع هذا الكتاب منذ اليوم الأول، وكان داعمًا له بسخاء بالغ.

والشكر – أيضًا – موصولٌ لمختار سعد شحاتة الذي كان منقّحًا لامعًا وشديد الدِّقة، والذي أجرى تحسينات على النصّ وانسيابيته بما يفوق توقعاتنا. كما نعرب – أيضًا – عن تقديرنا لمحمد الداودي ووفاء حديوي على مساعدتهم في إعداد النصّ بشكله الحالي.

نُهدي هذا الكتاب إلى الرفاق الكُثُر الملهمين الذين صادفناهم في مسيرتنا، سواء مِن المدافعين عن البيئة والنقابيين والناشطين والباحثين والصحفيين والمثقفين الذين يواصلون نضالهم بشتى الطرق لبناء عالم أكثر عدلاً. ولا تفوتنا الإشارة إلى صديقنا محاد قاسمي، الناشط المدافع عن البيئة والقابع حاليًا قيد الاعتقال السياسي في الجزائر. ونهدي هذا الكتاب له وللآخرين غيره في المنطقة ممن لا يتوقفون عن النضال في سبيل العدالة ودحر الظلم بكلِّ أشكاله!

وختامًا؛ نشكر دار صفصافة للنشر والتوزيع (مصر) ممثلة في الناشر الجاد: محمد البعلي، والذي تحمل كل أنواع التأخير وأيَّد فكرة الكتاب منذ البداية.

مقدمة الكتاب

قبل فوات الأوان

الحاجة الماسة إلى انتقال عادل[1] في المنطقة العربيَّة

حمزة حموشان وكايتي ساندويل

1- مصطلح الانتقال العادلُ (Just Transition) يمثّل انتقالاً مُنصفًا نحو اقتصادٍ مستدام إيكولوجيًا، وعادلٍ لكل أعضائه. ويعني الانتقالُ العادل انتقالاً من نظام اقتصادي قائم على استخراج مفرط للموارد واستغلال الأشخاص إلى نظام مُهيكل بالأحرى حول استرجاع وإحياء مجالات الحياة والحقوق وكرامة البشر. إنَّ الرؤيةَ الجذرية للانتقال العادلِ هي تلك التي تُدرك وترى تدمير البيئة والاستخراج الرأسمالي، والعنف الإمبريالي، واللامساواة، والاستغلال، والتهميش على محاور العرق والطبقة والنوع الاجتماعي، ومن ثَمَّ تحلّلها بصفتها مفاعيل متزامنة تعمل ضمن نظام شامل يحتاج إلى التغيير. و"الحلول" التي تسعى إلى تناول بُعد واحد، مثل الكارثة البيئية، دون اعتبار البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكامنة خلفها، هي "بالأساس "حلول زائفة".

أصبحتْ آثارُ الانهيار المناخي واضحةً في المنطقة العربيَّة،[2] متمثّلة في تقويض الأسس الإيكولوجية والاجتماعية–الاقتصادية للحياة. تواجهُ دولٌ عربيةٌ مثل الجزائر وتونس والمغرب والسَّعوديّة والعراق والأردن ومصر، تحديات مُناخية كبيرة بسبب موجات الحرّ الحادة والمتكررة، وفترات جفاف مطولة، ما ينذر بآثار كارثية على الزراعة وصغار المزارعين.[3]

شهد العراق، الذي يُصنّف ضمن أكثر خمس دولٍ ضررًا مِن التغيّر المُناخي والتصحر، العديد مِن العواصف الرملية المتكررة في 2022، أصابتْ الحياةَ بالشلل، وأرسلت آلاف المواطنين إلى المستشفيات بسبب مشاكل في التنفس. وأشار وزير البيئة العراقي إلى أنَّه على مدار العقدين التاليين سوف يُضرَبُ العراقُ بالعواصف الرملية على مدار 272 يومًا في المتوسط كل سنة، وبحلول عام 2050 ستُصبح على مدار 300 يوم.[4] شهد الجزائر في صيف 2021 حرائق غابات غير مسبوقة هائلة ومدمرة، بينما ضربت الكويت موجة حرّ محتد تجاوزت 50 درجة مئوية، وهو رقم قياسي عالمي في ذلك العام، في حين عانت الإمارات واليمن وعمان وسوريا والعراق ومصر من فيضانات مدمرة، بينما واجهت مناطق جنوب المغرب أسوأ موجة جفاف للعام الثالث على التوالي. وتُشير هيئة المُناخ، الهيئة الحكومية الدوليَّة المنوطة بتغيّر المناخ، إلى أنَّ منطقة حوض المتوسط ومنطقة

2- نشير هنا بإيجاز إلى الطرق المختلفة التي يشير عبرها كُتّاب هذا الملفّ إلى المنطقة التي يسلّط عليها المشروع الضوء. إذ يستعمل بعضهم "الشرق الأوسط" والبعض الآخر "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (اختصارها "MENA" بالإنجليزية)، فيما يحبّذ آخرون "المنطقة العربيّة" أو "العالم العربي"، بينما يتجّه غيرهم نحو اجتراح أقلّ استعمالًا: "شمال أفريقيا وغرب آسيا" (اختصارها "NAWA" بالإنجليزية) أو "غرب آسيا وشمال أفريقيا" (واختصارها بالإنجليزية "WANA"). من وجهة نظرنا الخاصّة أنّه إذا كنّا ملتزمين بتقديم سرديات مضادّة للهيمنة تتحدّى بُنى السلطة وبتحرير المفاهيم والأسماء من الهيمنة الاستعماريّة، فستتوجّب علينا مساءلة التسمية الاستعماريّة "الشرق الأوسط" – وهو تركيبٌ مُصمَّم لمقابلة "الغرب". فهو جزء من ميراث الاستشراق الساعي إلى خلق "آخر" مقابل. نحن متعاطفون مع استخدام مصطلح "المنطقة العربيّة"، لكن من دون ربطها بدلالات إثنيّة، ونقرّ أنّ هذه التسمية قادرة على إثارة مشاعر الإقصاء والاضطهاد لدى البعض. لا توجد تسمية مثالية، فلكلٍ منها حدودها الخاصّة. بتقديرنا، ومن دون محاولة طمس ثراء الإرث الثقافي والسياسي المشترك لمنطقتنا، الوصف الأنسب لها هو القائم على التحديد الجغرافي، مثلما هو الحال في تسمية "شمال أفريقيا وغرب آسيا". لكن هذا لا يعني رفضنا المسميات الأخرى. في واقع الأمر، فإنّنا نستخدم مختلف المصطلحات الدالة على المنطقة بالتبادل كمترادفات، مع الوعي بأنّ مصطلحات "الشرق الأوسط" أو "شمال أفريقيا وغرب آسيا" تتجاوز المنطقة العربية وتشمل دولًا مثل إيران وتركيا. وأخيرًا، نشير إلى مختلف المناطق الفرعية باستخدام "شمال أفريقيا" و"المغرب العربي" أو "المنطقة المغاربية" و"الخليج" و"المشرق".

3- وقت كتابة المقدمة (أبريل/نيسان 2023) كانت تونس تمر بأحد أسوأ موجات الجفاف عبر تاريخها المرصود، ما اضطر السلطات إلى قطع إمدادات المياه عن المواطنين في ساعات الليل أثناء شهر رمضان. ثمة قيود مشددة أخرى على استخدام المياه تشمل حظر استخدام مياه الشرب في ريّ المزارع والمساحات الخضراء، ومنع غسيل السيارات والمناطق العامة بالمياه.

4- انظر/ي التقارير التالية:

Guardian (2022) 'Ninth sandstorm in less than two months shuts down much of Iraq', Guardian, 24 May.
https://shorturl.at/qsUY9
France24 (2022) 'Thousands hospitalised as latest sandstorm brings Iraq to standstill', France24, 16 May. https://t.ly/yp7L5

الخليج ستشهد في السنوات المُقبلة، تفاقمًا في الأحداث المناخية المتطرفة، مثل حرائق الغابات والفيضانات، مع تصاعد في وتيرة الجفاف في التربة والأمطار.[5]

"اللحظة المناسبة هي الآن وإلا فلا، إذا كُنَّا نريد حصار الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية". مثّلتْ العبارةُ السابقة التحذير الذي صدر عن فريق العمل في هيئة المناخ، المكلف بإعداد أحدث التقارير الشاملة (لعام 2022) لعلم المناخ، والذي حذَّرَ بشدّة من أنَّ العالم على شفا الوصول إلى احترار بواقع 1.5 درجة مئوية خلال العقدين المقبلين، ومشدِّدًا على ضرورة خفض الانبعاثات الكربونية بشكل هائل – بدءًا من اليوم – لضمان تجنّب كارثة بيئيّة ومناخية.

يُشار إلى أنَّ تلك الاستعراضات والتقارير تُعدُّ كل ستّ (6) إلى سبع (7) سنوات، لذا رُبما يكون ذلك هو التحذير الأخير من هيئة المُناخ قبل وصول العالم إلى نقطة اللاعودة في الانهيار المُناخي، والذي ستكون عواقبه كارثية. وكما أعلن أمين عام الأمم المُتَّحدة أنطونيو غوتيريش في سياق إطلاق التقرير:

"على أرض الواقع، هذا [المستوى من الاحترار العالمي] يعني غرق مدن كبرى، وموجات حرّ غير مسبوقة، وعواصف مروعة، وندرة مياه على نطاق واسع، وانقراض مليون نوع من النباتات والحيوانات".

يُعَدُّ صغار المزارعين والمشتغلين بالرعي والزراعة والعمال الزراعيين والصيادين كفئات مهمَّشة، أكثر الفئات ضررًا من التغيّرات المُناخية وآثارها. إذ أُجبر بعض سكان المنطقة العربيَّة – اضطرارًا – على مغادرة أراضيهم بسبب موجات الجفاف والعواصف الشتوية الأقوى والأكثر تواترًا، وتوغل الأراضي الصحراويَّة وارتفاع مستوى سطح البحر.[6] وبعمق تتأثر المنطقة برمتها وإنتاجها وواردتها الغذائية بالتغيرّات المناخية،

5- هيئة المناخ (2021) تقرير التقييم السادس [بالإنجليزية]:
IPCC (2021) Sixth Assessment Report – Working group 1: The physical science basis. Available at: https://t.ly/VhdbH

6- انظر/ي: حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو (2015): "الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية"، بالعربية:
https://t.ly/Z0WVa

إذ تدفع تلك التغيّرات نحو فشل مواسم الحصاد، بعد معاناة المحاصيل وشُحّ مصادر المياه تدريجيًا، ما يزيد شعور ومعاناة سكان المنطقة من التغيّرات المُناخية.[7] ومع تنامي الإحساس بآثار تلك التغيّرات، سوف تعاني إمدادات المياه القليلة بالفعل من ضغوط هائلة، جرّاء التغيّرات في أنساق تساقط الأمطار وتسرّب مياه البحر إلى خزانات المياه الجوفية. وبحسب ورقة نُشرت في دورية "لانسيت"، ستكون أغلب الدول العربيَّة تحت خط الفقر المائي المدقع، أي أقلّ من مستوى 500 متر مُكعَّب للفرد سنويًا بحلول عام 2050.[8]

يحذِّرُ علماء المناخ من التهديدات المرتفعة لحياة سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نتيجة التغيّرات المُناخية التي ستطال قطاعات واسعة والمهددة بالخطر للحياة ذاتها.[9] ففي شمال أفريقيا على سبيل المثال، ستشهد حياة فئات كثيرة تلك التغيرّات بقوة، من أهمهم صغار المزارعين في دلتا النيل والمناطق الريفية في كل من المغرب وتونس، والصيادين في جربا وقرقنة (تونس) وسكان عين صالح في الجزائر واللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف (الجزائر)، والملايين من ساكني عشوائيات القاهرة والخرطوم وتونس العاصمة والدار البيضاء. وستمتد تلك المعاناة إلى أماكن أخرى في المنطقة العربيَّة، حيث يواجه السكان فيها ذروة الأزمة المُناخية في ظلِّ حمايةٍ غير متوفرة، وستصعب سُبل الحياة على صغار المزارعين والصيادين في فلسطين المُحتلّة، والنازحين داخليًا واللاجئين في العراق وسوريا ولبنان واليمن والأردن، والعمال المهاجرين المستغَلين أشدَّ الاستغلال في الإمارات وقطر، الذين يعيشون أسوأ ظروف العمل هناك، وسيزيد حرمانهم من الرعاية الطبية الدورية في ظلّ سوء التغذية.

7- انظر/ي:

Amouzai, A. and Kay, S. (2021) 'Towards a just recovery from the Covid-19 crisis: the urgent struggle for food sovereignty in North Africa'. Transnational Institute and North African Food Sovereignty Network. Available at:
https://t.ly/teoRS

8- انظر/ي:

El-Zein, A., Jabbour, S., Tekce, B., Zurayk, H., Nuwayhid, I., Khawaja, M. et al. (2014) 'Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival', The Lancet 383, no. 9915: 458–476.

9- انظر/ي:

Lelieveld, J., Proestos, Y., Hadjinicolaou, P., Tanarhte, M., Tyrlis, E., Zittis, G. (2016) 'Strongly increasing heat extremes in the Middle East and North Africa (MENA) in the 21st century', Climatic Change 137: 245–60.
https://t.ly/EOwsv

لا يجب التسليم بأنّ الأزمة المناخية واقعٌ حتميٌّ لا رجعة فيه، إذ ظهرت الأزمة ولا تزال قائمة على إثر قرارات مستمرة بالاعتماد على حرق الوقود الأحفوري، وهو خيار يتحمل مسؤولية كبرى عنه الشركات والحكومات في الشمال، بالشراكة مع الطبقات الحاكمة في مختلف الدول، بما فيها المنطقة العربيَّة. وتضع هذه الأنظمة خطط الطَّاقة والمناخ في ذلك الجزء من العالم بمساعدَّة داعميها في الرياض وبروكسل وواشنطن، فتتحالف نُخب الأثرياء المحلّيين مع الشركات متعدِّدة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وعلى الرغم من تعهداتها، تبقى تصرفات تلك المؤسسات معاديةً للعدالة المناخية وبقاء الإنسانية ذاتها.

يناقش قادة العالم السياسيون والمستشارون والإعلام ولوبيات الشركات في قمم المناخ (COP – كوب) كل عام، قضية التغيّر المناخي. وعلى الرغم من التهديدات القوية التي يواجهها الكوكب، لا تزال الانبعاثات الكربونية تتصاعد وتُفاقم الأزمة تحت أعين الحكومات. يبدو أنَّه، وبعد ثلاثة عقود من المحادثات البيئيّة (القمم المُناخية) التي لا تؤتي ثمارها، والتي وصفتها الناشطة البيئيّة السويدية جريتا ثونبرغ بأنَّها "**كلام فارغ**" (blah blah blah)، باتت المحادثات المناخية عقيمة وفاشلة. إذ سيطرت عليها الشركات والمصالح الخاصّة التي تروج لحلول وهمية هدفها الربح، مثل أفكار تجارة الكربون وما يُسمى بـ "الصفر الصافي" و"الحلول المستندة إلى الطبيعة"، بدلاً من محاسبة الدول الصناعية والشركات متعدِّدة الجنسيات وإلزامها تقليل الانبعاثات الكربونية والتخلي عن الوقود الأحفوري.[10]

في عام 2023، ستكون دبي بالإمارات موقعًا لقمة كوب 28، وهي القمة الخامسة التي تقام في المنطقة العربيَّة منذ انطلاق المحادثات المناخية عام 1995. وسبق أنْ استضافت الدول العربيَّة قمم كوب 7 (2001) وكوب 22 (2016) في مراكش بالمغرب، وكوب

10- انظر/ي:
Friends of the Earth International (2021) 'Chasing carbon unicorns: the deception of carbon markets and "net zero". Available at:
https://shorturl.at/mrAH4
Corporate Accountability (2020) 'Not zero: how "net zero" targets disguise climate inaction'. Available at:
https://shorturl.at/sGOU8

18 (2012) في الدوحة بقطر، وكوب 27 (2022) في شرم الشيخ بمصر. ويتزايد الشكُّ في السنوات الأخيرة، حول قدرة اتفاق الأمم المُتَّحدة الإطاري للتغيّر المناخي على التصدي لأشدّ التحديات التي تواجه البشرية، وذلك منذ تراجع اتفاق باريس 2015 عن الأهداف الملزمة التي أقرَّها اتفاق كيوتو (والتي كانت غير كافية على الإطلاق أصلاً)، والذي أطلق يدّ الدول أنْ تقرر بنفسها أهداف تقليص انبعاثاتها الكربونية. لا شكَّ أنَّ قمم المناخ لاقت رواجًا إعلاميًا هائلاً، لكنَّ – يا للأسف – دون إنجاز تغيّرات كبرى. فعلى سبيل المثال، توصلت قمة كوب 27 المنعقدة في شرم الشيخ في 2022، إلى اتفاق حول آلية دفع التعويضات عن الخسائر والأضرار، وأشاد الجميع بالاتفاق باعتباره خطوة مُهمَّة تُخضع الدول الثرية للمحاسبة على ما تسببت به من ضرر وتغيّر مناخي في الجنوب العالمي.[11] إلا أنَّ الاتفاق – حسب منتقديه – افتقر لآليات تمويل وإنفاذ واضحة، ما زاد قلق المنتقدين بأنَّه في نفس طريق ومصير الوعود المُخلَفة (التي قُدِّمت لأول مرة في كوبنهاجن في 2009)، بتقديم 100 مليار دولار تمويل مناخي بحلول 2020. لم يتحقَّق ذلك الوعد أبدًا، مع اتخاذ المساعدات المذكورة صورة القروض عالية الفوائد بدلاً من المنح.[12] فيما يخصُّ قمة كوب 28، تخوَّف النشطاء والمراقبون من تعيين الإمارات لـ"سلطان الجابر" المدير التنفيذي لشركة أبو ظبي الوطنية للنفط لترأُس المحادثات، إذ يرمز إلى الالتزام العميق بالاستمرار في استخراج النفط، مهما كانت التكلفة، وهي السمة التي اتسمت بها المفاوضات حتى الآن.

تجتهد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشركاتها الوطنية للنفط والغاز، جنبًا إلى جنب مع شركات النفط الكبرى، للحفاظ على عملياتها، والتوسع والاستفادة من مخزونها من الوقود الأحفوري المتبقي. وتطمح مصر في عهد السيسي أنْ تصبح قوة طاقوية في المنطقة، إذ تعتزم تلبية احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطَّاقة عبر تصدير فائض الكهرباء وتعبئة مصادر الطَّاقة المختلفة، مثل الغاز والنفط البَحَرِيَّين

11- انظر/ي:
Guerrero, D.G. (2022) 'The historic loss and damage victory at COP27 was thanks to the unity of developing countries and civil society', Global Justice Now.
https://t.ly/O7GIh

12- انظر/ي:
Abnett, K. (2022) 'Rich countries failed to meet their climate funding goal', Reuters, 29 July.
https://t.ly/cgVVy
Weise, Z. (2022) 'Rich countries broke climate finance promise, says OECD', Politico, 29 July.
https://t.ly/DM3Nn

والطاقات المُتجدِّدة والهيدروجين، وهو طموح يتزامن مع الجهود الجارية للتطبيع السياسي والاقتصادي مع دولة إسرائيل الاستعماريَّة. يستغل النظام الجزائري بدوره ارتفاع أسعار النفط ويرى فرصة في بحث الاتحاد الأوروبي حثيثًا عن بدائل للغاز الروسي، لتوسيع عملياته وخططه المتعلقة بالوقود الأحفوري، وعلى نفس النهج تسير دول الخليج، مثل السَّعوديّة والإمارات وقطر. تتغنى الطبقاتُ الحاكمة في المنطقة عن حقبة "ما بعد النفط" لعقود، دون أنْ تتخذ الحكومات المتعاقبة إجراءات ملموسة نحو الانتقال إلى الطاقات المُتجدِّدة، مكتفية بإطلاق الخطط والمشاريع الضخمة وغير الواقعية، كمدينة نيوم المستقبلية الضخمة المقترحة والمثيرة للجدل في المملكة العربيَّة السَّعوديّة. تستغل تلك النخُب الحاكمة مؤتمرات الأطراف المتتالية كفرصة ذهبية للترويج لأجندة الغسيل الأخضر، وكذلك لجذب والاستيلاء على رؤوس الأموال والتمويلات لمشاريع الطَّاقة المختلفة والخطط "الخضراء" المزعومة.

أُثير جدل إبَّان استضافة مصر قمة كوب 27 في عام 2022، حين منعت وصول عدَّة مجموعات ومنظمات بيئيّة ونشطاء مناخ إلى مكان انعقاد القمة، ما جعل قمة كوب 27 من بين أكثر المؤتمرات في تاريخ القمم المناخية إقصاءً، إذ تقلصت فرص التفاعل والاحتجاج والنقاش والجدل والتواصل والتحالف والتخطيط والتحرك والتعبئة الضرورية للضغط على صناع القرار العالميين من أجل الوفاء بوعودهم وتعزيز الحلول الحقيقية للطوارئ المناخية الآخذة في التعقد يومًا بعد يوم. جاء اختيار مصر لاستضافة القمة في 2022 ثُمَّ الإمارات في 2023، دليلاً على أنَّ محادثات المناخ تسير في اتجاه غير ديمقراطي وإقصائي. كما أنَّ التصعيد الجيوسياسي الناجم عن الحرب في أوكرانيا، يعرقل التعاون بين القوى الكبرى، ويمنح عذرًا جديدًا للإدمان العالمي على الوقود الأحفوري. الحق أنّه ربما يكون المسمار الأخير في نعش محادثات التغيّر المناخي.

يعتمد بقاء الجنس البشري على ترك الوقود الأحفوري في باطن الأرض، وعلى التكيُّف مع المناخ المتغيّر بالفعل في مراحل الانتقال إلى طاقات متجددة ومعدلات مستدامة من استخدام الطَّاقة وتحولات اجتماعية أخرى. ستتكلف محاولة التكيُّف مليارات الدولارات، لأجل البحث عن موارد مائية جديدة وإعادة هيكلة الزراعة وتغيير المحاصيل وبناء حواجز بحرية (مصدات أمواج) لحماية اليابسة من التَّآكل وتغيير شكل وطبيعة المدن، والسعي إلى مصادر خضراء للطاقة بواسطة بناء البنية التحتية المنشودة

والاستثمار في الوظائف الخضراء والتكنولوجيا الخضراء. ثَمَّة سؤال وجيه: في مصلحة مَنْ ستصُبُّ تلك التحوُّلات والانتقالات الطَّاقية؟ ومَنْ الذين سيحملون عبء وثمن الأزمة المُناخية والتعاملات التالية معها؟

نفس القوى وبنى السلطة الجشعة والمستبدة التي ساهمت في تغيّر المناخ هي نفسها التي تحدّد آليات الردّ عليه والتعامل معه، دون أنْ يغيب عنها هدفها الأساسي من حماية مصالحها وزيادة أرباحها. بينما تدَّعِي المؤسساتُ المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومات الشمال العالمي ووكالاتها مثل هيئة المعونة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهيئة المساعدات الإنمائية الألمانية، أنَّها تعكف على وضع تصورات عن الحاجة إلى الانتقال المناخي، فإنَّ رؤيتها تستند إلى انتقال رأسمالي يقوده الشركات في أغلب الأحيان، وليس انتقال تقوده مصلحة الشعوب. في حين تجد أصوات منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في المنطقة العربيَّة صعوبة في إيصال رسالتها، عندما يتعلق الأمر بعواقب ذلك الانتقال وضرورة إيجاد بدائل عادلة وديمقراطية، فإنَّ المؤسسات والحكومات المذكورة أعلاه تتحدث بجرأة وبصوت مسموع، وتنظم الفعاليات وتنشر التقارير في دول المنطقة العربيَّة. تسلّط هذه الأطراف الضوء على أخطار الاحترار العالمي، بلْ وتطالب بتحركات عاجلة، بما في ذلك استخدام طاقة متجددة أكثر وإعداد خطط للتكيف، إلا أنَّ تحليلاتها للتغيّر المناخي والانتقال المنشود تبقى محدودة، بلْ وتهدد بإعادة إنتاج نفس أنماط سلب ونهب الموارد التي وسمت حقبة الوقود الأحفوري الحالية.

تدعم هذه الأطراف النافذة رؤية للمستقبل تقوم على خضوع الاقتصاد لمنطق ربح القطاع الخاص، والذي يشجع على خصخصة المياه والأرض والموارد والطَّاقة، بلْ وحتى الغلاف الجوي. تشهد المرحلة الأخيرة في هذه الدينامية شراكات بين القطاعين العام والخاص التي يتمُّ تنفيذها حاليًا في كل قطاع بالمنطقة العربيَّة، وتشمل قطاع الطاقات المُتجدِّدة. وليست محصورة في المنطقة، بلْ هي عالمية في مجال الانتقال الطَّاقي، حيث تسودُ سياساتُ خصخصة الطَّاقة وهيمنة الشركات، ولكنَّ آليات هذه العملية أكثر تقدُّمًا هنا، ولم تواجِه إلا المقاومة الضئيلة. والمغرب ماضٍ بفاعلية على هذا المسار. وفي تونس، يوجد دفع قوي نحو خصخصة قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة وتوسيع نطاقها، مع منح محفزات هائلة للمستثمرين الأجانب لإنتاج الطَّاقة الخضراء في البلاد، بما يشمل

إنتاجها لأغراض التصدير. القوانين التونسية (المعدلة في 2019) تسمح باستخدام الأراضي الزراعية في تنفيذ مشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة في بلد يشهد اعتمادية غذائية حادة[13] (كما أظهرت جائحة كوفيد، ثم مع كتابة هذه السطور، خلال استمرار الحرب في أوكرانيا).

في ظلّ تلك التطورات في المنطقة، نُسلِّط الضوء بالضرورة على أهمية طرح سؤال: "الطَّاقة لِمَنْ؟ ولأجل مَنْ؟ ومَنْ المستفيدون مِنْ الانتقال الطَّاقي؟" إنَّ "الاقتصاد الأخضر" والرؤية الأكثر انتشارًا والمسماة "التنمية المستدامة" تُقدم من قبل المؤسسات المالية الدوليَّة والشركات والحكومات باعتبارها منظورًا جديدًا، لكنَّها في حقيقة الأمر استمرار لنفس منطق التراكم الرأسمالي والتسليع والتمييل (التعامل بمنطق مالي بحت)، بما في ذلك تطبيق كل هذا على الطبيعة ذاتها.

شمال أفريقيا وغرب آسيا بصفتهما محورًا أساسيًا في رأس المال الأحفوري العالمي

ينبغي فهم منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في سياق السوق الرأسمالية العالمية الأوسع، وهي تتميز بالصعود المتزامن لمناطق جديدة للتراكم والنمو في بعض أنحاء العالم، والتراجع النسبي لمراكز السلطة المستقرة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وتتمَّتع المنطقة بلعبها اليوم دورًا مهمًّا في حركة الشبكات العالمية الحديثة للتجارة والنقل والبُنى التحتية ورؤوس الأموال،[14] وكذلك أهميتها في نظام الوقود الأحفوري العالمي من خلال دورها المحوري الذي تلعبه في الحفاظ على رأس المال الأحفوري عبر إنتاجها الوفير من النفط والغاز. في واقع الأمر، فإنَّ المنطقة هي المحور الأساسي لأسواق المحروقات العالمية، وحصّتها الإجمالية من إنتاج النفط

13- انظر/ي: شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية – تونس (2019)، "فلاحتنا، غذاؤنا، سيادتنا: تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية":

https://bit.ly/3CfnHMg

14- انظر/ي:

Khalili, L. (2021) Sinews of War and Trade: Shipping and Capitalism in the Arabian Peninsula (London/New York: Verso).

بلغت 35% تقريبًا في 2021.[15] تاريخيًّا، ساهمت تلك الإمدادات في التحول الكبير في نظام الطَّاقة العالمي خلال منتصف القرن العشرين، حين حلَّ النفط والغاز كوقود رئيسي للنقل العالمي والتصنيع والإنتاج الصناعي محلّ الفحم.[16] وفي الآونة الأخيرة، كانت موارد الشرق الأوسط ضرورية لتلبية الطلب المتزايد على النفط والغاز مع صعود الصين، ما أدّى إلى تحول كبير في الاقتصاد السياسي العالمي على مدار العقدين الأخيرين، إذ تطورت الروابط والعلاقات بين الشرق الأوسط وشرق آسيا. وهذا يعني أنَّ منتجي النفط في الشرق الأوسط أصبحوا أبطالَ مسرح مناقشات التغيّر المناخي، وأيَّة انتقالات مستقبلية بعيدًا عن الوقود الأحفوري.[17]

يدفع الواقع التاريخي والسياسي والجيوفيزيائي للمنطقة العربيَّة، نحو اختلاف الآثار والحلول الخاصّة بالأزمة المناخية في المنطقة عن وضعها في أيَّة سياقات أخرى. منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، أُجبِرت المنطقة على الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع التبعية، حين تدخلت القوى الاستعماريَّة والإمبريالية في المنطقة أو أجبرتها على قبول بناء اقتصاداتها بالأساس حول استخراج وتصدير الموارد – عادة ما تُقدَّم رخيصة في صورة خام – اقترانًا باستيراد السلع الصناعية عالية القيمة. ونتج عن ذلك نقل واسع النطاق للثروة إلى المراكز الإمبريالية، على حساب التنمية والنظم البيئيّة المحلِّيَة.[18] تستمر تلك العلاقات غير المتوازنة، والتي يسمّيها البعض في وقتنا الحاضر، بمسمّى التبادل

15- انظر/ي:

BP (2022) BP Statistical Review of World Energy 2022. 71st Edition. https://shorturl.at/doxIL

16- انظر/ي:

Mitchel, T (2013) Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil (London/New York: Verso)

17- انظر/ي:

Hanieh, A (2018) Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East (Cambridge: Cambridge University Press).

18- انظر/ي:

Amin, S. (1990) Delinking: Towards a polycentric world. Zed Books; Amin, S. (2013) The Implosion of Capitalism. Pluto Press. See also Rodney, W. (2012) How Europe Underdeveloped Africa. London: Pambazuka Press; and Galeano, E. (1973) Open Veins of Latin America. New York: Monthly Review Press.

الاقتصادي/الإيكولوجي غير المتكافئ أو الإمبريالية الإيكولوجية،[19] ما يجعل الدول العربيَّة تلعبُ دورَ مُصدر للموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والسلع الأساسية المعتمدة بشكل مكثف على المياه والأرض، مثل المحاصيل النقدية الناتجة عن الزراعة الكثيفة. يُزيد تجذُّر النمط الاقتصادي الاستخراجي التصديري من التبعية الغذائية والأزمة الإيكولوجية ويحافظ على علاقات هيمنة استعمارية وتراتبيات استعمارية جديدة.[20] إلا أنَّه لا يجب النظر إلى المنطقة ككتلة واحدة متجانسة فيما يرتبط بهذا التحليل، بلْ يجب إدراك اللاتكافؤ واللامساواة العميقة في داخلها. وإذا نظرنا بشكل أعمق إلى دور الخليج الرئيسي[21] في التشكيلة العالمية، كمنطقة شبه طرفية (semi-periphery) – أو حتى قوة شبه إمبريالية (أو إمبريالية بالوكالة)،[22] فليس الخليج – وفقط أغنى من الدول العربيَّة المجاورة، إنَّما يشارك كذلك في الهيمنة على فائض القيمة ومصادرته على المستوى الإقليمي، مع تكرار إنتاج علاقات الاستغلال بين المركز والهامش وعلاقات التهميش والتراكم من خلال السلب. في هذا الإطار، تُظهِر أبحاث آدم هنية (أحد المؤلفين في هذا الكتاب) كيف كان التحرير الاقتصادي (اللبرلة) للشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة (عبر حزم إعادة الهيكلة الاقتصادية المختلفة في التسعينيات وعقد الألفية) مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتدويل رأس المال الخليجي في المنطقة بأكملها.[23] يهيمنُ رأسُ المال الخليجي الآن على القطاعات الاقتصادية الأساسية

19- انظر/ي:
Amin, S. (1976) Unequal Development (New York: Monthly Review Press). See also Wallerstein, I. (2004). World-Systems Analysis: An Introduction (Durham: Duke University Press). More analysis can be found in Bellamy Foster, J. and Holleman, H. (2014) 'The theory of unequal ecological exchange: a Marx-Odum dialectic', The Journal of Peasant Studies, 41, no. 2: 199–233; Frame, M.L. (2016) 'The neoliberalization of (African) nature as the current phase of ecological imperialism, capitalism nature socialism', 27, no. 1: 87–105.

20- حموشان، حمزة. (2019). "نمط الاستخراج ومقاومته في شمال أفريقيا"، ترانس-ناشونال:
https://t.ly/YFmRC
ريحي، ليلى. وحموشان، حمزة. (2020). "التبعية الشاملة والمعمقة في شمال أفريقيا"، ترانس-ناشونال:
https://t.ly/ZlThw

21- نشير هنا إلى مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد السياسي الاقتصادي الذي يضمُّ البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات.

22- حول الشبه-إمبريالية أو الإمبريالية بالوكالة (sub-imperialism)، انظر/ي:
Bond, P. (2004) 'Bankrupt Africa: Imperialism, sub-imperialism and the politics of finance', Historical Materialism, 12, no. 4: 145–172.

23- انظر/ي:
Hanieh, A. (2013) Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East (Chicago, IL: Haymarket Books). Also, Hanieh, Money, Markets, and Monarchies.

في كثير من دول الجوار، بما يشمل قطاعات العقارات والتطوير العقاري، والصناعات الزراعية والاتصالات وتجارة التجزئة والنقل والعمل المصرِفي والأسواق المالية. لذلك وحين الحديث عن التصدي لتغيّر المناخ والتحول نحو الطاقات المُتجدِّدة بالمنطقة، تَبرزُ أسئلةٌ مُهمَّة: كيف ستكون العدالة المُناخية هنا؟ هلْ تشمل حرية الانتقال داخل المنطقة وفتح الحدود بين دولها ومع أوروبا؟ هل يعني دفع الدين المناخي والإنصاف والتعويض مِنْ قِبل الحكومات الغربية والشركات متعدِّدة الجنسيات والنخب المحلِّيَة الثرية على الصعيدين الوطني والإقليمي؟ هلْ يعني الانتقال بعيدًا عن النظام الرأسمالي؟ ما مصير موارد الوقود الأحفوري في المنطقة التي تستخرجها حاليًا شركات وطنية وأجنبية؟ مَنْ المسؤول والمسيطر على الطَّاقة المُتجدِّدة في المنطقة؟ ماذا يعني التكيُّف مع المناخ المتغيّر؟ ومَنْ سيحدد آليات ذلك التكيُّف؟ ومَنْ الفاعلون الذين سيناضلون مِنْ أجل تغيير حقيقي وتحولات جذرية؟

تبذل الحكومات في أرجاء العالم جهودًا جادة وحثيثة لمواجهة تغيّر المناخ، إلا أنَّها غالبًا ما تتبع منظور "الأمن المناخي"،[24] من تدعيم للدفاعات بمواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر والحوادث المناخية المتطرفة، لكنَّ كثيرًا ما تُفعّل – أيضًا – إجراءاتها ضدَّ "تهديد" اللاجئين والنشطاء المناخيين، ورفض إعادة توزيع السلطة عالميًا. تُشكِّل هذه الطريقة الأمنية والعسكرية للتعامل مع أزمة تغيّر المُناخ في الشرق الأوسط تحدِّيًا وتهديدًا محتملين لأجندة العدالة المناخية، نظرًا للدور الذي تلعبه المنطقة في التطور العالمي للتكنولوجيات والتقنيات والمبادئ الإكراهية والاستبدادية. لا يقتصر هذا الدور على صفتها أكبر سوق تصدير في العالم للأسلحة والمعدات العسكرية، وانخراطها النشِط في تجربة التقنيات الأمنية الجديدة، بما في ذلك الأشكال الحديثة للمراقبة والسيطرة على الشعوب. أشار العديدُ من الباحثين إلى الشبكات الدوليَّة المعقّدة الداعمة لتجارة السلاح وتجارة تقنيات المراقبة بالمنطقة، والتي تضمُّ كل ما يخصُّ الحرب على الإرهاب والعتاد العسكري والأدلة التدريبية والعمليات العابرة للحدود وقوات الشرطة وشركات

24- انظر/ي:
Buxton, N. (2021) 'A primer on climate security: the dangers of militarising the climate crisis'. Transnational Institute. Available at: https://t.ly/Uazw9

الأمن الخاصّة وشركات الخدمات العسكرية.[25] تتضافر كل هذه العوامل لتُحوِّلَ الشرق الأوسط إلى مركزٍ مهمٍّ لانتشار المعايير الجديدة للتعامل العسكري والأمني عالميًّا. كما أنَّ ديناميات الحرب في المنطقة في حدِّ ذاتها تتشكل إلى حدٍّ بعيدٍ انطلاقًا مِن هذه الصلات بالسياق العالمي، والتي تؤثر كذلك في طريقة دمج الجيوش في النظم السياسية الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، والتي تؤثر – أيضًا – في طريقة اندماج الجيوش في النظم السياسية الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي.[26]

يتحتَّمُ علينا التعامل مع قضايا التغيّر المناخي مِنْ خلال منظور العدالة، لا منظور الأمن. فالتفكير في المستقبل مِنْ منظور "الأمن" يجعل نضالاتنا خاضعة لأطر مفاهيمية وتخيّلية تنتهي إلى تمكين قوى الدولة القمعية، مع فرض المنطق الأمني والعسكري على الاستجابة لتغيّر المناخ، فلنْ يحلَّ الأزمة المناخية المزيدُ من الدبابات والبنادق، وجدران أعلى، وحدود أكثر "عسكرة"، إنَّما ستزيد الأزمة تعقيدًا، إذ ستُمكّن الأغنياء مِن البقاء في أوضاع مريحة مع تحويل كُلفة التغيّر المُناخي إلى باقي العالم. علينا أنْ نقاطع بشكل نهائي نظام الاستغلال الرأسمالي للناس والكوكب، الذي تسبب في الأزمة المناخية، لا أنْ نُمكّن هذا النظام بتسليحه وتثبيت وجوده.

النظرة الاستعماريَّة والاستشراق البيئي

مثلما أضعف الإخضاع الاقتصادي والهيمنة الإمبريالية استقلال المنطقة العربيَّة سياسيًّا واقتصاديًا، فإنَّ إنتاج المعرفة عن الشعوب العربيَّة وتمثيلاتها وبيئاتها يُستخدم – أيضًا – من قبل القوى الاستعماريَّة لتبرير مشروعها الكولونيالي وأهدافها الإمبريالية. حاليًا؛ تتواصل استراتيجيات الهيمنة تلك، حيث تُشكَّل (مجددًا) صورًا وتصوراتٍ حول دول المنطقة كأشياء ستُنَّمى (باستدامة أو بدون)، بما يعزّزُ مرة

25- انظر/ي:
Hanieh, A. (2021) 'Space, scale, and region: Thinking through the new dynamics of the Middle East', ACSS Working Paper (draft version). See also Ziadah, R. (2021) 'Saudi-UAE interventions: Arms, aid and counter-revolution', Transnational Institute; and Khalili, L. (2011) 'Gendered practices of counterinsurgency', Review of International Studies 37, no. 4: 1471–1491.

26- انظر/ي:
Sayigh, Y. (2019) Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy (Beirut: Carnegie Middle East Center; and Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace).

أخرى أفكار "رسالة التحضر الأوروبية" من العهود الكولونيالية.

يرفض المؤرخ والفيلسوف المغربي عبد الله العروي السرديات التاريخية الفرنسية الكولونيالية حول "التخلف التاريخي" المزعوم و"حالة التجمد في الزمن" للبربر/الأمازيغ، والعرب والمسلمين وحضاراتهم. إنَّ واقع الشعوب الأصلية في المنطقة المغاربية بتنوعاته (السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئيّة، إلخ) وفي مختلف المراحل التاريخية، تَعرّضَ للتشويه عمدًا للدفع بسردية مُنتحلة واختزالية تخدم أجندة كولونيالية للإخضاع والهيمنة والتوسع الاستعماري.[27] تؤكد هذه الفكرة الجغرافية الأمريكية ديانا كيه ديفيز، التي تحاجج أنَّ التخييلات البيئيّة الأنجلو-أوروبية خلال القرن التاسع عشر قدَّمت البيئة بالعالم العربي في معظمه بصفتها "**غريبة ومختلفة وفانتازيّة وغير طبيعية، ومتدهورة كثيرًا بشكل مِن الأشكال**". اعتمدت ديفيز مفهوم "الاستشراق"[28] الذي صكَّه إدوارد سعيد، واستخدمته بدقة ومهارة كإطار نظري لتفسير التمثيلات الغربية المبكرة للبيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها مِن أشكال "الاستشراق البيئي". تمَّ سرد البيئة مِن قِبل مَن أصبحوا سلطة استعمارية مَنْ بالأساس مِن بريطانيا وفرنسا – بصفتها "غريبة وناقصة"، مقارنة بالبيئة الأوروبية "الطبيعية والمثمرة"، ما يوجب تدخل ما "**مِن أجل تحسين واستعادة وتطبيع وإصلاح**" هذه البيئة.[29]

استندت السلطات الاستعماريَّة إلى ذلك التمثيل/التجسيد الكاذب للتدهور البيئي والكارثة البيئيّة المزعومين لتبرير كافة أشكال السلب التي أقدمت عليها، إضافة إلى السياسات التي اعتمدتها للهيمنة على شعوب المنطقة وعلى بيئتهم الطبيعية. في شمال أفريقيا (وفي المشرق لاحقًا)، ابتنى الاستعمار الفرنسي سردية بيئيّة تضمَّنت مفردات التحلل والتفسخ والتدهور مِن أجل تنفيذ "**تغيّرات دراماتيكية، اقتصادية واجتماعية**

27- العروي، عبد الله. (2016) "مجمل تاريخ المغرب: Laroui, A. (2016) The History of the Maghrib: An Interpretive Essay (Princeton: Princeton Legacy Library). (نشر في الأصل عام 1977 وقد تُرجم عن الفرنسية المنشورة في 1970).

28- انظر/ي: سعيد، إدوارد. (7791). الاستشراق، بنغوين، لندن.

29- انظر/ي:
Davis, D.K. (2011) 'Imperialism, orientalism, and the environment in the Middle East: history, policy, power and practice', in Environmental Imaginaries of the Middle East and North Africa, edited by D.K. Davis and E. Burke III (Athens, Ohio: Ohio University Press).

وسياسية وبيئيّة".[30] وانطلاقًا مِن هذا المنظور، كان السكان المحلّيون وبيئاتهم في حاجة مشتركة إلى عناية الرجل الأبيض ونعمة "رسالة التحضر الأوروبية".

تنبثقُ السرديَّات مِن ظرفها وسياقها التاريخي، وهي ليست بريئة مِن المقاصد أبدًا، ولذلك يجب على المرء أنْ يسأل: مَنْ المستفيد مِن إنتاج المعرفة والتمثيلات والسرديات؟ يبدو التمثيل الحالي لصحراء شمال أفريقيا مثالاً عصريًّا واضحًا، إذ عادة ما توصف بأنَّها أرض فسيحة وشاغرة وميتة ونادرةُ السكان، وبالتالي تبدو وكأنَّها فرصة مثالية لتقديم الطَّاقة الرخيصة لأوروبا الحريصة على نمط حياتها الاستهلاكي الباذخ واستهلاك الطَّاقة المفرط. هذه السردية الكاذبة تتجاوز أسئلة الملكِيَّة والسّيادة، ومتستّرة على علاقات الهيمنة التي تُمكِّن مِنْ نهب الموارد وخصخصة المشاع وسلب المجتمعات. كما هو الحال في مناطق مختلفة حيث حياة الناس وسُبل معاشهم خفيّة أو **"مخفيّة"**[31] لصالح الدول المستعمِرة، **"لا توجد أراضٍ خالية"** في شمال أفريقيا.[32] حتى في الأراضي قليلة السكان، فإنَّ البيئات التقليدية والأراضي لا تزال مغروسة في القلب ومرتبطة بثقافات ومجتمعات قائمة، ومِن الواجب احترام حقوق الناس وسيادتهم في سياق أيّ تحول اجتماعي-إيكولوجي.

مِن الأهمية بمكان دراسة الآليات التي تتمُّ مِن خلالها "نزع إنسانية" الآخر، وكيف تُستغل سلطة التمثيل وبناء التخيلات حوله (وحول بيئته) في تعزيز بُنَى السلطة والهيمنة والسلب. في هذا السياق، ما يُسمى مِن منظور "الاستشراق" التحليلي بأنَّه **"اللامبالاة بالإنسانية واختزالها ونزع الطابع الإنساني عنها"** في الثقافات الأخرى أو لدى الشعوب أو المناطق الجغرافية الأخرى، لا يزال مستمرًا في تبرير العنف الموجه ضدّ الآخر وضدّ الطبيعة. يظهر هذا العنف في تهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم ومواردهم، وإلزامهم بدفع الكُلفة الاجتماعية والبيئيّة للمشروعات الاستخراجية

30- المرجع السابق.

31- جيمس سكوت (بالإنجليزية):
Scott, J. C. (1998) Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed (New Haven: Yale University Press).

32- انظر/ي:
Springate-Baginski, O. (2019), "There is no vacant land": a primer on defending Myanmar's customary tenure systems'. Transnational Institute. Available at: https://www.tni.org/en/publication/there-is-no-vacant-land

ومشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة، مع قصف الشعوب وارتكاب المذابح بحقها وترك المهاجرين يغرقون في البحار وتدمير الكوكب تحت اسم التقدم. تناولت ناعومي كلاين هذه المسألة ببلاغة وإقناع في محاضرتها عام 2016 في ذكرى إدوارد سعيد،[33] إبّان وصفها لثقافة البِيض الاستعلائية والعنصرية التي تتجلى بوضوح في أجزاء مِن أوروبا والولايات المُتَّحدة: إنَّ الثقافة التي تقلل مِن قيمة حياة السّود وداكني البشرة، وتكون مستعدَّة للسماح للبشر بالاختفاء تحت الأمواج العالية، أو حرق أنفسهم في مراكز الاحتجاز، مستعدَّة – كذلك – للسماح للبلدان التي يعيش فيها السود والسُّمر بالغرق تحت الأمواج، وأنْ تحرقهم الحرارة العالية. "**مثل هذه الثقافة**" لن تُبالي عندما تضع عبء التكاليف الاجتماعية والبيئيّة الكارثية على عاتق الفقراء في هذه البلدان.

إنَّ مواجهة وتفكيك الاستشراق والسرديّة البيئيّة النيوكولونيالية حول المنطقة العربيَّة سوف تسمح وتتطلب بناء رؤى بحراك جماعي ضدّ آثار التغيّر المناخي، ولأجل العدالة البيئيّة والتحول الاجتماعي-الإيكولوجي الضَّاربة جذوره في تجارب وتحليلات ورؤى مناطق أفريقيا والعالم العربي وغيرها مِن المناطق.

ما "الانتقال العادل"؟

كما ذكرنا أعلاه، فالمناقشات حول التحركات والأعمال لمواجهة تغيّر المناخ كانت في الغالب ضيقة المنظور وتكنوقراطية، نيوليبرالية وقائمة على اقتصاد السوق، إذ تقدم حلولاً تأتي دومًا مِن أعلى لأسفل، وتركز بشكل ضمني على الحفاظ على البُنى العنصرية والإمبريالية والأبوية للرأسمالية. في هذا السياق مِن المقترحات التي تتجاهل في أحسن الأحوال إلى حدٍّ بعيد أسئلة السلطة والعدالة، ظهر مفهوم "الانتقال العادل" كإطار عمل يضع العدالة في قلب النقاش. يعترف هذا النهج، وحسب قول إدواردو غاليانو، أنَّ: "**حقوق البشر وحقوق الطبيعة هما مسميان لنفس الكرامة**".[34] مِنْ أين انبعثت فكرة

33- انظر/ي:
Klein, N. (2016) 'Let them drown: the violence of othering in a warming world', Edward Said Lecture. Available online at: https://t.ly/XRJ9i

34- انظر/ي:
Movement Generation Justice and Ecology Project (no date) From Banks and Tanks to Cooperation and Caring: A strategic framework for a just transition'. Available at: https://t.ly/Fpjty

الانتقال العادل؟ وما الذي يمكنها تقديمه لمشروع إعداد رؤى تعمل مِن أسفل لأعلى وتقاوم الإمبريالية مِن أجل الخلاص البشري والتحرك على ملف المناخ في سياق المنطقة العربيَّة؟ يمكن تتبع أصول مفهوم الانتقال العادل إلى الولايات المُتَّحدة في السبعينيات مِن القرن العشرين، عندما ظهرت تحالفات جديدة غير مسبوقة بين النقابات العمالية وحركات العدالة البيئيّة والعدالة للشعوب الأصلية، للنضال مِن أجل العدالة البيئيّة في سياق مواجهة الصناعات الملوثة للبيئة. لمواجهة القوانين البيئيّة التي كانت تُطبق حديثًا أو تمَّ تشديد نصوصها خلال ذلك العقد، ادّعت الشركات أنَّ السياسات الحامية للبيئة تُجبرها على فصل عدد كبير مِن العمال. رفضت وأدركت النقابات والمجتمعات محاولة "فرّق تسُد" تلك، وأعلنت أنَّ العمال والمجتمعات – خاصة السود وغير البيض الآخرين ومجتمعات الشعوب الأصلية الذين عانوا (ولا يزالون متضررين) أكثر مِن غيرهم جراء الصناعات الملوثة للبيئة – تجمعهم مصلحة مشتركة تتمثّل في حقّهم في بيئة مناسبة للحياة وعمل كريم وآمن بأجور عادلة.

على مدار العقود اللاحقة، جرى اعتماد واستكشاف وشرح وتفسير مفهوم الانتقال العادل، مِن قِبل مجموعات متنوعة، تركزت بداية الأمر في الولايات المُتَّحدة وكندا، ثُمَّ انتشر النقاش إلى مجموعات في جميع أنحاء العالم، خاصة في أمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا. قامت الحركات العمالية وحركات العدالة البيئيّة – بالتشارك مع الشعوب الأصلية والحركات النسوية والشباب والطلاب ومجموعات أخرى – ببناء تحالفات ورؤى مشتركة عن ماهية الانتقال العادل: تقديم حلول قادرة على إبداع تحولات جذرية في ملف الأزمة المناخية، بما يشمل التصدي للأسباب الجذرية، مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان ومواجهة التدهور الإيكولوجي وسيادة الشعوب.

ومع ازدياد شعبية وانتشار إطار العمل هذا، زادت الشركات والحكومات مِن محاولاتها لترويج رؤى "الانتقال العادل" الخاصّة بها، وجاءت تلك المحاولات مفتقرة للتحليل الطبقي، مع إنكار الحاجة إلى تحولات جذرية. بذكر اتفاق باريس في ديباجته مفهوم "الانتقال العادل" – وهو ما يُعدُّ انتصارًا حققته الحركات العمالية وحركات العدالة المناخية العالمية بصعوبة بالغة – اشتدت وتيرة هذا الاحتواء للمفهوم وتخفيف مغزاه السياسي القوي. الآن؛ لم يَعُدْ "الانتقال العادل" مفهومًا واحدًا، حيث أصبح واقعًا في حقل مِن النّزاع حوله، في مساحة تشهد الخلاف والنضال حول الحلول المطلوبة والممكنة للأزمة

المناخية. لا يعني المصطلح بالضرورة سياسات تقدمية مُخلِّصة للبشر، إذ تستخدمه الكثير مِن الأطراف لوصف والدفاع عن مقترحات لا تزيد على كونها "**استمرار الحال على ما هو عليه**"، أو على مسار تكثيف النمط الاستخراجي "الأخضر". مع ذلك، وبخلاف الخطابة حول "التنمية المستدامة" أو "الاقتصاد الأخضر"، فإنَّ مفهوم الانتقال العادل يوفر مساحة يمكن للحركات استغلالها للتأكيد على ضرورة سموّ العدالة في جميع الحلول المناخية المقترحة. ورغم محاولات "الاحتواء" ونزع الحدّة السياسية مِن المفهوم، فإنَّ مركزية "العدالة" في المصطلح – في حدِّ ذاتها تُمثِّلُ نقطة قوة تحافظ على جذرية المفهوم.

مقترحات الانتقال العادل التي تقدمها الحركات الاجتماعية التقدمية مدفوعة بقناعة أنَّ الناس الذين يتحملون أعلى كلفة للنظام الحالي، يجب ألا يصبحوا هُمْ مَنْ سيدفعون كلفة الانتقال إلى مجتمع مستدام، بلْ يجب أنْ تكون تلك الفئات مشاركة وفاعلة في صدارة الأطراف التي ستشكل مسار هذا الانتقال. تسعى هذه الحركات إلى استكشاف ودراسة جوانب مختلفة مِن هذه المسألة، سعيًا لتقييم وفهم تكاليف النظام القائم وإمكانات الانتقال، والنفقات المحتملة للبدائل الممكنة. تقدّم هذه الحركات رؤى متنوعة لها منظورها الخاص سواء أكانت نسوية أو خاصة بالشعوب الأصلية، أو إقليمية وقُطرية، وتطرح تصوراتها الخاصّة لمفهوميّ "العدالة" و"الانتقال" في سياقاتها المتنوعة.[35]

في عام 2019، اجتمعت حركات معنيّة بالعدالة البيئيّة وحقوق العمال مِن ثلاث قارات في أمستردام، وجاء على جدول أعمال ذلك الاجتماع التوصّل إلى مبادئ أساسية للانتقال العادل: (1) الانتقال العادل مختلف حسب الأماكن، (2) الانتقال العادل سؤال طبقي، (3) الانتقال العادل سؤال جندري، (4) الانتقال العادل إطار عمل معادٍ للعنصرية، (5) الانتقال العادل لا يخصّ فقط مسائل المناخ، (6) الانتقال العادل

35- انظر/ي:

Friends of the Earth International (2021) 'If it's not feminist, it's not just'. Available at: https://t.ly/wiV0l; Indigenous Environmental Network (2017) 'Indigenous principles of just transition'. Available at: https://t.ly/nkgrq.

Trade Union Confederation of the Americas (2014) PLADA – Development Platform of the Americas. Available at: https://t.ly/tE6FK.

Alternative Information and Development Centre (2016) 'One million climate jobs'. Available at: https://aidc.org.za/programmes/million-climate-jobs-campaign/

مرتبط بالديمقراطية.[36]

تفاديًا للادِّعاء بأنَّه تعريف جامع مانع أو مجموعة نهائية ومستقرة مِن المبادئ الدائمة، فإنَّ هذا التحليل يرسم الملامح العامة لموقف يعترف بأنَّ المناقشات حول الانتقال العادل عليها الاستجابة لواقع التنمية غير المتكافئة الذي تسببت فيه الإمبريالية الكولونيالية، وأنَّ الانتقال العادل عليه أنْ يشمل تحولات جذرية تزيد مِن نفوذ "الناس العاملين" على تنوعهم (انظر/ي أدناه) ويقلل مِن نفوذ النخب الرأسمالية والسياسية، مع الإقرار بأنَّ المشكلات البيئيّة لا يمكن مجابهتها دون التصدي للبُنَى العنصرية والذكورية وغيرها مِن البُنَى القمعية للاقتصاد الرأسمالي، وأنَّ الأزمة البيئيّة تتجاوز كونها أزمة مناخية، إذ تشمل فقدان المواطن البيئيّة والتنوع الحيوي، والانهيار الجذري للعلاقات البشرية مع "العالم الطبيعي"، وأنَّه وبدون تحولات في السلطة السياسية والاقتصادية نحو المزيد مِن الديمقراطية، لا يمكن تحقيق الانتقال العادل.

تأتي نقطة القوة الثانية المُهمَّة لمفهوم الانتقال العادل، بالنظر إلى تاريخه كأداة أو إطار يساعد على توحيد الحركات المتنوعة وتجاوز الانشقاقات الكثيرة القائمة والمحتملة. كما ذكرنا أعلاه، فقد انبثق المفهوم في الأصل للتعامل مع استراتيجيات "فرّق تسد" التي تسلحت بها الشركات المقاومة لتشديد التشريعات البيئيّة، ولا تزال قائمة ومستمرة، إلى جانب دفع الشركات بسياسات تحمي أرباحها دون اعتبار للآثار الوخيمة التي تتحملها المجتمعات والعمال والكوكب، وإزكاء الصراعات بين مختلف المناطق والفئات العاملة، وتحريضهم ضد بعضهم البعض.

تُقرُّ الحركات الدوليَّة التي تنادي بالعدالة المناخية، والتحالفات القُطرية والإقليمية والتحالفات المحلِّيَة في شتى أنحاء العالم، أنَّ وجود بيئة مزدهرة وحية أمرٌ يمكن للجميع الاستفادة مِنه، وأنَّ المعاناة تتسع حين تتركز الثروة والسلطة في يدِّ نخبٍ ضئيلة مستفيدة مِن حماية نفسها مِن أسوأ آثار الأزمة المناخية. إلا أنَّ بناء حملات ورؤى مشتركة وغرس الثقة والتضامن وتطوير الكفاح مِن أجل مقترحات مشتركة،

36- انظر/ي:
Transnational Institute (2020) 'Just transition: how environmental justice organisations and trade unions are coming together for social and environmental transformation'. Transnational Institute. https://t.ly/5H3AI

هي عملية بطيئة ومليئة بالتحديات سياسيًّا، وإنْ كانت ضرورية، إذ أنَّ أيّ محاولة التفاف بـ"طرق مختصرة" حول هذه العملية، يعني تجاهلاً لكون العدالة جوهر الانتقال العادل، وأنَّ الخبرات المتراكمة مِن عمل وحملات حول العالم ترشدنا وتوجهنا في هذا الطريق الصعب والشَّائك.

وُلِدَ مفهوم الانتقال العادل جزئيًّا مِن رحم الحركات العمالية، لذا فمسألة العمل اللائق تبقى عنصرًا أساسيًا في مختلف المقترحات الساعية لأجل تحقيق الانتقال العادل. يمثلُ ذلك أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ وبحسب الكونفدرالية الدوليَّة للنقابات العمالية، يعاني العمالُ مِن انتهاكات ممنهجة ومستمرّة لحقوقهم على امتداد المنطقة.[37] فهناك الملايين مِنَ العمال الوافدين المهاجرين مِنْ بلدان أخرى داخل وخارج المنطقة، وفي دول الخليج – على سبيل المثال – يُشكّل العمال مِنْ غير المواطنين (عمال مهاجرون) أكثر مِنْ نصف قوة العمل، وعددهم يفوق أيَّة منطقة أخرى بالجنوب العالمي.[38] وفي نفس الوقت وعبر المنطقة العربيَّة، تتجاوز معدّلات بطالة الشباب ضعف المعدل العالمي[39] ويكابد ثُلثي العمال في شمال أفريقيا في القطاع غير الرسمي.[40]

في هذا السياق: ما المقصود بالعمل اللائق؟ وكيف يمكننا فهم وإدراك الناس العاملة؟ بإلهام مِن التعبئة السياسية للناس العاملة التي قام بها المناضل السياسي والمؤرخ الغياني والتر رودني، حاجج الباحث التنزاني عيسى شيفجي بأنّ:

"التراكم البدائي في ظل النيوليبرالية، يتخذ أشكالاً جديدة ويصبح معمَّمًا

37- انظر/ي:
International Trade Union Confederation (2020) 2020 ITUC Global Rights Index: The world's worst countries for workers. Available at:
https://t.ly/Xp0IN

38- انظر/ي:
Khalaf, A, AlShehabi, O., Hanieh, A. (eds.) (2014) Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf (London: Pluto Press).

39- انظر/ي:
Achcar, G. (2013) The People Want: A radical exploration of the Arab uprising. London: Saqi Books.

40- انظر/ي:
Cardarelli, R. et al. (2022) 'Informality, development, and the business cycle in North Africa'. International Monetary Fund. Available at:
https://t.ly/81B9G

أكثر في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يشمل ما يُسمّى بالاقتصاد غير الرسمي. المُنتِج يستغل نفسه/نفسها حتى يظل على قيد الحياة، مُعزِّزا في الوقت نفسه لرأس المال".[41]

بناء على هذا، يرى شيفجي حاجتنا إلى رؤية جديدة للناس العاملة تعترف بالاستغلال الشائع الذي يعاني منه العمال المنظَّمون في الصناعات، وغير الرسميين، والعرضيون والمؤقتون والمهاجرون؛ وكذلك العمال غير مدفوعي الأجر أو المتقاضون رواتب منخفضة (عادة النساء) ممن يقومون بأعمال منزلية وأعمال رعاية وأعمال إعادة الإنتاج الاجتماعي، والعاملون لحسابهم الخاص أو صغار المزارعين، والرعاة والصيادون الذين يكدحون لضمان البقاء على قيد الحياة.

في الوقت الحالي، البشرية عمومًا – باختلاف نوع عملها – تضحّي بجزء مِن وقتها الأساسي للاستهلاك اليومي وبعض حقوقها الإنسانية وكرامتها، في سبيل الاستمرار في تدعيم الأرباح الهائلة للشركات متعدِّدة الجنسيات. تبدو النتائج متماثلة، فيما يتعلق بغذائهم أو صحتهم أو نظم الطَّاقة والرعاية التي خضعت لخصخصتها، أو بتحميل عبء الرعاية كاملاً على الأسرة، وذلك لأنَّهم خسروا أو هم عرضة لفقدان أراضيهم التقليدية ومناطق الصيد، أو لصعوبة العثور على عمل مضطرين للكفاح مِن أجل تلبية الاحتياجات في الاقتصاد غير الرسمي، إذ يفتقرون للأدوات السياسية اللازمة للمطالبة بأجور معيشية. ليس مِن قبيل الصدفة أنَّ هذه الأغلبية المُستَغَلّة والمعرّضة للعمل غير المستقر، تُمثّل الفئة الأكثر عرضة لمخاطر التغيّر المناخي، والأقلّ قدرة على حماية نفسها مِن آثاره.

إذن؛ بالاقتران مع مفهوم الانتقال العادل، يمكننا استخدام هذا التعريف لـ "**الناس العاملة**" أثناء إعداد رؤيتنا حول مَنْ له حقّ الكلمة فيما يخصُّ الانتقال الطَّاقي، والتعامل مع الأزمة المناخية بشكل عام. يُمثّل المفهومان – معًا – المهاد والمبدأ للعدالة في العمل المناخي، والخطوات العملية التي نحتاجها لتحقيق الانتقال العادل في مختلف السياقات. هذه الأسئلة هي ما يحاول أنْ يجيب عليها هذا الكتاب، مقدِّمًا الإجابات عبر

41- انظر/ي:
Shiva, I.G. (2017) 'The concept of "working people", Agrarian South Journal of Political Economy 6(1): 1–13.

رؤى متنوعة مِنْ منظور مختلف شرائح الناس العاملة عبر المنطقة العربيَّة، ومِنْ خلال تسليط الضوء على فرص بناء التحالفات والائتلافات.

لماذا هذا الكتاب؟ ولماذا الآن؟

تفرض المؤسسات النيوليبرالية الدوليَّة – بشكل عام – رؤاها على كثير مِن الكتابات المتعلقة بالتغيّر المناخي والأزمة الإيكولوجية والانتقال الطَّاقي في المنطقة العربيَّة بحيث تعيد إنتاج سياساتها. تنحاز التحليلات التي تقدمها تلك المؤسسات لذوي السلطة والمال وتتجاهل أسئلة الطبقة والعرق والجندر والعدل والسلطة أو التاريخ الكولونيالي. وتستند حلولها المقترحة ووصفاتها للمشاكل إلى السوق، وتأتي مِنْ أعلى لأسفل، ولا تتصدى للأسباب الجذرية لأزمات المناخ والبيئة والغذاء والطَّاقة، ما يجعل المعرفة التي تنتجها تلك المؤسسات – وبشكل عميق – تُضعف حيوية المجتمع ولا تُمكِّنه مِنْ مواجهة الأزمات، بلْ وتغضُّ الطرف عن أسئلة القمع والمقاومة، مانحةً الأولوية لآراء "الخبراء"، على حساب الأصوات "القادمة مِن أسفل".

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم رؤية بديلة للانتقال الطَّاقي في المنطقة العربيَّة، مِن منظور عادل ومنصف، أملاً في إصلاح تلك الأوضاع. ويضُم بين دُفتيه مجموعة مِن المقالات لكاتبات وكتّاب مِن مختلف دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تتناول بالبحث جوانب متعدِّدة مِن الانتقال الطَّاقي وشروط نجاحه. وتغطي الفصول جملة عريضة مِن الدول: المغرب والصحراء الغربية والجزائر حتى تونس ومصر والسودان، ومِن الأردن وفلسطين حتى الإمارات والسَّعوديّة وقطر. كما يضمُّ الكتاب إسهامات إقليمية عن الانتقالات الزراعية والهرولة النيوكولونيالية وراء مختلف مصادر الطَّاقة (التي تشمل الهيدروجين الأخضر كذلك) في شمال أفريقيا، فضلاً عن التحديات والتناقضات الخاصّة بالانتقال الطَّاقي في الخليج.

حتّى الآن، لم تظهر كتابات وافية ومتاحة للجمهور بأقلام باحثين أو نشطاء ناقدين مِن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تناقشُ الانتقال الطَّاقي العادل، باللغات العربيَّة أو الإنجليزية أو الفرنسية، سواء في صورة كتاب أو موارد متوفرة عبر الإنترنت. بينما

تكتسب الكتب – المُهمَّة – عن الصفقات الخضراء الجديدة[42] والانتقال الطَّاقي المنشود اهتمامًا متزايدًا، فإنَّ كتابات المؤلفين الناقدين مِن الجنوب العالمي، خاصة مِن المنطقة العربيَّة. نظرًا لضرورة مواجهة المركزية الأوروبية والحاجة إلى نهج واعٍ بالتحليل الطبقي في التعامل مع تخفيف آثار والتكيُّف مع التغيّر المناخي (مع ضرورة التحول العاجل نحو الطاقات المُتجدِّدة)، وأهمية التحدي والتفكير الناقد في دور الحكومات والنخب بالمنطقة فيما يخصّ تثبيت نظام الطَّاقة الأحفورية الراهن، فنحن إذن بصدد فجوة هائلة تحتاج إلى ملء.

ينطلق هذا الكتاب بوضوح مِن منظور "العدالة" وينتقد فاضحًا السياسات والممارسات التي تحمي والنخب السياسية والشركات متعدِّدة الجنسيات والنظم السلطوية والعسكرية. كما يهدف إلى كشف ودعم عمليات إنتاج المعرفة والمقاومة لسلب الأرض/الموارد والأجندات النيوكولونيالية، سعيًّا للوصول إلى الاستدامة القادرة على إحداث تحولات جذرية، بالبناء مِن أسفل لأعلى، ومعتمدًا على فكرة أنَّ هذا النهج هو الأكثر قدرة على التعامل مع الأزمات البيئيّة والغذائية والطَّاقية والاجتماعية.

على حدِّ عِلمِنا، فهذه هي أول مجموعة مِن المقالات تتصدى بشكل مباشر لمسألة الانتقال الطَّاقي في المنطقة العربيَّة، باستخدام عدسة العدالة وإطار عمل الانتقال. يهدف هذا الكتاب إلى إثراء المناقشات العالمية الدائرة حول التحرك لمواجهة تغيّر المناخ، والانتقال العادل بشكل أوسع، مِن خلال طرح الأسئلة واستكشاف ما تعنيه هذه العمليات في السياقات الخاصّة لمختلف دول المنطقة العربيَّة، التي تتسم بما يلي: (أ) نظم سلطوية، (ب) اقتصادات مصدِّرة للنفط ومعتمدة على هذا التصدير، (ج) إرث استعماري وإمبريالي، (د) مصادر هائلة محتملة للطاقة الخضراء. لأنَّ الانتقال العادل يعني حدوث تحولات على مستوى عالمي، وبما أنَّ المنطقة العربيَّة نقطة مُهمَّة في هذا التغيير، فإنَّنا نؤكد على أهمية هذا الكتاب عالميًّا وإقليميًّا.

42- الصفقة الخضراء الجديدة، هي عبارة عن دعوة ومقترحات بسياسات عامة تتصدى للتغيّر المناخي من خلال تحقيق أهداف اجتماعية أخرى مثل تهيئة فرص العمل وتقليل اللامساواة الاقتصادية. المسمى يشير إلى "الصفقة الجديدة"، وهي مجموعة مِن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ومشروعات الأشغال العامة قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت، استجابة لأحداث الكساد الكبير. من ويكيبيديا:

https://t.ly/oEjRY

يهدف مشروع الكتاب إلى:

- الدفع بتحليل أعمق لموقعنا الحالي مِن حيث الانتقال الطَّاقي في المنطقة العربيَّة. وهو أمر مهم لأنَّ التعرف الأفضل إلى الوضع الراهن والأطراف الضالعة والفائزين والخاسرين المحتمَلين، ضروري جدًا لأيّ جهود تهدف إلى إحداث انتقال عادل.

- التركيز على النقد على مستوى البُنى والمؤسسات في نقاشات الانتقال "الأخضر"، مِن خلال جعل أصوات النشطاء والباحثين والكُتاب مِن المنطقة العربيَّة في صميم النقاش.

- تسليط الضوء على خطورة الأزمة المناخية وإلحاحها في المنطقة العربيَّة، ومقاومة تجذر الاستخراجية والكولونيالية الطَّاقية، مع إبراز الحاجة إلى تحليلات متكاملة وشاملة وتغيّرات هيكلية كبرى.

- مناهضة الخطابات النيوليبرالية/النيوكولونيالية المهيمنة فيما يتعلق بـ الانتقال "الأخضر"، والتي يدعمها الكثير مِن الأطراف الدوليَّة في المنطقة ويروّجون لها.

- تجاوز الخطاب "الأمني"، إذ يتجنب الكتاب المَطالِب المؤطَّرة حول "الأمن"، مثل الأمن المناخي والأمن الغذائي والأمن الطَّاقي، في حين يدعم مفاهيم مثل العدالة والسيادة وإنهاء الاستعمار ويؤكد عليها.

- دعم القوى/الحركات/المجموعات الشعبية التقدمية في المنطقة العربيَّة بشكل أوسع وأعمق، على مسار وضع تصور استجابة محلي وديمقراطي وعام (مرتبط بالناس) في مواجهة الانتقال الطَّاقي المطلوب بشدّة، مع دعم التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبقية والبيئيّة ذات الصلة.

ملخص بفصول الكتاب

تتألف فصول الكتاب مِن ثلاثة أقسام:

يتناول القسم الأول بعنوان "كولونيالية الطَّاقة والتبادل اللامتكافئ والاستخراجية الخضراء": الديناميات الكولونيالية الحالية للسيطرة على مختلف الموارد الطبيعية (وتشمل الطَّاقة الأحفورية والمُتجدِّدة) وكذلك استمرار النُهُج الاستخراجية وممارسات النهب وفرض التكاليف الاجتماعية البيئيّة على كاهل السكان المهمشين والمضطهدين.

يحلل **حمزة حموشان** كيف تهدف مشروعات تصميم وهندسة الطَّاقة المُتجدِّدة إلى تقديم التغيّر المناخي بصفته مشكلة واحدة شاملة لجميع مناطق الكوكب، دون طرح تساؤلات حول الرأسمالية والنموذج الإنتاجوي (الإنتاج للإنتاج) في قطاع الطَّاقة، أو النظر إلى المسؤوليات التاريخية للغرب المُتقدِّم صناعيًّا. يقول إنَّ ذلك يُترجَم عادة في منطقة شمال أفريقيا إلى ما يمكن وصفه بـ "الكولونيالية الخضراء"، أكثر مِن كونه سعيًا للبحث عن انتقال طاقي يخدم الناس العاملة. في الفصل، يناقش حموشان مثال الهرولة وراء الهيدروجين الأخضر ويحاجج بأنَّ تلك المشاريع وأمثالها ليست إلا مخططات استعمارية للنهب والاستلاب.

في دراستهم، قام كل مِن **جوانا ألان وحمزة لكحل ومحمود لمعدل** بإبراز كيفية عمل النمط الاستخراجي حاليًا في الجزء المحتل مِن قِبل المغرب بمنطقة الصحراء الغربية، بالإشارة إلى تطورات الطَّاقة المُتجدِّدة، إذ يُحتفى بالمغرب بشكل عام على الساحة الدوليَّة لقاء التزاماته بما يُسمى "الانتقال الطَّاقي الأخضر". يطرح الباحثون قصة مختلفة تركز على أصوات السكان الصحراويين ويقولون إنَّ مشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة في الصحراء الغربية – ببساطة – تدعم و"تغسل" سمعة الكولونيالية بيئيًّا (الغسيل الأخضر)، وتحُدُّ مِن فُرص تحقيق الانتقال العادل وما له مِن فوائد للمجتمعات المحلِّيَة.

في الفصل التالي، تسلط **منال شقير** الضوء على التطبيع – البيئي العربي مع دولة إسرائيل. وتجادل وتحلل عبر مفهوم التطبيع البيئي استخدام "الفكر البيئي" للغسيل الأخضر والتطبيع للقمع الإسرائيلي، وتفضح الظلم البيئي الناجم عن تلك العملية في المنطقة العربيَّة وخارجها. وتحقق المؤلفة في دور التطبيع البيئي كمقوض للكفاح الفلسطيني

ضدّ الاستعمار وعرقلة الانتقال الزراعي والطَّاقي العادل في فلسطين، وهي المسألة وثيقة الارتباط بالكفاح الفلسطيني مِن أجل تقرير المصير. وتقدم المؤلفة مفهوم "الصمود البيئي" في وجه القمع الإسرائيلي، ودوره في مناهضة الغسيل الأخضر للتطبيع البيئي.

وتُظهر **كارين ريجنال** في فصلها، كيف تُعَدُّ الطَّاقة الشمسيَّة متجذرة في تاريخ طويل مِن النمط الاستخراجي في المغرب، وتكشف عن نقاط تماس مذهلة بين سلاسل سلع الوقود الأحفوري وتلك الخاصّة بالطاقات المُتجدِّدة في المملكة. تثير هذه "الاستمراريات" تساؤلات حول كيف يمكن العمل باتجاه الانتقال العادل، في المغرب ومثلها مِن دول العالم المختلفة التي تشهد صعودًا متسارعًا في مشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة، عادة في مناطق لها تاريخ طويل مِن التنقيب والاستخراج للمعادن. وتطرح تساؤلات حول سُبل المطالبة بأشكال جديدة مِن الطَّاقة مع وقف بعض أوجه اللامساواة الاقتصادية والسياسية التي تغذيها رأسمالية الوقود الأحفوري.

في فصله عن الانتقال الزراعي العادل المنشود في شمال أفريقيا، يقول **صقر النور** إنَّ دول المنطقة تتعرض لتبادل غير متكافئ مع الشمال العالمي، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي، عبر اتفاقات تجارة تسمح للشمال بالحصول على منتجات شمال أفريقيا الزراعية بأسعار مخفضة. ويرى أنَّ شمال أفريقيا في حاجة ماسة إلى إصلاح سياساته الزراعية والبيئيّة والغذائية والطَّاقية. وبشكل مُقنع، يقدم بدائل تركز على المستوى المحلّي ويمكنها أنْ تزدهر محليًا، بصورة مستقلة عن المصالح الأوروبية.

يشرح **محمد صلاح ورزاز بشير** في مساهمتهما عن أزمة الكهرباء في السودان، كيف تطور قطاع الطَّاقة في البلاد منذ العهد الاستعماري، وينسبان تطوره إلى التطور غير المتوازن للسياسات مِن تلك الفترة واستمراريته في مرحلة ما بعد الاستعمار. كما يقيّمان الكلفة الاجتماعية-الاقتصادية والبيئيّة للمشروعات الهيدرو-كهربائية (السدود) في السودان، إذ تزيد مِن أشكال اللامساواة القائمة وتضرُّ بمصادر دخل وعيش الناس. كما ينتقدان خطط البنك الدولي المتعلقة بـ"تحرير" وخصخصة قطاع الطَّاقة في السودان، موضحيّن كيف تنتهي تلك الخطط إلى إفقار الناس والحدِّ مِن توفر الطَّاقة. يُشكل هذا الفصل عبورًا سلسًا إلى القسم الثاني مِن الكتاب.

يناقش القسم الثاني بعنوان "التعديلات النيوليبرالية وخصخصة الطَّاقة ودور المؤسسات المالية الدوليَّة" البُنى الاقتصادية السياسية النيوليبرالية العالمية التي تدعم وتسهل استغلال البيئات المهمشة والموارد، في سياق الانتقال الطَّاقي. وتستعرض فصول هذا القسم مختلف ديناميات الخصخصة والتحرير لقطاع الطَّاقة وتوثق لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الدور المحوري للمؤسسات المالية الدوليَّة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في الترويج قُدمًا لتلك الأجندة.

يوثق **محمد جاد** في فصله تجربة مصر في التعامل مع حالات انقطاع الكهرباء المتكررة والشاملة في عام 2014، مِن منظور "تحرير" إنتاج الكهرباء اقتصاديًا وإلغاء الدعم عن أسعار الكهرباء لفئات واسعة مِن المواطنين. وينتقد **جاد** ادّعاء البنك الدولي أنَّ تحرير أسعار الكهرباء قد أوقف الدعم المقدم للأغنياء وأعاد توزيع الموارد لصالح الفقراء. إذ يُبين كيف مهَّد ذلك الإجراء الطريق لدخول رأس المال المالي الدولي، على حساب الفئات الأكثر فقرًا، وحوّل – بشكل جذري – تلك الخدمة الأساسية إلى سلعة.

تحلل **أسماء محمد أمين** في فصلها مختلف السياسات التي أسهمت في أزمات متتالية في قطاع الطَّاقة الأردني. وتُظهر كيف أنَّ توقف إمدادات الغاز الوارد مِن مصر بين 2011 و2013 قد أظهر إلى أيّ مدى هذه السياسات – التي انبثقت عن الخصخصة والتحرير التي روّج لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – لم تكن غير مدروسة فحسب، وإنَّما – أيضًا – غير ملائمة. وتنتقد الباحثة التصور المُبالغ فيه حول الأردن كبلد رائد في الطَّاقة المُتجدِّدة بالمنطقة، وتجادل بأنَّ وراء الإحصاءات المُشرقة توجد حقائق مؤلمة ومؤسفة، مفادها أنَّ القطاع الخاص حقق أرباحًا هائلةً في حين تكبدت الدولة خسائر ضخمة. ما فاقم بدوره عبء ديون الأردن وزاد مِن اعتماده على المقرضين الخارجيين، على حساب الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع.

وفي إسهامهما حول تونس، يناقش **شفيق بن روين وفلافي روش** كيف اعتمدت خطط الانتقال الطَّاقي التونسية بقوة على الخصخصة والتمويل الأجنبي، مع تجاهل المشاركة الديمقراطية في صناعة القرار ودفع البلاد إلى فخِّ مخطط نيوليبيرالي عالمي لتطوير وتنمية الطَّاقة المُتجدِّدة. ويرى الباحثان أنَّ الانتقال العادل لتونس كان الأولى به منح الأُسر والمجتمعات إمكانية إنتاج طاقتها الخاصّة، بدلاً مِن السعي وراء الأرباح للقطاع

الخاص، ما يضمن تقليل التبعية وتعزيز تنمية صناعة محلّية وخلق فرص عمل لائقة.

في فصله عن قطاع الطَّاقة في المغرب، يطرح **جواد مستقبل** أسئلة في غاية الأهمية: مَنْ المستفيدون؟ ومَنْ يدفعون الثمن؟ ومَنْ القائمون على صناعة القرار في ملف "الانتقال الطَّاقي" في المغرب؟ يجادل بأنَّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص تضمن أرباحًا ضخمة للشركات، بينما يتحمل الفقراء أسعارًا أعلى لاستهلاك الطَّاقة. ويقدّر الباحث صعوبة تحقيق انتقال عادل ما دامت الشركات متعدِّدة الجنسيات والنخبة المحلِّيَة الحاكمة تُسيطران على قطاع الطَّاقة المغربي، وتسمحان بنهب الدولة وتوليد الأرباح حسب الهوى والمزاج.

وبما أنَّ الانتقال العادل يختلف باختلاف السياقات، فإنَّ **القسم الثالث بعنوان "الرأسمالية الأحفورية وتحديات الانتقال العادل":** يستعرض المصاعب والتناقضات التي تعترض الانتقال الطَّاقي في الدول المصدرة للوقود الأحفوري. وتكشف فصول هذا القسم الختامي مدى وحجم التحديات (الإقليمية والدوليَّة) مع التنبيه إلى أخطار استمرار إدمان الوقود الأحفوري.

يُجادل **آدم هنية** بأنَّه لا بُدَّ مِن فهم صعود الخليج في ضوء التغيّرات الكبيرة التي طرأت في الرأسمالية العالمية على مدار العقدين الأخيرين. وهنا يجب فهم محور المحروقات الجديد الذي يربط احتياطات النفط والغاز في الشرق الأوسط بشبكات الإنتاج في الصين وآسيا، وهو الرابط الذي يوضح مكانة الخليج في قلب "الرأسمالية الأحفورية" المعاصرة. وبالنسبة له، فإنَّ سمة أيّ "انتقال أخضر" في الشرق الأوسط أو عالميًا، ستحدّدها تحركات وسياسات تلك الدول. لذلك يدفع بأنَّه بدون فهم تحدِّيات السيطرة على وإدارة صناعة النفط – ووضع الخطط الاستراتيجية المُلائمة والفعالة في هذا القطاع – فمِنَ المستحيل بناء حملات ناجحة لإيقاف وعكس مسار التغيّر المناخي.

تناقش **إيمان بوخاتم** في فصلها عن الجزائر، التَّحدِّي الثلاثي الذي يواجه قطاع الطَّاقة: التبعية الاقتصادية للأرباح الهيدروكربونية (النفط والغاز)، وزيادة الطلب المحلّي على الكهرباء، واتفاقات تصدير الوقود الأحفوري طويلة المدى. كما تكشف عن الفرص والتحديات وأوجه الظلم المختلفة التي تعترض الانتقال الطَّاقي الأخضر في الجزائر،

وتنصح كيف ينبغي على الجزائر أنْ تغيّر سريعًا مِن طبيعة قطاع الطَّاقة الخاص بها، مع التأكيد بقوة على العدالة الاجتماعية. ترصد الباحثة عوائق اجتماعية-اقتصادية ومؤسسية وسياسية، مِن الواجب تجاوزها لضمان تحقيق الانتقال العادل في الجزائر.

وأخيرًا؛ ينتقد **كريستيان هندرسن** بعض الافتراضات البسيطة الرائجة في التقارير والتحليلات حول الخليج، والتي تُقدّمه باعتباره ضحية للتغيّر المناخي وأنَّه بصدد انحدار محتمل مرجعه تراجع متوقع في الطلب على النفط والغاز. ووفقًا لرؤيته، فإنَّ دول الخليج ليست أطرافًا منتجة للنفط والغاز لا حيلة لها فيما يخص التغيّر المناخي، وإنَّما تعمل على ضمان بقائها في قلب نظام الطَّاقة العالمي. ويستلزم هذا الأمر اتباع سياسة مزدوجة، إذ تستثمر في قطاع الوقود الأحفوري، وفي نفس الوقت تستثمر في قطاع الطاقات المُتجدِّدة.

على سبيل الختام

يسعى هذا الكتاب إلى فتح نقاش أعمق حول معنى ودلالة الانتقال العادل في سياق المنطقة العربيَّة، مِن وجهة نظر المؤلفين والمؤلفات. تختلف الديناميات القائمة بشكل واضح ومُركَّب مِن دولة لأخرى في المنطقة، لكنَّ ثَمَّة تحديات وأسئلة مشتركة كثيرة – أيضًا – تنبثق عن هذه التحقيقات: مَنْ هُمْ المستحقون والمحقون بالأولوية (الواجب مراعاة حقوقهم واحتياجاتهم) في الانتقال الطَّاقي؟ ما نمط إنتاج الطَّاقة – ونمط الاستخراج – الذي يضمن تقديم الطَّاقة لكل شرائح الناس العاملة في المنطقة؟ كيف تفرض دول الشمال والمؤسسات المالية الدوليَّة المنطقة إلى تحمل أعباء الانتقال الطَّاقي؟ وما الحلول الأكثر عدالة؟ ما الدور الواجب على الدولة لَعِبُه في قيادة الانتقال العادل؟ وكيف يمكن أنْ تؤثر دمقرطة سلطة الدولة على مسار تحقيق هذا الهدف؟ ما التحالفات المحتملة والضرورية بين الأشخاص العاملين وحركات العدالة البيئيّة والأطراف السياسية الأخرى؟ وكيف يمكن للتضامن الدولي والمقاومة لعب دور مهم في دعم هذه التحالفات؟

يتطلب الانتقال العادل في المنطقة العربيَّة – وبشكل واضح – الإقرار بالمسؤولية التاريخية للغرب المتطوّر صناعيًّا، في ظهور الاحترار العالمي، وكذلك دور القوى

الاقتصادية الصاعدَّة، وتشمل دول الخليج، في تثبيت ومدِّ جذور النظام الاقتصادي العالمي المدمّر. يجب الإقرار بدور السلطة/القوة في تحديد مسار تشكل التغيّر المناخي ومسبباته، ومَنْ يعانون مِنْ آثاره، و"الحلول" المقدّمة للأزمة. العدالة المناخية والانتقال العادل مفاهيم قادرة على كسر الوضع الراهن الذي يحمي النخب السياسية العالمية والشركات متعدِّدة الجنسيات والنظم غير الديمقراطية، في مبادرة نحو تحول اجتماعي وإيكولوجي وعمليات تكيّف جذريّة وشاملة. مع مرور الوقت، ثَمَّة تقارب حتمي بين العدالة والبراجماتية، وتتمثل نقطة الالتقاء بينهما في الحاجة إلى تعويضات مناخية، أو تسديد الديون المناخية لدول الجنوب العالمي مِن قِبل الشمال الأكثر ثراء بكثير. على ألا يتخذ هذا شكل قروض أو ديون إضافية على الجنوب العالمي، إنَّما تحولات كبرى في أنماط نقل الثروة والتكنولوجيا، وإلغاء الديون الهائلة الآنية، ووقف تدفقات رأس المال غير المشروعة، وتفكيك التجارة النيوكولونيالية واتفاقات الاستثمار ذات الصلة، مثل معاهدة ميثاق الطَّاقة،[43] ووقف النهب والسلب المستمرين للموارد. يجب أنْ يُراعي تمويل الانتقال الخسائر والأضرار الحالية والقائمة والمستقبلية، التي تصيب بشكل غير عادل دول الجنوب. في ذات الوقت، لا تقتصر اللامساواة على الشمال والجنوب العالميين، إنَّما نجدها – أيضًا – داخل دول العالم المختلفة، ومنها دول المنطقة العربيَّة. مع أخذ هذا في الاعتبار، لذا مِنْ المهم فهم كيف يمكن لبرنامج جبر الضرر المناخي/التعويض المناخي أنْ يقترن بتهيئة نظام طاقة ديمقراطي ومنصف داخل هذه الدول؟

هذه أسئلة ضرورية ومُلحّة. تعاني المفاوضات الدوليَّة على العمل لمواجهة تغيّر المناخ مِنْ الركود، في حين نلاحظ تسارع وتيرة تغيّر المناخ، وانتشار وتعاظم آثاره القاتلة التي لا يمكن الشكّ في صلتها بالأزمة المناخية. لذلك فهذا الكتاب مادة للنشطاء، في المنطقة العربيَّة وحول العالم، لمساعدتهم على الاستمرار في طرح الأسئلة الناقدة وبناء التحالفات والائتلافات ومنصات القوة الشعبية دعمًا لحلولهم مِن أجل انتقال عادل.

بالطبع، لا تُغطي رؤية الكتاب كل الجوانب، وهناك قضايا غابت عن النقاش هنا،

43- انظر/ي:
Eberhardt, P., Olivet, C. and Steinfort, L. (2018) 'One Treaty to rule them all: The ever-expanding Energy Charter Treaty and the power it gives corporations to halt the energy transition'. Transnational Institute. Available at:
https://t.ly/sFRZ2

مثل آثار الحرب والنزاع الجاريين (والهجرات الجماعية عبر الحدود واسع النطاق للسكان)[44] على الانتقالات العادلة في دول مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن. يُعزى جزء مِن السبب إلى محدودية معارفنا ووقتنا، ورغم أنَّنا لا نزعم تقديمنا صورة كاملة – ولا نسعى لهذا – في نقاشنا حول منطقة شاسعة، فإنَّنا نتطلع إلى تقديم إطلالة مُهمَّة وإسهام معتبر على مسار دراسة الانتقال الطَّاقي عبر عدسة الاقتصاد السياسي، بما يعني التحري في العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري والطَّاقة المُتجدِّدة والنخب الإقليمية ورأس المال العالمي. في المُحصلة، فإنَّ الهدف هو فهم واستكشاف مفاهيم وأفكار سياسية يمكن أنْ تساندنا في توجيه التغيير بقيادة الأطراف الشعبية المختلفة وإلهام هذه الحركات. يحدونا أملٌ أنْ تؤدِّي هذه المجموعة مِن الأبحاث إلى توليد وطرح جدل أكثر وأعمق وطرح أسئلة أكثر حول دور المنطقة العربيَّة في الانتقال العادل على المستوى العالمي.

44- شهدت المنطقة في الآونة الأخيرة أكبر موجة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية. انظر/ي:
World Bank (2017) The Economics of Post-Conflict Reconstruction in MENA. MENA Economic Monitor, April. (Washington, DC: World Bank Group), p. 26.
https://t.ly/Wzshc

القسم الأول:

كولونيالية الطَّاقة والتبادل اللامتكافئ والاستخراجية الخضراء

(1)

الانتقال الطَّاقي بشمال أفريقيا: حضور الاستعمار الجديد.. مجددًا!

حمزة حموشان

إن الجائحة الراهنة، المندرجة ضمن ما نجتاز مِن أزمة إجمالية متعدِّدة الأبعاد، تدلُّ على أنَّ ما نعيش حاليًا شعور مسبق بأسوأ الأمور القادمة ما لم نتخذ التدابير اللازمة لتطبيق حلول عادلة للأزمة المناخية الراهنة.

لقد باتت آثار تغيّر المناخ واقعًا معاشًا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وهي تقوض الأسس الاقتصادية الاجتماعية والإيكولوجية للحياة في المنطقة. وينزل وقع هذه الآثار بنحو غير متناسب على كاهل الأشخاص المهمشين في المجتمع، لا سيَّما صغار المزارعين ومربي الماشية والصيادين. ويضطر بعض الأشخاص إلى مغادرة أراضيهم بسبب الجفاف والعواصف الشتوية الأشد قوةً وتواترًا في كل موسم جديد، وزحف الصحراء وارتفاع مستوى البحار. المحاصيل غير كافية ومخزونات المياه في انخفاض؛ ما يؤثر بقوة على إنتاج الأغذية.[1] وتتطلب مواجهة هذه الأزمة المناخية العالمية تقليصًا صارمًا سريعًا لانبعاثات الغازات الدفيئة، ونعرف أنَّ النظام الاقتصادي الراهن يقوّضُ أنظمة بقاء الحياة على الكوكب، وسينتهي به الأمر إلى الانهيار. لذا بات الانتقال نحو الطاقات المُتجدِّدة أمرًا محتومًا. بَيْدَ أنَّ هكذا انتقالات مِن شأنها أنْ تُبقي ممارسات الاستغلال وسلب الملكِيَّة ذاتها، معيدةً بذلك إنتاج أوجه انعدام العدالة، ومعمقةً الاقصاء الاقتصادي الاجتماعي. لذلك، وقبل الحديث عن المشاريع الخضراء بحدِّ ذاتها، يجدر بنا التساؤل عن أُطر تصوّر الانتقال الطَّاقوي وخياراته لتفادي التحوُّلات "غير العادلة" والأوجه الإشكالية للطاقات المُتجدِّدة التي يغطي عليها الخطاب الرسمي.

1-حموشان، حمزة. و بالويللو، ميكا مينو (2015) الثورة القادمة إلى شمال أفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية. منصة لندن، مؤسسة روزا لوكسمبورغ وعدالة بيئية شمال أفريقيا

https://t.ly/Ls159

"الاستعمار الأخضر" و"الاستحواذ الأخضر"

عادة ما توصف الصحراء بأنَّها أرض شاسعة، وخالية وذات كثافة سكانية منخفضة، وأنَّها جنّة للطاقة المُتجدِّدة، وبالتالي تمثل فرصة ذهبية لتزويد أوروبا بالطَّاقة الرخيصة حتى تتمكن مِنْ مواصلة نمط حياتها الاستهلاكي الباهظ والمفرط. هذا السرد مخادع لأنه يتجاهل مسائل الملكِيَّة والسيادة ويخفي علاقات الهيمنة والسيطرة العالمية المستمرة، التي تسهل نهب الموارد وخصخصة المشترك، مما يعزز الطرق غير الديمقراطية والإقصائية في التعامل مع الانتقال الطَّاقي.

تُظهرُ أمثلةٌ مِنْ منطقة شمال أفريقيا كيف تتمُّ إعادة إنتاج الاستعمار الطَّاقي والممارسات الاستخراجية حتى في عمليات التحول إلى الطَّاقة المُتجدِّدة، فيما يطلق عليه "الاستعمار الأخضر" أو "الاستحواذ الأخضر". إذا كان ما يهمنا فعلاً ليس مجرد أيّ نوع مِن الانتقال بلْ "انتقال عادل" يفيد الفقراء والمهمشين في المجتمع، بدلاً مِن تعميق إقصائهم الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الأمثلة والديناميات تثير الكثير مِن المخاوف.

قبل التطرق لهاته الأمثلة، نودُّ أنْ نقدّم تعريفًا موجزًا لـ"الاستعمار الأخضر" و"الاستحواذ الأخضر".

المقصود بمفهوم "الاستعمار الأخضر" هو استمرار العلاقات الاستعماريَّة القائمة على النهب ونزع الملكِيَّة (وكذا تجريد الآخر مِن إنسانيته) ونقل الكلفة الاجتماعية والبيئيّة إلى البلدان والشعوب الطرفية، لكنَّ ذلك يجري هذه المرة باسم الانتقال الأخضر نحو الطاقات المُتجدِّدة. ونحن نواجه في الواقع النظام ذاته، لكنَّ مع مصدر طاقة مغاير: نقلونا مِن المحروقات الأحفورية إلى الطَّاقة الخضراء، فيما يجري الحفاظ على نفس نماذج الإنتاج والاستهلاك شديدة الكثافة الطَّاقوية، وتبقى بلا تغيير نفس البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المولّدة للتفاوتات والإفقار ونزع الملكِيَّة.

وقد اخترع باحثون وناشطون آخرون مفهوم "الاستحواذ الأخضر"، في إحالة إلى ديناميات الاستحواذ على الأراضي في إطار برامج خضراء مزعومة.[2] وبعبارات أخرى، يتمُّ الاستيلاء على الأراضي والموارد لغايات بيئيّة مزعومة، منها مشاريع المحافظة على

2- Fairhead James, Melissa Leach, and Ian Scoones (2012) Green Grabbing: A New Appropriation of Nature? Journal of Peasant Studies 39(2):237-261.

البيئة، تُنزَع الأراضي فيها مِنْ جماعات السكان المحلِّيَة وتُصادَر أراضٍ جماعية لإنتاج الوقود الحيوي وتشييد محطات لإنتاج طاقة شمسية وأخرى ريحية على أراض زراعية ورعوية دون موافقة السكان المحلّيين.

يقوم الانتقال العالمي واللامتكافئ نحو الطاقات المُتجدِّدة، الجاري حاليًا بصورة رئيسة في بلدان الشمال، على استخراج مستمر لمعادن أساسية ونادرة (من قبيل الكوبالت، الليتيوم، النحاس، والنيكل... إلخ) بقصد صنع الألواح الشمسيَّة ومولِّدات الطَّاقة الريحية وطاحونات الهواء والبطاريات الكهربائية. ما مصدر هذه الموارد؟ إنها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوليفيا، وتشيلي، وإندونيسيا والمغرب (على سبيل المثال لا الحصر)، حيث سيحتدُّ تدمير البيئة واستغلال العمال.

لقد وضعت اقتصاديات بلدان الأطراف في الجنوب في موقع الخاضع، ضمن قسمة العمل الدوليَّة غير العادلة بنحو عميق: مِن جهة، هي مزود بالموارد الطبيعية واليدِّ العاملة الرخيصة، ومِن جهة أخرى فهي سوق للاقتصاديات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية. تبعًا لذلك، يتطلب تجاوز المحروقات الأحفورية تفحصًا عن كثب للروابط بين هذه الأخيرة والاقتصاد بالمعنى الواسع، وتناول علاقات السلطة والتراتبيات في النظام الطَّاقوي العالمي.[3] يستلزم هذا – كذلك – اعترافًا بكون بلدان الجنوب ما زالت مستغلة بنحو منظَّم مِن قبل اقتصاد استعماري وإمبريالي قائم على نهب مواردها وترحيل كثيف للثروات مِن الجنوب إلى الشمال.

الانتقال الطَّاقي، والسلب والاستحواذ في المغرب

نتناول أولاً مثال المغرب، الأكثر تقدُّمًا في انتقاله الطَّاقوي، فنجد أنَّ الرباط وضعت نصب عينيها رفع حصّتها مِنْ الطَّاقة المُتجدِّدة إلى ما يفوق نسبة 50% في أفق العام 2030. لكن فشلت محطة الطَّاقة الشمسيَّة في ورزازات، التي انطلقت في الإنتاج عام 2016، في تحقيق أيّ مظهر مِن مظاهر العدالة للمجتمعات الرعوية الزراعية الأمازيغية

3- هنية، آدم. (2020). عندما تصاب أسواق النفط بعدوى الفيروس، ترجمة مِن الإنجليزية لموقع مدى مصر .

التي استخدمت أراضيها دون موافقتها على إقامة المحطة على مساحة 3000 هكتار.[4] أضف إلى ذلك ديونًا بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي مِن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرهما، مدعومة بضمانات حكومية مغربية، مما يعني خطر زيادة الديون العمومية لبلد مثقل أصلاً بالديون. ويسجّل المشروع، منذ انطلاقه في العام 2016، عجزًا سنويًّا يبلغ زهاء 80 مليون يورو يتمُّ سدّه بأموال عمومية. أخيرًا، يستخدم المشروع الطَّاقة الحرارية المركزة (CSP) التي تتطلب استخدامًا مكثفًا للمياه مِن أجل تبريد النظام وتنظيف الألواح الشمسيَّة. وإنَّ تغيير وجهة الماء عن غايات الاستهلاك والزراعة، في منطقة شبه جافة كورزازات، لفضيحة.

ولنا في "نور ميدلت"، الطور الثاني مِن خطَّة طاقة المغرب الشمسيَّة، مثال آخر. يرمي المشروع إلى إتاحة قدرة طاقوية أعلى مِن قدرة محطة ورزازات (مع توقع إنتاج 800 ميجاوات في مرحلته الأولى)، وسيمثل أحد أكبر مشاريع الطَّاقة الشمسيَّة في العالم التي تجمع تكنولوجيا الطَّاقة الشمسيَّة المركزة مع التكنولوجيا الكهروضوئية (Photovoltaic). في مايو 2019، فازت مجموعة مؤسسات متكونة مِن EDF Renewables (فرنسا) ومصدر (الإمارات العربيَّة المُتَّحدة) وGreen of Africa (تجمع مغربي) بعقود بناء وتشغيل المؤسسة بالشراكة مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) لمدة 25 عامًا.[5] تعاقد المشروع حتى الآن على ديون بأكثر مِن ملياري دولار مِن البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني (KfW).[6]

بدأ بناء المشروع عام 2019، بينما كان مِن المتوقع بدء الإنتاج عام 2022، ولكنَّ الأمور تأخرت لأسباب عديدة بما فيها بطء وتيرة العمل على الخطَّة الشمسيَّة والمشاكل السياسية التي صادفها رئيس (MASEN) خلال العام الماضي 2021، وكذلك

4- حموشان، حمزة. (2016). محطة ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب: تفوق الرأسمالية "الخضراء" وخوصصة الطبيعة. ترجمة مِن الإنجليزية لموقع نواة. org.nawaat//:https

5- مازن. نور ميدلت، 1مشروع طموح بأهداف اقتصادية واجتماعية. على موقع مازن 2019: https://t.ly/AURqN

6- NS Energy. Noor Midelt Solar Power Project, Morocco. https://t.ly/FAllT

التشنجات الجيوسياسية بملف علاقات المملكة مع ألمانيا. على كلِّ حال، سيتمُّ تطوير مجمع "نور ميدلت" للطاقة الشمسيَّة على مساحة 4141 هكتارًا على هضبة ملوية العليا وسط المغرب، على بعد نحو 20 كيلومترًا شمال شرق مدينة ميدلت. تتمُّ إدارة ما مجموعه 2714 هكتارًا كأراضٍ جماعية مِن طرف ثلاث مجموعات أمازيغية زراعية في آيت أوفلا وآيت راحو أوعلي وآيت مسعود أوعلي، في حين تمَّ تصنيف ما يقارب 1427 هكتارًا كأراض غابوية تديرها مجموعات محلَّية في الوقت الحالي. تمَّت مصادرة الأرض مِنْ أصحابها عام 2017 عبر قوانين ولوائح وطنية تسمح بانتزاع الملكِيَّة مِن أجل خدمة "المصلحة العامة".

في تذكرة بالسرد البيئي الاستعماري المستمر – الذي يصف الأراضي التي ستتمُّ مصادرتها بأنَّها هامشية وغير مستغلة بشكل كافٍ، وبالتّالي متاحة للاستثمار في الطَّاقة الخضراء – يؤكد لنا البنك الدولي في دراسة أجريت عام 2018: "**أنَّ التضاريس الرملية القاحلة تسمح فقط بنمو النباتات الصغيرة، وأنَّ الأرض غير مناسبة لتنمية الزراعة بسبب نقص المياه**". يواصل تقرير البنك الدولي التأكيد على أنَّ "**الحصول على الأرض لفائدة المشروع لن يكون له أيّ تأثير على سُبل عيش المجتمعات المحلِّيَة**".[7] ومع ذلك، فإن قبيلة سيدي عياد الرعوية التي كانت تستخدم تلك الأرض لرعي حيواناتها منذ قرون تطرح المسألة مِن زاوية مختلفة.

صرح الراعي الشاب حسن الغازي خلال عام 2019 لناشط مِن منظمة "أطاك" المغرب:

> **"مهنتنا هي الرعي، والآن احتل هذا المشروع أرضنا حيث نرعى أغنامنا. إنَّهم لا يشغلوننا في المشروع، لكنَّهم يوظّفون أجانب. الأرض التي نعيش فيها تمَّ احتلالها. إنهم يدمرون المنازل التي بنيناها. نحن مقموعون ومنطقة سيدي عياد مضطهدة. أبناؤها مضطهدون، وضاعت حقوقهم وحقوق أجدادنا. نطالب المسؤولين بالاهتمام بأوضاعنا وبجهاتنا. نحن**

7- The World Bank (2018). Report No: PAD2642. Project paper on a proposed additional loan in the amount of US$ 100 million and a proposed clean technology fund loan in the amount of US$ 25 million to the Moroccan agency for sustainable energy (Masen) for a Morocco Noor solar power project additional financing.
https://t.ly/yVa05

غير موجودين بمثل هذه السياسات، والأفضل أن نموت، الأفضل أن نموت!".[8]

في هذا السياق، دأب أهالي سيدي عياد على رفض هذا المشروع منذ عام 2017 عَبْرَ العديد مِن الاحتجاجات، التي أدَّت إلى اعتقال سعيد أوباميمون عام 2019، وهو عضو نقابة صغار الفلاحين وعمال الغابات، وتمَّ الحكم عليه بالسجن لمدة 12 شهرًا.[9]

كما طالبتْ النساء مِن حركة السلاليات،[10] والتي انطلقت في بدايات أعوام عقد الألفية، بحقِّهن في الاستفادة مِن الأرض في منطقة درعة تافيلالت، وطالبن بتعويض مناسب عن أرض أجدادهن التي أقيمت عليها محطة الطَّاقة الشمسيَّة. وعلى الرغم مِن ترهيب السلطات والاعتقالات والحصار، انتشرت الحركة على المستوى الوطني وانضمَّت نساء مِن مختلف المناطق لهذه الحركة تحت راية المساواة والعدالة.

الاستعمار الأخضر بالصحراء الغربية

في حين يمكن اعتبار أنَّ بعض المشاريع في المغرب، مثل ورزازات ومحطة ميدلت للطاقة الشمسيَّة، "استحواذًا أخضر" – بمعنى الاستيلاء على أراضٍ وموارد لغايات بيئيّة مزعومة – فمِنَ الممكن وصف مشاريع متجدّدة مشابهة (الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح) التي تنجز في أراضي الصحراء الغربية، بـ"استعمار أخضر"، إذ يتمُّ تنفيذها رغمًا عن الصحراويين، وعلى أرضهم.

في الوقت الحاضر، توجد ثلاث مزارع رياح تعمل بالصحراء الغربية. وهناك رابعة قيد الإنشاء في بوجدور، بينما لا تزال العديد منها في مرحلة التخطيط. تُعّدُّ مزارع الرياح هذه جزءًا مِنْ أعمال "ناريفا" (Nareva)، وهي شركة لطاقة الرياح تنتمي إلى الشركة

8- التصريح موثق في الفيلم الوثائقي "يا أرض" مِن إنتاج جمعية أطاك المغرب عام 2019. يمكن مشاهدة الفيلم هنا:
https://t.ly/NBNzG

9- جمعية أطاك المغرب. الحرية الفورية للمناضل النقابي سعيد أوباميمون لا لتجريم مقاومات الفلاحين الصغار دفاعًا عن حقهم في أراضيهم وثرواتهم. على موقع أطاك 2019:
https://t.ly/-Gby0

10- يشير مصطلح "النساء السلاليات" إلى النساء القبليات في المغرب واللاتي يعشْنَ على أراضٍ جماعية.

القابضة للعائلة الملكِيَّة المغربية. تجدر الإشارة إلى أن 95% مِن الطَّاقة التي تحتاج إليها شركة الفوسفات المغربية المملوكة للدولة لاستغلال الاحتياطيات غير المُتجدِّدة للفوسفات بالصحراء الغربية في بوجراع متأتية مِن طواحين الهواء.[11]

أما بخصوص الطَّاقة الشمسيَّة، ففي نوفمبر 2016، وبموازاة محادثات الأمم المُتَّحدة لقمة المناخ (كوب-22)، وقّعت شركة "أكوا باور" السَّعوديّة اتفاقية مع وكالة مازن لتطوير وتشغيل مجمع مِن ثلاث محطات للطاقة الشمسيَّة الكهروضوئية بإجمالي 170 ميجاوات. اثنتان مِن تلك المحطات التي تشتغل حاليًا، بإجمالي 100 ميجاوات، تقعان في منطقة الصحراء الغربية (العيون وبوجدور). أمَّا المحطة الثالثة، فهناك خطط لإنشائها في العرقوب بالقرب مِن الداخلة.[12]

مِن الواضح أنَّ مشاريع الطاقات المُتجدِّدة هذه تستخدم – بتواطؤ واضح مِن رؤوس الأموال والشركات الأجنبية – لترسيخ هيمنة المغرب على منطقة الصحراء الغربية، التي أقرت واشنطن مؤخرًا بـ"مشروعيتها" مقابل التطبيع العلني والرسمي للمغرب مع الاحتلال الصهيوني.

أيّ انتقال طاقي في الجزائر؟ واصل الحفر يا حبيبي!

تتحدث الطبقات الحاكمة الجزائرية منذ عقود عمَّا بعد النفط بإثارة مسألة الانتقال نحو الطاقات المُتجدِّدة دون إتيان فعل ملموس. وفي الواقع، تلاحظ أوجه تأخر مُهمَّة في تطبيق الخطط الراهنة، ما يعبر عن غياب أيّ رؤية انتقال جدية ومتماسكة. إذ تتوالى إعلانات الجهات الرسمية وتصريحاتها، وتظلُّ الوعود حبرًا على ورق. إنَّ خطط الجزائر الرامية إلى بلوغ مقدرة إنتاج طاقة شمسية 15 جيجاوات في أفق العام 2030 غير واقعية، بالنظر إلى كون البلد يحوز مقدرةً شمسيةً في حدود 448 ميجاوات في مُتم العام 2020، حسب الوكالة الدوليَّة للطاقات المُتجدِّدة (IRENA).[13] وحسب

11- Western Sahara Resource Watch (2022). Dirty green energy on occupied land. https://t.ly/AWfD6

12- أكواباور تفوز بصفقة تطوير محطات شمسية بورزازات موقع LeVert.ma، 2016.

13- International Renewable Energy Agency (2021). Renewable Capacity Statistics 2021. Available here: https://t.ly/IFIx-

كلِّ المصادر جملةً (بما فيها الطَّاقة الكهرومائية)، لا تتجاوز قدرات الطاقات المُتجدِّدة القائمة حاليًا 686 ميجاوات. ما أبعدنا إذًا عمّا جرى التطبيل له في العام 2011، أي بلوغ 22 جيجاوات في العام 2030. لقد خفَّضت وزارة الانتقال الطَّاقوي والطاقات المُتجدِّدة، المحدثة في العام 2020، هذه الأهداف إلى 4 جيجاوات في أفق العام 2024، و15 جيجاوات في أفق العام 2035. ومع ذلك، يظلُّ هذا تفاؤلاً مغاليًا.

يتعين على الجزائر أنْ تسرع خُطى التوجه صوب الطاقات المُتجدِّدة؛ لأنَّ اليوم الذي سيكفُّ فيه الزبائن الأوروبيون عن استيراد محروقاتها الأحفورية لأهداف طاقوية قادم. يقوم الاتحاد الأوروبي بتوسيع انتقاله الطَّاقوي وتسريعه، وهذا تحول أضفتْ عليه الحرب الروسية الأوكرانية طابع استعجال. وطبعًا، سيواصل الاتحاد الأوروبي في الأمد القصير استيراد الغاز، ووسيُنَوِّعُ صادره، لكنَّه سيبذل في الأمد البعيد قصاراه للابتعاد عن المحروقات الأحفورية. ويمثل هذا الواقع خطرًا وجوديًّا على بلدان تظلُّ معتمدة على النفط والغاز، كالجزائر. لذلك، ليس الانتقال العاجل إلى إنتاج الطاقات المُتجدِّدة (أساسًا، وبأسبقية للسوق المحلِّيَة) بالأمر الجيد الواجب على صعيد إيكولوجي وحسب، بلْ هو – أيضًا – ضرورة استراتيجية ومسألة حياة أو موت.

ولكنَّ المنحى العام يتجه صوب قدر أكبر مِن إضفاء الليبرالية على (أيّ تحرير) الاقتصاد، ونحو منح القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب مزيدًا مِن الامتيازات. وإنَّ أمثلة قوانين المالية لعامي 2020-2021 وقانون المحروقات الجديد لبليغة بهذا الصدد. فقانون المحروقات الجديد محابٍ جدًّا للشركات متعدِّدة الجنسية، إذ يهبها تحفيزات وامتيازات أكثر. ويمهِّد – أيضًا – طريق مشاريع مدمِّرة، مِن قبيل استغلال الغاز الصخري في الصحراء وموارد في عرض البحر الأبيض المتوسط.

أما قانونا مالية 2020-2021، فيفتحان الباب للقروض الدوليَّة، ويفرضان تدابير تقشف قاسيةً بإلغاء بعض نفقات الدعم. وقد أقدما، باسم حفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على إعفاء الشركات متعدِّدة الجنسية مِن الجمرك والرسوم، وزادت حصّتها في الاقتصاد الوطني بإلغاء قاعدة 51/49 الملزمة لكل مستثمر أجنبي في الجزائر بالعمل بشراكة مع نظير جزائري يحوز أغلبيةً (على الأقل 51%)، ما خلا في أنشطة معتبرة

استراتيجية، موغلةً بذلك في نسف السيادة الوطنية.[14] والآن، يحلُّ دور قطاع الطاقات المُتجدِّدة. ولا ريب أنَّ هكذا قرار هو غير سيادي وتكنوقراطي الطابع، يتمُّ فرضه بنعومة على قطاع بهذا القدر مِن الأهمية الاستراتيجية المؤهلة لأنْ تزيد في الأعوام القادمة!

بينما تُصور بعض الحكومات الغربية نفسها على أنَّها صديقة للبيئة مِن خلال حظر التكسير الهيدروليكي داخل حدودها وتحديد أهداف لخفض انبعاثات الكربون، فإنَّها تذهب وتقدِّم الدعم الدبلوماسي لشركاتها متعدِّدة الجنسيات لاستغلال موارد النفط/ الغاز الصخري في مستعمراتها السابقة، وهذا ما فعلته فرنسا مع شركة توتال في الجزائر عام 2013.[15] إذا لم يكن هذا استعمارًا طاقيًّا وعنصريةً بيئيّة، فأنا لست متأكِّدًا كيف أصفه!

وفي سياق الحرب في أوكرانيا ومحاولات الاتحاد الأوروبي لقطع الاعتماد على الغاز الروسي، نرى مرة أخرى أنَّ الأمن الطَّاقي للاتحاد الأوروبي يسبق كلَّ شيء ويطغى على كلِّ اعتبار آخر. لذلك نشهد المزيد مِن تثبيت مشاريع استغلال الغاز، والمزيد مِن الاستخراجية، والمزيد مِن التبعية ووقف التحول الأخضر في البلدان أين تتمُّ تلك المشاريع. وهذا ما حدث بالضبط عندما وافقت إيطاليا والجزائر على زيادة إمدادات الغاز لإيطاليا. ستضخُّ الشركة الوطنية Sonatrach وENI الإيطالية 9 مليارات متر مُكعَّب إضافية مِنَ الغاز بداية مِن 2023/2024.[16] كما سيحصل الاتحاد الأوروبي على شحنات الغاز الطبيعي المُسال مِن مصر، إسرائيل، قطر والولايات المُتَّحدة الأمريكية.

ستتأثر بشدّة اقتصاديات شمال أفريقيا المطبوعة بتبعيّة للمحروقات الأحفورية (الجزائر وليبيا أساسًا وكذلك مصر) عندما ستقلِّص أوروبا بنحو كبير، في العقود القادمة، واردات المحروقات الأحفورية مِن المنطقة. لذا يلزم فتح نقاش جدي للتفكير في الانتقالات نحو الطاقات المُتجدِّدة، وللتخلِّي تدريجيًّا عن الطاقات الأحفورية. ويجب استبعاد الجديد مِنْ مشاريع استكشاف المحروقات الأحفورية واستغلالها!

14- حموشان، حمزة. 2020. الجنرالات للمزبلة، الجزائر مستقلة: "الثورة الجزائرية الجديدة كلحظة فانونية". على موقع الهامش: https://t.ly/pQTAe

15- Multinationals Observatory (2016). Shale gas: how Algerians rallied against the Regime and Foreign Oil Companies. https://t.ly/nhCfm

16- الجزائر تعتزم توجيه كل زيادة في إنتاج الغاز إلى إيطاليا لتكون الموزع عبر أوروبا. العربية، 2022: https://bit.ly/3zevo5C

لا يمكن، بنظري، فصل رهان الانتقال الطَّاقوي العادل عن مسائل إضفاء الديمقراطية والسيادة الشعبية على الأرض والماء وسائر الموارد الطبيعية. كيف يمكن للناس، في ظلِّ الديكتاتوريات العسكرية والأنظمة الفاسدة، أنْ يُقرروا مستقبلهم الطَّاقوي دون ديمقراطية في بلدانهم؟ يجب أن يكون الانتقال الطَّاقوي في الجزائر، كما في سائر بلدان أفريقيا وسائر بلدان الجنوب، مشروعًا قائمًا على السيادة، موجهًا أساسًا نحو الداخل، وقاصدًا أولاً تلبية الحاجات المحلِّيَة قبل النظر في إمكان التصدير. لا يمكن أنْ نستمر في الإنتاج لصالح أوروبا، وإطاعة إملاءاتها في مجال الطَّاقة، لا سيَّما سعيها الراهن إلى التحرر مِن تبعيَّتها إزاء الغاز الروسي بتنويع مصادر تزودها. إنَّ أولويتنا هي نزع الكربون عن اقتصادنا، وعليه يجب أنْ نرفع تركيبتنا الطَّاقوية الداخلية إلى نسبة 70-80% مِن الطاقات المُتجدِّدة، حتى قبل التفكير في التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

خصخصة الطَّاقة في تونس

إنَّ خصخصة الطَّاقة، وتحكم الشركات متعدِّدة الجنسية في الانتقال الطَّاقوي، ميل عالمي. وقد سار المغرب على هذا النهج،[17] وكذا تونس. ويُمَارَسُ ضغطٌ هائلٌ على قطاع الطاقات المُتجدِّدة في تونس بغية منح المستثمرين الأجانب تحفيزات لإنتاج الطَّاقة، حتى للتصدير. ويرخّص القانون التونسي للعام 2015 (رقم 12/2015)،[18] الخاص بإنتاج الكهرباء مِن الطاقات المُتجدِّدة (مُعدَّل في 2019)،[19] حتى لاستعمال أراض زراعية لإنشاء مشاريع متجددة في بلد يعاني مِن تبعية غذائية حادّة، تجلَّتْ مرة أخرى في أثناء الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية الحالية. يحق التساؤل: مَنْ المستفيد مِن الانتقال الطَّاقوي؟

في عام 2017، تقدمت شركة تونور-TuNur بطلب لبناء مصنع بقدرة 4.5 جيجاوات في الصحراء التونسية وتوصيل ما يكفي مِن الكهرباء عبر الكابلات البحرية لتزويد

17- مستقبل، جواد. (2021) . قطاع الطاقة بالمغرب: التبعية الدائمة. موقع السفير العربي:
https://t.ly/5YR2j

18- القانون عدد 12 لعام 2015 المؤرخ في 11 مايو 2015 (إنتاج الكهرباء مِن الطاقات المتجددة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 2015.. (رائد38)..

19- قانون عدد 47 لعام 2019 مؤرخ في 29 مايو 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. (رائد 47).

مليوني منزل أوروبي بالطَّاقة. هذا المشروع الذي لم يتحقَّق بعد، هو شراكة بين **نور** للطاقة ومقرها المملكة المُتَّحدة ومجموعة مِن المستثمرين المالطيّين والتونسيين في قطاع النفط والغاز.[20] وحتى وقت قريب، كانت تونور تصف نفسها صراحة كمشروع لتصدير الطَّاقة الشمسيَّة يربط بين الصحراء وأوروبا. وبالنظر إلى أنَّ تونس تعتمد على الجزائر في احتياجاتها مِن الطَّاقة، فإنه لأمر شنيع أنْ تتوجه إلى الصادرات بدلاً مِنْ إنتاج الطَّاقة للاستخدام المحلّي.

ذلك – أيضًا – شأن المشروع المقترح عام 2021 مِن رئيس مدير عام Tesco (مِن أهم مجموعات توزيع الأغذية وسلع الاستهلاك بالمملكة المُتَّحدة)، بالشَّرَاكة مع أكواباور السَّعوديّة، لربط جنوب المغرب بالمملكة المُتَّحدة بأسلاك لنقل الكهرباء في عمق البحر.[21] إنَّها، مرةً أخرى، نفس علاقات الاستخراج، ونفس ممارسات الاستحواذ على الأراضي، التي يجري الحفاظ عليها، فيما سكان منطقتنا بلا اكتفاء ذاتي طاقوي. إنَّ مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة الكبيرة هذه تنتهي، مع كلِّ ما تُبدي مِن حسن نوايا، إلى حجب استغلال عنيف. تجري هذه الترسيمة الاستعماريَّة المألوفة أمام أنظارنا: تدفُّق بلا حدّ للموارد الطبيعية (حتى الطَّاقة الشمسيَّة) مِنَ الجنوب صوب الشمال الغني، في حين يمنع هذا الأخير المهاجرين مِنَ الوصول إلى قلاعه المحميَّة ويدعهم يلقون حتفهم غارقين في البحر أو مقتولين في محاولاتهم عبور أسوار العار.

الهيدروجين، جبهة الطَّاقة الجديدة في أفريقيا

وتتوطد – أيضًا – العلاقات الاستعماريَّة الجديدة بواسطة مشاريع يحبكها الاتحاد الأوروبي لجعل أفريقيا تنتج الهيدروجين الأخضر وتصدره إلى أوروبا. وإنَّ استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال الهيدروجين المنشورة في يوليو 2020 – في إطار الصفقة الأوروبية الخضراء (EGD) – خارطة طريق طموحة للانتقال إلى الهيدروجين الأخضر

20- Arthur Neslen (2017). Huge Tunisian solar park hopes to provide Saharan power to Europe. https://t.ly/_hTws

21- أكوا باور "السعودية تشارك في إنشاء أطول خط ربط للطاقة في العالم سيزود من خلاله المغرب بريطانيا بالكهرباء"، الصحيفة 2021:

https://t.ly/-hKPY

في أفق العام 2050.[22] وتقترح هذه الاستراتيجية أنْ يتمكن الاتحاد الأوروبي مِن تأمين قسم مِن تموينه مستقبلاً مِن أفريقيا الشمالية، التي تتيح في الآن ذاته مقدرات طاقة متجددة وقربًا جغرافيًّا أكيدًا.

يشير الهيدروجين النظيف أو الأخضر إلى عملية استخراج الهيدروجين مِن مواد أكثر تعقيدًا باستخدام عمليات "نظيفة"(خالية مِن الكربون). يستخرج أغلب الهيدروجين حاليًا مِن الوقود الأحفوري، ممَّا يؤدي إلى انبعاثات كربونية كبيرة (الهيدروجين الرمادي). مِن خلال تقنية احتجاز الكربون على سبيل المثال، يُمكن جعل هذه العملية أنظف (الهيدروجين الأزرق). ومع ذلك، فإنَّ أنظف شكل مِن أشكال استخراج الهيدروجين يستخدم المحلل الكهربائي لتقسيم جزيئات الماء، وهي عملية يمكن تشغيلها بالكهرباء مِن مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة (الهيدروجين النظيف أو الأخضر).

تَمَّ استيحاء استراتيجية الاتحاد الأوروبي مِن ورقة بحثية نشرت في مارس 2020 لمنظمة تجارية وجماعة ضغط هي "هيدروجين أوروبا". وقد نصَّتْ الورقةُ على "مبادرة الهيدروجين الأخضر 2×40 جيجاوات"، بموجب هذه المبادرة،[23] سيكون لدَى الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 قدرة 40 جيجاوات مِن المحلل الكهربائي للهيدروجين المُتجدِّد المحلّي، مع استيراد 40 جيجاوات أخرى مِن المحلل الكهربائي في المناطق المجاورة، مِن بينها صحاري شمال أفريقيا، باستخدام بعض خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الموجودة حاليًا والتي تربط الجزائر وليبيا بأوروبا.[24] يجدر القول هنا إنَّ الدفع بالهيدروجين الأخضر واقتصاد الهيدروجين أمر نال بالفعل الدَّعم مِن كبرى شركات النفط والغاز الأوروبية، التي تراه بابًا خلفيًّا لاستمرار أشغالها، يُمكن مِن خلاله استخراج الهيدروجين مِن الغاز الطبيعي/ الأحفوري (إنتاج الهيدروجين الرمادي والأزرق). تسعى هذه الصناعة الأحفورية للحفاظ على البنية التحتية الحالية للغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب، إلى جانب العلاقات الاقتصادية الاستغلالية التي تقف وراءها.[25]

22- European Commission (2020). A hydrogen strategy for a climate-neutral Europe. https://t.ly/Oti1A

23- John Parnell (2020). European Union Sets Gigawatt-Scale Targets for Green Hydrogen. https://t.ly/gPw_M

24- شارك أحد مؤلفي ورقة مبادرة 2 × 40 جيجاوات لهيدروجين أوروبا أيضًا في كتابة "بيان" الهيدروجين لـDii North Africa-Europe في نوفمبر 2019.

25- Corporate Europe Observatory (2020). The hydrogen hype: Gas industry fairy tale or climate horror story? https://t.ly/6VWeZ

في أفريقيا وأماكن أخرى، تواصل شركات الوقود الأحفوري استخدام الهياكل الاقتصادية الاستغلاليّة نفسها التي تمَّ إنشاؤها خلال فترة الاستعمار لاستخراج الموارد المحلِّيَة ونقل الثروة خارج القارة. كما أنَّها حريصة على الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في البلدان الأفريقية حتى تتمكن مِن الاستمرار في الاستفادة مِن العلاقات الربحيّة مع النخب الفاسدة والقادة الاستبداديين. هذا يسمح لها أساسًا باستغلال مفرط لليدِّ العاملة المحلِّيَة، ويعفيها مِن مسؤوليَّاتها في التدهور البيئي، والعنف ضدَّ المجتمعات المحلِّيَة.

ومع الحرب في أوكرانيا، مِن المقرَّر أنْ يكون استبدال الغاز بمصادر الطَّاقة المُتجدِّدة مِن بين المحاور الأساسية لخطَّة REPowerEU (إعادة تزويد أوروبا بالطَّاقة)، وهي خطَّة المفوضية الأوروبية لإنهاء الاعتماد على الغاز الروسي.[26] فضلاً عن الانتقال مِن إمدادات الغاز مِن بوتين إلى نظم سلطوية أخرى مثل النظام الجزائري والأذربيجاني والمصري، أو دولة الفصل العنصري الاستعماريَّة: إسرائيل، وبناء موانئ وخطوط جديدة لاستيراد ونقل الغاز، تظهر خطَّة الطَّاقة الأوروبية الجديدة REPowerEU أنَّ الهيدروجين – الحلّ السحري الأخير الذي تدفع به صناعة الغاز – سيتم إنتاجه وتوريده بكميات خياليَّة على الإطلاق.

وقد أعلن نائب رئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانس للبرلمان الأوروبي في مايو 2022: **"إنني أومن تمامًا بأن الهيدروجين الأخضر سيكون القوة المحركة لنظام الطَّاقة الخاص بنا في المستقبل"**، وأضاف: **"وأومن بشدة بأن أوروبا لن تتمكن يومًا مِن إنتاج الهيدروجين الخاص بها بكميات كافية"**.[27]

وفي هذا السياق، ضاعفت المفوضية الأوروبية هدفها الخاص بالهيدروجين أربع مرات؛ مِن 5 ملايين طنّ بحلول عام 2030 إلى 20 مليون طنّ، مع التخطيط لاستيراد نصف هذه الكمية. وهناك مكانة خاصة محجوزة لدول جنوب المتوسط، والتي مِن المتوقع –

26- European Commission (2022). REPowerEU: A plan to rapidly reduce dependence on Russian fossil fuels and fast forward the green transition.
https://t.ly/Lg4C_

27- Leigh Collins (2022). 'Europe is never going to be capable of producing its own hydrogen in sufficient quantities': EU climate chief.
https://t.ly/vnE11

بحسب مسودات سبق تسريبها واطلع عليها مرصد شركات أوروبا (CEO) – أنْ تفي بما يناهز 80% مِن الواردات.[28] إلا أنَّه، هناك دراسات تظهر عدم واقعية هذه الأهداف مِنْ حيث التكلفة والطَّاقة، وكيف أنَّها تقود بالفعل إلى المزيد مِن الاستغلال للوقود الأحفوري.[29]

وتُعدُّ ألمانيا مِن بين البلدان المتصدرة لجهود الهيدروجين الأخضر في أفريقيا. تعمل ألمانيا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب وناميبيا وجنوب أفريقيا على تطوير "الوقود منزوع الكربون" المتولد مِن الطَّاقة المُتجدِّدة، للتصدير إلى أوروبا. وهي بصدد استكشاف المناطق/ البلدان المحتملة الأخرى والمناسبة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بشكل خاص. وفي عام 2020، دخلت الحكومة المغربية في شراكة مع ألمانيا لتطوير أول مصنع هيدروجين أخضر في القارة الأفريقية.[30] كما هي الحال هذه الأيام، فإنَّ المغرب، الذي يتميز بواحد مِن أكثر الاقتصادات ليبراليَّة في المنطقة، يحافظ على الثناء على بيئته الملائمة للأعمال التجارية، والانفتاح على رأس المال الأجنبي و"ريادته" في قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة. وفقًا لتقديرات معينة، يمكن للبلد أنْ تستحوذ على ما يصل إلى 4% مِن سوق Power-to-X العالمي (إنتاج الجزيئات الخضراء) بحلول عام 2030، نظرًا "لمواردها المُتجدِّدة الاستثنائية وسجلها الناجح في نشر محطات متجددة على نطاق واسع".[31]

كل هذا يحدث على حساب الوصول إلى الطاقة والتحول الطَّاقي لهذه البلدان الأفريقية. وسيتأخر الانتقال الأخضر هناك باسم حماية الأمن الطَّاقي في أوروبا وتحقيق أهدافها المناخية. إنَّ خطط الاتحاد الأوروبي للهيدروجين المُتجدِّد في استراتيجية الطَّاقة المذكورة لا تتعلق ببساطة بالانبعاثات الكربونية، إنَّما هي أيضًا جزء مِن حراك جديد لإعادة مركزة الاتحاد الأوروبي وشركاته كأطراف عالمية في الاقتصاد الأخضر المتطور تكنولوجيًّا، ومنافسة قوى أخرى كالصين.

28- European Commission (2022). Leak: EU external energy engagement in a changing world. https://bit.ly/3yQFBnx

29- Michael Barnard (2022). Assessing EU plans to import hydrogen from North Africa - The cases of Morocco, Algeria and Egypt. Corporate Europe Observatory and Transnational Institute. https://t.ly/XNyJj

30- Clifford Chance (2021). Focus on Hydrogen: A New Energy Frontier for Africa. https://t.ly/DgTHe

31- Fraunhofer Institute for Systems and Innovation Research ISI (2019). Study on the opportunities of "POWER-TO-X" in Morocco - 10 hypotheses for discussion. https://t.ly/hxLC_

ديزرتيك 3.0، أو ركوب موجة الهيدروجين الأخضر

في عام 2009، أطلق مشروع "ديزرتيك" (Desertec) كمبادرة طموحة لتزويد أوروبا بالطَّاقة مِن محطات الطَّاقة الشمسيَّة وحقول الرياح الممتدة عبر منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، اعتمادًا على الفكرة القائلة بأنَّ مساحة صغيرة مِن الصحراء يمكن أنْ توفر نحو 20% مِن احتياجات أوروبا مِن الكهرباء بحلول عام 2050، عبر كابلات التوتر العالي التي يمكنها تأمين نقل التيار الكهربائي مباشرة.

بعد بضعة أعوام مِن الجدل حول المشروع، انتهى "ديزرتيك" إلى التوقف، وسط انتقادات حول تكاليفه الباهظة جدًّا ودلالاته الاستعماريَّة الجديدة (النيوكولونيالية).[32] ومع ذلك، يبدو أنَّ الفكرة قد منحت فرصة جديدة للحياة، أطلق عليها اسم "ديزرتيك 3.0" (Desertec3.0)، هذه المرة كإجابة ممكنة لاحتياجات أوروبا مِن الهيدروجين المُتجدِّد/ الأخضر.[33] في أوائل عام 2020، أطلقت مبادرة "ديزرتيك" الصناعية (Dii) تحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للهيدروجين، الذي يجمع بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الأوساط العلمية والأكاديمية، لبناء اقتصاديات الهيدروجين الأخضر. اثنان مِن شركاء Dii، على سبيل المثال، هما عملاقا الطَّاقة: الفرنسي توتال وشركة النفط الهولندية شال.[34]

إن مقترح "ديزرتيك 3.0" يدعو إلى نظام طاقة أوروبي يعتمد على 50% مِن الكهرباء المُتجدِّدة و50% مِن الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2050، ويبدأ مِن افتراض أنَّ **"أوروبا لن تكون قادرة على إنتاج كل طاقتها المُتجدِّدة في أوروبا نفسها"** يحاول مقترح "ديزرتيك" الجديد أنْ ينأى بنفسه عن التركيز على الصادرات التي صبغت المشروع في أعوامه الأولى، مِن خلال "تنعيمه" بإضافة بعد التنمية المحلِّيَة لنظام الطَّاقة النظيفة هذه المرة. ومع ذلك، فإنَّ أجندة التصدير لتحقيق الأمن الطَّاقي في أوروبا واضحة: **"بالإضافة إلى تلبية الطلب المحلّي، تمتلك معظم دول شمال أفريقيا إمكانات هائلة مِن حيث الأراضي والموارد لإنتاج الهيدروجين الأخضر للتصدير".**

32- حموشان، حمزة. (2015) ديزرتيك: الاستيلاء على الطاقة المتجددة؟ على موقع نواة:
https://t.ly/yJyJu

33- Dii Desert Energy (2019). A North Africa - Europe Hydrogen Manifesto.
https://t.ly/uo2dC

34- MENA Hydrogen Alliance (2020): https://t.ly/F6K2c

ولمزيد مِن إقناع النخب السياسية والتجارية على جانبي المتوسط، لا يتمُّ تقديم ديزرتيك كحلٍّ للتحول الطَّاقي في أوروبا فحسب، بلْ – كذلك – كفرصةً للتنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا، بما يحدُّ مِن الهجرة بين الجنوب والشمال:

"علاوة على ذلك، مِن شأن مقاربة مشتركة للطاقة المُتجدِّدة والهيدروجين بين أوروبا وشمال أفريقيا أن تخلق تنمية اقتصادية ومواطن شغل موجهة نحو المستقبل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في بلدان شمال أفريقيا، مما قد يقلل مِن عدد المهاجرين الاقتصاديين مِن المنطقة إلى أوروبا".

ليس مِن المؤكّد إنْ كانت هذه محاولة يائسة للإقناع شبيهة باستراتيجيات البيع العسير، لكن يبدو أنَّ رؤية "ديزرتيك" تنحاز لدعم سياسات أوروبا المحصّنة وتوسيع نظام غير إنساني لإمبريالية الحدود، مع محاولة الاستفادة مِن إمكانات الطَّاقة قليلة التكلفة التي تعتمد على العمالة المنضبطة والرخيصة في شمال أفريقيا.

وهكذا يتمُّ تقديم "ديزرتيك" كحلٍّ لانتقال الطَّاقة في أوروبا، وفرصة للتنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا وكبح الهجرة بين الجنوب والشمال. نظرًا لكون "ديزرتيك" مرتكزًا على إصلاحات تقنية غير سياسية، فإنه يَعِدُ بالتغلب على كل هذه المشكلات دون تغيير جوهري، والحفاظ أساسًا على الوضع الراهن وتناقضات النظام العالمي التي أدّت إلى هذه المشكلات في المقام الأول. تميل "الحلول الهندسية" الكبيرة مثل "ديزرتيك" إلى تقديم تغيّر المناخ كمشكلة مشتركة دون التطرق إلى إطارها السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي. يخفي هذا الأفق مشاكل نموذج الطَّاقة الرأسمالي، وكذلك المسؤوليات التاريخية للغرب الصناعي، واختلاف مدى التأثر بتغيّر المناخ بين بلدان الشمال والجنوب. مِن خلال استخدام عبارات مثل "التعاون المتبادل" و"منفعة الطرفين" والتي تقدم المنطقة الأورومتوسطية كمجتمع موحَّد (نحن جميعًا أصدقاء الآن، نحارب عدوًّا مشتركًا!)، فهي تخفي هياكل قوة الاستعمار الجديد واستغلال الشعوب الأفريقية والعربية ونهب مواردها.

علاوة على ذلك، ومِن خلال الضغط مِن أجل استخدام البنية التحتية الحالية لأنابيب الغاز، فإنّ مشاريع كهذه تدعو فعليًّا إلى ما لا يزيد على تبديل مصدر الطَّاقة فقط، مع الحفاظ على الديناميات السياسية الاستبدادية القائمة، وترك التسلسلات الهرمية

للنظام الدولي كما هي، لا تمسّ. تثير مسألة تشجيع استخدام خطوط الأنابيب مِن الجزائر وليبيا (بما في ذلك عبر تونس والمغرب) عددًا مِن الأسئلة: ماذا سيحدث عندما تتوقف أوروبا عن استيراد الغاز مِن هذه البلدان، مع العلم أنَّ 13% مِن الغاز المستهلك في أوروبا يأتي مِن شمال أفريقيا؟ هل ستؤخذ تطلعات الجزائريين مثلاً إلى الديمقراطية والسيادة – التي تمَّ التعبير عنها بشكل صارخ في انتفاضة 2019-2021 ضد الديكتاتورية العسكرية – في الاعتبار في هذه المعادلة؟ أم أنَّنا بصدد مشاهدة نسخة جديدة مِن الوضع الراهن، حيث يحلُّ الهيدروجين ببساطة محلّ الغاز؟ ربما لا جديد تحت الشمس رغم كلّ شيء.

إلى جانب ما تقدم، يشير بيان "ديزرتيك" إلى أنَّه **"في المرحلة الأولى (2030-2035)، يمكن إنتاج كمية كبيرة مِن الهيدروجين عن طريق تحويل الغاز الطبيعي إلى هيدروجين، حيث يتمُّ تخزين ثاني أكسيد الكربون في حقول غاز/ نفط فارغة (الهيدروجين الأزرق)"**. أولاً: تقنيات جمع الكربون وتخزينه باهظة الثمن وغير موثوقة حاليًا. ثانيًا: هناك خطر أنَّ ثاني أكسيد الكربون الذي سيتمُّ جمعه وتخزينه سيُستعمل في تحسين استخلاص النفط، كما يحدث في شتّى أنحاء العالم. على كلِّ حال، إنْ تمَّت فعلاً عملية تخزينه في حقول غاز/ نفط فارغة، فهذا بالإضافة إلى مسألة استخدام موارد المياه النادرة لإنتاج الهيدروجين وخطر التلوث الناجم عن عمليات تحلية مياه البحر، يمكن اعتباره مثالاً آخر على إلقاء النفايات في دول الجنوب (إنشاء مناطق تضحية) ونقل العبء البيئي إليها. وهذه استراتيجية رأسمالية مرتبطة بالهرمية العرقية والطبقية، حيث ترتبط العنصرية البيئيّة بالاستعمار الطَّاقي.[35]

أخيرًا وليس آخرًا؛ يستلزم إنشاء البنية التحتية الضرورية لإنتاج ونقل الهيدروجين الأخضر قدرًا كبيرًا مِن الاستثمارات الأولية. بالنظر إلى التجارب السابقة في تنفيذ مثل هذه المشاريع عالية التكلفة وكثيفة رأس المال، ينتهي الاستثمار إلى خلق المزيد مِن الديون للبلد المستقبل، مما يعمق الاعتماد على الاقتراض متعدد الأطراف وعلى المساعدات الخارجية.

إذا مضت هذه الخطط قُدمًا، فسوف تكون حلقةً جديدة مِن حلقات الاستيلاء

35- حموشان، حمزة. (2019). النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال أفريقيا، أمستردام: المعهد الدولي، متاح هنا: https://t.ly/gO0zn

النيوكولونيالي على الثروات، في وقت يجب أنْ تستخدم فيه الموارد المُتجدِّدة لتلبية احتياجات الطَّاقة المحلِّيَة وتحقيق الأهداف المناخية المحلِّيَة، بدلاً مِن مساعدَّة الاتحاد الأوروبي على الوفاء باستراتيجيته المناخية وتحقيق أمنه الطَّاقي.

خاتمة

يبدو أنَّ ما يوحِّد جميع المشاريع "الخضراء" المذكورة أعلاه هو افتراض خاطئ بأنَّه يجب الترحيب بأيّ توجُّه نحو الطَّاقة المُتجدِّدة، وأنَّ أيّ تحوّل عن الوقود الأحفوري، بغض النظر عن كيفية تنفيذه، يستحق العناء. يحتاج المرء أنْ يقول ذلك بوضوح: أزمة المناخ التي نواجهها حاليًا لا تعزى إلى الوقود الأحفوري في حدِّ ذاته، بلْ تكمُن في استخدامه بطريقة غير مستدامة ومدمرة مِن أجل تغذية الآلة الرأسمالية. مشاريع كتلك تُضفي الشرعيّة على الفكرة المشبوهة لـ"الرأسمالية الخضراء"، وتوفر غطاء علاقات عامة لشركات الطَّاقة الكبرى وأنظمة النفط والغاز. دعم المشاريع الكبيرة "للطاقة النظيفة" يتيح لها تقديم نفسها على أنَّها حامية للبيئة، مع إخفاء حقيقتها ككيانات مجرمة وملوثة للبيئة.

يجب أنْ يغيّر التحول/ الانتقال الأخضر والعادل بشكل أساسي نظامنا الاقتصادي العالمي الذي لا يصلح على المستوى الاجتماعي والبيئي، وحتى البيولوجي (مثلما كشفته جائحة كوفيد-19)، وأنْ يُنهِي العلاقات الاستعماريَّة التي ما زالت تستعبد الشعوب. يجب أنْ نتساءل دائمًا: مَنْ يمتلك ماذا؟ مَنْ يفعل ماذا؟ مَنْ يحصل على ماذا؟ مَنْ يفوز ومَنْ يخسر؟ ومصالح مَنْ تأتي في المرتبة الأولى؟ نحن بحاجة إلى الابتعاد عن المنطق الإمبريالي والعرقي (وكذلك المنطق التمييزي على أساس جندري) لتحميل العبء للآخرين، الذي إذا ترك دون تحدٍّ، فإنَّه – حتمًا – ينتهي إلى استعمار أخضر ومزيدٍ مِن السعي للاستخراج والاستغلال مِن أجل أجندة خضراء مزعومة.

يستلزم الكفاح مِن أجل العدالة المناخية والانتقال العادل أخذ المسؤوليات ونقاط الضعف المتفاوتة بين الشمال والجنوب في عين الاعتبار. لذلك يجب سداد الديون البيئيّة والمناخية إلى بلدان الجنوب العالمي التي باتت أكثر تضرُّرًا مِن تغيّرات المناخ والتي حبستها الرأسمالية العالمية في نمط استخراجي نهَّاب ومدمّر. في سياق عالمي مِن اللبرلة

القسرية والدفع باتجاه صفقات تجارية غير عادلة، بالإضافة إلى التكالب الإمبريالي على النفوذ وموارد الطَّاقة، يجب ألا يصبح أيّ انتقال أخضر وأيّ حديث عن الاستدامة واجهة أنيقة لامعة لمخططات الاستعمار الجديد للنهب والسيطرة.

غالبًا ما يجري الحديث، عند تطبيق المشاريع المُتجدِّدة في بلدان الجنوب، عن نقص الخبرة التكنولوجية. لماذا؟ أليس الأمر مرتبطًا بعلاقات السيطرة وتملك الثروة؟ ألا يعزى ذلك إلى احتكار التكنولوجيا، وإلى نظام الملكِيَّة الفكرية الذي أبَان عن وحشيته خلال الجائحة الراهنة؟ يجب أنْ يكون نقل التكنولوجيا والمعرفة، والخبرة، وتصاميم تكنولوجيا الطَّاقة المُتجدِّدة حجر ناصية كل انتقال طاقوي عادل، وإلا نبقى أسرى تبعية دائمة.

يمثل الانتقال العادل في هذا السياق انتقالاً منصفًا نحو اقتصاد مستدام إيكولوجيًّا، منصف وعادل لكل أعضائه. ويعني الانتقال العادل انتقالاً مِن نظام اقتصادي قائم على استخراج مفرط للموارد واستغلال الأشخاص إلى نظام مهيكل بالأحرى حول استرجاع وإحياء مجالات الحياة والحقوق وكرامة البشر. إنَّ الرؤية الجذرية للانتقال العادل هي تلك التي تدرك وترى تدمير البيئة والاستخراج الرأسمالي، والعنف الإمبريالي، واللامساواة، والاستغلال، والتهميش على محاور العرق والطبقة والنوع الاجتماعي، ومِن ثَمَّ تُحللها بصفتها مفاعيل متزامنة تعمل ضمن نظام شامل يحتاج إلى التغيير. و"الحلول" التي تسعى إلى تناول بُعدٍ واحد، مثل الكارثة البيئيّة، دون اعتبار البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكامنة خلفها، هي بالأساس "حلول زائفة".

طبعًا، سيتخذ الانتقال العادل أشكالاً متباينةً بحسب الأمكنة. في الواقع، مِن الأفضل الحديث عن انتقالات بصيغة الجمع لأخذ هذا البعد بالحسبان. يجب أنْ نكون، والحالة هذه، حسّاسين لكون التفاوتات العالمية والتاريخية جزءًا مما يجب تحويله لبلوغ مجتمع عادل ومستدام. ما يعني أنَّ الانتقال العادل قد يدلُّ على أمور بالغة التباين حسب الأمكنة. فما قد يناسب أوروبا ليس بالضرورة قابلاً للتطبيق في أفريقيا. وما قد يلائم في مصر قد يكون غير ذلك في أفريقيا الجنوبية. وما قد يناسب المناطق الحضرية بالمغرب قد لا يكون جيّدًا في مناطق هذا البلد القروية. إنَّ انتقالاً في بلد غني بالمحروقات الأحفورية كالجزائر سيكون بالضرورة مغايرًا في بلد مفتقر إليها. يجب إذًا أنْ نثبت القدرة على التخيل وتبني

مقاربة غير مركزية استنادًا إلى نصائح السكان المحلّيين أنفسهم.

يجب أيضًا، في هذا الإطار، جعل مسألة السلطة محور التحويل. أيّ بعبارة أخرى: مَنْ يتحكم ويستفيد مِنْ استعمال المجتمع لموارده في علاقة مع النظام الطَّاقوي. وهذا يعني ضرورة الاعتراف بأنَّ النظام العالمي الراهن يركز السلطة وامتيازات استعمال الموارد بأيدي عدد محدود نسبيًّا مِنَ الفاعلين، مع تحميل الأغلبية التكاليف، لكن مع أثر أكبر على الأشخاص الأشدّ عرضة للتهميش مثل العمال والنساء والمجموعات المصنفة عرقيًّا. وهذا كذلك يعني القطع مع منطق "العمل وفق المعتاد"، الذي يحمي النخب العالمية والشركات متعدِّدة الجنسية والأنظمة العسكرية، وإرساء عملية تحويل اجتماعي وإيكولوجي جذريّة.

ويستند الانتقال العادل كذلك إلى مفاهيم مثل الديمقراطية والسيادة الطَّاقويين لتشكيل رؤية عالم يُتيح للناس الإفادة والتحكم في الموارد التي يحتاجون إليها لأجل حياة لائقة، وحيث يقومون بدور سياسي في اتخاذ القرار حول كيفية التصرُّف في تلك الموارد ومَنْ يستعملها. يجب أنْ يكون هذا الانتقال خاضعًا لرقابة المجموعات السكانية، لا أنْ تُترك للقطاع الخاص، لأنَّ المشاركة النشيطة في اتخاذ القرار وبناء الانتقالات أمر حاسم.

أخيرًا، لا يقتصر أمر الانتقال على الطَّاقة. إذ تُمثلُ الزراعة الصناعية والزراعة مكان التقاء آخر بين السيطرة الإمبريالية وتغيّر المناخ. فهي ليست إحدى محركات تغيّر المناخ وحسب، بلْ تبقي بلدان الجنوب أسيرة نموذج زراعي غير مستدام ومدمر، قائم على تصدير منتجات زراعات ريعيّة وعلى استنزاف الأراضي والموارد المائية النادرة في مناطق جافة وشبه جافة، مثل مصر، تونس والمغرب (وكذا الجزائر أكثر فأكثر).

إنَّ الأزمة البيئيّة والانتقال الضروري يتيحان لنا، مِن أوجه عدَّة، فرصةً لإعادة تكييف السياسة. لذا يجب أنْ يكون النضال مِنْ أجل انتقال عادل وعدالة مناخية ديمقراطيًّا للغاية، عبر انخراط مجموعات السكان الأكثر تضرُّرًا والاستجابة لحاجات الجميع. المقصود بناء مستقبل يتيح للجميع كفايته مِن الطَّاقة وبيئةً نظيفةً وآمنةً، ومستقبلاً منسجمًا مع المطالب الثوريَّة للانتفاضات الأفريقيّة والعربيَّة، مطالب السيادة الشعبيّة والحريّة والعدالة الاجتماعيّة.

(2)

انتقالٌ غير عادل: الطَّاقة والإمبريالية والنَّمط الاستخراجي في الصحراء الغربية المُحتلّة

جوانا آلان، حمزة لكحل، ومحمود لمعدل

إنَّ الأزمات الإيكولوجية المتعدِّدة التي تتسبَّب فيها الأنشطة البشرية متّصلة بعضها ببعض وتؤدِّي إلى تفاقم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تواجه شمال أفريقيا.[1] وفي الصحراء الغربية، تتشكّل هذه التحديات والأزمات انطلاقًا مِن وضعيّة الصحراء المستمرة بصفتها خاضعة للاستعمار. يهدف هذا التقرير إلى الإسهام في المناقشات حول الانتقال العادل، أيّ الانتقال نحو "اقتصادات مزدهرة توفر سبل معيشة حافظة للكرامة ومنتجة ومستدامة إيكولوجيًّا، وحكم ديمقراطي، وقدرة النظم البيئيّة على الصمود" في الصحراء الغربية.[2] ويتحرى المؤلفون في هذا الصدد تسليط الضوء على أداء النمط الاستخراجي في الجزء الذي يحتله المغرب مِن الصحراء الغربية. يركز التحليل على التطورات الخاصّة بالطَّاقة المُتجدِّدة؛ إذ يُحتفى على الساحة الدوليَّة بالمغرب فيما يخص التزامه بما يدعى "الانتقال نحو الطَّاقة الخضراء".[3] القصة المرويّة هنا – والتي تهدف إلى تسليط الضوء على أصوات الصحراويين الذين يعدّون السكان الأصليين للصحراء الغربية – هي قصة مختلفة. انطلاقًا مِن فكرة أنَّ التطورات بمجال الطَّاقة المُتجدِّدة تقوّض حقَّ تقرير المصير الصحراوي وتزيد مِن أوجه اللامساواة (الواقعة والمتصورة)

1- Aly, B. (10 January 2019) «5 key security challenges for North Africa in 2019». Africa Portal. https://t.ly/CF2cz (تمَّ الاطلاع في 28 سبتمبر 2021)

2- نستخدم تعريف تحالف العدالة المناخية لـ"الانتقال العادل". انظر/ي: https://t.ly/JxeLf/ (تمَّ الاطلاع في 30 سبتمبر 2021).

3- انظر/ي على سبيل المثال مقالاً نشر مؤخرًا عبر وكالة الطاقة المتجددة الدولية (إرينا)، وقد وصف المغرب بأنه دولة "رائدة" في انتقال الطاقة الخضراء:
IRENA (2021) "Morocco and IRENA partner to boost renewables and green hydrogen development". https://t.ly/Bfcvd (تمَّ الاطلاع في 30 سبتمبر 2021).

بين الصحراويين والمغاربة؛ فهي إذًا تطورات تقوّض الانتقال العادل.

فيما يلي، وبعد إطلالة تاريخية موجزة على نزاع الصحراء الغربية، يتناول المؤلفون أولاً أشكال النمط الاستخراجي التي تمارس في الصحراء الغربية المُحتلّة، ويضعون خارطة المساهمين فيها، والأرباح المتولدة عنها، والصناعات الاستخراجية القائمة هناك. ولئن ركز التقرير بالأساس على التطوّرات بمجال الطَّاقة، فإنَّه يُسلّط الضوء أيضًا على أشكال النمط الاستخراجي ذات الصلة، بما يشمل استخراج الفوسفات والصيد والرمال والصناعات الزراعية. ويُموضع المؤلفون بحثهم في مجال الاستخراجية بالصحراء الغربية في نطاق المناقشات الأكاديمية والناشطية الأوسع حول الطَّاقة والإمبريالية على المستوى العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير الحجج والأسباب التي يجب، مِن خلالها، اعتبار التطورات الخاصّة بالطَّاقة المُتجدِّدة في الأراضي المُحتلّة مِن أشكال الاستخراجية.

ثانيًا: يحاجج المؤلفون بأنَّ الطَّاقة (الممكنة) المنتجة في الصحراء الغربية المُحتلّة تسهم في دبلوماسية النظام المغربي على المستوى الدولي، بما يقوي سيطرة نظامه الاستعماري على الصحراء الغربية المُحتلّة.

وأخيرًا، يطرح التقرير سؤالاً حول ماهية الانتقال العادل مِن المنظور الصحراوي. وللإجابة عن هذا السؤال، يلتفت المؤلفون – بحثًا عن نماذج ملهمة – إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين وحكومتهم في المنفى قرب تندوف بالجزائر. وفي التقرير أيضًا تحليل لعينة صغيرة مِن المبادرات الصحراويَّة ومدى ارتباطها بالانتقال العادل (كإطار ورؤية بديلة) وكيف يمكن أنْ تجسِّده على أرض الواقع.

تاريخ موجز لنزاع الصحراء الغربية

بدأ الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية في عام 1884، بعد مؤتمر برلين، وفيه قسَّمت الدول الأوروبية أفريقيا فيما بينها، مع تخصيص الصحراء الغربية كحيازة إسبانية. في البداية، اقتصر الوجود الإسباني فيما كان يدعى "الصحراء الإسبانية" على الصيد في المياه الإقليمية والتجارة مع القبائل الصحراويَّة. لكنَّ اكتشاف الفوسفات

والنفط والمخزونات المعدنية الأخرى في الأربعينيات مِن القرن العشرين شجع إسبانيا على توسيع سيطرتها على الصحراء سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.[4]

وفي بداية الستينيات، بدأ عهد جديد مِن مقاومة الاستعمار مع إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المُتَّحدة في عام 1960.[5] وأدرجت الصحراء الإسبانية (الصحراء الغربية) عام 1963 في قائمة الأمم المُتَّحدة للأقاليم غير المتمَّتعة بالحكم الذاتي والتي ينبغي إنهاء الاستعمار فيها. وفي تلك الفترة، ظهرت حركات شعبية منظمة تطالب بالاستقلال الصحراوي، وكانت أولها المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء، التي شكلها محمد سيدي إبراهيم بصيري عام 1968. إثر ذلك، بعدما أخفت إسبانيا بصيري،[6] قامت مجموعة مِن الطلاب الشباب وأعضاء مِن المنظمة الطليعية بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) عام 1973. وفي العام نفسه أطلقوا نضالاً مسلحًا ضد الإسبان.[7]

ومنذ استقلال المغرب عام 1956، وفي ظلّ طموحات النظام المغربي التوسعية، عبر الأخير عن حلمه بـ"المغرب الكبير"، الذي يشمل الصحراء الغربية وموريتانيا وأجزاء مِن الجزائر ومالي.[8] مِنْ ثَمَّ، بدأت إسبانيا تنفيذ خطتها بعقد استفتاء للحكم الذاتي للصحراويين عام 1974. ومرة أخرى تقدم المغرب وموريتانيا بمطالب السيادة الإقليمية على الصحراء الغربية. ادَّعت الدولتان أنَّ الصحراء الغربية – قبل الاستعمار الإسباني – كانت تنتمي للمغرب الكبير وموريتانيا الكبرى، ولقد تمَّ النظر في هذه المطالبات أمام محكمة العدل الدوليَّة. رفضت المحكمة هذه المطالبات في رأي استشاري أدلت به وطالبت بتطبيق قرار الأمم المُتَّحدة 1514 (XV)، الذي يسمح للصحراويين

4- للمزيد حول تاريخ استغلال الموارد مِن قبل إسبانيا في الصحراء الغربية، انظر/ي:
Martínez-Milán, J. (2017) "La larga puesta en escena de los fosfatos del Sahara Occidental, .1947–1969", Revista de historia industrial 26 (69): 177–205

5- "إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة"، قرار رقم A/RES/1514(XV)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 14 ديسمبر (1960)، متوفر على:
https://t.ly/QQyr8 (تمَّ الاطلاع في 28 سبتمبر 2021).

6- Hodges, T. (1983) "The origins of Saharawi nationalism", Third World Quarterly 5: 28–57. p. 49.

7- San Martín, P. (2010) Western Sahara: The refugee nation. Cardiff: University of Wales Press.

8- Martin (2010) Western Sahara. p. 66.

بحقهم في تقرير مصيرهم.[9] إلا أنَّ إسبانيا وقعت اتفاقًا ثلاثيًّا غير قانوني مع كلٍ مِن المغرب وموريتانيا، تمَّ بموجبه تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين الأفريقيين ومنح إسبانيا 35% مِن أرباح مخزون فوسفات الصحراء الغربية، فضلاً عن ضمان وصولها المستمر إلى مصائد الصحراء الغربية السمكية.[10]

وفي أكتوبر عام 1975 قام كل مِن موريتانيا والمغرب بغزو الصحراء الغربية.[11] وفي عام 1976، أعلنت البوليساريو مِن مخيمات اللجوء قيام الجمهورية العربيَّة الصحراويَّة الديمقراطية في المنفى. وكان هذا معقل نضال البوليساريو المسلح ضدَّ المغرب وموريتانيا إلى أنْ وُقِّع اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة مِن الأمم المُتَّحدة عام 1991، وقد تمَّ الاتفاق عليه بناءً على وعد بإجراء استفتاء لتقرير المصير حول استقلال الصحراء الغربية. لم ينعقد هذا الاستفتاء قط، ما أدى إلى عملية دبلوماسية راكدة امتدت حتى نوفمبر 2020 (انظر/ي أدناه).

انسحبت موريتانيا مِن الحرب في عام 1979، عندما وقعت معاهدة سلام مع البوليساريو. أمّا المغرب، فقد استمر تواجد قواته المُحتلّة في الصحراء الغربية. ودعت الجمعية العامة للأمم المُتَّحدة **"المغرب إلى الانضمام إلى عملية السلام وإنهاء احتلاله لإقليم الصحراء الغربية".**[12] تسيطر البوليساريو – حاليًا – على نحو ربع مساحة

9- "الصحراء الغربية: رأي استشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، محكمة العدل الدولية (1975). متوفر على: https://t.ly/GjUzs (تم الاطلاع في 30 سبتمبر 2021).

10- للمزيد عن الاتفاق الثلاثي، انظر/ي الفصل الأول من:
Zunes, S. and Mundy, J. (2010) Western Sahara: War, nationalism and conflict irresolution. New York: Syracuse University Press.

11- ما وصفه الحسن الثاني بـ"المسيرة الخضراء" حين زحف على الصحراء الإسبانية 350 ألف مواطن مغربي مسلحين بالقرآن، وهو المشهد الذي كثيرًا ما يوصف بأنه "سلمي"، لكن القوات المغربية كانت قد عبرت إلى الصحراء الإسبانية منذ الصيف السابق، وبحلول أكتوبر 1975، كان المغرب قد أطلق "غزوًا عسكريًّا متكاملًامتكاملاً اشتمل على الدفع بالآلاف من القوات النظامية". (انظر/ي: Martin 2010, 104). وكما أوضح كل من ستيفن زونس وجاكوب موندي، فإن العديد من منظمات حقوق الإنسان المعروفة والبارزة نشرت روايات تفصيلية عن الهجمات الموسعة ضد السكان المدنيين والخرق الممنهج لاتفاقيات جنيف وقوانين الحرب الأخرى (Zunes and Mundy 2010, 114).

12- "مسألة الصحراء الغربية"، انظر/ي وثيقة رقم 37/A/RES/34، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21 نوفمبر 1979. متوفرة على:
https://t.ly/3vnp7
(تم الاطلاع في 29 سبتمبر 2021). الغالبية العظمى من باحثي القانون المعنيين بقضية الصحراء الغربية يفهمون أيضًا أن المغرب "قوة احتلال". انظر/ي:
Allan, J. and Ojeda, R. (2021) "Natural resource exploitation in Western Sahara: new research directions", Journal of North African Studies. pp. 4–13. Print issue forthcoming. Published online (تمَّ الاطلاع في 24 سبتمبر 2021). https://t.ly/9Xft8 ،

الصحراء الغربية الواقعة شرق الجدار الرملي المغربي، الذي يعد **"أكبر جدار عسكري قائم حاليًا على مستوى العالم"**.[13]

هناك في الوقت الحالي نحو 180 ألف لاجئ صحراوي يعيشون على المساعدات الإنسانية الدوليَّة في مخيمات اللاجئين في الجزائر، في حين يستمر المغرب في سياسات الاستعمار الاستيطاني في الصحراء الغربية المُحتلّة. تتراوح هذه السياسات مِن الإخفاء القسري والتعذيب لسجناء الضمير[14] إلى نقل عدد كبير مِن المستوطنين المغاربة إلى الأراضي الصحراويَّة (ليس هناك بيانات موثوق بها حول نسبة أعداد المستوطنين مقارنة مع الصحراويين، لكنَّ الإجماع ينعقد على أنَّ المستوطنين يفوقون حاليًا عدد الصحراويين) إضافة إلى الهيمنة الثقافية المغربية على المنطقة.[15]

ولقد توسَّطت الأمم المُتَّحدة لوقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب منذ عام 1991، ودام الاتفاق 29 عامًا، ثُمَّ انتهى في 13 نوفمبر 2020 بعد واقعة عنف. إذ قام المدنيون الصحراويون بوضع حاجز عند ثغرة في الجدار العسكري قرب قرية الجرجرات المحاذية للحدود الموريتانية، بمنطقة عازلة منزوعة السلاح. وقال عبد الحي لعراشي، أحد الصحراويين الذين ساعدوا في وضع الحاجز:

> **"كان هدفنا هو إغلاق هذه الثغرة غير القانونية بمنطقة الجرجرات [...] إنَّها بوابة يمرّر منها المغرب ثرواتنا الطبيعية المنهوبة إلى موريتانيا ودول أخرى".**[16]

أطلقت القوات المغربية النار على المتظاهرين بالموقع، وردَّت البوليساريو النيران بعدما

13- Jensen, G., and Lovelace, D. C. (2013) War and Insurgency in the Western Sahara. Strategic Studies Institute and U.S. Army War College. p. 10.

14- Amnesty International (1996) "Human rights violations in Western Sahara", MDE/29/04/96. Available at https://t.ly/pZ2BN (تمَّ الاطلاع في 30 سبتمبر 2021).

15- Cornell Law School and Université de Caen Basse-Normandie (2015) "Report on the Kingdom of Morocco's violations of the International Covenant on Economic Social and Cultural Rights in the Western Sahara". https://t.ly/QKetc (تمَّ الاطلاع في أكتوبر 2021).

16- مقابلة هاتفية مع عبد الحي لعراشي، 19 نوفمبر 2020.

أعلنت سقوط وقف إطلاق النار.

ليست مصادفة أنَّ الحرب الجديدة بدأت إثر قطع الصحراويين الطريق على ما وصف بـ"ممر النهب" في الجرجرات (ومِن خلاله تمرُّ منتجات الأراضي المُحتلّة إلى ميناء نواذيبو، حيث يتمُّ تصديرها على المستوى الدولي): إنها الاستخراجية... في صميم النزاع والاستعمار في الصحراء الغربية.

النَّمط الاستخراجي في الصحراء الغربية المُحتلّة

النَّمط الاستخراجي هو نمط تراكم رأسمالي، تقوم بموجبه بعض الجهات – عادة ما تكون في الشمال العالمي – باستخراج الموارد الطبيعية لمناطق أخرى، بغرض التصدير بالأساس.[17] وقد وسمت الاستخراجية علاقة أوروبا بالأمريكتين وأفريقيا وآسيا منذ عهد الغزو والاستعمار.[18] في الوقت الحالي، تستمر الاستخراجية في شمال أفريقيا تحت غطاء نيوكولونيالي.[19] وتشمل الموارد الجاري استخراجها النفط والغاز والمعادن النفيسة والأسماك والمنتجات الزراعية.[20] ومِن المفهوم في عصرنا هذا بصورة عامة أنَّ السياحة والاستيلاء الثقافي مِن أشكال الاستخراجية النيوكولونيالية، مِن حيث إنَّ موارد الجنوب العالمي أو الشعوب الأصلية – بما فيها الموارد الفكرية والفنية – تستغل لصالح سكان الشمال العالمي.[21]

وخلال الأعوام الأخيرة، أصبح مِن الواضح بصورة متزايدة أنَّ مشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة قد تؤدِّي إلى ترسيخ الاستخراجية أو تعزيزها. على سبيل المثال، فإن مبادرة

17- Acosta, A. (2013) "Extractivism and neoextractivism: two sides of the same curse", in M. Lang and D. Mokrani (eds.) Beyond Development: Alternative visions from Latin America. Quito and Amsterdam: Rosa Luxemburg Foundation and Transnational Institute. p. 62.

18- المرجع السابق، ص 62.

19- Hamouchene, H. (2019). "Extractivism and resistance in North Africa". Amsterdam: Transnational Institute.

20- المرجع السابق، ص 4.

21- حول السياحة انظر/ي: حموشان (9102، 4). وحول الاستيلاء الثقافي انظر/ي:
Juhn, S. and Ratté, E. (2018) "Intellectual extractivism: The dispossession of Maya weaving". https://t.ly/nmo9O. Intercontinental Cry.

”ديزرتيك“ الصناعية الفاشلة، التي كانت تهدف إلى تلبية نحو 20% مِن احتياجات أوروبا مِن الطَّاقة بحلول 2050 مِن خلال مزارع الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح – التي تمَّ بناؤها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – نظر إليها النشطاء المحلّيون بصفتها مشروعًا رأسماليًّا نيوكولونياليًّا. وأثارت ”ديزرتيك“ تساؤلات حول إمكانية نهب الموارد المائية النادرة أصلاً، وتصدير الطَّاقة إلى أوروبا دون تلبية احتياجات الطَّاقة المحلِّيَة، فضلاً عن اللغة الاستعماريَّة التي وظَّفتها لوصف الصحراء الكبرى. في نهاية المطاف انهارت المبادرة لأسباب مالية.[22] وعلى نحو مماثل، وبناءً على بحوث في مجتمعات الشعوب الأصلية في المكسيك، يصف ألكساندر دونلاب تنمية الطَّاقة المُتجدِّدة على نطاق صناعي واسع بمسمى ”الوقود الأحفوري“، على أساس أنَّ المشاريع الكبيرة التي تقودها الشركات تجدّد وتوسع مِن النظام الاستغلالي الرأسمالي الاستعماري الذي دأبت عليه صناعة الوقود الأحفوري.[23] ويمكن فهم التطورات بمجال الطَّاقة المُتجدِّدة في الصحراء الغربية بصفتها استخراجية، لكونها تُعَمِّقُ مِن أنماط التراكم الرأسمالية، فضلاً عن الممارسات الاستعماريَّة والاحتلال العسكري، ولأنَّها تستخدم الموارد بسبل لا تفيد حقوق الإنسان الخاصّة بالمجتمعات المحلِّيَة أو تقرُّ بوجودها.

فباستثناء مزرعة واحدة للطاقة الريحيّة، والتي تملكها جهات خاصّة تزود مصنعًا للأسمنت بالطَّاقة، فإن جميع مشاريع تطوير الطَّاقة الريحيّة في الصحراء الغربية المُحتلّة تُعدُّ جزءًا مِن أعمال شركة طاقة رياح تدعى ”ناريفا“، التابعة لشركة المدى القابضة المملوكة للعائلة الملكِيَّة المغربية.[24] وقد تعاونت ”ناريفا“ بالشراكة مع شركة الطَّاقة الألمانية متعدِّدة الجنسيات ”سايمنز“ (وشركة سايمنز غاميسا الإسبانية فيما بعد) في تشييد جميع مزارع الطَّاقة الريحيّة التي ظهرت في الصحراء الغربية المُحتلّة. تولد مزرعة رياح أفتيسات 200 ميجاوات للمستخدمين الصناعيين، مِن بينهم

22- Hamouchene, H. (2015) “Desertec: The renewable energy grab?” New Internationalist. https://t.ly/iZfUh تمَّ الطلاع في 21 سبتمبر).

23- Dunlap, A. (2019) Renewing Destruction: Wind energy development, conflict, and resistance in a Latin American context. London: Rowman and Littlefield.

24- للمزيد عن الصلات بين العائلة المغربية المالكة وتطورات الطاقة في الصحراء الغربية المحتلة، انظر/ي:
WSRW (2021) ”Greenwashing the occupation: How Morocco’s renewable energy projects in Western Sahara prolong the conflict over the last colony in Africa“. Brussels: WSRW. p. 25. Available at :
https://t.ly/BkauS (تمَّ الاطلاع في 12 أكتوبر 2021).

شركة "مجموعة أو سي بي" المملوكة للدولة المغربية (فيما سبق "المكتب الشريف للفوسفات").[25] وتوفر مزرعة فمّ الواد 95% مِن الطَّاقة اللازمة لتشغيل منجم فوسفات بو كراع.[26] ومِن المخطط تجهيز عدَّة مزارع رياح أخرى في الصحراء الغربية المحتلّة، تبلغ طاقتها الإنتاجية مجتمعة أكثر مِن 1000 ميجاوات. وهناك خطط للتوسع في مزرعتين للطاقة الشمسيَّة القائمتين في الصحراء الغربية المُحتلّة، مع بناء محطة ثالثة. ويجري إعداد عدَّة دراسات تستكشف إمكانات الطَّاقة الحرارية الأرضية للصحراء الغربية المُحتلّة.[27]

في ظلِّ تركيز هذا المقال على تطورات ومشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، مِن المفيد وضع هذه التطورات في خلفية السياق الأوسع للاستخراجية في الصحراء الغربية المُحتلّة. فالفوسفات المُستخرج مِنْ بوجراع ينقل حول العالم للاستخدام في صورة منتجات تسميد زراعيّ.[28] وهناك منتجات غذائية مِن فواكه وخضراوات تزرع في صوبات زراعية على نطاق صناعي كبير لصالح أسواق الاتحاد الأوروبي، وهو النشاط الذي يتطلب استنفاد آبار المياه الجوفية الثمينة.[29] ويجري استغلال مصايد الصحراء الغربية السمكية الغنية، مِن قبل سفن صيد عملاقة مِن عدَّة دول ومناطق، مِن بينها الاتحاد الأوروبي وروسيا، باستخدام ممارسات صيد وإنتاج سمكي غير مستدامة.[30] وعلى المستوى المحلّي، تمَّ منح عدَّة تراخيص صيد لشخصيات بارزة في المخزن المغربي (النخبة

25- WSRW (2020) "Dirty green energy on occupied land".
https://t.ly/NiAp1 (تمَّ الاطلاع في 22 سبتمبر 2021).

26- المرجع السابق.

27- WSRW (2020) "Dirty green energy on occupied land". For the most recent, detailed information on renewable energy developments in occupied Western Sahara, see WSRW (2021), Greenwashing occupation: how Morocco's renewable energy projects in Western Sahara prolong the conflict over the last colony in Africa". Brussels: WSRW. Available at
https://t.ly/ZNswJ (تمَّ الاطلاع في 12 أكتوبر 2021).

28- WSRW (2021) "P for plunder: Morocco's exports of phosphates from occupied Western Sahara". Brussels: WSRW.
https://t.ly/B6Sp7 (تمَّ الاطلاع في 22 سبتمبر 2021).

29- WSRW (2012) "Label and liability". Stockholm: WSRW and Emmaus Stockholm.
https://t.ly/rNvQ8 (تمَّ الاطلاع في 23 سبتمبر 2021).

30- Saharawi Campaign Against the Plunder (SCAP) (2013) "Saharawis: Poor people in a rich country". Tindouf: SCAP.
https://t.ly/gUzxb (تمَّ الاطلاع في 23 سبتمبر 2021).

الحاكمة).[31]

هناك عدد مِن الباحثين القانونيين الذين يشككون في شرعية هذه الأنشطة، بما أنَّ موارد المناطق المُحتلّة لا يمكن استغلالها بشكل قانوني في غياب موافقة الشعب الذي يعيش في الإقليم المحتل.[32] ومِن هذا المنطلق، نظرت عدَّة محاكم دوليَّة في قضايا رفعتها حكومة الجمهورية العربيَّة الصحراويَّة الديمقراطية ومنظمات التضامن الصحراوي.[33]

تغذية الاحتلال: كيف تقوم الطَّاقة بأداء العمل الدبلوماسي نيابة عن النظام المغربي

تستخدم التطورات بمجال الطَّاقة في خلق أشكال جديدة مِن الاعتمادية خارج المغرب على الطَّاقة الواردة جزئيًّا على الأقل مِن الصحراء الغربية. يمكن القول إنَّ ذلك يهيئ لمحفزات دبلوماسية لدى دول أخرى لكي تدعم الاحتلال. تتَّصل الصحراء الغربية بالشبكة الكهربائية المغربية مِن خلال رابط رئيس بالشبكة في العاصمة العيون. ويجري حاليًا تحضير وصلة بقوة 400 كيلو فولت بين العيون والداخلة، وهي مدينة تقع في جنوب الصحراء الغربية.[34] يأمل المغرب في توصيل شبكته إلى الشبكة الموريتانية عبر الداخلة، في سبيل تحقيق هدف تصدير الطَّاقة إلى سوق غرب أفريقيا.[35] وبالمثل، في محادثات مؤتمر الدول الأطراف الثاني والعشرين (كوب-22) في مراكش عام 2016، وقّع المغرب على خطَّة عمل لتصدير الطَّاقة في المستقبل إلى الأسواق

31- Observatorio de Derechos Humanos y Empresas en el Mediterráneo (ODHE) (2019) "Los tentáculos de la ocupación". Barcelona: ODHE.
https://t.ly/U1Xmg/ (تمَّ الاطلاع في 23 سبتمبر 2021).

32- ورد في القسم القانوني في:
Allan and Ojeda (2021) "Natural resource exploitation in Western Sahara".

33- Allan and Ojeda (2021) "Natural resource exploitation in Western Sahara".

34- RES4MED (2018) "Country Profile: Morocco 2018". Renewable Energy Solutions for the Mediterranean and Africa. p. 4.
https://t.ly/1H_hq (تمّ الطلاع في 4 أكتوبر 2021).

35- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2016) [بالفرنسية]:
"ONEE au Maroc et en Afrique: Activité électricité".
https://t.ly/ylQkT (تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021).

الأوروبية المحلَّية.[36] وتمثل هذه الخطط والاتفاقات معوقات إضافية جسيمة تحول دون تحقيق تقرير مصير الشعب الصحراوي. وبذلك يستطيع المغرب، إذا أنشئت هذه الوصلات، أنْ يُهيئ لاعتمادية أوروبية وغرب إفريقية جزئية على الطَّاقة المولَّدة في الصحراء الغربية.

زيادة على ذلك، يستغل النظام المغربي وعد الطَّاقة هذا لتحسين "القوة الناعمة"، أي القدرة على إقناع أو إكراه الدول الأخرى لدعم سياسات بعينها أو اتخاذ تدابير بعينها لصالحه في القارة الأفريقية.[37] على سبيل المثال تقرر تشييد خط الغاز النيجيري المغربي (NMGP) على اليابسة وفي البحر، وهو يهدف إلى نقل الغاز النيجيري إلى غرب وشمال أفريقيا مع إمكانية مدّ الخط إلى أوروبا. لهذا المشروع الطَّاقي الهائل تداعيات سياسية كبيرة: بعد أنْ كان النظام النيجيري داعمًا للبوليساريو، خفَتَ موقفه الدبلوماسي مِن النزاع في الصحراء الغربية بسبب هذا المشروع.[38] يمكن رؤية هذا التغيّر كنوع مِن دبلوماسية الطَّاقة: يورط المغرب في احتلاله للصحراء الغربية أطرافًا فاعلة ذات نفوذ ثُمَّ يهيئ لتحالفات تدعم مشروعه الاستعماري مِن خلال مشاريع تنمية نظامه الطَّاقوي المخطط لها.

ويمكن – أيضًا – قراءة مشاريع تنمية الطَّاقة المُتجدِّدة المغربية بالصحراء الغربية المُحتلّة مِن خلال عدسة "الغسيل الأخضر". و"الغسيل الأخضر" يعني الترويج بشكل مخادع لمنتج أو سياسة أو إجراء ما بصفته صديقًا للبيئة. يسوق المغرب لنفسه حاليًا بصفته "الدولة الأفريقية الرائدة في مجال تطوير الطَّاقة المُتجدِّدة".[39] وبذلك، يغسل النظام

36- إعلان مشترك حول وضع خارطة طريق نحو تجارة الكهرباء المستدامة بين المغرب وأسواق الطاقة الأوروبية المحلية. ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال والمغرب (2016).
Available at: https://t.ly/yWRj_ (تمَّ الاطلاع في 2 نوفمبر 2021).

37- Bennis, A. (2019) "Morocco's contemporary diplomacy as a middle power", Journal of International Affairs.
https://t.ly/c43Ud (تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021).
North Africa Post (2019) "Morocco reaps diplomatic gains of soft power in Africa".
https://t.ly/Xo43-
(تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021.)

38- North Africa Post (2019) "Morocco reaps diplomatic gains of soft power in Africa".

39- Ngounou, B. (20 December 2018) "Morocco: Sharing experience in renewable energy with Africa". Afrik 21.
https://t.ly/mXRYm/(تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021).

المغربي احتلاله للصحراء الغربية بالاستعانة بهذه الاستراتيجية الخضراء. الآثار البيئيّة للانتشار العسكري الموسع، والجدار الذي يقسم الصحراء الغربية، واستغلال الفوسفات واستنزاف الآبار الجوفية العذبة لري الصوبات الزراعية ذات الأحجام الصناعية، هي أعمال تختفي وراء الصورة "الخضراء" التي يرسمها النظام المغربي بدقّة وإتقان لنفسه.

إنَّ أعمال تنمية الطَّاقة في الصحراء الغربية المُحتلّة تدعم صورة "سيادة" الطَّاقة الزائفة للمغرب (وهي زائفة لأنَّ المغرب لا يملك الشرعية كسلطة سيادية في الصحراء الغربية)، وهي أيضًا تجعل المغرب "مستقل في ملف الطَّاقة" عن الدول الأخرى بالمنطقة مِن خلال استغلال موارد الصحراء الغربية. وحتى خريف 2021، كان المغرب يحاول، حسب بعض المزاعم، تسريع عجلة مشروع الربط بالغاز مع نيجيريا بسبب رفض الجزائر لاستمرار التعاون في قطاع الغاز مع المغرب بعد أنْ قطعت الأولى العلاقات الدبلوماسية مع المملكة. ويعزى هذا القرار بدرجة كبيرة إلى النزاع في الصحراء الغربية.[40] وفي وضعية تنتج فيها المملكة النزر اليسير مِن نفطها وغازها، تبدو خطط الطَّاقة المُتجدِّدة المغربية، في واقع الأمر، مصمَّمَة لإنهاء الاعتماد على واردات الطَّاقة. وقد ذكر مرصد "مراقبة موارد الصحراء الغربية" أنَّ:

"الطَّاقة المنتجة مِن الرياح في الصحراء الغربية المُحتلّة سوف تمثل 47.2% مِن إجمالي سعة طاقة الرياح المغربية، بحلول عام 2030. وبحلول العام نفسه، فإن نسبة الطَّاقة الشمسيَّة المولدة مِن الأراضي ستتراوح بين 9.7 و32.64% مِن إجمالي سعة الطَّاقة الشمسيَّة المغربية، ويرجح أنَّ النسبة ستكون أقرب للحدِّ الأعلى المذكور".[41]

مِن ثَمَّ، يسعى المغرب إلى مواجهة مشكلات الطَّاقة التي تواجهه مِن خلال استغلاله الاستعماري لموارد الصحراء الغربية.

40- Ediallo, P. (5 September 2021). "Morocco-Algeria dispute: a challenge for the kingdom's energy supply". Africa Logistics Magazine.
https://t.ly/IqLpG (تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021).
Y. (12 September 2021) "Why Algeria cut diplomatic ties with Morocco: and implications for the future". The Conversation.
https://t.ly/Rb2UR (تمَّ الاطلاع في 4 أكتوبر 2021).

41- WSRW (2021) "Greenwashing Occupation."p. 3.

تغذية القمع: الرؤى الصحراويَّة لمنظومة الطَّاقة بالصحراء الغربية المُحتلّة

جمع المؤلفون بيانات حول التصورات الصحراويَّة إزاء منظومة الطَّاقة في الصحراء الغربية المُحتلّة مِن خلال نهج الملاحظة التشاركية (2015) ومِن خلال تنظيم مجموعتي نقاش مركز (2019) و20 مقابلة نصف مهيكلة معمقة (2019-2020). المشاركون في البحث، المُشار إليهم هنا بأسماء مستعارة، هم صحراويون يعيشون في مدينتي العيون وبوجدور المحتلتين، ولا يعرّفون أنفسهم كنشطاء، أو أنَّهم نشطاء لا يعملون في العلن (مهتمون بقضايا الاستقلال والحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان).[42] ونقصد بمصطلح "منظومة الطَّاقة" أو "نظام الطَّاقة" أنشطة تنمية الطَّاقة والبنية التحتية وشبكات النقل والاستخدام والتصورات حول الطَّاقة (أيّ فهم الطَّاقة والمعاني المرتبطة بالكلمة في أيّ مجتمع بعينه). ويغطي هذا نظم الطَّاقة المولَّدة عن الوقود الأحفوري والطَّاقة المُتجدِّدة على حد سواء.

ولقد وصف المشاركون في البحث انقطاعات الكهرباء بـ"المتكررة"، وقدَّموا عدَّة تفسيرات لأسباب هذا الانقطاع. قال دادي: **"انقطاع الكهرباء يحدث لأسباب سياسية، على سبيل المثال المسيرات الليلية المخطط لها"**.[43] وعلى نحو مشابه، قال حرطان موضحًا:

> **"عندما تظهر أنباء عن عودة معتقلين سياسيين صحراويين إلى ديارهم، تقوم سلطات الاحتلال المغربية متعمدة بقطع الكهرباء لعرقلة فعاليات استقبالهم... وقد تمكّنت بنفسي مِن رؤية معاناة النشطاء الإعلاميين إذ كنَّا محاصرين أثناء مظاهرات شعبية بمناسبة زيارة مبعوث الأمم المُتَّحدة كريستوفر روس للعيون المُحتلّة... لاحظت أنَّ بطاريات الكاميرات الخاصّة بهم نفدت ولذلك لم يتمكنوا مِن رصد الانتهاكات..."**.[44]

42- النتائج التفصيلية لهذه الدراسة الميدانية نشرت عبر:
Allan, J., Lemaadel, M., and Lakhal, H. (2021) "Oppressive energopolitics in Africa's last colony: energy, subjectivities, and resistance". Antipode. Published online (print version forthcoming). https://t.ly/udNie (تمّ الاطلاع في 26 سبتمبر 2021).

43- دادي، "Allan et al. (2021) "Oppressive energopolitics

44- هرتان، ورد في السابق.

وقال محمود:

"يقولون [موفرو الطَّاقة] إنها [انقطاعات الكهرباء] بسبب مشاكل في الشبكة، لكنَّنا نعرف أنَّهم يقومون أحيانًا بقطع الكهرباء عمدًا عندما يريدون نقل أشياء سرية إلى المدينة، أو عندما يقوم الشباب بمظاهرات في الشوارع".[45]

وبالنسبة "للأشياء السرية" التي ذكرها محمود، أضاف فاضل:

"أحيانًا يقطعونها [الكهرباء] إذا كانوا يريدون نقل جنود أو أسلحة مِن المطار إلى الصحراء، أي إلى الجدار العازل، فهم لا يريدون أن يعرف الناس أو النشطاء أعداد الأسلحة والدبابات والجنود التي تدخل".[46]

مَنْ "هُمْ" هؤلاء الذين يشير إليهم فاضل؟ هل هُمْ موفرو الطَّاقة والدولة المغربية؟ أم الدولة المغربية فقط؟ الحاجة إلى طرح هذا السؤال تكشف عن الربط الوثيق بين الطرفين – موفري الطَّاقة والدولة المغربية – مِن قبل المشاركين في البحث. هذا التماهي بين الطرفين شائع في السياقات النيوكولونيالية وله تداعيات كبيرة على الكيفيّة التي ينظر بها المواطنون إلى الدولة. كما حاججت أدالينا بابتيستا، فعندما ينظر إلى موفري الخدمات بصفتهم وثيقي الصلة بالدولة، فإن العلاقة بين مقدم الخدمة والمستهلك تصبح مفهومة بصفتها علاقة بالوكالة بين الدولة والمجتمع.[47] وفي السياق ذاته، تقول تشارلوت ليمانسكي إنَّ طريقة حصول الناس على البنية التحتية العمومية تشكل هويتهم كمواطنين، وعلاقتهم بالدولة.[48] وفي الصحراء الغربية، عمَّقتْ تجاربُ المشاركين في البحث مع نظم الطَّاقة شعورهم بالعداء إزاء الدولة المغربية.

45- محمود، ورد في السابق.

46- فاضل، ورد في السابق.

47- Baptista, I. (2016) "Maputo: Fluid flows of power and electricity – prepayment as mediator of state-society relationships", in A. Luque-Ayala and J. Silver (eds.) Energy, Power, and Protest on the Urban Grid: Geographies of the electric city. London: Routledge. pp. 112– 132

48- Lemanski, C. (2020) "Infrastructural citizenship: the everyday citizenships of adapting and/or destroying public infrastructure in Cape Town, South Africa", Transactions of the British Institute of Geographers 45(3): 589–605.

أحس المشاركون بالبحث بأنَّ الأحياء التي بها نِسب أعلى مِن الصحراويين، مثل حيّ معطى الله بالعيون، تتعرض لانقطاعات الكهرباء بشكل أكبر. إضافة إلى ذلك، كان بعض المشاركين يحرصون على الإشارة إلى أنَّ الأمر نفسه ينطبق على شبكة المياه. على سبيل المثال، قال لنا عليّ، البالغ مِن العمر 31 عامًا:

"هذه الانقطاعات مألوفة في معطى الله والضواحي الصحراويَّة الأخرى، لكن أراهنك أنَّ المستوطنين تبقى المياه جارية عندهم ولا تنقطع".[49]

هو يفهم البنية التحتية – المياه والكهرباء في هذه الحالة – كأداة في يدِّ المستعمر للتفرقة بين المستوطنين والسكان الأصليين. وكما في المواقف الاستعماريَّة الأخرى – التاريخية والحالية – فإنَّ البنية التحتية تساهم في خلق التفرقة الإثنية.[50] الأبعاد الجندرية لانقطاعات الطَّاقة يجب أن تؤخذ أيضًا بالحسبان. ففي المجتمع الصحراوي يقع عبء (أو متعة) رعاية الأطفال والبيت على كاهل النساء والفتيات بشكل غير متناسب. آثار انقطاع الكهرباء المنزلية مجندرة إذًا. وعلى حدِّ تعبير محمود:

"كإنسان بدوي [انقطاع الكهرباء] لا يضرني، فأنا معتاد على العتمة. لك أحيانًا نكون بحاجة ماسة للكهرباء، لا سيَّما زوجتي والأطفال".[51]

أحسَّ جميع المشاركين في البحث، الذين يتلقون الكهرباء مِن الشبكة الحكومية، بأنَّ فواتير الكهرباء التي تأتيهم "باهظة"، وفي أغلب الحالات كانت كلفة الفواتير تسبب قلقًا لهم. قالت السالكة للمؤلفين إنَّها كانت تنفق أكثر مِن نصف دخلها الشهري على فاتورة الكهرباء.[52] وأفاد المشاركون في البحث بأنَّ هناك عدَّة عائلات – لا سيَّما في أزقّة

49- Allan et al. (2021), "Oppressive energopolitics ".

50- على سبيل المثال فيما يخص استخدام البنية التحتية الكهربائية لمأسسة التفوق الأبيض في ولايات الجنوب بأمريكا الشمالية، انظر/ي:

Harrison, C. (2016) "The American South: electricity and race in Rocky Mount, North Carolina, 1900–1935", in A. Luque-Ayala and J. Silver (eds.) Energy, Power, and Protest on the Urban .Grid: geographies of the electric city. London: Routledge. pp. 21– 44

وفيما يخص التفرقة في إتاحة الطاقة على أساس عرقي في المستوطنات الأوروبية انظر/ي:

."Baptista (2016) "Maputo: Fluid flows of power and electricity :

51- مقابلة مع محمود، (اسم مستعار)، العيون، الصحراء الغربية المحتلة، 27 مايو 2019.

52- Allan et al. (2021). "Oppressive energopolitics".

العيون – ليس لديها كهرباء مِن الأساس. تستحق كلمات زروج أنْ ننقلها بالتفصيل، إذ تكشف عن إحساس الظلم المرتبط بارتفاع تكلفة الطَّاقة المنزليّة، وأهميّة السيادة الشعبيّة على موارد الطَّاقة والقضايا السياسية واسعة النطاق لاستغلال الموارد الطبيعية:

"نحن في عام 2019 وبعد عدَّة أيام سنصبح في عام 2020. أعرف الكثيرين ممن ليست لديهم كهرباء في البيت. هناك عدَّة شركات أطلقت مشاريع كبيرة لإنتاج الطَّاقة، وعلى مقربة مِنْ هذه المشاريع يعيش الناس في مدينة العيون دون كهرباء. كانت هناك مظاهرة في حيّ المطار بسبب انقطاع الكهرباء والمياه... مزارع الرياح، وغيرها، تجعل الفقراء أفقر والأغنياء أكثر ثراء. الطَّاقة الخضراء تصدر مِن الصحراء الغربية إلى أماكن أخرى في أفريقيا وغيرها. رغم أنَّ هذا غير قانوني لأنَّ المصدر هو الاحتلال المغربي، فأنا أشعر بالفخر لأنَّ الكثيرين في أماكن أخرى سيتمكنون مِنْ استخدام الكهرباء للإضاءة ولأنشطة أخرى. هُمْ بحاجة إلى الكهرباء مثلمَا أنا بحاجة إليها. وأنا أحبِّذ أنْ يستفيد الناس في كلّ مكان ويمكنني أنْ أتنازل عن بعض حقوقي لصالحهم، لإنتاج الكهرباء للفقراء، لكن بشرط واحد: لا بُدَّ أنْ تكون هذه الكهرباء مجانية وليست للبيع".[53]

قال عدَّة مشاركين في البحث أنَّ موفري الطَّاقة يحمِّلونهم رسومًا غير مستحقّة. على سبيل المثال، قال محمود:

"أحيانًا يرسلون إلينا الفواتير وبها مبالغ مغلوطة. في بيتنا ليس لديّنا أجهزة كثيرة، لذا نحن نعرف كمية الكهرباء التي نستهلك".[54]

انعدام الثقة هذا في موفري الخدمة في أوساط المشاركين في البحث انعكس أيضًا في تصوُّراتهم حول مَنْ يُديرون ويملكون الطَّاقة في الصحراء الغربية. "أنجية" تفهم تطورات مشاريع الطَّاقة بصفتها تخصُّ شركات أجنبية "عديمة الإنسانية".[55] قالت:

53- زروق، ورد في السابق.

54- محمود، ورد في السابق.

55- ناجية، ورد في السابق.

"قوّة الاحتلال تسمح للدول الأخرى بالاستثمار بشكل يحملها على الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية".[56]

وقال دادي:

"هذه الشركات تسهم في الاستعمار المغربي وفي دعم غير مشروط لضمان بقائه".[57]

وأضافت السالكة:

"كل الأرباح تذهب إلى الاحتلال المغربي والشركات الأجنبية".[58]

أعرب كل المشاركين في البحث عن رغبة في (المزيد مِنْ) الاحتجاج على مشاريع تنمية الطَّاقة، لكنَّ بعضهم كان خائفًا مِنْ تنفيذ هذه الرغبة. أولئك الذين حضروا المظاهرات ضدّ مشاريع الطَّاقة في الماضي أفادوا بأنَّهم تعرَّضوا للضرب مِن الشرطة و/أو عانوا مِنْ أشكال أخرى مِنْ الانتقام والتنكيل، مِنها إنهاء امتيازات الضمان الاجتماعي الخاصّة بهم و/أو فسخ عقود عملهم، و/أو تلقي تهديدات نالت مِنْ أقاربهم ومنعهم مِن السفر. وعلى الرغم مِنْ أنَّ المنظمات غير الحكومية الصحراويَّة هي الأكثر معاناة مِنْ الحظر المفروض على تسجيل وتقنين أوضاعها رسميًّا في الصحراء الغربية المُحتلّة، فهناك منظمتان صحراويتان غير مسجلتين ركَّزتا العمل على حملات ضدَّ استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، بما يشمل مجال الطَّاقة: إحداهما هي الرابطة الصحراويَّة لحقوق الإنسان والموارد الطبيعية، بقيادة سلطانة خيا، والأخرى هي لجنة حماية الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية (CSPRON)، ويرأسها سيد أحمد لمجيد. عانى هذان الشخصان مِن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على يدِّ الدولة المغربية بسبب نشاطهما: لمجيد يقضي عقوبة المؤبَّد حاليًا في سجن مغربي،[59] في حين

56- المرجع السابق.

57- دادي، ورد في السابق.

58- سالكة، ورد في السابق.

59- Moe, T. S. (2017) "Observer report: the 2017 trial against political prisoners from Western Sahara". https://t.ly/4FckW (تمَّ الاطلاع في 28 يونيو 2021).

تتعرض خيا للاحتجاز المنزلي (الإقامة الجبرية) والتي فقدت إحدى عينيها قبل أعوام أثناء تعذيب الشرطة لها.[60] وحاولت الشرطة مؤخرًا اغتصابها، وقد سبق أنْ اغتصبت شقيقتها في منزل عائلة خيا، انتقامًا مِن نشاط سلطانة.[61] جاء ذلك في سياق نمط أوسع متجذر مِن القمع الجندري الذي يستهدف النشطاء الصحراويين، إذ استخدمت الدولة المغربية أشكالاً مجندرة مِن التعذيب ضدَّ المعتقلين السياسيين الصحراويين منذ عام 1975، بما يشمل الاعتداء الجنسي والإهانة الجنسية والإجبار على ممارسة الجنس بين السجناء.[62] مِنْ ثَمَّ ترتبط منظومة الطَّاقة في الصحراء الغربية المحتلّة بوضوح بانتهاكات جسيمة ومجندرة لحقوق الإنسان.

كيف قد يبدو "الانتقال العادل" بقيادة الصّحراويين؟ أفكار وأسئلة مِن المخيمات

كثيرًا ما تفشل المباحثات رفيعة المستوى حول مستقبل نظم الطَّاقة في الاشتباك مع أصوات الشعوب الأصلية والإنصات لها.[63] في هذا القسم، يرجو المؤلفون تسليط الضوء على بعض المبادرات الصحراويَّة التي توضح طبيعة الانتقال العادل مِن المنظور الصحراوي. تشمل المبادرات إنشاء مزارع بنظام "الهايدروبونيك" (الزراعة المائية) لإنتاج الغذاء المستدام، وتشييد المنازل مِن البلاستيك المعاد تدويره، وخططًا لبلدات مزودة بالطَّاقة المُتجدِّدة في المناطق المحررة مِن الصحراء الغربية. على أنَّه يجب أنْ نكون واعين بأنَّ مثل هذه الحالات مِنْ "الممارسات الجيدة" الموجودة في المخيمات ليست في حدِّ ذاتها ضمانة لتمكن حكومة الصحراء الغربية المستقلة، في المستقبل، مِنْ تحقيق الانتقال العادل في حال انتهاء الاستعمار. رغم أنَّ تقرير المصير – كما رأينا في القسم السابق – مُكوّنٌ ضروري وأساسي للانتقال العادل الصحراوي، فهو لا يضمن

60- Allan, J. (2016) "Natural resources and intifada: oil, phosphates, and resistance to colonialism in Western Sahara", Journal of North African Studies 21(4): 645– 666 (p. 656).

61- Amnesty International (2021) "Saharawi activist at risk of further assault", MDE 29/4198/2021. https://t.ly/_l4d2 (تمَّ الاطلاع في 12 أكتوبر 2021).

62- Allan, J. (2019). Silenced resistance: women, dictatorships, and genderwashing in Western Sahara and Equatorial Guinea. Madison: Wisconsin University Press.

63- Loloum, T., Abram, S. and Ortar, N. (2021) "Politicising energy anthropology", in T. Loloum, S. Abram and N. Ortar (eds.) Ethnographies of Power: a political anthropology of energy. New York: Berghahn. pp. 1–23.

الانتقال العادل في حدِّ ذاته. لذلك، في هذا القسم، يحاول المؤلفون الإجابة عن أسئلة لابُدَّ مِنْ التَّصدِّي لها في المستقبل بعد استقلال الصحراء الغربية، لضمان الانتقال بعيدًا عن النمط الاستخراجي، نحو نظام عادل ومنصف ومتجدد.

لقد أعدَّ المهندس الطالب إبراهيم مشروع "هايدروبونيك" زراعي مبتكر بالاستعانة بتكنولوجيا بسيطة، يسمح للمواطنين اللاجئين بزراعة فواكههم وخضرواتهم بأنفسهم، وتقديم العلف/ الغذاء لحيواناتهم. الهايدروبونيك هو نظام زراعي يشتمل على الزراعة دون الحاجة للتربة. و"التكنولوجيا البسيطة" هنا تشير إلى التقنيات التي – بحسب قول إبراهيم – يمكن للاجئين/ المواطنين الحصول عليها وتحمل تكلفتها. هذه الطريقة مصمَّمة بحيث تكون متاحة للجميع، حتى إنَّ أفقر العائلات يمكنها الاعتماد عليها في إنتاج الغذاء الصحي والمغذي. تقوم وحدات الهيدروبونيك بإعادة تدوير المياه واستخدام أسمدة طبيعية. كما قال إبراهيم:

"إذا أصررت على أن المبيدات الحشرية والأسمدة الصناعية ضرورية للزراعة، فسوف تعتمد على الشركات متعدِّدة الجنسيات".[64]

وأوضح إبراهيم أنَّ ما يحركه هو قيم **"الاستدامة والاعتماد على النفس والاستقلال للصحراويين".**[65] ووفقًا لكلام إبراهيم، فعلى قدر علمه، هو أول شخص على مستوى العالم طوَّر منظومة هايدروبونيك بسيطة التكنولوجيا في ظلِّ ظروف تعد "قاسية" مِن ناحية المناخ وتوفر الموارد. يقوم برنامج الغذاء العالمي بالأمم المُتَّحدة حاليًا بتجربة نموذجه في عدَّة دول أخرى بها تجمعات مِن اللاجئين، وتلقى 1200 صحراوي في المخيمات التدريب اللازم لتطبيق ابتكاره.[66]

كما أعدَّ المهندس تتاح لحبيب نموذج بناء جديد يؤدي إلى خفض درجات الحرارة داخل البيوت، مع المقاومة العالية للرياح والفيضانات (البيوت التقليدية تصنع مِن الطوب الطيني، الذي ينهار في حال تساقط الأمطار). تعتمد طريقته على الموارد الرخيصة، مِن

64- مقابلة مع طالب إبراهيم، مخيم سمارة،(11 أكتوبر 2019).

65- المرجع السابق.

66- المرجع السابق.

زجاجات المياه المعاد تدويرها، ويمكن أنْ ينفِّذها أيّ شخص. شكل القبَّة المُدوَّرة في هذه المباني يبقي درجات الحرارة الداخلية أقلّ حتى مِنْ حالة البيوت المربعة التقليدية. وكان أول مَنْ استفاد مِنْ تصميم لحبيب الجديد الفئات الهشّة مِن اللاجئين، مِنْ بينهم كبار السنّ ومَنْ يعانون مِن مشاكل صحيّة مزمنة.[67]

في حين قاد إبراهيم ولحبيب ابتكارات تجعل الحياة في المخيَّمات أكثر استدامة وراحة وصحة، يبحث لاجئون/ مواطنون آخرون عن مستقبل أفضل في المناطق الخاضعة للبوليساريو بالصحراء الغربية. إذ صمَّم المعماري والمهندس حرطان محمد سالم بشري مدينة مستقبليّة مستدامة، أو كمَا يصفها "مسكنًا مستدامًا ودائمًا" للبشر ورفاقهم مِن غير البشر (الجمال والماعز)، مع تصوره إمكانية تنفيذ الفكرة في منطقة خاضعة للبوليساريو. يشمل تصميمه مناطق لسكن المواطنين المقيمين بشكل دائم، فضلاً عن مناطق بها مرافق للمجموعات الزائرة مِن البدو الرحل والحيوانات. سوف تُدار المدينة بالكامل بالاستفادة مِن الطَّاقة المُتجدِّدة.[68]

تتحدث ابتكارات بشري ولحبيب وإبراهيم عن الانتقال العادل مِن عدَّة أوجه. فالانتقال العادل يتطلب إعادة التوزيع بشكل متساوٍ ومنصف للموارد.[69] وتكشف هذه الابتكارات عن مراعاة القدرة على تحمُّل التكاليف والاكتفاء الذاتي. لقد طوَّر المهندسان سبلاً لضمان أنْ تحصل أفقر العائلات على المأوى والغذاء الصحي دون الاعتماد على الشركات متعدِّدة الجنسيات في الحصول على المواد الخام، ويهدف ابتكارهما إلى الاستدامة الاقتصادية (لصالح العائلات نفسها) والاستدامة البيئيّة. وتعدُّ تصميمات لحبيب – رغم أنها ليست أكثر مِنْ خطط في هذه المرحلة – ملتزمة بالبشر ومَنْ جاورهم مِنْ كائنات، ضمن رؤية صحراوية لمستقبل الصحراء الغربية المستقلة. تركز أغلب الأطر الخاصّة بالانتقال العادل على أهمية رعاية "الطبيعة المتجاوزة للبشر"، فضلاً عن رعاية المجتمعات البشرية. وفي الحالة الصحراويَّة، يتَّفقُ هذا تمامًا

67- المرجع السابق.

68- Bechri, H.M.S. (2017) Towards a Nature-Friendly Durable Permanent Habitat in Western Sahara. Master's dissertation, Hadj Lakhdar University ورود في مقابلة يونيو ألين مع هرتان محمود سالم بشري، مخيم عيون، (15 أكتوبر 2019).

69- نستخدم هنا تعريف "ائتلاف العدالة المناخية" للانتقال العادل، انظر/ي: https://t.ly/lzsas/ (تمَّ الاطلاع في 30 سبتمبر 2021).

مع العادات والتقاليد البدويّة. فقد تَمَّ توثيق الوعي الإيكولوجي التقليدي والممارسات الصحراويَّة المراعية للبيئة منذ القرن الثامن عشر على الأقل،[70] فضلاً عن وجود أدلة قويّة على مركزية ورعاية الجمال في التقاليد الصحراويَّة.[71] كما أنَّ مشاركة الجمهوريّة الصحراويَّة الطوعي في اتفاقات باريس للمناخ يظهر اعتزام الحكومة الصحراويَّة المساهمة في المناقشات العالمية الأوسع نطاقًا حول التَّصدي للأزمة المناخية وتعزيز تلك الممارسات التقليدية الواعية إيكولوجيًّا.[72]

وعلى المدى الأقرب، فإنَّ لدى إدارة الطَّاقة في حكومة الجمهورية الصحراويَّة خططًا لإطلاق مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة بالمنطقة التي تسيطر عليها مِن الصحراء الغربية. سيؤدي إطلاق هذه المشاريع إلى تحفيز عودة اللاجئين إلى الصحراء الغربية. كما نفَّذت الإدارة المذكورة دراسةً، وتبحث حاليًا عن تمويلها لتجريب بعض توصياتها، تشمل احتساب حجم مرافق الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح اللازمة لتشغيل البنية التحتية الأساسية، مثل المستشفيات، فضلاً عن الاستفادة مِن البنى التحتية القائمة مثل الآبار المشتركة التي تديرها حاليًا توربينات الرياح والتي يستخدمها البدو الرُحَّل. كما تبحث الدراسة عن خيارات للطاقة الخاصّة بالسكان الدائمين. وقد قام المهندس الكهربائي والمؤلف المشارك في الدراسة المذكورة، دادي محمد علي، ومعه فريقه، بمناقشة خيار مزارع الطَّاقة الشمسيَّة كبيرة النطاق. لكنَّهم تساءلوا هلْ سيكون هذا النموذج "قابلاً للتكيف بالقدر الكافي" لاستيعاب أسلوب الحياة البدوية؟لذا فكر الفريق في إمكانية إمداد كل أسرة صحراوية بتكنولوجيا المياه والطَّاقة الشمسيَّة المستقلة الخاصّة بها. قال محمد علي موضحًا:

70- أقدم وثائق مكتوبة عثر عليها المؤلفون تتوفر في:
Saugnier, F. and Brisson, P. (1792) Voyages to the Coast of Africa by Mess. Saugnier and Brisson, Containing an Account of their Shipwreck on Board Different Vessels, and Subsequent Slavery, and Interesting Details of the Manners of the Arabs of the Desert. London: G.G.J. and J. Robinson. p. 35.
السيد سونير الذي تحطمت سفينته على شاطئ الصحراء تَمَّ "اختطافه" في بوجدور (الصحراء الغربية حاليًا) مِنْ قِبَل "عرب رحالة"، وفي كتابه يتحدث بعجب عن الممارسات الصحراوية الواعية إيكولوجيًّا، مثل إصرار الصحراويين على استخدام الخشب الميت الجاف فقط في إشعال النار والامتناع عن إحراق أيّ شجيرات حيّة.

71- Volpato, G. and Howard, P. (2014) "The material and cultural recovery of camels and camel husbandry among Sahrawi refugees of Western Sahara", Pastoralism 4(7).
https://t.ly/0UC1K (تَمَّ الاطلاع في 13 أكتوبر 2021)

72- إطلاق هذه الخطة في مؤتمر الدول الأطراف السادس والعشرين كوب 26 في نوفمبر 2021.

"لقد وجدنا أنَّ العائلات في المناطق المحررة عادة ما تختار حياة الترحال، لذا مِن الجيد أنْ تكون لديها لوحات الطَّاقة الشمسيَّة الخاصّة بها، التي يمكنها اصطحابها معها أينما ذهبت، وأنْ تكون لدى العائلات شبكاتها المستقلة بهذه الصيغة".[73]

سيكون هذا الاهتمام بأساليب الحياة المستدامة غير المستقرة بمكان واحد، جزءًا مهمًّا مِن الانتقال العادل الصحراوي، إذ يضمن مراعاة واستيعاب نمط الحياة البدوية.

مثَّلتْ الخطط الجديدة لمستقبل الطَّاقة المُتجدِّدة، التي وضعتها إدارة الطَّاقة بحكومة الجمهورية الصحراويَّة، قطيعة جذرية مع الخطط القديمة للهيئة الصحراويَّة للبترول والمعادن التابعة للحكومة. من خلال دورات منح التراخيص التي بدأت عام 2005، دخلت حكومة الجمهورية الصحراويَّة في اتفاقات تعهدية مع أربع شركات دوليَّة فيما يخصُّ حقوق استغلال النفط حال استقلال الصحراء الغربية في المستقبل.[74] تَدَّعِي الهيئة الصحراويَّة للبترول والمعادن أنهَّا عقدت مشاورات موسعة مع المجتمع المدني قبيل إطلاق دورة منح التراخيص[75]، لكنَّ البحث في أوساط النشطاء الصحراويين الشباب توصَّلَ إلى وجود انقسام في منظمات المجتمع المدني بين تلك التي كانت داعمة للاتفاقات (على أساس أنَّها تطعن في جهود المغرب الخاصّة باستغلال النفط) ومنظمات أخرى انتقدت هذه الخطط على أساس أنَّ الطَّاقة الشمسيَّة أفضل لأسباب بيئيّة.[76] يُثير هذا الأمر مسألة السيادة الشعبية – الضرورية في أي انتقال عادل – وكيف يجب اتخاذ قرارات الطَّاقة في الصحراء الغربيَّة الحرَّة. هل سيتم استغلال النفط رغم الأزمة المناخية وآثار الاستخراج غير المتناسبة على المجتمعات المقيمة في المناخ الحار كما هي الحالة بالنسبة للصحراويين؟ هل سيتم تأميم مزارع الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح في الصحراء الغربية المُحتلّة؟ يتطلب الانتقال العادل، فضلاً عن الابتعاد عن استخراج

73- مقابلة مع دادي محمد علي، (9 أكتوبر 2019).

74- Kamal, F. (2015) "The role of natural resources in the building of an independent Western Sahara", Global Change, Peace & Security 27(3): 345–359.

75- Irwin, R. (2019) Derivative States: Property rights and claims-making in a non-self-governing territory. Thesis, Doctor of Philosophy, the New School for Social Research. p. 79.

76- المرجع السابق، ص 79.

الوقود الأحفوري، صناعة قرار ديمقراطية وتشاركيّة، واستفادةً منصفة للجميع من موارد الطَّاقة.

على الجانب الآخر، هناك جوانب مطمئنة في سياسة الطَّاقة القائمة بالمخيَّمات التي تنتهجها حكومة الصحراء الغربية. على سبيل المثال، عندما وفدت على المخيمَّات في أواخر الثمانينيات فرص محدودة لتوليد الكهرباء بالطَّاقة الشمسيَّة (معظمها بتمويل مِنْ منظمات مجتمع مدني سويسرية وإسبانية) أعطت الحكومة أولوية منح الكهرباء للمؤسسات العامة، مِن مستشفيات وصيدليَّات ومدارس ابتدائية ومراكز لتعليم وتدريب المرأة.[77] يمكن القول إنَّ هذا الترتيب للأولويات يعكس اهتمام حكومة الصحراء الغربية المعلن بالمساواة بين الجنسين.[78] وكما حاجج المؤلفون في قسم سابق بهذه الدراسة، فإنَّ نموذج الطَّاقة الحالي في الصحراء الغربية المُحتلّة له آثار سلبية غير متناسبة على النساء والفتيات، بسبب انقطاعات الكهرباء المتكررة والقمع الجندري لمن يعارضون نمط الطَّاقة الاستخراجي. إنَّ الانتقال الصحراوي العادل – كما في السياقات الأخرى – يجب أنْ يكون انتقالاً نسويًّا كذلك.[79]

خاتمة

يربط نظام الطَّاقة في الصحراء الغربيّة المُحتلّة ماديًّا بين المغرب والصحراء الغربية عبر خطوط وكابلات نقل الكهرباء. فضلاً عن إمداد المغرب بفرص الغسيل الأخضر لسمعته كقوة احتلال، فإنَّ مشاريع تنمية الطَّاقة المُتجدِّدة المغربيّة في الصحراء الغربيّة المُحتلّة تمدُّ المغرب بـ"سيادة" طاقيّة زائفة، تسمح بتقليل اعتماد المملكة للتزوّد بالطَّاقة على دول الجوار مثل الجزائر. كما أنَّ هذه المشاريع تستخدم خارج المغرب في تهيئة اعتماديّة على الطَّاقة التي تولَّد جزئيًّا على الأقل مِن الصحراء الغربية. يمكن القول إذًا إنَّ هذه المشاريع لتنمية الطَّاقة تُهيئ لحوافز دبلوماسية لدى دول

77- مناقشة جماعية مركزة مع مدير وعدة موظفين في إدارة الطاقة بحكومة الصحراء الغربية، مخيم ربوني، تندوف، (7 أكتوبر 2019).

78- Allan, J. (2010) "Imagining Saharawi women: the question of gender in POLISARIO discourse", Journal of North African Studies 15(2): 189–202.

79- Steinfort, L. (2018) "Ecofeminism: fueling the journey to energy democracy". (تمّ الاطلاع في 13 أكتوبر 2021).

أخرى كي تدعم الاحتلال.

وبالنسبة إلى الصحراويين، تُعدُّ منظومة الطَّاقة الحاليّة في الصحراء الغربيّة أداة قمعية واستعماريّة. وفيما يخصُّ المقيمين مِنهم في الأراضي المُحتلّة، ترتبط عدالة الطَّاقة بقوة بالاستقلال وإنهاء الاستعمار. وهذا ينطبق أيضًا على الصحراويين المقيمين تحت إدارة الحكومة الصحراويَّة في المنفى وبمخيمات اللاجئين في الجزائر، حيث تمرُّ حاليًا الابتكارات المعتمدة على ضمان الاستدامة والاكتفاء الذاتي وتقرير المصير بمرحلة التجريب. ومع ذلك، تبقى هنالك أسئلة وتساؤلات حول سياسة الطَّاقة في الصحراء الغربية المستقلة والحرَّة في المستقبل. ففي حين يُعدُّ إنهاء الاحتلال المغربي وإنهاء تدابير الاستعمار بالكامل جزءًا لا يتجزأ من الانتقال الصحراوي العادل، تبقى قدرة حكومة الجمهورية الصحراويَّة على ضمان السيادة الشعبيّة على موارد الطَّاقة بالصحراء الغربية جزءًا بالغ الأهمية من المعادلة.

(3)

التطبيعُ البيئي العربي الإسرائيلي: الغسلُ الأخضرُ للاستعمار الاستيطاني في فلسطين والجولان

منال شقير

مقـدّمــة

ادَّعت إسرائيل أنَّ فلسطين – ما قبل عام 1948– صحراءٌ خالية وقاحلة، وأنَّها صارت واحة مزهرة بعد تأسيس دولتها، وروّجت لذلك بقوة.[1] بحسب إسرائيل وداعميها، فإنَّ تلك الواحة محاطة بشرق أوسط مخيف ومنحطّ وقاحل، وغارق في البدائية والتخلّف.[2] اضطلعت صورة إسرائيل الخضراء، التي تُقدّم على النقيض من شرق أوسط همجي وغير ديمقراطي، بدورٍ جوهري في مساعيها من أجل الغسل الأخضر لبُنيتها كنظام استعمار استيطاني وفصل عنصري (أبارتهايد)، واستثمرت إسرائيل خبرتها في الزراعة التجارية، والتشجير، والحلول المائية، وتكنولوجيا الطَّاقة المُتجدِّدة لصالح جهودها في الغسل الأخضر وروايتها على صعيد العالم.[3]

1- Galai, Y. (2017) 'Narratives of redemption: The international meaning of afforestation in the Israeli Negev', International Political Sociology, 11: 273-291. https://doi.org/10.1093/ips/olx008.

2- يمثّلُ إنشاء دولة اسرائيل على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية عام 1948 تتويجًا للجهود الصهيونية التي بدأت في القرن التاسع عشر. والصهيونية هي حركة استعمارية عنصرية (استيطانية) ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر خلال فترة الغزو الأوروبي لأجزاء أخرى من العالم. استفادَت الرؤية الصهيونية، لإقامة دولة يهودية في فلسطين من خلال التطهير الإثني للسكان الأصليّين لفلسطين، من دعم القوى الاستعمارية مثل بريطانيا، ثمّ الولايات المتحدة. للمزيد من المعلومات حول الحركة الصهيونية، انظر/ي كتاب إدوارد سعيد: (The Question of Palestine) New York: Vintage, 1979

3- Hughes, S.S., Veledintsky, S. and Green, A.A. (2022) 'Greenwashing in Palestine/Israel: Settler colonialism and environmental injustice in the age of climate catastrophe', Political Geography, May: 1-19. https://t.ly/p0sZG

رُوِّج بقوة لدعاية التفوّق البيئي الإسرائيلي على بقية الشرق الأوسط (وشمال إفريقيا) بعد إبرام إسرائيل لـ"اتفاقيات إبراهيم" مع الإمارات العربيَّة المُتَّحدة والبحرين والمغرب والسودان في عام 2020. وتُعرَّف "اتفاقيات إبراهيم" بكونِها صفقة تطبيعيّة بوساطة الولايات المُتَّحدة الأمريكية، تُعزز العلاقات التطبيعية (القائمة بالفعل) مع الدول العربيَّة الأخرى، التي ليست طرفًا رسميًا في الاتفاقية، خاصةً الدول/ الأنظمة التي لم تُضْفِ بعد الطابع الرسمي على علاقاتها طويلة الأمد مع إسرائيل مثل المملكة العربيَّة السَّعوديّة وسلطنة عُمان، إلى جانب الدول العربيَّة التي تقيم علاقات دبلوماسية كمصر والأردن. ويُعزى إلى تحالف تلك الدول العربيَّة، الذي تمَّ تشكيله تحت مظلّة تلك الاتفاقيات، زيادة التعاون العربي مع إسرائيل في المجالات المتعلقة بالأمن والاقتصاد والصحة والثقافة والبيئة، وغيرها من المجالات،[4] وهو ما أكَّدته الاتفاقياتُ ومذكراتُ التفاهم التي وقعتها إسرائيل مع الدول العربيَّة المطبّعة حديثًا خلال السنتين المنصرمتين، لتنفيذ مشاريع بيئيّة مشتركة متعلِّقة بالطَّاقة المُتجدِّدة والزراعة التجارية والمياه.[5]

يجِيءُ في التطبيع، حسب اللجنة الوطنيّة الفلسطينيّة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، التي تعمل على وضع حدٍّ للتواطؤ الدولي مع الاضطهاد الإسرائيلي، أنَّه:

"المشاركة في أيّ مشروع أو مبادرة أو نشاط محلي أو دولي يجمع (على نفس المنصّة) فلسطينيّين (و/أو عرب) وإسرائيليّين (أفرادًا كانوا أو مؤسسات)".[6]

وتوضح اللجنة أنَّ مساحات التطبيع لا تستوفي الشروط التي وضعتها فيما يتعلّق بالحقّ الفلسطيني في تقرير المصير، وتفكيك نظام الاضطهاد الإسرائيلي ثلاثيّ الطبقات (الاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري، والاحتلال العسكري)، وحقّ اللاجئين

4- U.S. Department of State (no date) 'The Abraham Accords Declaration'. https://t.ly/skLRj

5- المرجع السابق.

6- اللجنة الوطنية لحركة المقاطعة الفلسطينية "بي دي آس"(2022) "معايير حركة المقاطعة ومناهضة التطبيع": https//:cutt.ly/zwqoZONs

الفلسطينيّين في العودة إلى ديارهم استنادًا لقرار الأمم المُتَّحدة رقم 194 .[7]

تعتمدُ إسرائيل التطبيع لترسيخ استعمارها الاستيطاني العنصري، وفي هذا السياق، ترى شبكة السياسات الفلسطينية "الشبكة" أنَّ المشاريع التعاونية الصديقة للبيئة بين إسرائيل والدول العربيَّة شكلٌ مِن أشكال التطبيع البيئي،[8] الذي يُعرَّف في هذا الفصل لاستخدام "حماية البيئة" بغاية الغسل الأخضر للاضطهاد الإسرائيلي وتطبيعه، وللممارسات البيئيّة الجائرة الناتجة عنه داخل المنطقة العربيَّة وخارجها.

يبحث هذا الفصل في التطبيع البيئي في كُلٍ مِن فلسطين والجولان[9] (مرتفعات الجولان السورية المُحتلّة)، وينظُر في سؤالين:

1) كيف يقوّض التطبيع البيئي – كأداة للغسل الأخضر – النضال الفلسطيني ضدَّ الاستعمار؟

2) ما الطرق التي يعوق بها التطبيع البيئي التحوّل العادل في مجاليّ الزراعة والطَّاقة في فلسطين، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير؟

يقدّم الفصل – أيضًا – مفهوم "الصمود البيئي" في وجه القمع الإسرائيلي، ودوره في مواجهة وظيفة الغسل الأخضر للتطبيع البيئي.

7- المرجع السابق.

8- Rethinking Palestine (2022) 'Environmental Normalization in Palestine with Ines Abdel Razek', (podcast hosted by Yara Hawari), 28 July. https://apple.co/3EIjhjC. [Accessed 30 September]

9- على امتداد هذا الفصل، سيقع اعتماد كلمة "الجولان"، التسمية العربية للأراضي السورية المحتلّة من اسرائيل، عوض كلمة "غولان"، التسمية العبرية للمنطقة.

مشاريع التطبيع البيئي

في 8 نوفمبر 2022، خلال الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطاريَّة بشأن تغيّر المناخ (كوب 27) في شرم الشيخ في مصر،[10] وقَّعت الأردن وإسرائيل مذكّرة تفاهم بوساطة إماراتية لمواصلة دراسة الجدوى بشأن مشروعين مترابطين، يُطلق عليهما "الازدهار الأزرق" و"الازدهار الأخضر"، ويشكّلان معًا "مشروع الازدهار". وبحسب بنود الاتفاقية، سيشتري الأردن 200 مليون متر مُكعَّب من المياه سنويًا من محطة تحلية مياه إسرائيليّة يزمع إنشاؤها على ساحل البحر الأبيض المتوسط (الازدهار الأزرق)، وستستخدم الطَّاقة التي تنتجها محطة الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئيّة بقدرة 600 ميجاوات، والتي ستُنشَأُ في الأردن (الازدهار الأخضر) من قِبل شركة "**مصدر**" للطاقة المُتجدِّدة، المملوكة لدولة الإمارات العربيَّة المُتَّحدة. واعتزمت الأطراف الموقّعة على الاتفاقية تقديم المزيد من الخُطَط الملموسة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع في قمّة "كوب 28"، التي ستُعقَد في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة عام 2023.[11]

اقتُرِحت فكرة "مشروع الازدهار" لأول مرة من قِبل منظّمة "إيكو بيس الشرق الأوسط" (Eco-Peace Middle East)، وهي منظّمة إسرائيليّة أردنيّة فلسطينيّة غير حكومية تدفع نحو تعزيز التطبيع البيئي بين الأطراف الثلاثة، في إطار "الصفقة الخضراء الزرقاء للشرق الأوسط"، وهي مبادرة تدَّعِي معالجة قضايا المياه والطَّاقة في إسرائيل وفلسطين والأردن، والمفارقة أنَّ فلسطين طرفٌ في هذه المبادرة، إلا أنَّه لم يكن لها دور في "مشروع الازدهار".[12]

وفي تطوّر آخر، قبل بضعة أشهر من مؤتمر "كوب 27" في أغسطس 2022، انضمّ الأردن إلى المغرب والإمارات العربيَّة المُتَّحدة والمملكة العربيَّة السَّعوديّة ومصر والبحرين

10- Israeli Ministry of Energy and Infrastructure (2022) 'Jordan, Israel, and the UAE sign MoU to advance Project Prosperity, targeting COP28 for implementation plan development', 8 November. https://bit.ly/3xWMRht.

11- Riedel, R. and Sachs, N. (2021) 'Israel, Jordan, and the UAE's energy deal is good news', Brookings (blog), 23 November. https://bit.ly/3xVVDwk.

12- Eco-Peace Middle East (2020) 'A Green Blue Deal for the Middle East'. https://bit.ly/41rtZoF.

وسلطنة عُمان لتوقيع مذكّرة تفاهم مع شركتي الطَّاقة الإسرائيليّتين "إينلايت جرين إينيرجي" (Enlight Green Energy ENLT) و"نيوماد إينيرجي" (Med New Energy)، لتنفيذ مشاريع في الطَّاقة المُتجدِّدة في تلك البُلدان،[13] وستَشْرع الشركتان اللتان تشاركان في مشروع الطَّاقة الهائل هذا، في تمويل وتشييد وتطوير وإدارة محطّات طاقة متجدّدة على الأراضي العربيَّة. كما تشمل مشاريع الطَّاقة "الخضراء" إنتاج طاقة الرياح والطَّاقة الشمسيَّة وتخزين الطَّاقة، وبينما تتخصَّص إي إِن إِل تي في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، فإنَّ نيوماد هي شركة للغاز الطبيعي والنفط. وتلعب كلتاهما، وبالأخصّ نيوماد، دورًا رئيسيًا في تعزيز علاقات التطبيع مع الدول العربيَّة سواء من خلال الصفقات القائمة على الوقود الأحفوري أو القائمة على الطَّاقة الخضراء.[14]

الازدهار الأزرق: إسرائيل تروي الأردن الجافّ

تفاقمت في السنوات الأخيرة أزمة المياه المستمرّة منذ عقود في الأردن. وترجح وسائل الإعلام السائد أنَّ السبب في ذلك هو العدد المتزايد للاجئين السوريين والعراقيين الذين يستضيفهم الأردن، علاوة على أزمة المناخ. وبالفعل، جعل تدفُّق اللاجئين، الذين فرّوا من الحروب الإمبريالية التي شُنَّت ضدَّ بلادهم، الأردنَ عاجزًا عن تلبية الطلب المتزايد على المياه.[15] ومع ذلك، فإنَّ إلقاء اللوم فقط على اللاجئين السوريين والعراقيين في تفاقم أزمة شُحِّ المياه دون تسليط الضوء على السبب الجذري وراء ذاك النقص – ألا وهو الاستيلاء الإسرائيلي على مياه الأردن – سلوكٌ دالٌ على العنصرية والكراهية للأجانب، ويصرف الانتباه عن دور إسرائيل في جعل الأردن دولة عطشى. فعلى مدى عقود، استنزفت إسرائيل موارد الأردن المائية لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في المنطقة، معتمدةً على تلفيقات الغسل الأخضر لمشروع "الازدهار الأزرق" في وسائل الإعلام الإسرائيليَّة والغربية، والتي تبرّأ إسرائيل من مسؤوليتها عن أزمة المياه في الأردن.[16]

13- من الآن فصاعدًا سيشار الى مشروع الطاقة المزمع تطبيقه في هذه الدول بـ إي إن إل تي – نيوماد (Med ENLT-New)

14- Zouiten, S. (2022) 'Two Israeli Companies to Launch Renewable Energy Projects in Morocco', Morocco World News, 15 August. https://bit.ly/3mh1oC0.

15- Zraick, K. (2022) 'Jordan Is Running Out of Water, a Grim Glimpse of the Future', New York Times, 9 November. https://nyti.ms/3Z8CKCf.

16- Zeitoun, M. and Dajani, M. (2020) 'Israel is hoarding the Jordan River – it's time to share it', The Conversation 19 December. https://bit.ly/3IVWTWx.

بعد توقيع مذكرة التفاهم لمشروع الازدهار عام 2022، علَّقت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" بالقول:

"الأردن هي واحدة من أكثر الدول التي تعاني من نقص المياه في العالم. تواجه البلاد [...] آفاقًا مائية صعبة مع التوسع السكاني وارتفاع درجات الحرارة. تُعتَبر إسرائيل – أيضًا – بلدًا حارًا وجافًا، لكنَّ تكنولوجيا تحلية المياه المُتقدِّمة لديها أتاحت فرصًا لبيع المياه العذبة".[17]

يعكس ذلك جوهر سرديّة الغسل الأخضر الإسرائيليَّة عن الإحسان والرعاية البيئيّتيْن.[18] وتُسوّقُ إسرائيل نفسها باعتبارها دولة جافة، لكنَّها رغمًا عن ذلك، وعلى عكس جيرانها (العرب)، طوّرت التكنولوجيا اللازمة لإدارة مواردها المائية الشحيحة بكفاءة وللتخفيف من آثار أزمة المناخ. مجّدت إسرائيل خلال العقديْن الماضيَيْن تكنولوجيّتها المُتقدِّمة في قطاع المياه واحتفت بنجاحها في مجال تحلية المياه.[19] وفقًا لهذه الرواية، وبصفتها "كَريمة بيئيًّا"، تدَّعي إسرائيل دائمًا أنَّها وضعت تقنيتها في خدمة جارتها العطشى (الأردن)، حتى خلال أوقات التوتر بين البلدين، ونلمس صدى ذلك في تعليق نُشرَ عام 2021 في جريدة "ذا هيل" الأمريكية حول "مشروع الازدهار":

"لدى إسرائيل والأردن تاريخ طويل من التعاون في مجال المياه، حتى في خضم التوترات السياسية. منذ معاهدة السلام الإسرائيليَّة الأردنية عام 1994، تقوم إسرائيل بتخزين بعضًا من حصص المملكة من نهر الأردن في بحيرة طبريا، ثمّ تقوم بتفريغ الإمدادات حسب الحاجة".[20]

هذا غير صحيح، فواقع الأمر أنَّ إسرائيل لم "تُخزِّن" بعض "حصص" المملكة في بحيرة طبريا، بلْ تنهب حصّة الأردن من المياه من نهريّ الأردن واليرموك، خلافًا لإرادة الأردن

17- Surkes, S. (2022) 'Israel, Jordan UAE, sign new MoU on deal to swap solar energy for desalinated water', Times of Israel, 8 November. https://bit.ly/3IZCTSX.

18- Hughes et al. 'Greenwashing in Palestine/Israel'.

19- Gold, H. (2022) 'Lakes are drying up everywhere. Israel will pump water from the Med as a solution', CNN, 19 August. https://cnn.it/3kBT5AA.

20- Udasin, S. (2021) 'Israel, Jordan, UAE sign pivotal deal to swap solar energy, desalinated water', The Hill, 23 November. https://bit.ly/3Zmak7q.

المُعلَنة (وكان ذلك الأمر هكذا بشكل خاص في الماضي)، ولم تفرّغ إسرائيل "الإمدادات حسب الحاجة"، إنَّما واصلت تخزين مياه الأردن المنهوبة.[21]

تاريخيًّا؛ شكَّل نهر الأردن أحد مصادر المياه الرئيسية للأردن، ووفَّر المياه لبقية بلاد الشام: فلسطين وسوريا ولبنان. وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، تغيّر ذلك بشكل كبير. ففي الخمسينيات من القرن الماضي، قام الصندوق القومي اليهودي، وهو منظمة إسرائيلية شبه حكومية، بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة بها في شمال فلسطين التاريخية (إسرائيل الحالية والأراضي الفلسطينية المُحتلّة).[22] ادَّعت الحكومة الإسرائيليَّة ضرورة ذلك لزيادة رقعة الأراضي الزراعية كجزء من جهود الدولة الوليدة "لجعل الصحراء تُزهر". لم يفشل المشروع فقط في توسيع الأراضي الزراعية "المنتِجة" لصالح المستوطنين اليهود الوافدين حديثًا من أوروبا، بلْ تسبّب – أيضًا – في أضرار بيئيّة كبيرة ودمّر الموائل الطبيعية للعديد من الأنواع الحيوانية والنباتية،[23] ناهيك عن أثره الواضح على نوعية المياه المتدفِّقة إلى بحر الجليل (بحيرة طبريّا)، أحد أكبر مصادر المياه العذبة في البلاد. علاوة على ذلك، فتدهور جودة المياه في البحيرة عطّل تدفّق المياه في نهر الأردن.[24]

في ذلك الأثناء، بدأت شركة المياه الوطنية الإسرائيليَّة "ميكوروت" في بناء ناقل المياه القُطري الإسرائيلي، بهدف تحويل مياه نهر الأردن عن الضفة الغربية والأردن لصالح المستوطنين الإسرائيليين على طول الساحل والمستوطنات اليهودية في صحراء النقب.[25] وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين (الضفة الغربية – بما في ذلك القدس الشرقية – وقطاع غزة مجتمعةً، الأراضي الفلسطينية المُحتلّة) في عام 1967، استعر النهب الإسرائيلي للمياه من نهر الأردن، فبات في الجزء السفلي منه، جدولاً مليئًا بالأتربة ومياه الصرف الصحّي.[26]

21- Zeitoun and Dajani, 'Israel is hoarding the Jordan River'.

22- KKL-JNF.org (no date) 'Rehabilitation of the Hula Valley'. https://bit.ly/3ZqMV4Z.

23- المرجع السابق.

24- Zeitoun and Dajani, 'Israel is hoarding the Jordan River'

25- Stop the Wall Campaign (no date) 'Israel's water company Mekorot nurturing water apartheid in Palestine'. https://bit.ly/3Z7aOPg.

26- Amnesty International (2017) 'The Occupation of Water'. https://bit.ly/3kGnDAW.

يتأثر نهر الأردن السفلي بشكل خاصّ بالممارسات الإسرائيليَّة لأنَّه يتغذَّى من مصبّ بحيرة طبريا ونهر اليرموك. كذلك، يتأثر نهر اليرموك سلبًا بنهب إسرائيل لموارد المياه الفلسطينية والعربيَّة، إذ يقع منبَعه في سوريا ويُعتبر أكبر رافد لنهر الأردن. تُعَدُّ سوريا والأردن وفلسطين المُحتلّة (إسرائيل حاليًا) الأطراف الثلاثة المتشاطئة (أي الدول التي تشترك في حدودها مع نهر واحد أو أكثر) التي تعتمد على نهر اليرموك، مع استفادة سوريا من الحصة الأكبر، فيما يتقاسم الأردن وإسرائيل الباقي. أمَّا الفلسطينيون، فيُحرمون بشكل كامل من الوصول إلى مياه نهر اليرموك. ولا يُغفل إنَّه وقبل عام 1967، كان لإسرائيل وصول محدود إلى النهر، لكنَّها بعد احتلال الجولان في ذلك العام، بسَطت سيطرتها الإقليمية المباشرة على مسافة ميلَيْن آخرين من النهر، مستغلَّةً المزيد من مياهه. وعلى طبق من ذهب، هيّأت معاهدة السلام الإسرائيليَّة الأردنية المُوَقَّعة عام 1994 للهيمنة الإسرائيليَّة على المزيد من مياه النهر، وحرمان الأردن الاستفادة منها. كما أرغمت إسرائيل الأردن على قبول إنشاء البنية التحتيّة لضمان التحكم والسيطرة على التدفّقات الزائدة في نهر اليرموك.[27]

تضمن البنية التحتية للسدود والآبار التي بنتها سوريا (التي ترفض إسرائيل منحها حصّتها من نهر الأردن) استخدامَ السوريّون معظم مياه نهر اليرموك. وحسب سوريا، فإنشاء تلك البنية التحتيّة هَدَفَ إلى الحدِّ مِنْ استغلال إسرائيل لنهر اليرموك، خاصة في ظلِّ رفضها الانسحاب منْ الجولان. انتهى ذلك، إلى جانب الاستغلال الإسرائيلي لمياه اليرموك وقبول الأردن باتفاقية مجحفة وعدد لا يُحصى من المسائل البيروقراطية الأخرى، إلى نقص كمية المياه التي يمكن للأردن الاستفادة منها في نهر اليرموك. كما سيؤدِّي التراجع في تدفّق النهر بسبب انخفاض هطول الأمطار إلى انخفاض حصَّة الأردن بشكل لافت خلال السنوات القادمة.[28]

يتجلى أنَّ الخطاب البريء والخَيِّر وراء مشروع الازدهار الأزرق يُخفي طيَّاته تعاظم النهب الإسرائيلي من حصص المياه الفلسطينيّة والعربيَّة. وبدلاً عن مصادرة المياه

27- Zeitoun, M., Dajani, M., Abdallah, C., Khresat, S., Elaydi, H. (2019) 'The Yarmouk Tributary to the Jordan River II: Infrastructure Impeding the Transformation of Equitable Transboundary Water Arrangements', Water Alternatives 12: 1095-1122, https://bit.ly/41zANAo.

28- المرجع السابق.

وتسليعها، من خلال بيعها للأردن، ووجوب إعادة إسرائيل المياه المسلوبة التي تواصل تخزينها، فعلى العكس مِنْ ذلك تمامًا، تواصل إسرائيل إنكارها، مِن خلال مشروع الازدهار الأزرق، المسؤولية عن شُحِّ المياه في الأردن، بلْ وتدَّعي تقديمها الحلّ لذلك، مُصوِّرةً نفسها كراعية بيئيّة وقوّة مائيّة إقليميّة.

قهرُ قلب الظلام (العربي): مجازُ الغسل الأخضر الإسرائيلي

يعزّز مشروعا الازدهار الأخضر وENLT-New Med – كمشروعين للطاقة المُتجدِّدة ضمن أجندة التطبيع البيئي – صورة إسرائيل كمركز لتكنولوجيا الطَّاقة المُتجدِّدة الخلّاقة. وفي ثنائها على إسرائيل في هذا الصدد، تُغفل الرواية السائدة أنَّ ابتكاراتها في قطاع الطَّاقة مبنيّة على استعمار الطَّاقة (الخضراء) في فلسطين والجولان. يشير استعمار الطَّاقة إلى الدول والشركات الأجنبية التي تنهب موارد وأراضي البلدان والمجتمعات في الجنوب العالمي وتستغلها لتوليد الطَّاقة لاستخدامها والانتفاع منها. ولتأبيد الانقسام بين الشمال والجنوب، يتسبّب استعمار الطَّاقة – أيضًا – في تدمير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكّان المحلّيين في الجنوب، وكذلك بيئاتهم. ويأتي الاستيلاء على المصادر الخضراء للطاقة ونهبها استعمارًا للطاقة الخضراء، مع الحفاظ على نفس البُنَى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعدم تكافؤ القوى بين الشمال والجنوب.[29] يتأصَّلُ استعمار الطَّاقة في النموذج الرأسمالي الكولونيالي للقوّة والاستغلال ونزع الصفة الإنسانية والغيريّة، ويستمرّ – أيضًا – بعد عقود من دخول أجزاء كثيرة من العالم حقبة ما بعد الاستعمار.[30] ويُعدُّ استعمار الطَّاقة في فلسطين والجولان، بما في ذلك من خلال المصادر الخضراء للطاقة، أحد أوجه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، إذ تستخدمه إسرائيل ضمن وسائل أخرى، لنزع ملكية الفلسطينيّين والجولانيّين (الـ 26 ألف سوري الذين يعيشون حاليًا في الجولان المحتلّ مِن إسرائيل) ولضمان عزلهم في جيوب أصغر من أيّ وقت مضى، وإتاحة المزيد من الهيمنة الإسرائيليَّة اليهوديّة على أراضيهم. وبالنظر إلى كُلٍ مِن "الازدهار الأخضر" وENLT-New Med

29- Hamouchene, H. (2022) 'The energy transition in North Africa: neocolonialism again!', Transnational Institute, 14 October. https://bit.ly/3SCw39l.

30- Sultana, F. (2022) 'The unbearable heaviness of climate coloniality', Political Geography March: 1-14. https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2022.102638.

كمشاريع استعمارية للطاقة، فإنَّها مكّنت إسرائيل مِن مواصلة مشروعها الاستعماري الاستيطاني وتعزيز نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحت غطاءٍ من السرديّة الخضراء.

الازدهار الأخضر

وفقًا لشروط "الازدهار الأخضر"، سيبيع الأردن لإسرائيل كُلّ الكهرباء المُولَّدَة من مزرعة الطَّاقة الشمسيَّة التي سيتمُّ بناؤها على أرضه مقابل 180 مليون دولار سنويًا، تُقسَّم بين الحكومة الأردنية وشركة "**مصدر**" الإماراتية التي ستبني مزرعة الطَّاقة الشمسيَّة. يبدو الأساس المنطقي أنَّ إسرائيل لن تستخدم طاقتها لتشغيل محطة تحلية المياه التي ستزوّد الأردن بـ 200 مليون متر مُكعَّب من المياه سنويًا، تحقيقًا للهدف الإسرائيلي المتمثّل في تعزيز قطاعيْ الطَّاقة وتحلية المياه سويّة. وتُعَدُّ تحلية المياه، التي تسعى إسرائيل إلى الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمياه بحلول عام 2030، كثيفة الاستهلاك للطاقة[31]، إذ تُشكِّل ما نسبته 3.4% من استهلاكها الاجمالي للطّاقة. بالتالي، تسعى إسرائيل إلى زيادة وصولها إلى مصادر بديلة للطّاقة، وقطعًا سيوفّر "الازدهار الأخضر" أحد هذه المصادر.[32]

لا تسمح الصفقة للأردن، الذي تُشكّل وارداتُه من الغاز الأحفوري نسبة 75% من مصادر الطَّاقة فيه، بالحصول على الطَّاقة مِن المشروع والاستفادة من قطاع الطَّاقة الخاص به.[33] بالتّالي، وبينما سيتمُّ استخراج الطَّاقة الشمسيَّة في البلاد، سيستمرُّ في الاعتماد الكبير على الغاز الأحفوري المستورَد. وسيواصل الأردن في تلقّي الغاز من إسرائيل، التي أصبحت منذ عام 2020، خاصة بعد إبرام اتفاقية الغاز سيِّئة الصيت بين البلدين، مصدرًا رئيسيًا للغاز الأحفوري في البلاد. وفقًا لصفقة الـ 10 مليارات دولار، سيزوّد الأردن بـ 60 مليار مترًا مُكعَّبا مِن الغاز على مدى 15 سنة، مِن حقل

31- Israeli Ministry of Finance (2021) 'Background - Seawater Desalination in Israel'. https://bit.ly/3KNXB9T.

32- المرجع السابق.

33- Ready, R. (2020) 'Jordan's Renewable Sector: Keeping Up the Momentum', The London School of Economics and Political Science. https://bit.ly/3Zpi09d.

الغاز الطبيعي ليفياثان في البحر الأبيض المتوسط الواقع تحت السيطرة الإسرائيليَّة.[34] وهكذا، يبقى الأردنُ رهينةً لواردات الغاز الطبيعي (تحديدًا مِن إسرائيل)، بينما يُصدّر طاقته الخضراء مِن أجل الحصول على المياه المُحلّاة مِن إسرائيل![35]

بالطريقة التي صُمِّمَ بها الازدهار الأخضر لتمكين قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة في إسرائيل مع الحفاظ على اعتماد الأردن على مصادر الطَّاقة الأحفورية الإسرائيليَّة، فإنَّه أحد أشكال استعمار الطَّاقة – أو بشكل أكثر تحديدًا، الاستعمار الأخضر. يتجلّى ذلك في حقيقة أنَّ مزرعة الطَّاقة الشمسيَّة ستُبنى في الأردن وليس في إسرائيل. وتستخدم إسرائيل خطاب الغسل الأخضر مِن أجل التغطية على الاستعمار الأخضر الذي تجسده مزرعة الطَّاقة الشمسيَّة المُتجدِّدة المزمع بناؤها في الأردن. لنأخذ في الاعتبار هذا الاقتباس لعام 2021 مِن موقع آكسيوس الإخباري الأمريكي (Axios):

"كان المنطق هو أنَّ إسرائيل بحاجة إلى طاقة متجدِّدة لكنَّها تفتقر إلى المساحات الشاسعة مِنْ الأرض الضرورية لمَزارع الطَّاقة الشمسيَّة الضخمة، والتي يمتلكها الأردن".[36]

وهذا ما كررته كارين الحرّار، وزيرة الطَّاقة الإسرائيليَّة السابقة:

"سيساعد الأردن، الذي يمتاز بوفرة المساحات المفتوحة وأشعّة الشمس، في دفع انتقال إسرائيل إلى الطَّاقة الخضراء وتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعناها. كما ستساعد إسرائيل، التي تمتلك تقنية تحلية مياه ممتازة، في معالجة شح المياه في الأردن".[37]

يُستوحى هذا التصنيف الهرمي للأرض، بحيث يُنظر إلى الصحراء باعتبارها أدنى مرتبةً

34- Al-Khalidi, S. (2020) 'Jordan gets first natural gas supplies from Israel', Reuters, 1 January. https://reut.rs/3kxb1fs.

35- Ravid, B. (2021) 'Scoop: Israel, Jordan and UAE to sign deal for huge solar farm', Axios 17 November. https://bit.ly/3kw2v0p.

36- المرجع السابق.

37- Udasin, 'Israel, Jordan, UAE sign pivotal deal'.

مِن الأرض المزروعة / الخضراء (المتفوقة)، مِن الخطاب الصهيوني الذي يصوّر إنشاء إسرائيل فوق أنقاض مئات القرى الفلسطينية المدمرة على أنَّه استصلاح للأرض.[38] يسعى هكذا خطاب إلى إضفاء الشرعية والطابع الأخلاقي على أفعال إسرائيل، إذ يجعل منها وكيلاً أخلاقيًّا وتقدّميًّا على كفاءة الأرض، وليس نظامًا استيطانيًّا استعماريًّا وأبارتهايد غير أخلاقي.

تماشيًا مع الخطاب الخاص بالغسل الأخضر واستصلاح الأرض، فإنَّ بناء محطة الطَّاقة الشمسيَّة تُسوّق له إسرائيل كمعروفٍ تقدِّمه للأردن، فبموجب "اتفاقيات إبراهيم" الكريمة، ستتحول الأراضي القاحلة "غير المنتجة" في الأردن إلى أراضٍ منتجة بفضل التنمية البيئيّة لإسرائيل وإحسانها. في الواقع، يوفّر مشروع "الازدهار الأخضر" الغطاء الأخلاقي ويضفي الشرعية على الاستيلاء على البيئة والاستعمار الأخضر ويصوِّرهما كأعمال تقدميّة تستحق الثناء لا الإدانة.

إي إن إل تي – نيوماد

يقع تصوير إي إن إل تي – نيوماد كذلك على كونها دليلاً على التفوق البيئي والأخلاقي لإسرائيل على جيرانها العرب، بما في ذلك الأردن. بعد التوصُّل لاتِّفاق لتطوير مشاريع الطَّاقة مع الأردن والمغرب والإمارات العربيَّة المُتَّحدة والمملكة العربيَّة السَّعوديّة ومصر والبحرين وسلطنة عمان، ذكرت إي إن إل تي أنَّ المشروع **"سيسلّط الضوء على التجربة والخبرة الكبيرة للشركتين الإسرائيليتين في مجال الطَّاقة".**[39] تسليط الضوء على "تجربة" و"خبرة" إسرائيل يُبقي في الظلام تجارب النضالات الفلسطينيَّة والجولانيّة ضدَّ الاستعمار الإسرائيلي للطاقة. على الرغم من تقديم إي إن إل تي – نيوماد نفسها كمساعدة في تلبية احتياجات الطَّاقة لسبع دول عربية، إلا أنَّه يجب – كذلك – إدراك نشاطها كاستعمار للطاقة، وذلك لسببين رئيسيين: أولاً؛ تهدف إي إن إل تي – نيوماد إلى زيادة اندماج إسرائيل في مجالات الاقتصاد والطَّاقة في المنطقة العربيَّة،

38- يتجلى الخطاب الصهيوني حول استرداد الأراضي واصلاحها في الرواية التي بُنيَت حول مشروع التشجير، الذي قاده الصندوق القومي اليهودي لإخفاء بقايا 86 قرية فلسطينية مدمّرة بعد عام 1948. انظر/ي Galai, 'Narratives of 3-redemption', pp. 272, 280.

39- Zouiten, 'Two Israeli Companies'.

مِن موقعٍ مهيمِن، وبالتالي خَلق تبعيّات جديدة (عبر الوصول إلى الطَّاقة والتحكم فيها) تُعزّز أجندة التطبيع وتضع إسرائيل كشريك لا غنى عنه. ثانيًا؛ سيسمح ذلك لــ إي إن إل تي ونيوماد، وهما شركتان منخرطتان بعمق في مشاريع الطَّاقة الإسرائيليَّة، بتطبيع أنشطتهما الاستعماريَّة وتمويلها في فلسطين المُحتلّة والجولان. تدير إي إن إل تي العديد من مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة في الجولان، بدعم من الحكومة الإسرائيليَّة، من ضمنها "إيميك هاباشا" و"رواخ بيرشيت" و"إيميك هاروشوت"، كما تمتلك على الترتيب حصصًا بنسبة 41% و60% في المشروعيْن الأوّليْن[40] الممولين من قِبل "اتحاد" يقوده بنك "هبوعليم"،[41] المدرَج ضمن قاعدة بيانات الأمم المتَّحدة لمشاريع الأعمال والشركات المتورطة في المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونية في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، تنخرط إي إن إل تي في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة في تلك المستوطنات،[42] وتعمل على تطوير مشروع توربينات الرياح بقدرة 42 ميجاوات (تمتلك فيه ما نسبته 50.15%) في غابة يتير الواقعة في صحراء النقب وأجزاء من الضفة الغربية.[43]

تأتي مشاريع مزارع الرياح في الجولان وفي أجزاء مِن الأراضي الفلسطينية المُحتلّة ضمن خطط إسرائيل لزيادة مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة. احتجّ أبناء الجولان طيلة سنوات من أجل فرض سيادتهم على أراضيهم ومواردهم، إذ يرون في تلك المشاريع أداةً إسرائيلية أخرى للاستيلاء على أراضيهم.[44] وتسيطر إسرائيل بالفعل على 95% من هضبة الجولان، وذلك لصالح حوالي 29 ألف مستوطن إسرائيلي غير شرعي يعيشون في 35 مستوطنة في المنطقة.[45] تدفع توربينات الرياح، كمشروع استعماري أخضر، نحو المزيد من زعزعة العلاقة المستدامة بين سكان الجولان وأراضيهم، فمنذ بدء البناء فرضت السلطات الإسرائيليَّة قيودًا على وصول الجولانيّين إلى أراضيهم الزراعية.

40- Who Profits (no date) 'Enlight Renewable Energy'. https://bit.ly/3ZatC00.

41- هبوعليم: يُعد أكبر بنك في إسرائيل، والذي تأسس في عام 1921، كشركة مساهمة- شركة محدودة، وحسب مجلة فوربس عام 2015، يعتبر ثاني أكبر شركة في إسرائيل بعد شركة باز النفطية.

42- Middle East Eye (2020). 'Named: 112 companies linked to illegal Israeli settlements by the UN', Middle East Eye 12 February. https://bit.ly/3Y5Hw27.

43- Who Profits, 'Enlight Renewable Energy'.

44- Dajani, M. (2020). 'Danger, Turbines: A Jawlani Cry against Green Energy Colonialism in the Occupied Syrian Golan Heights', The London School of Economics and Political Science. https://bit.ly/3mapmPz.

45- Al-Marsad (2022). 'Illegal Settlements'. https://bit.ly/3LE2faU.

وستشمل المشاريع 3600 دونم (890 فدانًا) من بساتين التفاح والعنب والكرز التابعة للجولانيّين، ما يجعل معركة الجولانيّين ضدَّ مزارع الرياح تلك، فاصلاً أصيلاً من المقاومة المستمرة منذ عقود ضدَّ التهجير الاستعماري الاستيطاني ونهب الموارد وإنكار سيادتهم الأصلية وهويتهم المرتبطة بالأرض.[46]

لا تقلّ شركة نيوماد إينيرجي، المتخصِّصة في استخراج الغاز الطبيعي من شرق البحر الأبيض المتوسط، تواطئًا عن إي إِن إِل تي في ترسيخ الفصل العنصري الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني. وبعدما كان اسمها في السابق "ديليك دريلينغ"، غيّرت الشركة اسمها في عام 2022 إثر توسع أعمالها في الدول العربيَّة، وفي مقدِّمتها الأردن والإمارات العربيَّة المُتَّحدة ومصر.[47] وتُعدّ نيوماد إينيرجي رائدة في قطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومُشَارِكة في معظم الاكتشافات الإسرائيليَّة للغاز في البحر الأبيض المتوسط خلال الثلاثين سنة الماضية. ويأتي حقل ليفياثان أبرز تلك الاكتشافات عام 2010، ويُعدُّ أكبر خزّان للغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتلك شركة نيوماد إنيرجي حصة تشغيلية تبلغ 45.3%.[48] قبل ذلك وفي عام 2009، اكتشفت الشركة بالتعاون مع شركة شيفرون، حقل تَمار للغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط أيضًا.[49] ويحتوي حقلا الغاز (ليفياثان وتَمار) معًا على ما يقدر بنحو 26 تريليون قدم مُكعَّب مِنْ الغاز الطبيعي، ما رفع أسهم إسرائيل في سوق الطَّاقة الإقليمي والعالمي، ومَثَّل لها مصدرًا للقوة الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة وخارجها.[50] ومِنْ المتوقع وفاء ذلك لاحتياجات إسرائيل من الكهرباء لمدة 30 عامًا، وجعلِها مُصدِّرًا إقليميًا للغاز (بما في ذلك نحو الاتحاد الأوروبي – خاصة الآن، في سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا) . وكما ذكرنا سابقًا، تستورد كلٌ مِنْ مصر والأردن

46- Middle East Eye (2020). 'Syrians in occupied Golan Heights protest over Israel wind farm project', Middle East Eye, 7 December. https://bit.ly/3mbA5t3.

47- Ben-David, R. (2022). 'Israeli companies tout big plans to develop renewable energy projects in MENA', The Times of Israel. https://bit.ly/42o4Prl.

48- المرجع السابق.

49- Zhukov, Y.M. (no date) 'Border Disputes and Gas Fields in the Eastern Mediterranean', Foreign Affairs. https://fam.ag/3kz5Uvs

50- المرجع السابق.

الغاز الإسرائيلي من حقليْ ليفياثان وتمار.[51]

يتواصل إنكار إسرائيل لسنوات عديدة إعلانَ لبنان أنَّ جزءًا من حقل ليفياثان يقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة.[52] إلى جانب رفضها – أيضًا – حصّة لبنان في حقل كاريش، وهو حقل غاز آخر اكتشفته شركة نيوميد إينيرجي عام 2013.[53] وكان الطرفان توصلا في عام 2022 إلى اتفاقية غير عادلة، بوساطة الولايات المُتَّحدة، ضمنت إسرائيل بموجبها حقّ الوصول الكامل إلى حقل كاريش.[54] في المقابل، لا يستطيع لبنان سوى تطوير حقل قانا، وهو حقل غاز آخر متنازع عليه في البحر الأبيض المتوسط والذي يُحتمل احتوائه قرابة 100 مليار متر مُكعَّب من الغاز الطبيعي، مع دفع بعض إتاوات مُتَّفق عليها لإسرائيل. تعكس تلك الاتفاقية علاقات القوة غير المتكافئة بين لبنان وإسرائيل وداعمتهما المخلصة، الولايات المُتَّحدة الأمريكية.[55] في غضون ذلك، وردًّا على مطالب لبنان، كثَّفت إسرائيل عسكرتها للبحر الأبيض المتوسط وزادت من حضور سفنها الحربية.[56] على الرغم من أنَّ نيوميد إنيرجي تعمل على تأجيج الخلاف حول حقول الغاز تلك، وتعزز من موقف القوة الاستعماريَّة الاستيطانية ذات التسليح العالي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، غير أنَّها في الوقت ذاته تؤكد التزامها بتطوير مصادر الطَّاقة الخضراء.[57]

إنَّ المشغّل والمفاوض الرئيسي مع إسرائيل على حصّتها في حقل قانا هي شركة توتال إنيرجي الفرنسية، والتي تمتلك حصة بنسبة 35% من الحقل. وتُعد توتال إنيرجي أحد أطراف ائتلاف يعمل في حقل قانا ويضمّ شركة إيني الإيطالية وشركة قطر للطاقة المملوكة للدولة، والتي تمتلك حصة 30% في المشروع (حلّت شركة قطر للطاقة محل

51- Lewis, A. and Rabinovitch, A. (2020) 'Israel starts exporting natural gas to Egypt under landmark deal', Reuters. https://reut.rs/402M0Zi.

52- Khalifeh, P. (2022). 'Karish gas field: Are Lebanon and Israel preparing for war?' Middle East Eye, 2 September, https://bit.ly/3Z5qzGh.

53- المرجع السابق.

54- Al Jazeera (2022). 'Israel signs agreement on gas field shared with Lebanon,' Al Jazeera, 15 November. https://bit.ly/3maqH8Y.

55- Zaken, D. (2022) 'Sidon-Qana gas field could contain 100 BCM', Globes. https://bit.ly/42qTZkm

56- Zhukov, 'Border Disputes'.

57- Ben-David. 'Israeli companies'.

شركة نوفاتيك الروسية، التي تمَّ استبعادها بسبب العقوبات المفروضة على روسيا عقب غزوها أوكرانيا).[58] يُشار إلى أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة وافقت على دور قطر للطاقة في تطوير حقل قانا،[59] وهو ما يجعل قطر متواطئة في التطبيع مع إسرائيل في مجال الطَّاقة. هذا التطبيع العلني مِن قِبل قطر، التي انخرطت منذ التسعينيات في التطبيع مِن تحت الطاولة، يضرّ بالفلسطينيّين،[60] ويعكس نمطًا يمكن ملاحظته فيما يتعلق بالدول العربيَّة الأخرى، وواقع أنَّ مصر والمغرب والأردن ودولة الإمارات العربيَّة المُتَّحدة مشاركةٌ في العديد من مشاريع الطَّاقة (بما في ذلك المشاريع الخضراء) مع إسرائيل أو الشركات الإسرائيليَّة، يعكس أنَّ تلك العلاقات المُطبَّعة لم تَعُد تُعتبر فضيحةً بالنسبة للقادة العرب.

ثَمَّة نقطة أخرى مُهمَّة فيما يتعلّق بمصر، وهي حقيقة أنَّ غاز ليفياثان الإسرائيلي، الذي اشترته الحكومة المصريَّة، يتمُّ استخراجه ونقله من خلال ممارسات إسرائيل العنيفة وغير القانونية للسيطرة على المنطقة الاقتصادية الفلسطينيّة الخالصة،[61] والتي تتجلّى في هجمات ممنهجة على الصيادين الفلسطينيّين من قبل البحرية الإسرائيليَّة.[62]

تتجاوز علاقات مصر مع إسرائيل فيما يتعلق بالغاز الطبيعي توفير الكهرباء للبيوت المصرية. فمصر وإسرائيل، إلى جانب قبرص واليونان، هما الآن ضمن تحالف يهدف إلى تزويد أوروبا بالغاز من البحر المتوسط ، كجزء من جهود الاتحاد الأوروبي لإنهاء الاعتماد على الغاز الروسي. إذ يهدف التحالف إلى بناء نظام خطوط أنابيب جديد لنقل الغاز مِن إسرائيل وقبرص إلى منشآت التسييل في مصر، حيث تتمُّ عملية تسييله ثُمَّ نقله إلى أوروبا بواسطة السفن/الناقلات. كذلك ويتضمن المشروع بناء مرفق تسييل

58- The Maritime Executive (2023). 'Qatar Replaces Novatek in Lebanon's Qana Gas Field Project', The Maritime Executive, 30 January. https://bit.ly/3KIDMkf

59- Berman, L. (2022). 'Qatar to join consortium pumping gas from offshore field straddling Lebanon, Israel', Times of Israel 23 November. https://bit.ly/3KHkGe2.

60- Geral M. Feierstein, G.M. and Yoel Guzansky, Y. (2022) ' "Two years on, what's the state of the Abraham Accords ?", Middle East Institute, (September 14, 2022), https://bit.ly/3mepRZ3

61- BDS Movement.net (no date) 'Siemens and Chevron: Stop fueling apartheid and climate disaster'. https://bit.ly/3EF8mra.

62- al-Hajjar, M. (2022). 'Three Palestinian fishermen wounded by Israeli navy off Gaza's coast', Middle East Eye 16 June. https://bit.ly/3m2rvN2.

على الشاطئ الشرقي لقبرص، وإنشاء منشأة تسييل عائمة كجزء من توسيع حقل ليفياثان.[63] ولم يتَّضح بعد ما إذا كان خط الأنابيب ونظام التسييل المقترح سيحلّان محلّ خطّ أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط (إيست ماد) المُخطَّط لإنشائه، ولكن يُتوقع أنْ يكون البديل لـ إيست ماد، الذي وقع التشكيك في جدواه.[64]

بصرف النظر عن الأشكال التي تتخذها مشاريع الطَّاقة في البحر الأبيض المتوسط، تبقَى هناك حقيقتان مهمتان: أولاً؛ لا يمكن فصل المعاناة تحت الحصار والتجارب المؤلمة مِن العنف ونزع الصفة الإنسانية التي يعاني منها الصيّادون الفلسطينيّون وأهالي قطاع غزة عن حقول الغاز شديدة العسكَرة التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، وعن المشاريع المرتبطة بها. ثانيًا؛ يتجلى نفاق الاتحاد الأوروبي مرة أخرى حين يعامل شعبيّ فلسطين والجولان باعتبار أقلّ إنسانية من الأوكرانيين من خلال استيراد الغاز الإسرائيلي كجزء مِن الجهود لمحاسبة روسيا على غزوها لأوكرانيا. أمَّا بالنسبة لمصر والدول العربيَّة الأخرى المطبّعة، فهي متورطة علنًا الآن، مِن خلال إبرامها صفقات طاقة قذرة في البحر الأبيض المتوسط، في نزع إنسانية الفلسطينيّين والسوريين بشكل منهجي على أيدي كُلٍ من إسرائيل والاتحاد الأوروبي. إنَّ نزع الصفة الإنسانية عن المستعمَر، وتواطؤ الدول العربيَّة في ذلك، يتمّ غسلهما باللون الأخضر مِن قِبل الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عبر تعاونهما فيما يُصوَّرانه انتقالاً إلى مستقبلٍ أكثر خُضرة واقتصادٍ منخفض الكربون. وفي ذلك الصدد، التضليل هو أقلّ ما يمكن أنْ يوصف به تصوير الغاز الأحفوري كمصدر نظيف للطاقة.[65]

التطبيع البيئي: هجوم عنيف على حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير

يُتيح التطبيع البيئي لإسرائيل إعادة تشكيل موقعها في قطاعيّ الطَّاقة والمياه على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبالتالي تعزيز قوتها السياسية والدبلوماسية في المنطقة والعالم. ومع تفاقم أزمة المناخ والطَّاقة، يُتخوف أنْ تنظر الدول التي تعتمد على

63- Zaken, D. (2023). 'Israel intensifies efforts to increase gas exports', Globes 8 February. https://bit.ly/3xYGWIQ.

64- المرجع السابق.

65- BDS Movement.net, 'Siemens and Chevron'.

الطَّاقة والمياه الإسرائيليَّة (بالإضافة إلى التكنولوجيا) إلى الكفاح الفلسطيني باعتباره مسألة أقلّ أهمية مِنْ أمن المياه والطَّاقة لديها، وبذلك يعزز التطبيع البيئي دور الغسل الأخضر الإسرائيلي كآلة لكسب المال للشركات الإسرائيليَّة، في حين يقوّض التحوّل الزراعي والطَّاقي العادلَيْن في فلسطين والمرتبطَيْن ارتباطًا وثيقًا بالنضال الفلسطيني مِنْ أجل تقرير المصير.

تمكنت شركة ميكوروت، كلاعب رئيسي في قطاع تحلية المياه الإسرائيلي، أنْ تُموقِع نفسَها كشركة رائدة في قطاع تحلية المياه وحلوله على مستوى العالم، جزئيًّا من خلال رواية إسرائيل عن الغسل الأخضر. على سبيل المثال، شركة ميكوروت مسؤولة عن 40% من تحلية مياه البحر في قبرص.[66] تدرّ تقنيتها و"خبرتها" ملايين الدولارات مِن خلال مشاريع حلول المياه التي تمّ تطويرها في جميع أنحاء العالم، ولا سيَّما في الجنوب العالمي.[67] وتُموِّل تلك الأموال ممارسة الفصل العنصري المائي ضدَّ الشعب الفلسطيني، من قِبَل الشركة وحكومة إسرائيل، إذ تلعب ميكوروت دورًا مهمًا في إنشاء البنية التحتية الإسرائيليَّة لأبارتهايد المياه (الفصل العنصري المائي)، عبر السيطرة على معظم موارد المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وتحويلها نحو مستوطنات إسرائيلية غير شرعية (بالإضافة إلى دور الشركة في سرقة مياه نهر الأردن).[68] وقع إنشاء البنية التحتية للشركة مِنْ الآبار وخطوط الأنابيب الالتفافية بطريقة تضمن حرمان الفلسطينيّين الذين يعيشون في المنطقة (ج) مِن الضفة الغربية إلى المياه.[69] وفي الوقت نفسه، تساعد الشركة الجيش الإسرائيلي على مصادرة خطوط أنابيب المياه الفلسطينية والوسائل البديلة الأخرى للوصول إلى المياه في المنطقة (ج).[70] ومِن خلال ممارسة الفصل العنصري المائي، تخلق ميكوروت بيئة قسرية تهدف إلى إجبار الفلسطينيّين

66- Mekorot (no date). 'Water resource management'. https://bit.ly/3EIESII.

67- Eco-Business (2012). 'Israel's Mekorot targets world water market', Eco-Business 7 June. https://bit.ly/3SAa5n8.

68- PENGON (no date). 'EU funding for Mekorot: Aiding and abetting the Israeli settlement project'. https://bit.ly/3SIpF07.

69- بموجب اتفاقيات أوسلو الموقّعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، تمّ تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: أ، ب، ج. تقع المنطقة أ، التي تشكل 18 % من الضفة الغربية، تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وتخضع المنطقة "ب"، التي تشكل 21 % منها، لسيطرة إسرائيلية وفلسطينية مشتركة. أمّا المنطقة ج، التي تشكل 61 % من أراضي الضفة الغربية، وخاصة الأراضي الزراعية الخصبة، فإنّها تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

70- PENGON, 'EU funding for Mekorot'.

على ترك أراضيهم وتوسيع المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونية، إذ يعطّل تطبيق ميكوروت النشط لسياسات الفصل العنصري في المياه الإسرائيليَّة وظيفة الأرض كمصدر لعيش للفلسطينيين وتمكينهم مِنْ الحفاظ على حياتهم وهويتهم المرتبطة بالأرض، ما يهدد القطاع الزراعي الفلسطيني والسيادة الغذائية، كعنصرين أساسيين لانتقال زراعي عادل. فعلى سبيل المثال، عجزت المجتمعات الزراعية الفلسطينية في غور الأردن عن الاعتماد على الزراعة لكسب عيشها بسبب القيود الإسرائيليَّة المفروضة على وصول الفلسطينيّين إلى المياه والأراضي.[71]

يُرى المشهد ذاته في قطاع غزة المحاصَر، حيث دمّرت إسرائيل القطاع الزراعي منذ عقود، وانتهى الحصار المفروض على غزة منذ 2007 إلى تقييد وصول المزارعين الفلسطينيّين إلى أراضيهم الزراعية وتفاقم أزمة المياه الحادّة في القطاع.[72]

يبدو الترسيخ لاستعمار الطَّاقة الإسرائيلي والفصل العنصري واضحًا في وظائف الغسل الأخضر لــ الازدهار الأخضر وإي إن إل تي – نيو ماد. وتُنكر إسرائيل على الفلسطينيّين (والجولانيين) المستعمَرين سيادتهم على مواردهم الطَّاقية وتُديم أسْرَهم في سوق الطَّاقة لديها. تأتي السيطرة الإسرائيليَّة على موارد الطَّاقة الفلسطينيّة والجولانية كأداة فعّالة للسلب الاستعماري الاستيطاني والاضطهاد. في الوقت نفسه، يغرق قطاع غزة، غير البعيد عن حقلي ليفياثان وتمار للغاز، في الظلام منذ سنوات بسبب حرمان إسرائيل سكان القطاع مِن الوصول الكامل إلى الكهرباء، وتتفاقم أزمة الكهرباء في عموم غزّة خلال الاعتداءات والمجازر الإسرائيليَّة المتواصلة.[73] إنَّ الكهرباء والمياه والعنف وعدد لا يحصى من الأدوات الأخرى جزءٌ من الآليات الاستعماريَّة الاستيطانية الإسرائيليَّة التي تُستخدم للسيطرة على الفلسطينيّين في قطاع غزة داخل "الجيتوهات" المخصّصة لهم. وتزوّد مشاريع التطبيع البيئي والغسيل الأخضر إسرائيل بالدعم المالي لترسيخ سياسات العزل بحق ملايين الفلسطينيّين في القطاع وخارجه.

71- Isma'il, L. and Dajani, M. (2021). 'Agriculture in Palestine', Heinrich Boll Stiftung 19 August. https://bit.ly/3Y8sgkU.

72- المرجع السابق.

73- Al Gherbawi, H. (2022). 'Power outage adds to "unbearable" hardships for Palestinians in Gaza', Al-Monitor 12 August. https://bit.ly/3Z7uylQ.

تتحكم إسرائيل في سوق الطَّاقة الفلسطيني، ما يُضاعف عبء سكان المنطقة (ج) من الضفة الغربية المُحتلّة المعتمدين على إسرائيل في مجال الطَّاقة: فهم محرومون من وصول عادل إلى شبكة الكهرباء في المنطقة، والتي طورتها إسرائيل لخدمة المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونية. علاوة على رفض إسرائيل إصدار تصاريح للفلسطينيين لبناء الألواح الشمسيَّة التي تضمن مصدرًا بديلاً للطاقة، ما يضطر الفلسطينيّين إلى بناء ألواح شمسية (يمول أغلبها المنظمات غير الحكومية والاتحاد الأوروبي) دون تصاريح إسرائيلية، الأمر الذي تحتال به إسرائيل بعد ذلك كذريعة لمصادرتها وهدمها.[74] بين عاميْ 2001 و2016، تسبّبت السياسات والممارسات الإسرائيليَّة في المنطقة (ج) بخسارة للفلسطينيّين تُقَدَّر بـ 65 مليون يورو مِنْ الدعم الممول مِنْ الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك منشآت الطَّاقة الشمسيَّة.[75] ولا يُخفى أنَّ إنشاء قطاع الطَّاقة الشمسيَّة في المنطقة (ج) مِنْ قِبل المجتمع المدني الفلسطيني، جاء لتعزيز صمود المجتمعات المحلَّية في المنطقة، وفي المقابل تستخدم إسرائيل تقويض التنمية كتكتيك لتهجيرهم بالقوة.[76]

بالنظر إلى ذلك كله، نرى أنَّ قطاع الطَّاقة الشمسيَّة الإسرائيلي يزدهر وينمو اعتمادًا على توسّع المستوطنات غير القانونية ومزارع الطَّاقة الشمسيَّة في جميع أنحاء الضفة الغربية. ففي عام 2016، بلغت عائدات إسرائيل من الكهرباء المُولَّدَة من مزارع الطَّاقة الشمسيَّة الموجودة في كل من الضفة الغربية وداخل إسرائيل 1.6 مليار شيكل (حوالي 445 مليون دولار أمريكي). ومع حلول عام 2017، أدخلت إسرائيل إلى الخدمة أربعة حقول للطاقة شمسية واسعة النطاق في الضفة الغربية. وتتصل تلك المزارع بشبكة الكهرباء الوطنية الإسرائيليَّة، التي تُغذي المنازل الإسرائيليَّة في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية وداخل إسرائيل بالطَّاقة الكهربائية.[77] وجدير بالذكر أنَّ قوة قطاع الطَّاقة الشمسيَّة الإسرائيلي تكمن – وفي تناقض صارخ – في حقيقة أنَّ عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيّين (من الدرجة الثانية) في إسرائيل الذين يعيشون في 35 قرية "غير معترف بها" في صحراء النقب لا يحصلون على الكهرباء (أو

74- Al-Haq (2021). 'COP 26: Destruction of solar panels in Area C of the West Bank, an attempt to undermine Palestinian development of sustainable energy', Al-Haq. https://bit.ly/3xXfJX1.

75- المرجع السابق.

76- المرجع السابق.

77- Who Profits (2017). 'Israeli solar fields in the West Bank'. https://bit.ly/3IZDtzX.

الماء والرعاية الصحية والتعليم)، وذلك كجزء مِن السياسات الإسرائيليَّة التمييزية التي وُضعت لإرغام الفلسطينيّين على ترك أراضيهم، وتحويل قراهم إلى مستوطنات لليهود فقط، تعجُّ بأشجار الصنوبر التي يزرعها الصندوق القومي اليهودي.[78].

الصمود البيئي: رؤية من أجل انتقال عادل في فلسطين

تتعدد التعريفات لكلمة "صمود"، ويعتمد هذا الفصل تعريفها كتكتيك مِن الممارسات اليومية لمقاومة صعوبات الحياة اليومية والتكيُّف معها في ظلّ الحكم الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.[79] كذلك، يشير الصمود إلى إصرار الشعب الفلسطيني على البقاء في أرضه والحفاظ على هويته وثقافته الفلسطينية في مقاومة السلب الإسرائيلي والمزاعم التي تقدّم المستوطنين اليهود باعتبارهم السكان الشرعيين الوحيدين للأرض.[80] يجمع الصمود البيئي، وهو مصطلح تمَّ تقديمه في هذا الفصل، بين ممارسات الصمود اليومية للفلسطينيّين والأدوات الصديقة للبيئة لضمان ارتباط قوي بأرض فلسطين. وتشمل تلك المعرفة الأصلية القائمة على الأرض، والقيم الثقافية والتكتيكات والوسائل التي يستخدمها الفلسطينيّون لمحاربة الإعاقة الاستعماريَّة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة العنيفة لعلاقتهم المستدامة مع الأرض. ويرتكز مفهوم الصمود البيئي على فهم أنَّ الحلول المستدامة الوحيدة للأزمات البيئيّة والمناخية هي الدَّاعمة لسعي الشعب الفلسطيني لتحقيق انتقال عادل في مجاليّ الزراعة والطَّاقة.

تأتي ممارسة سكان قرية دير بلوط للزراعة البعلية نموذجًا لدراسات الحالة التي نعتمدها في فهم الصمود البيئي بشكل ملموس وعملي.[81] تقع دير بلّوط، التي يقطنها أكثر من 3000 نسمة، في محافظة سلفيت في وسط الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها

78- Amnesty International (2022). 'Israel/OPT: Scrap plans for forced transfer of Palestinian Bedouin village Ras Jrabah in the Negev/Naqab'. https://bit.ly/41rTDcV.

79- Johannson, A., and Vinthagen, S. (2020). Conceptualizing Everyday Resistance: A Transdisciplinary Approach (New York: Routledge), 149-152.

80- المرجع السابق.

81- Tesdell, O., Othman, O. and AlKhoury, S. (2018). 'Rainfed agroecosystem resilience in the Palestinian West Bank', Agroecology and Sustainable Food Systems, 9 November: 21-39. https://doi.org/10.1080/21683565.2018.1537324.

الإجمالية حوالي 11,898 دونم (2940 فدانًا)، منها 5985 (1479 فدانًا) أراضٍ صالحة للزراعة. وتمَّ تصنيف 5.2% فقط من أراضي القرية على أنَّها منطقة (ب)، أي خاضعة لسيطرة فلسطينية وإسرائيلية مشتركة، بينما تخضع النسبة المتبقية، 94.8%، ضمن المنطقة (ج) للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيليَّة الكاملة. وتواجه قرية دير بلّوط سياسات وممارسات استعمارية استيطانية لا تُعَدُّ ولا تُحصى لأجل إبعاد القرويين عن أراضيهم. كما تشمل تلك الممارسات مصادرة أراضي القرية لبناء الطرق الالتفافية الإسرائيليَّة، والمستوطنات غير القانونية وجدار الفصل العنصري. كذلك، أقامت إسرائيل حاجزًا عسكريًا على مدخل القرية، يشهد مضايقة وإهانة الفلسطينيّين مِنْ قرية دير بلوط والقرى المجاورة بشكل يوميّ. ليس ذلك فحسب، بلْ يقيّد الحاجز حركة البضائع والمنتجات الزراعية مِنْ دير بلوط لبيعها في أسواق الضفة الغربية.[82]

وتعاني دير بلوط كغيرها مِنْ مناطق أخرى في المنطقة (ج)، مِنْ وصولٌ محدودٌ للمياه والكهرباء مقارنة بالاستهلاك المطلوب، لاسيَّما مع تحكُّم السلطات الإسرائيليَّة في بئر للمياه الجوفية في القرية. ورغْمًا عن الممارسات الإسرائيليَّة المتواصلة والمتمثلة في أبارتهايد المياه وسرقة الأراضي، يكافحُ الفلسطينيّون في قرية دير بلوط حفاظًا على أراضيهم الزراعية.[83] كان ذلك ممكنًا في المقام الأول من خلال الالتزام بممارسة الزراعة المطرية، والتي يمكن تعريفها في فلسطين (المعروفة باسم بَعْلية في اللغة العربيَّة العامية)، أنَّها "**مجموعة من استراتيجيات الزراعة والحراثة ووقاية النباتات التي تستغل رطوبة التربة لزراعة المحاصيل دون الحاجة لريّها**".[84] وتشمل كذلك التقنيات التي يستخدمها الفلسطينيّون لتجميع المياه أثناء موسم الأمطار، كاستخدام الآبار والمدرجات. وتستخدم المجتمعات الزراعية المياه التي جرى تجميعها لريّ المحاصيل خلال موسم الجفاف الطويل. وثَمَّة بُعدٌ روحيٌّ للزراعة البعليّة، إذ تُشتقُ كلمة بَعْلي من بعل، إله الخصوبة والمطر الذي كان يعبده الأسلاف الكنَّعانيّون للشعب الفلسطيني. ورُغم السيطرة

82- Applied Research Center – Jerusalem (2013). 'Deir Ballut Town Profile', 1-23. https://bit.ly/3SCIodx.

83- المرجع السابق.

84- Tesdell et al., 'Rainfed agroecosystem'.

الإسرائيليَّة المستمرة على الأراضي والمياه والحدود والحركة والأسواق، تستمرُّ الزراعة البعلية في فلسطين كشكل رئيسي للزراعة في معظم الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

لعل ما يميّز الزراعة البعلية في دير بلّوط عن باقي الضفة الغربية، ما يتمَّتع به المزارعون مِنْ مرونة وقدرة على التكيُّف مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة المتغيّرة على مدى قرن مِن الاستعمار. صفتان رئيسيتان تميّزان ديناميكية الزراعة البعليّة في دير بلوط: تنويع المحاصيل للاستجابة للتحدّيات التي تواجهها، والدور المركزي الذي تلعبه النساء في الزراعة. مِنْ منظور الصمود البيئي، يُعَدُّ تغيير نظام الزراعة وهيكلية العمل في دير بلوط تكتيكًا مِن الأساليب والتقنيات والمعرفة التي يطبقها القرويون للحفاظ على علاقتهم بالأرض.

بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزّة والقدس الشرقية عام 1967، وما نتج عن ذلك مِن انفتاح لسوق العمل الإسرائيلي أمام آلاف الرجال الفلسطينيّين، تغيّرت بُنية العِمالة في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك زيادة دور النساء في القطاع الزراعي.[85] وشهدت دير بلوط دورًا أكبر للنساء في الزراعة مقارنة بمناطق أخرى في الضفة الغربية، ومنذ عام 1967 صِرْنَ هنّ المزارِعات الرئيسيّات في سهل دير بلوط (المعروف باسم المرج في اللغة العربيَّة العامية) والمناطق الجبلية. وصاحب ذلك تحوّلٌ آخر في نظام المحاصيل للتكيف مع التحديات المختلفة. حتى عام 1948، كان سهل دير بلوط وتلالها يزرع بالقمح المحلّي والشعير والسمسم والتبغ والذرة وأشجار الزيتون، وبعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، بدأت زراعة محاصيل جديدة في القرية، أغلبها صالح للزراعة البعلية، متأثرة بوصول اللاجئين الذين نزحوا مِن البلدات الساحلية المجاورة والذين جلبوا معهم بذورًا مختلفة، إلى جانب خبرتهم في زراعة المحاصيل الجديدة، والتي شاركوها مع القرويين المحلّيين. ويشمل نظام الزراعة الجديد محاصيل الثوم والبامية والطماطم والبصل والبطيخ

85- Tamari, S. (1981). 'Building other people's homes: the Palestinian peasant's household and work in Israel', Journal of Palestine Studies 11, no. 1: 31–66.

والشمّام، وهو ما سمح للقرويين بتنويع المحاصيل التي يزرعونها ويعتمدون عليها في معيشتهم.

إثر ذلك، خلال سبعينيات القرن الماضي، استبدلت النساء في دير بلّوط القمح والحبوب الصغيرة الأخرى بأشجار الزيتون في الأجزاء الجبلية مِن القرية، والذي يأتي ضمن تكتيكاتهن الذكية إذ لا تتطلب أشجار الزيتون تواجدًا دائمًا للمزارع. في الواقع، يعتمدُ الفلاحون الفلسطينيون الذين يعانون التعنت الإسرائيلي للوصول إلى أراضيهم، أشجار الزيتون سلاحًا للحفاظ على وجودهم على الأرض. علاوة على ذلك، تُعدّ أشجار الزيتون أكثر مرونة وقدرة على التكيُّف مع التغيّرات المناخية مقارنةً بالمحاصيل الأخرى، فمن خلال زراعة أشجار الزيتون، نجحت النساء في تخفيف عبء الزراعة عنهنّ في ظلّ غياب الرجال مع الاستمرار في جنْيِ الأرباح، إذ يزداد الطلب على زيت الزيتون في ظلّ تقلص مساحات كروم الزيتون بسبب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي.

تُدخل النساء الفلسطينيات محاصيل جديدة إلى السهل استجابةً للظروف المتغيّرة، بما في ذلك الفقّوس (الخيار الأرمني) المُربح. وفي شهر مايو من كل عام، يتغلبّ الفلسطينيّون في أنحاء الضفة الغربية على التشرذم المكاني الذي تفرضه إسرائيل للتجمع في سهل دير بلوط للاحتفال بموسم حصاد الفقّوس.

تستمر محاولات إسرائيل في إغراق السوق الفلسطيني بمنتجاتها الزراعية، كإلزام للاقتصاد الفلسطيني بتبعية الاقتصاد الإسرائيلي، إلّا أنَّ المحاصيل المزروعة في دير بلّوط تتمَّتع بقدرة تنافسية عالية في السوق الفلسطيني، إذ تخلو زراعتها البعلية مِن المواد الكيميائية، ما يُمتِّعَها بمذاق وجودة ممتازين، على نقيض الزراعة الإسرائيليَّة المعتمدة على الأسمدة الاصطناعية بشكل كبير.

مكَّن التنوع الإبداعي في المحاصيل المناسبة للزراعة البعلية، نساء دير بلوط كمسؤولات عن زراعة الأرض وحصادها منذ عام 1967، مِنْ حماية زراعتهن مِنْ كُلٍ من المصادرة الإسرائيليَّة والزراعة الإسرائيليَّة غير المستدامة ومِن إدارة الأراضي، ضاربة النموذج

للصمود البيئي الواجب أنْ يوجّه الرؤية الأوسع لإنهاء الاستعمار في فلسطين (بمَا في ذلك في قطاع الطَّاقة).

يستند هذا النموذج للانتقال العادل في فلسطين إلى خمسة عناصر رئيسية:

- أوّلاً؛ رفضُ الفلسطنيّين استيعاب الدونية، المبنيّة بشكل منهجي، تجاه مستعمِريهم من حيث المعرفة والثقافة، وهو شرط أساسي للتحوّل المناهض للاستعمار. تضربُ نساء دير بلوط نموذجًا يُحتذَى به للفلسطينيّين المؤمنين أنَّهم حُماةٌ حقيقيون لأرض أجدادهم ورُعاةٌ لها. وعليه؛ تتأكد أهمية الصمود البيئي كخطابٍ مضادٍ لخطاب الغسل الأخضر الإسرائيلي، والساعي – كما هو موضح أعلاه – إلى إضفاء الشرعية على نزع الملكِيَّة والعنف الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وإضفاء الصفة الطبيعيُّة عليه.

- ثانيًا؛ العلاقة مع الأرض ومواردها الطبيعية ينبني أساسها على المعاملة بالمثل والاعتماد المتبادل.

- ثالثًا؛ واجبُ التشارُك في الأرض والمياه والمعرفة بشكل جماعي، عوضًا عن احتكارها وتسليعها باعتبارها ترفًا للقِلّة.

- رابعًا؛ تُعدُّ النساء فاعلاً أساسيًا لا ثانويًا في النضال ضدَّ الاستعمار مِن أجل السيادة وتقرير المصير.

- خامسًا؛ إنَّ ممارسة الصمود البيئي متأصّلة في الإيمان بإمكانية دحر الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وبأنَّه لا يمكن قهرُ الرغبة الملتهبة لدى المستعمَرين في تقرير مصيرهم.[86]

86- تقع دير بلوط بالقرب مِنْ قرية الزاوية حيث ولدتُ وترعرعتُ في عائلة فلاحية. بعض المعطيات التي قُدّمَت عن قرية دير بلوط والزراعة البعلية ومهرجان الفقوس ونقطة التفتيش العسكريّة الإسرائيليّة هي ملاحظاتي الخاصة بناءً على تجربتي المباشرة في القرية.

الخلاصة

تبدو علاقة وطيدة بين الغسل الأخضر الإسرائيلي المُعزز من خلال التطبيع البيئي، وبين ترسيخ الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني في فلسطين وهضبة الجولان. وكما ظهر أعلاه، ينْجلي أنَّ التطبيع البيئي غير عادل اجتماعيًا وبيئيًا وغير مستدام إذ يعوق ديمقراطية الطَّاقة والسيادة الغذائية وكل محاولة لتحقيق انتقال عادل في مجاليّ الطَّاقة والزراعة في فلسطين والجولان. مع تزايد العنف الإسرائيلي والتوسّع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة، يمرُّ النضال الفلسطيني ضدَّ الاستعمار بمرحلةٍ حرِجة، تزداد معها عتَمَة النفق المظلم الذي يمثّل حياة الفلسطينيّين تحت القمع الإسرائيلي، لكنَّ ذلك كله لا يمكنه حجبَ شعاع نُورٍ يضيء الطريق الطويل للفلسطينيين نحو التحرير: ذاك النور؛ هو المقاومة المتزايدة للشعب الفلسطيني، الرافض عُزلتَه وطمسه وتجريده من إنسانيّته.

يتأكد أنَّ النضال الفلسطيني لإسقاط نظام إسرائيل القمعي جزءٌ أصيلٌ من نضال أوسع لتقرير المصير وتحرير الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويمكن إحباط المحاولات الاستعماريَّة لزيادة عزل فلسطين عن بقية العالم (العربي) عبر التطبيع (البيئي) مِنْ خلال القوة الجماعية للعرب والشعوب الأخرى. وفي سبيل تلك الغاية، يجب على الحركات الاجتماعية والجماعات البيئيّة والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربيَّة وخارجها، تكثيف احتجاجاتهم ضدَّ حكوماتهم حتى إنهاء علاقات التطبيع مع إسرائيل. ويتعين أنْ تتحدّى وسائل الإعلام البديل وسائل الإعلام الرسمي، التي تجعل فلسطين غير مرئية وغير ذات صلة بنضال الشعوب العربيَّة (وغير العربيَّة). كما يتحتَّم على الأفراد والمؤسسات، خاصة في المنطقة العربيَّة، الانتباه واليقظة أكثر فيما يتعلّق بالمشاريع والمبادرات الثقافية والأكاديمية والاجتماعية والبيئيّة. وقبل الانخراط فيها، يجب التحقق من مصادر تمويلها والمشاركين فيها وجدول أعمالها. هذا وعلى الحركات البيئيّة – أيضًا – دعم النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير من خلال تثبيت وتثمين الصمود

البيئي كمعرفة أصلية من شأنها تقديم حلول واستراتيجيات للتخفيف مِنْ أزمة المناخ. أخيرًا؛ يجب على الحركات الشعبية الدوليَّة زيادة دعمها لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضدَّ إسرائيل.

(4)

ماذا بإمكان منجم قديم أنْ يخبرنَا عن الانتقال الطَّاقي العادل

دروس مِن الحراك الاجتماعي حول التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة في المغرب

كارين ريجنال

عندما خرجتْ الاحتجاجات ضدَّ منشأة جديدة للطاقة الشمسيَّة في جنوب شرق المغرب عام 2011، قارن أعوان الدولة وسكان المناطق الريفية على حدٍّ سواء ذلك الاحتشاد بنزاعات مزمنة كانت تدور حول منجم كوبالت قريب.[1] وفي حين حاول المسؤولون إدارة حالة المعارضة السياسية لحماية تلك المشروعات الكبرى، كانت لدى السكان بواعث قلق أخرى. فقد ثارت تساؤلاتهم حول مَنْ يملك هذه الموارد: الأرض التي تنهض عليها المشروعات، والثروات التي تجنيها. كانوا يريدون فرص العمل، والتنمية الاقتصادية التي تمَّ تسويق تلك المشروعات بصفتها قادرة على تحقيقها. منذئذ، اشتدت الصراعات حول استخراج الفضة والكوبالت والفوسفات ومشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة. والسكان أنفسهم يشيرون إلى أوجه تشابه بين الآثار الاقتصادية والإيكولوجية والسياسية لهذه المشروعات التي تبدو مختلفة الطابع بعضها عن بعض.[2] فالسكان قلقون إزاء الآثار المادية – مِنْ

1-Rignall, K. (2016) «Solar power, state power, and the politics of energy transition in pre-Saharan Morocco», Environment and Planning A 48: 540–557.

2- Bogaert, K. (2016) "Imider vs. COP22: Understanding climate justice from Morocco's peripheries", Jadaliyya,21November
https://t.ly/x_2cO;
El Kahlaoui, S. and Bogaert, K. (2019) "Politiser le regard sur les marges: Le cas du mouvement "sur la voie 96" d'Imider", L'Année du Maghreb 21: 181–191; Hamouchene, H. (2016) "The Ouarzazate solar plant in Morocco: Triumphal "green" capitalism and the privatization of nature", Jadaliyya, 23 March.
https://t.ly/lDzyB; Aoui, A., El Amrani, M.A., and Rignall, K. (2020) "Global aspirations and local realities of solar energy in Morocco", Middle East Research and Information Project, 6 October.

فرص العمل المحدودة وضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلّي والاستيلاء على المياه الشحيحة – لكنَّهم يقولون أيضًا إنَّ الديناميات السياسيّة لهذه القطاعات المختلفة تعبر عن أشكال مزمنة من القمع والتهميش. إذ إنَّ أوجه التشابه الظاهر بين التعدين وإنتاج الطَّاقة الشمسيَّة تتجاوز ظاهرة اختلال القوة (حيث يطلب من السكان المهمشين الريفيين مرة أخرى تحمُّل كلفة التنمية الوطنية التي تصب في صالح الشركات الخاصّة وسلطة الدولة). الواقع أنَّ أوجه التشابه والامتداد مِن النمط الاستخراجي إلى الطَّاقة المُتجدِّدة تثير أيضًا تساؤلات حول كيفية العمل مِن أجل انتقال عادل، ليس للمغرب فحسب، إنمَا أيضًا لجميع دول العالم التي تسعى إلى زيادة مشروعاتها مِن الطَّاقة المُتجدِّدة، وعادة ما يكون هذا في مناطق لها تاريخ طويل مِن التعدين. كيف يمكن أن تتمَّ الدعوة إلى اعتماد أشكال جديدة مِن الطَّاقة لا تعيد إنتاج نفس أوجه اللامساواة الاقتصادية والسياسية التي تُعدُّ جزءًا لا يتجزأ مِن الرأسمالية المسيرة بالوقود الأحفوري؟ إنَّ تشخيص ما نحتاج إليه من أجل "الانتقال من كذا" ضروري للتعرف على ما نحتاج إليه في مسار "الانتقال إلى كذا". هذا التشخيص يتجاوز فكرة النقد. إنَّه ضروري – أيضًا – للتعرف على أشكال وأنماط "السياسة الجماعية" اللازمة لإنتاج انتقال عادل.

يحتاج العمل نحو تحقق انتقال عادل إلى استكشاف ووضع خارطة تشمل بالتفصيل كيف يحدث إنتاج الطَّاقة في هذه الأماكن أو تلك. ففيما وراء السياسة الوطنية أو الدوليَّة، ما الإجراءات البيروقراطية والقانونية التي تبث الروح في هذه المشاريع لصالح الناس والأماكن المحيطين/ المحيطة بالمشاريع؟ هذه الخارطة يمكن أنْ توثِّق – أيضًا – كيف يحتشد الناس في سياسات الاختلاف على المستوى المحلّي بأشكال مفيدة لهم، حتى عندما يبدو في الظاهر أنَّهم يفتقرون إلى القدر الكبير من القوة/ السلطة. هذا "التمرين" السياسي والتحليلي مهم بصورة خاصّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ إنَّ المناقشات حول الانتقال العادل في المنطقة كثيرًا ما تنعطف باتجاه الحكم الديمقراطي، وكيف أنَّ سياسات التمثيل الشعبي والشفافية وإعادة التوزيع والمحاسبة لها الأولوية في الحراك الاجتماعي، على حساب ملف العدالة المناخية والتأطير البيئي.[3] إنَّ التركيز على الانتقال الطَّاقي العادل بصفته "عمليّة" تتحرك إلى الأمام،

3- Sowers, J. (2018). "Environmental activism in the Middle East and North Africa", in H. Verhoeven (ed.) Environmental Politics in the Middle East: Local struggles, global connections. London, UK: C. Hurst & Co. pp. 27–53.

جزئيًّا على الأقل في المواجهات اليومية بين السكان والأطراف النافذة، يساعدنا في الانتقال مِن تسليط الضوء بالأساس على التحوّل الديمقراطي كمطلب مسبق ضروري أنْ يحدث قبل الانتقال العادل، نحو التحول الديمقراطي بصفته خطوة مُهمَّة في ذلك الانتقال.

الانتقال العادل في المغرب

في خريف 2021، وبينما كانت المحادثات المناخيّة بالأمم المُتَّحدة (كوب-26) تتهيّأ للانطلاق في جلاسجو، بدأ العمل في مشروع بحثي عملي تعاوني بين شركاء مغاربة ومؤلفة هذا الفصل، في محاولة للتَّصدِّي لمطالب العدالة المناخية المُلحة في اللحظة الراهنة. الهدف مِن هذا الجهد هو الاستفادة مِن عشرة أعوام تقريبًا مِن الخبرات ببعد محدَّد مِن عملية دمقرطة حركة المطالبة بالانتقال العادل. يهدف المشروع الجديد إلى دمقرطة المعرفة حول النمط الاستخراجي والحكم المحلّي في جنوب شرق المغرب، في محاولة لدعم الأشكال المتعدِّدة لحراك الناس وتعبئتهم في هذا الملف. وكجزء من شبكة أعرض مِن نشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني، سبق أنْ رتَّب الشركاء في المشروع العلاقات بين مختلف مجموعات السكان المقيمة حول منجم فضة إميضر، وبين شركة منجم إميضر التي احتجوا ضدَّها.[4] أسفر هذا الجهد الذي استغرق عدَّة أعوام (2012-2015) عن برنامج مسؤولية اجتماعية، تبنَّته الشركة الأم التي تنشط بمناجم مناطق جنوب شرق المغرب.[5] في حين كانت نتائج هذه الجهود السابقة مختلطة في أفضل تقدير، فإن النشطاء تعرفوا على دروس مُهمَّة حول كيفيّة إحداث التأثير الذي يسعَون لتحققه، بصفتهم وسطاء ومناصرين للعدالة الاجتماعية في هذه القضية. لقد قاموا بدمج هذه الدروس المستفادة في سياق أعمال جمعية (Association pour la Promotion de la Médiation au Maroc APMM) التي تأسَّست عام 2017، وفي المبادرة البحثية العملية التي دشَّنوها في خريف 2021.

4- Benidir, M. (2021). "Brokerage, compensation and reproduction of the discharge: Community reparation and development of mining areas in south-eastern Morocco", International Development Policy 13(1).
https://t.ly/1Ii5C (تمَّ الاطلاع في 15 نوفمبر 2021).

5- الشركة الأم "مناجم" أسهمها مطروحة في بورصة الدار البيضاء وهي بدورها شركة تابعة للقابضة الملكية "المدى".

يطرح هذا المشروع البحثي العملي نوعين مِن الأسئلة المُهمَّة من أجل انتقال عادل في المغرب: **1)** ما القوانين والسياسات والتنظيمات البيروقراطية التي تحكم مشروعات الاستخراج الكبيرة ومشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة الضخمة؟ **2)** كيف تسهم علاقات القوّة المنعقدة حول الاستخراجية والطَّاقة المُتجدِّدة على المستوى المحلّي في تشكيل الحياة اليومية للسكان؟

إنَّ التفاعلات اليومية التي تُشكّل مجتمعةً السياسة في المناطق الريفية ليست تفاعلات ضيّقة النطاق أو محلّية فحسب، بلْ هي مُهمَّة على عدَّة مستويات، مِن الإقرار بأشكال الحراك السياسي ذات الأهمية للسكان الريفيين، إلى إتاحة التعرف على مداخل للاشتباك أو المقاومة القادرة على تغيير مسار مشروعات معينة. يحتاج برنامج الانتقال العادل في المغرب – وفي المنطقة ككلٍّ – إلى توسيع العدسة مِن التركيز حصرًا على الطَّاقة أو النمط الاستخراجي، إلى إضافة ضرورة فهم كيفيّة دمج السكان هذه المشاريع في أهدافهم السياسية الأعرض. ليست مناطق جنوب شرق المغرب الريفية مجرد "هامش" للدول الغنيّة (أو حتى الهامش لمراكز المغرب الحضرية) التي تسعى لإزاحة التكاليف البيئيّة لانتقالها الطَّاقي إلى كاهل الجنوب العالمي. إنَّمَا هي أيضًا مركز للممارسة السياسية التي يجب أخذها في الاعتبار بصفتها نقطة البدء لفهم كيف قد يكون الانتقال العادل في مناطق شمال أفريقيا ذات البيئة القاحلة، لا سيَّما بالنظر لأهمية مناطق المغرب القروية في المعارضة السياسية بالمغرب على مدار العقد المُنقضي.[6]

يستعرض هذا المقال كيف يمكن لرسم خارطة القوة/ السلطة وتحليل التدابير البيروقراطية أنْ يساعد في دمقرطة المعرفة بمجال الاستخراج وإنتاج الطَّاقة، بهدف دعم الحركات المحلِّيَة والإقليمية على مسار الانتقال العادل. عملية رسم الخارطة هذه يجب أنْ تكون مشروعًا تعاونيًّا وناقدًا يشرك سكان المناطق الخاضعة للنمط الاستخراجي، بغض النظر عن خلفياتهم وخبراتهم المعرفية أو مستوى فهمهم للغة حقوق الإنسان الخاصّة بالحركات الاجتماعية العالمية. يُقدِّم السكان رؤى فريدة مِن نوعها حول السياسة المحيطة بالاستخراج، ويظهرون أهمية التحليل السياقي

6- Bogaert, K. (2015). "The revolt of small towns: The meaning of Morocco's history and the geography of social protests", Review of African Political Economy 42(143): 124–140.

العريض للحكم القروي، مِن أجل الانتقال العادل. البرنامج الموضوع هنا عام بالقدر الكافي، بحيث يمكن تطبيقه على سياقات أخرى. وهو في حقيقة الأمر، قد خرج من كنف مشاركة المؤلفة في أعمال الانتقال العادل في مناجم فحم الأبلاش الوسطى في الولايات المُتَّحدة الأمريكية. يبدأ المقال بوصف السياق المعاصر للاستخراج التقليدي والطَّاقة المُتجدِّدة في جنوب شرق المغرب. ثُمَّ يوضح منهجية رسم خارطة أربع نقاط اتصال بين الماضي والحاضر، أو بين التعدين وإنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة؛ إذ يشارك نفس الأطراف ونفس المصالح المالية في القطاعين القديم والجديد، ثُمَّ يوضح الأطر القانونية والبيروقراطية الحاكمة لهذين الصنفين مِن المشروعات، ونُظم جني الربح المحلِّيَة، والمطالبات السياسية المحيطة بمسائل التمثيل وإعادة التوزيع.

أشكال النمط الاستخراجي العديدة في جنوب شرق المغرب

إنَّ الدافع وراء هذا التحليل ومبادرة البحث العملي الأعرض المُتَّصلة به، قد نبع مِن السعي إلى فهم أوجه التشابه والتوازي بين مشاريع الطَّاقة الشمسيَّة على جانب، وأعمال التعدين التقليديّة على الجانب الآخر، التي تمَّ ذكرها في مطلع هذا المقال. تمَّ الإعلان عن تركيبات NOORo للطاقة الشمسيَّة التي كان مِن المقرر ربطها بالشبكة العمومية في ورزازات عام 2010 بصفتها **"مرحلة جديدة نظيفة تمثل قطيعة مع الماضي"**. تمَّ الاحتفاء بمنشأة الطَّاقة الشمسيَّة المركزة (CSP) هناك كمشروع أساسي وكبير في خطَّة المغرب للطاقة الشمسيَّة، حيث تقرر نقل البلاد من الاعتماد شبه الكامل على الوقود الأحفوري المستورد من الخارج إلى إنتاج 52% من طاقة المملكة من المصادر المُتجدِّدة بحلول عام 2030.[7] ورغم الاحتفاء الدولي بهذا الهدف الطموح وتَحوّل الحكومة الملحوظ نحو التأطير البيئي لسياستها الخاصّة بالطَّاقة، فإنَّ التفاعلات المحلِّيَة والإقليميّة ذات الصلة كانت متضاربة منذ بداية إنشاءات مشروع NOORo. فالنشطاء والسكان والمسؤولون الحكوميون الذين قارنوا بشكل صريح المظاهرات المحيطة بإجراءات نقل ملكية الأرض، بالاحتجاجات العمالية والبيئيّة المحيطة بمنجم الكوبالت في بوازار – على مسافة أقل من 200 كيلومتر – كانوا يفهمون تمامًا أنَّ

7- Aoui, El Amrani, and Rignall. (2020). "Global aspirations and local realities of solar energy in Morocco".

خطاب "الانتقال الطَّاقي" التجميلي المحيط بالمشروع لن يصمد، وأنَّ موضوع الطَّاقة الشمسيَّة منغرس في تاريخ طويل من الاستخراجيّة بمناطق الجنوب الشرقي القاحلة بالمملكة.

يرجع تاريخ الاستخراج في هذه المنطقة إلى قرون. فمنجم الفضة في إميضر موصوف في كتب مؤرخي العهد الإسلامي القدامى. وأثناء مراحل البحث الأولية للمشروع، ذكر سكان زاكورة أيضًا إمكانية أنْ تكون بعض المناجم بمنطقتهم مفتوحة منذ عهد الدولة الموحديّة (القرن الثاني عشر). إلا أنَّ المناجم الحديثة بالمنطقة بدأ عملها إبَّان فترة "الحماية الفرنسية" وما صاحبها من استخراجيّة مكثَّفة من قبل المضاربين ورجال الصناعة والحكام الجهويين (القايد)، وقد فرض هذا النمط الاستخراجي الحكم الفرنسي على مغاربة مناطق الجنوب الشرقي.[8] وتُشير البحوث الأوَّليّة في الأرشيف المغربي إلى أنَّ المضاربات حول أعمال استغلال المناجم في الجنوب الشرقي تعود إلى ما قبل فرض "الحماية الفرنسية" وإلى ما قبل الانتصار العسكري الفرنسي الحاسم في بوجافر (إقليم تنغير حاليًا) عام 1933. كان التعدين مرتبطًا كلّ الارتباط بالصراعات حول السلطة المخوَّلة لحاكم الإقليم باشا مراكش والقايد التهامي الجلاوي. طالبَ بعض الأطراف في حكومة الحماية الفرنسية بتمكينه من الحكم، في حين انحاز آخرون إلى المصالح المالية الأوروبيّة التي استدعت النهوض بقطاع استخراجي يعتمد على القطاع الخاص بشكل كامل. انتصر الرأي الأخير وأصبح منجم كوبالت بوازار – الذي تأسس عام 1928 عبر تحالف بين رأس المال الفرنسي والجلاوي – موقعًا وسط أرخبيل مِن المناجم المملوكة للشركة، التي سيصبح اسمها فيما بعد "مناجم"، القابضة العامة التي تسيطر عليها العائلة المالكة. تحوَّلت هذه المناجم، في إميضر وبوازار وبليدة، إلى مواقع للاحتجاج والاحتشاد الاجتماعي في العقد التالي على عام 2010.

تَعقُّبُ وفهمُ هذا التاريخ للاستخراجية، عنصرٌ مهمٌّ من عناصر مبادرة البحث العملي التي بدأت في خريف 2021، لأنَّه يوضِّح الأيديولوجيات الحاكمة القائمة منذ زمن طويل، والمستمرة في إدارة العمل الاستخراجي وإدارة الموارد الطبيعية بشكل عام.

8- Bouimezgane, O. (2016). "Développement des zones minières et le mouvement des habitants : Cas du sud/est", MA thesis. Agadir, Morocco: Université Ibnou Zohr; Oubenal, M. (In press) "Emergence de l'agriculture d'exportation et transformation socio-économique dans le Sous".

كما يكشف هذا التقصي عن علاقات الإكراه الغاشمة المستمرة في مصادرة هذه الموارد لفائدة المصالح الأجنبية أو النخبة المغربية. حتى المبادرات التي تبدو تقدُّميّة، مثل تلك المرتبطة بالطَّاقة الشمسيَّة، يجب فهمُها في سياق هذا التاريخ بما أنَّها تعتمد على نفس الأطر القانونية ونفس علاقات القوّة. لم يسبق أنْ رأى سكان المنطقة القرارات والعقود والوثائق الأخرى التي تُضفي الطابع الرسمي على تغيّر ملكية الأراضي وتصدير الثروة من هذه المشروعات. تحيا هذه الوثائق في الأرشيفات الفرنسية وفي الأرشيف المغربي المفتتح حديثًا، بعيدًا عن الناس الذين تؤثر فيهم. إن دمقرطة المعرفة المتعلقة بالنمط الاستخراجي ومشاريعه تعني جلب هذه الوثائق إلى ملاك الموارد الأصليين وتسليط الضوء على هذا التاريخ من أجل فهم المتغيِّرات المجتمعية المعاصرة المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية الكبرى. وتنبع الحاجة إلى الفهم التاريخي بغض النظر عن الموارد التي نبحث في تاريخها، سواء كانت الكوبالت أو الفضة أو المياه المستخدمة في إنتاج البطيخ تجاريًّا في وادي درعة الجاف، أو الأراضي المستخدمة لاستضافة البنية التحتيّة الخاصّة بمشاريع الطَّاقة الشمسيَّة. هذا التاريخ مهمٌّ أيضًا لفهم أوجه الاتصال بين ماضي التعدين وحاضر الطَّاقة المُتجدِّدة، وهو الأمر الذي يتناوله القسم التالي الذي يوثق مختلف الأطراف والمصالح المالية الضالعة في أعمال الاستخراج والطَّاقة المُتجدِّدة على حدٍّ سواء.

أطراف ومصالح مالية متماثلة في النمط الاستخراجي التقليدي وفي قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة

هناك قدرٌ كبير مِن البحوث الأكاديمية والناشطية التي تعقَّبت كيف ترتبط الشركات والمؤسسات المالية الدوليَّة ورأس المال العالمي بعضها ببعض عبر قطاعي الاستخراج والطَّاقة المُتجدِّدة.[9] هذا رافد معرفي مهمٌّ وضروري لفهم كيف ولماذا يمكن لجهود الانتقال الطَّاقي أنْ ترسِّخ – لا أنْ تتحدى – علاقات الاعتمادية التي تضرب

9- Blondeel, M. M.J. Bradshaw, G. Bridge, and C. Kuzemko. (2021) "The geopolitics of energy system transformation: A review", Geography Compass (15)7. Available at: https://t.ly/xG0Io;
Huber, M. T. and McCarthy, J. (2017). "Beyond the subterranean energy regime? Fuel, land use and the production of space", Transactions of the Institute of British Geographers 42: 655–668.

جذورها في العهد الاستعماري. إنَّ أوجه الاتصال بين سلاسل إنتاج وتوريد سلع الوقود الأحفوري وتلك الخاصّة بالطَّاقات المُتجدِّدة، كثيرةٌ ومذهلة. فالضغوط الجيوسياسية نحو الانتقال الطَّاقي في أوروبا – على سبيل المثال – لا تقتصر على الوفاء بأهداف تقليل الانبعاثات الكربونية، بلْ تخدم أيضًا مصالح مالية تركز على تنويع الباقات الاستثمارية واستخدام المُتجدِّدات كمصادر جديدة لتراكم رأس المال.[10] حتى الزيادة الكبيرة في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعكس أوجه اتصال تعتمد على العلاقات الجيوسياسية بين الحكومات الأوروبية والشركات ومنتجي الوقود الأحفوري في المنطقة. إنَّ توفرَ رأسِ المالِ والخبرات بمجال البنية التحتيّة للطَّاقة والهدف الخاص بتنويع مصادر الربح، هي عواملٌ تعني أنَّ الكثير من الجهات المنتجة للوقود الأحفوري هي في الوقت نفسه قائدة ورائدة بمجال الطَّاقة المُتجدِّدة. مِن أوضح التعبيرات عن هذا الموقف، مبادرة "ديزرتيك"، وهي مبادرة لربط جنوب حوض المتوسط بالكامل – بصحاريه – بالشبكة الكهربائية الأوروبية. ورغم أنَّ المبادرة فشلت رسميًّا، فإنَّ منطقها الحاكم يوضح ويفسر لنا سياسات الطَّاقة المُتجدِّدة المغربيّة وغيرها من المبادرات الإقليمية، مثل "الهيدروجين الأخضر".[11]

كما أنَّ تَعقُّبَ ورصدَ هذه العلاقات يسلط الضوء على القرارات التقنية والاقتصادية التي تشكل سياسات ومشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة في المغرب وخارجه. فعلى سبيل المثال، يُشادُ بمشروعات الطَّاقة المُتجدِّدة الكبيرة على مستوى انتفاع عموم السكان بصفتها مِن سبل تحقيق التوسع الاقتصادي الكبير في هذا القطاع والاستفادة مِن البنية التحتيّة القائمة مِن أجل توصيل الطَّاقة الشمسيَّة بالشبكة العمومية للطاقة. كانت تلك مبررات خطَّة الطَّاقة الشمسيَّة المغربية فيما يخصُّ القرار التقني الخاص بالاستعانة بالطَّاقة الشمسيَّة المركزة (CSP) – وهي تكنولوجيا طاقة جديدة نسبيًّا لم تكن جدواها المالية قد اختُبرت بعد – لدى اختيارها في ورزازات.[12] لكنَّ اختيار الطَّاقة

10- Carafa, L., Frisari, G., and Vidican, G. (2016). "Electricity transition in the Middle East and North Africa: A de-risking governance approach", Journal of Cleaner Production 128: 34–47.

11- Cantoni, R. and Rignall (2017) "Kingdom of the sun: A critical, multiscalar analysis of Morocco's solar energy strategy", Energy Research and Social Science 51: 20–31. See also Hamouchene, H. (2021) "Green hydrogen: The new scramble for North Africa", Al Jazeera, 20 November. https://t.ly/JoYBX (2021 تمَّ الاطلاع في الأول من ديسمبر).

12- Cantoni and Rignall (2017) "Kingdom of the sun".

الشمسيَّة المركزة وترك تكنولوجيا ألواح الخلايا الضوئية والطَّاقة المُتجدِّدة اللامركزية، هو اختيار لمركزة القوة الاقتصادية والسياسية وتركيزها في يدِّ القلة، بقدر ما هو اختيار مِن أجل بناء مرافق طاقة كبيرة الحجم. فتوليد الطَّاقة الشمسيَّة على مستوى المجتمع المحلّي، أو على المستوى الصغير الذي يتجنب الربط بالشبكة، يعني تفويت الفرص على تراكم رأس المال، الذي نرى شواهده في نهج مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة الكبرى بالمغرب. هذا التراكم الرأسمالي يُمكن أنْ يحدثَ بغضِ النظر عمَّا إذا كانت المشاريع نفسها مربحة لدى تشغيلها؛ فالمشاريع القائمة غير مربحة، ولا تزال الدولة المغربيّة تدعم الطَّاقة المُنتَجة مِن هذه المشاريع الجديدة لكي تصبح هذه الكهرباء قادرة على منافسة مثيلتها المولَّدة من الوقود الأحفوري.[13] إنَّما المسألة مرتبطة أيضًا كل الارتباط بالعقود العديدة من أجلِ الإنشاءات ذات الصلة، وبدرجة أقل عقود التشغيل، للمنشآت التي تخلق فرصًا عديدة للربح (أو – لتحرِّي الدقة – العوائد). هناك شركات كثيرة ربحت هذه العقود تُعدُّ تابعة لشركات وقود أحفوري، أو على الأقل ممولة من فائض رأسمال الخليج المنتج للنفط (لا سيَّما السَّعوديّة، موطن Acwa Power التي ربحت عقد تركيبات NOORo في ورزازات). تمثلُ هذه الشركات محاولة للتنويع والإضافة إلى استثمارات الوقود الأحفوري، وهي قائمة على أرضيّة من العلاقات الجيوسياسية القوية مع الحكومة المغربية، مع العلم بأنَّ هذه العلاقات القوية تنهض في أغلبها على النفط.

ومِنْ المهمِّ فهم كيف تنعكس هذه الحسابات الجيوسياسية على حياة الناس اليومية. توثيق هذه السلاسل السلعيّة يُمكن أنْ يؤدي إلى دمقرطة المعرفة حول تحالفات الدول/ الشركات مِنْ أجل تراكم رأس المال الاستخراجي. على أنَّ التوثيق لا يكفي، إذ ثَمَّة سؤال أهمّ، هو: كيف نترجم هذه العلاقات المعقدة ونوضحها للسكان، بحيث يُمكنهم فهم الصلات بين واقعهم المحلّي وتلك العمليات عالمية النطاق؟ على المستوى المحلّي، قد لا تبدو "السلاسل السلعيّة" العالمية ذات صلة؛ إذ إنَّ الدولة والقطاع الخاص يتعمدان

13- Daumas, L. (2019). "Le secteur de l'énergie renouvelable au Maroc concentration aux mains du secteur privé", Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM). https://t.ly/oLFBe (2021 تمَّ الاطلاع في الأول من ديسمبر).
Escribano, G. (2019). "The geopolitics of renewable and electricity cooperation between Morocco and Spain", Mediterranean Politics 24(5): 674–681.

تغييم أدوارهما ويقومان بطمس خطوط السلطة الفاصلة بينهما. المخزن (المؤسسات الحكومية المرتبطة بالملك والمؤسسات الحكومية غير المنتخبة) والسلطة (لا سيَّما وزارة الداخلية والخدمات الأمنيّة) تكُون في العادة هي السلطات التي تقف على خطِّ المواجهة، المسؤولة عن التعبئة لصالح "مناجم" وتأمين الاستقرار لها، وهي الشركة التي تُعدُّ رسميًّا شركة قطاع خاص وأسهمها مطروحة في بورصة الدار البيضاء لكنَّها، وكما أوضحنا أعلاه، بدأت كشركة الجلاوي، القائد الإقليمي من عهد "الحماية الفرنسية"، ومِنْ ثَمَّ تحولت إلى يدِّ الديوان الملكي. عندما يتحدث السكان عن المشاريع بصفتها قادمة مِن "قائدنا" إشارة إلى الملك بصفته أمير المؤمنين، فإنَّ التفرقة بين المخزن والشركة التابعة للقطاع الخاص المملوكة للملك تصبح صعبة للغاية.

إلا أنَّه ليس من المؤكد أنَّ فضح هذه السلاسل السلعية العالمية هو الطريقة الأنجح لدعم جهود الانتقال العادل في مناطق الجنوب الشرقي الريفية بالمغرب. إذ إنَّه بالنسبة إلى مناجم إميضر وبوازار ذات المِلكِيَّة الخاصّة، ومعها تركيبات الطَّاقة الشمسيَّة "شبه" التابعة للدولة في ورزازات، دارت المطالبات الشعبية على مدار العقد الماضي حول التركيز على فرص العمل والاستثمارات الريفية والشفافية في كيفية استخدام الموارد (لا سيَّما المياه) بطريقة غير ضارَّة بالسكان المحلّيين. هذه الدعاوى كانت متشابهة عبر مختلف المواقع والموارد، إذ إنَّ الدافع وراء الاعتصام، الذي دام ثمانية أعوام قرب منجم فضة إميضر، كان استغلال المياه وعدم توفر فرص العمل بالمنجم، في حين أنَّ بواعث قلق الناس حول تركيبات الطَّاقة الشمسيَّة في ورزازات ترتبط بالمياه وقلَّة فرص العمل المقدَّمة للسكان المحلّيين.[14] في حين يُقدِّرُ المسؤولون أنَّ استهلاك المياه في ورزازات يتراوح بين 2.5 و3 ملايين متر مُكعَّب كل عام، يبدو أنَّ الاستهلاك الفعلي أكبر بكثير، أكثر حتى ممَّا تقرُّ به الجهات الرسمية. هذا نظرًا لمتطلبات المياه الكبيرة مِن أجل تنظيف عواكس الطَّاقة الشمسيَّة في البيئة الصحراويَّة، وإمكانية حدوث أعطال ومشكلات في تكنولوجيا التوربينات البخارية المستخدمة في منشآت الطَّاقة الشمسيَّة المركَّزة في ورزازات. وأثناء البحوث الأولية حول ميدلت، وهو موقع التركيبات الشمسيَّة التالي في خطَّة الطَّاقة الشمسيَّة المغربيّة، علَّقَ المسؤولون الحكوميون المحلّيون وقالوا

14- Aoui, El Amrani, and Rignall. (2020) "Global aspirations and local realities of solar energy in Morocco".

إنَّ المُنشأة قيد الإنشاء ستوظف تكنولوجيا جديدة أقلَّ استهلاكًا للمياه، بهدف توليد 300 ميجاوات أكثر من إنتاجية منشأة ورزازات، مع استهلاك سدس المياه مقارنة بورزازات. وكانت بعض المشكلات السياسية التي صادفها رئيس الوكالة المغربية للطّاقة المستدامة (MASEN) خلال العام الماضي ترجع في تقدير البعض في الجنوب الشرقي إلى المشاكل الجيوسياسية المتصلة بعلاقات المملكة الضعيفة مع ألمانيا. وترجع – أيضًا – حسب التقديرات إلى بطء وتيرة العمل على المنشأة الشمسيَّة، فضلاً عن ضعف الكفاءة الاقتصادية وكثافة استغلال الموارد في منشأة ورزازات.

في حين أنَّ التركيز على مشروع بعينه أو سلسلة سلعية بعينها يمكن أنْ يغيِّم صورة التشابهات القائمة بين قطاعي الطَّاقة المُتجدِّدة والاستخراجية التقليدية. بينما المقاربة المعتمدة على مكان محدد في تحليل كُنه الانتقال الطَّاقي العادل توسع تحليلنا بحيث يُركز على تغطية نطاق عريض من الموارد والاستراتيجيات تَمَّ استخدامها لتأكيد السيطرة الضرورية لصالح مثل هذه المشاريع الكبيرة، بغض النظر عن طبيعة الشيء الذي يستخرج. وفي المغرب، تتركز هذه الاستراتيجيات حول السيطرة على الأراضي المملوكة جماعيًّا، وربما هذه هي القضية الأكثر سخونة في المناطق القروية/ الريفية بالمغرب (وببعض المناطق الحضرية) على مدار العقدين الماضيين. هذا النهج الأعرض يوضح سياقات الموارد المستخرجة باعتبارها تتبع نطاق سياسات الموارد الأخرى، لا سيَّما الأرض والمياه. وبالإضافة إلى شركات الاستخراج ومقاولي الطَّاقة المُتجدِّدة، تشمل الأطراف مستثمري الصادرات الزراعية الذين يبحثون عن المياه دائمًا وعناصر التجمعات الإثنية أو الفئات الاجتماعية الأخرى المتواجدة ولها مظالم تاريخية. ليس هذا بالبحث المكتبي، فهو يتطلب التزامًا أكبر مع السكان وإلمامًا بمختلف سبل إدارتهم للصلات مع أعوان الدولة والسلطات الأخرى. إنَّ الدخول في تحالفات تقع بين البحث العلمي والناشطية مع مجموعات متنوعة في المناطق المحيطة بهذه المشاريع الكبرى يُعدُّ مِنْ سُبل بناء الفهم لهذه السياسة المحلِّيَة المُعقَّدة. هذا النهج يتضارب مع الحديث حول كيف أنَّ المشروعات تؤثر على "المجتمع المحلّي"، ويرفض فكرة أنَّ هناك كيانًا تحليليًّا معتبرًا اسمه "مجتمع محلِّي"(كأن نقول "كيف يتأثر المجتمع المحلّي بالمشروع كذا؟")، بلْ هو يبحث بنشاط عن تقديم مختلف الرؤى والمواقف.

الصراع حول الأرض وسياسة الموارد في السياق القانوني والبيروقراطي

تصبح عملية فهم النمط الاستخراجي في مختلف مراحله، مِن التعدين التقليدي إلى مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، مسألة أبسط وأوضح للسكان الريفيين/القرويين عندما ينتقل تركيزنا إلى القوانين والإجراءات البيروقراطية المستعملة في تنفيذ مشروع بعينه في منطقتهم. المؤكَّد أنَّ تواريخ المشاريع الكبرى في جنوب شرق المغرب تتباين كثيرًا فيما بينها، فمِن منجم الكوبالت في بوازار الذي افتتح في عام 1928 قبل السيطرة العسكرية الفرنسية على المنطقة، إلى الخطاب المستقبلي المعولم للطاقة المُتجدِّدة الذي يؤطِّر خطَّة الطَّاقة الشمسيَّة، تتباين الأمور كثيرًا. لكنَّ التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة يتركزان في نفس المناطق ويستعينان بنفس القوانين والعمليات البيروقراطية اللازمة لتأمين الموارد اللازمة للاستخراج. فيما وراء الموارد المحددة، مثل الأرض والمعادن، فإنَّ هذه الموارد تشمل الاستثمار الحكومي في البنية التحتية، مِن طرق لازمة لنقل المواد والموارد المستخرجة على سبيل المثال، واستخدام الدولة لسلطتها في السيطرة على السكان المعارضين. إنَّ تاريخ التعدين مِن الحقبة الاستعماريَّة إلى الحاضر يكشف عن استمرارية مدهشة بين الماضي والحاضر فيما يخصُّ سُبل استخراج الثروة مِن أفقر مناطق الدولة، بأقلِّ حدٍّ ممكن مِن إعادة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

إنَّ البحث التاريخي الخاص بالمغرب المعاصر ينتقد التقسيم الاستعماري للدولة إلى مركز "نافع" يتلقى الموارد و"التنمية" وهامشًا "غير نافع" تمَّ إهماله. هذه المصطلحات تُمثِّل وصفًا صريحًا ومباشرًا للرأسمالية الاستخراجية القائمة في السِّياقات الاستعماريَّة كافّة. غير أنَّ هذه التقسيمة الثنائية النظيفة والواضحة لا تصفُ بالكامل كيف قامت الدول الاستعماريَّة والمستقلة بالاستثمار في الهامش القروي المغربي. فالبنيّة التحتيّة وغيرها من الاستثمارات الاقتصادية في الهامش القروي استغلت الموارد واليدَّ العاملة لصالح سكان مناطق أخرى. كان الجنوب الشرقي المغربي – ولا يزال – "مفيدًا"، لكنَّ السؤال هو: مفيد في ماذا ولصالح مَنْ؟ فهم هذا التاريخ الخاص بالاستخراجيّة بالتقاطع مع إدارة الأرض والسياسات الزراعية وسلطة الدولة في الجنوب الشرقي يظهر استخدام استراتيجيات مماثلة لتأمين قدرة الدولة أو الشركات على الوصول إلى أنواع الموارد كافة.

من المهمِّ التعرُّف على أوجه الاستمرارية بين الماضي والحاضر فيما يخصُّ القواعد والإجراءات الحاكمة للتعدين ومشروعات الطَّاقة الشمسيَّة على حدٍّ سواء، لأنه يسهل توثيق مجمل الآليات المستخدمة في استخلاص الموارد. بعض هذه الآليات مختفية وراء لغة وصياغات معقَّدة في الأنظمة والإجراءات الإدارية، بعيدًا عن أعين السكان المحلّيين. وفي الوقت نفسه، يُمكن أنْ يساعد توثيق الأطر البيروقراطية في التعرف على فرص لتقديم مطالبات توسع مِن مجال الأدوات السياسية المُتاحة في يدِّ السكان الذين يعيشون في ظلِّ الاستخراجية. لقد تأثر الإطار القانوني والبيروقراطي الحالي للتعدين في المغرب بالتوسع العالمي في استخراج المعادن، لا سيَّما جهود تطبيق تكنولوجيات جديدة لجعل العمليات الأقدم مُجدية مرة أخرى، مع السعي الحثيث لتأمين الموارد المتاحة مِن المعادن النادرة الضروريّة جدًّا لقطاع التكنولوجيا والطَّاقة المُتجدِّدة.[15] هذه السُبل الجديدة للاستخراجية بارزة في قانون التعدين المغربي الجديد لعام 2015. إذ يرُكِّزُ على تقديم إطار قانوني تفصيلي للتشجيع على المزيد مِن الاستثمار في استخراج المعادن –َّبما يتجاوز قطاع الفوسفات المهيمن – على افتراض أنَّ البيئة التنظيميُة القائمة كانت تُثقلُ كاهل تنمية القطاع الاستخراجي بشكل كامل.[16] الاستخراجية التقليدية إذًا ليست قطاعًا "قديمًا"، أو سابقة قديمة على الطَّاقة المُتجدِّدة سوف تخبو مع الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري، إنَّما على النقيض مِن ذلك: يصبح النمطُ الاستخراجي أكثر أهمية في دعم الاحتياج المتزايد إلى المعادن الضروريّة لإنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة. كما أنَّ التعقيدات الكبيرة المرتبطة بخطَّة الطَّاقة الشمسيَّة تتطلب توفر مواد بناء ومدخلات كثيفة البصمة الكربونية، مثل التوسع في نظم الطرق الممهدة والبنية التحتية الخاصّة بالضغط العالي (للكهرباء).

تسير جهود تنمية قطاع التعدين وقطاع الطَّاقة المُتجدِّدة في المغرب بالتوازي مع استراتيجية التنمية الزراعية للمملكة على مدار العقد المقبل (خطَّة المغرب الأخضر).

15- Poonia, G. (2021) "How the rise of copper reveals clean energy's dark side", The Guardian, 9 November.
https://t.ly/k9cyn (2021 تمَّ الاطلاع في 10 نوفمبر).

16- El Attilah, A., Souhassou, M., and El Morjani, Z. (2018) "Le cadre législatif de l'exploration et la recherche minière au Maroc entre le Dahir de 1951 et la loi 33 -13", International Review of Economics, Management and Law Research 1(1).
https://t.ly/3lSC9 (2021 تمَّ الاطلاع في 15 نوفمبر).

وتمثلت الفلسفة الحاكمة لتلك الخطَّة في إدارة كل منطقة زراعة بيئيّة في الدولة بشكل يسمح بتوفير سبل جديدة لتعزيز الصادرات الزراعية لفائدة المصالح التجارية الكبرى، على حساب صغار المزارعين.[17] وفي الجنوب الشرقي، أدَّتْ خطَّة المغرب الأخضر إلى الدفع بنمو مزارع تجارية كبرى تنتج التمر والتفاح والبطيخ التي تتنافس إلى جانب مشاريع التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة، على موارد المياه والأرض. أضرَّتْ هذه المنافسة بالسكان ذوي القدرة المحدودة على الدفاع عن حقهم في الأرض أو الحصول على فرص كسب الدخل. إذًا على الباحثين، الذين يوثقون التدابير القانونية والبيروقراطية الكامنة وراء السياسات الاستخراجية، أنْ ينظروا فيما وراء موجة التشريعات الجديدة ومرافق تيسير الاستثمار في القطاعات الجديدة مثل الطَّاقة الشمسيَّة أو المعادن الأرضية النادرة. كما أنَّ عليهم إدخال السياسات الزراعية قديمة وجديدة في المعادلة، فضلاً عن الأطر القانونية القديمة والملتبسة التي تحكم الأرض والماء. في هذا الصدد، يتبينُ أنَّ السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لسلطات الدولة بموجب السياسات الاستعماريَّة، والتي كانت مصمَّمة لتيسير استخلاص الثروة، تُعدُّ ذات فوائد كبيرة في وقتنا الحالي للأطراف النافذة. تستعين سلطات الدولة بهذه السلطة التقديرية في تأمين الأرض والموارد الأخرى بسرعة وبهدوء.[18]

مِنْ ثَمَّ، ورغم الطبيعة المميزة لكل شكل من أشكال النمط الاستخراجي، فإنَّ الأطر البيروقراطية المشتركة الحاكمة للأرض والمياه واستخراج الموارد الطبيعية، تسحب جميع هذه الموارد إلى نفس البوتقة السياسية. لكن مثلما تمَّ استخدام الأطر القانونية للأرض والمياه في استلاب السكان المحلّيين، يتساءل النشطاء – أيضًا – إذا كانت ثَمَّة مداخل متاحة للمواطنين نحو تحدِّي كيفية تنفيذ المشاريع الاستخراجية على الأرض. يتطلب هذا عملية تنظيم ممتدة، ودمقرطة المعرفة المتاحة حول كيفية استخدام القوانين في المعارضة والوقوف في وجه المشاريع المذكورة. مِن الصعب مناوأة حقوق استخدام الموارد في باطن الأرض التي تحصل عليها الدولة أو الشركات، فكما هي الحال

17- Akesbi, N. (2011). “Le Plan Maroc Vert : Une analyse critique”, in A. Akesbi, N. Akesbi, K. Askour, W. Benaabedlaali, N. El Aoui, A. El Houmaidi, S. Hamchane et al. (eds.) Questions d’Èconomie Marocaine. Rabat: Presses Univérsitaires du Maroc. pp. 9–48.

18- Rignall, K. (2021). An Elusive Common: Land, politics, and agrarian rurality in a Moroccan oasis. Ithaca, NY: Cornell University Press.

في أغلب دول العالم (تُمثل الولايات المُتَّحدة استثناء، إذ توجد بعض التعقيدات المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية) تدعي الدولة المغربيّة السيادة والملكِيَّة لموارد باطن الأرض. في حين ادعت الدولة الاستعماريَّة الفرنسية بدورها السيادة على المياه في المغرب، فإن حقوق المياه حاليًا معقَّدة وخاضعة لطبقات مِن القوانين الوضعية والإسلامية، شكليًّا، والعرفية. ولئن كان الحراك الاجتماعي من قبيل احتلال منجم فضة إميضر بسبب استنفاد وتلوث المياه، فإنَّ الادِّعاءات السيادية على الموارد الطبيعية والثروة المستخرجة مِن الأرض لم تظهر بقوة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المغرب.

كذلك، كانت الأراضي ذات الملكِيَّة الجماعية نقطة خلاف ومنازعة فيما يخصُّ المشاريع الاستخراجية. فتركيبات الطَّاقة الشمسيَّة في ورزازات – على سبيل المثال – استخدمت قوانين استعمارية في الحصول على الأراضي الجماعية، لكي يحصل المشروع على مساحة 3000 هكتار من الأرض.[19] هذا هو الإطار القانوني الذي تمَّ استخدامه لحكم وإدارة نقل الملكِيَّة فيما يخصُّ جميع الأراضي المملوكة لجماعات في المغرب. غير أنَّه، في نفس سياق "خطَّة المغرب الأخضر" وقانون التعدين لعام 2015، صدر قانون للأرض ذات الملكِيَّة الجماعية عام 2019 لتيسير الاستثمارات وخصخصة الأراضي التي تعتبر غير منتفع بها بشكل كبير، لأغراض التنمية الوطنيّة.[20] ولقد انعقدت مناقشات على مدار عقود حول المشكلات المزمنة المرتبطة بالأراضي الجماعية في المغرب. مِنَ الصعب تعريف مَنْ لهم الحقّ في تلك الأرض، إلا أنَّ أنصار الخصخصة يقولون إنَّ الملكِيَّة الجماعية تنفر الاستثمار. ولقد تمَّ التَّذرع بهذه المسائل في إصدار قانون 2019، الذي يُزعم أنَّه يرشد إدارة الأراضي الجماعية. على أنَّ البحوث الأولية تكشف عن خوف مستشرٍ مِنْ أنَّ القانون الجديد لن يؤدي إلا إلى تسريع عجلة انتقال ملكية الأراضي إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى مع فرض منطق السوق على الأرض التي لم تكن يومًا للبيع.

إنَّ توثيق القوانين والتدابير الإدارية الحاكمة لمشروع بعينه هي عملية تتطلب الغوص

19- Rignall (2016). "Solar power, state power, and the politics of energy transition in pre-Saharan Morocco".

20- Aoui, El Amrani, and Rignall (2020). "Global aspirations and local realities of solar energy in Morocco"; Blagley, D. and Rignall, K. (In press) "Land tenure in Morocco: Colonial legacies, contemporary struggles", in H. Chitonge and R. Harvey (eds.) Land Tenure and Reform in Africa: Addressing challenges and complexities. Cham, Switzerland: Springer Nature.

بعمق في مجالات قانونية مختلفة، بعضها مرتبط مباشرة بالموارد المستخرجة من الأرض وبعضها الآخر يتعلق بموارد أخرى متعدِّدة وهياكل الإدارة المحلِّيَة والضرائب والميزانية. تُعدُّ هذه المجالات جافة وصعبة حتى على الباحثين والنشطاء المخضرمين، إذا لم يتسلحوا بالخبرات القانونية والمالية. إنَّها مجالات لا تثير اهتمام الكثيرين كما يفعل الحراك الاجتماعي. قد يبدو هذا نشاطًا غير مُجدٍ، أنْ تتمَّ إتاحة مواد توعويّة وتثقيفيّة للناس حول قضايا قانونية معقدة. في حين تشير خبرات الناشطيّة حول المشاريع الاستخراجيّة في أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى إلى أنَّ هذه الآليات القانونية والبيروقراطية قد تتيح فرصًا للمقاومة الشعبيّة أو المشاركة المدنيّة في قرارات المشاريع.[21] إن زيادة إقبال المجتمع المدني في المغرب على الاهتمام بقضايا اللامركزية والشفافية وسيادة القانون – لا سيَّما مجموعة مِن "المراصد" بالمناطق الريفية والعواصم الجهوية الأصغر – يُظهر فرصًا مُهمَّة مماثلة. دمقرطة المعرفة حول الأطر القانونية والبيروقراطية هو أمرٌ مهمٌّ لذاته، لكنَّه قد يمثل أيضًا أداة لعمل المطالبات الخاصّة بالتعويض أو المحاسبة، حتى لو كانت هذه الفرص ضئيلة وحتى إذا كان التغيير سيتحقَّق على فترات طويلة.

لماذا تعدّ الضّرائب مُهمّة؟ أو نحو جبر الضرر والتعويض

ينطبقُ نفس هذا التحليل على توثيق الإجراءات والممارسات المتعلقة بخصخصة أرباح الأنشطة الاستخراجية ومشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة. تركَّزت النقاشات العامة حول تكاليف وفوائد مشروع الطَّاقة الشمسيَّة في ورزازات والمناجم بالجنوب الشرقي على كيف أثرت أعمال المشاريع على السكان من ثلاثة أوجه مُهمَّة: التأثير البيئي، فرص العمل، الآثار المباشرة الأخرى الخاضعة لسيطرة الشركة أو المقاول. ولقد نزع هذا التركيز الثلاثي إلى الحدِّ مِن المناقشات حول تكاليف وأرباح العمليات المباشرة الخاصّة بالمشاريع وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في كلٍّ مِن المواقع، وهي أمور متشابهة عبر قطاعي التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة. في حالة NOORo، ردَّتْ الوكالة المغربية للطاقة الشمسيَّة (**مازن**) في البداية على الاضطرابات بتدابير مرتجلة، قبل أنْ تنتقل إلى برنامج

21- Veltmeyer, H., and Petras, J. (eds.) (2014). The New Extractivism: A post-neoliberal development model or imperialism of the twenty-first century? London: Zed Books.

رسمي لتنمية المجتمع أدارته "أجري-سود" وهي منظمة مجتمع مدني فرنسية مسؤولة عن تنسيق مبادرات التنمية الزراعية في المجتمع المحيط بالمنشأة. إلا أنَّه مع مرور الزمن، وتغيّر تسمية (**مازن**) من الوكالة المغربية للطاقة الشمسيَّة إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (حدث التغيير عام 2016 وصاحَبَه انتقال تركيز الوكالة إلى التمويل والتغيير التكنولوجي)، أبعدَتْ (**مازن**) تدريجيًّا نفسها عن المشاركة المباشرة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. في ورزازات، تقوم "أكوا باور"، وهي مقاول سعودي رئيس، بإدارة العلاقات بالمجتمع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية. والخلاف السياسي المحيط بـ(**مازن**) عام 2021 – ويرتبط بالتقدم البطيء في تنفيذ خطَّة الطَّاقة الشمسيَّة ومشكلات تمويل مرتبطة بجائحة كوفيد-19 وبعض المشكلات الخاصّة بكفاءة التشغيل والعمليات – أدَّى بدوره إلى إضعاف ظهور وبروز المسؤولية الاجتماعية في إطار خطَّة الطَّاقة الشمسيَّة. وبالنسبة إلى "مناجم"، فإنَّ الاضطرابات المحيطة بالمناجم في بوازار وإميضر – وكما يظهر البحث الأولي، في مناجم أخرى ضمن ممتلكات الشركة – قد ظهرت في نفس توقيت المشكلات المحيطة بالطَّاقة الشمسيَّة في ورزازات تقريبًا. وكان برنامج مسؤولية اجتماعي ثنائي المسارات واحدًا مِن عدَّة ردود فعل من الشركة ووزارة الداخلية المسؤولة عن تأمين الموقع لصالح ضمان النظام الاجتماعي. البرنامج الأول هو "Plan d'urgence" (2012-2013) وكان يهدف إلى تقليل التوترات مع السكان في إميضر، وإن ظهرت فيه أيضًا جهود الشركة لتشتيت الانتباه باعتصام واحتلال جبل ألبّان. أمَّا العنصر الثاني، وهو "خطَّة استراتيجية" واسعة (2013-2016)، فقد اشتمل على جميع مواقع "مناجم" في جنوب شرق المغرب، ويشتمل على تقييم احتياجات لكل من المجتمعات السكانية المجاورة للمناجم. أسفرت هذه العملية عن قائمة مشروعات تَعيَّنَ على حكومات المجتمعات المحلِّيَة إيجاد تمويلات مقابلة لها، عادة من الوزارات المُتَّصلة بالمشروع المخطط له (وبشكل خاص التعليم والصحة العامة). كشفت النقاشات مع المشاركين في لجنة التنسيق والحكومات المحلِّيَة عن تباين في مستوى الخبرات، وإحساس بأنَّهم تعلموا الكثير مِن عملية التواصل مع الشركة والسلطات الحكومية.

على أنَّ جميع هذه المبادرات كانت محدودة النطاق وتطوعية الأساس، مثل برامج المسؤولية الاجتماعية. ولم تشمل أيَّ حوار مهيكل أو ممنهج حول كيفية ربط

الاستخراج بالتنمية الريفيّة طويلة الأجل أو العلاقات بين السكان والدولة والقطاع الخاص. وقد تمثل العمليات اليومية للحكومة المحلِّيَة ونظم الربح/ العائد موقعًا أفضل لتقديم مطالبات بإعادة الثروة للناس واستدامة الاستثمار وإشراك السكان في تخصيص الموارد. الفجوة مُهمَّة هنا بين السياسات والتطبيق، وكذلك تغيّر المشهد نحو إصلاحات اللامركزية التي طرأت على نظام المغرب المركزي تاريخيًّا. في المراحل الأولى مِن "مشروع الجهويّة المُتقدِّمة" العمليّة التي بدأها الملك محمد السادس لدى توليه السلطة في عام 1999، ذهبت عوائد الضرائب المدفوعة في قطاع الاستخراج بالكامل إلى الحكومات الجهويّة، لا إلى الجماعات أو الأقاليم. ونقل قانون التعدين لعام 2015 هذا التخصيص، وفي الوقت الحالي تذهب 50% مِن عوائد الضرائب الواردة مِن إنتاج التعدين إلى الجهات و50% إلى الجماعات. المعلومات المتوفرة حول هذا التغيير غير كاملة، إذ إنَّ هناك ارتباكًا سائدًا بين السكان وبعض مسؤولي الجماعات حول أيٍّ من فصول قانون التعدين الجديد هي المُفعَّلة؟ ومتى بدأ تفعيلها؟ لكنَّ نظام التخصيص الجديد هذا يثير أسئلة ويتيح فرصًا جديدة لتقييم كيف ترتبط مختلف المشاريع بخطط التنمية الاقتصادية المحلِّيَة، وتقديم الخدمات، والنقاشات الأعرض حول كم الثروة المستخرجة مِن بعض أفقر الجماعات في الدولة.

وفي عدَّة مناطق مشابهة، كما في مناجم فحم الأبلاش في الولايات المُتَّحدة، أدَّت نظم ضرائب الأرباح والممتلكات المخفضة الممنوحة لشركات التعدين في أحد القطاعات إلى مسار تبعيّة، حيث تتبع أشكال الاستخراج الجديدة مسار عمل الأشكال السابقة عليها لأنَّها قادرة على الاستفادة مِن نظم عوائد وربح مصممة لموارد أخرى.[22] النتيجة طويلة الأجل توفر استثمارًا أقلّ في البنية التحتية أو تنويع الأنشطة الاقتصادية بسبب القواعد الضريبية المتناقصة أو عدم توفر القدرة أو الإرادة لدى المسؤولين المحلّيين، بلْ وحتى لدى بعض النشطاء، فيما يخصُّ المطالبة بإجراءات إعادة توزيع لضخِّ الموارد الخاضعة للمحاسبة والشفافية إلى مناطق الاستخراج. قد يبدو مِن غير المُتخيَّل المطالبة بتعويضات وجبر على عقود بلْ وقرون مِن الاستخراج والاستلاب لصالح الغير.

22- Rignall, K, L. Shade, C. Starr, and L. Tarus (In press) "The role of land in a just transition", in S. Scott and K. Engle (eds.) A Just Transition in Appalachia. Lexington: University Press of Kentucky.

المشروع البحثي الذي يتناول كيف يحدث هذا في السياق المغربي بدأ للتو، لكنَّ توثيق نظم العوائد لصالح السكان فيما يخصُّ المشروعات خطوة مُهمَّة نحو دمقرطة المعرفة حول العلاقة بين الثروة المُستخرَجة وما يذهب إلى الناس في هيئة عوائد أو استثمارات حكومية على المستوى المحلّي. في البداية، تَمثل هذا البحث في صيغة عمل وصفي بحت في المغرب، مِن توثيق لمستويات الإنتاج على مرِّ الوقت والضرائب المدفوعة والأرباح المخصصة للجماعات التي بها المشروعات، غير أنَّ هناك أدبيات أكاديمية متزايدة حول آثار اعتمادية الموارد على النمو الاقتصادي والشفافية الحكومية وتدابير أخرى للرّفاه، تؤشر بتوفر مسارات جديدة لتوثيق كيف يؤثر النمط الاستخراجي على السكان والاقتصادات السياسية الجهوية.[23] إنَّ الوصف الإمبريقي لآثار الثروة والتأثير الاقتصادي للاستخراج لا يقدِّمُ في حدِّ ذاته رواية ممنهجة حول الاستلاب التاريخي المرتبط بالاستخراجيّة، بينما يمكنه إتاحة أداة إضافية لتنظيم الحراك والمطالبة بالحقوق. يساعد هذا البحث التطبيقي في بناء استراتيجيات نشطاء المجتمع المدني الخاصّة بالمشاركة في السياسات المحلِّيَة ومعارضتها، لمحاسبة الدولة على وعودها فيما يخصُّ سيادة القانون ونقل مسؤولية التوزيع المالي إلى الجماعات المحلِّيَة. وفي حين أنَّه لا يمكن استخدام أدوات موحدة في تفكيك السرديّة وفهم الواقع في هذا الصدد، فإنَّ فهم واستخدام هذه الأُطر الإدارية يمكنه توسيع مساحة المشاركة الشعبية وتقديم المطالب فيما يتعلق بمشروعات الاستخراج والطَّاقة.

قد يكون إشراك الخبراء الماليين والقانونيين ضروريًّا لكي يفهم النشطاء والباحثون هذه التنظيمات، لكنَّ استراتيجيات التثقيف الشعبي ضروريّة لترجمتها إلى تفاصيل مفهومة لدى القطاع الأعرض مِن الناس. إضافة إلى توثيق التدابير الرسمية لتخصيص الأرباح والعوائد، فالأمر يشمل الفهم والمحاسبة على النفقات المباشرة والعينيَّة المرتبطة بالاستخراج أو مشاريع الاستثمار التي تتولَّى أمرها الحكومات المحلِّيَة، والثروة المُولَّدة والمُصدَّرة والثروة العائدة على هيئة أرباح ضريبية وفرص عمل وغير ذلك من الآثار التراكمية غير المباشرة (إيجابية أو سلبية). يمثل هذا نشاطًا سياسيًّا للغاية، يشتمل على تحديد كيف يمكن فهم العوامل الخارجية أو خدمات النظام البيئي؟ بمعنى محاولة

23- Sachs, J. D., and Warner, A. M. (2001) “The curse of natural resources”, European Economic Review 45(4): 893–906; Van der Ploeg, F. (2011) “Natural resources: Curse or blessing?” Journal of Economic Literature 49(2): 366–420.

عمل تقدير كمِّي لقيمٍ تُعدُّ غير قابلة للتحليل الكمِّي في نظر الكثيرين، بما يشمل الرعاة التاريخيين لهذه الموارد. كما أنَّ التنويعات على هذا النوع من تحليل التكلفة والفوائد، في أماكن أخرى وفيما يخصُّ موارد أخرى، يكشف عن أنَّ التحليل قد يبدو مختلفًا تمامًا لدى إجرائه على المستوى الوطني أو المحلّي أو الجهوي، والمستويات الأخيرة هي التي تقع في القلب من النهج الذي ندعو إليه هنا.[24] إنَّ المناجم، التي قد تمثل جزءًا صغيرًا نسبيًّا من اقتصاد الدولة، قد تكون لها آثار تحويليَّة كبيرة على السياقات الاجتماعية البيئيّة الجهويَّة أو المحلِّيَة وعلاقات القوة ذات الصلة. وعادة ما يتمُّ تجاهل مراعاة هذا التأثير التحويلي (أي القادر على إحداث تحولات كبيرة) لكونه محليًّا أو ضيِّق النطاق، أو كأنَّه مجرد مطلب من مطالب السكان المحلّيين غير المعقولة وغير القائمة عن علم وبيِّنة، وهُم السكان الذين يُنظر إليهم انطلاقًا من فكرة أنَّه من الضروري تحمُّلُهم الكلفة الحتميّة للانتقال الحتمي. ولا يعتمد الانتقال العادل ببساطة على الإقرار بوجود هذه المطالب أو تحسين توزيع مزايا وفوائد الطَّاقة المُتجدِّدة، إنَّما يشمل – أيضًا – توفير الجبر والتعويض على موجات الاستلاب والحرمان مِن الاستثمارات السابقة. كما يعتمد الانتقال العادل على إعادة التفكير في لماذا وكيف يطلب مِن هذه المناطق مرَّة أخرى تَحَمُّل عبء إمداد المستهلكين الأثرياء بالخدمات في أماكن أخرى؟

الحراك الاجتماعي والمطالب السياسية المشتركة عبر الاستخراج والطَّاقة المُتجدِّدة

بالنسبة للمطالبين والمدافعين عن الانتقال العادل، قد يكون أحد المؤشرات الأولى على أنَّ الطَّاقة المُتجدِّدة ربما تكرر أوجه لامساواة الماضي الخاصّة بالتعدين، هو التشابهات في أنماط الحراك الاجتماعي عبر القطاعين. في الجنوب الشرقي المغربي، عبر كل من المشاركين والمسؤولين صراحة عن هذه المقارنات في الاحتجاجات المحيطة بأعمال NOORo والمناجم بالمنطقة. يجب أنْ يتجاوز التحليل الشامل لهذه التشابهات مجرد ملاحظة أنَّ سكان الريف كانوا يعانون دائمًا مِن التهميش وسوف يستمر استلابهم مِن قبل النهج المهيمنة لقطاع الطَّاقة المُتجدِّدة. هذه ملاحظة مُهمَّة، لكنَّها لا تجيب عن

24- Stratford. D., and Walker, A. (2017). "Coal mining and the resource curse in the eastern United States", Journal of Regional Science 57(4): 568–590.

سؤال لماذا تتكرر تواريخ الاستلاب نفسها؟ فلا هي تسمح بالتعبير عن قدرة وإرادة سكان الريف ولا هي توضح مدى التباس وتداخل علاقتهم بالنمط الاستخراجي أو إنتاج الطَّاقة.

هناك عدَّة سُبل يمكن مِن خلالها لنوعيّ الاستخراج (الطَّاقة المُتجدِّدة والتعدين) أنْ يعمِّقا اللامساواة. يركز مشروع البحث العملي في جنوب شرق المغرب الذي بدأ في خريف 2021 على: 1) عملية تطبيع وترسيخ اعتمادية الاقتصاد السياسي الجهوي على تصدير الثروة في ظلِّ حدٍّ أدنى من إعادة الاستثمار لصالح الناس، و2) الخطابات المهيمنة التي تحاجج بضرورة أنْ "يضحّي" السكان المهمَّشون بمواردهم أو بسلامتهم لصالح التنمية الوطنية أو الانتقال نحو الطَّاقة النظيفة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ التحليل الذي ينبع أساسًا من الواقع، لا يفترض أنَّ الاستخراج هو المحرك الوحيد – أو حتى الأهم – للسياسة المحلِّيَة والجهوية. فنوعا المشروعات مرتبطان بفسيفساء معقَّدة من المطالب السياسية التي تتجاوز التعدين أو الطَّاقة. السياسة الريفية، مثل السياسة في أيّ مكان، متعدِّدة الجوانب والأبعاد، ويُموضع الناس هذه المشاريع في نطاق مطامح وأولويات مختلفة ومتنافسة في أحيان كثيرة. توثيق هذه المطالب المتنوعة يوضح كيف ولماذا يحتشد سكان المناطق الريفية بالشكل الذي يفعلونه؟ ولماذا يتعاملون مع أشكال التعبير السياسي الأخرى إلى جانب الاحتشاد والاحتجاج؟

إنَّ فهم وجود سياق أعرض لسياسة النمط الاستخراجي يعني فهم السطوة الشديدة أحيانًا للدولة والشركات، لكنَّه لا يعني افتراض وجود نتائج حتمية للنمط الاستخراجي. لا يقتصر الأمر على ممارسة السكان لإرادتهم وقدرتهم على المقاومة والردِّ، بلْ إنَّهم – أيضًا – يتفاوضون ويستغلون وجود المشاريع الكبيرة في صياغة مشاريعهم السياسية الخاصّة بهم. هذه المقاربة تُقرُّ – كذلك – بإمكانية وجود الاختلافات الداخلية فيما بين الدولة والشركات، وتتعامل بجدِّية مع العوالم "الأخلاقيّة" للأطراف.[25] إنَّ قلَّة مِنَ الناس الذين يعيشون في وحول مناطق الاستخراج في المغرب يصفون أطرافًا

25- High, M. and Smith, J. (2019). "Introduction: The ethical constitution of energy dilemmas", Journal of the Royal Anthropological Institute 25(S1: Special Issue: Energy and Ethics?): 9–28; Li, F. (2016). "In defense of water: Modern mining, grassroots movements, and corporate strategies in Peru", Journal of Latin American and Caribbean Anthropology 21(1): 109–129.

ومؤسسات "طيبة" أو "شريرة" في نطاق عمليات الاستخراج، ما يعكس التعقُّد والتنوع في هذه المشاريع. تؤدي هذه التعقيدات إلى "إرادات وقدرات متعدِّدة ومتنوِّعة" في أوساط السكان والعمال الذين قد لا تمَّتزج انتقاداتهم للمشاريع أو أهدافهم حولها بسهولة، إنْ امتزجت مِن الأساس، مع تأطير الحركات الاجتماعية.[26]

إن ردَّ الفعل الشعبي على النمط الاستخراجي متعدِّدٌ ومتنوعٌ بدوره، مِن حركات المقاومة المنظمة إلى التَّشظي الاجتماعي الذي يؤدي إلى النزاعات العنيفة.[27] وفي جنوب شرق المغرب، أثارت احتجاجات احتلال منجم إميضر خيال الكثير مِن المغاربة والمراقبين الدوليين، بالنظر إلى ذلك المزيج المتقن والمستند إلى ثقافة المكان في الوقت نفسه، مِن توظيف المخيال الشعبي والخطابات المُعولَمة في الوقت نفسه، في عملية المقاومة. وكانت احتجاجات منجم كوبالت بوازار وتلك الخاصّة بمنشأة NOORo بدورها ملهمة لنشطاء الحركات الاجتماعية والمراقبين. لكنَّها ليست إلا بعض الأعمال وردود الفعل، وهناك غيرها كان أقلَّ بروزًا وظهورًا لأعين مَنْ لا يفهمون جيدًا ممارسات السياسة الريفية في جنوب شرق المغرب.

إنَّ غرس النمط الاستخراجي وأعماله في سياق المطالب الأعرض المحيطة بالأرض والسيطرة على الموارد والتمثيل السياسي للناس، يجلب لأنظارنا عدَّة أشكال مِن الممارسات السياسية، لا سيَّما في المناطق التي لا تُعدُّ الحركات الاجتماعية أو المقاومة الصريحة بارزة وظاهرة فيها.[28] حتى الإخفاقات – في مشاريع الاستخراج أو الحراك الاجتماعي – يمكن أنْ "تنتج سياسة"، إذ تمكَّن السكان مِن بناء تحالفات أو خبرات أو تغذية خبراتهم في مشاريعهم السياسية المتنوعة.[29] على سبيل المثال، في حين تمَّ

26- Rolston, J. S. (2013). "Specters of syndromes and everyday lives of energy workers in Wyoming", in S. Strauss, S. Rupp, and T. Love (eds.) Cultures of Energy: Anthropological perspectives on power. San Francisco: Left Coast Press. pp. 584–592.

27- Jacka, J. K. (2018) "The anthropology of mining: The social and environmental impacts of resource extraction in the mineral age", Annual Review of Anthropology 47: 61–77; Zilliox, S., and Smith, J. M. (2018) "Colorado's fracking debates: Citizen science, conflict and collaboration", Science as Culture 27(2): 221–241.

28- Gaventa, J. (2019). "Power and powerlessness in an Appalachian valley – revisited", Journal of Peasant Studies 46(3): 440–456.

29- Powell, D. (2017) .Landscapes of Power: Politics of energy in the Navajo Nation. Durham: Duke University Press.

رفع اعتصام إميضر عام 2019، فإنَّ الجهود القائمة منذ عشرة أعوام تقريبًا على صلة بالمنجم لا يمكن اعتبارها إخفاقًا. كان هذا واحد مِن عدَّة أشكال للتعبير السياسي غيرت مِن السياسية المحلِّيَة والجماعية حول المنجم، كما يظهر مِن تغيّر الكوادر نحو بروز مسؤولين منتخبين أصغر سنًّا خلال انتخابات الجماعات في الدورتين الأخيرتين. قد يعمل السكان – أيضًا – على التغيير عبر نطاقات زمنية وأهداف تختلف عن تلك الخاصّة بحركة العدالة المناخية. مثلما يمكن للاستخراج أنْ يؤدي إلى "عنف بطيء"، فإن الحراك البيئي للفقراء، وغير ذلك مِن التدخلات السياسية في جعبتهم، يُمكن أنْ يحدث على امتداد فترات زمنية مطولة.[30]

كما أنَّ هذا النهج يتفادى الحكم المسبق على كيف يجب أنْ يتعامل السكان مع النمط الاستخراجي؟ ربما يختارون عمل توازن بين الانتقاد والرغبة في التنمية وفرص العمل التي قد يجلبها مشروع طويل الأجل والرابطة العاطفية عند الناس بالتعدين وارتباطه بالهويّة.[31] يشير البحث الأولي حول النزاعات على الموارد في المناطق الريفية بالمغرب إلى أنَّ التعدين والطَّاقة المُتجدِّدة يعمقان مِن اللامساواة، في حين يمكن للناس استخدام هذه الخلافات في تصور وتجربة أشكال جديدة من السياسة أو الحكم المحلّي في المناطق الريفية. هذا الخيال الجديد يمكن اعتباره "سياسة شعبية مستجدة/ طارئة"، تشمل أشكالاً "لا حراكيّة" من القدرة السياسية للناس.[32] أي إنَّ على المدافعين عن الانتقال العادل الاستماع إلى الناس وفهم تعدد أهدافهم والإقرار بأشكال العمل المفضلة لديهم، بدلاً من إملاء أطر تحليلية مسبقة عليهم تحبِّذ نهج الحركات الاجتماعية المنظمة.

حتى المقاومة قد لا تكون متفقة مع الخطابات البيئيّة السائدة، إذ إنَّ بعض الجماعات تعتمد على ممارسات عرفية/ تقليدية أو غير سياسية في الظاهر، في التعبير عن مطالبهم

30- Martinez-Alier, J. (2002). The Environmentalism of the Poor: A study of ecological conflicts and valuation. Cheltenham, UK: Edward Elgar; Nixon, R. (2011). Slow Violence and the Environmentalism of the Poor. Cambridge, MA: Harvard University Press.

31- Bell, S.E. and R. York. (2010). "Community economic identity: The coal industry and ideology construction in West Virginia". Rural Sociology 75:113-143; Filer, C. and M. Macintyre. (2006) ."Grass roots and deep holes: Community responses to mining in Melanesia."The Contemporary Pacific 18(2): 215-231.
Bell and York (2010).

32- Bayat, A. (2013). Life as Politics: How ordinary people change the Middle East. Stanford: Stanford University Press; Rignall (2021). An Elusive Common.

السياسيَّة.[33] هذا الاحتشاد الاجتماعي "اللاحراكي" قد يمثل مجموعة نهج قريبة من الناس، مفيدة في التعامل مع النمط الاستخراجي وتُقرُّ في الوقت نفسه بعلاقات الناس المعقَّدة بالمشاريع الكبيرة، فهناك قلَّة ترفضها مِن الأساس، مع انتشار الرغبة في إعادة تخيل ما تفعله هذه المشاريع؟ وكيف تعمل؟ ولمن تقدِّم فوائدها؟ يشير تاريخ فريق المشروع في البحث والناشطيّة بالجنوب الشرقي إلى أنَّ خطابات العدالة البيئيّة لا تستهوي الكثير مِن سكان المنطقة. وتكمن قوة التحليل الذي يجريه الفريق في تعاطيه مع أشكال القدرة السياسية المتعدِّدة، التي تُعدُّ مفيدة في جعل "الانتقال العادل" عملية أقل تجريدًا في نظر الناس، بحيث يصبح ملموسًا أكثر، وله "مكان" واضح وراسخ، دون الحاجة لأنْ يحاكي أو يشابه حركات العدالة البيئيّة الأخرى لكي يروج لانتقال عادل. وفي الوقت نفسه، فإنَّ هذا الإطار ليس بديلاً عن الحركات الاجتماعية الرسمية أو هو يرفضها. إنَّما هو يمثل الإقرار بضرورة التعاطي مع الممارسات السياسية المتنوعة والمختلفة التي تسعى لتحقيق الغاية نفسها.

خاتمة

نظرًا للقوة الغالبة للدولة والشركات والمؤسسات المالية الدوليَّة، فإنَّ فكرة العمل على الإجراءات والقوانين على المستويات المحلِّيَة أو الجهوية للتأثير على نتاجات مشاريع الاستخراج قد تبدو مسألة ساذجة. هذا النهج في حدِّ ذاته لن يؤدي إلى انتقال طاقي أو اقتصادي عادل للمغاربة – أو للناس في أي مكان – الذين يعانون مِن الاستلاب عبر موجات متعاقبة وشديدة مِن سياسات الاستخراج. إلا أنَّ هذا النهج يمثل خطوة مُهمَّة للانخراط مع السكان الذين يعيشون الواقع المعقد للاستخراج، سواء كمصدر للاستلاب أو كمصدر للتنمية. إنَّ دمقرطة المعرفة حول الاستخراج كنمط للإدارة والحكم يشمل كلاً مِن المناجم ومشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة هو أحد السبل المطروحة لفهم الناس الذين يعيشون النمط الاستخراجي، بصفتهم شركاء متساوين في الحركات الاجتماعية، سواء تبنُّوا أو لم يتبنُّوا أطر المقاومة أو العدالة المناخية. وبالنسبة إلى الباحثين والنشطاء على حدٍّ سواء، فإنَّ الإقرار بمختلف أشكال الممارسة السياسية يعني الالتزام بالاشتباك الناقد مع الأطر الخطابية التي يعتمدها وينتهجها الناس أنفسهم. إنَّ فهم التاريخ

33- Rignall (2021). An Elusive Common.

والديناميات الاجتماعية للمكان، بما يتجاوز عمليات الاستخراج، يعني خلخلة مركزيَّة الاستخراج بصفته القوة السياسية الوحيدة التي تشكل حياة الناس. تتشكل قدرتهم على الفعل بالتوازي مع علاقات القوة المختلة التي تميِّز الشركات ومؤسسات الدولة وتعطيها اليدَّ العليا في هذه التفاعلات.

إلا أنَّ تطوير استراتيجيات الانتقال العادل المستندة إلى والمراعية "للمكان" ليست عملية مقتصرة على الانخراط المُتَّصل والمُوسَّع مع السكان المحلّيين وبطريقة تفكيرهم وإدارتهم للأمور. إذ إنَّ مثل هذا النهج يتيح أيضًا أرضية للتضامن مع الحركات والاستراتيجيات الأخرى بأماكن أخرى، حيث يمكن استخدام نماذج الاشتباك الناجحة وتكييفها للسياقات الجديدة وجعل بعضها يعضدُّ بعضها الآخر. على ضوء المذكور، فإنَّ النقد المتواصل والاستراتيجيات التراكمية والرؤى طويلة الأجل للنشطاء والسكان في جنوب شرق المغرب تُعتبر مكونات ضروريَّة كل الضرورة في سياق جهود الانتقال العادل في المغرب وشمال أفريقيا، لا تقلُّ أهمية عن أيِّ مكونات أخرى في حركة العدالة المناخية.

(5)

نحوَ انتقالٍ عادلٍ في القطاعِ الزراعِي بشمالِ أفريقيا

صقر النور

يهدفُ هذ الفصل إلى فهم وتحليل محددات وصعوبات الانتقال العادل للقطاع الزراعي في مصر وتونس والمغرب والجزائر، ومِن ثِمَّ إمكانات بناء هذا الانتقال العادل للزراعة ارتكازًا على المقومات المحلِّيَة والتبادل والتعاون بين صغار الفلاحين ومنظماتهم والفاعلين الاجتماعيين بتلك الدول. يبدأ الفصل بتحليل واقع السياسات الزراعية الوطنية في بلدان الدراسة وتحولاتها، مع التركيز على علاقات القوى على المستويين المحلّي والدولي وموقع هذه الدول في الاقتصاد السياسي العالمي للغذاء. بعدها نتناول مسائل التبادل البيئي غير المتكافئ والدين البيئي والمناخي المستحق لدول المنطقة قبل أنْ تعرج الدراسة إلى طبيعة الممارسات والمؤسسات والشبكات الدَّاعمة للانتقال العادل للزراعة. ويخلص الفصل أنَّ الانتقال العادل للزراعة بشمال أفريقيا يتطلب أنْ يكون مبنيًّا على الاستقلال الذاتي وإنهاء التبعيَّة وإنهاء تهميش صغار الفلاحين وتخفيف حدّة التغيّرات المناخية والتكيُّف مع آثاراها عبر إعادة بناء النظم البيئيّة الزراعية المحلِّيَة ووقف التدهور البيئي.

مقدمة

مع كلِّ تقرير جديد مِن تقارير الهيئة الحكوميَّة الدوليَّة المعنيَّة بتغيّر المناخ يزيد التشاؤم حول مستقبلنا المناخي الذي يبدو أنَّه يسير من سيئ إلى أسوأ.[1] تشهد منطقة دول شمال أفريقيا حالة مِن الهشاشة في مواجهة التغيّرات المناخيَّة والأزمات البيئيّة والتي تُمثل واقعًا يوميًّا لملايين البشر بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة والصحراويَّة. خلال العقود القليلة الماضية واصلت معدلات الجفاف ودرجات الحرارة في الارتفاع إلى أعلى مستوياتها، ممَّا يؤدي إلى تسارع التصحر. كما تعاني المنطقة – أيضًا – من ندرة شديدة في المياه[2] وتدهور جودة الأراضي وحجم الثروة الحيوانيّة.[3] هذا التسارع للأزمة البيئيّة له آثار مباشرة وغير مباشرة على الزراعة والرعي وصيد الأسماك، ويزيد من انعدام السيادة الغذائيّة في المنطقة.[4] من الجدير بالذكر أنَّ سكان الريف وصغار المزارعين وعمال وعاملات المزارع من الفئات الأكثر فقرًا والأكثر تضررًا مِن الأزمات الزراعية البيئيّة. علاوة على ذلك، فإن سكان الريف يمثلون نحو 52 % من إجمالي سكان شمال أفريقيا.[5]

مِن ناحية أخرى، تنفثُ منطقة شمال أفريقيا قدرًا ضئيلاً جدًّا من غازات الاحتباس الحراري. إذ ساهمت القارة الأفريقية مجتمعة عام 2021 بنحو 3.8 % مِن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميًّا وبلغ معدل الانبعاثات لكل إفريقي نحو 0.9 طن سنويًّا وهو

1- IPCC. Summary for Policymakers. In: Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Masson-Delmotte, V., P. Zhai, A. Pirani, S. L. Connors, C. Péan, S. Berger, N. Caud, Y. Chen, L. Goldfarb, M. I. Gomis, M. Huang, K. Leitzell, E. Lonnoy, J.B.R. Matthews, T. K. Maycock, T. Waterfield, O. Yelekçi, R. Yu and B. Zhou (eds.)]. Cambridge University Press. In Press. (2021)

2- Drine, I., (2011). Climate variability and agricultural productivity in MENA region (No. 2011/96). WIDER Working Paper.

3- Wodon, Q., Burger, N., Grant, A. and Liverani, A., (2014). Climate change, migration, and adaptation in the MENA Region.
https://t.ly/1dTN_ (accessed at 05.08.2021)

4- Sowers, J., Vengosh, A. and Weinthal, E., (2011). Climate change, water resources, and the politics of adaptation in the Middle East and North Africa. Climatic Change, 104(3), pp.599-627.

5- Jobbins, G, and Giles H., Food in an uncertain future: the impacts of climate change on food security and nutrition in the Middle East and North Africa. Overseas Development Institute, London / World Food Programme, Rome. (2015).

الأقل عالميًّا.[6] في دول شمال أفريقيا تساهم مصر بنحو 0.68% والجزائر 0.46% وتونس 0.08% والمغرب 0.2% من الانبعاثات العالمية.[7] وتُظهر دراسةٌ حديثة أنَّ المسؤولية التراكميّة للشمال العالمي عن إطلاق غازات الاحتباس الحراري تمثل 90%، في حين يتحمل الجنوب العالمي المسؤولية عن 10% فقط،[8] ومع ذلك تتحمل تلك الدول أعباء كبيرة لهذه الظواهر وهي في أمس الحاجة إلى انتقال عادل لتخفيف حدَّة التحوُّلات البيئيّة والتكيُّف مع نتائجها.

ولا تتأثر الزراعة سلبًا بسبب التغيّرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية فقط، ولكنَّها تمثل بدورها مصدرًا للانبعاثات. إذ تسببت الزراعة واستخدامات الأراضي وإدارة الغابات في إجمالي نحو 23% مِن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين عامي 2007 و2016 ،[9] وذلك نتيجة هيمنة نظم غذاء عالميّة رأسماليّة في القطاع الزراعي. هذه النظم الغذائية عالية الانبعاثات ومنخفضة القدرة على التكيُّف مع التغيّرات المناخية تهيمنُ كذلك على دول شمال أفريقيا كما سنوضح لاحقًا. ومن هنا تنبع أهمية مناقشة إمكانات ومعوقات الانتقال العادل للقطاع الزراعي في المنطقة.

6- Ayompe, L.M., Davis, S.J. and Egoh, B.N., (2021). Trends and drivers of African fossil fuel CO2 emissions 1990–2017. Environmental Research Letters, 15(12), p.124039..

7- Stata, share of global carbon emissions in selected countries across the Middle East and North Africa (MENA) in 2017.
https://t.ly/1Khlt

8- Hickel, J., (2020). Quantifying national responsibility for climate breakdown: an equality-based attribution approach for carbon dioxide emissions in excess of the planetary boundary. The Lancet Planetary Health, 4(9), pp.e399-e404.

9- Smith, P., Haberl, H., Popp, A., Erb, K.H., Lauk, C., Harper, R., Tubiello, F.N., de Siqueira Pinto, A., Jafari, M., Sohi, S. and Masera, O., (2013). How much land-based greenhouse gas mitigation can be achieved without compromising food security and environmental goals?. Global change biology, 19(8), pp.2285-2302.

جدول 5-1: بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بشمال أفريقيا[10]

المؤشر	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
حصة الزراعة في الناتج المحلّي الإجمالي عام 2020 (%)	14.2	11.5	11.7	12.2
نسبة القوة العاملة في القطاع الزراعي عام 2020 (%)	10	21	14	33
الميزان التجاري للأغذية الزراعية (مع العالم/ مع أوروبا 2017) (بالمليون دولار)	9063 – (العالم) 2815 – (أوروبا)	8750 – (العالم) 1070 – (أوروبا)	797 – (العالم) 95 (اوروبا)	242 (العالم) 1907 (اوروبا)
الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة عام 2018 (مليون هكتار)	7.5	2.9	2.6	7.5
نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي الزراعية (%)	(2017) 3.2	100	(2013) 3.9	(2011) 4.6
سكان الريف عام 2020 (مليون)	11.5	58.6	3.6	13.5
نسبة السكان الريفيين لجملة السكان 2020 (%)	26	57	30	36

10- World bank data 2021; O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. “Rapport de synthèse sur l’agriculture en Algérie”. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. (2019).

شهد القطاع الزراعي في بلدان شمال أفريقيا تحوُّلات كبيرة في العقود الأخيرة. يوضح الجدول رقم (5-1) أنَّ حصة مساهمة الزراعة في الناتج المحلّي الاجمالي منخفضة. سجل الميزان التجاري عجزًا مع أوروبا في الدول التي شملتها الدراسة فيما عدا المغرب وتونس (انظر/ي جدول 5-1). ورغم انحسار حصَّة القطاع الزراعي من الناتج العام الإجمالي في هذه الدول إلا أنَّ القطاع الزراعي لا يزال يمثل مصدرًا أساسيًّا للتشغيل، خاصة في مصر والمغرب، كما أنَّ نسبة السكان بالمناطق الريفية لا تزال كبيرة رغم ما تشهده الأرياف من تحضُّر. شهدت دول المنطقة خلال العقود الأخيرة أيضًا ارتفاعًا في معدَّلات الفقر الريفي وسوء التغذية وزيادة التفاوت الاجتماعي.[11]

من أجل مكافحة الجوع والتكيُّف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره على القطاع الزراعي والعاملين به وسكان الأرياف، هناك ضرورة لإحداث انتقال اقتصادي اجتماعي وبيئي في هذا القطاع. مثل العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم،[12] طرحت في الأعوام القليلة الماضية المعارف المحلِّيَة، الزراعة البيئيّة والتجديدية، ونظم الغذاء المحلِّيَة كحلول لأزمات النظم الغذائية والزراعية والبيئيّة المهيمنة في شمال أفريقيا. ومع ذلك، فإنَّ هذه الديناميكيات الجديدة لم يجرِ توثيقها أو دراستها بالقدر الكافي، وهناك نقص في تكوين صورة عامة حول هذه التطورات في الممارسات والشبكات المختلفة الداعمة لها. يأتي هذا النقاش أيضًا في ظلِّ تنامي النقاشات حول الانتقال العادل في القطاع الزراعي والتساؤلات حول إمكاناته ومحدداته في دول شمال أفريقيا، ويعبر مصطلح الانتقال العادل عن مجموعة من المبادئ والعمليات والممارسات التي تؤسس تحولاً من الاقتصاد الاستخراجي إلى الاقتصاد البيئي منخفض الكربون دون ترك أيِّ بلد يتخلف عن الركب.[13] ظهر مفهوم الانتقال العادل بدايةً عبر النقاشات بين الحركة البيئيّة والحركة العماليّة في أمريكا الشمالية ثُمَّ تطور في التسعينيات كمفهوم مرتبط بالعمال ليعبر عن ضرورة خلق عمل لائق ووظائف خضراء، وقد اعتمدته منظمة العمل الدوليَّة

11- Ayeb, H. and Bush, R.,(2019). Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia. Anthem Press.

12- Lamine, C., De Abreu, L.S., Brandenburg, A., Ollivier, G., Bellon, S. and Aventurier, P., (2012). The place of agroecology in the new dynamics within the agricultural world in Brazil and in France. In XIII. World Congress of Rural Sociology, Lisbonne, PRT, 2012-07-29-2012-08-04.

13- Climate Justice Alliance. "Just transition principles". https://t.ly/WZQyR (Accessed 14 September 2021).

كما سلط عليه الضوء في اتفاقية المناخ بباريس.[14] إلا أنَّه في الآونة الأخيرة أصبح المفهوم أكثر شمولاً ويدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة لا فقط داخل نطاق الدولة القومية، وإنَّما على المستوى العالمي.

هذا التعريف الأوسع والأكثر جذرية لـ"الانتقال العادل" يفتح المجال للنِّقاش حول إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية طموحة تعالج جذور عدم المساواة في القطاعات المختلفة. كما أنَّه يفتح المجال – أيضًا – للاشتباك مع قضايا النوع الاجتماعي والطبقة وكذلك مناهضة الاستعماري بأشكاله المتعدِّدة في علاقتها بالانتقال نحو عالم منخفض الكربون.[15] في هذا السياق، نناقش تحدِّيات ومقومات وملامح الانتقال العادل للزراعة في شمال أفريقيا.

يهدف الفصل الراهن إلى معالجة هذه المسائل من خلال تقييم ومقارنة تحولات السياسات الزراعية في الجزائر ومصر والمغرب وتونس،[16] وإمكانات بناء انتقال عادل للزراعة. نفترض بأنَّه من أجل فهم دقيق لواقع السياسات الزراعية الوطنية وتحولاتها مِن المهمِّ أنْ تشمل مناقشتنا الجهات الفاعلة الرئيسة في القطاع الزراعي، إلى جانب تحليل علاقات القوى على المستوي المحلّي والدولي وموقع المنطقة في الاقتصاد السياسي العالمي. يحتوي هذا الفصل ثلاثة أقسام، أولها يهتمُّ بدراسة وتحليل السياسات الزراعية والمحدِّدات الهيكلية للتنمية الزراعية بالمنطقة، في حين يناقش ثانيها مسألة الدين البيئي والمناخي وآثار عمليات التبادل البيئي غير المتكافئ على حالة الموارد الطبيعية وفرص التنمية بالمنطقة. وثالثها يناقش الممارسات الفعلية للزراعة البيئة والتجديدية والمبادرات المحلِّيَة وشبكات الفاعلين مِن أجل بناء تحول عادل للزراعة بشمال أفريقيا.

14- Winkler, H., (2020). Towards a theory of just transition: A neo-Gramscian understanding of how to shift development pathways to zero poverty and zero carbon. Energy Research & Social Science, 70, 101789.

15- White, D., (2020). Just transitions/design for transitions: preliminary notes on a design politics for a green new deal. Capitalism nature socialism, 31(2), pp.20-39.

16- يقتصر التحليل على هذه الدول ويستبعد كلًا مِن موريتانيا وليبيا لعدم تمكن الباحث مِن النفاذ إلى المعلومات الخاصة بالتحولات الزراعية بتلك الدولتين.

تحوُّلات السياسات الزراعية بشمال أفريقيا

نحاولُ في هذا القسم تقديم قراءة تحليلية للتحوّلات في النفاذ للموارد والسياسات الزراعية في دولة ما بعد الاستعمار وواقع القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية والموارد الطبيعية في بلدان المنطقة. يمكنُنا ذلك مِن فهم تحولات الاقتصاد الزراعي والسياسات الزراعية في دول المنطقة وتحوّلات نموذج التنمية المهيمن. لا نقدِّمُ هنا مقارنة تفصيلية، وإنَّما قراءة متقاطعة لبعض القرارات والسياسات المركزية التي أحدثت نقلات نوعية في بنية السياسات الزراعية بدول شمال أفريقيا.

النفاذ للأراضي والمياه في دولة ما بعد الاستعمار

كانت المسألة الزراعية والنقاشات حول المستقبل الاقتصادي والاجتماعي حاضرة أثناء النضال ضدَّ الاستعمار وفي أعقاب تحقيق التحرر الوطني.[17] مع نهاية الحقبة الاستعماريَّة اتَّخذتْ الدولُ المختلفة مساراتٍ متعدِّدةً لإدارة مواردها الزراعية وميراثها الاستعماري.[18] ومثَّلتْ المسألةُ الزراعية الموروثة عن الاستعمار لدى أغلب القوى الوطنية موضوعًا سياسيًّا حاسمًا مع ميلاد دول ما بعد الاستعمار. لذلك شهدت الأعوام 1950-1970 تحوّلات حاسمة في مسار السياسات الزراعية وواقع المجتمعات الريفية في بلدان شمال أفريقيا حيث طَبَّقتْ كل مِن الجزائر ومصر وتونس والمغرب نماذج متعدِّدة مِن الإصلاح الزراعي.

في الجزائر اعتمدت جبهة التحرير الوطني الإصلاحات الزراعية المستندة إلى التسيير الذاتي والثورة الزراعية المطبقة غداة الاستقلال (1962). عزَّزت هذه السياسات التنمية الريفية وسهلت النفاذ للأراضي لصغار الفلاحين والفلاحين دون أرض، علاوة على تقديم الدعم الاجتماعي والتقني لهم، كذلك أعيد توزيع 250 ألف هكتار على قدماء المجاهدين مِن خلال تجميعهم في 250 تعاونية

17- عبد الفتاح، فتحي. (1987). الناصرية وتجربة الثورة من أعلى؟ المسألة الزراعية. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

18- في العام 1956 تحررت تونس من الاستعمار الفرنسي والمغرب من الاحتلال الفرنسي والإسباني، أما مصر فقد شهدت في نفس العام جلاء القوات الإنجليزية من منطقة القناة. أما الجزائر فقد تحقق استقلالها عام 1962.

فلاحية إنتاجية.[19] وزِّعَتْ أراضي المستعمرين على 2200 مزرعة وكان معظمها كبيًرا بمتوسط 1000 هكتار وبإجمالي مساحة 2.5 مليون هكتار.[20] وخلال السبعينيات، أُمِّمت ممتلكاتُ الأراضي التي لم يزرعها أصحابها، وقُيِّدَتْ حيازات الأراضي الكبيرة.[21] في المغرب احتلت المسألة الزراعية مكانة أساسية في الإدارة السياسية للمجتمع. كان هاجس التحديث الزراعي حاضرًا منذ الاستقلال، وفي عام 1962 تأسس المعهد الوطني للبحث الزراعي بهدف تحديث القطاع الفلاحي وإعداد فلاحة ناجعة مرتكزة على الابتكار والتجديد. تحت ضغط النقاشات التي طرحتها نقابة الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال في البرلمان، أقرَّتْ الحكومةُ قوانين الإصلاح الزراعي في عام 1963 لاسترجاع أراضي المستعمرين على مرحلتين تنتهيان عام 1973. وفي عام 1969 أُقِّرَ ميثاقُ الاستثمارات الفلاحية، وفي عام 1972 القانون المتعلق بمنح الفلاحين أراضي فلاحية مِن ملك الدولة الخاص، وبعده القانون المتعلق بالتعاونيات الفلاحية المؤسسة بين الفلاحين الممنوحة لهم القطع الأرضية المحدثة في العقارات الجماعية القديمة. وقد مثَّل القطاعُ الاستعماري في المغرب أكثر مِن مليون هكتار مِن الأراضي الصالحة للزراعة.[22] قام النظام الملكي بإعادة توزيع الأراضي التي كانت بحوزة الاستعمار الفرنسي على النخب الريفية لتأمين سلطته وشراء ولاءاتها للمخزن.[23] كما استثمرت الدولة بشكل أساسي في بناء السدود ومشاريع ريٍّ واسعة النطاق وتنمية طبقة جديدة موالية من المزارعين المتوسطين. ومع ذلك ظلَّ نظامُ التحكم في الأراضي تحت سيطرة الدولة ويستخدم كأداة لضمان الولاءات وخفض توتر أو احتجاج المجموعات التي لا تملك أراضي.[24]

19- Aït Amara, H., (1992). La terre et ses enjeux en Algérie. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 65(1), pp.186-196.Amichi, H., Bazin, G., Chehat, F., Ducourtieux, O., Fusillier, J.L., Hartani, T. and Kuper, M., (2011). Enjeux de la recomposition des exploitations agricoles collectives des grands périmètres irrigués en Algérie: le cas du Bas-Cheliff. Cahiers Agricultures, 20(1-2), pp.150-156.

20-عمر، بسعود. (3002). الفلاحة في الجزائر: من الثورة الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002, Insaniyat / إنسانيات، عدد 22، ص 9-38 .

21- Bedrani, S., (1987). Algérie: une nouvelle politique envers la paysannerie?. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 45(1), pp.55-66.

22- Bedrani, S., (1987). Algérie: une nouvelle politique envers la paysannerie?. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 45(1), pp.55-66.

23- المخزن هو مصطلح له دلالة خاصة في المغرب الأقصى، وتعني به النخبة الحاكمة في المغرب التي تمحورت حول الملك. ويتألف مِن النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي، وزعماء القبائل وشيوخها وكبار العسكريين، ومديري الأمن ورؤسائه، وغيرهم مِن أعضاء المؤسسة التنفيذية.

24- Ameur, F., Amichi, H. and Leauthaud, C., (2020). Agroecology in North African irrigated plains? Mapping promising practices and characterizing farmers" underlying logics. Regional Environmental Change, 20(4), pp.1-17.

في تونس بعد ثلاثة أعوام مِن الاستقلال، وعبر قانون 48 بتاريخ 7 مايو 1959، استحوذت الدولة على العقارات الفلاحيّة المهملة أو غير المستغلَّة والأحباس وشمل هذا القرار الأراضي المشاع، وقُدِّرَتْ المساحةُ بنحو 500 ألف هكتار. وفي 12 مايو 1964 صدر قانون تأميم الأراضي الاستعماريَّة، وقُدِّرَتْ المساحةُ بنحو 300 ألف هكتار. قبل نفاذ هذا القانون استطاع بعض الأعيان المحلّيين وبعض التجار وأصحاب المهن الحرَّة والأعضاء النافذين في حزب الدستور (الحاكم) من شراء جزء من الأراضي الاستعماريَّة.[25] نتيجة لهذه العملية تكون لدى الدولة التونسية بنهاية الستينيات ملكيّة عقاريّة زراعيّة تُقدَّرُ بنحو 800 ألف هكتار بما يقارب 10% مِن مساحة الأراضي الزراعية بتونس.[26] ساهمت هذه الأراضي في تدشين التجربة الزراعية التعاونية (التعاضدية) بتونس والتي لم تستمر كثيرًا، إذ تفككت عام 1969، أي بعد ثمانية أعوام من انطلاقها. بعد ذلك بدأت تونس في التحوّل نحو المسار الليبرالي بشكل مبكر بخصخصة الأراضي الجماعية عبر قانون 14 يناير 1971، وقد استفادت القيادات المحلِّيَة والمتنفذون مِن هذا التشريع.[27]

وفي مصر يحتلُّ الإصلاح الزراعي مكانة مركزية في قراءة الحقبة الأولى لنظام يوليو 1952. قام الإصلاح الزراعي بإعادة توزيع نحو 343 ألف هكتار في الفترة بين عامي 1952 و1970 أي نحو 12.5% مِن الأراضي الزراعية، وقد وُزِّعَتْ على 343 ألف أسرة تضم نحو 1.7 مليون فرد، أي نحو 9% من سكان الريف في تلك الفترة.[28] ويمكن تلخيص الوضع بعد نهاية الحقبة الناصريّة بأنَّ تغيّرات مُهمَّة طرأتْ على الخريطة الطبقيّة والاجتماعيّة في القرى منذ عام 1952. حيث فقد الكثير من كبار الملاك العقاريين والنافذين سياسيًّا جزءًا كبيرًا مِن أراضيهم بينما زادت المساحة المملوكة للفلاحين الصغار والمتوسطين وتحقَّق الأمان الإيجاري للمستأجرين وتحسَّنت أوضاع الفلاحين دون أرض وعمال الزراعة بشكل طفيف.[29] ساهمت أدوات "الثورة الخضراء"

25- Ayeb H., De La Construction De La Dépendance Alimentaire en Tunisie, Décembre, (2019). https://osae-marsad.org/wp-content/uploads/2019/12/De-La-Construction-De-La-De%CC%81pendance-Alimentaire-en-Tunisie-Thimar-OSAE-FR.pdf(Consulted30.07.2021)

26- Fautras, M., (2021). Paysans dans la révolution. Un défi tunisien. IRMC-Karthala.

27- المرجع السابق

28- عبد الفضيل، محمود. (1978). التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري 1952 - 1970: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

29- عبد الفتاح، فتحي. (1975)، مرجع سابق.

التي تبنَّتها تلك الدول والتي تمثَّلت في استخدام الميكنة الزراعية والاعتماد على الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحيوية والأصناف الهجينة مِن البذور في زيادة الإنتاج الزراعي.

رغم تعدُّد أشكال إدارة الأراضي وتحقيق قدر مِن التنمية الزراعية إلا أنَّ النماذج التنموية التي اتخذتها دول شمال أفريقيا خلال العقدين الأولين تقريبًا بعد الاستقلال اتسمت بتمركزها حول تحديث القطاع الزراعي والحفاظ على المزارع الكبيرة سواء عبر إدارة الدولة أو عبر التعاونيات، التي كانت شديدة المركزية والرقابة. وقد تبنَّت هذه الدول بدرجات مختلفة سياسات تقدُّمية و/أو رأسماليَّة الدولة و/أو سياسات الثورة الخضراء سواء عبر الدعم التقني والمادي أو عبر دعم مستلزمات الإنتاج أو مِن خلال بعث مشروعات ريٍّ كبيرة ودعم المعرفة الزراعية الحديثة ونشر الإرشاد الزراعي وتأسيس مراكز بحثيَّة ومدارس زراعية وبناء تعاونيات زراعية. تميَّزتْ تلك الحقبة بخطاب للدولة منحاز للتحديث والزراعة التجاريّة والتصديريّة وتهميش الزراعة الصغيرة/ العائليّة والمعاشيّة. في الوقت نفسه الذي هيمنت فيه سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي، فيما يتعلق بالأغذية الأساسية مثل الحبوب، استمرَّ التركيز على المحاصيل التصديريَّة التي كانت تهيمنُ على المزارع الاستعماريَّة (مثل الحوامض والكروم والخضروات والقطن والزيتون).[30]

التحوُّلات النيوليبراليةُ وآثارُها على الموارد الزراعية

منذ الثمانينيات، بدأ الانعطاف نحو سياسات الليبرالية الجديدة لدول شمال أفريقيا عبر تحرير السوق بضغط مِن المؤسسات المالية الدوليَّة (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي). إذ خضعتْ هذه الدول إلى مشروطيَّة تطبيق "توافق واشنطن"، فبدأت تدريجيًّا تحرير التجارة الخارجية وخفض سعر العملة المحلِّيَة وإحكام سيطرة السوق بتوالي خصخصة الشركات العمومية والتصفية التدريجية للخدمات العامة، وأُعطِيت الأولوية لخفض الدين العام وتقليص الإنفاق الاجتماعي وخفض معدلات التوظيف في القطاع العام.[31]

30- عمر، بسعود. (2003). (2003)، مرجع سابق.

31- السعدي، محمد سعيد. (2014). سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية االجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحومية للتنمية. الرابط:
https://t.ly/5A282(تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-9-2021)

أحدثت هذه التحوُّلات في بلدان شمال أفريقيا تغييرًا كبيرًا في إدارة المياه والأراضي الزراعية في المناطق الريفية؛ انسحبت الدولة مِن إدارة الموارد الطبيعية وتركت مساحة أكبر للقطاع الخاص. وقد أدَّى ذلك إلى زيادة نفاذ شركات الاستثمار الخاصّة في الزراعة واستحواذها على الأراضي والمياه، خاصة في المناطق الصحراويَّة الشاسعة اعتمادًا على المياه الجوفية عبر تسهيلات الحصول على الأراضي التي تقدمها الدولة لكبار المستثمرين الزراعيين.[32]

في الجزائر، أُنهِيتْ مزارع الدولة وقُسِّمتْ إلى مزارع أصغر (10-70 هكتارًا). في عام 1987 انتقلت هذه الأراضي تدريجيًّا إلى أيدي المستثمرين الزراعيين. ورافق هذا التغيير التحرك تدريجيًّا نحو قوانين السوق[33]: حُرِّرَتْ أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ الثمانينيات بشكل تدريجي وارتفعت أسعار الأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية ونتج عن ذلك زيادة أسعار المنتجات الزراعية. وبعد توقيع الجزائر على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي عام 1994، رُفِعَ الدعم عن جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي. في المغرب زادت حدَّة التحوُّلات النيوليبرالية في القطاع الزراعي في العام 2003 حيث تمَّت خصخصة الشركتين العموميتين اللتين كانتا تديران الجزء الأكبر من الأراضي المسترجعة، وهُما شركة التنمية الفلاحيّة (صوديا) وشركة تسيير الأراضي الفلاحيّة (صوجيطا)، وتحولت ملكيَّة 90% مِن الأراضي الزراعية الاستعماريَّة السابقة إلى يدٍّ شريحة من الرأسماليين وأعيان الدولة الكبار في الإدارة والجيش والأمن.[34] أمَّا في تونس فقد طُبِّقَتْ السياسات النيوليبرالية مبكرًا قبل توقيع برنامج التكييف الهيكلي مع البنك الدولي عام 1986. فقد اتجهت الدولة نحو توجيه الإنتاج الزراعي نحو التصدير والمحاصيل عالية القيمة المضافة وتوفير التمويل للاستثمارات الزراعية وإنهاء تسويق الدولة للمنتجات الزراعيّة.[35] صَاحَبَ هذه السياسات – أيضًا – انسحاب تدريجي للدولة من القطاعات الزراعيّة التقليديّة.[36]

32- Kuper, M., Hammani, A., Ameur, F., Hamamouche, M.F., Massuel, S. and Hartani, T., (2016). Que faire avec les eaux souterraines en Afrique du nord?.

33- Amichi, H., Bazin, G., Chehat, F., Ducourtieux, O., Fusillier, J.L., Hartani, T. and Kuper, M., (2011). Enjeux de la recomposition des exploitations agricoles collectives des grands périmètres irrigués en Algérie: le cas du Bas-Cheliff. Cahiers Agricultures, 20(1-2), pp.150-156.

34- أزيكي، عمر. (2019). دفاعًا عن السيادة الغذائية في المغرب: دراسة ميدانية حول السياسة الفلاحية ونهب الموارد، أطاك المغرب.

35- Fautras, M., (2021). Op cit.

36- عمر، بسعود. (3002). مرجع سابق.

وفي مصر، منذ العام 1979، انتهجت سياسات الانفتاح الاقتصادي وتمَّ تفكيك المزارع المملوكة للدولة، ووقع إعادة النظر في قوانين الإصلاح الزراعي وحُلَّ الاتحاد التعاوني الزراعي. كذلك، اتخذت الدولة مجموعة مِن الإجراءات لتقليص الدعم على الفلاحين بالوادي والدلتا مثل: تحرير أسعار توريد المحاصيل الزراعية وإلغاء دعم المبيدات والأسمدة والسماح للقطاع الخاص بالاتجار في مستلزمات الإنتاج الزراعي.[37] وأُلغِيَ الحدُّ الأقصى لملكية أراضي الاستصلاح للشركات الزراعية وتسهيلات تمكين المستثمرين مِن الأراضي. وفي عام 1992 صدر قانون تنظيم العلاقات الإيجارية بين المالك والمستأجر (قانون 96 لعام 1992) والذي أنهى الأمان الإيجاري وتسبب في موجة من الاحتجاجات في الريف المصري.[38] في جميع بلدان شمال أفريقيا، اهتمَّت الدولة بالتوسع في الزراعة الصحراويَّة مِن أجل التصدير وتوسيع تسليع أراضي الدولةوتوفيرها للمستثمرين الزراعيين.[39] منذ التسعينيات، كانت سياسات التنمية الزراعية في الصحراء تُعتبر الحلَّ لتوفير أو إنتاج المواد الغذائية في بلدان شمال أفريقيا.[40] كانت سياسات التوسع الزراعي في الصحاري مدعومة مِن المؤسسات المالية الدوليَّة وكانت مستوحاة مِن التجربة كاليفورنيا، أي تكثيف رأس المال والتكنولوجيا واستنزاف الموارد المائية والأرضية مِن أجل إنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية للتصدير.[41]

37- مندور وصيام. (1995). الأرض والفلاح في مصر"دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية", مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ومركز المحروسة، القاهرة. ص 28.

38- النور، صقر. (2017). الأرض والفالح والمستثمر: في المسألة الزراعية والفالحية في مصر، دار المرايا،القاهرة.

39- Arafat, N. and El Nour, S., (2019). How Egypt's water feeds the Gulf.

https://t.ly/XPu7I. (Accessed 15.09.2021)

Akesbi, N., El Oufi, N. and Benatya, D., (2008). agriculture marocaine à l'épreuve de la libéralisation. Economie Critique., (2008).

https://t.ly/xICsR (Accessed 15.09.2021).

Tatar, H., (2013). Transformations foncières et évolution des paysages agraires en Algérie. Méditerranée. Revue géographique des pays méditerranéens/Journal of Mediterranean geography, (120), pp.37-46.

40- Daoudi, A. and Lejars, C., (2016). De l'agriculture oasienne à l'agriculture saharienne dans la région des Zibans en Algérie. Acteurs du dynamisme et facteurs d'incertitude.
Daoudi, A., Colin, J.P., Derderi, A. and Ouendeno, M.L., (2015). Mise en valeur agricole et accès à la propriété foncière en steppe et au Sahara (Algérie). Les Cahiers du Pôle Foncier, 13, p.34.
Sims, D., (2015). Egypt's desert dreams: development or disaster?. Oxford University Press.

41- Laoubi, K. and Yamao, M., (2012). The challenge of agriculture in Algeria: are policies effective. Bulletin of Agricultural and Fisheries Economics, 12(1), pp.65-73..

أدَّت هذه التحوُّلات إلى إنهاء سياسات الاكتفاء الذاتي للغذاء. وذلك مِن خلال وقف دعم الإنتاج المحلّي والتوجُّه إلى سياسات الأمن الغذائي، والتي تعني الحصول على الغذاء مِن أيِّ مصدر سواء عبر إنتاج الاستثمارات المحلِّيَة أو الاستيراد أو الإعانات الغذائية. كما حدثت تحولات كبرى في النظم الغذائية وشهدت الدول ارتفاعًا في أمراض التغذية وزادت التبعيّة الغذائيّة وأصبحت الجزائر أكبر مستورد للقمح في العالم وتتنافس في ذلك مع مصر.

يمكن تلخيص أهم الملامح الرئيسة للنظام الغذائي الزراعي المهيمن في بلدان شمال أفريقيا بعد نحو أربعين عامًا من تطبيق السياسات النيوليبرالية بالنقاط التالية:

- إلغاء دعم صغار الفلاحين وانسحاب الدولة التدريجي مِن كلِّ أشكال السند التقني والعيني للإنتاج الزراعي الفلاحي والواحي، ويتضمن ذلك تخلِّيها عن دورها في التحكم في العمليات والممارسات الزراعية مِن التسميد ونوع البذور والمبيدات مركزيًّا، وكذلك تسعير مدخلات الزراعة أو مخرجاتها وترك كلَّ ذلك لقوى السوق، وتخلِّيها عن دعم مستلزمات الإنتاج، وكذلك الدعم الائتماني. وإطلاق حرية القطاع الخاص في استيراد وتداول المستلزمات.

- الترويج لنمط الإنتاج الكبير ودعم نموذج المزارع الزراعية الشاسعة، على غرار نموذج كاليفورنيا. وذلك عبر استصلاح الصحراء وتسهيل حصول المستثمرين الزراعيين على مساحات شاسعة من الأراضي، بالشكل الذي يعيد إنتاج الاستعمار الجديد عبر استحواذ القلَّة على الأراضي ويظهر ذلك بوضوح في حالات كلٍّ مِن المغرب ومصر.

- تبني سياسة الزراعة مِن أجل التصدير، بمعنى خلق حوافز للتصدير وتقديم تسهيلات لبناء مبردات بالمطارات – وأيضًا – إعطاء حوافز مالية للتصدير عبر صناديق دعم الصادرات والانخراط في منظومة علاقات تجاريّة دوليَّة تحقِّق مصالح الشمال العالمي وليس مصالح السكان المحلّيين، يتضح ذلك في كلٍّ مِن المغرب وتونس ومصر.

- هيمنة نمط غذائي استهلاكي مُعولم وعالٍ في استهلاك الكربوهيدرات الرخيصة محدثًا ارتفاعًا في معدلات الأمراض المرتبطة بالغذاء وارتفاع معدلات السمنة وسوء التغذية. واستبدال سياسات الاكتفاء الذاتي مِن الغذاء بسياسات الأمن الغذائي، بمعنى الحصول على الغذاء مِن أيّ مصدر بدلاً مِن إنتاجه محليًّا في جميع بلدان الدراسة.

الوضعُ الراهنُ: زراعة فلاحيّة مهمَّشة وزراعة رأسماليّة استخراجيّة

بعد انحسار سياسات الرفاه لحكومات ما بعد الاستعمار في طور السياسات النيوليبرالية أُعيد إنتاج شكل أكثر محلَّية مِن الثنائية التي كانت حاضرة في الحقبة الاستعماريَّة: بين قطاعين زراعيين، أحدهما يتمَّتع بالتطور وبالحيازات الكبيرة ودعم السلطة، والآخر يوصم بالتأخر ويلقى التهميش ويمثل زراعات صغار الفلاحين في السهول والأودية والواحات والزراعات المطرية.

في شمال أفريقيا تُعدُّ الزراعة قطاعًا رئيسيًّا لتوظيف النساء، حيث تُوظف نحو 55% مِن عمالة الإناث في مقابل 23% فقط من عمالة الذكور.[42] يزيدُ أعداد العمال الموسميين المهاجرين مع هجرات النساء والرجال الاقتصادية أو مِن جراء الحروب والنزاعات. في مصر، على سبيل المثال، وفقًا للتعداد الزراعي لعام 2010 [43] وصل إجمالي العاملات في القطاع الزراعي إلى 5 ملايين سيدة، تعمل 40% منهن دون أجر لدى عائلاتهن. مع نمو أشكال الزراعة الرأسماليّة زادت عمليات تأنيث العمل الزراعي والاعتماد بشكل كبير على الفتيات مِن سنٍّ صغير (يبدأ أحيانًا مِن عمر 8 أعوام) في ظلِّ ظروف عمل شديدة السوء.[44] يطرح العمل في القطاع الزراعي إشكاليات عديدة مرتبطة بظروف الشغل والمسائل الصحية وتقسيم العمل محليًّا ودوليًّا وعلاقة ذلك بتمكين النساء وتحقيق التنمية. تكتسب أوضاع عاملات المزارع أهمية خاصة في ظلِّ اللحظة المرتبطة بالأزمة

42- Kühn, S., (2019). Global employment and social trends. World Employment and Social Outlook, 2019(1), pp.5-24.

43- التعداد الزراعي 2010/2009، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مصر.

44- Bouzidi, Z., El Nour, S. and Moumen, W., (2011). Le travail des femmes dans le secteur agricole: Entre précarité et empowerment—Cas de trois régions en Egypte, au Maroc et en Tunisie.

الصحية (المرتبطة بفيروس COVID-19) ومخاوف تكرار أزمة غذائية جديدة تزيد بعدًا إضافيًّا إلى الأزمات التي تشهدها المنطقة.

تُعدُّ الزراعة واحدة مِن أكثر القطاعات الإنتاجية خطورة في العالم. وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولي، يُقتَل نحو 170.000 عامل أو عاملة زراعيين كل عام. وهذا يعني أنَّ العمال في الزراعة يتعرضون على الأقل لخطر الوفاة في العمل بمقدار الضعف مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى. كما أنَّ الملايين من العمال والعاملات الزراعيين يتعرضون لإصابات عمل خطيرة في حوادث مرتبطة بالأدوات الزراعية أو التسمم بالمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الزراعية الأخرى.[45] علاوة على ذلك، بسبب قلَّة الإبلاغ عن الوفيات والإصابات والأمراض المهنيّة في الزراعة، من المرجح أنْ تكون الصورة الحقيقية للصحة والسلامة المهنية لعمال المزارع أسوأ في دول المنطقة.

الأوضاع المتدهورة للزراعة بشمال أفريقيا مدعومة بالعلاقات غير المتكافئة في النظام العالمي للإنتاج والاستهلاك. فدول المنطقة تخضع إلى أحد اشكال التبادل غير المتكافئ مع الشمال العالمي، خاصة الاتحاد الأوروبي محكومة بالاتفاقيات التجارية التي تدعم وصول المنتجات الزراعية لدول شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي بأسعار تفضيلية للمستهلك الأوروبي وتسهل استغلال موارد المنطقة وفارق أجر العمل في القطاع الزراعي بالجنوب واستخلاص فائض القيمة لصالح المستهلك الأوروبي.[46] يتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية كبيرة عن هيمنة الزراعة التصديريَّة بدول المنطقة باعتباره أكبر شريك تجاري لدول شمال أفريقيا ومموِّلاً رئيسيًّا لنموذج التنمية النيوليبرالي بالمنطقة.[47] وبالتالي يؤثر على سياسات التنمية وعلى خطط التجارة والزراعة المهيمنة

45- International Labor Organization, (2018). Agriculture: a hazardous work, https://t.ly/aKNL4 [Accessed 8th Oct, 2021].

46- Uzelac, A., (2020). Incoherent at Heart: The EU's economic and migration policies towards North Africa.

47- سليمان، حسين. (2021). الشراكات الاقتصادية عبر المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (21, فبراير 2021). الرابط:
https://t.ly/7sjw0 (الاطلاع بتاريخ 16 سبتمبر 2021).

بالمنطقة. فالاتحاد الأوروبي يتبنى شعار "التجارة من أجل التنمية"[48] ويضغط بدعم من النخب المحلِّيَة من أجل توقيع اتفاقيات تجارية حرَّة ومعمَّقة مع دول شمال أفريقيا تفاقم أزماتها الهيكلية.[49]

يرى منظرو التبعية أنَّ الاستعمار ربما يكون قد رحل لكنَّ نموذج التنمية للحقبة الاستعماريَّة ظلَّ مهيمنًا بدرجات مختلفة مكرسًا التفاوت بين الشمال والجنوب العالميين. ومع العصر النيوليبرالي لعب المستعمرون السابقون دورًا مركزيًّا في إدماج اقتصاديات الدول المجاورة في الاقتصاد العالمي ومنظومة التجارة العالمية، خاصة في منظومة الاتحاد الأوروبي، كأطراف تابعة.[50] تتطلب تلبية احتياجات السوق الأوروبية التركيز على زراعة المحاصيل الأحادية والمزارع الكبيرة والالتزام بمتطلبات الذوق العام الأوروبي في طريقة إعداد زيت الزيتون مثلاً أو زراعة أصناف محددة مِن التمور، أو الفراولة، أو الأزهار أو التخصص في زراعة أصناف محددة مِن الحمضيات.

خلقت هذه السياسات والممارسات الزراعية وضعًا بيئيًّا للقطاع الزراعي يعبر عن ثنائية أخرى. مِن ناحية هناك استنزاف للموارد البيئيّة مِن أرض ومياه مِن قبل الزراعة الرأسمالية التي ترتكز على تكثيف رؤوس الأموال والطَّاقة وتزيد مِن هشاشة أوضاع العاملات وعمال الزراعة وزيادة التفاوت وتمركز الملكِيَّة العقاريِّة الذي يظهر ذلك بشكل واضح في الزراعة الصحراويَّة، حيث تُخصّص مساحات شاسعة لكبار المستثمرين في حين يحصل الفلاحون الصغار على مساحات محدودة.[51] ومِن ناحية أخرى هناك تدهور في الموارد في الواحات والمناطق الريفية نتيجة لغياب دعم الزراعة الفلاحيّة الصغيرة. أضف إلى ذلك أنَّ ميراث "الثورة الخضراء" مِن تكثيف للأسمدة

48- Månsson, E., (2020). Discourses of Ecologically Unequal Exchange: Processes of "othering"in the European Union's framing of trade. http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/9011422 (Accessed 30 July 2021)

49- Hamouchene, H. and Riahi, L., (2021). Deep and comprehensive dependency: How a trade agreement with the EU could devastate the Tunisian economy–CADTM.

50- Infante-Amate, J. and Krausmann, F., (2019). Trade, ecologically unequal exchange and colonial legacy: the case of France and its former colonies (1962–2015). Ecological economics, 156, pp.98-109..

51- See for example; El Nour, S., (2019). Grabbing from below: a study of land reclamation in Egypt. Review of African Political Economy, 46(162), pp.549-566.

والمبيدات والبذور الهجينة قد أدَّى إلى إهمال النظم الزراعيّة والبيئيّة المحلِّيَة الموروثة. وهو ما تسبب في تدهور الموارد الطبيعية مِن أراضٍ ومياه وفقدان التنوّع الحيوي للبذور والإخلال بالتوازن في التبادل بين الإنسان والبيئة محدثًا ما يُعرف بالتصدع في التبادل المتكافئ الاجتماعي الإيكولوجي (Metabolic Rift).[52]

الانتقال العادل: مواجهة التبادل البيئي غير المتكافئ

رغم أهمية مفهوم "التبادل غير المتكافئ"، الذي طرحته مدرسة التبعيّة والذي يركز كما أشرنا على حركة قوة العمل ورؤوس الأموال، نرى أنَّ فهم إمكانات الانتقال العادل يستوجب منا النظر إلى عملية التبادل البيئي غير المتكافئ، وهو مفهوم أشمل ويتطلب تحديدًا النظر إلى أربع مجموعات مِن الموارد: 1) المواد الخام والطَّاقة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، 2) الأرض المطلوبة بشكل مباشر أو غير مباشر لإنتاج تلك السلع، 3) الخدمات المستهلكة لإنتاج تلك السلع، 4) العمل المنفق في سلاسل التوريد. تحدُّ مثل هذه التدفقات غير المتكافئة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا مِن قدرة دول الجنوب على تحقيق التنمية الذاتيّة.

وفي دول شمال أفريقيا يبدو جليًّا أنَّ التبادل البيئي غير المتكافئ تاريخيًّا يركز على التبادل مع الدول الأوروبية ويتمثل في تخصيص الموارد المائية والأرضية والمناخية والطَّاقة وقوة العمل مِن أجل إنتاج الغذاء لأوروبا، ومِن ثَمَّ تحميل الدول الأولى التكاليف البيئيّة وتدمير بيئاتها المحلِّيَة واستنزاف مواردها الطبيعية وتوليد فائض مِن خلال التجارة الدوليَّة للشركات الأوروبية والنخب المحلِّيَة. وهذا بدوره له آثار بعيدة المدى على استدامة الموارد والطَّاقة والأراضي بدول شمال أفريقيا وعلى قدرتها على بناء سياسات للسيادة الغذائية ولتحقيق الانتقال العادل محليًّا. يؤدِّي هذا التبادل البيئي غير المتكافئ إلى استدامة نمط عيش إمبريالي في المراكز الرأسمالية في الوقت الذي يحدُّ فيه مِن فرص حدوث انتقال عادل في الجنوب.[53]

52- Foster, J.B., (2020). The Return of Nature: Socialism and Ecology. NYU Press.

53- Brand, U. and Wissen, M., 2021. The Imperial Mode of Living: Everyday Life and the Ecological Crisis of Capitalism. Verso.

فما يتمُّ طرحه على أنَّه انتقال عادل بيئيًّا واجتماعيًّا لأوروبا ليس بالضرورة كذلك للأطراف الملحقة بالقارة في جنوب المتوسط وغرب أفريقيا. تتجاهل النقاشات حول الانتقال البيئي التي تتناول فقط المراكز الرأسمالية، سواء مِن حيث أزمة نمط الإنتاج أو الاستهلاك الغربي أو طرح التكنولوجيا كحلٍّ للأزمة البيئيّة (الحداثة البيئيّة)، تمامًا واقع الكثير مِن دول الجنوب وإمكانات ومعوقات تحقيق تحول عادل لصالحها. يدفعنا هذا إلى نقد الخطاب الليبرالي، الذي يتمُّ تصويره باعتباره عالمي في الوقت الذي يتغاضى بدرجة كبيرة عن مسائل الدين البيئي والمناخي[54] للدول الصناعية الكبرى. إنَّ طرح الدين البيئي كنتاج تدمير البيئة الطبيعية في شمال أفريقيا ومسألة تصدير الخضروات والفاكهة والعمالة الرخيصة إلى أوروبا، والتي تعمل في ظلِّ ظروف عمل غاية في السوء كما أوضحته الدراسات حول العاملات المغربيات بمزارع جنوب إسبانيا[55] والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة لهذا التبادل غير المتكافئ، يجب أنْ تكون في قلب النقاشات حول الانتقال العادل للزراعة بشمال أفريقيا. وهناك تقديرات عديدة لحجم الدين المناخي. مثلاً في قمة كوبنهاجن (2009)، قدرت دراسة للمعهد الدولي للبيئة والتنمية تكلفة تغيّر المناخ في البلدان النامية بما يصلُ إلى 6.5 تريليونات جنيه إسترليني على مدى الأعوام العشرين القادمة.[56]

وأوضحتْ دراسةٌ أخرى للبنك الإفريقي للتنمية (في 2011)، أنَّ تكاليف التكيُّف في أفريقيا تتراوح بين 20 و30 مليار دولار أمريكي سنويًّا على مدى الأعوام العشرين القادمة.[57] أمَّا في دول الدراسة فتكشف مراجعة تقارير دول المنطقة حول مساهمتها، والتي تمَّ تقديمها إلى أمانة اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ بعد قمة

54- ينشأ الديْن البيئي من الضرر الناتج من تصدير المواد الخام والمنتجات الأخرى من البلدان الفقيرة بأسعار لا تشمل التعويض عن الأضرار المناسبة. ومن استغلال الدول الغنية للخدمات والسلع البيئية في دول الجنوب دون مقابل ودون حتى اعتراف بحقوق هذه المجتمعات والبلدان. وأخيرًا مِن استقبال دول الجنوب لنفايات ومخلفات الشمال العالمي محدثة تدميرات بيئية في الجنوب. لمزيد من التفاصيل انظر/ي:

Goeminne, G. and Paredis, E., (2010). The concept of ecological debt: some steps towards an enriched sustainability paradigm. Environment, development and sustainability, 12(5), pp.691-712..

55- Hellio, E., (2008). Importer des femmes pour exporter des fraises (Huelva). Études rurales, (182), pp.185-200.

56- Simms, Andrew. Ecological debt: Balancing the environmental budget and compensating developing countries. IIED, 2001.

57- Economics, Vivid. "The Cost of Adaptation to Climate Change in Africa." Report prepared for the African Development Bank Group, Final Report (2012).

باريس المناخية، عن خطط خفض الانبعاثات والتكيُّف مع التغيّرات المناخية وتصورات هذه الدولة عن تكلفة إحداث هذه التغيّرات. أوضحتْ تونس أنَّه لتحقيق انخفاض في الانبعاثات، بمقدار 41% بحلول العام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010 وللتكيف مع آثار التغيّرات المناخية تحتاج الدولة إلى تمويل دولي وبناء قدرات ونقل تكنولوجيا يقدره التقرير بنحو 20 مليار دولار أمريكي.[58]

بينما قدَّرت المغرب التزامها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 42% وتبلغ التكلفة الإجمالية للوصول إلى هذا الهدف 50 مليار دولار أمريكي،[59] في حين حدَّدت مصر احتياجها إلى 73 مليار دولار لتخفيف آثار التغيّرات المناخية دون تحديد أهداف محددة كميًّا ولا خطط لخفض الانبعاثات،[60] بينما أوضحت الجزائر عن خططها للحدِّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 22% بحلول عام 2030، بشرط الدعم الخارجي مِن جهة التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات دون أنْ تحدِّد قيمة هذا الالتزام أو تكلفة التخفيف و التكيُّف مع تغير المناخ.[61] وهذه الأرقام أقل بكثير مِن دعم التنمية الذي تحصل عليه تلك الدول ومِن الأعباء الاقتصادية للتغيّرات المناخية، لكنَّها تعبِّر عن شقٍّ يسير مِن المسؤولية العالمية في تحمل آثار وتبعات التغيّرات المناخية.

من التبادل البيئي غير المتكافئ إلى الدين المناخي

مفهوم التبادل البيئي غير المتكافئ نشأ وتطور في الأوساط الأكاديمية، لكن مفهوم الدين البيئي تطور داخل أروقة حركة العدالة البيئية. أطلق مصطلح الديون البيئية خلال قمة الأرض عام 1992 في البرازيل، ويهدف المصطلح بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على استغلال الشمال للموارد في الجنوب منذ أيام الاستعمار وما بعدها. الدين

58- Tunisia, N. D. C. “Intended Nationally Determined Contribution-Tunisia.” (2015). https://t.ly/ZbTPO

59- Marroc, N. D. C. “Intended Nationally Determined Contribution-Tunisia.” (2017). https://t.ly/n0myU

60- Arab Republic of Egypt, “Intended Nationally Determined Contributions”) 2015). https://t.ly/eNf_a

61- Algeria, N. D. C. “Intended Nationally Determined Contribution.” (2015). https://t.ly/w9_ij

البيئي هو مفهوم اقتصادي نتاج نوعين من صراعات التوزيع: الأول هو التبادل البيئي غير المتكافئ، والآخر هو الاستخدام غير المتناسب للفضاء البيئي للبلدان الأخرى دون دفع ثمنها. بناءً على ذلك يمكن وصف الديون البيئية على أنه النتاج التراكمي للتبادل البيئي غير المتكافئ القائم على التجارة بالإضافة إلى "الدين المناخي"، أي التخصيص التاريخي والمستمر وغير المتساوي لأحواض الكربون العالمية لصالح الدول المتقدمة.

واجهت الحركة الاجتماعية والبيئية للجنوب العالمي صعوبات في حساب الشق الأول من المفهوم لذلك تمَّ التركيز لاحقًا على تقدير الدين المناخي، والذي ظهر لأول مرة عام 1999 بواسطة حركة إلغاء ديون العالم الثالث[62]. وفي عام 2010 تبنى مؤتمر "الشعوب حول تغير المناخ وحقوق أمنا الأرض" في كوتشابامبا بدولة بوليفيا مفهوم الدين المناخي. وفي وثيقة كوتشابامبا تم تحديد الدين المناخي على أنه مجموع "ديون الانبعاثات" و"ديون التكيف". الأولى تعبر عن تكلفة الانبعاثات الزائدة التاريخية والحالية المفرطة لكل شخص بالدول المتقدمة والتي تحرم بلدان الجنوب من نصيبها العادل من الفضاء الجوي، في حين تعبر الأخرى عن التكاليف التي تتحملها بلدان الجنوب في التكيف مع ارتفاع أضرار ومخاطر الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ رغم محدودية مساهمتها في إحداث تلك الآثار. واعتبار هذا الدين المناخي جزءًا من دين أوسع لأمنا الأرض[63] وفي هذا السياق طالبت الوثيقة الدول المتقدمة بعدة إجراءات نلخصها فيما يلي: 1) إنهاء استعمار الغلاف الجوي من خلال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. 2) تعويض دول الجنوب عن فقدان فرص التنمية بسبب العيش في فضاء جوي مستعمر. 3) تحمل المسؤولية عن الهجرة الناتجة عن التغير المناخي؛ 4) تحمل ديون التكيف المتعلقة بآثار تغير المناخ ومنع وتقليل ومعالجة الأضرار الناشئة عن انبعاثاتها المفرطة[64].

62- Martinez-Alier, J., (2003). The Environmentalism of the poor: a study of ecological conflicts and valuation. Edward Elgar Publishing.

63- Warlenius, R., (2012). Calculating Climate Debt. A Proposal. In 12th Biennial Conference of the International Society for Ecological Economics, 2012.

64- People's Agreement of Cochabamba. (April 22nd 2010). https://t.ly/_wy20

آليات بناء الانتقال العادل للزراعة الشمال إفريقية: الزراعة الفلاحية البيئية والتجديدية

تندمج دول شمال أفريقيا بدرجات وطرق مختلفة في النظام الغذائي العالمي المعاصر، الذي تهيمن عليه الشركات عابرة الجنسيات والساعية نحو تحقيق الأرباح والزراعة من أجل التجارة الدولية والتصدير. يتسبب هذا النمط كما أوضحنا في تدهور البيئات الطبيعية والموارد بشكل متسارع ويهمش صغار الفلاحين والمجتمعات المحلية.

تحتاج المنطقة إذًا إلى إعادة رسم سياساتها الزراعية والبيئية والغذائية وسياسات الطاقة. من الضروري أن تتمركز هذه السياسات البديلة حول الداخل وعلى فك الارتباط مع خطط وأهداف ورؤى المركز الأوروبي.

لن ينزل هذا الانتقال العادل من الأعلى، مثل المخططات والسياسات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، ولكن يُبنى محليًّا من خلال الممارسات والنضالات اليومية للعاملين في الزراعة والناشطين والفاعلين المحليين بالمنطقة. تؤكد الملاحظات أن بعض ممارسات الفلاحين والأفكار الآخذة في الانتشار في دول المنطقة تتقاطع مع مبادئ الزراعة البيئية التجديدية وتمثل بذور/لبنات الانتقال البيئي في القطاع الزراعي. يحدث تبني هذه الممارسات نتيجة لأسباب مختلفة، منها حاجة الفلاحين الصغار لمواجهة التحولات المناخية وارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة الكيماوية، إلى جانب نمو قطاعات من السكان بالحضر والريف مهتمة بإعادة استخدام تكنولوجيا زراعية قديمة أو ابتكار أفكار جديدة لمواجهة ندرة المياه وتدهور التربة وارتفاع درجات الحرارة. تمثل هذه الممارسات الميدانية، التي تحدث على أرض الواقع، نقطة انطلاق ممكنة لبناء سياسات الانتقال العادل من أسفل إلى أعلى وليس العكس. إن الانتقال العادل يجب أن يمكن السكان المحليين ويعيد تعريف التنمية بمضامين تشمل المشاركة وصون وتجديد الموارد.

وتعرف الزراعة البيئية بأنها علم وممارسة وحركة اجتماعية تهدف إلى إنتاج كمية مناسبة من الغذاء عبر الاستغلال الأمثل للعمليات البيئية وخدمات النظم البيئية. والفكرة الرئيسة لعلم الإيكولوجيا الزراعية هي تجاوز النموذج المهيمن وتطوير

نظم إيكولوجية زراعية بأقل قدر من الاعتماد على المدخلات الملوثة للبيئة[65]. الزراعة التجديدية هي إحدى فروع الزراعة البيئية وتمثل خيارًا أكثر استدامة للنظم الزراعية. الزراعة البيئية والتجديدية (Regenerate agriculture and agroecology) هي الأكثر ارتباطًا بمواجهة التغيرات المناخية حيث إنها تركز على صحة التربة وزيادة المكون الحيوي بها وعلى إعادة إنتاج التنوع البيولوجي وكذلك تخزين الكربون بالتربة[66]. ويمكن تلخيص فلسفة الزراعة البيئية التجديدية في ثلاث نقاط: 1) الترابط بين جميع أجزاء النظام الزراعي، بما في ذلك المزارع وعائلته. 2) أهمية التوازنات البيولوجية. و3) الحاجة إلى مضاعفة العلاقات البيولوجية المرغوبة في النظام، وتقليل استخدام المواد الكيماوية والممارسات التي تعطل تلك العلاقات[67].

تمكن الزراعة البيئية والتجديدية الفلاحين من زيادة الإنتاج وتلبية الاحتياجات الغذائية وخفض آثار التغيرات المناخية وإعادة إحياء بيئتهم الطبيعية والزراعية، كما أنه يطرح علاقات النوع الاجتماعي قائمة على المساواة. سأركز في القسم التالي على بعض الممارسات والمبادرات المحلية التي تندرج ضمن ممارسات متعلقة بالزراعة البيئية والتجديدية التي يطبقها صغار المزارعين وتدعمها حركات اجتماعية أو مؤسسات علمية.

الممارسات المرصودة حول الزراعة البيئية والتجديدية والسيادة على الغذاء

يوضح الجدول رقم (5-2) بعض الممارسات المتعلقة بالزراعة البيئية والتجديدية، والتي تم رصدها عبر الدراسات حول المعارف المحلية والأصيلة المرتبطة بالمحافظة

65- Altieri, M.A., (2002). Agroecology: the science of natural resource management for poor farmers in marginal environments. Agriculture, ecosystems & environment, 93(1-3), pp.1-24.

66- تعد التربة، وتحديدًا الكتلة الحيوية بها، مستودعًا طبيعيًّا للكربون إذا تمت إدارتها بشكل مستدام وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيف آثار التغيرات المناخية عبر احتجاز الكربون في التربة والتخفيف من انبعاثات الغازات الدافئة في الجو. انظر/ي: منظمة الزراعة الدولية .

https://t.ly/n6Yu6

67- Francis, C.A., Harwood, R.R. and Parr, J.F., (1986). The potential for regenerative agriculture in the developing world. American Journal of Alternative Agriculture, 1(2), pp.65-74.

على المياه في شمال أفريقيا[68] أو عبر الدراسات القليلة التي تناولت الزراعة البيئية والتجديدية، في ثلاث دول في المنطقة المغاربية وهي تونس والمغرب والجزائر.[69] وأيضًا ملاحظاتي الميدانية في ريف مصر وتونس والمغرب من عام 2008 إلى عام 2019 واللقاءات مع باحثين وناشطين في شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية.

توضح هذه الملاحظات والدراسات كما هو مبين بالجدول رقم (5-2) أن هذه الممارسات ترتبط بزيادة الكتلة الحيوية بالتربة[70] وضمان مستوى عالٍ من المادة العضوية فيها وتعزيز التنوع البيولوجي وزيادة التفاعلات البيولوجية والفاعلة بين مكونات النظام البيئي الزراعي لاستمرار تجددها وحفظ المنظر الطبيعي الزراعي وصيانة الموارد المائية وتوفير المياه وتحسين سبل عيش العاملين بالزراعة وتوفير غذاء آمن وصحي ومناسب ثقافيًّا للسكان المحليين.

68- Nyong, A., Adesina, F. and Elasha, B.O., (2007). The value of indigenous knowledge in climate change mitigation and adaptation strategies in the African Sahel. Mitigation and Adaptation strategies for global Change, 12(5), pp.787-797.
Folke, C., (2004). Traditional knowledge in social–ecological systems. Ecology and society, 9(3).
Salick, J. and Ross, N., (2009). Traditional peoples and climate change. Global Environmental Change, 19(2), pp.137-190.
Green, D. and Raygorodetsky, G., (2010). Indigenous knowledge of a changing climate. Climatic Change, 100(2), p.239.
Michon, G., Berriane, M., Romagny, B. and Alifriqui, M., (2017). Les savoirs locaux peuvent-ils inspirer des solutions adaptatives dans les arrière-pays du Maroc. Hespéris-Tamuda, 52, pp.319-356.

69- Ameur, F., Amichi, H. and Leauthaud, C., (2020). Agroecology in North African irrigated plains? Mapping promising practices and characterizing farmers' underlying logics. Regional Environmental Change, 20(4), pp.1-17.
- Akakpo, K., Bouarfa, S., Benoît, M. and Leauthaud, C., (2021). Challenging agroecology through the characterization of farming practices' diversity in Mediterranean irrigated areas. European Journal of Agronomy, 128, p.126284.

70- تتكون الكتلة الحيوية للتربة Soil biomass من جميع الكائنات الحية بالتربة والمواد التي نشأت من تحللها التي تكون كتلة المادة العضوية بالتربة. وتشتمل على مكونات حية (كائنات دقيقة وديدان وجذور وسيقان النباتات الموجودة تحت سطح التربة) وكتلة حيوية متبقية (مواد عضوية من النباتات والحيوانات المتحللة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي:
Morgado, R.G., Loureiro, S. and González-Alcaraz, M.N., (2018). Changes in soil ecosystem structure and functions due to soil contamination. In Soil Pollution (pp. 59-87). Academic Press.

جدول 5-2 : رصد لأهم الممارسات الحاملة لإمكانات الزراعة البيئية التجديدية ببلدان شمال أفريقيا[71]

الفئة	الممارسة
ممارسات حسن إدارة التربة بشكل أفضل وتحسين خواصها وتخزين الكربون	زراعة بلا حرث
	الدورة الزراعية (تناوب المحاصيل النجيلية مع المحاصيل البقولية)
	تنوع التركيب المحصولي في المزرعة
	السماد العضوي غير المعالج
	السماد العضوي المعالج (كومبوست)
	السماد العضوي السائل (شاي الكومبوست)
	السماد العضوي للدود (فيرموكومبوست)
	السماد العضوي السائل للدود (شاء فيرموكومبوست)
	السماد العضوي غير المعالج
ممارسات تحسين إدارة المصادر المائية	الخطارة، الفقارة، الماجل/ القنوات المدفونة (المغرب والجزائر وتونس)
	الجسور (تونس)
	زراعة أصناف بلدية
	الري الليلي (مصر)
	التكثيف المحصولي
	زراعة المستويات الثلاثة الواحية

71- Author Fieldwork in Egypt and Tunisia, (2018-2010); Ameur et al., (2020) ; Hamamouche et al., (2018); Mohammed et Ruf, (2010); Ayeb et Saad, (2013); Boualem et al., (2011).

ممارسات توفير الطاقة	العمل اليدوي
	استخدام الحيوانات في العمليات الزراعية
	الري الانسيابي
	الري الليلي
	الري بالطاقة الشمسية
ممارسات تعزيز الوقاية الطبيعية والمكافحة البيئة	المصائد البيئية
	جمع الحشائش يدويًّا
	تعدد الأصناف وعدم تكرار زراعة نفس المحاصيل بنفس قطعة الأرض
ممارسات إدارة المظهر الطبيعي	زراعة المدرجات (المناطق الجبلية بالمغرب والجزائر)
	النظم الواحية
	النظم الزراعية الرعوية المختلطة
ممارسات السيادة على البذور	إنتاج البذور منزليًّا
	استخدام البذور البلدية/ المحلية

لا نحاول هنا إعطاء صورة كاملة، بل فقط بعض المؤشرات عن وجود ممارسات مرتبطة بالزراعة البيئية والتجديدية بمناطق الدراسة. تتقاطع هذه الممارسات مع مبادئ الزراعة البيئية التجديدية لكنها لا تتجسد بشكل متكامل. هذا يعني أن المزارعين يمزجون في أحيان كثيرة بين ممارسات الزراعة البيئية مع ممارسات الزراعة الرأسمالية، فيتم مثلًا استخدام أسمدة كيماوية مع الأسمدة العضوية أو استخدام أساليب بيئية وغير بيئية في ري المحاصيل وما إلى ذلك. ولا تزال المزارع البيئية المتكاملة نادرة جدًّا ومحدودة العدد في شمال أفريقيا، وإن كانت هناك تجارب بدأت في الظهور بدعم من مبادرات ومنظمات نشير إلى دورها لاحقًا.

نستطيع إرجاع أسباب ظهور هذه الممارسات إلى نتاج تفاعلات متعددة يمكن تقسيمها إلى شقين. الشق الأول مرتبط بالممارسات التي يطورها صغار الفلاحين للتحايل على الظروف البيئية أو الاقتصادية الصعبة. على سبيل المثال يواجه صغار الفلاحين في مصر

ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات باستخدام الأسمدة العضوية والمخلفات الحيوانية، كما أنهم يواجهون ارتفاع أسعار البذور المستوردة باستخدام البذور المحلية وإعادة إنتاج البذور ذاتيًا. كذلك يلجأ الفلاحون بالمنطقة المغاربية إلى استخدام أساليب بيئية في صون المياه والاستخدام الأمثل لها لمواجهة ندرتها. يتم توفير الطاقة أيضًا عبر التركيز على الجهد البشري. لا تنبع هذه الممارسات بالضرورة من تبني رؤية بيئية للزراعة، ولكنها تستند إلى محاولات تحسين سبل عيش صغار الفلاحين واستمرارهم في عمليات الزراعة في مواجهة التوغل الرأسمالي في القطاعات الزراعية الفلاحية الصغيرة. وفي هذه الحالات يمكن وصف ممارسات الزراعة البيئية التجديدية بأنها زراعة الفقراء البيئية (Agroecology of the poor) لأنها نتاج التركيز على سبل عيشهم. أما الشق الآخر من الممارسات فيخص التحولات المرتبطة بنمو طلب محلي وعالمي على الغذاء النظيف وتوسع دوائر المعرفة والتعلم ونقل الخبرات، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الجمعيات الأهلية أو الجهات المانحة. سنعرض في القسم القادم بعض المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال دعم وممارسة الزراعة البيئية والتجديدية في دول شمال أفريقيا.

الفاعلون المحليون (تعاضديات - جمعيات - منظمات - شبكات... إلخ)

إلى جانب الممارسات الفلاحية الحاملة لإمكانات الزراعة البيئية والتجديدية (ولكنها لا تمثل في حد ذاتها تحولاً متكاملاً وممنهجًا نحو الزراعة البيئة كما أشرنا) توجد مؤسسات أهلية وهيئات بحثية حكومية تدعم الانتقال نحو الزراعة البيئية عبر أدوات متعددة. تدفع هذه المؤسسات نحو تشبيك الجهود لتحقيق السيادة على الغذاء والزراعة البيئية على مستوى محلي أو قطري أو إقليمي. لا نحاول هنا تقديم خريطة كاملة لهذه المبادرات ولكن إلقاء الضوء على بعض النماذج قد يكون مفيدًا لإعطاء صورة عامة.

ضمن المنظمات والهيئات المذكورة بالجدول (5-3) هناك من تلعب أدوارًا متعددة في نشر ثقافة الزراعة البيئية والتجديدية وتقديم التدريبات، وأحيانًا الأدوات والممارسات وأيضًا التقارير والأبحاث العلمية والتشبيك بين الفاعلين. في منطقة شمال أفريقيا تلعب تعاضديات صغار الفلاحين (التعاونيات) دورًا مهمًّا في دعم ممارسات الزراعة

البيئية.[72] ومعنى التعاضد (وهو المفهوم المحلي بدول المنطقة المغاربية) أكثر دلالة من التعاون حيث يشتمل على التضامن والتعاون والأخوة أيضًا. فهذه الأشكال المحلية من العمل المشترك والتحالفات تساعد في تحقيق المزيد من التكامل في النظم الزراعية البيئية عبر نشر معارف الزراعة البيئية التجديدية. وذلك من خلال توفير الأسمدة العضوية وعمل دورات تدريبية في عمليات صيانة وتجديد التربة وإنتاج البذور وإكثارها محليًّا والعمليات الزراعية البيئية التي تحسن من جودة المنتجات الزراعية. فشراكات المنفعة المتبادلة وتدوير المحاصيل وتبادل المعلومات والممارسات، كلها ضرورية لتوسيع نطاق التجربة وتعميمها. كما تدفع نقابات عمال الزراعة، عبر مواجهتها للاستخدام المفرط للأسمدة وصحة العمال، نحو استخدام أساليب عضوية في مكافحة الآفات، كما تسمح جمعيات "الأكيلة" (المستهلكين) ببناء علاقات تشاركية عبر البيع المباشر والاتحادات والدعم المتبادل في علاقات تتجاوز المفهوم الضيق للسوق والمنفعة والمصلحة.

جدول رقم 5-3 : أمثلة لبعض المنظمات والمبادرات
الداعمة للزراعة البيئية التجديدية بشمال أفريقيا

المؤسسة	نطاق العمل
شبكة السيادة الغذائية لشمال أفريقيا	إقليم شمال أفريقيا
مركز أبحاث التغيرات المناخية	مصر (مؤسسة حكومية)
جمعية الزراعة العضوية	مصر
جمعية الفيوم لتنمية الزراعة العضوية	الفيوم، جنوب مصر
مكتب الخدمات الإنسانية	محافظة المنيا، جنوب مصر
الجمعية المصرية للزراعة المستدامة	محافظة أسيوط، جنوب مصر
مركز أبحاث المناطق القاحلة	تونس (مؤسسة حكومية)
مرصد السيادة الغذائية والبيئة	تونس
جمعية أشكال وألوان واحة AFCO	واحة شنني، جنوب تونس

72- Ameur, et al., 2020, Op cit.

مؤسسة تربة	الجزائر
المزرعة الإيكولوجية التربوية	منطقة زرالدة، الجزائر
شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب RIAM	المغرب
مجموعات تربية الدود - إنتاج سماد عضوي الدود	مصر، تونس، المغرب، الجزائر
تعاضديات/ تعاونيات زراعية	مصر، تونس، المغرب، الجزائر
نقابات فلاحية	مصر، تونس، المغرب، الجزائر
روابط سلة الغذاء منتجون ومستهلكون (ربط الفلاحين بالمستهلكين بالمدن)	مصر، تونس، المغرب، الجزائر
الأسواق المحلية الفلاحية	مصر، تونس، المغرب، الجزائر
نقابات العاملات بالزراعة	تونس، المغرب

المصدر: جمعت من طرف الباحث عبر مقابلات ولقاءات مع فاعلين ميدانيين، 2021.

ومع ذلك، ورغم النمو المتزايد للاعتراف بأهمية المعارف المحلية والزراعة البيئية التجديدية لمواجهة الأزمة البيئية والتغيرات المناخية على المستوى العلمي كما أشرنا، تظل هذه الممارسات غير معترف بها على نطاق واسع ومهمشة إلى حد كبير في دول المنطقة سواء في سياسات التحديث الزراعي أو في المناقشات حول تغير المناخ. كما أنها تتم في الغالب على نطاق فردي (على مستوى المزرعة) أو محلي (المجتمع المحلي) وبدعم من بعض منظمات المجتمع المدني وبعض المؤسسات البحثية. ولا يسمح ذلك بإحداث تغيير كبير في بنية السياسات الزراعية ولا بتحقيق إعادة بناء سياسات السيادة الغذائية للبلاد على أسس الزراعة البيئية التجديدية.

هناك أيضًا حاجز آخر مرتبط بإنتاج المعرفة العلمية، إذ إن الزراعة البيئية والتجديدية هي حركة اجتماعية وممارسة زراعية ومعرفة علمية تجمع علوم الزراعة بعلوم البيئة. تهيمن أفكار الزراعة الصناعية على المناهج التي تدرس بكليات الزراعة بدعم من الدولة والشركات العالمية المهيمنة على مستلزمات الإنتاج الزراعي، فمثلاً في مصر تمول شركات مبيدات وشركات أسمدة وشركات تقاوي المؤتمرات العلمية بكليات الزراعة.

كما أن مناهج كليات الزراعة في مصر تقدم للمهندسين المستقبليين برامج تفيد بأن الهندسة الوراثية أو الثورة البيوتكنولوجية هي حل أزمة الغذاء في العالم.[73] وذلك رغم اتساع دوائر النقاش العالمي حول فشل هذه الوعود منذ إطلاقها خلفًا للثورة الخضراء منذ عام 1990.[74]

رغم حدود هذه الممارسات وعدم انتشارها على نطاق واسع فإن الملاحظات الميدانية توضح النمو المتسارع لعمليات الضغط من أسفل لبناء السيادة الغذائية ودعم الزراعة البيئية التجديدية في جميع دول الدراسة. ويمكن البناء على هذه الديناميكيات المحلية والممارسات الفلاحية للوصول إلى الانتقال العادل للقطاع الزراعي في شمال أفريقيا.

خاتمة

حاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء على التحولات الزراعية ومعوقات وفرص تحقيق الانتقال العادل للزراعة في دول شمال أفريقيا. لا يزال النظام المهيمن على السياسات الزراعية في دول المنطقة هو الزراعة الرأسمالية كثيفة استعمال الطاقة ورأس المال والموجهة أساسًا للتصدير. هذه السياسات عاجزة عن مواجهة التغيرات المناخية والأزمة البيئية، كما أنها غير قادرة على تحقيق السيادة الغذائية لدول المنطقة وتزيد من تهميش وإفقار قطاعات كبيرة من العاملين بالزراعة وسكان الأرياف. أظهرنا ديناميكيات المجتمعات الريفية ومحاولات الابتكار والتجديد، وأيضًا المعارف المحلية لمواجهة تدهور الموارد الطبيعية وسبل عيش الفلاحين. كما بينا تعدد ممارسات الزراعة البيئية والتجديدية التي يستخدمها المزارعون ممزوجة مع أدوات الزراعة الرأسمالية، وبالتالي لم يحدث تحول كامل أو تبنٍّ كامل للزراعة البيئية. ويمكن إرجاع ذلك بشكل أساسي إلى غياب أي دعم منظم ومستدام لهذا الانتقال على مستوى السياسات العامة الزراعية والبيئية.

تحتاج المنطقة إذًا إلى إعادة رسم سياساتها الزراعية والبيئية والغذائية والطاقية

73- النور، صقر. (2017). الأرض والفلاح والمستثمر، والمستثمر: في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر. مرجع سابق.

74- Patel, R. and Moore, J.W., 2017. A history of the world in seven cheap things. University of California Press.

استنادًا إلى التمركز حول الداخل وفك الارتباط مع الخطط والأهداف والرؤى المركزية الأوروبية. يقع الاستقلال الذاتي وإنهاء التبعية وخفض حدة الفقر وآثار التغيرات المناخية والتدهور البيئي في صلب أي برنامج جدي للانتقال العادل للزراعة. يتطلب بناء هذا البرنامج أكثر جذريةً وتشاركيةً محليًّا، من أجل الاستفادة وتجديد الموارد الطبيعية المحلية وصيانة تجددها. ويتطلب هذا المسار التحرري من التبعية بناء مهارات ومعارف علمية جديدة ومتجذرة محليًّا في الوقت ذاته تدعم الزراعة البيئية والتجديدية. لم تكن الثورة الخضراء لدولة ما بعد الاستقلال ممكنة بمعزل عن تدخلات ودعم الدولة، ليس فقط عبر توفير مستلزمات الإنتاج ومشروعات الري والميكنة، ولكن أيضًا عبر خدمات الإرشاد الزراعي والمزارع الإرشادية وتأسيس المراكز البحثية وكليات الزراعة، وبالتالي تحتاج الزراعة البيئية والتجديدية في شمال أفريقيا إلى خطة انتقال عادل محلية للزراعة. ومع ذلك لن يتم هذا الانتقال العادل دون الضغط من أسفل عبر الفاعلين المحليين والناشطية التي لا تقوم فقط على بناء لبنات الانتقال العادل، ولكن أيضًا وبشكل أساسي تعمل على مواجهة هيمنة الزراعة الرأسمالية.

(6)

أزمة الكهرباء في السّودان: بين الحلول المتعجّلة وفرص الانتقال الطَّاقي المستدام

محمد صلاح ورزاز بشير

الأزمة

دخلَ قطاعُ الكهرباء في السودان في حالة أزمة في الأعوام القليلة الماضية[1]. فبالإضافة إلى نسبة 60% مِن الشعب السوداني التي ظلَّت تعيش في ظلام دامس، يعاني ملايين السودانيين اليوم مِن ساعات انقطاع التيار المستمر حيث لا تغطي السعة المتوفرة سوى 60% من الطلب[2]. بالإضافة لزيادات التعرفة المتكرّرة والتي وصلت إلى 13000% لبعض الفئات.

نتجَ هذا الوضع المُتفاقم عنْ عدَّة عوامل يمكن التفكير فيها من خلال صلتها بعامل الإمداد أو الاستهلاك. ويتطلَّب النظر إلى هذه السياقات التعرف على التغيّرات السياسية بين الحكومات المدنية والعسكرية في تاريخ السودان الحديث، بل ومراجعة سياسات الطَّاقة في الحقبة الاستعماريَّة والتعرف إلى التحوُّلات اللاحقة. في هذا الفصل سنحاول معرفة مدى الحساسية البيئيّة لإنتاج واستهلاك الطَّاقة وارتباطها بالتحول الطَّاقي المستدام، ومدى قدرتها على الإجابة على الشعارات السياسية المرتبطة بثورة شعب السودان المجيدة في ديسمبر 2018 وهي الحرية والسلام والعدالة.

1- إشارة: أُنجز هذا الفصل في عام 2022، قبل وقت طويل من اندلاع الحرب الأهلية في السودان في أبريل 2023. لذلك، للأسف، لا يأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة التي حدثت منذ ذلك الحين.

2-The World Bank. (2019). "From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan's Electricity Sector".
https://t.ly/SpPxk [Last accessed August 5th, 2020].

الإمداد

تتوزع مصادر الطَّاقة في السودان بين التوليد المائي والتوليد الحراري، حيث تُقَسَّمُ السَّعةُ الحالية التي تبلغ 3.5 جيجاوات بنسب تقارب 50% لكل منها. فوفقًا لتقديرات عام 2018، فإن 32% من الشعب السوداني – فقط – هُمْ مَنْ يتمَّتعون بإمداد كهربائي من الشبكة القومية، يتركّز معظمه في المناطق الحضرية ويُستثني ولايات دارفور الخمس وجنوب كردفان بحواضرها التي يتمُّ إمدادها بواسطة شبكات محلَّية تعمل بمتوسط 6 ساعات في اليوم،[3] وهي نفس مواقع اشتعال النزاعات المتأثرة بالتباين التنموي التاريخي.

الاستعمار والتباين التنموي

يعيشُ السودان تباينًا تنمويًّا حادًّا ارتبط بتنوع ثقافي كبير منذ الحقبة الاستعماريَّة، والتي قسَّمت السودان الشمالي عن مناطقه الجنوبية،[4] بما في ذلك بعض المناطق في دارفور وكردفان والنيل الأزرق بقانون المناطق المقفولة، والتي عزلت مساحات واسعة ومجموعات سكانية متنوعة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي لبقية البلاد حتى العام 1946 بعد الحرب العالمية الثانية. سرعان ما اشتعلت الحرب بين شمال السودان وجنوبه في العام 1955 قبل إعلان الاستقلال، وكانت أهم الأسباب؛ التباين التنموي وانفراد الشماليين بالحكم.

لم تتوقف السياسات الاستعماريَّة بلْ استمرَّت عمليات النزاع وتطورت مِن حدِّ المشاركة في الحكم وأخذت طابعًا دينيًّا بعد الانقلاب العسكري الأول في 1958. [5] واستمرت هذه السياسة وتطورت حتى وصلت قمَّتها في ظلِّ حكم الإنقاذ العسكري (1989-2019)، والذي ركَّز التنمية على المناطق الواقعة ضمن مثلث دنقلا، الأبيض، سنار فيما يعرف

3- Ministry of water resources and electricity. (2012). Long- and Medium-Term Power System Plans. Lahmeyer International GmbH.

4- انفصل جنوب السودان وأعلن استقلاله في 2011.

5- عبد الله، بولا. (2001). "شجرة نسب الغول في مشكل "الهوية الثقافية" وحقوق الإنسان في السودان: أطروحة في كون الغول الإسلاموي لم يهبط علينا من السماء"، مركز عبد الكريم ميرغني :

https://t.ly/QhxiZ

محليًّا بمثلث حمدي، والذي قاد إلى تركيز التنمية في منطقة محدودة داخل المثلث المذكور باعتبارها متجانسة ثقافيًّا ويسهل تشكيل تحالف عربي/ إسلامي يكون نواة دولة متجانسة يمكنها الاستمرار كدولة فاعلة حتى لو انفصل عنها الآخرون. وهذا وفَّر غطاءً أيديولوجيًّا معلنًا للدولة قائمًا على التهميش التنموي وتسبب الإقصاء الثقافي والديني في تقسيم البلاد.[6] وتأتي الطَّاقة ضمن أهمِّ الخدمات المركزية ذات الطابع السياسي لاستمرار حكم الإنقاذ. تُعدُّ هذه الصورة التاريخية المقتضبة ضرورية عند النظر لعمليات إمداد الكهرباء.

الإرث الاستعماري الآخر الذي لا يزال مثقلاً كاهل قطاع الطَّاقة هو مشاريع السِّدود المائيّة. عند إلقاء نظرة متعجِّلة إلى تاريخ التفكير في إنشاء السِّدود نجدُها ارتبطت بحملات الاستعمار البريطاني المصري للسودان. وقد بدأت عمليات الدراسات على الشلال الثاني في العام 1897، أي قبل دخول المستعمر إلى الخرطوم، مما يوضح مركزية التحكم في مياه النيل كواحدة من الدوافع الاستعماريَّة، وقد تمَّ وضع استراتيجية تفصيلية في العام 1904 والتي استمرت الدراسات التحضيريّة لها دون انقطاع منذ دخول المستعمر للسودان. وقد تمَّت الدراسات وفق أولويات الاستعمار حينها بضرورة تخزين المياه لصالح التوسع الزراعي في مصر والبحث عن فرص أخرى للتوسع الزراعي في السودان لتوفير المنتجات الزراعية للمستعمر بتكلفة منخفضة.

تَمَّ اختيار السير وليم قارستين والذي يُعدُّ من أبرز العلماء الذين درسوا هيدرولوجيا النيل وله تاريخ طويل في العمل في الهند ومصر، وقد كُلِّفَ بدراسة خيارات التخزين على النيل، وهو أول من وضع تصوُّرًا لبناء سدود على بحيرة ألبرت (الواقعة في أوغندا وتمتد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية) وقناة جونقلي (جنوب السودان)، وأشار إلى ضرورة بناء سدٍّ على بحيرة تانا (إثيوبيا) وسدٍّ على نهر عطبرة (السودان) لتنظيم تدفق المياه. كما أشار لإمكانية الاستفادة مِن الأراضي بين النيل الأزرق والأبيض (مشروع الجزيرة في السودان) ولتحقيق ذلك اقترح بناء خزَّان سنَّار (السودان). نُشِرَ تقريرٌ مهمٌّ للغاية في العام 1904، يحتوي مقترحات متعدِّدة بما فيها تنظيم مشاريع

6- "النصُّ الكامل لورقة عبد الرحيم حمدي .... وخطط تقسيم السودان"، "سودانيز أونلاين"، (2005).

في مصر،[7] لذا فقد كان أحد دوافع الاستعمار تخزين المياه لمصلحة مصر، وتمَّ إكمال الخطط الخاصّة بذلك كما ذكرنا في العام 1904.

استمر هذا النهج في ظلِّ حقبة الاستعمار بوضع قضية التوسع الزراعي بواسطة حفظ المياه وحماية مصر من الفيضانات خصوصًا بعد فيضانات 1945-1946،[8] وظهر ذلك في تقرير صيانة النيل المستقبلية 1946 وجاء تناول تفصيلي لتخزين مياه النيل عبر الخزَّانات مع إشارة مقتضبة للطاقة الممكن والمتوقع إنتاجها في التقرير الصادر بعنوان التحكم في مياه النيل 1953 وتقرير موريس مستشار حكومة السودان للري الصادر في 1954.[9] وهو ما أشارتْ إليه الوثائق الرسمية السودانية الصادرة عن وحدة تنفيذ السِّدود السودانية، بأنَّ الاستعمار وضع الخطط منذ أربعينيات القرن العشرين لحفظ المياه لمصلحة مصر، وتغيّرت الخطَّة من إقامة سدِّ مِرْوِي بالسودان لإقامة السَّد العالي لضمان وجوده داخل الأراضي المصريّة.[10] وقد ظهر جليًّا التحول في الغرض مِن إقامة السِّدود مِن تخزين المياه لمصلحة مصر فقط، إلى النظر لإنتاج الطَّاقة بعد التقرير الصادر مِن البنك الدولي في العام 1983 والذي وضَّح تفصيليًّا إمكانيات الاستفادة من السِّدود المقترحة لإنتاج الطَّاقة[11]، وهو ما استندت إليه حكومة الإنقاذ[12] (1989-2019) في دراساتها المستقبلية وتحولت جميع المشاريع نحو التركيز فقط على إنتاج الطَّاقة.

لم تخرجْ المشاريع التي طُرِحَتْ حديثًا (في ظلِّ الحكومات الوطنية) والخاصّة بالسِّدود

7- Garstin, Sir William. (1904). "Report Upon the Basin of the Upper Nile: With Proposals for the improvement of the river". Cairo: National printing Department.
وللمزيد من الاطلاع على أعمال السير جارستين راجع/ي دراسة السير ويليام ويلكوك المطولة عن أعمال جارستين:
Willcocks, Sir William. 1904. The Nile in 1904. Cairo: National printing Department of Egypt. https://t.ly/2ZO2Z

8- عثمان، محمود صالح. (2011). "الوثائق البريطانية عن السودان"، المجلد الثالث عشر، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي..

9- موريس، ه. أ. (1954). "تنمية النيل الرئيسي لمصلحة مصر والسودان". .

10- دفع الله، أحمد عبد الله. (2016). "مشروع سد مروي: القصة الكاملة من الفكرة إلى الإنجاز"، وحدة تنفيذ السدود، وزارة الموارد المائية والري والكهرباء: السودان، .

11- Report No 4511-SU.1983. Sudan: Issues and Options in the Energy Sector.
https://t.ly/Ostgy

12- الإنقاذ يطلق على حكومة الحركة الإسلامية السودانية التي وصلت السلطة عبر انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير، وذلك لادّعاء قادة الانقلاب حينها بأنَّ دافعهم للاستيلاء على السلطة هو إنقاذ البلاد من الغلاء والفساد. وظلوا يطلقون على أنفسهم هذا الاسم باستمرار.

تحديدًا في ظلِّ حكم البشير (1989-2019) مِن التصور الاستعماري الذي طُرِحَ في تقرير السير قارستين، والذي أكمله بعد أكثر من خمسة أعوام من العمل الميداني المستمر، وقد وضع التصور الكُلِّي للاستفادة القصوى من مياه النيل وفق أولويات المستعمر حينها، والتي كان في قمة أولوياتها تخزين المياه لضمان التوسع الزراعي في مصر بعد فشل كلِّ التدابير التي تمَّ اتخاذها.[13]

إنَّ التحول الأساسي في النصف الثاني مِن القرن العشرين هو تحويل الهدف الأساسي المُعلن مِن تخزين المياه لمصلحة التوسع الزراعي (لمصلحة مصر) إلى إطلاق بالونة جديدة؛ وهي إنشاء السدود لإنتاج الطَّاقة، وبالتالي تحقيق التنمية. وهي إعادة تعبئة المشاريع الاستعماريَّة القديمة في أوانٍ تنمويّة تحمل الوعود بإنتاج الطَّاقة، ولكنَّها لا تستطيع الصمود نظريًّا أو أمام واقع التجربة العملية.

ارتبطت فترة حكم البشير (1989-2019) في نصفها الأول بالعزلة والحصار الاقتصادي، مما قلَّل إمكانيات التوسع في الخدمات، وسرعان ما اكتشف البترول في مطلع الألفينيات ووقعت تسوية سياسيّة مع أكبر الحركات وأحزاب المعارضة، مما وفر فائضًا اقتصاديًّا انعكس على بعض الخدمات وفي مقدمتها الطَّاقة. إلا أنَّه لا تخلو هذه الفترة مِن تحدِّيات سياسية في إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد التسوية، مع وضع أولوية مقدَّمة للحكومة حينها، وهي بقاء حكم البشير (نظام الإسلام السياسي)، وهو ما انعكس على طبيعة السياسات المتعلِّقة بالطَّاقة والدور السياسي لها.

هذا الانعكاس ظهر بصورة جليَّة في سعي حكومة البشير في بدايات القرن الواحد والعشرين إلى تحويل عمليات إنتاج وتوزيع الطَّاقة إلى واحدة من أكبر المشاريع السياسية لكسب تأييد مجموعات مِن سكان الوسط المشار إليهم سابقًا في مثلث حمدي، وذلك بالتوسع في شبكات الإمداد للقطاع السكني لكسب التأييد السياسي. وهو ما دفع الحكومة في العشرية الأولى مِن القرن الواحد والعشرين إلى طرح نموذج سدّ مِرْوِي بصفته مخلصًا سيقود السودان من الظلام إلى النور والتنمية، وهو ما أشار إليه

13- عسكوري، علي خليفة. (2014) "خزان الحماداب: نموذج الإسلام السياسي للإفقار ونهب الموارد"، AJSP Printing. Services

البشير في خطاب افتتاح السّد بقوله "سد مِرْوِي مشروع القرن ومشروع بداية نهاية الفقر ومشروع بداية الانطلاقة الكبرى لدولة السودان العظمى".[14]

قدَّمت حكومة البشير سدّ مِرْوِي كمشروع تنموي كبير وحاولت تسويقه في حفل الافتتاح كردٍّ على مذكرة المحكمة الجنائية الدوليَّة عام 2009، التي طالت المشير البشير والذي ذكر في خطاب الافتتاح:

"سيصدرون قرارهم غدًا واليطلعو بعدو قرار ثاني وثالث ولن تصنع فينا شيئًا وما دايرين الناس ينشغلوا بالقرارات ونحن حنواصل في التنمية".[15]

وكان شعار أنصار البشير حينها (السّد الردّ)،[16] وسرعان ما انقشعت غيّمة الخطاب التنموي أمام واقع زيادة قطع الكهرباء وارتفاع تكلفتها مع مرور الزمن.

قامت الحكومة بتركيز عمليات الإنشاء والتسويق لشركات موالية لها، ما زاد تكاليف الإنشاء بزيادة الفساد والمحسوبية وغياب الرقابة، وبعدها واجه السودان فاتورة الديون المرتفعة التي بلغت نحو 3 مليارات دولار أمريكي، والتي خُصِّصت لبناء السَّد الذي تناقصت قدرته على إنتاج الطَّاقة الكهربائية. بعدما كان يروج عند افتتاحه بأنه سينتج 1250 ميجاوات، انخفضت قدرته لأقل من 600 ميجاوات.[17] كما أنَّ غياب الشفافية كان عاملاً مهمًّا في زيادة التكلفة البيئيّة المترتبة على بناء السِّد، وقد أوكلت الحكومة المهام الهندسية لشركة لاهماير الألمانية (Lahmeyer) والتي أُدِينَتْ في قضايا فساد في مشروعات مياه بمرتفعات ليسوتو في مناطق جنوب أفريقيا،[18] ما قاد البنك الدولي لوقف التعامل معها لسبعة أعوام. وقد وجدت مساحات بديلة للعمل مثل

14- "نص خطاب البشير في افتتاح سد مروي"، (2008).

15- المرجع السابق. شرح الجملة بالعربية الفصحى: (سيصدرون قرارهم غدًا وسوف يصدرون من بعده قرارًا ثانيًا وثالثًا، ولن يتنبه الناس لهم؛ سينشغلون هُم بالقرارات ونحن سنواصل التنمية).

16- أي أنَّ السّد هو الردُّ على مذكرة اعتقال البشير الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية.

17- هاشم، محمد جلال (2016). "رسالة كجبار: من أجل السودان لا من أجل قرية. قضايا السدود بشمال السودان"، شفق للنشر والإنتاج الإعلامي.

18- Probe International. (2006). World Bank sanctions Lahmeyer International for corrupt activities in bank-financed project.
https://t.ly/iHp-e

السودان حيث يتوفَّر لها التمويل من جهات أخرى نادرًا ما تضع معايير الشفافية في قائمة أولوياتها. وقد استمرت لاهماير بدورها مستشارًا هندسيًّا لمشاريع سدود أخرى بل توسَّعت في أعمالها في ظلِّ حكم الإنقاذ.[19]

صاحب بناء السَّد تجاوزات خاصة بالدِّراسات البيئيّة، حيث لم تتمْ إجازة الدِّراسات البيئيّة لمشروع سدِّ مِرْوِي حتى العام 2007. وقد أوضح تقرير الوضع البيئي للسودان الذي صدر ما بعد النزاع المسلح الطويل (الذي شهده السودان من العام 1983 حتى 2005) أنَّ الحكومة لم تلتزم بمعاييرها القانونية في إجازة دراسات الأثر البيئي.[20] وعند عرض الدراسات على الجهات المختصَّة في الدولة لم تتمْ إجازتها كونها تفتقر لمكونات أساسية، وهو ما قاد للضغط على الجهات المموِّلة لإيقاف انسياب التمويل. كان ردُّ فعل الحكومة قويًّا تمثَّل في تغيير وزاري حينها تمَّ على أساسه إبعاد الوزير وكل الإدارات المعنية بإجازة تقارير الأثر البيئي. وقد تمَّت إجازة هذه التقارير بعد نحو أسبوع مِن تعيين إدارات جديدة لتحل محل الإدارات المُقالة. هذا يوضح حجم الاهتمام ووضع قضية سدِّ مِرْوِي في تلك الفترة ضمن قائمة الأولويّات عالية الأهمِّية.

ويوضح ذلك – أيضًا – عدم الاهتمام بالآثار البيئيّة والاجتماعية المترتِّبة على إقامة السِّدود، والتي تسببت في زيادة معدَّلات التبخر والتي بلغ حجمها في حالة سدِّ مِرْوِي[21] نحو مليار ونصف متر مُكعَّب من المياه بالإضافة إلى زيادة البحيرات الصناعية في السودان بصفة عامة، والتي أثَّرت بشكل واضح على معدلات إنتاج المحاصيل الأساسية والبساتين في المناطق شمال سدِّ مِرْوِي، وساهمت في تهجير عشرات الآلاف من المتأثرين وفقدانهم لسُبل كسبهم للعيش.[22]

لم تمضِ إلا أعوام قليلة إلى أنْ تمَّ الإعلان عن اكتمال تعلية خزَّان الرُصيرص (في ولاية النيل الأزرق نحو 550 كم جنوب شرق الخرطوم) في 2013، وبعدها اكتمال سدَّي

19- ارتبط توسع شركة لاهماير بمدير وحدة تنفيذ السدود معتز موسى والذي أصبح لاحقًا رئيسًا لوزراء السودان 2018-2019، وقد تمَّ توثيق ذلك من خلال مقابلات ميدانيّة أجراها الكاتب في 2019 ومجموعة نقاش في 2021.

20- United Nations Environment Programme. (2007). "Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment".
https://t.ly/LsH24

21- عبد الرحمن، محمد صلاح (2018). "سعر الذهب: التكلفة الاجتماعية والبيئية للتعدين"، مكتبة جزيرة الورد.

22- المرجع السابق.

أعالي عطْبرة وستيت (في ولايتي كَسَلا والقضارف، نحو 460 كم شرق العاصمة الخرطوم) في 2017، واللذين ينتجان نظريًّا 280 و320 ميجاوات على التوالي. وقد بُنيتْ المشروعاتُ المختلفة بواسطة القروض مِن الصناديق الخليجية وحكومة الصين، وشكَّك كثيرٌ مِن المختصين في جدوى التمويل الصيني والخليجي لمشاريع الطَّاقة المائيّة، كَوْنَ الصين تسعى لتوفير القروض مقابل قيام شركاتها الحكوميّة بعمليات إنشاء السِّدود، وتوفر بعض دول الخليج القروض مقابل حصولها على الأراضي الخصبة لمواجهة قضايا الأمن الغذائي.[23]

يُمثلُ توفير التمويل عبر القروض إحدى المشكلات التي تواجه مشاريع إنتاج الطَّاقة وفي مقدِّمتها السِّدود. بدلاً من حشد الموارد الذاتيّة للدول عبر الاستفادة من إمكانيّة توفير التمويل عبر الضرائب التصاعديَّة وتكوين شركات مساهمة عامَّة وتوفير فرص للمتأثِّرين والسكان عمومًا ليصبحوا مساهمين في المشاريع وفي فوائدها، كحلول قادرة على ضمان المشاركة الواسعة والاستفادة من تلك المشاريع، يتمُّ – فقط – ربط تلك المشاريع بالقروض التي تؤثر على السِّيادة الوطنية في المشاريع الاستراتيجية وتُزيد مِن ثقل الديون المتراكمة.

مثَّلتْ هذه المشاريع (سدّ مِرْوِي، تعلية خزَّان الرُصيرص، سدّا أعالي عطبرة وستيت) صورة واضحة لهذه العمليات حيث حصلت الشركات الصينية على عقود الإنشاءات، أما السَّعوديّة فقد حصلت على أكثر من مليون فدان (420 ألف هكتار) لمدة 99 عامًا، وهي المساحة الكلية لمشروع أعالي عطبرة الجديد الواقع في أراضٍ خصبة تفكِّر المملكة العربيَّة السَّعوديّة في استغلاله ضمن مشروع توفير الأمن الغذائي.[24] وقد تمَّ تهجير السكان مِن أراضيهم قسرًا وفرضت عليهم الحكومة تعويضات مجحفة بحيث إنَّ مَنْ يمتلك أقل من 10 أفدنة زراعية (نحو 42 ألف متر مربع) يتمُّ تعويضه بقطعة أرض سكنية بمساحة 300 متر مربع، ومن يمتلك أكثر من 10 أفدنة يتمُّ تعويضه بقطعتين سكنيتين بمساحة 600 متر مربع.[25] فَقَدَ السكانُ أراضيهم الزراعية، وفقد

23- Verhoeven, H. (September 10, 2015). "Big is beautiful: Megadams, African water security, and china's role in the new global political economy".
https://t.ly/__Og4

24- المجموعة السودانية للديمقراطية أولًا "سدَّي أعالي نهر عطبرة وستيت: فساد وتشريد"، (2017).
https://t.ly/jtMdQ

25- المرجع السابق.

الرعاة مسارات الرعي الطبيعية لأكثر من 7 ملايين رأس تقريبًا مِن الماشية، وتمَّ تهجير قسري لنحو 700 ألف مواطن من مناطقهم.[26]

أثبتت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة لمشروعات الطَّاقة المائية مِن خلال التجربة انخفاض العائد الطَّاقي مِنها مقابل حجم التكلفة الكبير، وهو ما يجعلها مشروعات تساهم في زيادة التباين التنموي وفقدان أعداد كبيرة من السكان لسُبل كسب عيشهم التقليدية، وبالمقابل نجد أقرب المناطق لتلك السُّدود (مثل مناطق الخيار المحلّي في محلَّية البحيرة، ومنطقة العزازة قرب خزَّان الرُصيرص، وأغلب القرى على ضفاف نهر عطبرة) لا تتمَّتع بالكهرباء ولا المياه المنتظمة، ما يجعل مشاريع الطَّاقة المائيَّة تُساهم في خلق مناطق تضحية من أجل "التنمية" وتراكم رأس المال في مناطق أخرى، وهو ما يُساهم في إعادة إنتاج التباين التنموي، ما يُعمِّقُ الغبنَ التاريخي ويساهم في زيادة النزاعات بدرجاتها وأشكالها المختلفة.

الحلول المتعجلة

بالإضافة إلى حرمان أكثر من 60% مِن الشعب مِن الوصول إلى الشبكة القومية، تفاقمت فجوة الإمداد القومي بفعل زيادة معدَّلات الاستهلاك السنوية الكبيرة نسبيًّا، بمتوسط 10% سنويًّا، ما وضع القطاع تحت الضغط المستمر لتوفير مزيد من السعة الكهربائية. تمَّت الاستجابة لهذه الضغوط بتشييد المزيد مِن المحطَّات الحرارية باعتمادها الكبير على الوقود المستورد، حيث تمَّت إضافة أكثر مِن 1500 ميجاوات حرارية بين عامي 2008 و2019. وتُقدر تكلفة الوقود المستهلك للقطاع في 2017 بـ1.3 مليار دولار، ما جعل نسبة الدعم الحكومي للقطاع 15% من منصرفات الدولة.[27] كما أنَّ هذه الكميات المنتجة تتسبب في انبعاثات كبيرة، ما يعادل نحو 6.25 مليون طنٍّ من ثاني أكسيد الكربون.

26- المرجع السابق.

27- The World Bank. (2019). "From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan's Electricity Sector".
https://t.ly/ar7Vb. [Last accessed August 5th, 2020].

غطَّت السرعة والتكلفة الأولية المنخفضة نسبيًّا والتي يتمُّ بها إضافة محطات حرارية جديدة للسعة القومية على التَّحدي التشغيلي الكبير الذي تواجهه دولة فقدت أكثر من 75% مِن رصيدها مِن النفط وأرباحه بانفصال جنوب السودان في 2011. الأمر الذي جعلها تعتمد إلى حدٍّ كبير على الوقود المستورد في ظلِّ أسعار صرف غير مستقرة وبمعدلات تضخم متسارعة. وبالإضافة إلى تزايد الأسعار فإن التوسع في الإنتاج الحراري لا يأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي السَّالب للتوليد الحراري والذي يتسبب في زيادة كبيرة في انبعاثات الغازات المسببة للتغيير المناخي.

أما خيارات التوليد الهيدرومائي؛ فقد ظلَّت في قلب الخطط المستقبلية، ولكن بتنفيذ أقل. وقد صرَّح نظام الإنقاذ[28] مرارًا بعزمه على إقامة مجموعة مِن السِّدود الكبيرة على نهر النيل شمال الخرطوم في مناطق دال وكجبار والشريك (بطاقة تشغيلية كلية/ مركبة تعادل 990 ميجاوات)، وتقع هذه السِّدود على الشلال الثاني والثالث والخامس في شمال البلاد، بالإضافة إلى بعض المشاريع المحدودة في إنتاج الطَّاقة الكهربائية في دقش ومقرات وشري والسبلوقة.[29] وتواجه هذه المشاريع تحدِّيات متعلقة برفض قطاع عريض من السُّكان المحلّيين بسبب عدم جدواها حسب وجهة نظرهم، وكونها ستؤُدِّي إلى إغراق أغلب المناطق السكنية والزراعية والأثرية مِن شمال الخرطوم وحتى حلفا القديمة، بالإضافة إلى تكلفتها المرتفعة مقارنة بالعائد المتوقع منها. وفنيًّا فإنَّ محاولة تسويقها كحلٍّ يصطدم بواقع إنشاء سدِّ النهضة الذي سيغيِّر من طبيعة النيل ويساهم في استقرار جريان المياه على طول العام، وهو ما يجعلها مشروعات غير مجدية عمليًّا وتواجه تحدِّيات تنفيذيَّة تجعل تنفيذها أبعد من الواقع.

كلُّ هذا يجعل مِن خطَّة القطاع والتي تهدف إلى الوصول لإمداد كهربائي بنسبة 80 % بحلول 2031 هدفًا طموحًا جدًّا.[30] فبالإضافة إلى فجوة السِّعة المتوفِّرة فإنَّ التكلفة المرتفعة لمدِّ شبكات النقل والتوزيع تترك بدورها نسبة مقدرة مِن الشعب في الظلام،

28- الخضر، سعاد. (2016). وزير الكهرباء يتمسك بإقامة سدود كجبار ودال والشريك، الراكوبة.

29- Ilson, EDF & Scott. (February 2010). "Pre-Feasibility & Feasibility Studies of DAL Hydropower Project". Unpublished report.
هاشم، محمد جلال. (2016) "رسالة كجبار مرة أخرى من أجل السودان لا من أجل قرية"، شفق للنشر، الخرطوم .

30- Ministry of water resources and electricity. (2012). "Long- and Medium-Term Power System Plans". Lahmeyer International GmbH.

حيث نلاحظ في تركُز خطوط الإمداد في وسط وشمال البلاد، المركز التاريخي للقوة الاقتصادية والسياسية في البلاد.

ورغم العوامل المشتركة بين السودان وبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مِن انخفاض في معدَّلات الكهربة والكثافة السكانيَّة، إلا أنَّه لم تنجح مثل هذه الدول في خلق أسواق وصناعات مزدهرة مِن الخيارات البديلة، الشيء الذي يعود في جزء منه إلى العزلة الدوليَّة التي كانت مضروبة على النظام السابق بسبب العقوبات الأمريكية. على سبيل المثال، وبالمقارنة مع تنزانيا[31] التي تمتلك 109 محطة شمسية معزولة بسعة كلية تبلغ 158 ميجاوات، يمتلك السودان محطة واحدة بسعة لا تتجاوز 5 ميجاوات.

انطلقت المبادرة الأولى في هذا الاتجاه في عام 2014 حينما تمَّ تجريب نموذج الأنظمة الشمسيَّة المنزليّة (Solar home systems). استهدف النموذج التجريبي 100 مستخدم بسعة 100 وات لكل مستخدم. صُمِّم البرنامج ليصل سعة كلية مقدارها 110 ميجاوات بعام 2031. [32] وفقًا لآخر تقرير فإنَّ عدد المستفيدين قد بلغ 1500 منزل في 2018، تمَّ إمدادهم بالأنظمة الشمسيَّة على أقساط بالتعاون مع بنوك محلَّية بالأقاليم المعنية.[33]

إلا أنَّه لم تفتتح أول محطة شمسية إلا في 2020 حينما تمَّ تدشين محطة بسعة 5 ميجاوات في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور وأهم مدن إقليم دارفور عمومًا.[34] بينما تشهد كذلك محطّتها التوأم في مدينة الضعين في دارفور بعض العقبات التي حالت دون إكمالها مثل التمويل وتأخير المواد والمعدات وحالات سرقة لبعض المعدات.

31- World Resources Institute. (2017). RELEASE: Report: Tanzania Mini-grid Sector Doubles with Bold Policy Approach.
https://t.ly/Fq2zQ [Last accessed March 1st, 2021].

32- Ministry of Water Resources and Electricity. n.d. “Rural electrification with Solar Home Systems Project”. Retrieved from: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2p4.pdf. [2022, May 5]

33- The World Bank. (2019). “From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan’s Electricity Sector” .
https://t.ly/o6SEp [Last accessed August 5th, 2020].

34- سونا. ”شمال دارفور تتسلم رسميًّا أول محطة للطاقة الشمسية في السودان“،
https://t.ly/OcvKd

تمَّ تمويل وتطوير المحطتين بواسطة الشركة السودانية للتوليد المائي والطاقات المُتجدِّدة والتنفيذ بواسطة شركة محلَّية خاصة تدعى توب قير.[35]

بينما يجوز إرجاع الأزمة التي تضرب القطاع حاليًا إلى عهد البشير وفسادِه إلا أنَّ الحكومة الانتقالية لمرحلة ما بعد الثورة (2018) قد فاقمتها بصورة مباشرة وغير مباشرة. فكلُّ إصلاحات الاقتصاد الكلِّي كانت أُمليت بناءً على العقيدة النيوليبرالية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لم يحاول عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء السابق، والقادم من مكاتب الأمم المُتَّحدة بدوره مقاومتها بحجَّة كونها شروطًا أساسيَّة لتخفيف الديون وللحصول على قروض ودعومات جديدة.[36] بحلول أوائل عام 2023، أدَّى تعويم الجنيه ورفع الدعم عن السلع الأساسية إلى وصول قيمة الجنيه مقابل الدولار الرسمي 570 جنيهًا اليوم مقارنة بـ55 جنيهًا في يناير 2021، وإلى أنْ يقفز سعر الوقود مِن أقلِّ مِن 100 إلى 2500 جنيه/الجالون.[37]

أما الطرق المباشرة التي زعزعت بها الحكومة الانتقاليَّة الإمداد الكهربائي، فمصدرها نفس رتوشات الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية المذكورة آنفًا لكنَّها باستهداف مباشر لقطاع الطَّاقة. كان تطبيق هذه الإصلاحات التي تأتي في وقت حرج رهينًا بدرجة عالية من التنسيق والتخطيط. ليأتي فشل القطاع في هذا الأمر ويجعل مِن المستخدمين ضحايا لتوصيات الإصلاحات المجحفة وتنفيذها السيئ في آنٍ واحد. كما أنَّ الأمر قد ازداد سوءًا بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، والذي عُلِّقتْ على إثره كلُّ المعونات الخارجية، ما زاد الضغط على خزينة الدولة وسارع بحزمة الإصلاحات المعطوبة.

35- الشركة السودانية للتوليد المائي والطاقات المتجددة. "الطاقة الشمسية تشرق في غرب البلاد"، (2021).
https://t.ly/RF4Ce

36- The World Bank. (2021). "Reforms, Arrears Clearance Pave the Way for Sudan's Full Reengagement with the World Bank Group".
https://t.ly/kGXM_

37- Global Petrol Prices. (2022). "Sudan Gasoline prices".
https://t.ly/yJZzD

الاستهلاك

من أهم تمظهرات أعوام النفط في السودان (1999–2011) كان التغيير في أسلوب الحياة للطبقة الوسطى الحضرية. الخرطوم الكبرى، العاصمة التي تؤوي 20% من سكان البلاد (نحو 9 ملايين شخص)،[38] وأهم الصناعات والخدمات والمعاملات التجارية، تستهلك 60% من إمداد البلاد الكهربائي. يذهب 60% مِن هذا الاستهلاك أيضًا للقطاع السكني الذي يستوحي معماره مِن دبي ودول الخليج الأخرى، حيث استبدل المعمار التقليدي القائم على مواد مِن التراب البارد والساحات الفسيحة وجيدة التهوية الملائمة للمناخ الصحراوي للسودان بغابات خرسانيَّة مِن المباني الرأسية رديئة التهوية؛ ما يجعل نسبة كبيرة مِن مواطني المدينة تعتمد بالكامل على أجهزة التكييف عالية الاستهلاك الكهربائي، حيث تصل معدلات الطلب في الصيف ضعف ما هي في الشتاء. لكنَّه وعلى عكس دبي، فإنَّ القوانين الصارمة والمؤسسات المنظمة للمباني ولتصنيع واستيراد الأجهزة الكهربائية غائبة بالكامل، حيث يصل معدل استهلاك المنزل الواحد 308 كيلووات/ساعة في الشهر، أو ما يقارب 6 أضعاف المتوسط لإقليم أفريقيا جنوب الصحراء.[39] لتبقى هذه كإحدى إمكانيات تحسين كفاءة الطَّاقة.

تقوم معدلات الاستهلاك الحضري المرتفعة هذه بالضغط على القطاع من جانب، كما أنَّها تمارس ضغطًا سياسيًّا للحصول على إمداد أكثر استقرارًا من الجانب الآخر. دفع هذا الضغط في القطاع باتجاه الحلول المتعجِّلة والطارئة، مثل الزيادة الكبيرة في السِّعة الحراريّة السَّابق ذكرها والتي تنوي الخطَّة الخمسية الموضوعة في 2018 في عهد البشير تكرارها بالتخطيط لزيادة السعة المتوفرة بـ8.7 جيجاوات إضافية، 60% مِنها مِن المحطَّات الحراريّة. تمَّت مراجعة هذه الخطَّة بواسطة البنك الدولي في تقريره المنشور في منتصف 2019، والذي تمَّ فيه عرض الوضع الحالي للقطاع وتوصيات إنعاشه. ونسبةً لأنَّ هذا التقرير يخدم الآن كمرجع لإصلاح قطاع الكهرباء، ستتم مناقشة أهمِّ محاوره في النقاط التالية.

38- Ille. E. and Steel. G. (2021). Khartoum: City Scoping Study. African Cities Research Consortium. Retrieved from https://t.ly/xnYbI

39- World Bank Project Information Document. (2020). Sudan Energy Transition and Access Project. https://t.ly/26F7M

تقرير البنك الدولي

يُمكن قراءة الإصلاحات الأساسية في التقرير مِن وجهة نظر ثلاثة محاور هي: رفع الدعم عن التعرفة، المزيج الطَّاقي للسِّعة المستقبلية ومشاركة القطاع الخاص.

رفع الدعم عن تعرفة الكهرباء

وفقًا للتقرير، فإن التعرفة في السودان تعتبر الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء، (بغض النظر عن معدَّلات الدخل في الدول موضع المقارنة). ويضيف التقرير بأنَّ التعرفة تمثل ما بين 1-3% من متوسط الدخل الشهري للأسر، ما يجعلها متوافقة مع المؤشرات المُوصَى بها بألا تتجاوز التعرفة الـ5% مِن متوسط الدخل الشهري للأسرة، دون التفكير في عدد الأسر التي تمتلك دخلاً شهريًّا ثابتًا في بلد يعمل أكثر مِن 65% مِن سكانه بالقطاع غير المنظم،[40] كما أضاف التقرير كيف يوجَّه الجزء الأكبر مِن الدعم للفئات الخطأ، حيث يتمُّ استهلاك نسب أكبر مِن الكهرباء مِن طرف الفئات العليا في هرم معدلات الدخل أي إنَّ النسب الأكبر من الدعم الحكومي تذهب للأغنياء. ويخلص التقرير إلى أنَّ معدلات الدعم هذه "كريمة" جدًّا ويوصي بخفضها تدريجيًّا على مدى خمسة أعوام لتغطية العجز المالي.

بين يناير 2021 ويناير 2022، عُدِّلَتْ تعرفةُ الكهرباء ثلاث مرات مختلفة وبمعدلات أُسية. مثلاً، وبالمقارنة مع التعرفة قبل 2021 فقد قُلِّصَ خطُّ الدعم الحيوي (Lifeline Tariff) – وهي الفئة الأقلُّ تكلفة والتي تستهدف الشرائح الأقل دخلاً – مِن 200 كيلووات/ساعة إلى 100 كيلووات/ساعة، وزادت تكلفة الكيلووات/ساعة منه مِن 0.15 جنيه إلى 5 جنيهات (تتجاوز 3300%).[41] كما زادت التعرفة التجاريّة والزراعيّة بنسبة 13,000% و5000% على التوالي في حزمة الزيادات الأخرى.[42] انعكست آثار هذه الزيادات الحادة في زيادة أسعار

40- The Challenge Fund for Youth Employment. (2021). Sudan Country Scoping. https://t.ly/_mweE

41- وكالة الأناضول، (2021). السودان يضاعف تعرفة الكهرباء 4 مرات.

42- أوبن سودان، (2022). تفاصيل الأسعار الجديدة للكهرباء في السودان بداية من 24 يناير 2022.

كل المنتجات المصنَّعة والسِّلع لتزيد من معاناة المواطنين الذين امتصَّ التضخُّم مواردهم.

بينما يمكننا الاتفاق على ضرورة إصلاحات تعرفة الكهرباء في ظلِّ الأوضاع الحالية للقطاع وللاقتصاد الكلِّي الذي ورثته البلاد من نظام البشير الفاسد، بيدَ أنَّ تفاصيل هذه الإصلاحات تبقى موضع جدال. فمِن غير العدالة افتراض تمَّتع مَنْ هُمْ في قمة وقاع الهرم الاقتصادي بنفس المقدرة على امتصاص زيادات بهذه الأضعاف المضاعفة في تعرفة الكهرباء وأسعار السلع والخدمات التي صاحبتها. إذ كان من المُمكن الوصول إلى صيغة إصلاحات أفضل من خلال الموازنة بين معدَّلات الزيادة للفئات المختلفة. مثل أنْ تتمَّ المحافظة على التعرفة للفئات الأقلِّ استهلاكًا (بمتوسط 177 كيلووات/ساعة في الشهر) عند نفس التعرفة ومحاسبة الاستهلاك العالي (أعلى من 600 كيلووات/ساعة في الشهر مثلاً) بسعر التكلفة الحقيقية، لأنَّ ذلك ليس من شأنه زيادة عوائد القطاع وحسب، بلْ سيحفز الـ1% التي تستهلك أكثر من ربع إمداد القطاع السكني على الترشيد.[43]

رغمًا عن الزيادات الكبيرة في التعرفة إلا أنَّ رفع الدعم لا يزال جزئيًّا، ما يعني أنَّه ثَمَّة زيادات أخرى في طريقها للمواطنين للوصول إلى الرفع الكامل الموصى به، الأمر الذي قد يُفاقم الغضب الشعبي الذي يتملَّك المواطنين بعد الإجراءات الانقلابية، خصوصًا في ظلِّ الوضع الحالي الذي لا تترجم فيه الزيادة في التعرفة إلى استقرار في الإمداد. علاوة على أنَّ الموجة الأخيرة من الزيادات (2022) قد شهدت حراكًا قويًّا وسط فئة المزارعين الذين قفزت تعرفتهم بنسبة 2000% مقارنةً بالتعرفة السابقة.[44]

قام المزارعون في شمال السودان في مطلع 2022 وبدعم مِن القوى المدنية الأخرى بالاحتجاج على زيادة التعرفة الزراعية وطالبوا بتخفيضها، وعبَّروا عنه بإنشاء متاريس على الطريق القومي الذي يربط شمال السودان بمصر ويسهل عمليات التبادل لكميات مقدَّرة من السلع والمسافرين. تُوِّجَ هذا الاحتجاج بما عُرِفَ لاحقًا

43- The World Bank. (2019). "From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan's Electricity Sector".
https://t.ly/fjOc5. [Last accessed August 5th, 2020].

44- أوبن سودان، (2022). تفاصيل الأسعار الجديدة للكهرباء في السودان بداية من 24 يناير 2022.

بترس الشمال (متراس الشمال) بنجاح يستحق التقدير، وذلك ليس لمقدرته على حجز التعاملات التجاريّة المشبوهة والتي يُهَرَبُ من خلالها الذهب والمواد الخام بواسطة القوَّات النظاميّة ومعاونيها إلى مصر فحسب. إنما لنجاح هذا الحراك في التمدد من نقطة واحدة ليشمل 14 نقطة إضافية على طول الطريق. وبالإضافة لمطلب خفض تعرفة كهرباء، قد أضيفت للقائمة مجموعة من المطالب التاريخية لسكان المنطقة التي عانت من مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية منذ الاستقلال. استمرت متاريس الشمال لما يزيد على الأربعة أشهر ونجحت في خفض التعرفة للمزارعين المحلّيين من 21 جنيهًا إلى 9 جنيهات.[45]

ختامًا، فإنَّه ودون السيطرة على مؤشرات الاقتصاد الكلِّي للبلاد، فسيلتهم التضخُّم كلَّ الأرباح الإضافية المحقَّقة من رفع الدعم، ليترك قطاع الكهرباء بفاتورته المتضاعفة لوقود المحطات الحرارية، الحاليَّة والمستقبليَّة. كما أنَّه في ظلِّ معدَّلات التضخُّم التي بلغت أكثر من 260% في مارس 2022،[46] ومقدرة شرائيَّة منخفضة جدًّا وسط شعب يرزح أكثر من نصف سكَّانه تحت خطِّ الفقر،[47] فلا يعني تحرير الأسعار في هذا الوضع شيئًا آخر سوى أنَّ القطاع في طريقه ليحيد أكثر عن أهدافه في الكهربة بحلول 2031. فلمْ تأت تجاربِ الكهربة الناجحة في دول مثل غانا وكوريا الجنوبية[48] سوى بالمجهودات الحكوميَّة التي تُصمِّمُ حزمًا للرسوم والتعرفة الملائمة لميزانية المواطنين ذوي الدخول المحدودة وغير المنتظمة.

45- ريبورتس، بيم. (2202). "(ترس الشمال) كيف تشكلت حركة المقاومة وما مطالب المحتجين؟ ترس-الشمال-كيف-تشكلت-حركة-المقاومة /2022/02/12/. https://t.ly/U_WcB

46- Relief Web. (2022). WFP Market Monitor: Sudan. WFP Market Monitor - Sudan: March 2022 - Sudan | ReliefWeb. https://t.ly/zuzlc

47- Trading Economics. (2022). “Sudan Income Poverty”. https://t.ly/IFsac

48- Trotter, P.A. & Abdullah, S. (2018). Re-focusing foreign involvement in sub-Saharan Africa’s power sector on sustainable development. Energy for Sustainable Development. 44:139-146. DOI: 10.1016/j.esd.2018.03.003.

الشكل 6-1: مقارنة بين الخطَّة الخمسيّة لحكومة السودان والخطَّة المقترحة من البنك الدولي.

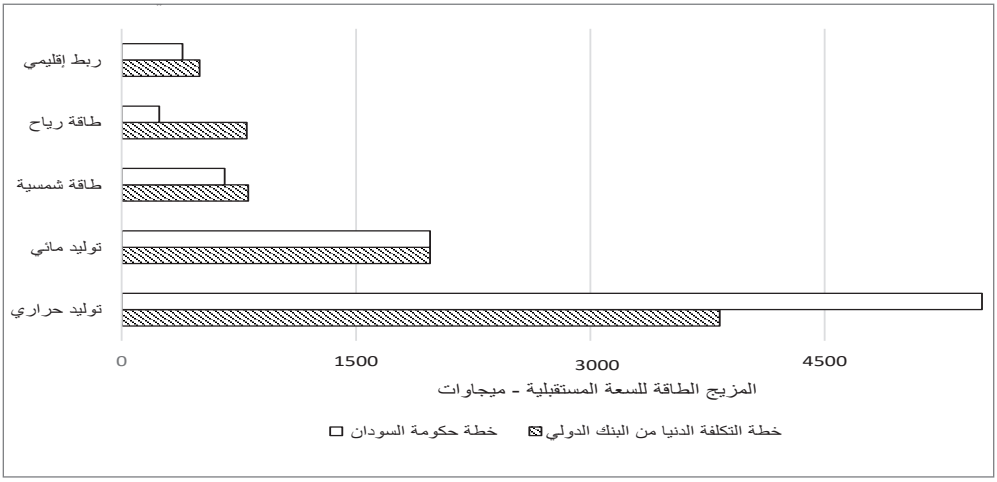

وفي حالة مِن عدم التنسيق التَّام بين الجهات المختصة المختلفة في عهد البشير تصعب مقارنة الخطَّة الموضوعة في 2018 للسِّعة المستقبليّة والمساهمات المحدَّدة قوميًّا (Nationally Determined Contributions) التي تمَّ الالتزام بها في مؤتمر الأطراف 21 في باريس (كوب 21) وجرى تحديثها في 2021.[49] حيث تستهدف المساهمات القومية الجديدة إنشاء محطات بسعة 3000 ميجاوات قبل 2031 بمزيج مِن طاقة الرياح والطَّاقة الشمسيَّة داخل وخارج الشبكة. بينما تنصُّ الخطَّة الحكوميِّة على سعة إضافية تمثَّل فيها المحطات الحرارية 60%، الأمر الذي تمَّت مراجعته بصورة طفيفة بواسطة تقرير البنك الدولي، ليتمَّ تخفيض نسبة التوليد الحراري إلى 50% وزيادة الطاقات المُتجدِّدة (عدا التوليد المائي) إلى 800 ميجاوات لكل مِن طاقة الرياح والطَّاقة الشمسيَّة، أيّ ما يعادل نسبة 10% مِن السِّعة الإضافيّة المستقبليّة لكل مِنْ المصدرين كما هو موضح في الشكل 6-1. يعتمد التقرير معايير التكلفة الدُنيا (Least-cost plan) للوصول إلى المزيج الطَّاقي للسِّعة المستقبليّة، والذي لا يستصحب سوى

49- Nationally Determined Contributions Registry. n.d. Sudan. https://t.ly/VAw76

التكلفة الماليَّة للمشاريع، غاضًّا النظر عن التكلفة البيئيّة أو الاجتماعية لها.

ثمَّة سؤال لا يمكن تجاهله: لماذا لا تركز النسبة الغالبة في خطط السِّعات المستقبليّة على الطَّاقات المُتجدِّدة؟ مع العلم أنَّ معدَّلات الإشعاع الشمسي اليومي مرتفعة جدًّا في البلاد وأنَّ سرعات الرياح تتجاوز 7 م/ث في عدَّة مواقع،[50] ما يجعلها مثاليَّة للتوليد من طاقة الرياح، ومع الإشارة إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار الطَّاقات المُتجدِّدة في الأعوام الأخيرة، لتصل إلى مستوى التنافسية مع عدَّة مصادر من الطَّاقة التقليدية. السِّمة الأخرى التي لا تزال مسيطرة على العقليّة التخطيطيّة هي المركزيَّة المفرطة. تزخر تجارب الدول في الإقليم ودول جنوب العالم الأخرى بتجارب ناجحة لنماذج بديلة ولامركزية كحلٍّ ملائم لكلٍّ مِن مشكلة الكهربة ومحاولات الانتقال لطاقات نظيفة وعوائق التمويل الضخمة للمشاريع المركزية.

على سبيل المثال، نجحت كينيا في زيادة معدلات الكهربة بها من 32 % في 2013 إلى 75 % في 2018، مستعينة بخليط من الحلول التقنيّة والمؤسسيّة تشمل الربط التقليدي بالشبكة وأنظمة الطَّاقة الشمسيَّة المنزليّة (Solar Home Systems SHS) والشبكات الصغيرة المعزولة (Mini/micro-grids).[51] فتتناقص تكلفة خيار الشبكات الصغيرة باطِّراد، كما توفر إمكانيات ما يُعرفُ اليوم بالجيل الثالث من الشبكات الصغيرة ذاتِ التقنيَّات المرنة، منها إمكانية ربط مجموعة من هذه الشبكات مع بعضها أو مع الشبكة القومية في المستقبل.[52]

رغم تأكيد الخطوط العامَّة للخطَّة المستقبلية على الدور المهمِّ للشبكات الصغيرة في مشروع الكهربة الشاملة في المناطق ذات الكثافة السكانيّة المنخفضة في السودان،

50- يعتبر الموقع مجديًا اقتصاديًّا لمحطات الرياح ابتداءً من سرعة 5.5م/ث.
Renewable First. n.d. “Wind power: how windy does it have to be”. https://t.ly/1oxfa

51- Zalengera, C. et al. (2020) Decentralization: the key to accelerating access to distributed energy services in sub-Saharan Africa? “Journal of environmental studies and sciences”. [Online] 10(3), 270–289.

52- ESMAP. (2019). Mini Grids for Half a Billion People: Market Outlook and Handbook for Decision Makers. Executive Summary. Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), Technical Report 014/19. Washington, DC: World Bank.

إلا أنَّه لا توجد أيُّ تفاصيلٍ عنها في الخطَّة قصيرة المدى. فتقرير البنك الدولي يحذو حذو السياسات الحكومية التي ظلَّت تتسم بتوجيه الموارد المالية المحدودة لتقوية الإمداد للمستهلكين داخل الشبكة كاستجابة عاجلة لأزمة الإمداد الحضري، وإعطائها أولوية تفوق مشاريع الكهربة للمستخدمين خارج الشبكة رغم التكلفة الاجتماعية الباهظة لحرمان ما يزيد على 60% من السكان من حقِّهم في الوصول لخدمة أساسية كالكهرباء.

إشراك القطاع الخاص

أمَّا المكون السحري لوصفة التحرير التي وصفت مرارًا وتكرارًا حول العالم فهو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة، وذلك لجذب التمويل والخبرات. في 2010 تمَّ تقسيم الهيئة القومية للكهرباء – المحتكرة لكل عمليات الإمداد الكهربائي – لخمس شركات وفقًا لمهامها التقنيّة، مثل توليد الطاقة الحرارية و الطاقة الكهرومائية أو النقل أو التوزيع.. إلخ. نصَّت نفس هذه الإصلاحات على إمكانية دخول القطاع الخاص في مرحلة التوليد عن طريق مولدي الطَّاقة المستقلين، لكنَّه وفيما عدا المحطات المعزولة – التي خصخص إنشاؤها وتشغيلها (لا تتجاوز 3% من السعة الكلية) – لمْ يدخل القطاع الخاص بأيِّ شكل في مشاريع التوليد اللاحقة. يعزي تقرير البنك الدولي هذا الأمر لغياب الإطار الكامل الذي يفصل عملية الشراكة وقوانينها، بالإضافة لانخفاض تعرفة الكهرباء (المدعومة) والتي تعتبر غير جاذبة للمستثمرين.

يدفع الإطار المقترح في تقرير البنك الدولي إصلاحات القطاع الحالية في اتجاه تهيئته ليصير جاذبًا للمستثمرين بدلاً من توجيهها في سبيل رفع القدرات وإعادة هيكلة شركات القطاع العامَّة لتمكينها من قيادة المشاريع المستقبليَّة بالكفاءة المطلوبة. لا يهدُّد التفكير حاليًا في إصلاحات قطاع الكهرباء انطلاقًا من عقليّة ربحيّة استدامة القطاع فحسب، بلْ بإمكانه أنْ يكون أمرًا عسيرَ التحقُّقِ في الأساس، ما يجعلُ القطاع فريسة للحلول المتعجِّلة والطارئة من جديد.

إنَّ الموجّهات وأفضل الممارسات لصناعة توليد الطَّاقة[53] التي يسترشد بها مستثمرو الطَّاقة في العالم، هي على النقيض من كلِّ ما عليه القطاع في السودان الآن. حيث نجد في القائمة محدِّدَاتٍ مثل أجواء مواتية للاستثمار، أطر سياسات واضحة ومتسقة، ممارسات مناقصات تنافسيَّة، إمدادات وقود مستقرَّة وما إلى ذلك، الأمر الذي يصعب تخيُّله متحققًا في القريب العاجل في ظلِّ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يضرب بالسودان حاليًا. مثلاً يعاني مولدو الطَّاقة المستقلون من الشركات التركيَّة التي تمتلك بعض المحطات المعزولة من صعوبة تأمين إمدادات الوقود وتأخير دفعات الحكومة لهم، ما يستجيبون له بقطع الإمداد عن المدن لأيام.[54]

ربما يكمن السيناريو الأكثر منطقًا وعدلاً (خصوصًا للطَّبقات الفقيرة) في الفصل بين حلِّ أزمة الكهرباء في البلاد عن إشراك القطاع الخاص في إنشاء السِّعات المستقبليَّة وتوجيه قروض التنمية ذاتها للقطاع بصورة مباشرة والابتعاد عن الشروط التي تُمليها السوق الحرَّة ومحدداتها. فبالإضافة إلى ما سبق، فقد أثبت تناقض معظم هذه الشروط الصارخ مع مشاريع الكهربة ذات الأبعاد الاجتماعية مثل تعرفة الدَّعم الحيوي (Lifeline tariff)، الدَّعم المتبادل للفئات (Cross subsidy)،[55] ضرائب الاستيراد العادلة، ومتطلبات التوطين للصِّناعات والعمالة. وعمومًا، فقد أصبح توفير التمويل الذي بُرِّرَت به عمليات إشراك القطاع الخاص مرارًا وسيلةً لـ"خصخصة المعونات" التي تخدم كأداة نيوكولونيالية تفاقمت من خلالها تبعية الدول النامية من دون أنْ يصاحبَ ذلك خطوات حقيقية في اتجاه حلول مستدامة للمشاكل المعيَّنة، بلْ تتحول هذه المعونات إلى قناة يتمُّ مِن خلالها صرف ميزانيات الدَّعم التنموي للشركات الخاصّة في كل بلد. تمثل پاور أفريكا (Power Africa) على سبيل المثال أكبر المبادرات العاملة في مشاريع الطَّاقة في أفريقيا جنوب الصحراء بالتزامات تمويل كلِّية تصل إلى 54 مليار دولار حاليًا، وتستخدمها الحكومة الأمريكية لزيادة أرباح القطاع الخاص في أمريكا. ففي 2016 مثلاً، وجَّهت ما يقارب ال 90% من التزامها ذي الـ7 مليارات

53- Gratwick, K. N. & Eberhard, A. (2008). "An Analysis of Independent Power Projects in Africa: Understanding Development and Investment Outcomes". Development policy review. 26 (3), 309–338. [Online].

54- "إطفاء كامل للكهرباء في ثلاث مدن رئيسة بدارفور"، شبكة عاين، (2020). https://shorturl.at/gnrxP

55- الدَّعم المتبادل هو عملية فرض أسعار أعلى على مجموعة من المستهلكين مِن أجل دعم تخفيض في الأسعار لصالح مجموعة أخرى.

دولار لبنوك ومؤسسات تمويل خاصَّة أمريكيَّة لتنفيذ أو تمويل مشاريع طاقة في أفريقيا جنوب الصحراء.[56]

أمَّا حجَّة أنَّ شركات الطَّاقة المحلِّيَة تفتقر للكفاءة التنفيذية التي تُمكِّنها من قيادة مشاريع كهذه، فهو أمرٌ قابلٌ للدَّحض. فخلال أعوام النفط في السودان بين الأعوام 1999 و2011، وفَّرَ الانتعاشُ الاقتصادي المصاحب لها فوائضَ معتبرة لخزينة الدولة، ورغم الفساد والمحسوبية، لمْ تكن الهيئة القوميّة للكهرباء حينها ناقصة للخبرات الفنية والإدارية للقيام بإصلاحات ناجحة وذات نطاق واسع: مثل التحول إلى نظام الدفع المقدم،[57] الذي رفع معدلات التحصيل إلى 93% (ضمن الأعلى في الإقليم)،[58] وأيضًا تمَّ الصرف بكرم على تأهيل الكوادر وتدريبها داخل وخارج البلاد، ما جعلها تتمَّتع بوضع جيد واستحقاقات ماليَّة عالية حافظت عليها من ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج التي تميِّزُ معظم قطاعات البلاد. وفي الأعوام الأخيرة تمَّت – أيضًا – مشاريع لتوطين صناعة عدَّة معدَّات مثل مصانع تجميع المحولات وتصنيع وبرمجة عدَّادات الدفع المقدَّم.

خاتمة

رُبَّما مِن الأجدر أنْ نخطو حتى ولو خطوات صغيرة في الاتجاه الصحيح المستدام والعادل اجتماعيًّا عوضًا عن القفزات الكبيرة لحلِّ مشاكل فئات محدودة (الطبقات العليا والغنيَّة) بخيارات ذات تكلفة بيئيّة واجتماعيّة كبيرة (غالبًا ما تقع على كاهل الطبقات الفقيرة والمهمشة). فبالإضافة إلى مشكلة الوصول إلى الشبكة التي ظلَّ يُعاني منها سكَّان الريف والرُحَّل والطبقات الحضريَّة الهشَّة بنسبة أكبر، فقد تفاقمت حدَّة

56- Trotter, P.A. & Abdullah, S. (2018). "Re-focusing foreign involvement in sub-Saharan Africa's power sector on sustainable development". Energy for Sustainable Development 44:139–146. DOI: 10.1016/j.esd.2018.03.003 .

57- عدَّادات الدفع المقدم: يتمُّ من خلالها دفع تكلفة الكهرباء قبل استخدامها بشراء عدد محدد من الوحدات الكهربائية وتغذيتها في العداد. يضمن هذا النوع من العدَّادات دفع المستهلكين للمبالغ المطلوبة منهم مِن دون الحاجة لمطاردتهم من قبل متحصلي شركات الكهرباء، ممَّا يحسِّن مِن معدلات تحصيل الشركات للمبالغ المستحقة.

58- The World Bank. (2019). "From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan's Electricity Sector".
https://t.ly/zDLlj [Last accessed August 5th, 2020].

انقطاع التيار الكهربائي المتكرِّر في المناطق الحضرية. بينما بإمكان هذه الأزمة تعزيز العقلية الباحثة عن الحلول الطارئة والأقلِّ تكلفة، فقد تكون – أيضًا – فرصة لإعادة التفكير في الطرق المعهودة لتوليد وإدارة الإمداد الكهربائي.

لقد ظلَّ التجاهل التَّام لمعاش المجتمعات المحليَّة ومشاكلها سمةً تميز مشاريع الطَّاقة الضخمة متمثلةً في محطات السدود المائية منذ الاستقلال وحتى اللحظة، ويتمظهر التجاهل في عمليات التهجير القسري وتدمير سُبل العيش التقليديّة. وأضف إلى ذلك أنَّ التوجُّهَ – الذي يتزايد مؤخرًا في اتجاه المحطات الحرارية والمدفوع بانخفاض تكلفتها الأولية والسهولة النسبية لعمليات إنشائه – مضرٌّ بالبيئة. وقد تبينت إشكالات اعتماده على الوقود المستورد في تضخيم التكلفة التشغيليّة لهذه المحطات، خصوصًا في ظلِّ التدهور المستمرِّ للعملة المحلِّيَة وارتفاع أسعار الوقود العالمية.

يتجلى في خارطة الطريق الحاليَّة لحلِّ أزمة الكهرباء التبني الكامل وغير المشروط للإصلاحات النيوليبرالية المفروضة من المؤسسات الماليّة العالميّة التي تدَّعي دعم الشعب السوداني في تطلُّعاته في الانتقال الديمقراطي. فمعالم الإصلاحات المستقبليّة لم تحُدْ كثيرًا عما سبقها من استراتيجيات للقطاع من العهد البائد أو حتى مخططات مشاريع الطَّاقة المائيَّة التي وضعها المستعمر. تتعلق أهم هذه الإصلاحات برفع تدريجي للدَّعم عن تعرفة الكهرباء وجذب مستثمري القطاع الخاص وتقدير السِّعات المستقبليَّة باستخدام معايير التكلفة الدُنيا؛ ثلاثة محاور نوقشت تبعاتُها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة، خصوصًا على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

لا يدَّعي هذا الفصل الإجابة الكاملة عن الأسئلة الشائكة التي تطرحها الأزمة الحاليَّة للكهرباء بالبلاد لكنَّه حاول الإشارة إلى المعايير الأساسية والأولويات التي يجب أخذها في الحسبان عند التفكير في الحلول، والأسباب التي تجعل طريقة التفكير الحاليَّة معيبة. ففي جانب الإمداد نجد إشكالية إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ولمحطات توليد مركزية بمصادر طاقة غير صديقة للبيئة لاعتبارات مالية بحتة. بينما في جانب الاستهلاك نرى الأهمية الثانوية المعطاة للمواطنين خارج الشبكة وفي المناطق المهمشة بالإضافة إلى ارتفاع التعرفة غير المتناسب مع أوضاع الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا.

كذلك يجدر التأكيد على عدم وجود حلٍّ واحد يستجيب لمتطلبات كل الفئات، الأمر الذي يستدعي دراسة وفهم احتياجات وسياقات الفئات الاجتماعيّة المختلفة، ما سيُملي بالضرورة حلولاً تقنيّة وهياكل مؤسساتيّة مختلفة، وما سيقتضي بدوره متطلبات تمويل متباينة تُمكِّن مِن حشد موارد مالية تتنوع بين التمويل الذاتي والعمومي ورأس المال الخاص ومساعدات التنمية منخفضة أو صفريّة الفوائد. كما بإمكان السودان ضمَّ صوته للدفع بأجندة التعويضات المناخية[59] للحصول على مصادر مالية لا تحمله أعباء ديون إضافية، وتُمكِّنه مِن تبني تقنيات توليد طاقة تساهم في تقليل الانبعاثات وتحدُّ مِن الاعتماد على المصادر النباتية للوقود التي تهدِّد الغابات والغطاء النباتي. ما سيُمكِّن أيضًا مِن الوصول إلى المزيج الملائم مِن الحلول التي تعتمد على نظام الإمداد المركزي أو غير المركزي أو المستقل وتخصيص ميزانيات أكثر عدالة اجتماعيًّا.

مثل كثير من المشاكل في دول جنوب العالم، تحتاج أزمة الإمداد الكهربائي الحاليَّة في السودان إلى حلٍّ عاجل ومستدام وقابل للتنفيذ، ما يتطلب درجة عالية مِن التخطيط المتكامل بين أجهزة الدولة المختلفة وإعادة ترتيب للأولويات وفقًا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة والموائمة للسياقات المحلِّيَة. يجب على الانتقال الطَّاقي الأخضر والعادل في السودان الأخذ بعين الاعتبار لأهمية صياغة السِّياسات بصورة مستقلة عن الإرث الاستعماري القديم بخياله، والذي يرتكز على بُنى تحتيّة ضخمة وأيقونة تشيد لرمزيَّتها السياسية وتخدم النخب، وأنْ يكون بعيدًا كلَّ البعد عن الواجهات الاستعماريَّة الجديدة بوعودها للتمويل، الذي لا تنعكس آثاره سوى في أسعار أسهم الشركات العابرة للقارات.

59- التعويضات المناخيّة: حيث تقوم الدول التي ساهمت تاريخيًّا في أزمة المناخ من خلال أنشطتها المسببة للانبعاثات الضارة بدعم الدول التي لم تساهم في هذه الأزمة لكن تعتبر الأكثر هشاشة في وجه التغيّر المناخي.

القسم الثاني

التعديلاتُ النيوليبراليَّةُ وخصخصةُ الطَّاقةِ ودورُ المؤسساتِ الماليَّة الدوليَّة

(7)

دورُ المالِ الدولي في تسليعِ الكهرباء بمصر

محمد جاد

عاش المصريون خلال فترة 2008 – 2014 حالة غير مسبوقة مِن انقطاعات التيار الكهربائي، تسببت في العديد من أشكال المعاناة مثل توقُّف الخدمة في المستشفيات أو تعطُّل أجهزة التهوية في شهور الصيف شديدة الحرارة، ناهيك عن تعطُّل أنشطة الإنتاج المختلفة. هذه الانقطاعات كانت انعكاسًا لمشكلة نقص التمويل المتاح لدى الدولة لإجراء عمليات تحديث وتوسيع شبكة إنتاج الكهرباء، والتي تحتكر عمليَّة إنتاج وتوزيع الكهرباء، مع مساحة محدودة للقطاع الخاص في إنتاج الطَّاقة بنظام (Build-Operate- Transfer B.O.T). وفي عام 2014، استجابت الدولة لمشكلة انقطاع التيار عن طريق إطلاق خطَّة عاجلة لتوسيع وصيانة شبكة إنتاج الكهرباء، أعقبتها مشاريع متوالية مع كيانات كبرى، مثل الشركة الألمانية سيمنس، لإنشاء محطات ضخمة لإنتاج الكهرباء من الغاز. وإلى جانب ذلك، أجرَت تعديلات تشريعية تسمح للقطاع الخاص بالتوسُّع في قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة، وهو ما ساهم في عودة انتظام التيار من جديد.

جاء هذا التوسع بفضل انفتاح قوي للدولة على أنماط مِن التمويل التجاري ذي الطابع الدولي، مِن أبرزها EPC+Finance، والذي تتكفل مِن خلاله شركات المقاولات المشرفة على المشروع بالحصول على قروض دوليَّة لتمويل المحطات. وارتبط نجاح ترتيب هذه القروض بتخفيض عجز الموازنة العامة، بهدف تحسين صورة الدولة "كمقترض" في الأسواق الدوليَّة. وتأتّى هذا التخفيض من مسارات عدَّة، كان مِن أبرزها الاتجاه لإنهاء دعم الدولة لتعريفة "بيع الكهرباء" ونتيجة لتحرير أسعار الكهرباء، أصبح القطاع

الخاص أكثر إقبالاً على قطاع الطَّاقة، ليس فقط كمُمِّول لمشروعات البنيَّة الأساسية، بلْ كذلك كمنتج للطاقة. وشجعت الدولة على ذلك مِن خلال تعديلات تشريعيِّة. باختصار، كان تخلِّي الدولة عن دعم أسعار الكهرباء لشرائح الدخل المختلفة وعن احتكارها لعملية الإنتاج مدخلاً أساسيًّا لتمكينها من الانفتاح على أنماط جديدة مِن التمويل للبنية الأساسية.

نسعى في هذا الفصل لقراءة الاقتصاد السياسي لعمليَّة تحرير أسعار الكهرباء، ونقدم مِن خلال هذه القراءة تفسيرًا للتحول الكبير في سياسات تسعير الكهرباء. وذلك بالتركيز على عنصر التمويل الدولي، المتمثِّل في القروض التجارية مِن البنوك الدوليَّة، وكذلك التمويلات مِن مؤسَّسات التمويل الدوليَّة؛ مثل صندوق النقد والبنك العالميّين. وسنرى كيف أنَّ أزمة الطَّاقة المتفاقمة عام 2014 مهدت لحلول التمويلات الخاصّة محلَّ التمويلات العامَّة، وأنَّ ذلك استلزم تغيير دور الأجهزة القائمة على إنتاج الكهرباء في مصر مِن هيئة مقدِّمة للخدمة العامَّة إلى كيان أشبه بالشركة، يتنافس مع شركات مِن القطاع الخاص.

كما نُفنِّدُ في هذا الفصل الرواية البديلة التي يقدمها البنك العالمي عن هذا التحول. إذ يروِّج البنك أنَّ الهدف الأساسي من عملية تحرير أسعار الكهرباء هو وقف دعم الأغنياء وإعادة توجيهه للفئات الأكثر استحقاقًا، وبالتَّالي يرى أنَّ ما جرى كان إصلاحًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا. بينما نرى أنَّ جوهر هذا التحرير كان تمهيد الطريق لدخول التمويلات الدوليَّة التي بدا أنَّ حلولها أصبحت ضرورة حتميَّة تفرضها أزمة انقطاع التيار. ولا ننفي أنَّ المكون الاجتماعي كان حاضرًا في عملية "الإصلاح"، إلا أنَّ دوره لم يكن مركزيًّا. إذ تسبَّبتْ هذه الإصلاحات في العديد مِن الضغوط المعيشية، بلْ إنَّ هذا التحرير كان يسير في بعض الأحيان باتجاه معاكس للإصلاح الاجتماعي المنشود.

قبل الوصول إلى التحرير ... عقود من المراوغة

بدأ نشاط إنتاج الكهرباء في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر مِن خلال منح امتيازات لكيانات خاصّة لإنشاء هذه المرافق داخل البلاد،[1] وخلال أربعينيات القرن العشرين أصدرت البلاد قانونًا[2] ينظِّمُ هذا النوع من الامتيازات في المرافق العامّة. وشهد هذا العقد – أيضًا – انتهاء امتياز فرنسي لمرفق كهرباء بالقاهرة وتحوُّله إلى منشأة حكوميَّة، وفي عام 1948، تمَّ إنشاء إدارة مختصة بتنظيم قطاع الكهرباء في العاصمة المصرية.[3]

وفي هذا السياق، كان القطاع الخاص لاعبًا بجانب الدولة في مجال إنتاج الطَّاقة الكهربائيّة بمصر، حتى موجة التأميمات في الستينيات التي مهَّدت للسيطرة الكاملة للدولة على هذا القطاع.[4] وارتبطت عملية التأميم بتصورات طموحة للدولة بالتوسُّع في التغطية، إذ وقع تأسيس هيئة عامَّة مسؤولة عن وضع مخططات لنشر الكهرباء في مختلف نواحي الجمهورية،[5] وبعدها بـ7 أعوام، أُسِّستْ هيئة متخصِّصة لكهربة الريف المصري.[6]

أتت سيطرة الدولة على نشاط الكهرباء في سياق النموذج الاقتصادي لـ"الاشتراكية العربيَّة"، الذي امتدَّ بين الستينيات ونهاية الثمانينيات. حيث تسيطر الدولة على إنتاج الخدمات الأساسية وتتعهد ببيعها للجمهور بأسعار مدعَّمة تتَّسق مع مستويات الأجور السائدة، والتي تلعب دورًا – أيضًا – في تحديدها باعتبارها مساهمًا رئيسًا في توفير الوظائف بجوار القطاع الخاص.[7]

1- الموقع الالكتروني لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لجمهورية مصر، بدون تاريخ. https://bit.ly/3xzpPMA

2- قانون 129 لعام 1947 بالتزامات المرافق العامة.

3- قانون 145 لعام 1948 بإنشاء إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة.

4- قرار رئيس الجمهورية 86 لعام 1962 في شأن ضمِّ شركة الكهرباء المصرية إلى إدارة الكهرباء والغاز.

5- قرار رئيس الجمهورية 1471 بتأسيس الهيئة العامة لكهربة الجمهورية.

6- قرار رئيس الجمهورية 470 بإنشاء الهيئة العامة لكهربة الريف.

7- في عام 1952، قامت مجموعة الضباط الأحرار بانقلاب عسكري على النظام الملكي وتأسيس الجمهورية، وتحت ولاية الرئيس الثاني لهذه الجمهورية، جمال عبد الناصر، تمَّ ترسيخ سياسات دولة الرفاه، واتجهت الدولة بالتدريج للسيطرة على النشاط الاقتصادي ووصلت ذروة هذه السيطرة في مطلع الستينيات مع إجراء عملية تأميم واسعة للنشاط الإنتاجي والخدمي.

ودفعت أزمة تفاقم المديونيّة الخارجيّة خلال النصف الثاني من الثمانينيات الدولة المصرية إلى الدخول في برنامج شامل لتفكيك نموذج "الاشتراكية العربيَّة"، والذي كان مدعوّمًا بقرض مِن صندوق النقد الدولي في مطلع التسعينيات.[8] كان جوهر البرنامج إزاحة الدولة عن الاقتصاد لإعطاء القطاع الخاص فرصة للنمو، وإنهاء السياسات المساهمة في تشوّه الأسعار مثل التحكم في أسعار الفوائد وصرف العملات والسلع الأساسية، ثُمَّ الانفتاح بشكل أكبر على التمويل الخارجي بدلاً مِن الاقتراض مِن البنك المركزي (طباعة النقود).

وكان تعديل تعريفة الكهرباء ضمن التصورات المطروحة في البرنامج الاقتصادي للتسعينيات، بحيث يبلغ سعر التكلفة الحقيقي بحلول عام 1995، لكنَّه عمليًّا، لم يتم ذلك.[9]

هذا النكوص عن تحرير الكهرباء كان واحدة مِن حالات عديدة تراجعت فيها الدولة خلال التسعينيات عن الالتزام بإجراءات صندوق النقد خوفًا من السخط الشعبي. فقد ساهمت عقود مِن سياسات "الاشتراكية العربيَّة" في تسييس الحياة الاقتصادية، وكان التخلي عن هذه المسؤولية السياسية يتطلب قدرًا مِن التدرج. وفي مقابل مساعٍ جادة مِن الدولة للتخلي عن دورها الاجتماعي في ذلك الوقت – تجسدت بوضوح في برنامج الخصخصة المتسارع للقطاع الصناعي العام خلال التسعينيات – كان هناك قدر كبير مِن المراوغة في تحرير أسعار المحروقات والطَّاقة.

نستطيع الفهم على أساس هذه الخلفية، لماذا كانت هناك العديد من التعديلات التشريعية الهادفة لتحرير قطاع الكهرباء خلال الفترة بين التسعينيات والعقد الأول مِن الألفية؟ إلا أنَّ القطاع ظلَّ إلى حدٍّ كبير يسير بنفس الطريقة المعتادة خلال العقود

8- في عام 1990، بلغ حجم الدين الخارجي لمصر 144 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أوصل البلاد إلى حافة الإفلاس وأجبرها على الدخول في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي للإصلاح الاقتصادي بدعم مِن صندوق النقد والبنك الدوليين في1991. للمزيد مِن التفاصيل يمكن الاطلاع على:

Gouda Abdel-Khalek (2007). "MDG-based debt sustainability analysis Egypt", Country Discussion - Paper prepared for a joint UNDP/UNDESA initiative on defining a more Millenium Development Goals-consistent debt sustainability framework.

9- Koriem, K. (1997). "Egypt economic reform and structural adjustment". ECES.

السابقة. ولذا يصف البنك العالمي في أحد أوراقه[10] كلَّ محاولات التحرير خلال تلك الفترة بأنَّها أقرب لأن تكون تعديلاً في المظهر وليس الجوهر. واحد مِن الأمثلة على مظاهر التحرير كان نقل الهيئة المسؤولة عن توزيع الكهرباء خلال عام 1993 مِن تبعية وزارة الكهرباء إلى وزارة قطاع الأعمال. وتعتبر هذه الأخيرة وزارة مستحدثة، كان الهدف مِن إنشائها هو إدارة جزء رئيس من القطاع الصناعي والخدمي العام، مع مرونة كبيرة في التصرف في أصوله. لذا تمَّ النظر إلى خطوة نقل هيئة التوزيع لوزارة قطاع الأعمال على أنَّها تمهيد لخصخصة الشركات الواقعة تحت إدارة هذه الهيئة، لكنَّ ذلك لم يحدث.

وفي عام 2000، وقع دمج شركات التوزيع وإنتاج الكهرباء وشركة نقل الكهرباء تحت شركة قابضة. وبمقتضى هذا الشكل الجديد، يكون مِن حق هذه الشركات طرح نسبة مِن أسهمها للاكتتاب العام، لكنَّ ذلك لم يحدث أيضًا. وعودة إلى عام 1996، فقد صدر في هذا العام تعديل تشريعي هام[11] على القانون المنظم لهيئة كهرباء مصر، والذي سمح بصبغة عصرية للاستغلال بنظام البناء/ الاستغلال ثُمَّ الإعادة للحكومة بعد انتهاء فترة الانتفاع Build- Operate- Transfer B.O.T.

ربما تكون المحاولة الأخيرة خلال تلك الفترة هي الأكثر جدّية في تحرير القطاع، وتتسق إلى حدٍّ كبير مع أهداف السياسات المالية خلال الفترة التالية للتسعينيات، والتي كانت تركز على الحدّ مِن العجز المالي للموازنة. لكن، ولأن التحرير كان جزئيًّا، لم تكن الظروف مهيَّأة لاستمراره. إذ سمح تعديل عام 1996 المشار إليه للقطاع الخاص بأنْ يدخل كمنتِج للطاقة، في حين ظلَّت وزارة الكهرباء هي المحتكر الأساسي لشراء الطَّاقة مِن الشركات. ونظرًا لالتزام الوزارة بدعم التعريفة للمستهلك النهائي، تكون هناك أخطار كبيرة من الاستثمار مع الدولة، بسبب إمكانية أنْ تطرأ أزمات تساهم في اتساع الفجوة بين السعر الذي يبيع به القطاع الخاص الكهرباء للدولة، والسعر الذي تبيع به الدولة الطَّاقة للمستهلك النهائي. وفي هذه الحالة قد تتخلف الدولة عن سداد التزاماتها للقطاع الخاص.

10- Rana, A. and Khanna, A. (2020). "Learning from power sector reform the case of Arab Republic of Egypt". World Bank.

11- قانون 100 لعام 1996 بتعديل بعض أحكام القانون 12 لعام 1976 بإنشاء هيئة كهرباء مصر.

وقد بدت هذه المخاطرة أقرب للتحقُّق مع اضطرار البلاد لإجراء تخفيض قوي على قيمة العملة المحلِّيَة في عام 2003 بسبب أزمتين رئيستين: الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وتضرر السياحة من الأعمال الإرهابية.[12] ولأنَّ تعاقدات الدولة مع المنتجين المستقلين مِن القطاع الخاص للكهرباء كانت تفرض عليها تعديل السعر بما يتماشى مع تغيّر سعر الصرف، رأتْ الدولة أنَّ قيمة التزاماتها في هذه التعاقدات ستصبح باهظة، لذا تراجعت عن مخطَّطات التوسع في منح حقِّ الاستغلال للمنتجين المستقلين.[13] وهكذا استقرَّت الحال على وجود 3 منتجين مستقلين فقط يمثلون نحو 10% من قيمة الطَّاقة الكهربائية المنتَجة.[14]

واستمرت الدولة في الاعتماد على جهودها الذاتية في التوسع في أعمال البنية الأساسية للكهرباء مع الاعتماد على تمويلات مِن البنوك المملوكة للدولة والدول الشريكة في التنمية، مع تطبيق زيادات محدودة في تعريفة المستهلك النهائي، والتي يرى البنك العالمي أنَّها لم تكن كافية لحماية القيمة الحقيقية لسعر الكهرباء مِن التضخم.[15] وبنهايات العقد الأول من الألفية الجديدة، كانت التناقضات الكامنة في نموذج دعم الكهرباء تتصاعد وتصل به إلى لحظة فاصلة يصعب التراجع عنها. من ناحية، لم تكن الخزانة العامة قادرة على تمويل أعمال التوسع والصيانة الكافية لشبكة إنتاج وتوزيع الكهرباء، وذلك لسببين رئيسين: الأول هو النمو المتسارع في الطلب، والذي عزَّزه تنفيذ مخططات تغطية الجمهورية كافة – تقريبًا – بالخدمة، وجذب استثمارات كثيفة الاستهلاك للطّاقة على أساس سعر الطَّاقة الرخيص؛ وثانيًا، كان الإنفاق العام مقَيدًا بسياسة الحدِّ مِن العجز المالي وكانت السياسات الضريبية تسير في مسار الحدِّ مِن تصاعدية الضريبة بهدف جذب الاستثمار، ما حَدَّ مِن فرص جمع الإيرادات العامة.[16]

12- لمزيد من التفاصيل عن تعويم 2003 يمكن قراءة:
Selim, H. (2010) "Has Egypt's monetary policy changed after the float?". The Economic Research Forum

13- Rana and Khanna (2020).

14- Hasan, S., Al-Aqeel, T. and El Salmawy, H. (2020) "Electricity Sector Liberalization in Egypt". KAPSARC.

15- Rana and Khanna (2020).

16- للمزيد مِن التفاصيل حول تطور السياسات الضريبية في مصر يمكن قراءة: محمد جاد وآخرون، (2019). الضرائب مصلحة من؟ قراءة في الاقتصاد السياسي للضرائب بمصر، مصر، دار المرايا.

واتسمت معدلات خسائر مصر في تحويل الكهرباء بارتفاعها نسبيًّا وصلت إلى 15% مِن نشاط نقل وتوزيع الكهرباء وفق تقديرات وزارة الكهرباء. كذلك، تنخفض كفاءة وإتاحة محطات الكهرباء بما يتراوح بين 5-8% عن المتوسطات المقبولة.[17]

الشكل 7-1 : خسائر نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (٪ من الناتج) - البنك الدولي

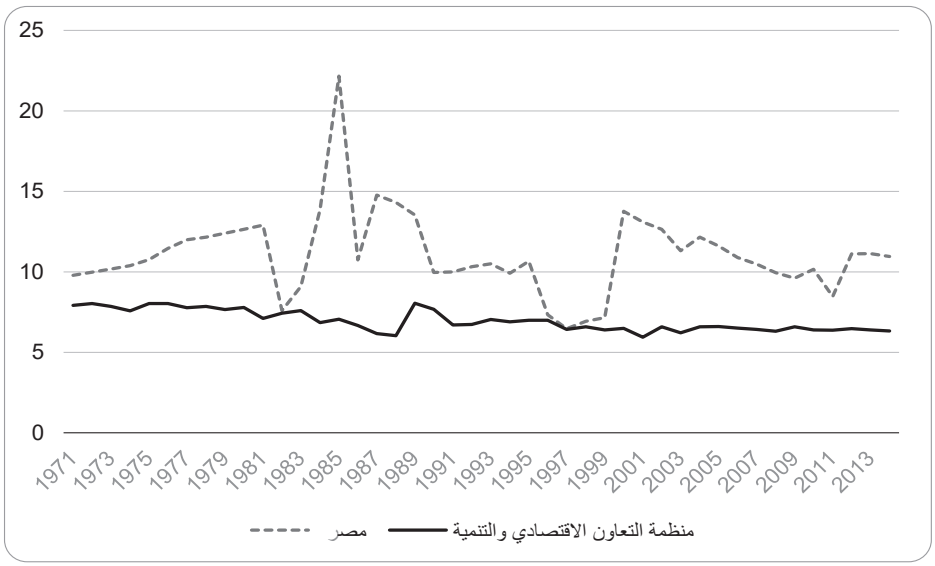

كما أنَّ محطات الكهرباء كانت تعمل وفق نظام "الدورة العادية". ويعاب على هذه النظم أنَّها تستهلك نسبة كبيرة مِن الوقود بسبب إنتاجها كهرباء من 40% فقط من الوقود المستخدم فيما تهدر الكمية الباقية.[18] وفي ظلِّ الاعتماد رئيسيًّا على الوقود التقليدي؛ فإنَّ أيَّ نقص في إتاحة المواد البترولية أو ارتفاع أسعارها يتسبب في أزمة في إنتاج الكهرباء.

17- Minister of Electricity and Renewable Energy (2015) Addressing Egypt's Electricity Vision. https://bit.ly/3cW7Vu7

18- عمر سالم . (2013). محطات الدورة المركبة: الحل السحري لتوفير الوقود والمال : https://bit.ly/3FV57dk

الشكل 7-2 : إجمالي إمدادات الطاقة في مصر حسب
المصدر (تيرا جول) - وكالة الطاقة الدولية (IEA)

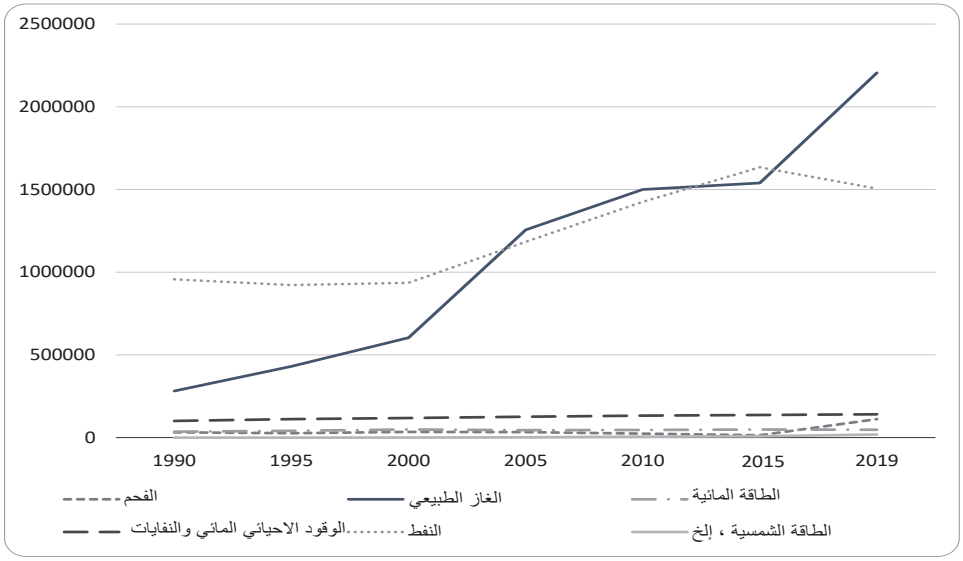

وقد تفاقمت الأزمة خلال الألفية الجديدة بالفعل بسبب المواد البترولية التي أصبحت أقلَّ إتاحة في تلك الفترة لعدَّة أسباب: أولاً، تحوُّل مصر خلال العقد الثاني مِن الألفية مِن مصدّر صافٍ للمواد البترولية إلى مستورد صافٍ. لذا أصبح قطاع الكهرباء تحت ضغوط بشأن توفير الطَّاقة التقليدية للمحطات في الأوقات التي تواجه فيها البلاد مصاعب بشأن استيراد المواد البترولية، خاصة مع نقص الموارد الدولارية.[19]

19- بشاي، يوسف. (2013). مصر وصفقات الوقود الثنائية. : shorturl.at/ajnsU

الشكل 7-3 : صادرات وواردات المواد البترولية (مليار دولار أمريكي)

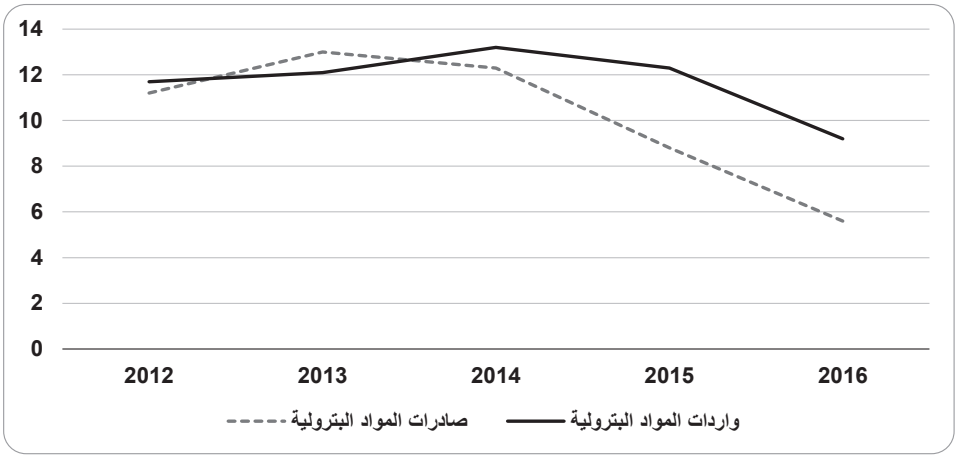

كذلك، تسبب نقص الموارد الدولارية في تقويض قدرة الدولة على شراء حصَّة شركاء استخراج الموارد البترولية مِن الحقول المصرية[20] (والتي عادة ما تكون شركات أجنبية)،[21] وهو ما أدَّى إلى عجز متراكم للدولة عن سداد مستحقات شركات الاستخراج،[22] ما قاد الأخيرة بالتبعية للحدِّ مِن استثماراتها في مصر.[23] كما شهد هذا العقد أحداث ثورة يناير 2011، وفي ظلِّ عدم استقرار السلطة لعدَّة أعوام مِن بعدها، تراجعت وزارة البترول عن اتفاقيات استكشاف جديدة، ناهيك عن حالة الغضب المكتوم بين شركات الغاز بسبب تثبيت سعر شراء حصَّة الشريك الأجنبي لمدة عشرين عامًا.[24]

20- أبو حجر، أحمد. (2013). س وج متى ظهرت مديونية شركات البترول الأجنبية بمصر : shorturl.at/HQY15

21- عادة ما يتمُّ تأسيس عقود استخراج المواد البترولية على أنْ يحصل الشريك الأجنبي الذي قام بالاستخراج على حصَّة مِن المنتجات التي استخرجها، وتقوم الحكومة لاحقًا بشراء هذه الحصّة بالسعر المتفق عليه بينهما.

22- بنهاية 2012 بلغ حجم المتأخرات لشركات بريتش بتروليم وبريتش جاز وإيدسون وترانس جلوب أكثر من 5.2 مليارات دولار، في إطار تفاقم أزمة المتأخرات والتي تم تخفيفها تدريجيًّا خلال الأعوام التالية مع دعم قوي من الخليج. لمزيد من التفاصيل يمكن قراءة التقرير: "Egypt to pay $1.5B in arrears to foreign oil firms" (2013) Reuters
https://bit.ly/3pbqJvc

23- Rana and Khanna (2020).

24- جاد، محمد. (2015). مستثمرو قطاع البترول في مصر متفائلون لكنهم ينتظرون مزيدًا من الامتيازات الحكومية؛ أصوات مصرية.
https://bit.ly/2Zwj8hS

تسبب إذًا ضعف الاستثمار في قطاع الطَّاقة مع تراجع الموارد البترولية في الاعتماد بشكل أكبر على استيراد هذه الموارد، وهو ما زاد من تكلفة المدخلات البترولية لإنتاج الكهرباء ووضع دعم المستهلك النهائي في موقف حرج. وفي ظلِّ تدهور احتياطات النقد الأجنبي خلال الأعوام التي تلت ثورة يناير وفي سياق عدم الاستقرار السياسي، اتجهت الحكومة للتمادي في سياسات قطع التيار حتى تَحدَّ مِن هذه التكلفة. وكان لهذه الانقطاعات ثمن باهظ، ليس فقط على مستوى إثارة السخط العام مِن الأسر التي تمثل المستهلك الأكبر للكهرباء، وإنَّما – أيضًا – لجهة الخسائر الاقتصادية التي تنعكس على أعمال القطاعيْن الإنتاجي والخدمي.[25]

مهَّدت كلُّ هذه الأحداث لعملية التحرير المتسارع لقطاع الكهرباء، وإدماج القطاع الخاص في منظومة إنتاج الطَّاقة بشكل أكبر، سواء كمموِّل لأعمال الحكومة أو كمنتِج مستقلّ. وطرحت مؤسسات التمويل الدوليَّة تفكيك منظومة كهرباء الستينيات كحلٍّ وحيد لمواجهة مشكلات القطاع المتفاقمة. فمِن خلال تحرير أسعار الوقود والكهرباء، تقول هذه المؤسسات إنَّنا نستطيع أنْ نَحدَّ مِن الطلب غير الضروري على الطَّاقة، مثل توسع الأسر الميسورة في الاعتماد على المكيفات عالية الاستهلاك للطاقة، ومِن ثَمَّ نحدُّ مِن نفقات الدعم التي تضخمت بشكل كبير وأصبحت عامل ضغط أساسي على عجز الموازنة.

25- لمزيد من التفاصيل يمكن قراءة التقارير التالية: أكرم عبد الرحيم. خسائر كبيرة لمربي الدواجن بسبب انقطاع الكهرباء، المصري اليوم، مباشر، (2013): https://bit.ly/3E7hMtd. سيمو: انقطاع التيار الكهربائي يزيد من الخسائر ومحاولات لإعادته، (2013):.https://bit.ly/3lkHcMB. محمود أمين. الكهرباء في حكم الإخوان مصر مظلمة على أهلها، (2013): مصراوي. https://bit.ly/3xDMacf

الشكل 7-4 : دعم الوقود والكهرباء (مليار جنيه مصري)

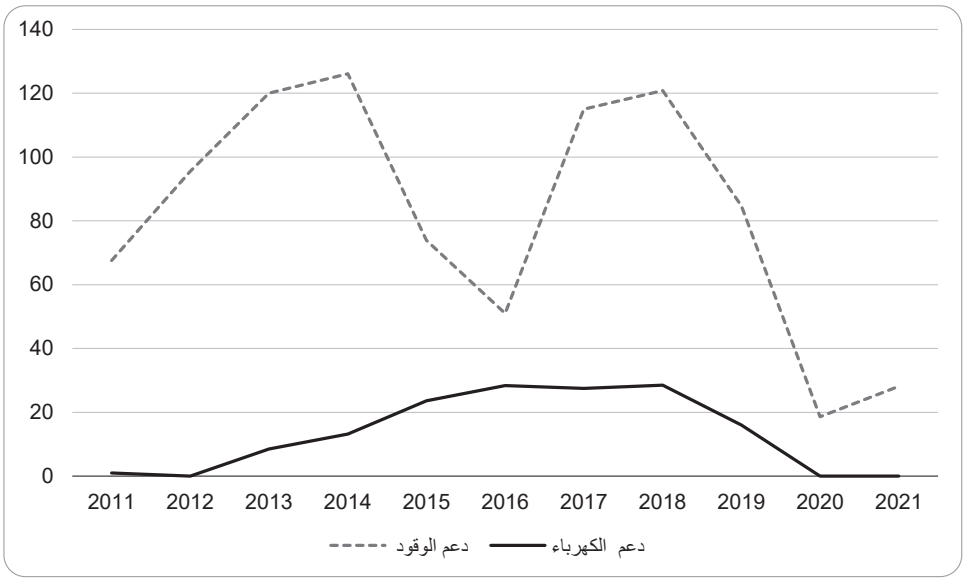

كذلك سيساهم هذا التحرير، حسب رؤية المؤسسات المالية الدوليَّة، في تحويل القابضة للكهرباء مِن الخسائر الصافية إلى الأرباح. وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة ماليًّا في نظر الأطراف التي تتعاقد معها، على الأخصِّ المولين الدوليين، وسيساعد ذلك على تطوير سريع للبنية الأساسية مع رفع كفاءة هذه البنية وتقليل الهدر في الطَّاقة.

وأخيرًا، فإنَّ تحرير تعريفة الكهرباء المنتَجَة مِن الغاز الطبيعي سيساهم في زيادة تنافسية الطَّاقة المنتَجة مِن الموارد المُتجدِّدة. وهو ما سيجذب القطاع الخاص للمجال الأخير، ما سيقود للاستثمار في محطات الكهرباء المنتَجة مِن الشمس والرياح، وبالتالي تنويع مصادر الطَّاقة الكهربائية وتقليل احتمالات الوقوع في أزمات نتيجة نقص الوقود التقليدي.

سنسعى في الفقرة التالية لشرح كيف تمَّ القضاء على مشكلة تفاقم انقطاعات التيار بالاعتماد على المال الدولي، وما تمَّ في هذا السياق مِن عملية تحرير متسارعة لقطاع الكهرباء مِن سيطرة الدولة.

كيف تمَّت عملية التحرير/ اللبْرَلة؟

شهد صيف 2014 ذروة انقطاعات التيار منذ بداية الأزمة، حيث بلغ معدل الأحمال المفصولة 6050 ميجاوات، وهو تقريبًا ضعف معدل الانقطاعات في عام 2008. كذلك لم تُتَحْ الموارد لوزارة الكهرباء في هذا العام لتنفيذ ما يقرب مِن ثلث خطَّة صيانة محطات توليد الكهرباء، وهو ما زاد مِن العجز عن خلق الطَّاقة الكافية أمام الطلب الذي يرتفع في أوقات ارتفاع درجة حرارة المناخ. وأمام تدهور الوضع، أطلقت الدولة خطَّة عاجلة لتعزيز قدراتها على إنتاج الكهرباء عام 2015، مِن خلال استكمال الأعمال المتأخرة. كما تمَّت إضافة طاقات جديدة بقدرة 3636 ميجاوات، وتمَّ تدبير التمويل لهذه الطاقات الجديدة مِن خلال عقود الهندسة والمشتريات والبناء والتمويل Engineering, Procurement, Construction and Financing (EPC+finance)[26] والذي يقوم خلاله المقاول منفذ المشروع بالبحث عن مصادر لتمويله.[27]

وجاءت المخططات متوسطة الأجل بطموحات أكبر للتوسع. فقد استهدفت الدولة أنْ تنهي خلال أقلِّ مِن ثلاثة أعوام 3 محطات عملاقة تعمل بنظام الدورة المركبة (الأكثر توفيرًا للوقود). ومثَّلت المحطات الثلاث طفرة غير معتادة في مستوى الطاقات الكهربائية، فقد بلغت طاقاتها مجتمعة أكثر مِن 14 ألف ميجاوات، وكانت تكلفتها بالغة الضخامة بطبيعة الحال: 6 مليارات يورو. تمَّ تدبير هذه التمويلات وفق نفس الفلسفة، حيث يقوم المقاول منفذ المشروع بترتيب القروض لحساب الدولة. وفي هذا السياق، تمَّ التعاقد مع مجموعة مِن البنوك لتوفير التمويل مع الاعتماد على دعم أوروبي في ضمان هذه القروض، مِن خلال وكالة تأمين الصادرات الألمانية إيلور هيرميس ووكالة تأمين الصادرات الإيطالية ساسي[28] (the German export credit agency Euler Hermes and Italian export credit agency SACE).

تمَّ جمع هذه التمويلات لحساب الشركة القابضة للكهرباء (العامة). وبطبيعة الحال،

26- لمزيد من التفاصيل حول هذا النمط من التعاقد يمكن الاطلاع على الرابط التالي: https://bit.ly/3pdrmEv

27- افتتاح مشروعات وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، بيان لوزارة الكهرباء، (2018).

28- Siemens (2018). "The Egypt Megaproject: boosting Egypt's energy system in record time".

فإن ضمان قدرة الشركة على السَّداد يرتبط بالأساس بتكلفة الخدمة ومدى الجدوى الاقتصادية مِن النشاط، وهو ما مهَّد بقوة لتحرير أسعار التعريفة. شهدت هذه الفترة زيادة واضحة في تعاقدات تمويل البنية الأساسية بنظام EPC+Finance، ورأى العاملون في قطاع الإنشاءات أنَّه يمثل فرصة ذهبية للحكومة للتوسع في توفير التمويل دون مفاقمة الديْن الخارجي السيادي. يقول أسامة بشاي، رئيس أوراسكوم كونستراكشن، أبرز أسماء المقاولين المنفذين لمحطات الكهرباء الجديدة، في حوار صحفي عن هذا النمط مِن التمويلات:

"لماذا تتحمل (الحكومة) عبء الدين وخدمته بينما يمكن أن يتحملها شخص آخر عنك؟".[29]

ولكن إضفاء طابع الشركات على هذه الكيانات (corporatization)، يعني أنَّ المستهلك متلقِّي الخدمة هو مَن سيسدِّد الديْن بدلاً مِن أنْ تتحمله الدولة، وهو ما حدث بالفعل مِن خلال عملية التوسع السريعة في تحرير تعريفة الكهرباء.

وإلى جانب الانفتاح على التمويل الخارجي، قدمت الدولة عددًا مِن التشريعات الجديدة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في نشاط إنتاج الكهرباء وبيعها للشبكة القومية، وهي الخطوة التي أصبحت أقرب للتحقق مع تحرير التعريفة. إذ لم يعد متوقعًا الآن أنْ تنشأ فجوة كبيرة بين سعر شراء الشركة القابضة للكهرباء مِن المنتج المستقل وسعر بيعها للجمهور يمكن أنْ ينتج عنها تعثر القابضة في سداد مستحقات القطاع الخاص. وفي هذا السياق، صدر قانون عام 2014 [30] ينظم نشاط إنتاج القطاع الخاص للكهرباء مِن المصادر المُتجدِّدة وبيعها للدولة، والذي تَمَّ مِن خلاله طرح ما يعرف بتعريفة التغذية. وهي التعريفة التي تقرها الدولة كسعر لشراء الكهرباء مِن الشركات الخاصّة بناء على معايير التكلفة الحقيقية للطاقة المنتجَة.

وفي عام 2015 صدر قانون جديد لتنظيم قطاع الكهرباء. وهو ما اعتبره المراقبون بمثابة تحوُّل كبير في مسار تحرير القطاع، حيث انطوى على نصوص صريحة لكسر

29- Enterprise (2017). "Five questions for Osama Bishai". Enterprise. https://bit.ly/31aSDyR

30- قانون 203 لعام 2014 بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة.

احتكار الدولة لإنتاج الكهرباء، وأمهل القابضة للكهرباء 8 أعوام حتى تعيد هيكلة الشركات التابعة لها بما يؤهلها للعمل في سوق تنافسية.[31] وضع القانون على رأس قطاع الكهرباء "جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك"، والواقع أنَّ هذا الجهاز موجود بحكم القانون منذ عام 2000،[32] لكنَّ دوره كان هامشيًّا. إلا أنَّه أصبحت لهذا الجهاز صلاحيات قوية في القانون الجديد، مِن أبرزها إقرار تعريفة الكهرباء "وفقًا للقواعد والأسس الاقتصادية"، ما يمثل انتزاعًا لهذه السلطة التي تمَّ ترسيخها في يدِّ مجلس الوزراء منذ الستينيات. وبذلك ستنتقل إلى جهاز مستقل عن الحكومة يضمُّ في مجلس إدارته تمثيلاً قويًّا للقطاع الخاص، حيث يشتمل على رئيسَي اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجاريّة.[33]

وإن كان القانون الجديد أعطى للحكومة فرصة للاستمرار في الدعم، فقد تمَّ التعامل مع ذلك كاستثناء وليس قاعدةً منتظمة مثلما كانت الحال في التشريعات السابقة. إذ سمح القانون لمجلس الوزراء في حالة ما إذا كان يرغب في تقديم الخدمة بتعريفة أقلّ مِن التي حدَّدها الجهاز أنْ يتحمل فارق الدعم، والهدف مِن هذه المادة على الأرجح ضمان الاستقرار الاجتماعي في حالات شطط الأسعار.[34] الجدير بالذكر أنَّ القانون بكل تحولاته الراديكالية عن الوضع المستقر منذ الستينيات لم يكن وليدًا لحقبة 2015. فوفقًا لدراسة البنك العالمي، بدأت التصورات الأولى لهذا القانون داخل أروقة الدولة منذ عام 2005 في إطار استشارات دوليَّة قدَّمت للحكومة المصرية بهذا الصدد، ومِن قبلها دراسة مكتب ميريل لينش المقدَّمة للحكومة المصرية عام 1996 والتي أتت بتوصيات شديدة التَّناص مع نصوص قانون 2015.[35]

نتائج سياسات الانفتاح على التمويل الخارجي

عمومًا، أسهمت سياسة الانفتاح على التمويل الخارجي للبنية الأساسية والتعديلات التشريعية المشار إليها في رفع الطاقات الإنتاجيّة لتوليد الكهرباء، وزادت مِن التنوع في مصادر الطَّاقة.

31- مادة 63 من قانون 87 لعام 2015 بإصدار قانون الكهرباء.

32- قرار رئيس الجمهورية 339 لعام 2000 بإعادة تنظيم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

33- مادة 4 و5 من قانون الكهرباء لعام 2015.

34- مادة 41 من قانون الكهرباء لعام 2015.

35- Rana and Khanna (2020).

الشكل 7-5 : الحمل الأقصى مقابل القدرة الاسمية (1000 ميجاوات)

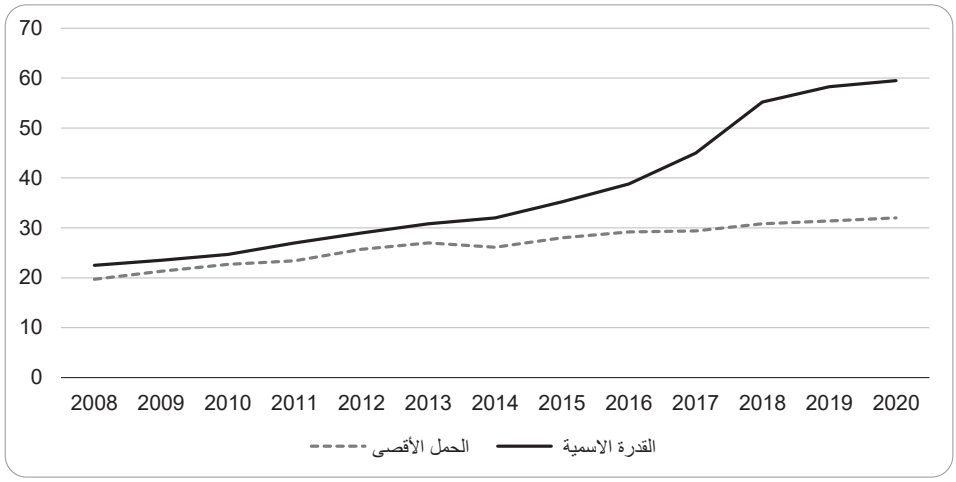

ويعكس الرسم البياني السابق التحول القوي في مستويات الإنتاج مقابل الطلب الاستهلاكي، بعد أنْ كان هناك تقارب قوي بين القدرة الاسمية لتوليد الكهرباء (المُعبّر عن القدرة على إنتاج الطَّاقة) والحمل الأقصى (المُعبّر عن الطلب). ازدادت القدرة الاسمية بوتيرة أكثر تسارعًا مِن الطلب على الطَّاقة، لدرجة أنَّ بعض المراقبين رأوا أنَّ التوسعات الأخيرة كان مبالغًا فيها، وأنَّه ليس مفهومًا ما العائد مِن هذه الطاقات الضخمة، والتي أطلق عليها الباحث المتخصِّص في مجال الطَّاقة محمد يونس "عبء فائض الكهرباء".[36]

وتعكس القائمات المالية للقابضة للكهرباء كيف كان عنصرًا زيادة الرسوم والانفتاح على الاقتراض مصدرين أساسيين لتعزيز استثمارات البنية الأساسية، حيث زادت الإيرادات وارتفع رصيد القروض بشكل متسارع خلال الأعوام التالية لعام 2014.

36- يونس، محمد. (يوليو 2019). عبء فائض الكهرباء، مدى مصر: https://bit.ly/3xwfJwf

الشكل 7-6 : بيانات القوائم المالية للشركة القابضة للكهرباء (مليار جنيه مصري)

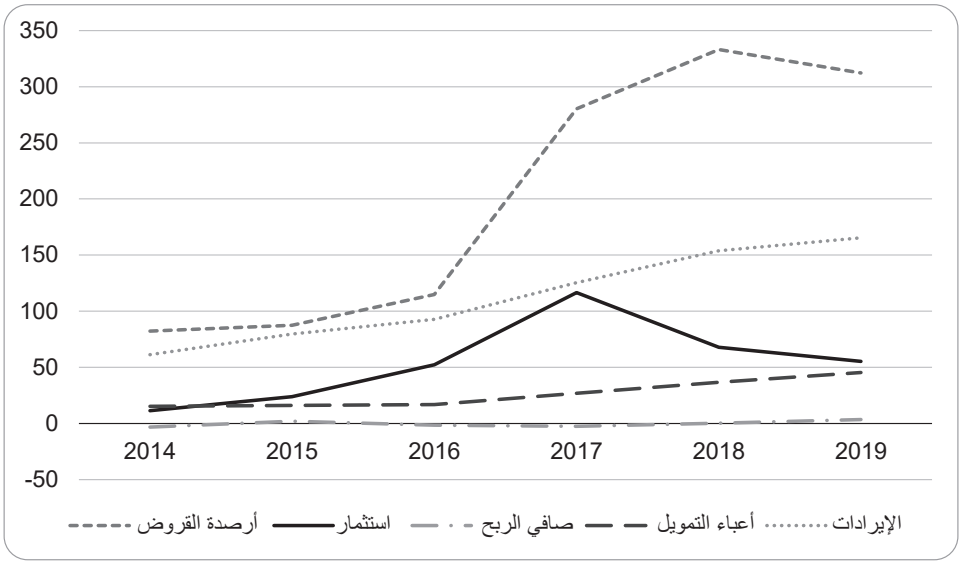

أمَّا على صعيد تنويع مصادر الطَّاقة، فقد نمت قدرة محطَّات الطَّاقة الشمسيَّة والرياح على توليد الكهرباء بما يقرب مِن 100% خلال عام واحد (بين 2017/2018، 2018/2019).[37] وجاءت هذه القفزة معزَّزة باستثمارات القطاع الخاص، الذي استطاع الدخول لهذا القطاع بفضل خيارات عدَّة طرحتها عليه الدولة في إطار التشريعات الجديدة المُنظِّمة لقطاع الطَّاقة.

المسار الأول هو المسار التقليدي الذي كان مُتَبعًا من قَبل في مجال الطَّاقة التقليديّة، وهو التعاقد مع المستثمرين على إقامة محطّات كهربائية لصالح الدولة،[38] في حين كان الفرق هو أنَّ الدولة أصبحت أكثر اهتمامًا بمشروعات الطَّاقة المُوَلَّدة من الشمس والرياح. المسار الثاني يرتبط بالدولة أيضًا، وهو ما يُعرف باستثمارات تعريفة التغذية، مثل منصة "بنبان" التي تسمح فيها الدولة للمشروعات الخاصّة بإقامة محطَّات

37- التقرير السنوي للشركة القابضة للكهرباء عن عام 2019.

38- هناك ثلاثة أشكال للتَّعاقد مع الدولة في الوقت الحالي وهي: المناقصات EPC وهي مشروعات حكومية تطرحها هيئة الطَّاقة المتجدِّدة لتصميم وتوريد وتركيب مشروعات تمتلكها الهيئة، والمزايدات وهي مشروعات تطرحها الدولة ويتمُّ الشراء بأقل الأسعار، والبناء والتملك والتشغيل BOO وهي مشروعات تطرحها الشركة المصرية لنقل الكهرباء لمستثمري القطاع الخاص بقدرات محدَّدة والترسية على أقلّ الأسعار. المصدر التقرير السنوي لهيئة الطاقة المتجددة لعام 2018.

طاقة شمسية، وتتعهد لها بشراء الطَّاقة منها لفترة طويلة (25 عامًا) بمقابل مربح للشركات بلغ 8.4 دولارًا في المرحلة الثانية من تطبيق هذا النظام لكل كيلووات. والمسار الأخير تدور فيه العلاقة بشكل رئيسي بين الشركات في القطاع الخاص، حيث تستطيع شركات الطَّاقة المُتجدِّدة إقامة محطَّات لتوليد الطَّاقة بشكل مباشر للمستهلكين من خلال ما يعرف بنظام "المنتجين المستقلين".

وهناك – أيضًا – ما يُعرَف بآلية صافي القياس. وهي آلية تسمح لقطاعات الاستهلاك المختلفة – المرتبطة بشبكة الكهرباء – بإنشاء محطَّاتها الخاصّة لإنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة وإجراء مقاصة بين ما تستهلكه مِن الشبكة وما تنتجه. مما يمكِّنها في النهاية مِن خفضِ قيمة فاتورة الكهرباء.[39] باختصار، نجح التمويل الدولي في إخراج مصر مِن أزمة إنتاج الطَّاقة الكهربائية، بلْ ودفعها للمبالغة في مشروعات الكهرباء. إلا أنَّ هذه التمويلات جاءت مصحوبة بشروط لتفكيك سيطرة الدولة على القطاع وهيمنة طابع الشركات الخاصّة على هذه الخدمة العامة. فهذه الشروط هي الضمانة الوحيدة لاستدامة قدرة الدولة على سداد مستحقات الشركات وتحجيم دورها كمنافس يقدِّم الخدمة بغير السعر الاقتصادي. ومثل هذه الضغوط مع تفاقم الأزمة هو ما مهَّد الطريق أمام السلطة لتمرير تعديلات تشريعية كانت مترددة بشأنها منذ التسعينيات. إلا أن مؤسسات التمويل الدوليَّة – خاصة البنك الدولي – لا تقدُّم لنا هذه القراءة؛ فهي تصف عملية تسليع الخدمة العامة وكأنَّها إصلاح اجتماعي يساهم في إعادة توجيه الدعم لمستحقيه، وهي الفرضيَّة التي سنحاول اختبارها في إطار رصدنا للأثر الاجتماعي لتحوُّلات قطاع الكهرباء في الفقرة التالية.

الأثر الاجتماعي لتحرير الكهرباء

"**أنا ضد إهدار الدعم**"؛ كان شعارًا لحملة دعائية حكومية خلال فترة تحرير أسعار الكهرباء، احتفى بها البنك العالمي باعتبارها ترجمة لسياسات إصلاح الطَّاقة التي ينصح بها بلدان عدَّة ضمن برنامج للدَّعم الفني (The Energy Sector

39- محمد جاد. هل نعيش العصر الذهبي لاستثمارات الطاقة المتجددة؟، مدى مصر، (يناير 2021).

Management Assistance Program) يطلق عليه اختصارًا ESMAP.[40]

لم يقتصر تأثير التمويل الدولي على سياسات الكهرباء في مصر على التمويل التجاري الذي كان يدفع مؤسسات القطاع صوب الطابع الشركاتي (Corporatization)، ولكن – أيضًا – التمويل الآتي مِن منظمات ذات طابع تنموي، والتي تبنَّت الرؤية القائلة إنَّ التعريفة المدعمة يستفيد منها الأغنياء، وبالتالي وقف هذا الدعم يمنع المزيد مِن هدر الموارد على غير المستحقين.

وقد ساهم البنك العالمي مع بنك التنمية الإفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية في تمويل قرض لمصر بقيمة 3.1 مليارات دولار استهدف دعمها في عملية تحرير أسعار الكهرباء. كما كان التخلي عن دعم الكهرباء جزءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي موَّله صندوق النقد الدولي عام 2016 بقرض قيمته 12 مليار دولار.[41] ويركز نقد البنك العالمي لمنظومة دعم الكهرباء القديمة على أنَّ الأعلى دخلاً هم بطبيعة الحال الأكثر استعدادًا لاستهلاك الكهرباء، فهُم على سبيل المثال يستخدمون أعدادًا كبيرة من المكيفات والأجهزة الكهربائية في المنزل الواحد، وبالتالي فالنسبة الأكبر من دعم الكهرباء تذهب إليهم. تبدو تصوُّرات البنك العالمي منطقيَّة للوهلة الأولى، وتساهم في تغيير الرؤية بشأن ما جرى. فهي ليست عملية خصخصة للقطاع بل إعادة نظر في هدر للموارد المالية يساهم في مفاقمة العجز المالي للدولة ويعطِّل عملية تمويل البنية الأساسية للكهرباء.

غير أنَّه بالنظر إلى ما جرى على أرض الواقع فإن الصورة تختلف. ونوجز نقدنا لرؤية البنك العالمي في النقاط التالية:

أ- يتميز قطاع الكهرباء عن العديد مِن أشكال الدعم المعمَّم الأخرى بأنه يمكن تمييز مستوى دخل المتلقي لهذا الدعم، فالفئات عالية الاستهلاك للكهرباء عادة ما تكون مِن

40- المصدر: ورقة البنك الدولي - Maximising finance for development in Egypt's energy) 2019 (sector, ESMAP 16

41- World Bank (2019). "Maximising finance for development in Egypt's energy sector", ESMAP 16. https://bit.ly/3ljYjy1

مستويات الدخل المرتفعة والعكس في حالة الاستهلاك المنخفض.

وفي هذا الإطار، كان من الممكن إعفاء الأقلّ استهلاكًا من الزيادات المتسارعة في فاتورة الكهرباء، باعتباره واحدًا من المنافذ التي نستطيع أنْ نتيقن عبرها من أنَّ الدعم يذهب لمستحقيه، لكنَّ ذلك لم يحدث.

ويجادل البنك العالمي في أنَّ الأقل استهلاكًا ظلوا يدفعون فاتورة أقلَّ من التكلفة الحقيقية، وهو ما يعني استمرار دعمهم بشكل جزئي. ولكن، لماذا لم يتم إعفاؤهم تمامًا من الزيادة في التعريفة، أي الحفاظ على الدعم بشكل كلِّي؟

بلْ إنَّه خلال فترة "الإصلاح"، تمَّ ابتداع رسوم جديدة تحت مسمى "خدمة العملاء"، وكانت تزيد كل عام بوتيرة متسارعة، وتمَّ فرضها على مختلف شرائح الاستهلاك دون إعفاء الأدنى استهلاكًا منها.

ب- لم تتم مراعاة تزامن عملية تحرير أسعار الكهرباء مع حزمة مِن الإجراءات التي ساهمت في زيادة أعباء المعيشة (والتي جاءت ضمن برنامج إصلاحي ساندته مؤسسات التمويل الدوليَّة منذ عام 2015 مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة وتحرير أسعار الوقود. وقد ساهمت هذه "الإصلاحات" في ارتفاع معدلات التضخم بقوة، خاصة أنَّ البنك المركزي اضطر لترك العملة المحلِّيَة للعرض والطلب في نوفمبر 6102، وهو ما أدَّى لفقدانها أكثر مِن نصف قيمتها أمام الدولار الأمريكي وأعطى دفعة قوية لانفلات التضخم خلال عام 2017.

ج- أمام الإجراءات التضخمية، لم تكن هناك إجراءات تعويضية كافية للفئات الهشّة. وأبرز دليل على ذلك، ارتفاع معدَّلات الفقر عام 2018.[42] وبالرغم مِن تراجعها الطّفيف عام 2020، فإنها لم تعد إلى مستويات ما قبل "الإصلاح".

د- هناك انتقادات عدَّة لسياسة الدعم الموجه على أساس الدخل (Means-tested

42- وصل إلى 32.5% في عامي 2017-2018 مقابل 27.8% عام 2015 وتراجع عام 2019 إلى 29.7 %. بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

assistance) التي تطرحها مؤسَّسات التمويل كبديل عن أشكال الدعم المعمم مثل دعم الكهرباء (وفي الحالة المصرية، كان المطروح في هذا الصدد برنامج المعاشات النقدية "تكافل وكرامة") نظرًا إلى عدم توافر البنية المعلوماتية الكافية لدى الدولة لاختبار دخول الأفراد. وبالتالي، كان من الأفضل التدرج في الخروج من الدعم المعمّم بدلاً مِن الانتقال السريع للاعتماد على الدعم النقدي الموجه، كما أنَّ الدَّعم النقدي في مصر لم يشتمل على أيّ شروط واضحة لربط قيمة المعاش بالتضخم، وقد تآكلت قيمته بقوة خلال فترة الموجة التضخمية التي واكبت عملية "الإصلاح".[43]

هـ- يركز خطاب البنك العالمي على الفارق بين استفادة الأكثر فقرًا والأكثر ثراءً من دعم الكهرباء، ولا يقدِّم لنا رؤية تفصيلية حول الطبقة الوسطى بينهما. إذ هناك قطاعات مِن الطبقة الوسطى معرَّضة للسقوط في الفقر بسبب تزايد ضغوط معيشية مثل زيادة أسعار الطَّاقة. كما أنَّه إذا افترضنا أنَّ خفض دعم الكهرباء واستهداف الأفقر بالدعم النقدي الموجه سيساهم في خفض الفقر على المدى الطويل، فذلك لا ينفي أنَّ هذا النمط مِن السياسات سيؤدِّي إلى تدهور مستوى معيشة الطبقات الوسطى وميلها لتخفيض الإنفاق على أمور مثل التعليم والصِّحة مِن أجل توفير الأموال لنفقات أخرى أساسية مثل الطَّاقة المنزلية.

وأخيرًا، لم تكن هناك تطورات كافية في مجال الإنفاق على أشكال الدعم التي يرى البنك العالمي أنَّه أكثر تأثيرًا على الأقل دخلاً. فالعديد مِن المنظمات الحقوقية كانت تنتقد عدم التزام الحكومة بالحدِّ الأدنى للإنفاق على التعليم والصِّحة الذي اشترطه دستور 2014.[44]

43- محمد جاد، حسناء محمد. النقود وحدها لا تكفي: تتبع آثار برامج الدعم النقدي على الفقراء. مصر: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، (2018): https://bit.ly/3cVmqOQ

44- قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (منظمة حقوقية) برفع قضية على الحكومة بسبب تجاهلها شروط الدستور الخاصة بمعدلات محددة للإنفاق على التعليم يتمُّ حسابها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي: https://bit.ly/3cW0FhR

خاتمة

لعقود طويلة، كانت الدولة تحتكر إنتاج وتسعير الكهرباء، وهو ما ساهم في الحفاظ على قدر مِن الدعم للطاقة الموجهة للأسر، لكنَّ النموذج التمويلي لم يكن قابلاً للاستدامة، في ظلِّ اتساع الفارق بين أسعار المواد البترولية المستوردة والسعر النهائي للطاقة الموجهة للأسر. كذلك في ظلِّ التزام الدولة بالحفاظ على معدلات منخفضة من عجز الموازنة، ما أثَّر على قدرتها على التوسع في الاستثمار بالبنية الأساسية.

ومع تصاعد أزمة انقطاعات التيار الكهربائي الناتجة عن محدوديَّة الموارد البترولية وعدم كفاءة البنية الأساسية بالشكل الكافي، اتجهت الدولة لتنفيذ تصوُّرات ترددت بشأنها طيلة عقود وتتعلق بالانفتاح على القطاع الخاص لدخول مجال إنتاج الكهرباء كمنتج وممول لبنية الكهرباء. وتطلب دخول القطاع الخاص مع عبء تكاليف المواد البترولية الاتجاه بقوَّة لتحرير أسعار الكهرباء. وتستعد مصر خلال أعوام لتحوِّل قطاع إنتاج الكهرباء إلى قطاع متحرر مِن سيطرة الدولة، وإنْ كانت الدولة ستظلُّ منتجًا رئيسًا للطاقة، إلا أنَّ دخول التمويلات الخاصّة بقوة في القطاع ستجعله دومًا بعيدًا عن سياسات الدَّعم التي عهدها المصريون لعقود طويلة.

تُمثِّلُ إجراءات تحرير/ لبرلة قطاع الكهرباء أحد الملامح الرئيسية لعملية التحول الطَّاقي في مصر، والتي تساهم في جعل موارده المالية أكثر استدامة، بمعنى حمايته من الوقوع في أزمات لتمويل البنية الأساسية، وتساهم – أيضًا – في تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي والاتجاه للطاقة المُتجدِّدة، ولكن هل كان التحوُّل الطَّاقي في مصر عادلاً؟

نشأ مفهوم التحوُّل العادل Just transition في الولايات المُتَّحدة خلال السبعينيات واكتسب زخمًا خلال العقود التالية مع المطالبة بتطبيق سياسات عادلة بشأن عملية تحول قطاع الطَّاقة إلى مصادر أقلّ تلوثًا. بحيث تتمُّ عملية التحوُّل على نحو أكثر استدامة مِن الناحية البيئيّة وأكثر عدالة لجهة استفادة مختلف شرائح المجتمع مِن مصادر الطَّاقة.

وفي الحالة المصرية، كان تأثير التمويلات الدوليَّة غالبًا على رسم سياسات الطَّاقة مقارنة بالنظر لمسألة البعد الاجتماعي. وهو ما يتضح في عملية تحرير أسعار الكهرباء في تزامن مع إجراءات أخرى مثلت ضغوطات اجتماعية إضافية مثل تحرير أسعار الوقود وزيادة تكاليف المواصلات العامَّة والتوسع في فرض ضريبة القيمة المضافة وتخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

وبينما يجادل البنك العالمي في أنَّ سياسات الدعم القديمة لتعريفة الكهرباء كانت تساهم في إهدار الموارد، بالنظر إلى أنَّ المستهلكين الأكبر هُم من الفئات العليا من الدخل، وأنَّ إنهاء الدَّعم مع توجيه قدر من الوفورات في صورة إعانات اجتماعية للفئات الأقل دخلاً هو السلوك الأكثر رشادًا، فإنَّ الفئات الأقلّ دخلاً لم تكن بمنأى عن زيادات تعريفة الكهرباء، إلى جانب أنَّ عملية التحرير تمَّت بشكل متسارع ساهمت في فرض ضغوط قوية على الطبقات الوسطى.

أيُّ حديثٍ عن انتقال طاقي عادل في مصر، يجبُ أنْ يأخذ بعين الاعتبار مَنْ يتحكم في موارد نظام الطَّاقة ومَنْ يستفيد مِن استعمالها. وبينما تساهم التمويلات الدوليَّة في ضمان الاستدامة المالية للبنية الأساسيّة، إلا أنَّها مِن جهة أخرى تكتسب قدرة بالغة على المساهمة في تحويل خدمة أساسية إلى سلعة، بالرغم مِن أنَّها نظريًّا ليست مِن أصحاب المصلحة الذين يفترض أن يكون لهم الرأي الأول والأخير في صناعة السياسة الاجتماعية للبلاد.

(8)

قطاع الطَّاقة في الأردن: سياسات أنتجت أزمات

أسماء محمد أمين

وقعت أولى تفجيرات خطّ الغاز المصريّ الأردنيّ في العريش المصريّة في فبراير 2011. وعُدَّ ذلك الحدث الأكثر مفصليّة في تاريخ قطاع الطَّاقة الأردنيّ، إذ ترتب عليه انحسار إمدادات الغاز المصريّ الواردة للأردن، قبل أنْ تتوقف كُليًّا توريدات الغاز عام 2013،[1] في إثر سلسلة التفجيرات المتوالية للخط.[2] الأمر الذي أوقع المملكة الأردنيّة في أزمة حقيقيّة هدَّدت بتوقّف إمداد التيّار الكهربائيّ، والدخول في إعتام شامل مُعطّل لجميع الأنشطة الاقتصاديّة، خاصةً لاعتماد النظام الكهربائي الأردني على الغاز المصريّ بشكل كبير، تجاوز الـ 80% من إجمالي احتياجات توليد الطَّاقة،[3] وإغفاله وضع بدائل أخرى حال انقطاع الغاز. هكذا اضطُرت الدولة الأردنية لاستيراد كميّات كبيرة مِن المشتقَّات النفطيّة، في ظلِّ الارتفاعات الكبيرة المُحدَّدة لأسعار النفط عالميّا، ما مَثَّل ضغطًا هائلاً على قطاع إنتاج الطَّاقة الكهربائية محليًّا، كبَّد الدولة خسائر ضخمة ومتلاحقة، إلى جانب جملة السياسات والأخطاء التخطيطية اللاحقة، فبلغت الخسائر المتراكمة 7.7 مليار دولار بحلول عام 2022، ما يُعادل 14.3% من الدين العام الأردني.[4]

1- "توقف امدادات الغاز المصري للأردن". قناة الجزيرة (2013).
https//:tinyurl.com3/d4k8m7m

2- بعد انطلاق الربيع العربي عام 2011، كررت المجموعات المسلحة في سيناء استهاف الأنابيب التي كانت تضخ الغاز إلى "إسرائيل" بالإضافة للأردن، فمصر كانت تصدر الغاز إلى الجانبين عبر أنابيب تمرُّ في سيناء.

3- المرجع السابق.

4- "شركة الكهرباء: 5.5 مليار دينار خسائر الكهرباء". وكالة الأنباء الأردنية بترا. (2023).
https//:bit.ly3/kCJBow

كشفت أزمة انقطاع الغاز المصريّ هشاشة واختلالاً في سياسات الطَّاقة في الأردن، استهلالاً بانتهاج سياسة الخصخصة لأنشطة القطاع في التوليد والتوزيع الكهربائي، التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين، وإدخال الشركات الاستثماريّة شريكًا تحميه التعاقدات مِن الأخطار المالية وتضمن أرباحها، ما ضاعف أعباء الحكومة الماليّة وخفض مِن أداء العام للقطاع، مع غياب أمن الطَّاقة مِن جميع خطط الدولة. حمَّلت بقوةٍ الروايةُ الرسمية الربيعَ العربيّ وشُحَّ المصادر الأحفوريّة المحلِّيَة وزِرَ ارتفاع تكاليف إنتاج الطَّاقة، متغافلة عن إخفاقات ومشاكل القطاع المتراكبة بفعل سوء التوجيهات والإدارة والتخطيط من قِبل الدولة كسبب رئيسي في تشكيل الأزمة، إذ توالت الأخطاء الاستراتيجية، وبإصرار دون الرجوع إلى مراجعات حقيقيّة للنهج العام في سنوات ما قبل الأزمة. هكذا، حُصر النظام الكهربائي للدولة في مصدر أوحد غير مأمون، بدلاً عن تنويع المصادر والتَّأسيس لخطط وبدائل في حالات الطوارئ.

وفي سبيل تصحيح المسار بعد عام 2011، انتهجت الدولة استراتيجيّة جديدة اعتمدت تنوع مصادر الطَّاقة، واستغلال المحلّي منها بشكل مكثَّف، عبر استجلاب تعاقدات واستثمارات ملياريّة مع شركات متعدِّدة الجنسيّات، لتطوير مشاريع توليديّة جديدة، بدأت بالتعاقد مع شركة نوبل إنيرجي الأمريكية وشركائها في حقل ليفياثان، لشراء الغاز الإسرائيلي. لاقت تلك الاتفاقية احتجاجًا شعبيًّا واسعًا، لكنَّه لم يمنع الدولة من المُضي قُدمًا في تطبيق خُطَّتها، رغم ما يشوبها مِن اختلالات قانونيّة وغموض إزاء جدواها الاقتصاديّة ومأمونيتها على الأردن[5]، في تأكيد على إغفال أمن الطَّاقة وتعريض البلاد للتهديدات والارتهانات كما أوضحنا.

جاء التوجه الاستثماري التالي مُمثَّلاً في إنشاء محطّة إحراق مباشر للصخر الزيتي تحت مسمّى "مشروع العطارات"، حسب التعاقد مع الشركة الإستونية (إينيفيت) بتمويل متعدد الجنسيات، وبقدرة إنتاج تغطّي 15% مِن احتياجات الأردن مِن الكهرباء، بتكلفة تبلغ 3 مليارات دولار.[6] ولاحقًا؛ تبيّن للدولة ارتفاع تلك الكُلفة،

5- تقرير حالة البلاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، (2020).

6- "العطارات للصخر الزيتي تبدأ التشغيل التجريبي". وكالة الأنباء الأردنية، (2021).
https//:tinyurl.com4/ummyzjb

ما رفع خسارتها سنويّا بشكل كبير، واضطرها اللجوء إلى التحكيم الدولي على أمل تخفيض كلفة المشروع الباهظة.[7]

وأخيرًا؛ تبنَّت الدولةُ الطَّاقة المُتجدِّدة بشكل موسّع وإنشاءَ سوق محلِّية لها، دفع قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة إلى الإسهام بـ 30%[8] مِن مجموع قدرات توليد الطَّاقة في الأردن، وهو ما تحتفي به الدولة على المستوى الوطنيّ والإقليميّ، وتروّج له باعتبار الأردن نموذجًا لتفعيل الطَّاقة النظيفة. والواقع إنَّ حصّة كبيرة مِن مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة استأثرت بها شركات القطاع الخاص والأفراد الأعلى دخلاً، وبشكل يفتقر للعدالة، وذلك لقدرتهم على الوصول لأدوات ونوافذ التمويل، وهو ما لم تعبّر عنه النّسب المصمتة والأرقام البرّاقة في ذلك الصدد، ما تراتب عليه انفتاح غير مدروس ضاعف أرباح شركات القطاع الخاصّ على حساب التوازن المالي للقطاع، عِوضًا عن تخفيض تكاليف إنتاج الطَّاقة على مستوى الدولة، وتوجيه تلك المشاريع لقطاعات إنتاجيّة تعاني اقتصاديًّا كالزراعة، ولفئات أكثر استحقاقًا مِن ذوي الدخل المحدود.

وعلى إثر تلك السياسات غير المدروسة؛ تراكمت خسائر فادحة لم تفلح الدولة في تداركها إلا بالاقتراض الخارجيّ، والارتهان لسياسات وتطلعات المقرض الأكبر (صندوق النقد الدولي) ومؤسسة البنك الدولي مِن جديد، وتتمحور خططهما العلاجيّة لقطاع الطَّاقة في وصفة أساسيّة: الدفع بالخصخصة وتحرير سوق الطَّاقة، ورفع الدعم وزيادة أسعار الطَّاقة الكهربائية، دون اعتبار للأثر الاقتصادي والاجتماعي الفادح لارتفاع فاتورة الطَّاقة على الأفراد والقطاعات.

7- "الخصاونة: خيار اللجوء للتحكيم بمشروع العطارات لعدم إهدار الأموال العامة". قناة المملكة الأردنية، (2021).
https//:tinyurl.com2/n97apn6

8- "الرواشدة: الطاقة المتجددة تشكل 30% من خليط الطاقة". جريدة الغد الأردنية، (2022).

ما قبل الأزمة

الخصخصة وصندوق النقد الدوليّ

تحققت خصخصة قطاع الطَّاقة الأردنيّ ضمن سياسة عامّة وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين للأردنّ، بعد اقتراض مشروط اضطُرت إليه البلاد لتغطية عجز الموازنة العامة، بعد تقلُّص الدَّعم الخليجي في الثمانينيات وارتفاع مستويات الإنفاق العام، وما أفضى إليه مِن تراجع نسب النموّ والمنتهيةً بأزمة اقتصاديّة حادة وانهيار سعر الصرف عام 1989، جعل البرامج الإقراضيّة التصحيحيّة الملجأ الوحيد لتفادي تفاقم الأزمة. ارتكزت سياسات (إجماع واشنطن) التي تبناها صندوق النقد والبنك الدوليين كوصفة علاجيّة للبلدان الفاشلة حسب رؤيتها (والتي كان مِن ضمنها الأردنّ)، على ضبط الإنفاق العام، وتحرير السوق والتجارة الخارجيّة، وخصخصة مرافق الدولة تذرُّعًا بضعف الآداء الحكومي وما أنتجه من أعباء اقتصاديّة.[9]

تمأسست عملية الخصخصة في الأردن عام 1996 بإنشاء "الوحدة التنفيذيّة للتخاصية"[10] في رئاسة الوزراء، وبالتعاون مع البنك الدولّي،[11] كخطوة أولى لترشيح المرافق والمؤسسات الحكوميّة المؤهلة للخصخصة، ووضع دراسات التقييم والإجراءات اللازمة. في العام ذاته تمّ التنسيب بتحويل سلطة الكهرباء الوطنية الأردنية المؤسسة عام 1967 [12] – والتي كانت تمتلك وتدير جميع أنشطة القطاع – إلى شركة مساهمةٍ عامّة مملوكة للحكومة، سُمّيت شركة الكهرباء الوطنيّة المساهمة العامّة، ما أعاد هيكلة الشركة عام 1999 [13] بتقسيمها لثلاث شركات حسب النشاط: شركة الكهرباء الوطنيّة المسؤولة عن شراء الطَّاقة الأوليّة ونشاطات النقل والتحكّم والربط، وشركة توليد الكهرباء المركزية المسؤولة عن محطات توليد الطَّاقة الكهربائية، وشركة توزيع

9- كنعان، طاهر. و رحاحلة، حازم. (2016)، الدولة واقتصاد السوق.

10- التخاصية هو المصطلح القانوني الذي اعتمدته الحكومة الأردنية للإشارة إلى بيع مؤسسات القطاع العام التي كانت تديرها الحكومة.

11- المرجع السابق

12- الحكومة الإلكترونية الأردنية.

https://t.ly/R2GeP

13- المرجع السابق.

الكهرباء المسؤولة عن توزيع الطَّاقة الكهربائيَّة، عملت جميعها بشكل مستقلٍّ إداريًّا وماليًّا. وتبع ذلك إنشاء هيئة تنظيم قطاع الطَّاقة والمعادن (هيئة تنظيم قطاع الكهرباء سابقًا) عام 2001 ككيانٍ مستقلّ ومنظّم للعلاقة بين أنشطة القطاع.[14]

كانت إعادة الهيكلة التي أخضع لها قطاع الطَّاقة الأردنيّ تمهيدًا لخصخصة أنشطة التوزيع والتوليد، والتي جعلت الشركات والمستثمرين لاعبين أساسيين في قطاع الطَّاقة بدلاً عن القطاع العام، باعتبار ذلك حلاً لمشاكل القطاع. وفي الوقت الذي أشارت فيه المعطيات إلى كفاءة عالية في أداء سلطة الكهرباء الوطنية، تبنَّت الدولة – بإصرار – الرؤية النيوليبرالية التي رسمها الصندوق، عبر التخطيط للخصخصة وإدخالها حيّز التنفيذ في عام 2007 ببيع 51% مِن أسهم شركة التوليد المركزيّة لشركة دبي كابيتال الإماراتيّة،[15] وفي العام ذاته؛ تمَّ بيع 100% مِن أسهم شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامّة و51 % مِن أسهم كهرباء إربد لصالح شركة كهرباء المملكة لاستثمارات الطَّاقة، المملوكة – أيضًا – لشركة دبي كابيتال الإماراتية مع شركة التخصيص القابضة الكويتية وشركة المستثمرون العرب المتحدون.[16] وهكذا؛ أُحيلت المشاريع التوليديّة اللاحقة بطريقة العروض المباشرة أو العطاءات التنافسيّة للقطاع الخاص، ما حصر نشاط التوزيع في ملكية القطاع الخاص، ونشاط التوليد مزيجًا مِن العام والخاص مع رجوح كبير في كفة الأخير، وظلَّ نشاط النقل وشراء الوقود مملوكًا لشركة الكهرباء الوطنيّة ممثل الحكومة في القطاع. ونظمت الهيئة المستقلّة لتنظيم قطاع الطَّاقة والمعادن جميع تلك الأنشطة.

ظهرت وتفاقمت مشاكل القطاع الهيكلية بعد إتمام عملية الخصخصة، فبعد أنْ كانت سلطة حكومية واحدة ينظِّمها القانون تدير قطاع الكهرباء، تحوّل القطاع إلى شركات ضعيفة الترابط متضخمة بتكاليف إدارية لا حاجة لها؛ ما أثخن الأداء العام للقطاع. وتكشف تفاصيل العقود والاتفاقيات مع تلك الشركات الخاصّة أثرًا أكثر خطورة

14- "تطور صناعة الكهرباء". شركة الكهرباء الوطنية - الصفحة الرئيسية (nepco.com.jo)

15- "بيع 51% من أسهم توليد الكهرباء المركزية"، جريدة الرأي الأردنية، 2007. بيع 51% من أسهم توليد الكهرباء المركزية لشركة إنارة - العربية للطاقة، صحيفة الرأي (alrai.com).

16- "كهرباء المملكة توقع اتفاقية استكمال تملكها لأسهم توزيع الكهرباء و55.4% من أسهم كهرباء إربد"، موقع البوابة، 2008. https//:tinyurl.com5/bef7n5d

وأهمية، إذ أبرمت الحكومة تعاقدات طويلة الأمد مع شركات التوليد والتوزيع الخاصّة، عملت كغطاء حماية للشركات مِن أيّة أخطار في قطاع الطَّاقة، باعتماد منهجية (علاوة التكاليف) التي تضمن نسبة ربح ثابتة، دون اعتبار لضمان الآداء والكفاءة مقابل ذلك. وفي حالة شركات التوليد، تضمَّنت التعاقدات إلزام الدولة بتكاليف القدرات التوليدية للشركات، حتى لو لم تكن الدولة بحاجة لها.

أكد تقرير لجنة التخاصية[17] الصادر في عام 2014، والذي أجرى مراجعة حكومية لتجربة الخصخصة في الأردن، على تبعات وأعباء خصخصة قطاع الطَّاقة الأردني، حين أفاد أنَّ التجربة لم تُحقق جدواها في قطاع الطَّاقة، ومشيرًا إلى تراجع مؤشرات أنشطة القطاع مِن جهة، كارتفاع نسب الفاقد الكهربائي في شركات التوزيع المُخصخصة، وتزايد الأعباء الماليّة من جهة أخرى؛ ما عمّق وعقّد أزمة الطَّاقة. وبحسب التقرير فإنَّ:

"مراجعة تجربة بيع الحكومة جزءًا من ملكيّاتها في إنتاج وتوليد وتوزيع الكهرباء لا تُظهر أنَّ هذه العمليّات حقّقت الأهداف الاقتصادية المرجّوة منها، سواءً كانت بتعظيم الاستثمار الاستراتيجي، أو بحماية الخزينة مِن تبعات زيادة كلفة الوقود، أو بزيادة كفاءة القطاع، أو تنويع مصادر الطَّاقة".

وأضاف التقرير أنَّ تلك الشركات تحقّق أرباحًا غالبها مرتبط بالتّحديد المسبق للأسعار مِن قِبل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وليس بزيادة الكفاءة أو الإنتاجية، وبعائدٍ سنويّ بلغ في المتوسّط 20%. وقد تبيَّن أنَّ هذه النسبة مرتفعةً لشركات لا تتحمّل أخطار استثمارية كبيرة، كون مبيعاتها وأرباحها مضمونة. وبرّرت الحكومة ذاك التقصير بأنَّ الخصخصة كانت بالشراكة مع مستثمرين ماليين غير مختصّين في قطاع الطَّاقة، تمركزت أهدافهم حول تحقيق الربحيّة عوضًا عن وضع خطط إنمائيّة تعزّز من إنتاجيّة القطاع، وعللت اضطرار الحكومة في بعض الأحيان إلى اللجوء إليهم بعد عزوف المستثمرين الاستراتيجيين عن المشاركة.[18]

17- لجنة تقييم التخاصيّة هي لجنة مشكّلة بتوجيهات ملكيّة عام 2013 تتألف مِن خبراء محليين لتقييم صحة إجراءات ونتائج عملية الخصخصة في الأردن.

18- تقرير لجنة تقييم التخاصية، رئاسة الوزراء الأردنية، 2014.

يتمحور الشقُّ الآخر من خطط البنك الدولي وصندوق النقد (بعد إعادة هيكلة القطاع) حول أسعار الكهرباء ورفع الدعم عن المستهلكين. فبعد أزمة انقطاع الغاز المصريّ في عام 2011، وأمام الاقتراض الاضطراري للحكومة لتغطية نفقات الشركة الوطنية، عادت تلك المؤسسات – المانح الأكبر لقروض الشركة – لوضع خطط إصلاحيّة لقطاع الطَّاقة تمركزت حول تنويع خليط الطَّاقة، وتعديل التعرفة الكهربائيّة (أيّ إلغاء دعم المحروقات والكهرباء)، مظنة تقديمها ذلك كحلٍّ جوهريّ لمديونيّة الشركة الوطنيّة. في عام 2012 وافق صندوق النقد على إقراض مشروط للأردن تقارب قيمته 2.06 مليار دولار،[19] متبوعًا في السنوات اللاحقة بقروضٍ ومنحٍ أخرى، تمخَّض عنها برنامجٌ كبيرٌ لإصلاح الدعم بمساندةٍ مِن الصندوق،[20] ألغى الدعم عن مشتقّات النفط لتشهد ارتفاعًا بين 14% و 50%،[21] مع وضع خطَّة خمسيّة تبدأ من 2013 لرفع التعرفة الكهربائيّة على خمس مراحل.[22] وطُبّقت تلك الخطَّة بشكل جزئيّ تزامن مع رفع سعر الكهرباء ثلاث مرات بين 2013 و 2015، حتى توقّفت مع انخفاض كبير لخسائر الشركة الوطنيّة، نظرًا لتدنّي تكاليف الإنتاج، إثر استقرار أسعار النفط وعودة توريد الغاز. إلا أنَّ ذلك التوّقف بات هشًّا ومهدَّدًا بالمزيد مِن خسائر الشركة الوطنيّة في السنوات الأخيرة حسب التوقعات، ما يدفع بالعودة إلى خطط صندوق النقد للواجهة، وضغوط إضافيّة نحو رفع الدّعم، وهو ما تتطور لاحقًا لإدخال الخصخصة مجددًا في القطاع.

تصرّ تقارير البنك الدوليّ على أنَّ سياسات صندوق النقد المُخطَّط لها في قطاع الطَّاقة ستحقّق وفوراتٍ ماليّة، تتيح المجال للاستثمار في برامج تستهدف الطبقات الفقيرة، وتتجاوزها لتصبح أنشطةً اقتصاديّةً شاملةً تسهم في تحسين المستوى المعيشيّ في الأردن، غير أنَّ الوقائع القريبة والأرقام لا تتوافق مع ادعاءات تصحيح المسار الاقتصاديّ

19- International Monetary Fund. (2012). IMF Executive Board Approves US$ 2 billion Stand-By Arrangement for Jordan.

20- "الأردن ينهي الاستعداد الائتماني مع النقد الدولي"، جريدة الغد الأردنية، 2015.
https//:tinyurl.com4/s33zt59

21- "احتجاجات بالأردن لرفع أسعار الوقود"، قناة الجزيرة الإخبارية. 2012. للمزيد راجع الرابط: احتجاجات بالأردن لرفع أسعار الوقود | أخبار | الجزيرة نت (azureedge.net).

22- تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، تقرير البنك الدولي، 2016.
https//:rb.gy/kndgeu

المرتبط برفع الدعم والمروج لها؛ إذ تواترت التراجعات في نسب النمو الاقتصاديّ[23] خلال السنوات الماضية،[24] وتآكلت الطبقة الوسطى، وارتفعت معدّلات الفقر مع تدني القدرة الشرائيّة،[25] ما يرفع سقف التخوّفات مِن تبِعات رفع أسعار الكهرباء مجددًا على الشرائح المتوسطة والصغرى، حال إلغاء الدعم كاملاً أو بشكل جزئي عن الكهرباء.

الخيار الأقلّ تكلفة أوّلاً

أثارت أزمة انقطاع الغاز المصريّ تساؤلاً حول ماهية الخطط الحكومية لتفادي الكارثة؟ وفي الإجابة عن ذلك غاب عن الحكومة حتمية مراجعة سياساتها في أمن الطَّاقة لإعادة تصويب المشهد، بل واكتفت بحصر مشاكلها بتفسير مُكرَّر منذ أكثر مِن عشرين عامًا، يتعلق بمحدودية المصادر الأحفوريّة المحلِّيَة، التي دفعت بالأردن لاستيراد أكثر من 90% من احتياجاته من الطَّاقة الأوليّة، يذهب ما يقارب 40% منها لإنتاج الكهرباء،[26] ما جعل فاتورة الطَّاقة المحلِّيَة عبئًا باهظ الثمن، تتحكّم بقيمته الأوضاع الإقليميّة والمزاج السياسيّ العالميّ، إنْ كان ذلك بارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعيّ أو انخفاضها، أو بالارتهانات السياسيّة التي لعبت دورًا مباشرًا في أزمة الطَّاقة الأردنيّة.

عمد الطرح الحكومي إلى تبسيط أسباب الأزمة، والقفز على تقييم جودة الأداء الحكومي في تنظيم القطاع، والذي يتمحور هدفه في ضمان تشغيل آمن واقتصاديّ أمثل للنظام الكهربائي، وبما يضمن استمراريّة عمله بأقلّ كُلفة ممكنة، في ظلِّ المصادر المتاحة. وعليه؛ فإنَّ مُهمَّة التخطيط والتنظيم لخليط توليديّ، يلبّي الطلب الحالي والمستقبلي للطاقة بما يخدم النمو الاقتصاديّ، مرهونٌة بركيزتين أساسيّتين هما: ضمان أمن الطَّاقة المحلّي، والضبط الأمثل لتكاليف التوليد. ولذلك، تسبب اختلال الموازنة بين هذين

23- البنك الدولي يتوقع تراجع نمو اقتصاد الأردن على المدى المتوسط. موقع هلا أخبار. 2023.
https//:tinyurl.com/vtm4pts8

24- البنك المركزي الأردني يصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2015. وكالة الأنباء الأردنية.
https//:tinyurl.com/msnjdjdz

25- "العسعس 2023: الحكومة تدرك انخفاض القوة الشرائية للأردنيين"، جريدة الدستور الأردنية. .
https//:tinyurl.com25/ae8wey

26- التقرير السنوي، شركة الكهرباء الوطنية. 2018 .

العاملين في وقوع أزمات في قطاع الطَّاقة، وهو ما نبّهت إليه استراتيجيّة الطَّاقة الأردنيّة (2007 – 2020)، التي وُضِعت كخارطة طريق للقطاع، لتخفيف حدّة المخاطر في قطاع الطَّاقة الأردنيّ، وذلك بزيادة الاعتماد على المصادر المحلِّيَة وتنويع خليط الغاز وتبنّي سياسات الترشيد. لم يكن انقطاع الغاز المصري أولى أزمات القطاع؛ إذ شهد القطاع حدثًا مماثلاً – وإنْ كان أقلّ حدّة – بانقطاع النفط العراقيّ عام 2003 بعد الغزو الأمريكيّ، والذي كان بشكل مماثل للنموذج المصريّ، مصدرًا زهيد الثمن لكنَّ غير آمن، اعتُمِد عليه بشكل كبير في التوليد، وأدّى لقفزات سعريّة في أسعار الطَّاقة بعد انقطاعه، إلا أنَّه لم يفلح في تغيّر نهج القطاع بأي شكل.

ففي نفس عام انقطاع النفط العراقيّ (2003)، تمَّ توقيع اتفاقيّة الغاز الأردنية المصريّة لتزويد الأردنِّ بالغاز الطبيعيّ 15 عامًا بكميّات مُكثفة لأجل توليد الطَّاقة الكهربائيّة، وغطّت 80% من احتياجاته[27] وبسعر مناسب مقارنة بالارتفاع المحموم والمتصاعد في تكاليف الطَّاقة وأسعار النفط العالميّة. انعكس ذلك بشكل إيجابيّ على أسعار الطَّاقة والاقتصاد، غير أنَّ بوادر الأزمة كانت قد بدأت بالظهور عام 2008، عندما انخفض وتقلب إمداد الغاز عن مستوى الطلب، حتى وصل في عام 2010 إلى 60-70% فقط من الكميّات المُتّفق عليها مع الجانب المصري،[28] مما أظهر أنَّ الغاز المصري ليس موثوقًا كمصدر طاقة طويل الأمد. ومع ذلك، وعلى الرغم مِن التحذيرات المتكررة، لم تطبق الحكومة استراتيجية الطَّاقة التي تنص بوضوح على ضرورة إيجاد مصادر جديدة للغاز، وظل القطاع يعتمد على الغاز المصري كمصدر رئيسي يغطي معظم احتياجاته التوليدية، تحت شعار: أولوية الخيار الأرخص، حتى حدثت أزمة التفجيرات، وانخفضت نسبة الغاز الطبيعي في خليط الطَّاقة إلى 8% فقط في عام 2014.[29]

واضطرت الأردن إلى استيراد النفط ومشتقاته بأسعار قياسيّة كبديل مقترح لتوقف

27- "الدرادكة: اتفاق وشيك لتوريد الغاز الطبيعي المسال من مصر للأردن" شركة الكهرباء الوطنية. (2015)، https//:bit.ly3/IQ9mdk

28- "40 مليون دينار خسائر الكهرباء الوطنية لتخفيض حصة الأردن من الغاز المصري"، جريد الغد الأردنية، (2010). https//:bit.ly3/y6lnGq

29- التقارير السنوية شركة الكهرباء الوطنية. (2014).

الغاز المصري، مما زاد بشكل هائل تكاليف الطَّاقة من 9.6 سنتًا أمريكيًا لكل كيلووات/ساعة في 2010 إلى 22.5 سنتًا أمريكيًا لكل كيلووات/ساعة في 2014،[30] بزيادة هائلة بنسبة 129%. ولم يتحسن وضع قطاع الطَّاقة الأردنيّ إلا في عام 2015، عندما استأنفت الأردن استيراد الغاز ضمن اتفاقات جديدة مع قطر بشكل أساسيّ،[31] وبدأت استخدام باخرة عائمة للغاز الطبيعي المسال في ميناء الشيخ جابر الصباح النفطي في العقبة على البحر الأحمر، والتي اتفقت على استئجارها ضمن اتفاق مع شركة غولار المتَّحدة.[32] وقد رافق تلك التطوّرات انخفاض أسعار النفط عالميّا، مما خفض تكاليف إنتاج الطَّاقة إلى 10.3 سنتًا من الدولار لكل كيلووات/ساعة عام 2016.

الشكل 8 - 1 : ارتفاع خسائر الحكومة السنوية بالمليون دولار خلال فترة انقطاع الغاز 2011-2014

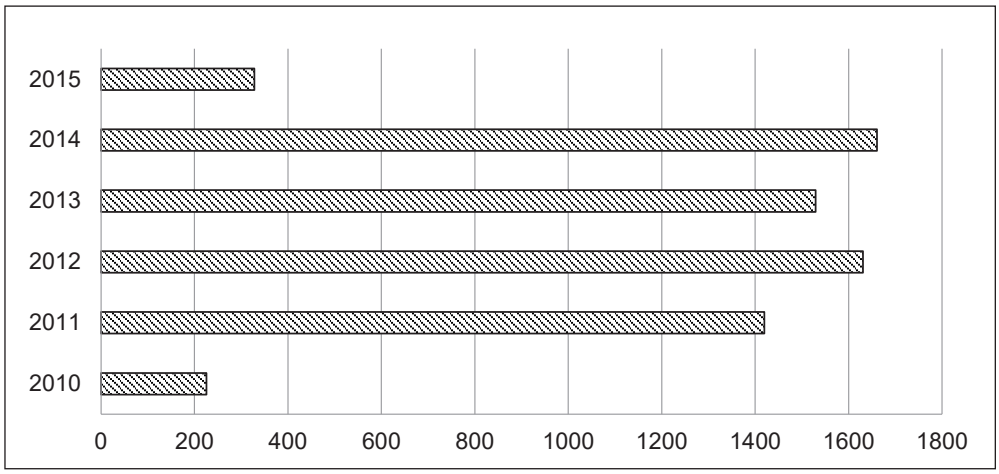

أدى انقطاع الغاز المصري عن الأردن عام 2011 إلى تراكم الخسائر على شركة الكهرباء الوطنية المملوكة للدولة.[33]

30- شركة الكهرباء الوطنية. التقارير السنوية.

31- الكميّات المشتراة كانت بشكل أكبر من قطر وثم بشكل أقل من نيجيريا.

32- "الدرادكة: اتفاق وشيك لتوريد الغاز المسال مِن الأردن إلى مصر" شركة الكهرباء الوطنية، 2015. https://t.ly/051df

33- "الغاز الإسرائيلي: كذبة بمليون دينار أردني"، موقع حبر، (2014) https//:tinyurl.com/bdzkb8v5.

أنتج تخبّط الحكومة خوفًا مِن تكرار أزمة 2011، فغيَّرت كثيرًا سياسة القطاع من الاعتماد الكبير على مصدر واحد للطاقة إلى تنويع مصادرها وأشكالها واستخدام المحلِّيَة منها بشكل أكبر. وفي عام 2012، صدر قانون الطَّاقة المُتجدِّدة الدائم بعد تأخره لسنوات، وبدأت الحكومة بطرح مشاريع في ذلك القطاع، مما أدَّى إلى نمو قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة محليًّا. وأردفت الحكومة بالتخطيط لمشاريع ملياريّة في قطاعيّ الطَّاقة النوويّة لتوليد الكهرباء، لكنَّها أجهضت قبل أنْ تنطلق، وفي استثمار الصخر الزيتيّ الذي تبدي الحكومة حاليًا تذمرًا من تكلفته المرتفعة. علاوة على ذلك كله؛ أجرت الحكومة مباحثات للغاز مع مصر أفضت لإعادة ضخ الغاز الطبيعيّ مِن جديد، إلى جانب اتفاقيّة الغاز مع إسرائيل، والتي هدّدت الحكومة الأردنيّة – وقتها – بزيادة أسعار الكهرباء أو قطعها عن المواطنين إذا رُفِضت اتفاقية الغاز مع إسرائيل.[34]

الشكل 8 - 2 : معدل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من 2003 إلى 2018 (سنت أمريكي / كيلووات ساعة)

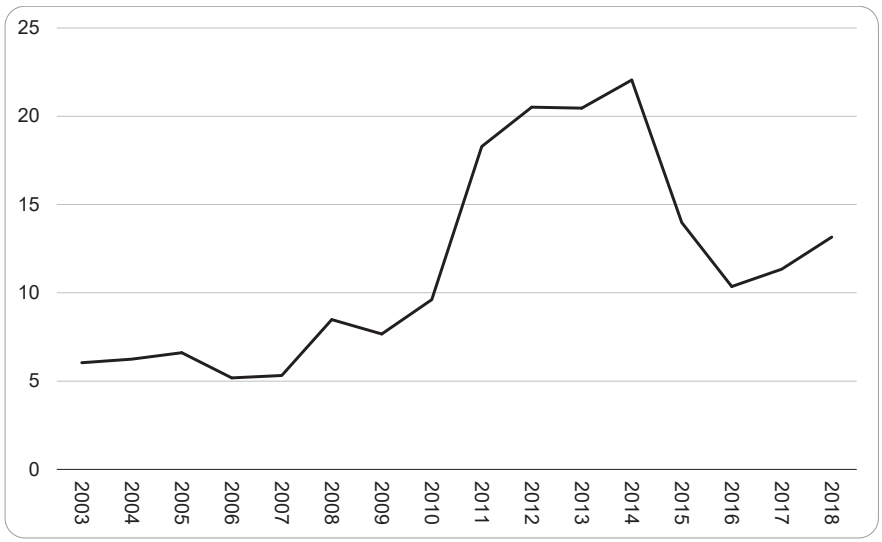

قد يبدو النهج الجديد للدولة كأنَّه إصلاحي في الواجهة، لكنَّ تقييمه يتطلب طرح

34-"الغاز الإسرائيلي: كذبة بمليون دينار أردني"، موقع حبر، 2014. https://tinyurl.com/bdzkb8v5

أسئلة أساسية: هل تضمن المصادر الجديدة للطاقة استمرارية التوريد وحماية الشعب الأردني مِن خطر التوقفات ونقص الإمدادات؟ ما التأثير الاقتصاديّ الذي عكسته هذه المصادر على فاتورة الطَّاقة والاقتصاد؟ هل تمّ إدارة تلك الموارد بالطريقة الصحيحة من الناحية المالية والفنية؟ هل كان لزامًا علينا الحصول على كل تلك المصادر؟

ما بعد الأزمة

الغاز ... كلمة السرّ

لا يُخفَى أنَّ الغاز الطبيعي هو العامل الأساسي في استراتيجية أمن الطَّاقة في الأردن، نظرًا لاستخدامه بشكل كبير في التوليد المحلّي وما له مِن تأثير كبير على تكاليف الطَّاقة. ولذلك السبب، كانت اتفاقات الغاز وأسعارها ومصادرها هي العنصر الأكثر حساسية في قطاع الطَّاقة.

الشكل 8 - 3: مزيج الطاقة من 2010 إلى 2020 (بالنسبة المئوية)

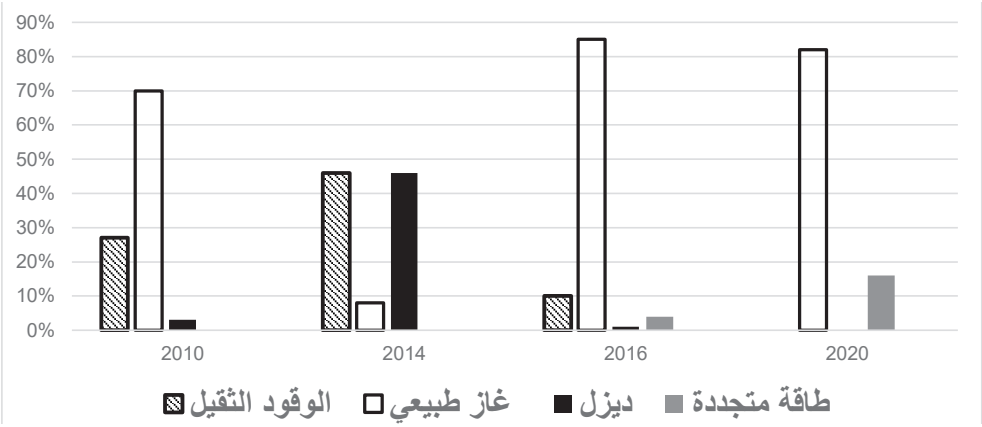

خليط الطَّاقة يُظهر التباين في حجم مشاركة الغاز في الخليط: 2010 قبل انقطاع الغاز المصري؛ 2014 حيث انقطعت إمدادات الغاز؛ 2016 حين بدأ استغلال الباخرة العائمة في ميناء العقبة؛ 2020 مع تزايد اعتماد الأردن على الغاز في إنتاج الكهرباء. المصدر: التقارير السنويّة لشركة الكهرباء الوطنيّة.

الشكل 8 - 4 : تكلفة إنتاج الكيلووات في الساعة (السنت الأمريكي)

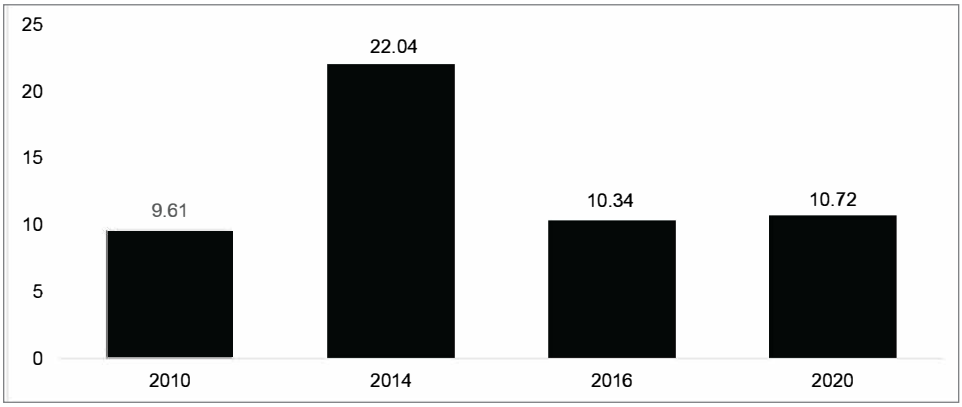

تتأثر كلفة إنتاج الكهرباء كثيرًا بحجم مشاركة الغاز الطبيعي في خليط الطَّاقة.

بعد مرور اثنا عشر عامًا من أزمة الطَّاقة الخانقة التي عانت منها البلاد، من المهمّ تقييم اتفاقيّات الغاز الحاليّة التي تحكم قطاع الطَّاقة الأردنيّ، وخاصة اتفاقيّة الغاز الإسرائيلي، التي لا تزال غير واضحة وغير شفَّافة في بنودها.

كان الغاز الذي تخطط إسرائيل لاستخراجه من حقول تامار وليفياثان خيارًا استراتيجيًا للحكومة الأردنية التي تربطها علاقات رسمية مع إسرائيل،[35] فوقعت اتفاقًا في عام 2015 بقيمة 10 مليارات دولار لاستيراد الغاز الإسرائيلي مِن حقل ليفياثان، على مدى 15 عامًا لإنتاج الكهرباء، بعد صفقة أخرى مع شركة البوتاس العربيَّة الأردنية بقيمة 770 مليون دولار لاستيراد الغاز مِن حقل تامار.[36] ولم تكتفِ الحكومة بتجاهل رأي العام الأردني المعارض للاتفاق فحسب، بل تجاهلت – أيضًا – جميع الاعتبارات المتعلقة بأمن التزود بالطَّاقة،

35- "المومني: اتفاقية الغاز مع إسرائيل أحد خيارات المملكة الإستراتيجية"، وكالة الأنباء الأردنية، (2016). https//:tinyurl.com/bbjn6b5c

36- The Jordan Times. (2014). https://bit.ly/3ZwIZzx "Potas Company to import Israeli gas at preferential prices"

لأنَّ مصدر تلك الطَّاقة عدو استراتيجي[37] تشوب العلاقات معه توترات ونزاعات عميقة.

الاتفاق الذي كان مِن المُفترض أنْ يبقى سريًّا، فرض غرامات جزائية عالية على المشتري (الدولة ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية) في حال التقصير، تصل إلى 1.5 مليار دولار. وبغض النظر عن أنَّ الشرط الجزائي على البائع يبلغ 1.2 مليار دولار فقط، فإنَّ الشركاء في الحقل الإسرائيلي لا يتحملون أي عواقب أو مسؤولية عن التقصير، لأنَّ البائع للأردن شركة مسجلة في جزر الكايمان، وهذا يعني أنَّ الجانب الإسرائيلي صمّم مخرجًا مِن "التقصير"، مما يمكنه مِن قطع الكهرباء عن البلاد بدون سابق إنذار. كما شمل الاتفاق نصوصًا تجعل استخراج الغاز من الأردن بلا جدوى، فإذا تمكن الأردن مِن استخراج الغاز الطبيعي مِن حقوله الخاصّة، فلا يملك تخفيض الكمية المتعاقد عليها إلا بنسبة 20% ولا يسري ذلك التخفيض إلا بعد شراء أكثر مِن نصف الكمية المُتعَاقد عليها.[38]

ذكر المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ الأردنيّ المسؤول عن تقييم وضع البلاد، في تقرير عام 2020 أنَّ أمن الطَّاقة في الأردن "**لا يزال يتأرجح بين القرارين السياسي والاقتصادي**". بالإشارة إلى اتفاقيّة الغاز بشكل خاص، يسرد المجلس إشكاليّاتها من حيث خطورة السرية على التَّفاصيل الهندسيّة والماليّة وتفاصيل التزويد، مشيرًا إلى وجود أطراف في التعاقد غير معلومة تمثّل غلافًا للحكومة الإسرائيليَّة. وأنَّ إدارة خط الغاز تتولاه شركة الفجر المصريّة دون تواجد أردنيّ في تلك المسؤوليّة، مما يجعل تفاصيل الاتفاقيّة وتنفيذها خارج الإرادة الأردنيّة، إضافة إلى تهديد لأمن الطَّاقة على المدى البعيد بإشراك شركاء خارجيين بدون أيّ ضمانات قانونية أو دوليَّة. وفي ذلك الإطار، تنصُّ المادّة (19.4.15) في الاتفاقيّة على أنَّه:

"لا يتحمل الشركاء في حقل ليفياثان تحت أيّ ظرف من الظروف أي التزام أو مسؤولية أيًّا كانت تجاه المشتري (أيّ شركة الكهرباء الوطنية) فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية".

37- خاض الأردن ثلاث (3) حروب مع "إسرائيل" حرب 1948 وحرب 1967 وحرب الكرامة 1968، ورغم توقيع اتفاق السلام عام 1994 إلا أنَّ الإسرائيليين مستمرون في محاولة حلّ القضية الفلسطينية على حساب الأردن عبر توطين الفلسطينيين، ولا يزال الأردنيون يرون إسرائيل عدوًا لهذا السبب، بالإضافة لأسباب أخرى قوميّة وإنسانيّة تتعلق بموقفهم مِن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

38- "صفقة التبعية والإذعان: أبرز بنود اتفاقية الغاز المستورد مِن اسرائيل"، موقع حبر. (2019).
https//:bit.ly3/y63MOU

يتضح من ذلك مدى خطورة الجانب السياسيّ في سياسات الأمن الطَّاقي الأردني وتأثيره على مأمونيّة هذا المصدر. ففي ظلِّ غياب الضمانات التعاقدية والقانونيّة الصريحة ضمن اتفاقية الغاز الأردنية الإسرائيليَّة – إذ تحتوي الاتفاقية على إبهام متعمد يضمن تهرب الشركاء في الحقل الإسرائيلي مِن الشروط الجزائية – بحيث تضمن حق الأردن في تأمين احتياجاته، يصبح ضخ الغاز والتحكم بكميّاته ورقة ضغط مِن الجانب الإسرائيلي وتهديدًا حقيقيًا لأمن الطَّاقة والاقتصاد الأردني، ومدخلاً للتدخل الأجنبي في الشأن الأردني. وتأتي توصيات المجلس أولاً بمحاولة إلغاء أو إعادة التعاقد، وفي حال فشل ذلك بأنْ لا تزيد الكميّات المسحوبة من الغاز الإسرائيلي عن 15% مِن الكميّات المستهلكة والمستوردة، حتى يكون في المقدور احتواء صدمة انقطاع الإمدادات. والسؤال هنا: هل ذلك ممكن مع وجود شرط جزائيّ لفسخ الاتفاقيّة بقيمة 1.5 مليار دولار تدفع دفعة واحدة، وأنَّ الكميّات المتّفق عليها تفرضُ حدًّا أدنى مِن السحب أو غرامات مقابل ذلك؟[39]

وعلى الرغم مِن أنَّ كبار المسؤولين مثل وزراء الطَّاقة والمالية حاولوا تقليل المكانة الاستراتيجية للغاز الإسرائيلي، بالقول إنَّ حصة الغاز المستورد من إسرائيل لن تتجاوز 20 % مِن خليط الطَّاقة،[40] إلا أنَّ تلك النسبة مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة، مع انتهاء مجموعة تعاقدات الغاز مستقبلا مع مصر ومع الباخرة العائمة. ومع مراجعة أرقام استراتيجيّة الطَّاقة 2020-2030، التي تُبيّنُ هدف الوزارة بخفض نسبة الغاز المستهلك في التوليد الكهربائي من 82% في 2020 إلى 53% في 2030، فإنَّ ذلك في معناه التقديري أنَّ نحو نصف الغاز المستخدم في التوليد سيكون إسرائيليًا، ما يُشكل مساهمة عالية في خليط الطَّاقة وانعكاس كبير في التكلفة. لذلك فإنَّ سعر الغاز الإسرائيلي ومأمونيّته سيبقى العامل الأكثر حساسيّة في مصادر القطاع، وسيزداد تأثير ذلك مع مُضي الزمن.

39- تقرير حالة البلاد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.، (2020).

40- "الغاز من إسرائيل: كذبة بمليار دينار أردني"، موقع حبر، (2014).

الشكل 8 - 5: مزيج الطاقة وفقًا لإستراتيجية الطاقة 2020-2030

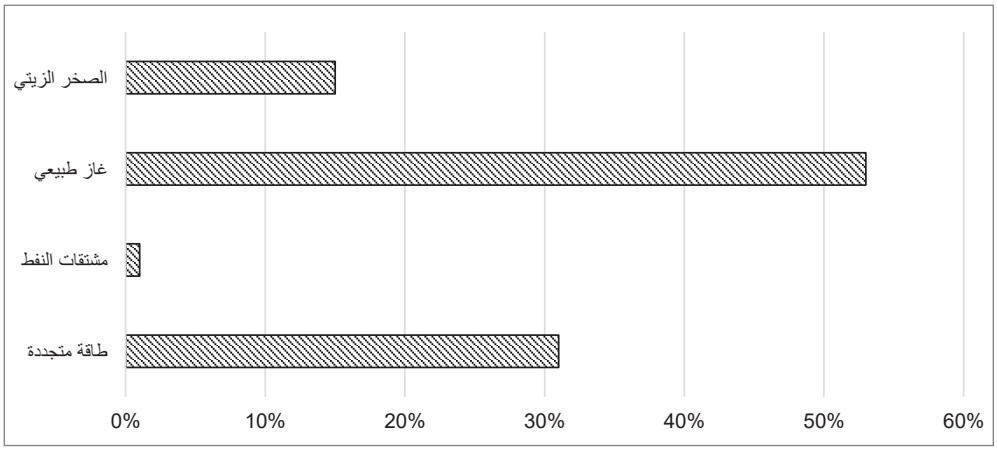

الصخر الزيتي ..الذهب الأسود ضاع سدى

في عام 2012 ضمن تطلّعات التحوّل إلى المصادر المحلِّيَة، سعت الدولة لاستغلال مواردها من الصخر الزيتي، بعد أنْ ظلّت مقترحات مشاريعه حبيسة الدراسات والمشاورات التي تناقلها 14 وزيرًا للطاقة، لارتفاع تكاليفه وعدم جدواه الاقتصاديّة مقارنة بالخيارات الأخرى. وتقدر الدراسات أنَّ الاحتياطات الكبيرة التي يمتلكها الأردنّ من الصخر الزيتيّ ما بين 40 إلى 70 مليار طن، ما يجعل الأردن السادسة عالميًا في مخزون الصخر الزيتي، وبطاقة هائلة تقدّر بـ 600-900 ميجاوات في عدَّة مواقع تملكُ إمكانيّة الدخول في مشاريع للصخر الزيتي،[41] وهو ما يعادل بصورة تقريبيّة نصف استهلاك الأردن مِن الطَّاقة الكهربائيّة. وفي عام 2017، دخلت الحكومة في مباحثات جدّية ودراسات مستفيضة، وانتهت بتوقيعها عقدًا للمشروع مع الشركة الوطنية الإستونية للطاقة (إينيفيت)، لإنشاء محطة توليد كهرباء من خلال الحرق المباشر للصخر الزيتي في منطقة العطارات جنوب شرق العاصمة عمان، وبطاقة إجمالية مقدارها 470 ميجاوات، أيّ ما يعادل تقريباً 15% مِن حاجة الأردن الكهربائية، تدخل حيّز العمل عام 2020. وبموجب اتفاقية تمويلية وقعها ائتلاف

41- Japan International Cooperation Agency. (2017). "Project for the Study on the Electricity Sector Master Plan in the Hashemite Kingdom of Jordan". https://tinyurl.com/3e3h2vz2

إستوني ماليزي صيني بقيمة 3 مليار دولار، ليكون بذلك مشروع العطارات أكبر مشاريع الطَّاقة في الأردن.[42]

في عام 2019، ومع اقتراب إتمام المشروع ودخوله العمل، قررت الحكومة اللجوء إلى التحكيم الدوليّ ضدّ شركة العطارات على أرضيّة "الغبن الفاحش" في سعر شراء الطَّاقة الكهربائية من المشروع، وتقرير حق الشركة الممثلة للحكومة في فسخ العقد ما لم يتم إزالة ذلك الغبن الفاحش.[43] جاء ذلك بعد توصيات تلقتها الحكومة الأردنيّة مِن البنك الدولي، بإعادة النظر في تكلفة وجدوى مشروع العطارات الاقتصادية في ضوء غياب إنتاجيته. وقد ربط تقرير صندوق النقد الدولي[44] ارتفاع خسائر الشركة الوطنية المتوقعة بشكل هائل في السنوات المقبلة مع دخول المشروع في الخدمة. وحسب ما ذكره الوزير السابق للشؤون الاقتصادية جعفر حسّان في كتاب الاقتصاد السياسيّ الأردني، فإنَّ المشروع سيضاعف خسارة الشركة الوطنية لتصل في العام 2024 وحده إلى أكثر من 560 مليون دولار، وستبلُغ – حسب التقديرات – مجموع الخسائر في الفترة ما بين 2020-2024 إلى ملياري دولار،[45] باعتبار إبقاء التعرفة دون تعديل، وبافتراض أنَّ أسعار خام برنت 55 دولارًا للبرميل. وأظهرت التقارير الحكوميّة أنَّ التوفير المترتب على تأخير دخول مشروع العطارات بسبب جائحة كورونا عام 2020 كان 82.6 مليون دولار.

بحسب ادعاء الحكومة الأردنيّة، فإنَّ الغبن في اتفاقيّة العطارات تمثل في وجود التغرير في الكلفة الحقيقية للمشروع،[46]ما يجعل التعرفة المتفق عليها باهظة جدًا، الأمر الذي دفع الدولة للتحكيم في محاولة لخفض سعر البيع. وتُشير البيانات الحكوميّة

42- "العطارات للصخر الزيتي يبدأ التشغيل التجريبي"، وكالة الأنباء الأردنية بترا، (2021).
https//:tinyurl.com4/ummyzjb

43- "وزيرة الطاقة: كلفة مشروع العطارات أقل مما قيل لنا"، قناة المملكة الأردنية، (2021).
https//:tinyurl.com54/w2tpsk

44- IMF. 2019. Jordan: Second Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, Requests for a Waiver of Nonobservance of Performance Criterion, an Extension of the Arrangement, and Rephasing of Access-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Jordan. https://tinyurl.com/bddhaun6

45- حسان، جعفر. (2020). "الاقتصاد السياسي الأردني.. بناء في رحم الأزمات"، دار الآن ناشرون وموزعون، الأردن.

46- "وزيرة الطاقة: كلفة مشروع العطارات أقل مما قيل لنا"، قناة المملكة الأردنية، (2021).
https//:tinyurl.com54/w2tpsk

إلى أنَّ متوسط تعرفة شراء الكهرباء من العطارات تبلغ حوالي 14 سنتًا للكيلووات/ساعة (منتجًا في أرضه)، بالإضافة إلى تكلفة نقله على شبكة النقل والتَّوزيع ليصل إلى المستهلك بـ 18 سنتًا،[47] وبالمقارنة مع جميع مصادر الطَّاقة المُستخدمة في الأردن، فإنَّ تكلفة الكيلووات المنتج مِن الصخر الزيتي هي الأغلى، وتزيد عن متوسط تكلفة إنتاج الكيلووات بـ 41%، ما يُعدُّ نسبة عالية ومكلّفة جدّا.

الشكل 8 - 6: معدّل تكلفة مصادر الطاقة المختلفة بالسنت الأمريكي لكل اكيلووات/ساعة خلال 2017-2020

تكلفة الطَّاقة المولدة مِن الصخر الزيتي في مشروع العطارات تعتبر الأعلى مِن بين جميع الخيارات، بالإضافة إلى اعتبار الصخر الزيتي مصدراً غير مستدام ومضراً بالبيئة.

الظروف الاقتصاديّة والوضع السياسيّ المهدّدان لأمن الطَّاقة، واللذان أحاطا بالمشهد في سنوات التعاقد على مشروع العطارات – كنقص الإمدادات للمصادر الأوليّة وارتفاع تكاليف النفط عالميّا – كانا المبررَين اللذَيْن قدّمتهما الحكومة الأردنيّة لتوقيع تلك الاتفاقيّة بتكاليفها الضخمة. غير أنَّ الحكومة لم تذكر في تصريحاتها أنَّ شركة العطارات قد واجهت تعثّرا في إتمام الاتفاق التمويلي اللازم مع الجهات المموّلة أواخر

47- "زواتي: 200 مليون دينار خسائر الكهرباء الوطنية في 2021 بعد بدء العمل في العطارات"، موقع هلا أخبار، (2019). https//:tinyurl.com/ydxphw9d

عام 2016، أي في العام الذي شهد انخفاضًا كبيرًا في أسعار النفط والطَّاقة الأوليّة عالميًّا، وعودة الاستقرار في وضع الطَّاقة محليّا بشكل كبير وانخفاض تكاليف الإنتاج، بينما أصرّتْ الحكومة الموقِّعة على المُضيّ قُدمًا في المشروع بالتمديد للشركة شهرين لإنهاء القفل المالي، بدلاً مِن إلغاء التعاقدات بتكاليفها الهائلة، لتضيع بذلك فرصة حقيقيّة تتلافى الدخول في أعباء ماليّة جديدة.

يُعدُّ عدم نضوج تقنية مشاريع الصخر الزيتي وحاجتها لمزيد من التطوير عالميًا، أحد أهم أسباب ارتفاع تكلفة تلك المشاريع المحدودة، وانخفاض قدرتها على المنافسة نسبيّا إذا ما قورنت بالمصادر التقليديّة أو المشاريع النوويّة والمُتجدِّدة. ومع تزايد الضغط نحو التوجّه العالميّ لخفض انبعاثات الكربون، لا تُعد تلك المشاريع الحلَّ الأمثل لارتفاع نسب انبعاثاتها قياسًا بحرق الغاز الطبيعي أو المحطّات المُتجدِّدة. ونشير هنا لارتفاع كميّات المياه المستهلكة في عمليات الحرق للصخر الزيتي في بلد يعاني من أزمة مائية كبيرة، حيث تبلغ حصة الفرد فيه أقل من 100 متر مُكعَّب سنويًا. وبالتالي فإنَّ عيوب مشاريع الصخر الزيتي المذكورة تُظهر أخطاء الأردن الاستراتيجيّة في ذلك الملف، بدخوله مبكرًا في استثمار باهظ التكاليف والمرشّح انخفاضه مع تقدّم التقنية المشغّلة، وتعميق مشاكل شحِّ المياه في واحدة مِن أفقر بلدان العالم مائيًا. علاوة على ارتفاع نسب التلوّث المحلِّيَة، التي باتت تتحوّل لشأن اقتصاديّ عبر تكاليف غير مباشرة للطاقة، إذ تقدّر تكلفة التلوّث في المجال الصحّي ما يقارب 127 مليون دولار سنويًّا وبنسبة إنفاق لا تقلّ عن 6 % من مجمل الإنفاقات الصحيّة،[48] إضافة لتكاليف الصيانة وتجديد المعدّات التي يُسهم التلوّث في إتلافها، وهو ما يرشّح للزيادة مع ارتفاع ملحوظ في نسب الملوّثات في الأردن.

48- تقرير حالة البلاد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2021).

الطَّاقة المُتجدِّدة

تشكّل الطَّاقة المُتجدِّدة 30% من مزيج الطَّاقة الأردنيّ حاليًا،[49] وهي الحصة الثانية في المزيج بعد الغاز، والأكبر مِن المصادر المحلِّيَة. لذلك تلعب الطَّاقة المُتجدِّدة دورًا حاسمًا في تحديد تكاليف القطاع والتأثير على تنظيمّه وخُططِه. شهد قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة محليًّا ازدهارًا كبيرًا في سنواته التأسيسيّة بعد إقرار قانون الطَّاقة المُتجدِّدة الدائم 2012، وحتى عام 2018، ليحظى النموذج الأردنيّ في الطَّاقة النظيفة بترويج واسع، نهض بوعود الاعتماد الذاتي في التوليد وتوفيره بأسعار منافسة، إلا أنَّ ذلك سرعان ما بدأ بالتبدّد ليصبح أمل الطَّاقة المُتجدِّدة "كابوسًا" للجهات الحكومية المديرة له بعد ظهور جملة مِن المشكلات المتفاقمة سببها سوء التخطيط للقطاع الجديد، ويكون عبئا على بعض المنتجين والعاملين في القطاع الذي بات تراجعه يهدّدهم. الأمر الذي أفضى إلى حديثٍ عن قرب إغلاق شركات الطَّاقة المُتجدِّدة المحلِّيَة نتيجة للقرارات الحكومية التي أضرَّت بالقطاع.

يتميز الأردن في مجال الطَّاقة المُتجدِّدة بإمكانات كبيرة لإنتاج الطَّاقة الشمسيَّة، نظرًا لما تتمَّتع به مِن امتيازات جغرافية متعلّقة بتوفّر مساحات شاسعة من أراضٍ خالية في مناطق الجنوب والشرق، يمكنها استثمارها كمزارع شمسيّة واسعة بقدرات توليدية عالية، إضافة لموقعها الجغرافي على الحزام الشمسي، ما يوفّر شدّة إشعاع شمسيّ مثاليّة وساعات سطوع طويلة يوميًّا وعلى مدار السنة.[50] وبالتوازي مع انخفاض التكاليف، أصبحت المشاريع الشمسيَّة في الأردن تُلبي حاجتها لمصدر طاقة آمن، ومتوفر ودائم، إضافة لانخفاض تكلفة التشغيل والاستخدام.

لم تكن الطَّاقة المُتجدِّدة جزءًا كبيرًا من مزيج الطَّاقة في الأردن قبل 2011، وإنَّما ظلّت خجولة لارتفاع تكلفتها مقارنة بالطَّاقة المولَّدة مِن الغاز المصريّ. وعقب أزمة انقطاع الغاز، أولت الحكومة اهتمامًا أكبر لتنويع مصادر الطَّاقة، وصدر قانون

49- "الرواشدة: الطاقة المتجددة تشكل 30 % من خليط الطاقة"، جريدة الغد الأردنية، (2022).

50- نبذة عن قطاع الطاقة المتجددة"، (هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن).
(Energy & Minerals Regulatory Commission). https://t.ly/jexDJ

الطَّاقة المُتجدِّدة وترشيد الطَّاقة الدائم سنة 2012، وبموجب القانون صدرت حُزمة مِن اللوائح والتعليمات والأنظمة والإرشادات لتنظيم قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة بالتوازي مع نموّ المشاريع، ليتشكّل قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة ضمن فئتين مِن المشاريع، هما: مشاريع العروض المباشرة والعطاءات التنافسيّة التي تبيع الطَّاقة للحكومة بموجب عقود محدّدة، ومشاريع التوليد الذاتي الخاصّة بالمستهلكين النهائيين (مواطنين أو مؤسسات)، والتي جاءت على شكل مشاريع العبور أو صافي القياس (انظر/ي أدناه).

مشاريع العروض المباشرة

عملت الحكومة الأردنية ضمن تخطيطها لإدخال الطَّاقة المُتجدِّدة وترشيد الطَّاقة بعد عام 2012 على جذب المستثمرين والمطورين (داخليًّا وخارجيًّا) لمشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، وتمَّت دعوتهم للتقديم المباشر بمقترحات فنية ومالية لمحطات الطَّاقة المُتجدِّدة، وبعيدًا عن تعقيدات وإجراءات العطاءات التنافسية الطويلة، وذلك مقابل 16 سنتًا من الدولار للكيلووات قدمتها الحكومة متوسط سعر لشراء الطَّاقة مِن محطات الطَّاقة الشمسيَّة، و10 سنتات من محطات الرياح، و15% علاوة للمشاريع التي تستخدم مكونات محلَّية.[51] وقد أُطلِق على تلك المشاريع "المرحلة الأولى مِن العروض المباشرة"، التي انتهت بتنفيذ محطات بقدرة 204 ميجاوات من الطَّاقة الشمسيَّة، و423 ميجاوات مِن طاقة الرياح، جاء معظمها في الجنوب الأردني. وفي خضم التنافسية والإقبال على استثمارات الطَّاقة المُتجدِّدة، تحولت الحكومة إلى نموذج العطاءات التنافسية في المرحلة الثانية والثالثة من العروض، وإرساء المشاريع على المقترحات الأقل سعرًا والمقدّرة بـ 6.5 سنتًا للكيلووات/ساعة في المرحلة الثانية، و2.5 سنتًا للكيلووات/ساعة في المرحلة الثالثة (التي توقفت). وفي جميع المراحل وقَّعت الحكومةُ عقودَ شراء الطَّاقة مع المستثمرين لفترات تتراوح بين 20-25 سنة، وفيها تلتزم الدولة بشراء كامل الطَّاقة المولَّدة بالسّعر المتفق عليه.

تسبَّب السعرُ المرتفع للجولة الأولى مِن العروض (السعر الأعلى بين المشاريع التوليدية الحالية في الأردن)، في حالة مِن الجدل محليًّا حول جدوى تبني الطَّاقة المُتجدِّدة، ووصل الأمر إلى اتهام الطَّاقة المُتجدِّدة والادعاء بمسؤوليتها عن ارتفاع أسعار

51- المشاريع التي تستخدم مكونات نظام محليّة التصنيع، عادة ما تكون ألواحًا شمسية.

الطَّاقة للمستهلكين، وهو ادِّعاء غير صحيح، فنّدته الأرقام الرسميّة، إذ تُشكل المشاريع الشمسيَّة في المرحلة الأولى حوالي 2.5 % فقط مِن إجمالي الطَّاقة المولّدة،[52] لذا فأثرها محدودٌ على كلف النظام الكهربائي. وإذا ما قورنت تكلفة الطَّاقة المُتجدِّدة مع تكلفة الطَّاقة من المصادر الأخرى، فإنَّ معدل تكلفة الكيلووات من الطَّاقة المُتجدِّدة يبقى مقاربًا لمعدل تكلفة الطَّاقة المولدة من الغاز (أرخص خيار متوفر محليًا). وبالمقارنة – أيضًا – مع المعدل النهائي لتكلفة إنتاج الكيلو وات، فالفارق يراوح الـ 0.7 سنتًا فقط، وبالتالي فلا يمكن اللوم على الطَّاقة المُتجدِّدة في رفع أسعار الكهرباء في الأردن.

واجهت الحكومة الأردنية موجة انتقادات وشبهات متصاعدة بشأن مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، ما دفع وزارة الطَّاقة والثروة المعدنية الأردنيّة إلى إقرار تعديلات "إجراءات تصحيحية"، لخفض كلف النظام الكهربائي، تَمثَّل منها إعادة التفاوض حول الأسعار مع شركات الطَّاقة المُتجدِّدة التي تغطّي 29 مشروعًا، بهدف تحقيق مبدأ العدالة بين الشركات المستثمرة والحكومة.[53] يأتي ذلك ضمن توصيات تطالب بمراجعة نموذج اتفاقيات شراء الطَّاقة التي تتبناها الدولة، والتي تعمل بمبدأ شراء كامل الطَّاقة المنتجة بسعر ثابت طيلة مدة المشروع التي قد تراوح الـ 20 عامًا، رغم انخفاض التكاليف عالميًّا، والتحول إلى نموذج آخر يخفض سعر الشراء من محطات الطَّاقة بعد استرداد المستثمرين تكلفة المشاريع. قد يبدو ذلك حلّاً مناسبًا لمشاكل عقود الطَّاقة، إلّا أنَّ الجهات التمويلية لن تقبل بالمخاطر الاستثمارية بها في حال وجود عقود متغيّرة الأسعار، وهو ما يفسّر ارتفاع أسعار مشاريع المرحلة الأولى من العروض، وهو ما اعتبرته الحكومة شكلاً مِن أشكال الدعم والتطمين للمستثمرين. ولكنَّ كما هو الحال في قضية العطارات، فالتصريحات المتضخّمة حول إعادة التفاوض مع الشركات الخاصّة لا يغير حقيقة أنَّ المستثمرين يحظون بحماية أكبر في تلك التعاقدات، ولا يُغير مِن حقيقة افتقاد الحكومات إلى المساءلة الحقيقية عن سوء تخطيطها للقطاع الذي انتهى بهكذا تعاقدات مُجحفة مِن الأساس، إنْ وجدت.

ومن حيث انتُقِد مشروع الصخر الزيتي، يمكن نقد إدخال المشاريع التوليدية للطاقة

52- "زواتي: تعرفة الشراء من العطارات 100 فلس"، جريدة الدستور، (2021). https://bit.ly/3J4qqNY

53- الخرابشة: ندرس مقترحات لمراجعة اتفاقيات شراء الطاقة" وكالة الأنباء الأردنية بترا، (2022).
https://bit.ly/3KMyCDN

المُتجدِّدة مبكرا وبأسعار مرتفعة وبحجم كبير، رغم التوقعات العالمية ومنحنيات الأسعار التي تنبئ بانخفاض مستمر في التكاليف، وهو ما جعل متوسط تكلفة الطَّاقة المُتجدِّدة مرتفعا نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المرحلة الثالثة المُوقَفة، والتي وصل سعر الكيلووات خلالها لأقل مِن 85 % من أسعار المرحلة الأولى، والمتوقع أنْ تنخفض في المرحلة الرابعة – أيضًا – لتجاوز الـ 91 % باعتبار أنَّ التقديرات السعرية لها لن تتجاوز سنتين مِن الدولار فقط لكل كيلووات/ساعة.

ومِن ناحية أخرى، عندما نقارن أسعار المرحلتين الثالثة والرابعة المقدرة مع تكلفة الطَّاقة في الأردن عام 2021 كما في الشكل أدناه، نجد أنَّ هناك اختلافًا كبيرًا يزيد عن 9 سنتات للكيلووات/ساعة. وإذا ما قورنت تلك الأسعار مع تكلفة مصادر الطَّاقة المستخدمة محليًا (مثل الغاز الطبيعي والصخر الزيتي) نجد أنَّ مصادر الطَّاقة النظيفة أرخص بكثير حاليًا، ما يعني أنَّ الأردن قد خسر فرصة ذهبية لخفيض أسعار الطَّاقة، وكذلك لتسريع انتقاله الطَّاقي بسبب تراجعه عن الاستثمار في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة. لذلك يمكن القول إنَّ المشكلة ليست في إدخال الطَّاقة المُتجدِّدة ضمن خليط الطَّاقة، بل كانت في سوء إدارة وتخطيط القطاع.

الشكل 8 - 7: مقارنة بين أسعار العروض المباشرة للطاقة المتجددة في الأردن مع متوسط تكلفة الطاقة المتجددة عالميًا (بالسنت الأمريكي للكيلووات/ساعة).

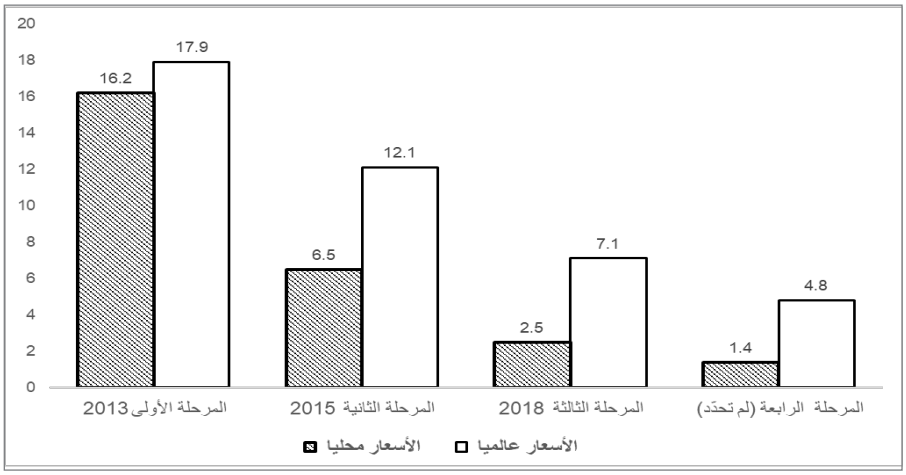

المصدر: التقارير السنوية لشركة الكهرباء الوطنية؛ إيرينا.

الشكل 8-8: مقارنة بين معدل تكلفة الطَّاقة الكهربائية الكلي لعام 2021 مع تكاليف الطَّاقة الشمسيَّة للمرحلتين الثالثة والرابعة الموقوفة (بالسنت الأمريكي للكيلووات/ساعة).

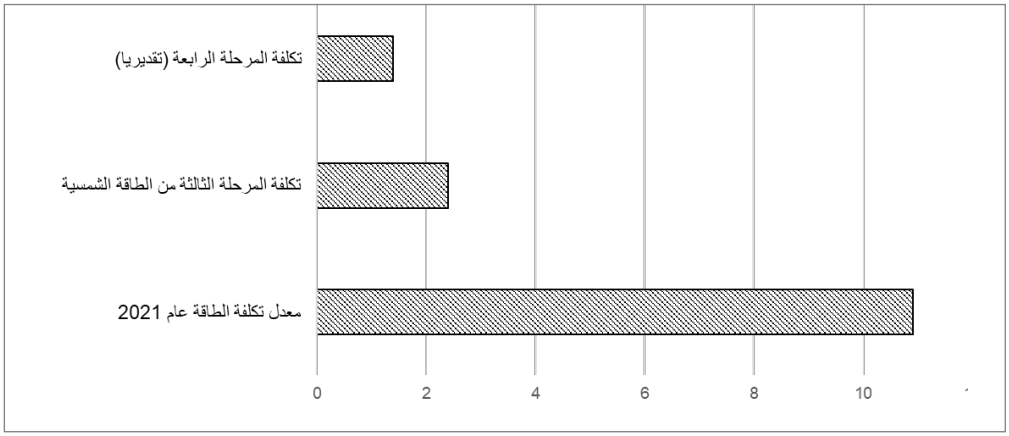

المصدر: التقارير السنوية لشركة الكهرباء الوطنية؛ إيرينا.[54]

يبرز سؤال هنا: لماذا توقفت الحكومة الأردنية عن دعم مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة التوليدية (مفاوضات المرحلة الثالثة) منخفضة التكلفة؟ تبدو الإجابة من خلال ثلاثة أسباب رئيسية:

- وقعت الحكومة عقودًا كبيرة مع شركات الغاز الإسرائيلي والصخر الزيتي والمحطات الأحفورية، وبالتالي أصبحت في غير حاجة إلى مشاريع جديدة من الطَّاقة المُتجدِّدة.

- تعجز شبكة الطَّاقة المُتجدِّدة (شبكة نقل الكهرباء) عن استقبال كمية كبيرة من الطَّاقة المُتجدِّدة بسبب وجود قيود فنّية، إلى جانب وجود خطر من انقطاع التيار (حالات إطفاء شامل) متى حدثت مشاكل في النظام أو مصادر الطَّاقة الشمسيَّة أو الرياح، الأمر الذي يستدعي ضرورة توجيه الاستثمار في البنى التحتية لتوسيع الشبكات وتقوية الاستيعاب الضعيف والبطيء لسوء الأوضاع المالية وخسائر قطاع الطَّاقة الحكومي.

54- International Renewable Energy Agency. 2022. Renewable Power Generation costs in 2021. https://tinyurl.com/ypm8x8ty

– استغلت بعض القطاعات الخاصّة (الصناعات التعدينية، الاتصالات، البنوك) أنظمة الطَّاقة المُتجدِّدة، وأقامت مشاريع خاصة لتوليد الطَّاقة المُتجدِّدة دون تنسيق مع الحكومة، واستحوذت على حصَّة كبيرة، كان مِن الممكن لمشاريع المرحلة الثالثة والرابعة استغلالها. تلك المشاريع هي ما يتعارف عليه محليّا بمشاريع صافي القياس أو العبور.

صافي القياس والعبور

في عام 2012، أتاحت الحكومة الإمكانية للمستهلكين في بناء مشاريعهم الخاصّة لتوليد الطَّاقة المُتجدِّدة بغرض الاستهلاك الذاتي، ومتى توافر لديهم فائض مُنتج مِن طاقة زائدة، يمكنهم تبادلها مع الدولة، خلال أوقات لا يمكن للمصادر المُتجدِّدة تغطية احتياجاتهم فيها، وعُرف ذلك في تعليمات الربط الحكومي بنظامين: صافي القياس والعبور. ويكمن اختلاف النظامين في مكان تركيب النظام، حيث يتمُّ تركيب صافي القياس بالقرب مِن أماكن الاستهلاك، بينما يكون العبور في مواقع بعيدة عن مكان الاستهلاك، على أنْ يتَّصل به عبر شبكات التوزيع أو شبكة النقل الكهربائي. وفي كلا النظامين، تكون الفوترة المعمول بها هي الفارق بين كمية الفائض والمستجَرّ (ما أخذ من الدولة وما أعطاها من طاقة) وهو ما يسمى بالمقاصة، وهو نظام طبّقته الدولة يشجع على استخدام الطَّاقة المُتجدِّدة، وبإمكانه جعل فاتورة المشترك صفرية (الاستهلاك صفر).

لم ينتبه المسؤولون عن القطاع للأثر الاقتصادي لنظام المقاصّة، الذي تبيّن لاحقًا أنَّه مبادلة غير منصفة، فتكلفة الكيلووات المنتَج من أنظمة صافي القياس والعبور حوالي 5.5 سنتات، بينما يبلغ متوسط تكلفة الكيلووات المُستجَرّ من الدولة 11 سنتًا، بغض النظر عن أنَّ توليد الطَّاقة ليلاً أكثر كلفة (وهو التوقيت الذي يتم فيه معظم استجرار الطَّاقة). لذلك فإنَّ الدولة تخسر الفرق بين التكلفتين، وتتحمّلها نهاية المطاف، وهو ما يُعد أولى الأخطاء التنظيميّة لتلك المشاريع.

الشكل 8 - 9: الاستطاعة الكلية المركبة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة لغاية 2021 (بالميجاوات)

التقرير السنوي لوزارة الطَّاقة والثروة المعدنية لعام 2021

حقّقت مشاريع الطَّاقة الخاصّة نموًّا هائلاً في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى 972 ميجاوات، أي ما يُعادل 39% من إجمالي استطاعات الطَّاقة المُتجدِّدة المركّبة في الأردن حتى عام 2021.[55] إلا أنَّ معظم تلك المشاريع تعود حصة كبيرة لمستهلكين كبار من أفراد ومؤسسات، وجدوا في نظام المقاصة فرصة لتخفيض فواتيرهم والهروب مِن التعرفة المرتفعة المفروضة عليهم، وضمان الحصول على دعم من الدولة بدلاً من دعمها الفئات الأكثر عوزًا للدعم. انعكاس التنامي في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة الخاصّة يظهر بشكل جليّ في انخفاض كميّات الطَّاقة المباعة لكبار المشتركين[56] (القطاع الصناعي الكبير[57] بشكل أدق)، لتصبح أقل بـ 68% في عام 2020 مقارنة بما كانت عليه عام 2014،[58] أي قبل دخول الطَّاقة المتجدِّدة للأردن. الأثر الأكثر

55- التقرير السنوي وزارة الطاقة والثروة المعدنية، (2021).

56- كبار المشتركين هم القطاع الصناعي الكبير ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومطار الملكة علياء.

57- القطاع الصناعي الكبير هي شركات البوتاس والفوسفات ومصانع الأسمنت ومصانع الكيماويات.

58- "3.6% انخفاض مشتريات القطاع الصناعي الكبير"، شركة الكهرباء الوطنية، (2022). https://bit.ly/41Cv39a

خطورة كان هبوط إيرادات الدولة (القطاع الصناعي) مِن هذه المبيعات بشكل كبير، فرغم أنَّ هناك تراجعًا في استهلاك القطاع الصناعي للطاقة لأسباب اقتصاديّة (كإقفال بعض مصانع الأسمنت)، يعزى التراجع الأكبر لأسباب تتعلق بالتوليد الذاتي (بعد ترخيص محطات ذاتية بالغاز أو الفحم) ومشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة بشكل أخص، فمبيعات الطَّاقة لكبار المشتركين عام 2015 كانت تقدر بـ 222 مليون دولار، انخفضت بشكل دراماتيكي في ثلاث سنوات فقط لتصبح 66 مليون دولار،[59] والمحصلة خسارة الأردن دعمًا كبيرًا من كبار المستهلكين، إلى جانب استخدام جائر للشبكة الكهربائيّة يعجّل بتهالكها دون دفع تكاليف عادلة لقاء ذلك الاستخدام.

لم يكن انخفاض الإيرادات حصرًا على كبار المشتركين، إذ انتفعت شركات الاتصالات والبنوك والفنادق والمستشفيات الخاصّة وكبار المستهلكين المنزليين مِن مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة للتوليد الذاتي. كلّ هؤلاء كانوا يقدمون الدعم للدولة كأصحاب استهلاكات مرتفعة للطاقة، لذلك فالقول إنَّ خسارات الدولة المتراكمة مِن انفتاح غير مدروس ومنحاز للشركات (ذو توجه نيوليبيرالي) لقطاع الطَّاقة المُتجدِّدة والتي تقدّر بمئات الملايين مِن الدولارات، ليس مبالغة قطعًا.

59- التقارير السنوية شركة الكهرباء الوطنية، (2015-2018).

الشكل 8 - 10 : إيرادات الحكومة من بيع الطاقة لكبار المشتركين بالمليون دولار أمريكي

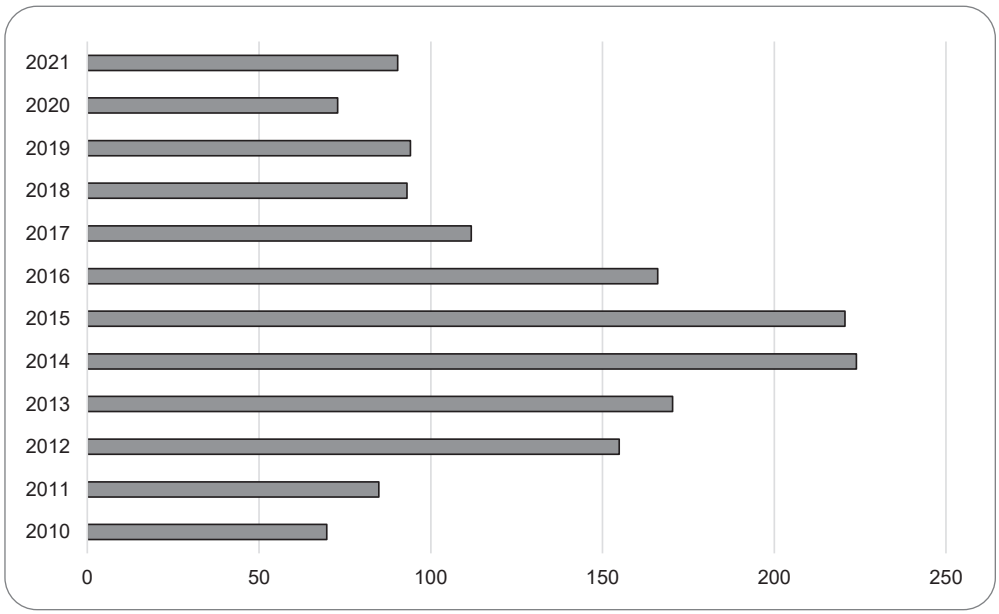

الشكل 8 - 11 : كمية الطاقة المُباعة لكبار المشتركين (الجيجاوات/الساعة)

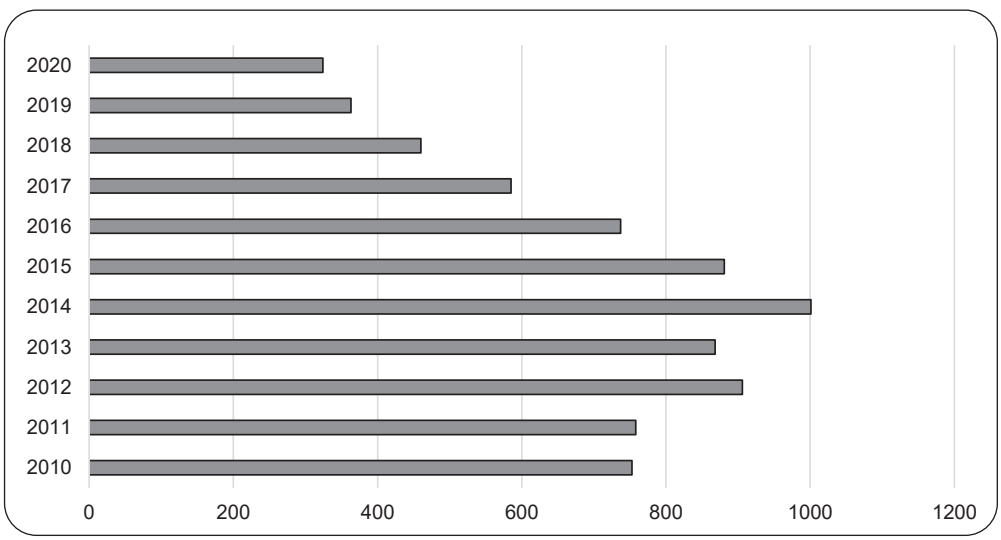

المصدر: التقارير السنوية لشركة الكهرباء الوطنية

بما أنَّ مؤسسات وشركات القطاع الخاص الضخمة – التي تحقّق أرباحًا هائلة تجاوزت مئات الملايين من الدولارات في السنوات الأخيرة – تسيطر على نصيب كبير في حصة الطَّاقة المُتجدِّدة، فإنَّ ذلك يُثير تساؤلا مستحقّا: مَنْ المستفيدون والقادرون – حقًّا – على الوصول إلى مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة في الأردن؟ ومَنْ يُحدد ويتحكم في مصلحة واتجاه عملية الانتقال الطَّاقي نحو مصادر متجدّدة؟

بسبب قدرة القطاع الخاص والأفراد ذوي الدخل العالي على تمويل مشاريع التوليد الذاتيّة، فإنَّ مخطّطي قطاع الطَّاقة لم ينظروا إلى مسألة التوزيع العادل والمفيد لحصص الطَّاقة المُتجدِّدة، وتوجيه نسب معتبرة منها للقطاعات الحيويّة والمتضررة اقتصاديّا، كقطاعات الزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة، أو استغلالها بشكل فعّال في خفض فاتورة الطَّاقة حكوميًا، وذلك بتبديل الدعم المالي أو السعريّ للفئات الأقل دخلاً، بتركيب الأنظمة الشمسيَّة في مناطقهم تحميهم مِنْ أيّ زيادات في التعرفة، أو نشرها في المباني الحكوميّة ومرافقها التي تأتي كأكبر المستهلكين والمهدرين للطاقة. في ذلك السياق أحدثت الدولة صندوق الطَّاقة المُتجدِّدة وترشيد الاستهلاك عام 2012، لإنشاء نوافذ وآليّات تمويليّة متنوعة وتقديم المساعدة التقنيّة لمختلف الفئات، هدفها تعزيز الوصول للطاقة المُتجدِّدة وحلول ترشيد استهلاك الطَّاقة، وعليه كانت التوقعات عالية في تقديم دعم واسع لفئات المستهلكين الصغار والمتوسطين والقطاعات الإنتاجيّة، لكنَّ نتائج الصندوق كانت متواضعة إذا ما قورنت بحجم استثمارات القطاع الخاص واستحواذاته على حصص الطَّاقة المُتجدِّدة، أو بمقارنتها مع حجم دعم الطَّاقة الكهربائيّة. فحسب الموقع الإلكتروني للصندوق، فإنَّ الوفورات الماليّة المتحصّلة مِن مشاريع الصندوق لجميع القطاعات بلغت 9.44 مليون دولار، بينما دعم الكهرباء الذي تتكلّفه الدولة سنويّا يقدّر بـ564 مليون دولار.[60] لا يعني عدالة الوصول لمصادر الطَّاقة المُتجدِّدة حرمان القطاع الخاص مِن حقِّه في خفض تكاليفه، ولا يعني تجاهل مسألة حدّة التنافسيّة العالمية في سوق الصناعات والخدمات، التي تتطلب مِن الدول تحفيز سياسات وأدوات تُحفز القطاعات الإنتاجية، إذ لم تكمن مشكلة مشاريع التوليد الذاتية في خفض فاتورة الطَّاقة للمنتجين

60- "زواتي: 400 مليون دينار دعم فواتير الكهرباء سنوياً"، وكالة عمون الإخبارية، (2020).
https://tinyurl.com/2n8dxr3z

والمستهلكين، بل في توزيع عادل ومستهدف لحصص الطَّاقة المُتجدِّدة على كافة القطاعات، الصناعية والتجارية والزراعية والمائيّة ومِن فئات المنزليين، وتراعي وضع تعرفة مناسبة تعبر عن قيمة استخدام المشاريع المُتجدِّدة للنظام الكهربائي، كتعرفة الاستطاعة وتعرفة التخزين وتعرفة الاعتماديّة، وجميعها تعرفات تُسهم تدفُّقاتها المالية في تحسين الاستثمار في الشبكات الكهربائيّة ورفع كفاءتها، وبالتالي نفاذ أفضل وأرخص للمواطن الأردني. علاوة على ذلك، يجب وضع نظام فوترة جديد يلغي العمل بصافي القياس، ويعبر عن القيمة الحقيقية للطاقة المُستجَرّة من الشبكة بدلاً مِن تبادلية غير عادلة تخسر فيها الدولة عشرات ملايين الدولارات، وبشكل يضمن استفادة جميع الأطراف، وهو ما يسمّى بنظام صافي الفاتورة. وأخيرًا؛ لا يمكن تجاهل مسألة الحفاظ على تقديم الدعم من كبار المستهلكين للفئات الأكثر فقرًا وبمستويات مُرضية للجميع، وبأشكال متنوعة يمكن أنْ تكون نقديّة مباشرة أو مستدامة مِن خلال نظام يلزم على مشاريع التوليد الذاتيّة زيادة حجم أنظمتهم أكثر من حاجتهم، ليصبح الدَّعم المقدّم هو كمية مِن الطَّاقة المُتجدِّدة المورّدة للشبكة.

تراجع قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة

وحدًّا لنزف الإيرادات وتزايد الضغط على الشبكة، لم تجد الدولة حلّاً إلّا في إصدار قرار عام 2019 يوقف مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة التي تتجاوز الـ 1 ميجاوات. فُسِّرَ ذلك بأنّه إيقاف مؤقت لدراسة استيعابية الشبكة.[61]

بالمقابل كانت عرقلة إصدار موافقات على مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة في شركات توزيع الكهرباء أو مِن قبل شركة الكهرباء الوطنية واضحةً مِن خلال تمديد مدة إصدار تلك الموافقات أو عدم الموافقة على كامل حجم المشاريع أو تحديد نقاط ربط بعيدة على الشبكة ترفع من التكاليف، رغم الطلب الكثيف من المستهلكين على تراخيص الأنظمة الشمسيَّة الخاصّة.

تتبُّع حجم استثمارات الطَّاقة المُتجدِّدة في الأردن يُظهِر حجم النموّ في القطاع ومدى

61- "وقف مشاريع توليد الكهرباء لفترة مؤقتة ولأسباب تنظيمية"، وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
https://tinyurl.com/yvwhfun8

تأثره بالقرارات الحكومية، إذ أدَّى الانفتاح على ترخيص المشاريع الذاتية وإقرار العروض المباشرة خلال الفترة 2012 – 2018 إلى إدخال حجم استثمار هائل بقيمة 3.09 مليار دولار منذ دخول الطَّاقة المُتجدِّدة حتى نهاية عام 2020 بلغ ذروته عام 2016 بقيمة 955 مليون دولار،[62] وبقدّر حجم الاستثمار الأجنبي منه حوالي 75 %.[63] ويمكن القول إنَّ الفترة الواقعة بين 2015 و2018 كانت قمَّة ذلك النمو بإقرار المرحلة الثانية من العطاء المباشر والأثر الأكبر كان بفتح باب الترخيص لمشاريع صافي القياس والعبور بشكل واسع، ما أحدث طفرة كبيرة في القطاع، ولَّدت انطباعًا بأنَّ ذلك السوق الناشئ وجهة استثماريّة مثرية ومبشرة. تلاشى ذلك سريعًا بتراجع الحكومة عن ترخيص مشاريع التوليد الذاتية التي تزيد عن 1 ميجاوات في العام 2019 وإيقاف المرحلة الثالثة من العروض وقرار إيقاف مشاريع العبور يومي الجمعة والسبت خلال فترة كورونا لتنخفض الاستثمارات بشكل حاد وقفت عند 16.8 مليون دولار فقط عام 2020، ما شكّل تهديدًا حقيقيًّا لقطاع الطَّاقة المتجدِّدة والعاملين فيه محليّا.

الشكل 8-12: استثمارات الطاقة المتجددة في الأردن
2015-2020 (مليون دولار أمريكي)

62- "بلومبيرغ: الأردن أولا باستثمارات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، (2019). https://tinyurl.com/ydudjb92

63- ClimateScope. 2019. Emerging markets cross-border clean energy investment. https://tinyurl.com/bdesp7ts

مع تولي الحكومة الجديدة برئاسة بشر الخصاونة المسؤولية في الأردن في أكتوبر 2020، شهد قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة عودة التنامي في مشروعاته – وإنْ كان بشكل أبطأ مِن السابق – وانتعاشًا لسوق الطَّاقة المُتجدِّدة محليّا سنة 2021، إذ رأينا ارتفاعًا جديدًا في قيمة الاستثمارات في الطَّاقة المُتجدِّدة وصل لـ307 مليون دولار، ومعه قرار الحكومة باستئناف تراخيص مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة أكبر من 1 ميجاوات ضمن عدَّة ضوابط وبشكل مقنن عام 2022،[64] ضمن سياق عام يعيد الترويج للنهضة الخضراء محليًّا. إلا أنَّ الوجه الآخر لذلك النمو الجديد أنَّه لم يكن مُصاحَبًا بأيّة تعديلات جذريّة في نظام الفوترة والتعرفات أو إصلاح في السياسات الضابطة، إذ اقتصرت على فرض دينارين (أي ما يعادل 2.8 دولار) لكل كيلووات طاقة متجددة في القطاع المنزلي فقط، بينما غضَّت الطرف عن القطاعات الأخرى الأولى بتعديل الرسوم والتعرفات عليها من بنوك ومشافٍ خاصة ومصانع كبرى وشركات اتصالات، ما يعني أنَّنا قد نشهد توسّعًا جديدًا في مشكلات الطَّاقة المتجدِّدة، خاصة في نقص إيرادات الحكومة من قطاع الطَّاقة.

الشكل 8 - 13: حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة (مليون دولار أمريكي)

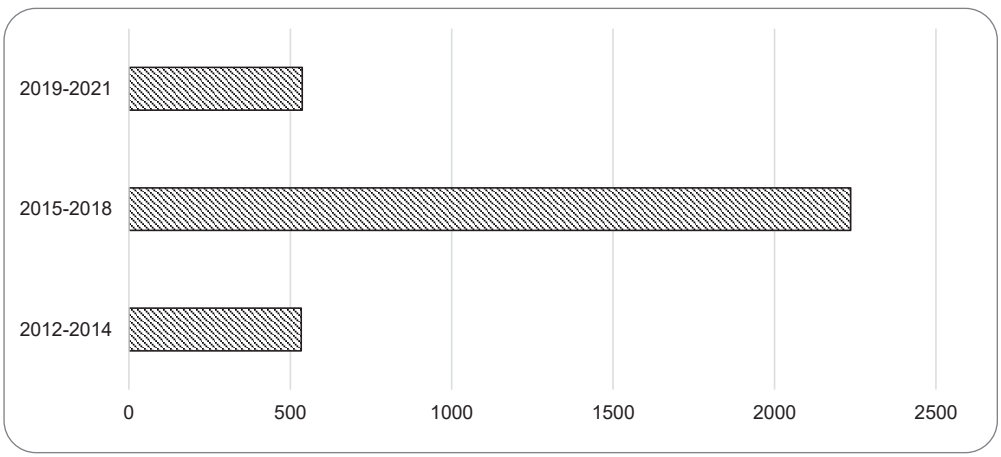

64- "الحكومة تعلن أسس تنفيذ مشاريع طاقة متجددة تفوق استطاعتها 1 ميجاوات"، قناة المملكة، (2022).
https://tinyurl.com/y7vvavvp

قدّم الترويج الإعلاميّ الواسع تصوّرا مغلوطًا حول قدرة الأردن الكبيرة على التحوّل السريع إلى التوليد من الطاقات المُتجدِّدة واستبدالها بالطَّاقة التقليدية، دون مناقشة العقبات الفعليّة أمام النظام الكهربائي، كإشكالية عجز الشبكة الكهربائيّة عن استيعاب مزيد من الطَّاقة المولدّة، والتي جاءت كنتيجة التنامي الكبير في مصادر الطَّاقة في فترة وجيزة، ولم يصاحبه نمو في تعزيزات الشبكة الكهربائيّة والبنى التحتيّة.

يجب أنْ تكون الحلول والمقترحات لأزمة الطَّاقة في الأردن أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ، حتى يُمكِن للقوى الشعبية والمدنية والنقابيّة الضغط باتجاه تطبيقها، وتشكيل سياسات وطنية جديدة ومتوازنة تضع السِّيادة الطَّاقية أولى أولوياتها. فرغم التعاقدات المجحفة التي تورطت فيها الحكومات الأردنية ولن تستطيع الإفلات مِن تبعاتها لشروطها الجزائية العالية، يمكن البدء ببناء تدريجي لقدرات القطاع بعيدًا عن أيّ تبعيّة اقتصاديّة وسياسيّة، بحيث يمكن له النمو والتوسّع محليًّا، بما يقلل الحاجة إلى المشاريع الضخمة الممولة من القطاع الخاص والاستثمار الخارجيّ مِن جهة، ويقلِّل تكاليف إنتاج الطَّاقة مِن جهة أخرى. سوف ينعكس ذلك إيجابيًّا على الوضع المالي للشركة الوطنيّة وتقلُّ حاجتها للصناديق الدوليَّة، وذلك لن يكون إلّا بالتوجه بقوّة نحو تبنّي مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة، ووضعها في إطارها الصحيح، لتكون منفعة عامّة بدلاً مِن سلعة تجاريّة.

مِن أجل بناء قدرات في الطَّاقة المُتجدِّدة، نحتاج إلى استراتيجية وطنية تحدِّد الحصص الجديدة مِن خليط الطَّاقة، كخطوة أولى في ذلك المسار، يليه استغلال هذه القدرات في أنظمة التوليد الذاتية اللامركزيّة (أيّ بقدرات صغيرة محدودة)، وتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة مِن استخدامها بعدالة بين القطاعات المختلفة، لتوفير احتياجاتهم مِن الطَّاقة بشكل مباشر، ولخفض الحاجة للطلب على الشبكات الكهربائيّة. سيدفع ذلك نحو تحسينٌ للأوضاع المعيشيّة على مستوى الأفراد بتخفيض فاتورة الطَّاقة، وتقليل التكاليف على الدولة بالحدّ مِن الحاجة للاستثمار في التوليد المركزي الكبير، أو البنى التحتية التعزيزية الكبيرة للشبكات، وكذلك تخفيض قيمة الدعم المقدّم للفئات

المستفيدة مِن تلك الأنظمة. لذا تُعدّ الأنظمة اللامركزية أحد أهمّ الوسائل التنمويّة التي يمكن نشرها وتعزيزها على المستوى الوطنيّ بفاعلية، وسبيلاً لتقليل نفوذ الشركات الكبرى في القطاع. ولإنجاح تلك الأنظمة يجب تفعيل دور الصناديق والمؤسسات التمويلية العامّة في الدولة والتعاون بينها، لخلق أدوات ونوافذ تمويل منخفضة التَّكاليف وسهلة الوصول، مثل بنك تنمية المدن والقرى ومؤسسة الإقراض الزراعي ومشروع كهربة الريف وصندوق تشجيع الطَّاقة المُتجدِّدة، لتصبح تلك المؤسسات الممول الأوسع لأنظمة الطَّاقة المُتجدِّدة الموجهة للمشاريع التنموية والأفراد، وتشارك مع القطاع الهندسي والتجاري والخبرات المحلِّيَة في إنشاء تلك الأنظمة.

ينبغي تبنِّي استراتيجيّة شاملة لحلّ أزمة الفائض في قدرات توليد الطَّاقة، الذي يرفع تكاليف إنتاجها ويعوق تطوير قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة، وذلك بتحفيز الطلب على الكهرباء مِن خلال ربط القطاعات والوزارات الوطنيّة لتحويل أنشطتها إلى كهربائية مثل قطاع النقل الذي يستهلك حوالي 49 % مِن الطَّاقة الأوليّة المستوردة للأردنّ،[65] وإضافة مشاريع جديدة كتحلية مياه البحر، للاستفادة مِن الاستطاعات التوليدية بالطَّاقة القصوى وفتح المجال لمشاريع جديدة في الطَّاقة المُتجدِّدة، الأمر الذي يعمل على خفض فاتورة الطَّاقة للدولة، وتعزيز استغلال المصادر المحلِّيَة، وتنشيط جميع القطاعات اقتصاديًّا وتقليل تكاليفها.

في ذلك الشأن، يتوجبّ التنبيه إلى خطورة الاتفاقيّة الأخيرة بين الأردن وإسرائيل بدعم إماراتيّ،[66] والساعية لإقامة خطٍّ مشترك لتبادل 200 مليون متر مُكعَّب سنويًّا من المياه الإسرائيليَّة، مقابل الكهرباء المنتجة من محطَّة للطاقة الشمسيَّة بقدرة 200 ميجاوات تصدّرها الأردن، والتي ستجعل الأردن تحت وطأة ارتهانات خطيرة، بالاعتماد على إسرائيل في قطاع المياه والطاقات المُتجدِّدة، بعد أنْ تسلَّلت إسرائيل داخل قطاع الطَّاقة الأردنيّ باتفاقيّة الغاز الإسرائيلي، وعلى هذا الأساس يجب الضغط لوقف الاتفاقيّة، والسعي لتحقيق تكامليّة محلَّية بين قطاعي الطَّاقة والمياه، باستخدام تكنولوجيا الطَّاقة المُتجدِّدة الحديثة لتحلية المياه، وإعادة هيكلة شبكات المياه بما يسمح بخفض

65- زواتي 2021. " لا يوجد لدينا تشريعات في استخدام الغاز بقطاع النقل"، جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات.
https://tinyurl.com/h٧f٩u٧dz

66- "إسرائيل والأردن والإمارات ستوقع على اتفاق الكهرباء مقابل الماء على هامش قمة شرم الشيخ"، العربي الجديد. (2022).

الفاقد مِن الطَّاقة والمياه، وهو ما سيعزّز دور الطَّاقة النظيفة في الأردن وتوفير احتياجاته مِن المياه مستقبلاً.

وأخيرًا؛ يأتي تحقيق التكامل الطَّاقوي بين الدول العربيَّة والإقليمية كأبرز الأهداف التي تسهم في معالجة مشكلات الطَّاقة في المنطقة، ليس حصرًا في الأردن، بلْ على مستوى الإقليم كاملاً. محليّا، يجب تعزيز التعاون في مشاريع الربط الكهربائي الحاليّة مع مصر وفلسطين والعراق، وإنشاء شبكات ربط جديدة ومتوسّعة تربط الدول العربيَّة إقليميًا، الأمر الذي يعزز استقرار الأنظمة الكهربائية، ويقلّل المشاكل الفنيّة ويمكن الشبكات من استيعاب للطاقة المُتجدِّدة. ومِن جهة أخرى يحقّق منفعة اقتصاديّة كبيرة باستغلال جميع الاستطاعات المتعاقد عليها في التوليد، لإنتاج أكبر قدر من الطَّاقة وتصديرها إلى دول الجوار التي يعاني بعضها نقصًا حادًّا في إمدادات الطَّاقة – كما هو حال لبنان – وبما يحقق المصلحة المشتركة.

(9)

الطَّاقة "المُتجدِّدة" في تونس: انتقال غير عادل

شفيق بن روين وفلافي روش

حقَّقتْ تونس نسبة كهربة عالية، ارتفعت من 21% عند إنشاء الشركة التونسيَّة للكهرباء والغاز (المعروفة بالستاق) عام 1962 (6 أعوام بعد الاستقلال) إلى 99.8% اليوم. ومع ذلك، يواجه قطاع الطَّاقة حاليًا عددًا مِن المشاكل. إلى جانب تبعيته العالية للطَّاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري (التي تقارب نحو 97% من إنتاج الكهرباء)، يواجه القطاع ارتفاعًا في الاستهلاك بينما تتناقص الموارد الوطنية المحدودة أصلاً.

في الواقع، انخفض الإنتاج الوطني للطاقة الأولية بـ36% بين عامي 2010 و2018. خلال الفترة نفسها، ارتفع الطَّلب على الطَّاقة بأكثر من الضعف. أدَّى هذا السِّياق إلى ازدياد عجز ميزانية الطَّاقة الأولية، الذي قفز من 15% عام 2010 إلى قرابة 50% عام 2018، وفي الوقت ذاته تعمقت التبعيّة الطَّاقية لتونس (أكثر من نصف الغاز الطبيعي المستهلك مستورد من الجزائر). نتج عن كل ذلك ارتفاع حاد في أسعار الكهرباء بالنسبة للمستهلكين[1] تونس هي من الدول الموقعة على اتفاق باريس (2015) وملتزمة بمساهمتها المحددة وطنيًّا والهادفة إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كلِّ القطاعات بـ41%، حسب أرقام عام 2010، في أفق عام 2030. وذلك رغم أنَّ تونس لا تساهم بأكثر من 0.07% من الانبعاثات العالمية.[2] تشمل التخفيضات المخطط لها التقليص بنسبة 46% من انبعاثات قطاع الطَّاقة. يُفتَرض أنْ ينسجم

1-Tractebel (2019) "Chapitre 1: contexte énergétique", in Projets d'énergie renouvelable en Tunisie – Guide détaillé. GIZ: https://t.ly/CG0PD

2- P6 NDC Tunisie: https://t.ly/wD52Q

تحقيق هذه الأهداف مع طموح تونس إلى الحدِّ مِن عجزها الطَّاقي.

في الأثناء، تعمل تونس على تنويع مصادر طاقتها من خلال تطوير الطاقات المُتجدِّدة. ومع ذلك اتسمت السياسات المناخية، التي انتهجتها الدولة التونسية خلال العقود الأخيرة، بالفشل في إحداث التغييرات المطلوبة. يرجع ذلك إلى بقائها حبيسة إطار رأسمالي يفرض السَّعي إلى تحقيق نمو لا نهاية له ويعطي الأولوية للربح الخاص قبل كل اعتبار آخر، وهو ما نتج عنه "توسع طاقي عوض الانتقال الطَّاقي".[3]

من أجل إدماج الأهداف الاجتماعية والبيئيّة في السِّياسات المناخية، هناك حاجة إلى بدائل للنماذج التي وقع تطويرها حتى الآن. يمكن تحقيق ذلك من خلال مقاربة تتمحور حول النفع العام والملكِيَّة العامة، بشرط أن يتمَّ تنفيذها من قِبَل مؤسسات خاضعة للمُساءلة، بأكثر دقَّة داخل إطار الديمقراطية الطَّاقية. يفترض ذلك خطَّة تتضمن "مشاركة ورقابة شعبيَّة فعَّالة"[4] لرفع هذا التحدِّي والوصول إلى حلول "حقيقية"، تمَّ الدفع بمفهوم "الانتقال العادل" في النقاشات العالميَّة حول الانتقال الطَّاقي.

يدعو هذا المفهوم إلى تحوُّل عادل نحو اقتصاد مستدام بيئيًّا ومنصف لجميع أعضائه. كما يجزم أنَّ تغيير الطريقة التي نستخدمها ونفكر بها في الطَّاقة يتطلب تحوُّلات عميقة في كل القطاعات، وأنَّ الانتقال الطَّاقي يجب تنفيذه بحذر من أجلِ عدم إعادة إنتاج أو تعميق التَّفاوتات الموجودة. ومِن ثَمَّ، فإنَّ فكرة الانتقال العادل تُشدِّدُ على مسألة الديمقراطية، وكذلك على قضايا السِّيادة على المرافق العامّة والبيئة (من بين أمور أخرى).[5]

في واقع الأمر، إنَّ التركيز على مصالح المجتمعات في تصميم الانتقال الطَّاقي يجب أنْ يشمل الابتعاد عن النظام المالي الحالي القائم على الربح من أجل ضمان مراعاة الأبعاد الأخرى. وفقًا للإطار النظري للانتقال العادل، لا يمكن لحلٍّ حقيقي أنْ يعالج ببساطة جانبًا واحدًا فقط مِن مشكلة تغيّر المناخ – على سبيل المثال، مصادر الطَّاقة – بينما

3- Sweeney, S., Treat, J., Chavez, D. (2021). "Energy transition or energy expansion?" TUED and TNI: https://t.ly/Wo5CE

4- المرجع السابق.

5- المرجع السابق.

يتجاهل القطاعات الاجتماعيّة والبيئيّة التي قد تعتمد على تلك المصادر بطرق مختلفة. تتمحور الفكرة الأساسية هنا حول التخلّي عن الرؤى والأهداف الضيقة والنظر في الطريقة التي ينبغي بها تطوير الطاقات المُتجدِّدة.

في عام 2017، قالت "حركة الجيل"، في إشارة إلى ضرورة الانتقال العادل، إنَّ **"الانتقال أمر لا مفر منه. ليس العدل كذلك"**[6] ومع ذلك، بالنظر إلى التطورات الأخيرة، بما فيها حقيقة فشل جائحة كوفيد19- في إحداث أيّ تغيير ذي قيمة في نظامنا، تزداد وضوحًا إمكانية استمرار الوضع الراهن لفترة أطول بكثير مما كنا نتوقعه، بينما تتفاقم تداعياته السلبية. في هذا السياق، لم يبقَ هناك مجال لموقف الانتظار والمتابعة: يجبُ اتخاذ إجراءات فورية نحو كلٍّ من الانتقال الفعَّال والعدالة.

وفي الوقت الذي تدخل فيه تونس الآن مرحلة انتقال طاقي جديدة، تبعًا لالتزاماتها الدوليَّة، لم يجرِ أيُّ نقاشٍ تقريبًا على المستوى الوطني حول جوانب إعادة التوزيع لهذا الانتقال، ممّا يثير مخاوف جدية وأسئلة حاسمة. على سبيل المثال: مَنْ المُستفيد، ومَنْ الخاسر مِن هذا الانتقال؟ مِنْ يتحكم في المعرفة والتكنولوجيا التي سيتمُّ استخدامها لإرساء هذا الانتقال؟ وإلى أيِّ مدى سيعمق ذلك التبعيَّة التاريخيَّة لتونس نحو القوى الإمبريالية؟ هل سيفتح هذا الانتقال الطَّاقي الباب أمام تحرير وخصخصة قطاع الطَّاقة؟ إلى أيِّ مدى سيساعد هذا التحول الطَّاقي على معالجة قضايا البطالة الهيكليّة واللامساواة في البلاد؟ هل سيسهل هذا الانتقال زيادة الرقابة الديمقراطية على الموارد الطبيعية أم سيؤدي إلى تفاقم الاستيلاء الرأسمالي على الأراضي على حساب المجتمعات المحلِّيَة؟

يسعى هذا الفصل إلى تقديم بعض الأفكار محاولاً الإجابة عن هذه الأسئلة الحثّ على التفكير في مفهوم الانتقال العادل في سياق تونسي. نُقدِّم في الجزء الأول قانون عدد 2015/12 حول الطَّاقة المُتجدِّدة واستتباعاته، ثُمَّ نتحرى إلى أيّ مدى يمثِّلُ الانتقال إلى الطَّاقة المُتجدِّدة فرصة تنمويَّة مقنعة للتونسيين أنفسهم. أخيرًا، نُسائل بخصوص آثار تطوير الطَّاقة المُتجدِّدة على حقوق الناس وعلى البيئة.

6- Website of Movement Generation:
https://t.ly/VI5Ny/ (تمَّ الاطلاع في 11 مارس 2022).

قانون الطَّاقة المُتجدِّدة: نقطة تحوُّل في الانتقال الطَّاقي لتونس

المخطط الشمسي التونسي: تجديد الاتجاه نحو التبعيَّة كتوجُّه استراتيجي

في عام2015،[7] أطلقت تونس النسخة المحينة من المخطط الشمسي التونسي (اختصاره: "مشت")، وهو خطَّة تنفيذية تندرج ضمن استراتيجية الانتقال الطَّاقي في البلاد. تمَّ نشر الخطَّة الأصلية عام 2009، وهي تهدف إلى زيادة نسبة الطَّاقة المُتجدِّدة من 3% عام 2016 إلى 30% مع حلول عام 2030،[8] ممَّا يتطلب إنتاج 3815 ميجاوات إضافيَّة من الطَّاقة المُتجدِّدة. وفقًا لـ"مشت"، سيقع إنتاج 46% من الطَّاقة المُتجدِّدة الجديدة بواسطة توربينات الرياح، و39.6 % عن طريق الألواح الشمسيَّة الكهروضوئية، و11.8 % عن طريق الطَّاقة الشمسيَّة المركزة[9] و2.6 % من الكتلة الأحيائيَّة.[10]

تم تحديث الأهداف متوسطة الأمد لـ"مشت" بعد مؤتمر ديسمبر 2017 حول تسريع تنفيذ مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة.[11] تتبع هذه السياسة توجهًا إقليميًّا – إن لم يكن عالميًّا – نحو التوسع في إنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة، جزئيًّا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (اختصارها: "قعخ")، والذي يتمُّ تبريره بالافتقار إلى الموارد الحكوميَّة الكافيَة لبناء محطات توليد الطَّاقة.[12] على سبيل الذكر لا الحصر، كان المغرب يسلك

7- Agence Nationale pour la Maîtrise de l'Énergie (2015) Nouvelle Version du Plan Solaire Tunisien: https://t.ly/poAkS

8- Kacem, S.(غير مؤرخ) "La Stratégie de la Maîtrise de l'Énergie et le Plan Solaire au Niveau National" [PowerPoint Presentation]. https://t.ly/Iaz4q (2022 تمَّ الاطلاع في 11 مارس).

9- تستخدم الطاقة الشمسية المركزة الطاقة الحرارية الشمسية لتوليد الطاقة، وذلك باستخدام المرايا أو العدسات لتركيز مساحة كبيرة من ضوء الشمس على جهاز الاستقبال: يتم تحويل الضوء المركز إلى حرارة تدفع محركًا حراريًّا (مثل توربين بخاري) متصل بمولد طاقة كهربائية (المصدر: ويكيبيديا).

10- Khalfallah, E. and Amaimia, N. (2018) " Efficacité énergétique et énergies renouvelables ", Chapter 9 in Rétrospective du secteur tunisien de l'énergie.

11- Tractebel (2019) Projets d'énergies Renouvelables en Tunisie, Guide Détaillé. GIZ: https://t.ly/9Nzgd

12- غالبًا ما يتم تعريف الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص على أنها عقد طويل الأجل بين طرف خاص ووكالة حكومية بغاية توفير أصول أو خدمة عامة، حيث يتحمل الطرف الخاص أخطار كبيرة ويضطلع بمسؤولية إدارية كبيرة (المصدر: البنك الدولي، 2012).

مسارًا مشابهًا منذ عام 2009، عندما قدم خطته الشمسيَّة الملك محمد السادس.[13] ومع ذلك، فإنَّ الترويج لـ"شقعخ" كبديل للإنفاق العمومي والدين العمومي هو أمر مضلِّل لأنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي نوع من المخاطرة لمشروعات عمومية، يتم بموجبها خصخصة الأرباح ومشاركة الخسائر.[14]

يتطلب "مشت" نحو 8 مليارات يورو من الاستثمارات خلال الفترة 2015-2030، بما في ذلك 6.3 مليارات للمعدات و1.7 مليار لتطوير شبكة الطَّاقة.[15] وفقًا للمخطط، سيأتي ثلثا هذا التمويل من مصادر خاصَّة، في أغلبها استثمار أجنبي، والثلث الآخر من مصادر عمومية. تركز معظم احتياجات التمويل هذه على استيراد المعرفة والخبرة (من خلال التقنيات والمعدات وبراءات الاختراع)، وسوف تسرِّع المسار الحالي لتبعية تونس. وسيتجسد ذلك من خلال تعميق المديونية الخارجية لتونس من أجل تمويل هذه التكنولوجيا المستوردة التي تخضع لشروط الاحتكار وحقوق الملكِيَّة الفكرية.

في هذا السياق، تم تصميم "مشت" بطريقة تعزز ديناميات الطَّاقة، بحيث يحتاج البلد الجنوبي إلى الاقتراض أكثر لاستيراد التكنولوجيا والمعرفة من الشمال من أجل الانتقال إلى الطَّاقة المُتجدِّدة. مِن خلال هذا المخطط، تواصل تونس الترويج لنموذج اقتصادي يقوده الاستثمار الأجنبي باعتباره السبيل الأساسي لتمويل تنميتها. في حين أنَّ بعض أجزاء التمويل اللازم لمخطط الطَّاقة المُتجدِّدة في تونس قد تأتي من خلال الاستثمار الأجنبية (أو حتى مِن التمويلات/ الديون المتَّصلة بمسألة المناخ)، لم تبذل أيّ جهود لاستكشاف طرق لإنتاج المعرفة اللازمة والتحكم فيها بهدف تحقيق بعض أجزاء "مشت" ومن أجل الحدِّ من التبعية للبلدان الصناعية في مجالي المعرفة ورأس المال.

13- Rachdi, L. (2016). "La centrale solaire de Ouarzazate: un modèle à suivre? Note de décryptage. Tunisian Observatory of Economy.

14- Chandoul, J. (2015). "Note de synthèse à propos du projet de loi sur les PPP en Tunisie". Policy paper. Tunisian Observatory of Economy.

15- Agence Nationale pour la Maîtrise de l'Énergie (2015) https://t.ly/3AP80

قانون 2015/12: اللبرلة والخصخصة وغياب سيطرة الدولة

منذ عام 2009، تمَّ اتخاذ خطوات نحو رفع الضوابط تدريجيًّا عن قطاع الطَّاقة التونسي : أدخل القانون عدد 7 لعام 2009، المؤرخ في 9 فبراير 2009، القطاع الخاص في عملية إنتاج الكهرباء من الطاقات المُتجدِّدة عبر "الإنتاج الذاتي" المخصَّص للشركات.[16] تلا ذلك المرسوم عدد 2773 لعام 2009، الذي يفصل شروط بيع الفائض للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (المعروفة باختصار "ستاق"). وقع اتخاذ خطوة كبيرة في عام 2015، مع القانون عدد 2015/12[17] المتعلق بإنتاج الكهرباء مِن مصادر متجددة. فتح هذا القانون شبكة الكهرباء أمام الشركات الخاصّة، ممَّا مكنها من إنتاج الطَّاقة، بشكل أساسي للاستخدام المحلّي وللتصدير بعد ذلك، مِن خلال نظام الترخيص (للمشاريع التي تتراوح بين 1 و10 ميجاوات) ونظام الامتياز (للمشاريع التي تزيد طاقتها عن 10 ميجاوات). هدف تدابير رفع الضوابط هذه، التي وضعت حدًّا لاحتكار الشركة التونسية للكهرباء والغاز، إلى جعل الإطار التنظيمي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.[18]

وتحدِّدُ الأوامر والمناشير القانونية التي أعقبت القانون الشروط والإجراءات لإنجاز هذه المشاريع،[19] بما في ذلك الربط بالشبكة الوطنية[20] وتقديم عقود نموذجيّة للشركات لبدء الإنتاج بموجب الأنظمة المذكورة. في هذا السياق، لا تزال الفكرة القائلة إنَّ قطاع

16- تتيح منظومة الإنتاج الذاتي للقطاع السكني، ولأيّ سلطة محلية وأيّ شركة عمومية أو خاصة، مُتَّصلة بشبكة الكهرباء الوطنية في مستوى الضغط المتوسط أو العالي، وتعمل في القطاعات الصناعية أو الزراعية أو الخدمات، بإنتاج الكهرباء لاستهلاكهم الخاص من الطاقة المتجددة. كما تمكنهم من بيع الفوائض لشركة "ستاق".

17- قانون عدد 12 لعام 2015 مؤرخ في 11 مايو 2015 يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطَّاقات المتجددة. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية:

18- https://t.ly/aC99i
Julien-Laferrière, O. (2017)" Coopérations et diplomaties économiques concurrentes : le rôle de l'Allemagne dans la nouvelle politique énergétique de la Tunisie". Analytical note. Tunisian Observatory of Economy.

19- الجمهورية التونسية (2016)، أمر حكومي عدد: 2016-1123 بتاريخ 24 أوت 2016، يحدد شروط وصيغ تنفيذ مشاريع إنتاج وبيع الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة:
https://t.ly/Z5J4W

20- الجمهورية التونسية (2017) قرار وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة بتاريخ 9 فبراير 2017، حول العقد النموذجي لنقل الطاقة الكهربائية المنتَجة من الطاقات المتجددة من أجل الاستهلاك الذاتي، والمرتبطة بشبكات الضغط العالمي والمتوسط، ولشراء الفائض من شركة "ستاق":
https://t.ly/X8a2F

الطَّاقة يعمل بكفاءة أكبر عندما تتمُّ إدارته من قبل الشركات الخاصّة، في مقابل عدم فعالية إدارته من القطاع العمومي، سائدة اليوم في تونس. وذلك على الرغم مِن النقص المقلق للدراسات المستقلة حول تأثير سياسات اللبرلة على قطاع إنتاج الكهرباء.[21] لم تُقدِّم عملية الخصخصة، التي بدأت منذ عقود، براهين كافية على صحَّة وجهة النظر هذه في الواقع.

في واقع الأمر، لم تؤكد الحقائق الادِّعاء بأنَّ الشركات الخاصّة تقدم خدمات أفضل بسعر أقل. على العكس من ذلك، في حين تسعى الدول وراء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأسباب تنمويّة، تميل الشركات الخاصّة إلى إعطاء الأولوية لأرباحها في المقام الأول بموجب هذه العقود، وغالبًا ما يتمَّ التغاضي عن هذا الجانب مِن المصالح المتباينة. ولطالما أدت هذه الشراكات إلى زيادة الأسعار، إلى جانب انتهاك حقوق العمال، وتدهور جودة الخدمة والفشل في تنفيذ استراتيجيّة مناخيّة طموحة. لا يوفر القانون التونسي المتعلِّق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، الذي سُنَّ في أواخر عام 2015، أدوات كافية للدولة لمعالجة الآثار السلبية لهذا النوع مِن المشاريع، ولضمان حماية المصالح العامة والمواطنين. لم يتم التنصيص على أيِّ حقٍّ في التعويض للمجتمعات المحلِّيَة المتضررة، ولا توجد آليات للرقابة والإشراف الحكومي – لمنع "الاستيلاء الأخضر" – على الموارد، على سبيل المثال[22]. علاوة على ذلك، فإنَّ قدرة المجتمع المدني والمجتمعات المحلِّيَة على النفاذ للمعلومات محدودة فيما يتعلق بمقترحات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولا يتمُّ تشجيعهم على المشاركة في المناقشات.[23] لذلك تثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحديات مالية بالنسبة للحكومة، بقدر ما تُمثل تهديدًا لتقديم الخدمات بكفاءة ولسيطرة ديمقراطية حقيقية على المشاريع.

21- Louati, I. (2019) ALECA, Production d'électricité et Energies renouvelables : Quel avenir pour la STEG et la transition énergétique en Tunisie? Briefing paper no. 8. Tunisian Observatory of Economy
https://t.ly/i23Op

22-الاستيلاء الأخضر هو مفهوم وقعت صياغته للإشارة إلى "كل الأنشطة حيث يتم عرض الأنظمة البيئية للبيع"؛ (المصدر
TNI:(2012) "Green grabbing: the social costs of putting a price on nature:
https://t.ly/1P_Xh

23- Chandoul, J. and Gondard, C. (2019) "Des projets qui ne décollent pas, Défis à relever et leçons à tirer des partenariats public-privé en Tunisie". Working paper. Tunisian Observatory of Economy and Eurodad.

يتمُّ الترويج للانتقال الطَّاقي في تونس مِن قبل الفاعلين الدوليين، والبعض مِنهم مرتبط بمشاريع سابقة تهدف إلى تطوير الطَّاقة المُتجدِّدة في شمال أفريقيا بغاية التصدير إلى أوروبا. تمحورت إحداها، وهي ديزرتيك، حول **"التدفق غير المقيد للموارد الطبيعية الرخيصة من الجنوب العالمي إلى الشمال الصناعي الغني، مما يحافظ على تقسيم دولي للعمل غير عادل بالمرة،"** كما وصفه حمزة حموشان.[24] مثلما هو الأمر مع ديزرتيك، تُعدُّ شركتا نور إنيرجي (مقرها المملكة المُتَّحدة) ومجموعة زاميت (مقرَّها في مالطا) صاحبتا المصلحة الرئيسة في مشروع تونور، الذي كان يهدف في بداياته إلى إنشاء محطَّة عملاقة للطَّاقة الشمسيَّة في منطقة قبلي بنيَّة تصدير الكهرباء المنتجة إلى أوروبا عبر كابلات تحت البحر.

نظَّم أصحاب هذا المشروع مجموعة ضغط قوية سعت إلى إدراج أحكام تتعلق بالصادرات في تشريعات الطَّاقة المُتجدِّدة، ضدَّ المقاومة التي أبدتها الشركة العمومية المحتكرة لإنتاج الكهرباء.[25] تمَّ توثيق دور الفاعلين الدوليين في التأثير على السِّياسات المحلِّيَة في مجال الطَّاقة المُتجدِّدة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الألمانية التونسية في هذا القطاع. إذ ترى ألمانيا – وهي رائدة في هذا المجال – في تونس إمكانات عالية يمكن استغلالها. وعليه، تقدِّم ألمانيا، منذ بدء الشراكة الألمانية التونسية في مجال الطَّاقة عام 2012، الدعم التقني والمالي من خلال الاستثمارات الصناعية وإنشاء المعاهد والمؤسسات في تونس. الغاية مِن ذلك هي، ضمن أمور أخرى، التأثير على الأحزاب السياسية عبر الترويج لأفكار التنمية "الخضراء".[26] وقد كان لهذه الإجراءات، المنفَّذة في سياق التعاون الثنائي، بعض التداعيات فيما يخصُّ الإطار التنظيمي التونسي.

24- Hamouchene, H. (2015) "Desertec: the renewable energy grab?" New Internationalist. https://t.ly/AAGYU

25- Darby, M. (2017). "Giant Tunisian desert solar project aims to power EU". Climate Home News, 04 August 2017. https://t.ly/idE0b

26- انظر/ي على سبيل المثال:

Policies of the Future (2016)
https://t.ly/4Ehmk

في الواقع، يبدو أنَّ بعض التوصيات التي قدَّمتها وكالة التنمية الألمانيَّة المُسمَّاة بالمؤسَّسة الألمانيَّة للتعاون الدولي (مأتد) ومبادرة ديزرتيك الصناعية، قد عجَّلت بورود بعض التدابير الواردة في قانون 2015. تزعم الدوافع الرسميَّة للتعاون الألماني أنَّها تسعى لتنمية تونس، تحديدًا فيما يتعلق بالتشغيل.[27] تنسجم الإجراءات التي تتخذها ألمانيا في تونس مع سياق أنشطة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. يعبر بلاغ أصدرته المفوضية الأوروبية عام 2015، حول استراتيجيَّة اتحاد الطَّاقة، بوضوح عن رغبة الاتحاد الأوروبي في تشجيع وتطوير الطاقات المُتجدِّدة، لا سيَّما من خلال التعاون الدولي مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد.[28] وسيتمُّ ذلك في إطار معاهدة ميثاق الطَّاقة "ممط") التي تمَّ وضعها في أوائل التسعينيات. في الواقع، يعود الجهد الأوروبي لإشراك تونس في هذه العملية إلى عام 2013، عندما اتصلت بها سكرتارية "ممط"، من خلال السفارة الألمانية، ودعتها للانضمام إلى المعاهدة في سياق مشروعها للتوسع في "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". لا يزال انضمام البلاد إلى "ممط" قيد المناقشة.[29] تتضمن المعاهدة الأوروبية أحكامًا بشأن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطَّاقة، بما في ذلك ما يتعلق بتسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة (تنمد). تمنح هذه الأداة الشركات القدرة على مقاضاة الحكومات عندما تعتبر أنَّ سياسات الدول ضارَّة بأرباحها، حتى لو كانت تلك السياسات تهدف إلى تعزيز الانتقال الطَّاقي أو الحقوق الاجتماعيَّة التي تصبُّ في المصلحة العامة. لقد قدَّمت دعاوى "تنمد" بالفعل مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب إلى الشركات الكبرى، وبالتَّالي فإن مجرد التهديد بـ"تنمد" يقيد قدرة الدول

27-Julien-Laferrière (2017)."Coopérations et diplomaties économiques concurrentes", Observatoire Tunisien de l'Economie.

28- European Commission (2015). Energy Union Package: Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee, the Committee of Regions and the European Investment Bank – A Framework Strategy for a Resilient Energy Union with a Forward-Looking Climate Change Policy: https://t.ly/Lhxck

29- Energy Charter Secretariat (2013) ."Report on policy on consolidation, expansion and outreach (CONEXO) for 2013". https://t.ly/UC4Yz

على تصميم سياساتها، وهو ما يتعارض بالتالي مع الإجراءات الديمقراطية.[30]

وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في "ممط"، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعميق اللبرلة منْ أجل توحيد معايير الإطار التشريعي التونسي مِن خلال المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرَّة الشاملة والمعمَّقة (اتحشم، المعروفة اختصارًا بالفرنسية" أليكا"). من شأن هذه الهجمة "التحريرية" تقويض قدرة الدولة على الضبط والتعديل – أحيانًا ضد مصالح المستثمرين – وهو ما سيسهل بالتَّالي دخول المستثمرين الأوروبيين (الذين يستفيدون مِن برامج الدعم المكثَّفة للاتحاد الأوروبي) إلى السوق التونسية. وفي نهاية المطاف، سيفسح ذلك الطريق أمام الصادرات بما يضمن الأمن الطَّاقي لأوروبا عوضًا عن تونس.[31] بالنسبة للشركات الأوروبية، يعني النفاذ إلى السوق التونسية زيادة الجدوى قياسًا بالتكلفة والقدرة التنافسيَّة بسبب انخفاض الأجور والرسوم الجبائية إلى جانب تحويلها الكلفة البيئيّة. سبق أنْ تمَّت الإشارة إلى الضغوط التي مورست على تونس، وإلى عدم استشارة المجتمع المدني في عملية التفاوض بشأن الـ"أليكا".[32]

تقدم عملية الخصخصة، والمقاومة لها

قبل القانون عدد 12/2015، كان إنتاج الكهرباء – باستثناء أنظمة الإنتاج الذاتي– حكرًا على الشركة العمومية "ستاق". شرعت هذه الشركة المملوكة للدولة بالفعل في العديد من الاستثمارات لتطوير إنتاج الكهرباء مِن الطَّاقة المُتجدِّدة. على سبيل المثال، وقع إنشاء محطتين لتوليد الطَّاقة من الرياح تابعتين لشركة "ستاق" في شمال تونس قبل عام 2015: محطة بقدرة 54 ميجاوات في سيدي داود ومحطة

30- Verheecke, L., Eberhardt, P., Olivet, C., Cossar-Gilbert, S. (2019). "Red carpet courts: 10 stories of how the rich and powerful hijacked justice". TNI and others.
https://t.ly/QZpQg
; Eberhardt, P., Olivet, C., Steinfort, L. (2018). "One Treaty to rule them all: the ever-expanding Energy Charter Treaty and the power it gives corporations to halt the energy transition". TNI and CEO.
https://t.ly/BhIqf

31- Louati, I (2019). " ALECA, Production d'électricité et Energies renouvelables "

32- Riahi, L. and Hamouchene, H. (2020) "Deep and comprehensive dependency: how a trade agreement with the EU could devastate the Tunisian economy". Tunisian Platform of Alternatives and TNI.

بقدرة 190ميجاوات في بنزرت.[33] ومع ذلك، يعتبر المدير التنفيذي للشركة هذه المشاريع باهظة الثمن. صرح الطاهر العريبي، المدير التنفيذي السابق لشركة "ستاق" في مقابلة مع مجلة نواة:

"للاستثمار في مثل هذه المشاريع، نحن مجبرون على توقيع اتفاقيات ديون. إذ تكلف مشاريع إنتاج الكهرباء النظيفة ثلاثة أضعاف تكلفة المحطات التقليديّة، قدرتنا الماليَّة هشَّة بالنسبة للاستثمار أو الاقتراض أو ضمان التحويلات".[34]

مُنذ رفع الضوابط عن إنتاج الكهرباء المُتجدِّدة بموجب أنظمة التراخيص والامتيازات، ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص. وفقًا لأرقام عام 2018، ممّا سيقع إنتاج 42.5% من الطَّاقة الكهربائيَّة من مشاريع طاقة الرياح والطَّاقة الشمسيَّة المخطَّط لها في إطار الشَراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّه لم يتم بعد تشغيل جميع محطات الطَّاقة هذه.[35] وبالتوازي مع ذلك، تعمل شركة "ستاق" على تطوير محطتي الطَّاقة الكهروضوئية في توزر (توزر1 وتوزر 2) ، بقدرة 10 ميجاوات لكل منهما.

بسبب نقص المعلومات المتاحة حول التقدُّم المحرز في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، مِن الصعب تحديد المدى الذي بلغه تطوير القطاع اليوم، ولا ظروف وشروط هذا التطوير. على سبيل المثال، تفيد المعلومات المنشورة على موقع وزارة الصناعة والمناجم والطَّاقة أنَّه "في عام 2017، شرعت شركة "ستاق" في بناء أول محطة للطاقة الكهروضوئيَّة بقدرة 10ميجاوات في توزر (توزر 1). والتي دخلت طور الإنتاج في 10 مارس 2021. كما انطلقت أشغال إنشاء محطة توسعة ثانية بقدرة 10 ميجاوات في نفس الموقع (توزر 2)، ودخلت في الخدمة بتاريخ 24 نوفمبر

33- Chaabane, N. (2014). "Tunisie: Enjeux énergétiques, l'éolienne entre besoins et appréhensions". Nawaat.
https://t.ly/S-jDY

34- Chaabane (2014). "Tunisie: enjeux énergétiques "

35- Republic of Tunisia (2018) Accélération des projets de production d'électricité à partir des énergies renouvelables. Ministère de l'Énergie, des Mines et des Énergies Renouvelables. ANME and PNUD.
https://t.ly/ieuKV

2021".[36] ومع ذلك، أفاد مقال صحفي نشر في 5 نوفمبر 2021 أنَّ تشغيل المحطتين قد بدأ. ويذكر المقال أنَّ التأخير يعود إلى مشاكل مالية واجهتها محطة توزر 1 وإلى تأجيل موعد شحن المعدات لمحطة توزر 2، بسبب الصعوبات الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19.[37] كلتا المحطتين تعملان الآن ووقع افتتاحهما رسميًّا في مارس 2022.

وقع إنشاء محطة كهرباء أخرى في تطاوين، وكانت جاهزة للتشغيل في يونيو 2020. بَيدَ أنَّ الاتحاد العام التونسي للشغل منع ربط المحطة بالشبكة الوطنية،[38] محاجِجًا بأنَّ العملية ستُفضِي إلى خصخصة الـ"ستاق". في يوليو 2020،[39] نشر المنجي مرزوق وزير الصناعة والمعادن والطَّاقة على فيسبوك رسالة اتَّهم فيها الجامعة العامة للكهرباء والغاز (جعكغ)، إحدى فروع الاتحاد العام التونسي للشغل، بـ"التخريب" ضدَّ تشغيل محطة الطَّاقة الكهروضوئية بقدرة 10ميجاوات في تطاوين. والتي تمَّ إنشاؤها بموجب نظام الترخيص مِن قِبَل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (متأب)،

36- موقع واب وزارة الطاقة والصناعة والمناجم:
https://cutt.ly/uJDSWrc

37- WebManagerCenter (2021). "Les essais de mise en service de la centrale de Tozeur ont commencé". WebManagerCenter, 5 November 2021:
https://t.ly/PXqOF

38- Trustex (2020). "Tunisie: Le projet de raccordement de la centrale électrique de Tataouine est saboté (Mongi Marzouk)". Trustex, 29 July 2020.
https://t.ly/Z9uIc

39- مقالات صحفية حول تعطيل اتحاد الشغل للربط بالشبكة الوطنية:
Jelassi, M. K. (2020). "Exploitation des énergies renouvelables: pourquoi ça traîne encore?" La Presse, 29 July 2020.

https://t.ly/G9a9v

L'économiste maghrébin (2020). " Centrale solaire de Tataouine: Marzouk "étonné"de l'opposition face au projet". L'économiste maghrébin, 27 July 2020.

https://t.ly/ClQX7

African Manager (2020). "Le ministre de l'Energie fustige un "sabotage" du projet de raccordement de la centrale électrique de Tataouine". African Manager, 28 July 2020.

https://t.ly/lnfFC

Directinfo (2018). "Tunisie: grève générale dans le secteur de l'électricité". Directinfo, 30 March 2018.

https://t.ly/Q1s5p
; Directinfo (2014)."Tunisie: loi sur la production d'électricité à partir des énergies renouvelable". Directinfo, 4 January 2014.
https://t.ly/CN2NO

وهي شركة عموميّة، مع شركة تابعة لشركة "إيني" (شركة نفط إيطالية). ومع ذلك، يحتاج موقف معارضة "جعكغ" للمشروع إلى أنْ يُقرأ في سياق معارضة هذه النقابة للخصخصة بشكل عام. في واقع الأمر، رفض الاتحاد العام التونسي للشغل للشراكة بين القطاعين العام والخاص على وجه التحديد، وللخصخصة في إنتاج الكهرباء بشكل عام، ليس جديدًا.

أعلنت الجامعة العامَّة للكهرباء والغاز باكرًا، منذ يناير 2014، بموقفها ضدَّ مشروع القانون الذي أعدَّتْه وزارة الصناعة، والذي تبنَّتْهُ الحكومة ليصبح في نهاية المطاف قانون2015/12. وانتقدت عملية صنع القرار التي أفضت إلى مشروع القانون، مؤكدة أنَّه صِيغ دون إشراك الاتحاد العام التونسي للشغل أو المديرين التنفيذيين ومهندسي الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وأشار الأمين العام لـ"جعكغ" إلى أنَّه تمَّ إطلاق المشروع على عجل ودون الرجوع إلى دراسات مسبقة الإعداد أو الاستناد إلى استراتيجية وطنية عامَّة للطاقة.

في 27 مارس 2018، كررت "جعكغ" موقفها الدَّاعي إلى عدم خصخصة قطاع إنتاج الكهرباء. وفي وقت لاحق، بتاريخ 26 فبراير2020 ، قبل أشهر قليلة من تعطيل محطَّة توليد الكهرباء في تطاوين من قبل "إعتش"، أصدرت الحكومة قرارًا يسمح بإنشاء شركات إنتاج ذاتي لإنتاج الكهرباء مِن الطاقات المُتجدِّدة وحددت فيه شروط نقل الكهرباء وبيع فائض الطَّاقة المنتجة إلى شركة "ستاق". إزاء ذلك، أعرب الكاتب العام لـ"جعكغ"[40] عن معارضة الجامعة القطعيّة لخصخصة إنتاج الكهرباء في تونس. وقد صورت "جعكغ" هذه السياسات على أنَّها تُعَبِّدُ الطريق للاستثمار الخاص والأجنبي، وأنَّها تُبَجِّلُ أرباح المستثمرين على مصلحة المرفق العمومي الذي تمثله شركة "ستاق". كما صرحت "جعكغ" بأنَّها ستحتج على هذا الاتجاه لأنَّ مِنْ شأن إنتاج الكهرباء مِن قِبَل الأفراد الخواص وبيعها مباشرة للحرفاء أنْ يعطِّل شبكة الكهرباء ويؤثر على توزيعها، ممَّا يجعل الوصول إليها غير متاح لفئات معينة من الشعب. كما أنَّ الجامعة ترفض سلعنة الكهرباء لما لذلك مِن تأثير سلبي على الأمن القومي وعلى الصفة العمومية لشركة "ستاق".

40- عبد القادر الجلاصي.

فرصة حقيقيَّة لتطوير قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة التونسي

تعمل تونس، فيما يتعلق بالموارد البشرية وتنمية المهارات، على تنفيذ مخطط تكويني في قطاع الطَّاقة، وقد وقع تكييفه مع مجال الطاقات المُتجدِّدة. ولهذه الغاية، تمَّ تصميم البرامج الأكاديمية والمهنية التي تقدِّمُها الجامعات العموميَّة والخاصّة، بما في ذلك كليات الهندسة. كما بدأتْ الوكالة الوطنية للتحكم في الطَّاقة في تقديم برامج للتَّدريب وإصدار الشواهد. وقد أدَّت هذه الجهود إلى تنمية الموارد البشرية القادرة على تزويد الشركات بالمهارات المطلوبة للمساعدَّة في تنفيذ البرامج الوطنية للطاقة المُتجدِّدة، مع زيادة "القدرة التنافسية" (أي بسعر أرخص). ومع ذلك، فإن المهارات والخبرات المتوفرة غير كافية لتمكين الشركات المحلِّيَة مِن تصور وتنفيذ وصيانة مشاريع محطات طاقة الرياح والطَّاقة الشمسيَّة على نطاق واسع. بالإضافة إلى ما سبق، أدَّى ركود مزرعة الرياح في بنزرت منذ عام 2012 إلى تآكل الخبرات المكتسبة سابقًا.[41]

بالتَّوازي مع ذلك، ظهر عدد من المشغلين الذين يمنحون مضمونًا وبنيةً لقطاع الطاقات المُتجدِّدة الذي يقع تطويره: المؤسسات الحكومية، مصنعو وموردو المعدات، شركات التركيب والصيانة، وكالات التصميم... إلخ. مستندة إلى خبرتها الصناعية السابقة، لدى تونس القدرة على تطوير شراكات مع المصنِّعين الأجانب بهدف إنتاج معدات الطاقات المُتجدِّدة. في الواقع، فيما يتعلق بالطَّاقة الكهروضوئية، تشارك الشركات الوطنية بالفعل في تجميع بعض الوحدات المستوردة من الصين وألمانيا واليابان وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

فيما يخصُّ توربينات الرياح، هناك إمكانات قوية للتكامل الصناعي: إذ تنتجُ الشركة التونسية الخاصّة "سوكومانين"[42] – التي كانت في الأصل متخصصة في الإنشاءات المعدنية – أبراج توربينات الرياح، كما أنَّ الصناعة المحلِّيَة قادرة أيضًا على تصنيع

41- Baccari, N. (2020). "Acquis et défis de la filière éolienne en Tunisie". Agence Nationale de Maîtrise de l'Energie (ANME).

42- موقع ويب الشركة

https://t.ly/zGDz0

مكونات التوربينات في قطاعات الميكانيك والكهرباء والصناعة الإلكترونية، بما في ذلك عبر تكييف خطوط الإنتاج عند الحاجة. بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، مِن قبيل الخدمات اللوجستية والنقل والبناء والاستغلال والصيانة، من خلال الشركات المحلِّيَة. ومع ذلك، على الرغم مِن كل هذه المزايا، ما زال قطاع تصنيع الطَّاقة المُتجدِّدة التونسي غير قادر على دعم تطوير المشاريع الكبرى. إذ تفتقر تونس إلى بعض المواد الخام والتقنيات الوسيطة الضرورية لتطوير مثل هذه المشاريع. ويشمل ذلك مادة السيليكا، الخلايا الكهروضوئية، الأسلاك الكهربائية، مولدات توربينات الرياح، وأجهزة التحكم في توربينات الرياح.[43] يجب استيراد المعدَّات والتقنيات الوسيطة التي لا يتمُّ إنتاجها محليًّا، ممَّا يؤدي إلى التبعية نحو المزودين الأجانب.

في حقيقة الأمر، نَمَا هذا القطاع حتى الآن أساسًا بفضل برامج التركيب الكهروضوئية السكنية، كما أن 90% مِن شركات قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة التونسية تعمل في القطاع الفرعي للطاقة الكهروضوئية. نتيجة لذلك، تطوَّرت السوق أساسًا في مجال تركيب الألواح الكهروضوئية. وفقًا للنتائج الأولية لاستطلاع أجرته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي: مِن بين 150 شركة في هذا القطاع، أكثر من 85% هي مِن شركات التركيب، الثلث مِن موردي المكونات الكهروضوئية، و20 مِنها وكالات تصميم، بينما اقتصر عدد مطوري المشاريع على اثنين، إلى جانب اثنين مِن مصنعي الألواح الكهروضوئية ووكالة تدريب. كذلك، عندما ننظر إلى دعوات تقديم العروض ودعوات المناقصات المتعلقة بتراخيص وامتيازات الطَّاقة المُتجدِّدة في الفترة ما بين عام 2017 حتى عام 2019، نجد أنَّ شركات التطوير كانت قد نشأت للتو في ذلك الوقت.[44]

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم مِن وجود بعض الفاعلين الوطنيين، فإنَّ رغبة تونس في جذب المستثمرين الأجانب تميل إلى استبعاد الشركات المحلِّيَة والمطورين التونسيين: على سبيل المثال، تُعطي الحكومة الأولوية للشركات الأجنبية التي لديها خبرة في تطوير

43- Tractebel (2019). "Chapitre 5.3: environnement d'investissement et cadre incitatif en faveur des énergies renouvelables – incitations financières et fiscales". In Projets d'énergie renouvelable en Tunisie Guide détaillé. GIZ.
https://t.ly/AwNQC

44- Tractebel (2019). "Chapitre 3: acteurs des énergies renouvelables en Tunisie. Le secteur privé et les institutions financières". In Projets d'énergie renouvelable en Tunisie – Guide détaillé. GIZ.
https://t.ly/kDV_H

مشاريع مِن نفس الحجم وبنفس التكنولوجيا.[45] في الواقع، يعتمد اختيار المشاريع على التجربة السابقة للمُطوِّر أو لمقاوليه الفرعيين، وعلى مدى اتساق وإمكانية إنجاز المشروع، ممَّا يعطي في الواقع الأفضلية للمستثمرين الأجانب من البلدان الرائدة في تطوير الطَّاقة المُتجدِّدة وذات الموارد المالية الأقوى.[46]

في ظلِّ نظام الترخيص (مشاريع 10 ميجاوات)، مِن بين 22 مشروعًا استفادت مِن اتفاق مبدئي إثر الجولات الثلاث مِن المناقصات التي وقع إطلاقها بين عامي 2017 و2019، نصفها فقط لديه قادة مشاريع تونسيون وأربعة مشاريع فقط تشرف عليها شركات تونسية حصرًا. وبالمقارنة، ذهبت 5 مشاريع إلى شركات فرنسية حصرًا، و3 أخرى إلى شركات ألمانية حصرًا.[47]

فيما يتعلق بامتيازات إنتاج الطَّاقة الشمسيَّة، تمَّ منح جميع المشاريع الخمسة (بإجمالي 500 ميجاوات) إلى شركات أجنبية. إذ فازت شركة "سكاتيك سولار" SCATEC Solar النرويجية بمناقصات لثلاثة مشاريع، بإجمالي 300 ميجاوات.[48]

45- Julien-Laferrière (2017) "Coopérations et diplomaties économiques concurrentes"

46- République Tunisienne (2020) Cadre réglementaire pour l'acquisition de l'énergie solaire en Tunisie – Sommaire pour les communes. Agence des Etats-Unis pour le développement international (USAID), sous la responsabilité du ministère des Affaires locales et de l'environnement (MALE).
https://t.ly/Gx1KM

47- موقع ويب وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.
https://t.ly/9UKX4

48- المرجع السابق.

الشكل 9-1: نسبة المشاريع المتحصل عليها عبر مناقصات ما بين 2017-2019 بموجب نظام الامتيازات لمختلف الشركات حسب الجنسيات

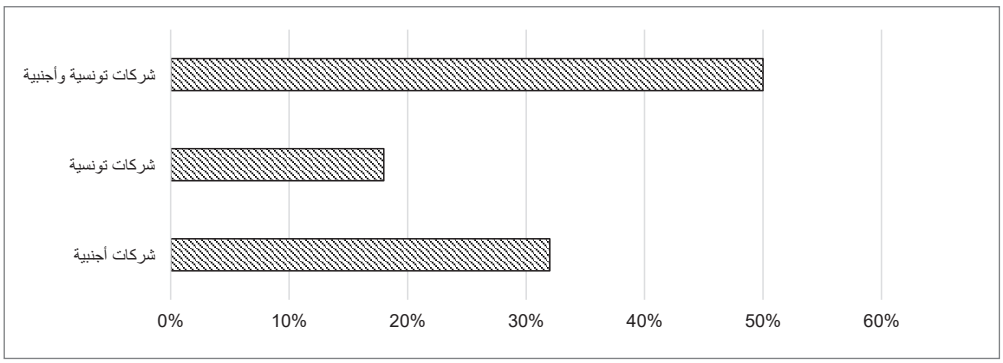

الشكل 9-2: الحصة (بالنسبة المئوية) في إجمالي الطاقة (بالميجاوات) لمشاريع إنتاج الكهرباء التي حصلت عليها الشركات بموجب نظام الترخيص حسب جنسيتها.

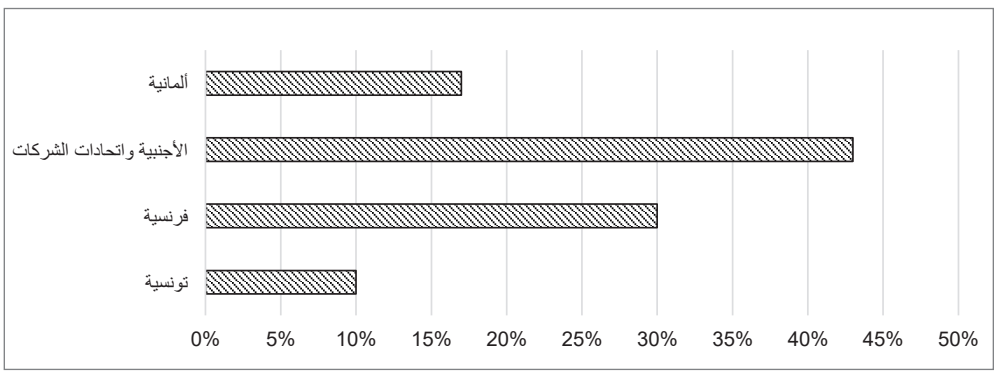

الشكل 9-3: الحصة (بالنسبة المئوية) في إجمالي الطاقة (ميجاوات) لمشاريع إنتاج الكهرباء التي تحصل عليها الشركات بموجب نظام الامتيازات حسب جنسيتها.

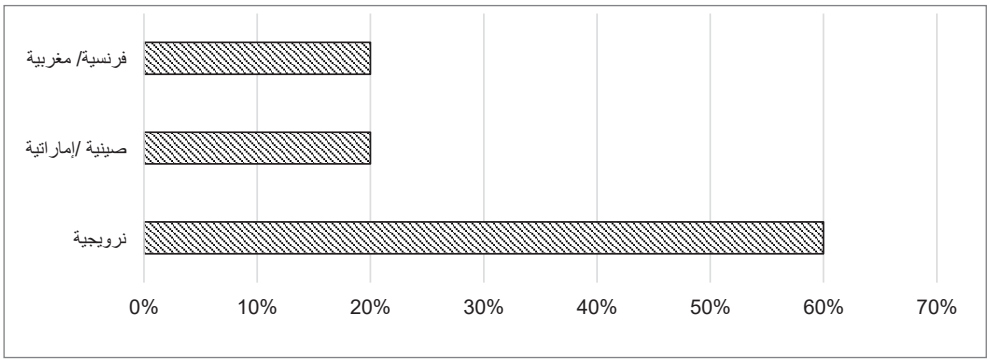

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والطَّاقة والمناجم – تونس – (2018)

وبالتَّالي، وإنْ اكتسب قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة بقيادة تونسية بعض الأصول والإنجازات بالنظر إلى تطوير بعض المشاريع المحلِّيَة، فإنَّه يظلُّ ضعيفًا وغير قادر على تنفيذ المشاريع الكبيرة المتوقعة في السياق الحالي. وبالتَّالي، للحدِّ مِن تبعيتها، سيكون مِن الحكمة أنْ تعزز تونس المشاريع الصغيرة على مستوى المنازل أو المجتمعات المحلِّيَة، والتي ستكون أكثر ملاءمة للخبرات المحلِّيَة، وأقلُّ كثافة مِن حيث متطلبات رأس المال والمعرفة.

تحديات تعزيز التنمية المحلِّيَة وتقليص التفاوتات الجهوية

مِن أجل ضمان أنْ يكون تطوير الطَّاقة المُتجدِّدة في تونس مفيدًا للاقتصاد المحلّي، وقع اتباع قانون 2015 بالعديد مِن القوانين والقرارات الأخرى. وشمل ذلك قوانين هدفت لإنشاء إطار محفز للاستثمار في الطاقات المُتجدِّدة. إذ تُشجع القوانين التالية: عدد 71/2016، المُؤرَخ في 30 سبتمبر 2016، والمُتعلِق بالاستثمارات في مجال الطاقات المُتجدِّدة، والأمر الحكومي اللاحق عدد 389 لعام 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017، والمتعلق بالحوافز المالية، على تحقيق أهداف التنمية الجهوية وعلى توليد مواطن الشغل محليًّا مِن خلال مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة. كما أنَّها خلقت إعفاءات ضريبية لتشجيع

الشركات على الاستثمار في المناطق المهمَّشة[49] وإعادة استثمار جزءٍ مِن أرباحها.[50]

إلا أنَّ العديد مِن المطورين والمستثمرين واجهوا صعوبات في العثور على التمويل، وأشاروا إلى بعض التحديات التنظيميّة والبيروقراطيّة أمام المشاركة في طلبات المناقصات (المرتبطة أيضًا بتعدُّد المؤسسات المعنيّة.)[51]

تسعى الحوافز الماليَّة والضريبيَّة إلى تسهيل التنمية في المناطق المُهمَّشة، حيث توجد معظم مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة.[52]ومع ذلك، يجبُ تقييم التنمية الفعَّالة لتلك الجهات المستهدفة، بما في ذلك مِن خلال التنبه إلى مخاطر انتزاع ملكية المجتمعات المحلِّيَة للأراضي. في الواقع، عند تحليل قائمة الشركات المُؤهَّلة لتركيب الألواح الشمسيَّة في إطار مشروع "بروسول إليك"[53] (Prosol Elec) لأغراض الإنتاج الذاتي، تبرز للعيان الشركات المتواجدة في الولايات الأكثر تطورًا. فمن بين 380 شركة تونسية، تتواجد 40 منها فقط في المناطق المستهدفة (ولايات جندوبة، باجة، القصرين، قفصة، توزر، قبلي، تطاوين، قابس، القيروان، سيدي بوزيد، الكاف)، مع وجود معظم الشركات في جهتي تونس وصفاقس.[54] وهذا يعني أنَّ الجهات الأكثر تقدُّمًا تجني معظم فوائد تطوير هذا القطاع مِن خلال حصد المزيد من الأرباح وخلق الكثير من فرص العمل، على حساب الجهات الأخرى التي هي في أمس الحاجة إليها.

لإجراء تقدير دقيق لخلق فرص العمل، يجب أنْ يؤخذ بعين الاعتبار كلّ مِن التشغيل

49- Republic of Tunisia (2018). "Zones de développement régional: Avantages spécifiques accordés par l'Etat au titre du développement régional":
https://t.ly/EjEin

50- STEG Energies Renouvelables (STEG-ER) – service company that specializes in engineering studies and consulting in renewable energies. See:
https://t.ly/h09SJ

51- Khalfallah and Amaimia (2018). "Efficacité énergétique et énergies renouvelables". p. 449.

52- موقع ويب وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.
https://t.ly/yOcC3

53- إنتاج الكهرباء لاستهلاكها مِن الطّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية من قبل القطاع السكني والمؤسَّسات والمجموعات العاملة في القطاعات الصناعيّة والزراعيّة والخدمات، مع الاستفادة من حقّ بيع فوائض الطاقة الكهربائيَّة المنتجة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

54- ANME (2020) "Projet Prosol Elec – Liste des sociétés installatrices éligibles". ANME:
https://t.ly/-esHb

المباشر وغير المباشر. في حالة مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، تغطي الوظائف المباشرة الأنشطة في مجالات إنتاج الطَّاقة والتركيب والبناء والصيانة، بينما تشمل الوظائف غير المباشرة المبيعات والهندسة والبحث والتدريب وما إلى ذلك. تبلغ توقعات خلق فرص العمل في مجال الطَّاقة المُتجدِّدة نحو 3000 وظيفة لكل 1000ميجاوات يتمُّ إنتاجها سنويًّا باستخدام الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية. يُقدَّر عدد الوظائف الإضافية لقطاع الطَّاقة المُتجدِّدة برمته في تونس بما يتراوح بين 2000 و7000 وظيفة.[55] ومع ذلك، فإنَّ غالبية هذه الوظائف ليست طويلة الأمد، لأنَّ معظمها مطلوب فقط لمرحلة البناء وبدء تشغيل المشاريع التي تستغرق بضعة أعوام فقط (بمعدل 5 وظائف مؤقتة في هذه المرحلة لـ1 ميجاوات مِن الطَّاقة المُتجدِّدة)، بينما تتطلب صيانة المشاريع عددًا قليلاً جدًّا من العمال (إذ ينخفض المعدل إلى وظيفتين دائمتين لكل 1 ميجاوات).[56] لذلك، قد لا تكون مشاريع الطَّاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح على نطاق واسع هي الأنسب لتوفير العديد مِن مواطن الشغل طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يجب دعم تطوير خلق فرص العمل مِن خلال تحفيز جميع فروع القطاع. وفي هذا الصدد، مِن شأن الإنتاج المحلّي للتقنيَّات المطلوبة لمشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة أنْ يوفر إمكانات كبيرة لخلق فرص عمل جديدة؛ لأنَّ الاعتماد المنخفض على الواردات يعني زيادة الفرص.[57] وفقًا لما سبق، على الرغم مِن التركيز الرسمي على المناطق المُهمَّشة وخلق فرص العمل محليًّا، فقد يكون هناك خطر أنْ يُفضي الإطار الحالي إلى الاستيلاء على الأراضي في المناطق الأقل تنمية مِن أجل استغلال ما فيها مِن موارد متجددة، دون تعويض مناسب للمجتمعات المحلِّيَة، وبالتالي الحفاظ على ديناميكية استعمارية داخلية.[58]

55- Schäfer, I. (2016). “Le secteur des énergies renouvelables et l’emploi des jeunes en Algérie, Lybie, Maroc et Tunisie”. African Development Bank. https://t.ly/VXJVf

56- بحسب نتائج الدعوة لتقديم مشاريع في 2019 في إطار نظام التراخيص. موقع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

57 Schäfer (2016). “Le secteur des énergies renouvelables et l’emploi des jeunes en Algérie, Lybie, Maroc et Tunisie”.

58- Lakhal, M. (2018). “Interview avec Sghaier Salhi: Les non-dits de la Tunisie postindépendance”. Nawaat, 5 April 2018. https://t.ly/oP5AU

في الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطَّاقة التي اعتمدتها الحكومة عام 2018، هناك تشجيع رسمي على تعزيز العدالة في توزيع الطَّاقة والحوكمة الرشيدة، مِن خلال ضمان الوصول العادل إلى الطَّاقة في كل الجهات، وفي أفضل الظروف، وتطوير سياسة المسؤولية الاجتماعية وإنشاء هيئة تعديليَّة وإرساء إجراءات أكثر شفافية.[59]

بالإضافة إلى ذلك، بموجب قانون 2015، يُمثل إجراء دراسة الجدوى الخطوة الأولى المطلوبة لمشروع إنتاج الكهرباء باستخدام الطَّاقة المُتجدِّدة في إطار نظام الترخيص. يجب أنْ تتضمن هذه الدراسة تقييمات للآثار البيئيّة والاجتماعية؛ ينبغي إجراء تقييم الأثر البيئي مِن قبل شركة استشارية وأنْ يتضمن على الأقل وصفًا أساسيًّا للحالة الأولية للموقع، وخصائصه ووصف المناطق المجاورة، وتقدير التأثير المستقبلي للمشروع على الحياة النباتية والحيوانية المحلِّيَة، وتقديرًا للتأثير البصري والصوتي.[60]ومع ذلك، على الرغم مِن هذا الإطار، يبدو أنه لا يقع اتباع التدابير الاجتماعية والبيئيّة دائمًا. في عام 2000، تمَّ إنشاء أول مشروع لتوربينات الرياح في تونس، في شمال شرق البلاد، على بعد نحو 70 كيلومترًا من تونس العاصمة، تلتها مراحل أخرى مِن التركيب في عامي 2003 و2009. إذ توفر محطة الطَّاقة المُتجدِّدة هذه، والتي تضم نحو 40 توربينة رياح، الكهرباء لـ 50 ألف مواطن تونسي. بَيْدَ أنَّ سكان قرية برج الصالحي، التي وقع فيها تنفيذ التوسعة لعام 2009، لا يستفيدون حاليًا مِن التوصيل بشبكة الضغط العالي ولا يمكنهم الحصول على عدادات الكهرباء من شركة "ستاق"، وتعاني شبكتهم المتدهورة مِن انقطاعات متكررة. لأكثر مِن عقد من الزمان، استنكر مجتمع القرية المجاور مشروع هذه المحطة الطَّاقية المملوكة للشركة العمومية. في الواقع، أثارت توسعة عام 2009 احتجاجًا اجتماعيًّا مِن القرويين الذين يعيشون بالقرب مِن المحطة. أحد أهم أسباب سخطهم هو القرب مِن توربينات الرياح. إذ يقع أقرب توربين على مسافة لا تتجاوز 50 مترًا مِن أحد المساكن، مما يسبب ازعاجًا للقرويين، خاصة

59- Khalfallah and Amaimia (2018). "Efficacité énergétique et énergies renouvelables". pp. 448–449.

60- Tractebel (2019). Projets d'énergies Renouvelables en Tunisie – Guide Détaillé. GIZ. https://t.ly/KehSq

بسبب تداعيات الضوضاء المستمرة على صحتهم، والتي تؤثر أيضًا على الحيوانات. مِن منظور الأثر البيئي، أدَّى التغيير في طبيعة المكان إلى تآكل التربة وموت أشجار الزيتون. ومِن بين القضايا الأخرى التي أثارها سكان القرية، عدم صيانة توربينات الرياح مِن قبل شركة "ستاق"، ممَّا أنجر عنه وقوع حوادث تقنية.

في قلب استياء القرويين، يكمن الافتقار إلى عملية صنع قرار إدماجيَّة، والتي كان مِن الممكن أخذها في الاعتبار للعواقب المحتملة على الأرض والسكان المحلّيين، وتضمن امتلاكهم للمشروع. بعد الاجتماع التفاوضي الأخير، الذي عقد في مارس 2021، بين أهل القرية وشركة "ستاق"، أعلنت الأخيرة أنها "على استعدادها لتحمل مسؤوليتها الكاملة ولإنهاء هذا الصراع الذي دام عشرة أعوام". ومع ذلك، لا تزال القضية تراوح مكانها، إذ لم تتخذ الشركة أيَّ إجراءات أخرى منذ ذلك الحين.[61]

يوضح مثال قرية برج الصالحي أنَّ الوعي العام ومشاركة المجتمعات المحلِّيَة وحقوقها، فضلاً عن الاستدامة البيئيّة، ليسَت مضمونة بعد في مقابل المصالح الأخرى. في المشاريع المستقبلية، يجب أنْ تكون هناك مراقبة دقيقة للتأثيرات على الحقوق الاجتماعية والبيئيّة للمجتمعات المحلِّيَة، على الورق وفي الممارسة العملية.

خاتمة

تُسلّط هذه النظرة العامة على التطورات في مسار تنمية قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة في تونس الضوء على العديد مِن أوجه عدم التوافق مع نموذج الانتقال العادل. أولاً: نشير إلى الحدود لجهة صناعة القرار ديمقراطيًّا، بسبب تأثير عدد مِن الفاعلين الأجانب ونقص التشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين (مِثل الاتِّحاد العام التونسي للشغل أو

61- Delpuech, A. and Poletti, A. (2021). "Borj Essalhi: the high cost of wind turbine". Inkyfada, 20 April 2021.
https://t.ly/FUP4A;
Labiadh, I. and Attar, H. (2021). "Les énergies renouvelables non propres: Borj Salhi ou la face cachée des énergies renouvelables". Revue semestrielle de la justice environnementale. Droits, responsabilité sociétale, souveraineté alimentaire et développement durable. Troisième partie. Tunis and Kairouan : Forum tunisien pour les droits économiques et sociaux, département de la justice environnementale et climatique (FTDES).
https://t.ly/5VDCB

المجتمعات المحلِّيَة).. أدَّى ذلك إلى إقحام قانون 2015 الذي يشجع على الخصخصة، بما في ذلك في شكل الشَرَاكات بين القطاعين العام والخاص، وإلى حشر تونس بقوة في إطار المخطَّط النيوليبرالي العالمي المتعلق بتطوير الطَّاقة المُتجدِّدة. وقد فتح ذلك الباب أمام المبادرات الاستعماريَّة الجديدة، مثل ديزرتيك وتونور، التي تمنع سيطرة الحكومة على مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، وبالتَّالي تعرقل سيادة التونسيين على مواردهم. علاوة على ذلك، يعزِّز هذا المسار المختار التبعيَّة المالية والمعرفية للجهات الخارجية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستيراد التكنولوجيا، بدلاً مِن الاستثمار التونسي في السيادة على الطَّاقة مِن خلال التنمية المحلِّيَة لقطاع الطَّاقة المُتجدِّدة. ويعني ذلك أنَّ الاستراتيجية الحالية قصيرة الأمد التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في العقد الماضي، مِن خلال اختيار الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدلاً مِن الخدمات العمومية، قد ركزت بشكل أكبر على جذب المستثمرين مِن القطاع الخاص (والأجانب على وجه الخصوص) وتأمين أرباحهم – على الرغم مِن العبء المالي طويل الأجل الذي قد يسببه ذلك – عوضًا عن تعزيز التنمية المحلِّيَة. ونتيجة لذلك، يتمُّ إهمال حقوق المجتمعات المحلِّيَة، وتتراوح الآثار بين عدم كفاية الوصول إلى الكهرباء ومصادرة الأراضي، وتحديدًا، لِمَنْ يعيشون في المناطق المهمشة أصلاً.

يستمر هذا الإطار الهيكلي في تبجيل الفاعلين مِن المناطق الأكثر حظًّا نسبيًّا، في حين يكون نصيب المناطق الفقيرة المزيد مِنَ التهميش والتجريد مِن مواردها. يبدو، مرة أخرى، أنَّ معظم هذه الديناميات قصيرة الأمد ويقودها اللهث وراء الأرباح، وهو ما يفسر – أيضًا – سبب عدم كفاية الأحكام المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية. نظرًا للتركيز الشديد على تنفيذ المشاريع الكبيرة بأيِّ ثمن، لا يوجد اهتمام كافٍ باحتياجات السكان المحلّيين وبالبيئة التي يقع فيها إنشاء هذه المشاريع، ولا يتمُّ إيلاء مَا يكفي مِن انتباه للظروف المطلوبة لإدماجهم في الاقتصاد الوطني. على الرغم مِن ضعف النفاذ إلى المعلومات والنقص في العمل الاستقصائي والميداني (ممَّا كان سيتيح معرفة أكبر حول مَنْ يملك ماذا؟ومَنْ يفعل ماذا؟ ومَنْ الرابحون والخاسرون؟)، فإن بعض الحالات – مثل قضيَّة برج الصالحي – تكشف عن أوجه قصور عميقة في الإطار الراهن، وتفترض إمكانية وجود العديد من الأمثلة المشابهة التي لم تلفت انتباه الرأي العام بعد.

بناءً على تحليلنا للخبرات المحلِّيَة في تونس، فإنَّ مِن شأن الانتقال العادل أنْ يمنحَ الأُسر والمجتمعات المحلِّيَة الوسائل اللازمة لإنتاج الكهرباء الخاصّة بها بالاعتماد على مشاريع الطَّاقة الكهروضوئية الصغيرة، ممَّا سيُقللُّ مِن الاحتياجات لرأس المال والمعرفة ويعزز تنمية الفاعلين المحلّيين المولدين لفرص العمل. في مختلف أنحاء العالم، شرع العديد مِن فاعلي المجتمع المدني في مرحلة إعادة تفويض الصلاحيات للبلديات – أيّ استعادة الملكِيَّة العمومية للخدمات – من أجل إرساء خدمات عامَّة "يقودها المجتمع المحلّي وتراعي المناخ"، مِن خلال استرجاع السيطرة على الموارد المحلِّيَة. وبالتَّالي، يجب تجنُب الخصخصة في المقام الأول.[62] يمكن للحكومات المحلِّيَة أنْ تُشجع الشركات المحلِّيَة على تركيب أنظمة كهروضوئية صغيرة الحجم مِنْ أجل كسر التعزيز الحالي لأوجه عدم المساواة بين الجهات. كما أنَّ إدارة هذه المشاريع على المستوى المحلِّي ستمنح المزيد مِن الملكِيَّة والحقوق والسلطة للمجتمعات المحلِّيَة مِن أجل التحكم والإشراف على وسائل الإنتاج في قطاع الطَّاقة.

62- Kishimoto, S., Steinfort, L., Petitjean, O. (2020). "The future is public: towards democratic ownership of public services". TNI and others .https://t.ly/_DK-p;
Kishimoto, S., Petitjean, M., Steinfort,L.(2017) ."Reclaiming public services: how cities and citizens are turning back privatization". TNI and others. https://t.ly/_2cLb

(10)

قطاع الطَّاقة بالمغرب: التبعية الدّائمة

جواد مستقبل

لمْ يشهدْ قطاع الطَّاقة بالمغرب، رغم استقلال البلد في عام 1956، غير وضع التبعيَّة. إنَّها تبعيَّة أولاً إزاء واردات الطاقات الأحفورية، التي لا تزال تمثل في عامي 2019-2020 زهاء نسبة 90% مِن التموين الإجمالي بالطَّاقة الأولية، و80% من التموين بالكهرباء؛[1] وثانيًا إزاء القطاع الخاص، المتحكِّم اليوم في معظم إنتاج الكهرباء (84%)[2] وقرابة مجمل توزيع الطَّاقة.

كان مِن شأن خطَّة الطَّاقات المُتجدِّدة الطَّموحة التي أطلقتها الدولة المغربية منذ العام 2009، والرامية إلى تغطية 52 % مِن القدرة الكهربائية في أفق العام 2030، أنْ تنقص إلى حدٍّ كبير التبعية للمحروقات الأحفورية المستوردة بنسبة عالية. والحال أنَّ السياسات الليبرالية التي تبنَّتها الحكومة لمجمل قطاع الطَّاقة، ومِنها الطاقات المُتجدِّدة وشراكات القطاعين الخاص والعام المرافِقة لها، قد فاقمت التبعيَّة إزاء القطاع الخاص وأزمة الديون سواءً بسواء.

يرومُ هذا الفصل فهم الأسباب التاريخية والاقتصادية والسياسية لأكثر من تبعيَّة تُهدد ما تبقى من سيادة مغربيّة، وتفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي، وتحكم على أفقر السكان بدفع ثمن خيارات سياسية واقتصادية قرَّرتها نخبة مستعمرة[3] تقوم بدور شريك للشركات متعدِّدة الجنسيات وللبنوك الدوليَّة.

1- Agence internationale de l'énergie (AIE), Energy policies beyond IEA countries – Morocco, 2019. Le résumé du rapport est disponible en français ici : https://t.ly/NJHzg

2- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر (2020). متوافر هنا:

https://t.ly/s7-yE

3- نخبة استبطنت تفوق الغربيين، ومِن ثمة احتقار ثقافات الأهالي، أيّ ثقافتها الذاتية.

قطاع الطَّاقة: من التحكم الاستعماري إلى التدابير النيوليبرالية...

في مطلع القرن العشرين، كان الدافع الرئيس للمستعمر الفرنسي لإنتاج الكهرباء هو تسهيل استخراج المادة الأولية، لا سيَّما الفوسفات، وتحسين إنتاجيَّة المناجم وكهربة شبكة سكك الحديد الناقلة للمواد الأولية نحو المتروبول.[4] في الواقع، كان المقصود هو كهربة ما كان المستعمر الفرنسي يسميه بـ"المغرب النافع".[5] جرى منح امتيازات لإنتاج الكهرباء وتوزيعها. ففي العام 1914، قامت شركة ليون للمياه والإنارة (Société Lyonnaise des Eaux et de l'Éclairage) باستحداث الشركة المغربية لتوزيع الماء والغاز والكهرباء (Société marocaine de distribution d'eau, de gaz et d'électricité).

وتمَّت الاستعاضة عنها في 30 يناير 1924 بشركة الطَّاقة الكهربائية للمغرب (EEM Maroc du Électrique Énergie) من قبل الشركة العامة (Compagnie Générale du Maroc) المستحدثة في فبراير 1921 مِن قبل رابطة بنوك فرنسية بقيادة بنك باريس وهولندا.[6] وعلى الرغم مِن استقلال المغرب في العام 1956، لم ينتقل تدبير قطاع الطَّاقة، على غرار قطاعات استراتيجية أخرى (مِن قبيل الزراعة والتزويد بماء الشرب والصناعة والتجارة)، إلى إشراف الدولة المغربيّة سوى في العام 1963 مع إحداث المكتب الوطني للكهرباء كمؤسسة عمومية مكلفة "بالخدمة العمومية في إنتاج الطَّاقة الكهربائية، ونقلها وتوزيعها" بحسب مرسوم إحداثه.[7]

4- SAUL, Samir, "L'électrification du Maroc à l'époque du protectorat ", in : Outre-mers, tome 89, n°334-335, 1er semestre 2002. L'électrification outre-mer de la fin du XIXe siècle aux premières décolonisations, p. 491-512.

5- كان هذا التمثل السائد في عهد الحماية تمثل الجنرال ليوطي، أول مقيم عام للحماية الفرنسية الذي صنف المغرب قسمين، "مغرب نافع"، خاضع وغني ومركزي، و"مغرب غير نافع وفقير وهامشي". انظر/ي لمزيد من المعلومات :
Les représentations politiques de la montagne au Maroc ", in: Revue de géographie alpine, " : disponible ici ,144-tome 89, n°2, 2001. pp. 141
https://t.ly/_E2Rc

6- لمزيد من المعلومات بشأن تأثير بنك باريس وهولندا وموقعه المركزي في اقتصاد المغرب: انظر/ي،
BARBE, Adam, Dette publique et impérialisme au Maroc (1856 – 1956), La Croisée des Chemins, (2020).
يستمد هذا الموقع أصله من أزمة الدين السَّابقة لإرساء نظام الحماية وجرى استعماله كذريعة.

7- ظهير شريف رقم 226-63-1، صادر يوم 5 أغسطس 1963 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء (جريدة رسمية عدد 2650 بتاريخ 9 أغسطس 1963).

ورغم افتقار المغرب إلى النفط، اختار اعتباره مورد طاقة أوليَّة أساسيًّا، وكان يمثل 80% من توليفته الطَّاقيَّة في العام 1980.[8] وبدءًا من منتصف أعوام 1980، وإثر الصدمة البترولية في 1973، قرَّر المكتب الوطني للكهرباء رفع حصة الفحم الحجري في توليفة طاقة البلد. وفي منتصف أعوام 1990، ورغم حصيلة المكتب الوطني للكهرباء في مجال توسيع شبكة الكهرباء بالوسط القروي، ومستوى جودة الخدمة العمومية إذا قيست جزئيًّا بغياب انقطاعات عامة في المدن الكبرى، قررت الحكومة تبني الدوغما النيوليبرالية. وانطلقت، بحفز من المؤسسات المالية الدوليَّة، عملية تفكيك وخصخصة وإضفاء الليبرالية على قطاع إنتاج الطَّاقة الكهربائية وتوزيعها لصالح شركات كبيرة متعدِّدة الجنسيات.

وفي إطار تبنيه لبرنامج التقويم الهيكلي المفروض من المؤسسات المالية الدوليَّة بعد أزمة الديون في أعوام 1980،[9] انخرط المغرب في عملية خصخصة لمنشآته العموميَّة الأفضل مردودية، وفي إضفاء الليبرالية على قطاعات استراتيجيَّة. وكان قطاع الطَّاقة من أولى القطاعات المعنيَّة، مع خصخصة نشاط تكرير النفط وإدخال الإنتاج الخاص في النشاط النفطي. إذ جرت خصخصة شركة سامير (La Société Anonyme Marocaine de l'Industrie du Raffinage) في العام 1997 لصالح مجموعة سويدية سعودية (Corral Petroleum Holding)، معظمها ملك للملياردير السعودي محمد العمودي.

وفي العام ذاته، جرى منح خدمات توزيع ماء الشرب والكهرباء وجمع مياه الأمطار والمياه العادمة والإنارة العمومية للدار البيضاء الكبرى (4.2 ملايين نسمة) لمستغل وحيد متمثل في شركة ليديك، وهي فرع لشركة ليون الفرنسية للمياه، (سويس للبيئة

8- MOULINE, Mohammed, Conférence "La sécurité énergétique du Maroc : état des lieux et perspectives", Institu Royal des Études Stratégiques, Pékin, (06 mars 2012). Disponible ici : https://t.ly/rAJef

9- بفعل انخفاض هائل في موارد الدولة الناتج عن انهيار أسعار الفوسفات في متم أعوام 1970، وكلفة حرب الصحراء، وجفاف مديد وعام، وارتفاع تكاليف الطاقة، والحد من الهجرة المغربية إلى أوربا، باتت الدولة المغربية عاجزة عن سداد دينها، وطلبت إعادة جدولته. عندها اشترط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضع برنامج تقويم هيكلي في العام 1983. انظر/ي مقال نجيب القصبي:

"Programmes" d'ajustement structurel "du FMI " in: Africa Development/Afrique et Développement, vol. 10, no. 1/2 (1985), p. 101–21. Disponible ici : https://t.ly/I8KKP

Suez Environnement حاليًا). تمَّ إسناد موجة الخصخصة الأولى تلك على ترسانة تشريعية ودعائية كاملة، وسوغ الأمر كعملية لا غنى عنها "لتحديث" اقتصاد المغرب، فضلاً عن استفادته من إسهام تقني من الشركات متعدِّدة الجنسية. والحال أنَّ أثر عمليات الخصخصة تلك على الصُّعُد الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة كان كارثيًّا.

فإذا انتقينا سامير وليديك كمثالين، انتهت خصخصة الأولى إلى أكبر إفلاس في تاريخ المغرب، بأربعة مليارات يورو من الديون إزاء الدولة، وأكثر من 800 أجير/ة – وعوائلهم – بلا مورد عيش. أمَّا فيما يخصُّ ليديك، فقد كشفت تقارير متنوعة، منها الرسمية كتقرير المجلس الأعلى للحسابات للعام 2014، تجاوزات عديدةً في مجال الحقوق الأساسية اقترفها المستفيد من الامتياز بتواطؤ و/أو صمت السلطات والمنتخبين المحلّيين، لا سيَّما بالحرمان من الربط الاجتماعي بالشبكة وارتفاع في مبالغ فواتير استهلاك الماء والكهرباء مناقض لمقتضيات عقد الامتياز. وعلى الصعيدين الاقتصادي والمالي، لم تلتزم ليديك ببرنامج الاستثمار المُتَّفق عليه في العقد، فقامت بنقل أموال بالعملة الصعبة في شكل أرباح: 160 مليون يورو لفائدة مالكي الأسهم، وكذلك أرباح تحت قناع نفقات للشركة الأم كمقابل لـ"مساعدَّة تقنيَّة"، بلغت في العقد الأول 100 مليون يورو.[10]

وعلى الصعيد التشريعي، جرى – فضلاً عن قانون 39-89 المرخِّص لنقل ملكية منشآت عمومية إلى القطاع الخاص الذي افتتح "حفل الخصخصة" في مطلع أعوام 1990 – سُنّ قانونان هامَّان في ذلك العقد متعلقان بقطاع الطَّاقة، وكان لهما تأثير عميق عليه:

- المرسوم رقم 94-503 في العام 1994، الذي أنهى احتكار المكتب الوطني للكهرباء، وأتاح إدخال منتجي كهرباء خواص.
- القانون رقم 1-95-141 لعام 1995 الذي يسمح بفتح سوق المنتجات البترولية أمام الخواص.

10- المجلس الأعلى للحسابات تقرير عن التدبير المفوض للخدمات العمومية المحلية، (أكتوبر 2014). متوافر هنا: https://t.ly/CIFXI

الطاقات المُتجدِّدة بالمغرب: نيوليبرالية خضراء

على الرغم مِن برنامج طموح قُوامه مليارات الدراهم المستثمرة لتطوير الطاقات المُتجدِّدة، لا سيَّما الشمسيَّة، وإحدى أكبر محطات الطَّاقة الشمسيَّة المركزة (Concentrated Solar Power) في العالم،[11] تظلُّ توليفة الطَّاقة في المغرب في عام 2021 معتمدةً أساسًا على المحروقات بنسبة 92.36%، موجهةً بالدرجة الأولى للنقل. فيما يحافظ الفحم الحجري على موقعه السائد في إنتاج الكهرباء بنسبة 57.82%.

ومِن جهة أخرى، يظلُّ قطاع النقل أكبر مستهلكي الطَّاقة في المغرب بنسبة 38% مِن مجمل ما يستهلك البلد.[12] يكاد هذا القطاع يتوقف كليًّا على الطاقات الأحفورية، وهو مسؤول على زهاء 50% مِن فاتورة الطَّاقة الوطنية، أيّ أكثر مِن 4 مليارات يورو في العام 2018، ويسهم بنسبة 20% مِن عجز الميزان التجاري. وقد مثلت الطاقات المُتجدِّدة، فيما يخصُّ إنتاج الكهرباء، نسبة 19.81% مِن الإنتاج الوطني في العام 2021، منه 12.37% ريحية، 2.93% مائية، و4.41% شمسيَّة. ويظلُّ الفحم الحجري المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء (57.82%)، ويليه الغاز الطبيعي (11%).[13]

إنَّ تحليلاً نقديًّا للإصلاحات التشريعية والمؤسسية، المرافقة لتطور الطاقات المُتجدِّدة بالمغرب، لا بُدَّ أنْ يثير سؤال مدى استعمال هذا التطور بنحو أساسي كذريعة لإضفاء ليبرالية وخصخصة متناميتين على قطاع الطَّاقة. فقانون رقم 13-09 – المتعلق بالطاقات المُتجدِّدة والصادر في 11 فبراير 2010 – يضفي الليبرالية على قطاع الطاقات المُتجدِّدة، مرخصًا في الآن ذاته المنافسة في إنتاج الكهرباء وتصديرها عبر الشبكة الوطنية مِن قِبَل الشركات الخاصّة.[14]

11- الطاقة الشمسية المركزة CSP : تكنولوجيا طاقة شمسية، حيث تنتج الطاقة من الحرارة المسترجعة على مرايا في تبادل مع سائل مسخن يولد بخارًا. هذا البخار يفعل مولد تيار متردد.

12-. انظر/ي موقع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية : https://t.ly/MEwSK

13- الوكالة الدولية للطاقة:
Data and statistics - Morocco: Electricity 2019, (12 septembre 2020). Disponible ici: https://t.ly/MEwSK

14- Ministère de l'économie et des finances - Direction des Études et des Prévisions Financières, Quel positionnement régional pour le Maroc en matière de compétitivité énergétique?, (2014). Disponible ici : https://t.ly/-4Y-C

دخل قانون شراكة القطاعين الخاص والعام حيز التطبيق في أغسطس 2015، فيما كان نموذج "شراكة القطاعين العام والخاص" قد جرى تجريبه منذ أمدٍ طويل عبر أشكال تعاقديَّة مثل الامتيازات خارج أيّ إطار معياري قبل أنْ تكرس النصوص القانونية هذا التوجه،[15] ما أتاح للفاعلين الخواص موقعًا كمنتجين مستقلين (Independent Power Producer ou IPP). وعندها تباع الكهرباء المنتجة للدولة (المكتب الوطني للكهرباء) الملتزمة بشرائها بسعر متفق عليه مدةً تمتد من 25 إلى 30 عامًا بموجب عقود من نوع (Power Purchase Agreement PPA).[16]

يستنسخ هذا النموذج، وما تلا مِن قانون 2015، القانون الفرنسي لعام 2004 حول شراكة القطاعين العام والخاص. ناقلاً بوجه خاص مفهوم "أداءات قائمة على الجاهزية"، الذي يلزم المكتب الوطني للكهرباء – بصفته مؤسسةً عمومية – بأنْ يؤدي لذوي الامتياز الخواص ثمن مجمل ما يوفرون من إنتاج، بغض النظر عن الحاجات الفعلية. هكذا تؤول الأسبقية للطاقة التي ينتجها هؤلاء الفاعلون الخواص، أحفوريةً كانت أو متجددةً، قبل التي تنتجها المحطات العمومية.[17] وفي حال انخفاض بالغ في الطلب على الكهرباء، يقوم المكتب الوطني للكهرباء، المكره على استهلاك الطَّاقة التي ينتجها الفاعلون الخواص، بوقف عمل محطاته لتفادي انقطاع الكهرباء (Blackout)؛ ما يفضي إلى تحميل الدولة – أيّ دافعي الضرائب – تكاليف أخرى باهظة.[18]

على هذا النحو، يتجلى الطابع الاحتيالي لهذا النوع مِن العقود لصالح البنوك والفاعلين الخواص. فهو لا يقيهم خطر كل خسارة أيًّا كانت طبيعتها (تقلب لأسعار المواد الأولية، بنيات تحتيّة، أداء خدمات عمومية، أخطار مناخية، أخطار مالية... إلخ) وحسب، بلْ يؤمن كليًّا مردودية استثماراتهم، إذ الدفع مضمون حتى لو كان الإنتاج غير ضروري

15- SITRI, Zineb," Partenariats public-privé au Maroc : soubassement juridique d'un mode de gouvernance alternatif ", in Les Études et Essais du Centre Jacques Berque, n° 26, (Février 2015). Disponible ici: https://t.ly/GU-wW

16- يتعلق الأمر بعقود بيع طاقة مُبرمة بين منتج الكهرباء وموزع الطَّاقة التابع للدولة. في حالة المغرب، المكتب الوطني للكهرباء هو مَنْ يلتزم بشراء طاقته لفترة معينة. هذا نوع مِن العقود يستوجبه المنتجون الخواص ومانحو القروض مِن أجل تأمين مداخيلهم خلال كامل مدة العقد ولاتقاء مخاطر تقلب الأسعار و/أو انخفاض الطلب على الطاقة.

17- معلومات مستقاة مباشرة من مسؤولي المكتب الوطني للكهرباء في أثناء زيارة للمحطة الحرارية في المحمدية في ربيع العام 2017 .

18- كلما توقَّفت محطة حرارية، يكلف إعادة تشغيلها كثيرًا. أولًا لأنَّ رفع الحرارة يتطلب الكثير مِن الوقت وكمية كبيرة مِن الوقود، وثانيًا مِن ناحية الصيانة، إذ إنَّ مدة حياة التجهيزات تتضرر بدورات التوقف وإعادة التشغيل.

أو غير مستعمل. إنه طراز نموذجي حيث تذهب الأرباح للخواص، وتقع الخسائر والمخاطر على كاهل المالية العمومية.

الحوكمة الطَّاقية في المغرب: مَنْ يقرّر؟ مَنْ يستفيد؟ ومَنْ يدفع الثمن؟

مَنْ يقرّر؟

لا تخضع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بقطاع الطَّاقة في المغرب إلى أيّ شكل مِن الرقابة الديمقراطية. ويكشف استحداث الوكالة المغربية للطاقات المستدامة "مازن" (Moroccan agency for renewable energy)، وتعيين الملك لمصطفى الباكوري مديرًا لها، حقيقة الأساليب الأوتوقراطية لتدبير هذا القطاع. كان مصطفى الباكوري، عند تعيينه هذا، رئيس حزب الأصالة والمعاصرة الذي أسسه فؤاد عالي الهمة مستشار الملك وصديقه. وتقرر في العام 2015 توسيع صلاحيات الوكالة مِن الطَّاقة الشمسيَّة إلى مجمل الطاقات المُتجدِّدة،[19] والحال أنَّ مصطفى الباكوري جرى منعه، في مارس 2021، مِن مغادرة البلد في إطار "التحري معه بشأن سوء تدبير واختلاسات في إطار وظائفه في إدارة "مازن"،[20] حسب مصادر قريبة من الملف"،[21]هذا مِن دون تقديم أيَّ تفسير رسمي لحظة وقوع الأحداث.

وحصل تهميش تام في هذا النقاش للمواطنين/ات وللبرلمانيين/ات، وحتى لمهندسي/ات ولتقنيي/ات الشركات العمومية في مجال إنتاج التجهيزات الطَّاقية وتدبيرها ونقلها وصيانتها. وقد كان مِن شأن استشارتهم/هنَّ أنْ تتيح تفادي أخطاء تقنية هامة وتحسين الرقابة على "الشُركاء" الخواص، هؤلاء المحاطين مِن جانبهم بخبراء

19- BMOURAHIB, " Masen ou la montée en puissance de Mustapha Bakkoury", Telquel, (28 décembre 2015). Disponible ici: https://t.ly/ji6aM

20- FILALI, Kenza, " Comment Mustapha Bakkoury sest brule les ailes à Masen ", Le Desk, (30 mars 2021). Disponible ici: https://t.ly/Xwmx_/

21- MAUSSION, Estelle, " Maroc : que cache la disgrâce de Mustapha Bakkoury?", Jeune Afrique, (02 avril 2021). Disponible ici: https://t.ly/nVmjK

للدفاع عن مصالحهم. وحسب ما أَسرَّ به مختص فضل عدم ذكر اسمه: "منذ رفع الطاقات المُتجدِّدة إلى مقام قطاع استراتيجي، استجمعت الوكالة كل صلاحيات التنمية المستدامة، وباتت كلية القوة". وأضاف قائلاً: "وعلى غرار كل مشروع ملكي كبير، ساد قانون الصمت: كان الجميع يدرك تأخر المشاريع وكلفتها الباهظة، غير أنَّه لا أحد تجرأ على طلب كشوف حساب".[22]

مَنْ يستفيد مِنْ ذلك؟

قام العامة مِن المواطنين، في العام 2018 بتنظيم حملة مقاطعة مبتكرة عبر الشبكات الاجتماعية ضدَّ ثلاث علامات تجارية اشتهر أصحابها بالقرب مِن القصر الملكي: دانون، وسيدي علي، وأفريقيا المملوكة للملياردير القوي عزيز أخنوش، الذي عينه الملك رئيسًا للحكومة في سبتمبر 2021. وبعد هذا العصيان المدني، أنجز مجلس المنافسة دراسةً معمَّقة في العام 2019 حول قطاع البترول، وكشفت الدراسة وجود "اختلالات"، أيّ ممارسات احتيال.

عوض تشجيع المنافسة، التي كانت الحجة الرئيسية في جعبة المدافعين عن إضفاء الليبرالية على القطاع في العام 2014، أدَّى ذلك الإضفاء إلى خلق وضع احتكار أقلية على الصُّعُد كافة: الاستيراد، التخزين، البيع للموزعين، والبيع للمستهلكين. إذ كان "الفاعلون الخمسة الأوائل [يستحوذون] على 70% من السوق في العام 2017، وكان ثلاثة منهم ممسكين بنسبة 53.4 %".[23]وبمقدمة الجميع شركة أفريقيا لصاحبها أخنوش.

وتفاقم وضع احتكار الأقلية هذا مع إغلاق مصفاة "سامير" في العام 2015، فيما كانت هذه تؤمن 64% مِن الطلب على المنتجات المصفاة ومقدرة تخزين كبيرة (2 مليون متر مُكعَّب). "على هذا النحو، ارتفعت فاتورة الطَّاقة بقوة، وتفاقم بشدَّة عجز ميزان التجارة، وجرى إضعاف شديد للشركات الصغيرة والمتوسطة لصالح أكبر الفاعلين"

22- KADIRI, Khalia, " Au Maroc, les ratés de la stratégie solaire ", Le Monde, (06 mai 2021). Disponible ici:
https://t.ly/L00d_

23- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: " تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر", (2020). مرجع سابق.

حسب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر عام 2020.

طاقة كهربائية تحت التحكم التام للقطاع الخاص

إنْ لم يتحقَّق هدف إنتاج 42 % مِن الطَّاقة الكهربائية مِن مصدر متجدد، بحسب أرقام الحكومة الرسمية (انظر/ي الرسمين البيانيين رقم 10-1 و 10-2)، فقد تمَّ تجاوز هدف رفع حصة الامتيازات الخاصّة في إنتاج الكهرباء. ففي نهاية العام 2021، بات القطاع الخاص متحكمًا في ثلثي (71.8 %) إنتاج الطَّاقة الكهربائية في المغرب، حسب آخر أرقام وزارة الطَّاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكل 10-1: توزيع إنتاج الكهرباء حسب مصادر الطَّاقة (النسبة المئوية)

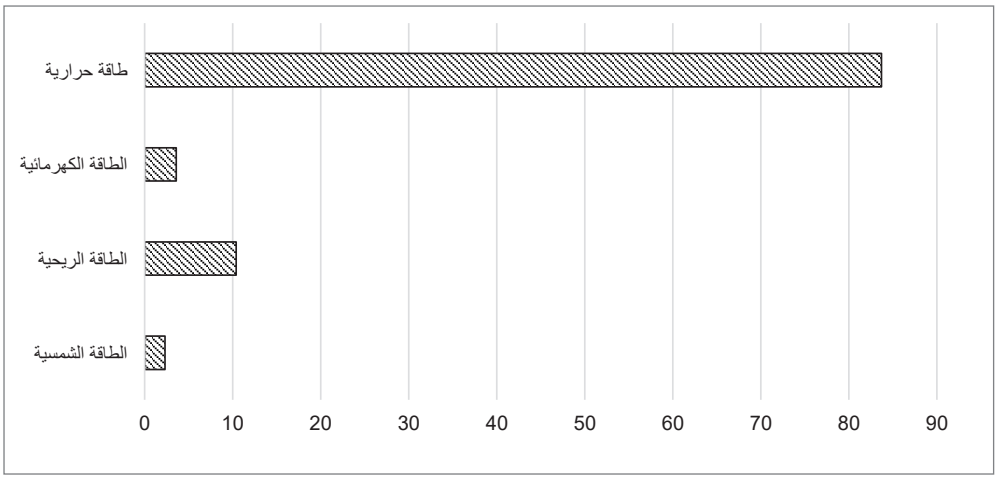

المصدر: (قطاع الطَّاقة – أرقام رئيسية – أبريل 2021 – وزارة الطَّاقة والمعادن والمياه والبيئة)

شكل 10-2: توزيع إنتاج الكهرباء حسب نوع المنتج (النسبة المئوية)[24]

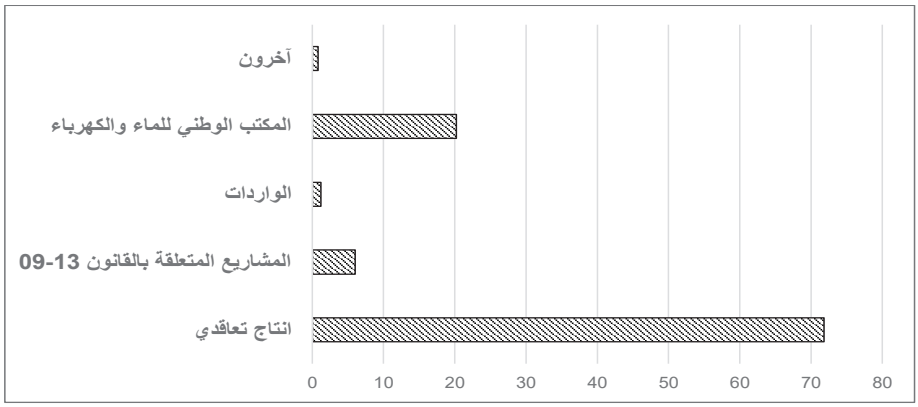

المصدر: (قطاع الطَّاقة – أرقام رئيسية – أبريل 2021 – وزارة الطَّاقة والمعادن والمياه والبيئة)

رفعت النخبة الحاكمة إنتاج الخواص العاملين بامتيازات، أحفوري المصدر كان أو متجددًا، إلى مقام مسلمة لا محيد عنها. ويتمثل أول مستفيد مِنها في الشركة الفرنسية متعدِّدة الجنسية (Engie)، ونظيرتها الإسبانية (Gamesa)، والسَّعوديّة (Acwa)، والإماراتية (Taqa)، والألمانية (Siemens)، المتعاونة في الغالب مع شركات محلَّية من قبيل ناريفا (Nareva) التابعة للعائلة الملكِيَّة، أو عائلات شديدة البأس وقريبة مِن الحكم، منها عائلات أخنوش وبنجلون مثل (Green of Africa).

نورد على سبيل المثال إسناد طلب العروض الدولي الخاص بقطاع الطَّاقة الشمسيَّة في مايو 2021، المتعلق بتصميم مشروع نور ميدلت1، ذي قدرة 800 ميجاوات وتمويله وبنائه واستغلاله وصيانته، لاتِّحاد تقوده EDF Renouvelables الفرنسية، ويتكون مِن شركة مصدر الإماراتية وGreen of Africa المغربية.[25] نعيد إلى الأذهان أنَّ Green of Africa مِلْك ثلاثٍ من أغنى العائلات بالمغرب: بنجلون (مجموعة Financecom & BMCE) ، وأمهال (groupe Omafu et Somepi)، وأخنوش (Akwa) وزير الفلاحة والصيد البحري طيلة 15 عامًا.

24- المكتب الوطني للماء والكهرباء.

25 MASEN, Communiqué de presse “ Masen annonce l’adjudication de l’appel d’offre relatif au projet solaire Noor Midelt I ”, (21 mai 2019). Disponible ici: https://t.ly/F_K_T

وفي مجال الطَّاقة الريحيَّة، تستأثر ناريفا، فرع المجموعة الملكِيَّة المدى (الشركة الوطنية للاستثمار سابقًا) بحصة الأسد عبر فرعها Energie Eolienne du Maroc. وتحوز اليوم خمس محطات خاصة بها (Merchant plant) بمقتضى قانون رقم 13-09، ذات قدرة إجمالية تفوق 500 ميجاوات، ويباع إنتاجها مباشرةً للصناعيين.[26] كما تحوز، بتشارك مع العملاق الفرنسي Engie، محطة طرفاية، وهي مِن الأكبر في أفريقيا، ذات قدرة 300 ميجاوات، تُباع طاقتها حصرًا للمكتب الوطني للكهرباء باتفاقية شراء طاقة لمدة 20 عامًا.[27]

وفي العام 2016، أعلنت ناريفا نيلها عرض المشروع الريحي العملاق، بقدرة 850 ميجاوات، المكون مِن محطات الريح في ميدلت: 210 ميجاوات، وبوجدور: 300 ميجاوات، جبل الحديد: 270 ميجاوات، وتسكراد في طرفاية: 300 ميجاوات، وهو مشروع فازت به ناريفا في العام 2016 بتشارك مع مصنع توربينات الرياح Siemens Gamesa Renewables (ألمانيا – إسبانيا). ولا بُدَّ مِن التذكير أيضًا بمسؤولية مجموعة المدى، التي تعتبر اليوم رائدًا في مجال التنمية المستدامة، عن تدمير أنظمة بيئيّة عديدة وتلويثها. "لم تكن مقاولتها لإنتاج السكر كوزومار (Consumar) متورطةً في كوارث التلويث وحسب، بل سبب فرعها المنجمي Managem، ومنجمها للفضة في إميضر، جنوب المغرب، تلويث مياه جوفية، وكانت لا تزال في نزاع مع السكان المحلّيين حول موارد المياه".[28]

إنَّ الفاعلين المستفيدين مِن المشاريع الخضراء في المغرب، على غرار ما يلاحظ في بلدان أخرى، يجرون معهم بشكل عام تاريخًا مديدًا مِن التلويث وتدمير الأنظمة البيئيَّة. وفي الواقع، ليست إعادة توجيه قسم مِن استثماراتهم صوب الطاقات المُتجدِّدة غير طريقة أخرى، أكثر مردودًا في الغالب، لاستدرار أرباح مالية ولتجريد السكان المحلّيين مِن أقاليمهم.

26-IRAQI, Fahd, " Maroc : comment Nareva s'est imposée dans le secteur de l'énergie ", Jeune Afrique, (13 juin 2018). Disponible ici: https://t.ly/DwJI3

27-Voir site web officiel de Nareva : Parc éolien de Tarfaya. Disponible ici : https://t.ly/_T_CK

28-MOUSTAKBAL, Jawad, "On the perspective of ruling classes and the elite in Morocco on global environmental issues", CADTM, (12 october 2016). Disponible ici: https://t.ly/NZvbr

مَنْ يدفع الثمن؟

يتحمل السكان، بما فيهم دافعو ضرائب، ومجمل المستهلكين/ات، العواقب المالية لهذا النظام المصمم كي يكون غير منصف نهائيًّا وفي مصلحة المستثمرين الخواص حصرًا. فالعقود الموقعة في أطر منح الامتياز في أعوام 1990 ومطلع أعوام 2000، لا سيَّما عقود شراء الطَّاقة، تجبر المكتب الوطني للكهرباء على شراء الطَّاقة مِن الفاعلين الخواص حسب توافرها وبأسعار تفوق سعر البيع للتوزيع وللاستهلاك، وكذا على تحمل تقلبات أسعار المواد الأولية، لا سيَّما الفحم الحجري. وهذا ما أغرق المؤسسة في أزمة مالية هيكلية غير مسبوقة. وقامت الحكومة بإنقاذها عبر إبرام عقد/ خطَّة معها يتيح لها رفع الأسعار بنسبة 20%، وهو ما أقدمت عليه في العام 2014.[29]

قد يعود هذا الوضع للظهور؛ لأن مشاريع الطاقات المُتجدِّدة الحديثة محكومة بنفس نوع العقود الموقعة لمدة 30 عامًا، مديمةً استثمارات كثيفةً من قبل الدولة دون أي ضمانة لانخفاض أسعار الطَّاقة الكهربائية لصالح السكان. وقد اتضح أنَّ إقدام "مازن" على اختيار تكنولوجيا الطَّاقة الشمسيَّة المركزة (CSP)، دون أي استشارة، اختيار كارثي، بسعر كلفة بلغ 1.62 درهم للكيلووات/ساعة في نور 1 ، و1.38 درهم في نور 2، و1.42 درهم في نور 3، فيما تبيع "مازن" الكيلووات/ساعة للمكتب الوطني للكهرباء بـ0.85 درهم. وبهذا النحو، تسجل مازن كل عام خسارة قدّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي[30] بـ80 مليون يورو فيما يخص محطات نور 1 و2 و3.

وتكتسي مسألة الديون والتمويل أهمية أساسية؛ فكل مشاريع إنتاج الكهرباء الحديثة، حتى تلك المسماة "خضراء"، يجري تمويلها بقروض مِن البنوك الدوليَّة الخاصّة وبنوك متعدِّدة الأطراف وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك التنمية الإفريقي ووكالات التنمية الفرنسية والألمانية واليابانية.

أبرمت "مازن" في قطاع الطَّاقة الشمسيَّة ديونًا مضمونةً مِن قبل الدولة المغربية مِن أجل تطوير البنى التحتية اللازمة لتطوير المشاريع (طرق، بنى تحتية مائية، سياجات،

29- MAJDI, Yassine, "le prix de l'électricité augmente à partir du mois d'août", Telquel, (24 juillet 2014). Disponible ici:
https://t.ly/EuXU0

30- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر"،(2020). مرجع سابق.

خطوط ومراكز تحويل لنقل الطَّاقة)، وكذلك بقصد تمويل مشاركتها في كل واحدة مِن الشركات ذات الأغراض الخاصّة (Special Purpose Company, SPC) أي المشكلة بوجه خاص للإشراف على هذا المشروع أو ذاك (نور ورززات، نور ميدلت... إلخ) كما يوضح الرسم البياني التالي:

شكل 10-3: التوليفة المالية النموذجية للمشاريع التي تشرف عليها "مازن"

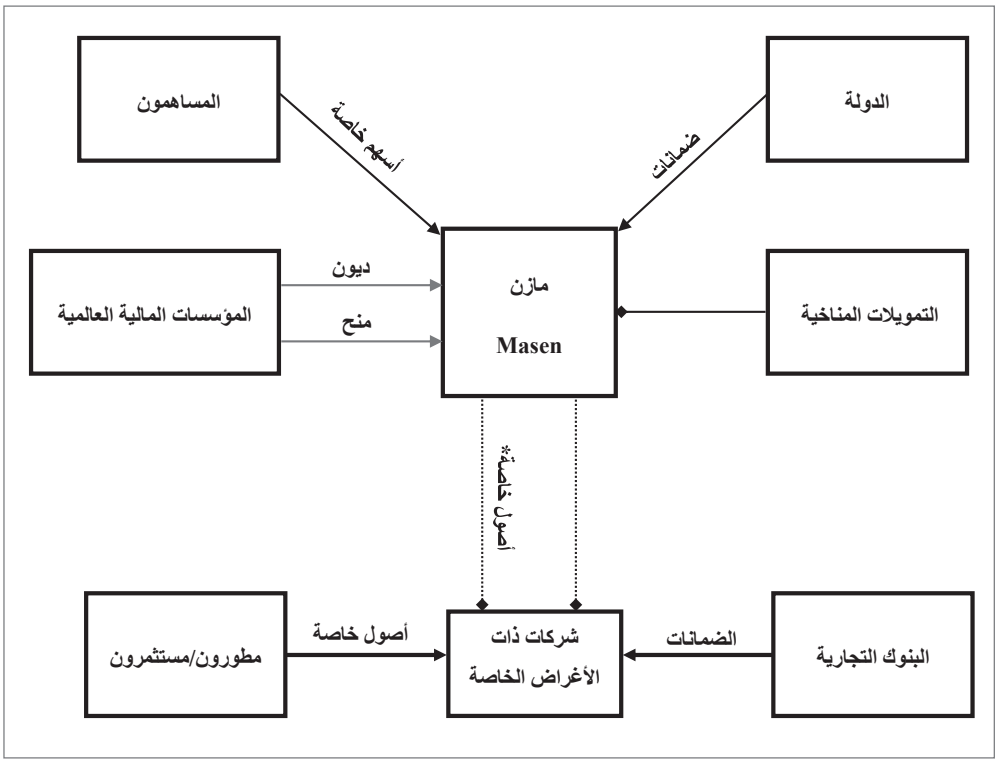

المصدر: دعاية ترويجية لمؤسسة "مازن"، 2016

يظلُّ مانحو القروض الفاعل الرئيس في هذه المشاريع والماسك بسلطة الحسم في جميع القرارات الاستراتيجية. لذا من صميم المنطق أن تكون جنسية (أو جنسيات) مانحي القروض مطابقةً لجنسية (أو جنسيات) الشركات المنخرطة في المشروع، سواءً كفاعل (مثل الفرنسي Engie والألماني Siemens. إلخ) أو كشركات تجهيز (مثل الفرنسي Alstom والياباني Mitswi... إلخ).

جرى تمويل مشروع محطة أسفي الحرارية، ذات قدرة 1369 ميجاوات (25% مِن الطلب الوطني)، وباستثمار إجمالي بلغ 2.3 مليار يورو، مِن قبل البنك الياباني للتعاون الدولي وبنكي التجاري وفابنك (مجموعة مدى الملكِيَّة) والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وهو فرع مغربي لبنك باريس الوطني – باريبا (BNP Paribas). والشركة المستفيدة من امتياز الـ30 عامًا الخاص بالمشروع هي Safi Energy Company، وهي مقاولة في ملك مشترك بين ناريفا (مجموعة مدى الملكِيَّة) (35%) والفرنسي Engie (GDF Suez سابقًا) (35%) والشركة التجارية اليابانية Mitsui (30%).[31]

وتنضاف هذه القروض لتثقل دينًا عموميًّا يقارب، في تمام العام 2021، نسبة 100% مِن الناتج الداخلي الإجمالي،[32] وتبتلع خدمته أكثر مِن ثلث ميزانية الدولة، ممثلةً زهاء 10 أضعاف ميزانية الصحة.[33]

بعضُ السُّبل مِن أجل انتقال طاقيٍّ عادل بالمغرب

يجدر التأكيد على الفشل البيِّن للنموذج الطَّاقي الليبرالي على الصُّعُد الاقتصادية والبيئيّة، وبوجه خاص مِن زاوية نظر العدالة الطَّاقية والبيئيّة. تعترف التقارير الرسمية، ومنها الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بهذا الفشل، مع مواصلة الدعوة الى إضفاء الليبرالية والتفكيك والخصخصة. والحال أنَّ انتقالاً طاقيًّا عادلاً متعذرًا طالما يظلُّ قطاع الطَّاقة تحت تحكم شركات أجنبية متعدِّدة الجنسية و"نومونكلاتورا" محلِّية طليقي اليدين في نهب الدولة وخلق ما يحلو لها مِن أرباح في مناخ استبداد ومحسوبية. يمثل نظام الديون، وشراكات القطاعين العام والخاص، عقبةً كأداء بوجه كل سيادة شعبية، وحتى وطنية، ومِنها السيادة الطَّاقية. إنَّ انتقالاً طاقيًّا عادلاً يستوجب سيادة السكان المحلّيين على كل مرحلة مِن مراحل عملية الإنتاج: التصميم؛ التشييد؛ الاستغلال؛ التخزين؛ والتوزيع.

31- Jeune Afrique, " Maroc : Safi Energy mobilise 2,6 milliards de dollars pour sa centrale électrique ", (18 septembre 2014). Disponible ici: https://t.ly/PkCUr

32- ES-SIARI, S., " Ratio de dette publique : le Maroc frôle-t-il les 100% ? ", EcoActu, (19 juillet 2021). Disponible ici: https://t.ly/oIrrY

33- انظر/ي بمحرك البحث: جمعية أطاك المغرب تؤكِّد على مطلبها إلغاء الديون العمومية كشرط ضروري لأيّ تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة وبشريّة حقيقيّة.

يجب اعتبار قطاع الطَّاقة خدمةً عمومية، يسيرها عمال القطاع والسكان المحلّيون الذين قبلوا تشارك قسم من أقاليمهم (أرض مياه، غابات...) لأجل الصالح العام. وفي هذا الإطار، يجب أنْ يستفيد السكان المحلّيون كذلك مِن تعريفات تفضيلية، وحتى مِن مجانية خدمات الكهرباء. ويجب أنْ تحلَّ مكان الأشكال البيروقراطية الراهنة أشكال حكامة محلَّية وغير ممركزة. إنَّ تفضيل الحلول والمشاريع غير الممركزة يعني أيضًا أقصى تقريب لأماكن إنتاج الطَّاقة مِن المستعملين/ات بقصد تفادي ضياع الطَّاقة بمفعول جول،[34] وتقليص كُلفة نقل الطَّاقة الكهربائية. وهذا ما يستتبع – أيضًا – تصميم مشاريع على نطاق أصغر ييسر تمويلها محليًّا وبمساعدَّة الدولة. ويجب أنْ تنبثق أشكال دمج محلَّية، قائمة على مبدأ التضامن والمصلحة المشتركة، وأكثر ملاءمة لطبيعة التيار الكهربائي الفزيائية، وحيث يكون مِن مصلحة الحائز على فائض طاقة أنْ يعطيه لمن يحتاجه تفاديًا لتوقف عام للتزويد بالكهرباء.

تعالت – بوجه ما يُمكن وصفه بالطغيان النيوليبرالي، واختلال موازين القوى لصالح الطَّبقات المُسيطِرة – أشكال استياء واحتجاج مختلفة قام بها السكان المحلّيون، وسَعَتْ إلى بناء بدائل مضادَّة للتدبير والاغتناء الخاصين ومعارضة لشكل الاستعمار الجديد الذي تمثل الخصخصة أداته ورمزه. إنَّ التوق الفعلي إلى بناء مجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية يوجب بنحو أساسي الإنصات لتلك المبادرات ودعمها، وربط مسألة الانتقال الطَّاقي بالإشكاليات الاقتصادية الاجتماعية.

34- مفعول جول Joule هو ضياع الطاقة في نقل الكهرباء مِن موقع أ إلى موقع ب. وهو ضياع متناسب مع المسافة بين الموقعين.

القسم الثالث

الرأسمالية الأحفورية وتحديات الانتقال العادل

(11)

انتقالٌ لأين؟ دول الخليج العربيَّة ومحور "شرق – شرق" للنِّفط في العالم[1]

آدم هنية

في بداية عام 2023، بدأت كبريات شركات النفط والغاز المملوكة ملكية خاصة في العالم تنشر نتائجها المالية لعام 2022. في الصدارة، جاءت إكسون موبيل مسجلةً أعلى أرباح في تاريخ الشركة مقدارها 55.7 مليار دولار أمريكي. وجاءت بعدها شِلّ (تكتل شركات هولندي بريطاني) حيث حققت هي الأخرى إنجازًا تاريخيًا غير مسبوق في تاريخها الممتد على مدار 115 عامًا، حيث بلغت أرباحها نحو 44 مليار دولار أمريكي، وهذا أكثر مِن ضعف المقدار الذي كسبته في 2021. وإجمالاً، سجَّلت الشركات الغربية الخمس الكبرى (إكسون موبيل وشِلّ وشيفرون وتوتال إنرجيز) أرباحًا مجمعة مقدارها 200 مليار دولار أمريكي وهو ما يعني 23 مليون دولار أمريكي لكل ساعة في 2022. في نفس هذا العام، قُدّرَّت كلفة أكبر عشر كوارث مناخية في العالم بنحو 170 مليار دولار أمريكي منها 30 مليار دولار أمريكي بسبب الفيضانات المدمرة التي قتلت أكثر مِن 1700 شخص، واضطرت أكثر من 7 ملايين شخص إلى النزوح في باكستان.[2] إذن كان يمكن بسهولة استخدام نحو نصف أرباح إكسون موبيل في 2022 لتغطية تكاليف الكارثة في باكستان، وهكذا يتضح الفائزون والخاسرون الحقيقيون مِن الطوارئ المناخية بشكل جليّ تمامًا.

1- تستفيد أجزاء من هذا الفصل من مقال آدم هنية "World oil: Contemporary transformations in ownership and control" (نفط العالم: تحولات معاصرة في الملكية والسيطرة) (2022) في العدد التاسع والخمسين من سوشياليست ريجيستر 2023 من تحرير جريج ألبو ونيكول أشوف وألفريدو ساد الابن (دار نشر مرلن برس).

2- كريستيان إيد (الإغاثة المسيحية) (2022) ' Counting the cost 2022: A year of climate breakdown' (حساب تكلفة 2022: عام من الانهيار المناخي)، ص 5. متاح (باللغة الإنجليزية) على:
https://t.ly/vOu5R

في 12 مارس 2023، غطى على هذه الأرباح غير المسبوقة إصدار مجموعة أخرى مِن النتائج المالية، ألا وهي نتائج شركة النفط الوطنية السَّعوديّة (أرامكو) التي تجاوزت 161 مليار دولار أمريكي بقليل، أيّ أنَّ أرباح أرامكو عام 2022 لم تتجاوز فقط ما حققته شِلّ وبريتيش بتروليوم وإكسون موبيل وشيفرون مجتمعين، وإنَّما كانت – أيضًا – أعلى أرباح مسجلة لأيَّة شركة في العالم في أيّ مجال مِن المجالات في أيّ وقت. أكَّدت نتائج أرامكو حدوث تحول كبير في السيطرة على النفط في العالم على مدار العقود الأخيرة، تمثل في صعود شركات النفط الوطنية التي تديرها الحكومات في الشرق الأوسط والصين وروسيا وغيرها مِن الدول المنتجة للنفط في جنوب العالم صعودًا بدا غير قابل للإيقاف. وقد تطورت هذه الشركات جميعًا فأصبحت كيانات ضخمة متنوعة تخطت الشركات الغربية الكبرى وفقًا للمقاييس الأساسية ومنها إنتاج النفط والاحتياطي والقيمة السوقية وكميات التصدير. لا تزال الشركات الغربية الكبيرة ممثلة بقوة في الولايات المُتَّحدة وكندا وأوروبا الغربية، لكنَّ نفوذها العالمي الإجمالي قلَّ كثيرًا بفعل صعود شركات النفط الوطنية.

أهدفُ في هذا الفصل إلى دراسة وزن ودور دول الخليج العربيَّة السّت (المملكة العربيَّة السَّعوديّة والكويت والإمارات العربيَّة المُتَّحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان) في صناعة النفط في العالم بالنظر إلى هذه الحقائق الجديدة. فلأنَّ دول الخليج موقع بعض أكبر الاحتياطيات في العالم؛ صارت هذه الدول لفترة طويلة مُصدِّرة أساسية للنفط والغاز الطبيعي. يجدر بالذكر أنَّه خلال معظم القرن العشرين كانت شركات النفط الأوروبية والأمريكية – التي تدفع الإتاوات وغيرها مِن الرسوم إلى الملوك الحاكمين في المنطقة مقابل الوصول للنفط – هي المسيطرة على صناعة النفط في الخليج. بعد تأميم النفط خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، اضطلعت حكومات الخليج بالسيطرة المباشرة على صناعة البترول في مراحل التنقيب والاستخراج. فكانت شركات النفط الوطنية مثل أرامكو السَّعوديّة وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) ومؤسسة البترول الكويتية تتولى التنقيب عن نفط الخليج واستخراجه وتصديره. وكما حدث سابقًا في تطور صناعة النفط الغربية، صارت شركات النفط الوطنية الخليجية هذه موجودة الآن في أقاليم بعيدة عن حدودها الوطنية، حيث تنخرط في أنشطة ممتدة عبر مختلف أجزاء سلسلة القيمة النفطية. وكما توضح محادثات مؤتمر الأطراف 27

ومؤتمر الأطراف 28 (كوب 27 وكوب 28) بشكل جليّ، يقترن هذا التوسع في صناعة النفط في الخليج ببروز موقع المنطقة في النقاشات الدوليَّة حول تغيّر المناخ.

فيما يلي، أطرح أنَّ صعود الخليج يجب فهمه مِن خلال التغيّرات الهامة التي حدثت في الرأسمالية العالمية على مدار العقدين الأخيرين. فمنذ بدايات العقد الأول في الألفية الثالثة، أدَّى بروز الصين وآسيا بشكل عام كمركز جغرافي عالمي لإنتاج السلع إلى تغيير طريقة تداول الوقود الأحفوري ومنتجاته المتنوعة في الاقتصاد العالمي. مِن الأمور الرئيسية في هذا الصدد وجود محور جديد للمحروقات يربط احتياطات النفط والغاز في الشرق الأوسط بشبكات الإنتاج في الصين وآسيا.[3] ارتبط محور "شرق – شرق" للمحروقات هذا بحدوث ارتفاع كبير في مستويات الثروة المتراكمة في الخليج إذ كان لتدفقات ما يسمى بـ"البترودولار" تأثيرًا كبيرًا على الأبنية السياسية والاقتصادية في الخليج والشرق الأوسط الأوسع. وهناك مجموعة متنوعة مِن أوجه الاعتماد المتبادل بين نخب الدولة والأعمال في الخليج وآسيا تتطور – أيضًا – بالتوازي مع هذا التوجه شرقًا في صناعة النفط، وهي لا تقتصر على تصدير النفط الخام فقط وإنَّما تمتدُّ للقطاعات التي تعمل في أنشطة مثل التكرير والبتروكيماويات. وفي المجمل، هذا المحور الجديد للنفط في العالم دوره ترسيخ موقع الخليج في قلب "رأسمالية الوقود الأحفوري" المعاصرة.[4]

يجب على نشطاء المناخ الاهتمام بشكل أكبر بهذه التحوُّلات في صناعة النفط في العالم ودور دول الخليج. فأرباح أرامكو الاستثنائية والخسوف النسبي للشركات الغربية الكبرى تعني أنَّ جهود إنهاء اعتماد العالم على الوقود الأحفوري أصبح أمامها عائق أساسي قائم خارج الأسواق الغربية الأساسية. وتتضح أخطار هذه الاتجاهات في خطط دول الخليج الصريحة للتوسع الهائل في إنتاج النفط والغاز خلال العقد القادم من

3- ما لم يذكر غير هذا، تُستخدَم كلمة (آسيا) في هذا الفصل للإشارة إلى الدول الأساسية المستهلكة للنفط في آسيا وجنوب شرق آسيا، أي الصين (بما في ذلك هونج كونج) واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

4-مالم، أ. (2016). Fossil Capital: The Rise of Steam Power and the Roots of Global Warming (رأس المال الأحفوري: صعود طاقة البخار وجذور الاحترار العالمي) دار نشر فيرسو.

خلال سلسلة مما سمي "قنابل الكربون"[5] وفي الوقت نفسه انتهاز الفرص السوقية التي تطرحها التقنيات الجديدة "منخفضة الكربون" التي لا تزال قيد التطوير. وبالتالي، طبيعة أيّ "انتقال للأخضر" في الشرق الأوسط وفي العالم ستحدّدها إلى حدٍّ كبير أفعال وسياسات هذه الدول. وبدون فهم التغيّرات الحاصلة في بنية صناعة النفط وأشكال السيطرة عليها – ووضع استراتيجيات كُفؤة للتعامل معها – مِن المستحيل بناء حملات ناجحة لإيقاف وعكس اتجاه آثار التغيّر المناخي الذي تسبب فيه البشر.

من الأخوات السبع إلى أوبك

لم يصبح النفط وقود العالم الأحفوري الأساسي بشكل نهائي إلا بحلول خمسينيات القرن العشرين، إلا أنَّ العقود الأولى في القرن العشرين كانت أساسية في تشكيل بنية الصناعة لاحقًا.[6] على مدار قرابة 70 عامًا (من عام 1870 إلى عشيّة الحرب العالمية الثانية)، برزت حفنة مِن شركات النفط الكبيرة في الولايات المُتَّحدة وأوروبا الغربية. وقد اتسمت تلك الشركات بدرجة عالية جدًا مِن التكامل الرأسي مقارنة بأيَّة صناعة أخرى مشابهة. وعن طريق هذا التكامل الرأسي كان النفط الخام يُنقَل داخليًّا في نفس الشركة ليتمَّ تكريره وبيعه. لقد مَكّن التكامل الرأسي الشركات الكبرى مِن الضغط على المنافسين ودفع الأنشطة المحققة للأرباح إلى المراحل الأخيرة مِن سلسلة القيمة وفقًا لتقلُّبات الأسعار وطلب السوق.[7] ولأنَّ تلك الشركات المتكاملة رأسيًا تمددت بسرعة خارج أسواقها الوطنية فإنَّها صارت متحكمة في شبكات متداخلة بكثافة من حقول النفط والبنية التحية الشريانية الممتدة في مختلف أنحاء العالم. بحلول منتصف القرن العشرين، كانت سبع فقط من تلك الشركات تسيطر على كل إنتاج وتجارة

5- د كارينجتون وم تايلور (2022) 'Revealed: The "carbon bombs" set to trigger catastrophic climate breakdown' (كشف: "قنابل الكربون" جاهزة لإحداث انهيار مناخي كارثي)، جريدة ذا جارديان، 11 مايو 2022.

6- هناك العديد مِن الأعمال المفيدة التي تناولت هذا التاريخ. انظر/ي بالأخص: ت ميتشيل (2011) Carbon Democracy (ديمقراطية الكربون) (نيويورك: دار نشر فيرسو). م هوبر (2013) Lifeblood (شريان الحياة) (مينيابوليس: منشورات جامعة مينيسوتا). ج جارافيني (2019) The Rise and Fall of OPEC in the Twentieth Century (صعود وهبوط أوبك في القرن العشرين) (لندن: دار نشر جامعة أكسفورد).

7- يتضمن كتاب ج بلير (1976) The Control of Oil (التحكم في النفط) (نيو يورك: دار نشر بانثون بوكس) تحليلًا مبكرًا وذكيًا لصناعة النفط الغربية.

النفط في العالم.[8] أطلق عليهم منافسوهم في نفس الصناعة اسم "الأخوات السبع" في خمسينيات القرن العشرين، وشركات النفط الكبرى التي ما زالت قائمة حتى اليوم في قلب النقاشات العالمية حول استخدام الطَّاقة والانتقال المناخي (إكسون موبيل وشيفرون وبريتيش بتروليوم ورويال داتش شل وهكذا) هي أحفادها المباشرين.[9]

بقت تلك الشركات الغربية السبع صاحبة القوة المهيمنة على النفط في العالم حتى سبعينيات القرن العشرين، لكن لم يكن هناك توازن متكافئ بينها. فرغم الوجود الدولي المعتبر للاعبين الأوروبيين الأساسيين – مثل رويال داتش شِلّ (المملكة المُتَّحدة/ هولندا) وبريتيش بتروليوم (ب ب) (المملكة المُتَّحدة) – اتجهت الصناعة في النصف الأول مِن القرن العشرين بثبات نحو مشهد متسم بالمركزية الأمريكية. ترجع أسباب ذلك لوجود احتياطيات نفطية كبيرة في الولايات المُتَّحدة نفسها ثبتت موقع البلاد باعتبارها المركز الرئيسي لإنتاج واستهلاك الخام في العالم لوقت طويل من القرن.[10] شغلت شركات النفط الأمريكية – أيضًا – دورًا مهيمنًا في الدول المنتجة للنفط في أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا. وقد عكست القوة العالمية لعمالقة النفط الأمريكيين هؤلاء ترسخ سلطة الولايات المُتَّحدة الأوسع نطاقًا أثناء تلك الفترة؛ فالرأسمالية العالمية المعتمدة على النفط أصبحت مرادفة بشكل متزايد للرأسمالية المتمحورة حول أمريكا.

بعد الحرب العالمية الثانية، اقتحمت شركات النفط الأمريكية أخيرًا المناطق الرئيسية الغنية بالنفط في الشرق الأوسط منهية استئثار الشركات الأوروبية سابقًا بها، لكنَّ الحركات القومية الراديكالية والمناهضة للاستعمار الصاعدَّة في الدول الرئيسية المُنتجة

8- في 1949 كانت هذه الشركات تتحكم في نحو ثلثي احتياطات الخام المعروفة وأكثر من نصف إنتاج وتكرير الخام في العالم. خارج الولايات المتحدة، كان لدى هذه الشركات أكثر من 82٪ من كل احتياطي الخام المعروف و 69 % من إنتاج الخام و77 % من الطاقة التكريرية و85 % من مصانع التكسير (تستخدم في تصنيع البتروكيماويات). وكانت التقديرات تقول إنها امتلكت معًا نصف أسطول ناقلات البترول على الأقل في العالم في 1949 ونحو ثلثي الناقلات التي يتحكم فيها القطاع الخاص (انظر/ي: لجنة التجارة الفيدرالية، الكونجرس الأمريكي، لجنة مجلس الشيوخ المختارة المعنية بالمشروعات الصغيرة، اللجنة الفرعية المعنية بالاحتكارات (1975) كارتل البترول الدولي (واشنطن: الحكومة الأمريكية) (باللغة الإنجليزية).

9- كانت الأخوات السبع الأصلية هي شركة النفط الأنجلو-إيرانية (كانت تسمى أولاً شركة النفط الأنجلو-فارسية وصارت الآن بريتيش بتروليوم) ورويال داتش شل وستاندارد أويل كومباني كاليفورنيا (الآن اندمجت في شيفرون) وجالف أويل (الآن اندمجت في شيفرون) وتكساكو (الآن اندمجت في شيفرون) وستاندارد أويل كومباني نيوجيرسي (أصبحت إسو ثم إكسون والآن أصبحت جزءًا من إكسون موبيل) وستاندارد أويل كومباني نيويورك (أصبحت سوكوني ثُمَّ موبيل والآن أصبحت جزءًا من إكسون موبيل).

10- انظر/ي: هوبر، شريان الحياة؛ بلير، التحكم في النفط.

للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بدأت تربك سيطرة شركات النفط الغربية على إنتاج النفط وتكريره وخطوط أنابيبه وتسعيره.[11] تصاعدت هذه الحركات حتى تشكلت منظمة الدول المُصدّرة للبترول (أوبك) في عام 1960 والتي ضمَّت في بدايتها المملكة العربيَّة السَّعوديّة وفنزويلا والعراق وإيران والكويت. في ذلك الوقت، كانت الدول الخمس المكونة لأوبك تنتج 37% مِن الخام في العالم ومعظم النفط المنتج خارج الولايات المُتَّحدة. توسعت عضوية المنظمة على مدار العقد التالي. ومعظم منتجي النفط الأساسيين اليوم (مع الاستثناءات الهامة للولايات المُتَّحدة وروسيا وكندا) أعضاء في أوبك.

مع تأسيس أوبك، أمَّمت الحكوماتُ في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية الموارد النفطية بالتدريج، وتولّت شركات النفط المملوكة للدول معظم أعمال التنقيب عن الخام وإنتاجه خارج الولايات المُتَّحدة الأمريكية. احتفظت الشركات الغربية الأكبر بهيمنتها في قطاعات التكرير والتصنيع والتسويق في صناعة النفط، لكنَّها أصبحت مضطرة لمواجهة منافسة متزايدة مِن شركات النفط الوطنية غير الغربية القوية في قطاعات الاستكشاف والاستخراج والإنتاج في مختلف الدول الرئيسية المنتجة للنفط. الأمر الحاسم هو فقد الشركات الغربية قدرتها على تحديد **سعر** النفط الذي ارتفع بشكل كبير في 1974/1973 ثم في 1980/1978. وقد أدّى ارتفاع أسعار النفط – مقترنًا بالتغيّر في بنية الملكِيَّة في صناعة النفط – إلى زيادة هائلة في الفوائض المالية (التي تمَّت تسميتها لاحقًا بالبترودولار) المُتدفِّقة إلى الدول المنتجة للنفط خاصة تلك الموجودة في الخليج.[12] وبنهاية سبعينيات القرن العشرين، أصبحت الشركات الغربية تمتلك أقلَّ مِن ثلث النفط الخام الموجود خارج الولايات المُتَّحدة.

بدأت موجة دمج كبيرة بين شركات النفط الغربية عكست الضغوط الحادثة بسبب منافسة أوبك وانخفاض أسعار النفط منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. كان

11- ك ديتريتش (2017) Oil Revolution (ثورة النفط) (كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج)؛ جارافيني، صعود وهبوط أوبك.

12- آ هنية (2018) Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East (أموال وأسواق وممالك: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر) (دار نشر جامعة كامبريدج).

أهم نموذج فيها اندماج عملاقي النفط الأمريكيين إكسون وموبيل في 1999 مكونين إكسون موبيل التي هي أكبر شركة خاصة في العالم.[13] في ذلك الوقت، عُدَّ ذلك أكبر اندماج صناعي في التاريخ؛ إذ تجاوز صفقة سابقة في قطاع الطَّاقة كانت قد حقّقت ذلك الموقع، أي استحواذ بريتيش بتروليوم على شركة أموكو الأمريكية عام 1998. مِن حالات اندماج الشركات الهامة الأخرى في ذلك الوقت شراء شيفرون لتكساكو في 2001 واندماج كونوكو وفيليبس للنفط لتكوين كونوكو فيليبس في 2002. أمَّا خارج الولايات المُتَّحدة، اندمجت شركة النفط الفرنسية الكبيرة توتال مع بتروفينا في 1999 ثُمَّ اشترت إلف أكويتين لتتكون توتال إس إيه (المعروفة الآن بتوتال إنرجيز). وكانت النتيجة النهائية لهذه الاندماجات إعادة تشكيل صناعة النفط الغربية حول حفنة من الشركات المسيطرة اليوم: إكسون موبيل (الولايات المُتَّحدة) وبريتيش بتروليوم (بريطانيا) ورويال داتش شل (بريطانيا/هولندا) وشيفرون (الولايات المُتَّحدة) وإيني (إيطاليا) وتوتال إنرجيز (فرنسا) وكونوكو فيليبس (الولايات المُتَّحدة).

صحب تلك الموجة مِن الاندماجات الصناعية تغيّرات أخرى مُهمَّة في الطريقة التي تعمل بها شركات النفط الغربية. فشركات النفط الكبرى هي أكبر الشركات الخاصّة في العالم، ولهذا انخرطت بشكل عميق في التحول الأوسع نطاقًا نحو رأسمالية الأمولة (financialised capitalism) الذي حدث خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وخاصة في الأسواق المالية الأمريكية. مِن الأمور الجديرة بالذكر بشكل خاص تركيز الشركات المذكورة على إعادة شراء الأسهم وإعطاء الأولوية لتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم – وهي سمة مستمرة في شركات النفط الغربية حتى اليوم.[14] مع انخفاض القدرة على الوصول لحقول النفط البرية التقليدية (التي تسيطر عليها الآن شركات النفط الوطنية الكبرى غير الغربية)، توجَّهت كبريات شركات النفط الغربية

13-الكونجرس الأمريكي، لجنة مجلس النواب المعنيّة بالتجارة، اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة (1999) اندماج إكسون موبيل: جلسات استماع أمام اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة بلجنة التجارة – مجلس النواب – الكونجرس رقم 106 – الجلسة الأولى - 10 و11 مارس (واشنطن: مكتب النشر الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية)، ص 4.

14-في عام 1982 أحدثت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تغييرًا في القواعد سمح للشركات بإعادة شراء أسهمها في السوق المفتوح في إطار حدود معينة بناء على مقدار التعاملات (غالبًا ما تمول بالدين). وأدى الانخفاض في عدد الأسهم إلى ارتفاع في قيمة الشركات في البورصة مما سمح لكبار المسؤولين التنفيذين بجني الملايين من خلال ممارسة خيارات الأسهم. وقد كانت شركات النفط الأمريكية في صدارة المتبنين لهذه الممارسة بين عامي 2003 و2012. وكانت إكسون موبيل أكبر جهة تقوم بإعادة شراء الأسهم في الأسواق المالية الأمريكية. انظر/ي مقال ويليام لازونيك (2014) 'Profits without prosperity' (أرباح بدون رخاء)، مجلة هارفارد بيزنس ريفيو، سبتمبر 2014.

إلى إنتاج النفط بسبل كثيفة تكنولوجيًا وخطيرة بيئيًّا في مناطق كان استخراج النفط فيها صعبًا (مثل الحفر تحت المياه العميقة والتصديع المائي للوصول لموارد النفط والغاز الصخرية)، ولا تزال مركزة على أنشطة التكرير والتصنيع والبيع، خاصة إنتاج البتروكيماويات. وقد سعت العديد مِن الشركات الكبرى الغربية – أيضًا – إلى تقديم نفسها باعتبارها "شركات طاقة"، بل حتى بدأت تروج لنفسها في حملاتها الدعائية بشكل يُبعد الصورة الذهنية الخاصّة بها عن النفط (بشكل مُضلِّل).[15]

الصين ونفط العالم والاقتصاد السياسي للخليج

اعتبارًا مِن نهايات تسعينيات القرن العشرين، اهتزَّت هذه السمات البنيويَّة لصناعة النفط في العالم بشدّة بسبب انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي وتموضعها بعد ذلك في قلب التصنيع في العالم. خلق صعود الصين باعتبارها "ورشة العالم" ازدهارًا في الطلب العالمي على الطَّاقة، الذي غذَّته تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الساعية للاستفادة من الأعداد الهائلة من العمالة الصينية الرخيصة مع زيادة استهلاك النفط سنويًا في العالم بحوالي 30% بين عامي 2000 و2019.[16] في عام 2000 كانت الصين مسؤولة عن 6% فقط من الطلب العالمي على النفط، لكن بحلول عام 2019 أصبحت تستهلك حوالي 14% مِن نفط العالم، أيّ أكثر مِن أيِّ بلد آخر باستثناء الولايات المُتَّحدة. ومع استقرار المناطق الصناعية الصينية في قلب شبكة إنتاج إقليمية أكبر منها، ازداد الطلب على النفط وغيره مِن المواد الخام بشكل كبير في مختلف أنحاء آسيا كلها. وبحلول عام 2019 اقترب استهلاك النفط في آسيا مِن ثلث الإجمالي في العالم، وزاد عن استهلاك أوروبا وروسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى مجتمعين.[17]

15- ربما أشهر النماذج السيئة في هذا الصدد قيام بريتيش بتروليوم (وتعني الشركة البريطانية للبترول) بإعادة الترويج لنفسها باسم (ب ب) فقط سنة 2000 مع شعار جديد وهو Beyond Petroleum ويعني (ما بعد البترول) ولوجو جديد أخضر به شمس ساطعة. في هذا الوقت، بقت بريتيش بتروليوم ثاني أكبر شركة نفط في العالم وأنفقت على الترويج للشركة بشكل جديد أكثر مما أنفقت على الطاقة المتجددة.

16- الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من: شركة إني (2021) World Energy Review (نشرة الطاقة في العالم). متاح (باللغة الإنجليزية) على:

https://t.ly/O-8PN

17- انظر/ي هامش رقم 26 لتعريف آسيا.

شركة إني (2021) World Energy Review (نشرة الطاقة في العالم). متاح (باللغة الإنجليزية) على:

https://t.ly/MPXzR

رغم كونها واحدةً مِن أكبر منتجي النفط في العالم (الخامسة في العالم في 2010)، لم تكن احتياطات الصين الكبيرة كافية لتلبية الطلب المتصاعد في البلاد. ولهذا، لم يؤدِ صعود الصين إلى تحفيز الزيادة في استهلاك النفط في العالم فقط، وإنَّما كان له – أيضًا – تأثيرًا كبيرًا على مقدار واتجاه تجارة النفط العالمية. فالصين المعتمدة بالكامل على النفط الوارد مِن الخارج لتكملة الاحتياطيات المحلِّيَة صار موقعها الجديد في الاقتصاد العالمي يدفع تصدير النفط بعيدًا عن الغرب ونحو الشرق. وبحلول عام 2019 أصبح نحو 45% مِن كافة صادرات النفط في العالم يتجه لآسيا، ونصف هذه الكمية يتجه للصين وحدها.[18] معظم إمدادات النفط هذه أتت مِن الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج والعراق التي صارت توفر مجتمعة قرابة نصف واردات الصين النفطية بحلول عام 2020 (مرتفعةً من قرابة الثلث في 2001).[19] ومرة أخرى، أصبح هذا الطلب على نفط الشرق الأوسط اتجاهًا في آسيا كلها، وحاليًا تذهب نحو 70% مِن كل صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط (القادمة من الخليج أساسًا) إلى آسيا.

لعبت الزيادة الكبيرة في استهلاك النفط في الصين، واستهلاك النفط في آسيا بشكل أعم، دورًا مؤثرًا في إحداث قفزة كبيرة في أسعار النفط العالمية أثناء أول عقدين مِن الألفيّة الجديدة (رغم أنَّ هذا لم يكن السَّبب الوحيد خلف هذه القفزة في الأسعار).[20] كان متوسط السعر الشهري نحو 25 دولارًا أمريكيًا للبرميل في يناير 2000، ثُمَّ وصل في منتصف 2008 إلى ما دون 150 دولار أمريكي للبرميل بقليل. بعد الانهيار الاقتصادي العالمي الحاصل في 2008 حدث هبوط قصير وحاد في أسعار النفط، لكنَّها عاودت الصعود منذ يناير 2009 ودارت حول 100 دولار أمريكي للبرميل في معظم الفترة

18- بريتيش بتروليوم (2020) Statistical Review of World Energy 2020 (عرض إحصائي للطاقة في العالم 2020) ص 30. متاح على (باللغة الإنجليزية):

https://t.ly/mQtOp

19- المرجع السابق.

20- هناك جدل محتدم حول هذا الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي ارتبط بشكل وثيق بأمولة النفط ودور الأسواق المالية في تحديد أسعار النفط. انظر/ي:

م لبان (2010) 'Oil in parallax: scarcity, markets, and the financialization of accumulation' (نظرة على موقع النفط: الندرة والأسواق وأمولة التراكم)، مجلة جيوفورام، 41 العدد 4 ص-ص 541-552.

آ هنية (2021) 'The commodities fetish? Financialisation and finance capital in the US oil industry' (صنمية السلع؟ الأمولة ورأس المال المالي في صناعة النفط بالولايات المتحدة)، مجلة هيستوريكال ماتيريالزم، 29 العدد 4-ص 70-113

مِن 2011 حتى منتصف 2014.[21] مِن الأمور الهامة أنَّه على مدار هذه الفترة كان النفط في قلب حالة أعمّ مِن الصعود في أسعار السلع العالمية بما في ذلك أسعار المعادن والأغذية والأسمدة. ومثلما حدث وقت صدمات النفط في سبعينيات القرن العشرين إلى حدّ كبير، كان لارتفاعات الأسعار هذه آثار سلبية عميقة على الدول الأفقر التي تعتمد على صادرات الغذاء والطَّاقة.

بالنسبة للدول المنتجة للنفط، مثلت فترة الارتفاعات المتزايدة في الأسعار والصادرات التي امتدت لنحو أربعة عشر عامًا فترة رواج هائل.[22] بالنسبة لدول الخليج بالتحديد، جلب ارتفاع الأسعار فوائض رأسمالية بآلاف المليارات مِن الدولارات إلي المنطقة. كان هذا بمثابة منجم مِن البترودولار حوّل الخليج إلى أحد "سماسرة الطَّاقة الجدد" في العالم وفقًا لشركة الاستشارات العالمية ماكنزي.[23] إلا أنَّ تلك الكميات مِن فائض رأس المال لم تبقَ في أيدي حكومات دول الخليج فقط. فكما كان يحدث تاريخيًا، الكثير مِن هذه الثروة المحققة حديثًا أعيد توجيهها نحو القطاع الخاص بالخليج فساعدت في دعم تراكم تكتلات رأسمالية كبيرة تهيمن على الاقتصاد السياسي للمنطقة.[24] حدث هذا مِن خلال عدَّة آليات منها ترسية العقود العامة المربحة في أعمال التطوير العقاري والإنشاءات وتعزيز المشروعات المشتركة والشراكات بين الشركات الخاصّة والشركات التابعة للدولة وقيام البنوك المملوكة للدولة بتقديم قروض سخية للشركات الخاصّة الكبيرة. علاوة على ذلك، أصبحت البورصات الخليجية طريقًا هامًا للتراكم الرأسمالي

21- بعد ذلك تقلبت الأسعار بين ثلاثين وسبعين دولارًا أمريكيًا للبرميل حتى جاءت جائحة كوفيد 19 التي أحدثت صدمة قوية للطلب طوال 2020. ومنذ ذلك الوقت، أخذت الأسعار ترتفع بشكل ملحوظ مع رفع القيود المرتبطة بالجائحة والحرب في أوكرانيا.

22- كان لارتفاع أسعار النفط تبعات كبرى على شركات النفط الغربية. والأمر الأكثر أهمية هو أنه حفز إنتاج ما سمى بإمدادات الغاز والنفط "غير التقليدية"، وهي احتياطات استخراجها أكثر صعوبة وأكبر تكلفة من الوقود الأحفوري التقليدي. وقد كان للنفط الصخري الأمريكي أهمية خاصة في هذا الصدد، وهو نفط خام يوجد في الطفل أو الحجر الرملي منخفض النفاذية ويتم استخراجه عادة من خلال التكسير أو التصديع المائي للصخور باستخدام سائل مضغوط. في هذا السياق، ساعد الارتفاع الحاد والسريع في أسعار النفط بين عامي 2000 و2014 على جذب استثمارات ضخمة لتطوير حقول النفط الصخري بأمريكا الشمالية مع نمو إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة بأكثر مِن عشر مرات بين عامي 2007 و2014.

23- معهد ماكنزي الدولي (2007) 'The New Power Brokers: How Oil, Asia, Hedge Funds, and Private Equity are Shaping Global Capital Markets' (سماسرة الطاقة الجدد: كيف يشكل النفط وآسيا وصناديق التحوط والأسهم الخاصة أسواق رأس المال العالمية)، ماكنزي وشركاه. متاح على:

https://t.ly/zS-YW

24-هنية، أ (2021)، أموال وأسواق وممالك: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر، الفصل الثالث.

المحلّي مع إدراج أسهم الشركات الكبرى المملوكة للدولة إدراجًا جزئيًا في تلك الأسواق، ومِنْ ثَمَّ إتاحة جزء مِن العوائد التي حققتها تلك الشركات للمواطنين الأثرياء. أبرز نموذج على هذه الآلية الأخيرة كان إدراج 1.5% مِن أرامكو السَّعوديّة في بورصة الرياض في 2019 وهو ما كان حدثًا كبيرًا. وكان ولي العهد محمد بن سلمان أول مَنْ بشّر بهذه الخطوة عام 2016؛ فكانت أكبر عملية طرح أسهم في التاريخ. فقيمة أرامكو تم تسعيرها بأقل مِن اثنين تريليون دولار أمريكي بقليل، أيّ أنَّها تجاوزت شركة أبل وأصبحت الشركة الأكبر قيمة في العالم.

وجد البترودولار الخليجي طريقه – أيضًا – إلى الأسواق العالمية. في السنوات الماضية، تمَّ استثمار فائض رأس المال الخليجي بالأساس في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ولهذا لعب دورًا حيويًا في تطوير الهياكل المالية العالمية. أثناء الازدهار النفطي في الألفية الجديدة بقت الدول الغربية وجهة مُهمَّة للاستثمارات الخليجية، لكنَّ جزءًا متزايدًا من الثروة الخليجية العامة والخاصّة استهدف – أيضًا – الدول العربيَّة المجاورة حيث اجتذبته فرص الاستثمار التي ازدهرت بعد تبني الكثير مِن حكومات المنطقة حزم التكيُّف الهيكلي منذ بدايات الألفية الجديدة.[25] وقد منح تدويل رأس المال الخليجي هذا التكتلات العاملة في الخليج موقعًا مهيمنًا في قطاعات اقتصادية أساسية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط ومنها العقارات والبناء والتشييد والبنوك والمالية والأعمال التجارية الزراعية وتجارة التجزئة والبنية التحتية.[26]

بكل هذه السبل، ارتبطت شهية آسيا النَّهِمة للطاقة بشكل وثيق بصعود اقتصاد إقليمي في الشرق الأوسط متمحور حول وتيرة التراكم الرأسمالي في الخليج.

25- توضح الأرقام الرائج الرجوع إليها بخصوص فترة بداية الألفية الثالثة أنَّ نحو 50-55% مِن كافة الاستثمارات الخليجية ذهبت إلي أسواق أمريكية و20% إلى أوروبا و10-15% إلى آسيا و10-15% إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

26- آ. هنية، أموال وأسواق وممالك.

التكرير والبتروكيماويات

عند التفكير في تلك التحوُّلات الجغرافية في تجارة النفط العالمية، مِن الضروري الاعتراف بأنَّ النفط الخام سلعة لها القليل مِن الفائدة العملية قبل تحويلها إلى أنواع مختلفة مِن الوقود السائل أو المواد الخام. ولهذا مِن الضروري عند تصنيف الأنماط الصاعدَّة للتحكم في النفط أنْ يُنظَر للقسم المتعلق بالأنشطة المتأخرة في صناعة النفط ومنها التكرير والتصنيع والبيع وخاصة المرحلة المُهمَّة جدًا الخاصّة بالتكرير. فعلى امتداد القرن العشرين، كانت أقسام التكرير والتصنيع في صناعة النفط تكاد تُشغّلها بالكامل شركات النفط الغربية الكبرى. وبالفعل مِن خلال سيطرتها على تكرير وتسويق النفط تمكنت هذه الشركات مِن الحفاظ على هيمنتها العالمية بعد تأميم أوبك لاحتياطات النفط الخام في سبعينيات القرن العشرين. وبالتالي، كانت ملكية مصافي النفط في العالم متركزة في أيدي عدد صغير جدًا مِن الشركات تقودها الشركات الغربية الكبرى. في 1999 علي سبيل المثال، كانت قرابة خمس عشرة شركة تمتلك نحو 40% مِن مجمل الطَّاقة التكريرية في العالم، واحتلت رويال داتش شِلّ وإكسون وبريتيش بتروليوم أموكو ثلاثة من أول أربعة مواقع بينها.[27] واليوم تمَّ القضاء تمامًا على هذه الهيمنة الغربية الطويلة على نشاط التكرير. قرابة نصف أكبر خمس عشرة شركة في العالم هي الآن شركات نفط وطنية، والمواقع الأول والثاني والرابع بينها تحتلها شركات سعودية وصينية (سينوبك ومؤسسة البترول الوطنية الصينية وأرامكو السَّعوديّة). إكسون موبيل هي الوحيدة الباقية ضمن الأربعة الكبار في أنشطة التكرير في العالم. كذلك، تغيّر التركز الجغرافي للتكرير بشكل عكس توجه صادرات الخام شرقًا. في بدايات تسعينيات القرن العشرين، كانت قرابة نصف الطَّاقة التكريرية بالعالم موجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا وقد انخفضت هذه النسبة حاليًا إلى قرابة الثلث. وبالعكس، زادت القدرات التكريرية الآسيوية ثلاث مرات بين عامي 1992 و2020 حيث تنامى العدد المطلق لمصافي النفط في المنطقة بأكثر مِن مرتين. بحلول عام 2020 كان نصيب آسيا من الطَّاقة التكريرية في العالم قد توقف عند 37% أي أكثر من نصيب أمريكا الشمالية وأوروبا مجتمعتين.

27- انظر/ي مقال آدم هنية (نفط العالم) لتحليل مفصل لهذه الاتجاهات بخصوص التكرير ولمصادر الأرقام الواردة في هذا الجزء.

المنطقة الأخرى الوحيدة في العالم التي شهدت نمو نصيبها من الطَّاقة التكريرية العالمية هي الشرق الأوسط، حيث زادت طاقتها المطلقة بأكثر مِن مرتين بين عامي 1992 و2020. وتتركز فيها الآن حصة 10% تقريبًا مِن الطَّاقة التكريريّة الإجمالية في العالم. ومِن الأمور اللافتة للنظر أنَّ ثلثي مصافي النفط التي شُيّدت على مدار السنوات الخمس الأخيرة وأكثر مِن 80% من تلك الجاري إنشاءها موجودة في الشرق الأوسط وآسيا.[28] وكما هو الحال بالنسبة لصادرات النفط الخام، يرتبط نمو نشاط التكرير في الشرق الأوسط وآسيا بشكل وثيق بشبكات الإنتاج في الصين وآسيا عامةً. فالنفط الخام إمَّا يُستخرَج في الشرق الأوسط ويُصدَر إلى الصين أو أيّ دولة أسيوية أخرى للتكرير أو يُستخرَج ويُكرر في الشرق الأوسط قبل أنْ يُصدر إلى آسيا. وهكذا، يدخل الوقود المكرر والكيماويات المنتجة مِن نفط الشرق الأوسط في سلاسل الإنتاج الأسيوية حيث يجرى تحويلها إلى سلع تُستهلك على مستوى العالم. وفي هذا المحور، تُهيمن شركات نفط وطنية كبيرة مقرّاتها في الشرق الأوسط والصين وآسيا عامةً على عملية التكرير بينما تحتل الشركات الغربية موقعًا هامشيًا إلى حدٍّ ما.

البتروكيماويات جزءٌ أساسي مِن شبكات الإنتاج الأسيوية هذه، وهي تشكل المُدخَل الأساسي في المواد البلاستيكية وغيرها مِن المواد المصنعة.[29] مع تنامي الهيمنة الصينية في التصنيع؛ قفز استهلاك البتروكيماويات في الصين وصار الكثير مِن الطلب عليها تُلبيه مصانع البتروكيماويات الموجودة في الخليج. الأكثر أهمية هو الإيثيلين الذي يوصف كثيرًا بأنَّه "أهم مادة كيماوية في العالم" ويعتبر جوهريًا في صناعات التعبئة والتغليف ومواد البناء وقطع غيار السيارات.[30] بين عامي 2008 و2017 نَمَا نصيب الخليج من الطَّاقة الإنتاجية للإيثيلين من 11.5% إلى 19%. في هذه الفترة، تقدم الخليج بعد أنْ كان رابعَ منتج للإيثيلين في العالم إلى الموقع الثاني، أيّ خلف أمريكا الشمالية مباشرة

28- الوكالة الدولية للطاقة (2020) 'World Energy Investment 2020' (الاستثمار العالمي في الطاقة 2020)، ص 48. متاح على(باللغة الإنجليزية): https://t.ly/Dyxgr

29- لنقاش موضوع البتروكيماويات وموقعها في دراسة النفط، انظر/ي: آدم هنية (2021) 'Petrochemical empire: The geo-politics of fossil-fuelled production' (إمبراطورية البتروكيماويات: السياسة الجغرافية للإنتاج المستند للوقود الأحفوري)، مجلة نيو ليفت ريفيو، العدد 130 يوليو/أغسطس، ص-ص 25-51.

30- قرابة 75%من الطلب العالمي على الإيثيلين يأتي من هذه الأنشطة التصنيعية الثلاثة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (2019) 'Ethylene a litmus test for the chemical industry' (الإيثيلين الاختبار الحقيقي لصناعة الكيماويات)، ص 2. (باللغة الإنجليزية)

(التي تراجع نصيبها من الطَّاقة الإنتاجية للإيثيلين من 27% إلى 21%).[31] هذه المادة الكيميائية تُصنَّع في مصافي متكاملة ضخمة ومجمعات للبتروكيماويات في مختلف أنحاء المملكة العربيَّة السَّعوديّة والإمارات العربيَّة المُتَّحدة ودول الخليج الأخرى، ثُمَّ يتمُّ تصديرها شرقًا. في الواقع، أقل مِن نصف واردات الصين مِن الإيثيلين بقليل يأتي حاليًا من الشرق الأوسط. وما كان صعود الصين كـ"ورشة للعالم" سيصبح ممكنًا لولا هذه التدفقات مِن المنتجات الكيميائية المكررة مِن الشرق الأوسط إلى آسيا.

هذه الاتجاهات دفعت بشركات مقرّاتها في الخليج إلى مركز صناعة البتروكيماويات في العالم. الأمر الأكثر أهمية هنا هو أنَّ سابك (الشركة السَّعوديّة للصناعات الأساسية) صارت تحتل الآن الموقع الرابع بين شركات الكيماويات وفقًا للمبيعات بعد أنْ كانت في المرتبة التاسعة والعشرين عام 2000.[32] تأسست سابك بموجب مرسوم ملكي سعودي في 1976 بهدف استخدام غاز ونفط البلاد الخام لتصنيع الكيماويات الأساسية في مجموعة متنوعة مِن الصناعات ومنها السيارات والزراعة والبناء والتعبئة والتغليف. في بدايات الألفية الجديدة، بدأت الشركة تنمو على المستوى العالمي مِن خلال استثمارات في أوروبا والولايات المُتَّحدة. وكان استحواذ سابك على قسم البلاستيك بالشركة الأمريكية جنرال إلكتريك عام 2007 محطة أساسية مكنت الشركة مِن اتخاذ خطوات كبيرة في إنتاج البتروكيماويات المتطورة. ومنذ ذلك الوقت، توسَّعت سابك أكثر فأكثر، وصار لديها الآن أنشطة في أكثر مِن خمسين بلدًا حول العالم.

خلال معظم تاريخ شركة سابك كانت الدولة السَّعوديّة تمتلك 70% منها أما الـ30% الأخرى فمدرجة في البورصة السَّعوديّة. لكن في 2020 حصلتْ أرامكو على نصيب الدولة في سابك في إطار عملية إعادة هيكلة مُهمَّة لصناعة النفط السَّعوديّة اتضح من خلالها التوجه القوى نحو التكامل الرأسي في الخليج. وبالمثل، فإنّ شركات البتروكيماويات الكبرى في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة والكويت وقطر وعمان كلها شركات

31- ديلويت.(2019).'The future of petrochemicals: Growth surrounded by uncertainty' (مستقبل البتروكيماويات: نمو يكتنفه الغموض)، شركة ديلويت ذ م م، ص 4. متاح على:
https://t.ly/HLBHc

32- مجلة أخبار الكيمياء والهندسة، ‹C&EN's Global Top 50 chemical firms for 2022› (أكبر خمسون شركة كيماويات في العالم في 2022). متاح (باللغة الإنجليزية)على:
https://t.ly/ort7G

تابعة لشركات النفط الوطنية التي تتحكم فيها الدول. وشركات البتروكيماويات التي تديرها الدولة هذه مرتبطة بشكل وثيق بالتكتلات الخليجية المملوكة للقطاع الخاص مِن خلال شركات المشاريع المشتركة والشراكات الاستراتيجية بالإضافة إلى الإدراج الجزئي لشركات مثل سابك في أسواق المال الخليجية.[33] وبهذه الطريقة، يعمل قطاع البتروكيماويات كمسار آخر مهم لتراكم الثروات الخاصّة في الخليج.

الأوجه الجديدة للاعتماد المتبادل بين الشرق والشرق

تؤكِّدُ هذه الأنماط أوجه الاعتماد المتبادل القويَّة الناشئة بين الشرق الأوسط (وخاصة منطقة الخليج) وآسيا (خاصة الصين) في قطاع النفط. لكنَّ هذا يتضمن ما هو أكثر بكثير مِن مجرد تصدير الخام مِن الشرق الأوسط إلى آسيا، بل الأمر عبارة عن عملية تتضمن زيادة ملحوظة في **الاستثمارات العابرة للحدود** فيما بين المنطقتين. تأتي هذه الاستثمارات مِن كل مِن شركات النفط الوطنية الأسيوية والخليجية الكبيرة بالإضافة إلى التكتلات الأخرى الكبرى المملوكة للقطاع الخاص في كلا المنطقتين. ومِن خلال تدفقات رأس المال هذه، يحدث تشابك مكثف بين كل الخطوات في سلسلة القيمة الخاصّة بالنفط: التكرير وإنتاج البتروكيماويات وإيصال المنتجات النفطية للمستهلك. وهكذا تكون المصالح الخليجية المرتبطة بالمحروقات متضمنة في شبكات الإنتاج الأسيوية والعكس صحيح. وعلى المستوى السياسي، كانت هذه الارتباطات مصحوبة – أيضًا – بتطوير روابط وثيقة بين المنطقتين متمثلة في مجموعة كبيرة مِن الاتفاقيات الثنائية الحديثة والزيارات الحكومية عالية المستوى والعديد من المبادرات الدبلوماسية الأخرى.

للوقوف على صورة أوضح لتدفقات رأس المال هذه وتداعياتها، يجب النظر لكافة جوانب دورة المحروقات سواء في مراحل الاستكشاف والإنتاج أو مراحل التكرير والتصنيع أو في أنشطة مثل النقل والحفر والتخزين ومدّ خطوط الأنابيب. في مختلف هذه الأنشطة النفطية حققت الصين أكثر من 76 مليار دولار أمريكي في الاستثمارات

33- آ هنية، أموال وأسواق وممالك.

الموجهة للخارج على مستوى العالم بين عامي 2012 و2021.[34] جاءت المرحلة الأولى مِن هذه الاستثمارات الصينية (2012-2016) بعد إعلان مبادرة الحزام والطريق، وتركزت بالأساس على أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية وروسيا/وسط آسيا، لكنَّ بعد 2016 حدثت إعادة توجيه كبيرة في استثمارات النفط الصينية بالخارج. فبين عامي 2017 و2021 ذهب أكثر من 30% مِن الاستثمارات الصينية في الأنشطة المتعلقة بالنفط إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتجاوز نصيب أيَّة منطقة أخرى في العالم، ويعتبر زيادة مقدارها خمس مرات في النصيب النسبي للشرق الأوسط مقارنة بالفترة بين 2012 و2016.

أعطى هذا الاستثمار الشركات الصينية دورًا بارزًا في الأنشطة المتعلقة بالنفط في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ففي الإمارات العربيَّة المُتَّحدة على سبيل المثال تُعدُّ الشركات الصينية شريكًا أساسيًّا لشركة بترول أبو ظبي الوطنية المملوكة للدولة، ولها أنصبة كبيرة في حقول النفط البرية والبحرية. وفي العراق هناك شركة صينية مملوكة للقطاع الخاص تشغل حاليًا أحد أكبر حقول النفط في العالم وهو حقل مجنون العملاق. وفي الكويت أصبحت شركة تابعة لشركة النفط الصينية سينوبك أكبر متعهد لحفر آبار النفط وتتحكم في 45% من عقود التنقيب في البلاد. وفي عام 2021 تمَّ الانتهاء مِن الاتفاق على أكبر صفقة تشارك بها الصين في قطاع النفط بالشرق الأوسط، وهي الصفقة التي تضمنت مشاركة صينية في ائتلاف متعدد الجنسيات يمتلك حصة مقدارها 49% في شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام وهي شركة سيكون لها حقوق لمدة 25 عامًا في التعرفة المدفوعة عن الكميات التي تتدفق عبر شبكة أرامكو لخطوط أنابيب النفط الخام في المملكة العربيَّة السَّعوديّة.

في نفس الوقت الذي تدخل فيه الاستثمارات الصينية بقوَّة إلى الشرق الأوسط، تصبح دول الخليج الطرف الأجنبي الأهم في قطاع النفط الصيني مِن خلال عدَّة مشروعات مشتركة مع كيانات صينية. تهدف هذه المشروعات إلى تأمين النصيب السوقي مِن صادرات

34- الأرقام الواردة في هذه الفقرة قام المؤلف بحسابها استنادًا إلى قاعدة بيانات منظمة أوربيس المتاحة (باللغة الإنجليزية) على:
https://t.ly/YcEbV
وتتضمن الاستثمار في المراحل المتعلقة بالتنقيب والاستخراج والحفر بالإضافة إلى التكرير وإنتاج البتروكيماويات وخدمات النفط والغاز (الحفر وخطوط الأنابيب إلخ).

الخام الخليجية، وتتضمن مصافي ومصانع بتروكيماويات وبُنَى تحتية للمواصلات وشبكات لتسويق الوقود. مِن النماذج المُهمَّة لهذه المشروعات المجمع الصيني الكويتي المتكامل للتكرير والبتروكيماويات وهو مشروع مشترك بنسبة 50:50 بين سينوبك ومؤسسة البترول الكويتية، ويُعتبر أكبر مشروع مشترك للتكرير في الصين ويتضمن أكبر ميناء للبتروكيماويات في البلاد (تمَّ استكماله في مايو 2020). يُنظَر إلى كل مِن مصفاة التكرير والميناء على أنهما جزء لا يتجزأ مِن مبادرة الحزام والطريق الصينية، فهما يمكِّنان الصين مِن استيراد النفط الخام مِن الخليج لتصنيع الوقود وغيره من الكيماويات الأساسية التي تُصدَر لاحقًا للدول الأسيوية المجاورة. أمَّا المملكة العربيَّة السَّعوديّة؛ فوجودها المهمُّ في الصين يتضح مِن خلال مجموعة متنوعة مِن المشروعات المشتركة بين أرامكو السَّعوديّة وشركات صينية في قطاع البتروكيماويات والتكرير، بالإضافة إلى شبكة من أكثر مِن ألف محطة خدمة في مقاطعة فوجيان، والتي كانت أول مشروع مشترك لبيع الوقود بالتجزئة على مستوى المقاطعات في البلاد. هذه الشراكات تتضمن شركات نفط وطنيَّة صينيَّة مثل سينوبك بالإضافة إلى شركات تكرير خاصة بارزة في الصين (تتحكم في نحو 30% مِن كميات الخام المكرر في الصين). قطر هي الأخرى مستثمر خليجي هام في قطاع الطَّاقة في الصين، وتركز بشكل خاص على تأمين أسواق لصادراتها من الغاز الطبيعي المسال.

إنَّ توسُّعَ صناعة المحروقات الخليجية في الصين جزءٌ مِن انخراط أوسع نطاقًا لدول الخليج في القطاعات المرتبطة بالنفط في البلدان الأسيوية الأخرى. فبين عامي 2012 و2021 كانت قرابة نصف الاستثمارات الأجنبية من خارج آسيا (وفقًا للقيمة) في الأصول الأسيوية المرتبطة بالنفط من الخليج، ويتضمن هذا أكبر أربع صفقات تمَّت أثناء هذه الفترة.[35] وقد سَعَتْ شركات الخليج مِن خلال هذه الاستثمارات إلى التوسع في إنتاجها من منتجات النفط المكرر والكيماويات الأساسية في آسيا نفسها (باستخدام لقائم الخام المستوردة من الخليج) التي يتمُّ تداولها بعد ذلك في آسيا عن طريق الأذرع التجارية للشركات الخليجية. وتُنوِع شركات النفط الخليجية المناطق الأساسية المستهدفة بأنشطة التكرير والتصنيع لتشمل كوريا الجنوبية وسنغافورة

35- قام المؤلف بحساب هذه الأرقام استنادًا لقاعدة بيانات منظمة أوربيس.
آسيا معرفة هنا باعتبارها الصين (وتتضمن هونج كونج) وتايوان وكوريا وماليزيا وإندونيسيا واليابان وتايلاند وسنغافورة والفلبين.

وماليزيا واليابان. ففي هذه الدول الأربع (التي تمتلك كلٌّ منها طاقة صناعية مرتبطة غالبًا بشكل وثيق بتراكم المجموعات الرأسمالية المحلِّيَة) استحوذت الشركات الخليجية بشكل كلّي أو جزئي على شركات بارزة، وفازت – أيضًا – بأنواع أخرى مِن الشراكات مثل المشروعات المشتركة.

لا يجب أنْ يندهشَ أحدٌ مِن أنَّ أرامكو السَّعوديّة كانت الشركة الخليجية الأساسية في هذا الصدد، فلها الآن وجود ملحوظ في دول أسيوية مُهمَّة. في 2015 على سبيل المثال، استحوذت أرامكو على الشركة الكورية الجنوبية (إس أويل)، وهي ثالث أكبر شركة تكرير في البلاد (ولديها نحو 25% مِن حصة السوق) وتشغل سادس أكبر مصفاة في العالم (موجودة في مدينة أولسان بكوريا الجنوبية). هذا الاستحواذ مَكَّنَ إس أويل مِن توسيع طاقتها البتروكيماوية في كوريا. وقد أصبحت الشركة الآن مُنتِجًا رئيسيًّا للعديد مِن أنواع الوقود المكررة والكيماويات الأساسية التي تصدِّرها بعد ذلك الذراع التجاري الإقليمي لأرامكو (أرامكو للتجارة بسنغافورة) إلى الدول الأسيوية الأخرى. كذلك أصبحت أرامكو السَّعوديّة ثاني أكبر حامل أسهم في شركة هيونداي أويل بنك في 2019 بعد شراء 17% مِن أسهم الشركة. هيونداي أويل بنك هي رابع أكبر شركة تكرير في كوريا، ويمتلك أغلبية الأسهم فيها تكتل هيونداي الصناعي. وفي ماليزيا تبني أرامكو السَّعوديّة حاليًا مصنع بتروكيماويات وتكرير يُتوقَع أنْ يصبح أكبر مصنع بتروكيماويات يعمل في المراحل النهائية من صناعة النفط في آسيا. هذا المشروع عبارة عن مشروع مشترك بنسبة 50:50 مع شركة النفط الوطنية الماليزية بتروناس. وفي اليابان أصبحت أرامكو السَّعوديّة ثاني أكبر حامل أسهم في شركة إدميتسو كوسان في 2019 وهي ثاني أكبر شركة تكرير في اليابان حيث تتحكم في قرابة ثلث سوق منتجات النفط المحلِّيَة مِن خلال ستِّ مصافٍ وشبكة من 6400 محطة خدمة.

مواجهة الطوارئ المناخية: التعامل بجدية مع الشرق الأوسط

مع التواجد المتزايد لشركات النفط الوطنية وغيرها مِن الشركات الرأسمالية الخليجيةبشكل مباشر في شبكات الإنتاج الأسيوية – وليس العمل كموردين للخام فقط – يجب إعادة التفكير في مقاربتنا للأبعاد الجغرافية لصناعة الوقود الأحفوري في

العالم. فلا يكفي التركيز على تقليل الاستهلاك المباشر للوقود الأحفوري أو انبعاثات الكربون في المراكز الغربية التقليدية فقط. فلا يزال إنتاج السلع العالمي – بما في ذلك الكثير مما يُستهلَك في النهاية فعليّا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية – له أساس قوي في محور رأسمالية الوقود الأحفوري الذي يربط حقول النفط والمصافي والمصانع في الشرق الأوسط وآسيا. وتُعتبر أوجه الاعتماد المتبادل العميقة بين مختلف أجزاء هذا المحور مكونًا مهمًّا مِن تراكم رأس المال في كلا المنطقتين، وتساهم في دعم قوة نخب الدول والقطاع الخاص. ومِن منظور بيئي، يؤدِّي هذا الاعتماد المتبادل شرق-شرق إلى إعادة ترسيخ الوقود الأحفوري في قلب سلاسل الإنتاج العالمي، ومِن ثَمَّ فهو يشكّل عائقًا كبيرًا أمام أي انتقال ناجح للأخضر.

تُفسِّر هذه التحوُّلات العالمية لماذا لا تعتزم دول الخليج تقليل إنتاجها من الوقود الأحفوري قريبًا. بلْ كدول رأسمالية، تكمن مصالحها الاستراتيجية في استمرار اعتماد العالم على النفط كوقود لأطول وقت ممكن. وقد طرح وزير الطَّاقة السعودي – الأمير عبد العزيز بن سلمان – هذا المنظور بشكل صريح في 2021 متعهدًا بـ"استخراج كل ذرة هيدروكربون" في إطار خطط زيادة الطَّاقة الإنتاجية للنفط بالمملكة بأكثر من 8% بحلول عام 2027 لتصل إلى 13 مليون برميل في اليوم.[36] وفي اتجاه تحقيق هذا الهدف، استثمرت أرامكو السَّعوديّة بشكل أكبر في توسع حقول النفط في 2022 أكثر مِن أيَّة شركة أخرى في العالم. وقد دفعت هذه التحركات جريدة فاينانشيال تايمز لتلاحظ أنَّ أرامكو "تضاعف إنتاجها" بهدف أنْ تكون "آخر منتج كبير للنفط" و"تراهن على أنَّها قادرة على الاستمرار في القيام بأكثر شيء تعرفه: ضخ النفط لعقود قادمة واكتساب المزيد مِن القوة في السوق مع قيام المنتجين الآخرين بتقليل إنتاجهم" (2023).[37] وقد عبرَّت كل الدول الغنية بالهيدروكربون في الخليج عن نيتها اتباع نفس المسار.

36- خ بلاس. (2021)، "The Saudi prince of oil prices vows to drill every last molecule" (الأمير السعودي المسؤول عن أسعار النفط يتعهد باستخراج آخر ذرة) بلومبرج، 22 يوليو.

https://t.ly/oErnw

37- ت ويلسون (2023)، ' Saudi Aramco bets on being the last oil major standing' (تراهن أرامكو السعودية على أن تكون آخر شركة نفط كبيرة مستمرة)، جريدة فاينانشيال تايمز، 23 يناير. متاح على:

https://t.ly/opGkE

لا يعني هذا أنَّ ممالك الخليج تُنكر حقيقة التغيّر المناخي أو تنأى بنفسها عن التوجُّهِ العالمي نحو التقنيات "الخضراء" الجديدة، بلْ العكس تمامًا هو الحال؛ فكلُّ شركات النفط الوطنية الكبرى بالخليج عبَّرت عن دعمها لأهداف اتفاقية باريس وتبنت تعهدات بلادها بالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري.[38] فهي تستثمر – أيضًا – بشكل هائل في الهيدروجين وحجز الكربون والطَّاقة الشمسيَّة، وهدفها الصريح مِن هذا أنْ تصبح رائدة عالميًّا في هذه التقنيات (انظر/ي الفصل الخاص بكريستيان هندرسون في هذا الكتاب). الأمر الأكثر وضوحًا؛ أنَّ دول الخليج احتلت موقعًا بارزًا في المحافل الإقليمية والدوليَّة، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغيّر المناخ كوب 27 ومؤتمر الأطراف كوب 28. في كوب 27 المنعقد في مصر عام 2022 على سبيل المثال كان أكبر جناح وطني هو الجناح الخاص بالمملكة العربيَّة السَّعوديّة، ثُمَّ الجناح الخاص بالإمارات العربيَّة المُتَّحدة وقطر والبحرين. كانت مساحة الجناح السعودي 1008 متر مربع أيّ ضعف مساحة الجناح المستضيف لقارة أفريقيا كلها. وأفريقيا هي الجزء المهدد بدرجة أكبر مِن آثار التغيّر المناخي في العالم. أمَّا مؤتمر الأطراف كوب 28 فسوف ينعقد في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة.

يوضح كل هذا أنَّ دول الخليج لا ترى تناقضًا بين تبني "حلول منخفضة الكربون" والمضي في مسار تسارع إنتاج الوقود الأحفوري. لكنَّ الأمر شديد الأهمية أنَّ هذا ليس مجرد خطابة إنشائية تمارسها لاستخدام الانتقال للأخضر كدعاية لتحسين صورتها، حيث إنَّ توسع قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة يعتبر إلى حدٍّ كبير خطوة ضرورية نحو تمكين دول الخليج مِن بيع المزيد من الغاز والنفط. فمع وجود مستويات عالية جدًّا مِن استهلاك الطَّاقة محليًّا، يعني الإحلال المحلّي لمصادر الطَّاقة البديلة محلَّ النفط والغاز إتاحة المزيد مِن الوقود الأحفوري للتصدير. تكمن طريقة التفكير هذه بالفعل بشكل واضح خلف خطَّة المملكة العربيَّة السَّعوديّة لإنتاج نصف كهرباء البلاد مِن مصادر متجددة بحلول 2030 (وهو ما سيكون أسرع من معظم مناطق العالم الأخرى بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). وقد عبَّر الأمير عبد العزيز بن سلمان عن هذا حين اعتبر أنَّ هذا الانتقال نحو مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة "نجاح ثلاثي الأبعاد": زيادة صادرات النفط وتخفيض التكلفة

38- كل دول الخليج، باستثناء قطر، لديها الآن تواريخ مستهدفة للوصول لصافي الصفر من الانبعاثات.

المحلِّيَة للطاقة ونيل الوجاهة والتقدير بسبب تحقيق أهداف خفض الانبعاثات.[39]

كذلك توفر التقنيات والبنية التحتية للطاقة المرتبطة بالانتقال للأخضر فرصًا مربحة للشركات التي مقراتها في الخليج بما في ذلك شركات النفط الوطنية مثل أرامكو. في ديسمبر 2022 أصبحت المملكة العربيَّة السَّعوديّة أول بلد في العالم يُرسل عن طريق البحر شُحنة من "الهيدروجين الأزرق" لأغراض تجارية، وكانت هذه الشحنة موجهة لكوريا الجنوبية؛ مما عزّز التوقعات بأنَّ محور الشرق–شرق في صناعة النفط في العالم سيتجه قريبًا نحو مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة.[40] وتخطط كلٌّ مِن الإمارات العربيَّة المُتَّحدة والبحرين وعمان والكويت لتشغيل مواقع ضخمة للهيدروجين على أراضيها، وهو ما سيجعل المنطقة واحدة مِن أكبر مراكز إنتاج الهيدروجين في العالم.[41] وبالمثل، تحصل أنشطة حجز الكربون والطَّاقة الشمسيَّة على استثمارات كبيرة مِن حكومات الخليج (ومرّة أخرى تمرُّ في معظم الأحوال مِن خلال شركات النفط الوطنية). فكل شركات الطَّاقة المُتجدِّدة الكبيرة في الشرق الأوسط مثل مصدر (الإمارات العربيَّة المُتَّحدة) وأكوا باور (المملكة العربيَّة السَّعوديّة) ونبراس للطاقة (قطر) تقع مقرّاتُها في الخليج. وسيلعب الخليج مِن خلال هذه الشركات وهيمنتها على أسواق الطَّاقة المُتجدِّدة الصاعدَّة دورًا مسيطرًا في تحديد شكل الانتقال "الأخضر" في المنطقة.

تعمل دول الخليج على أنْ تبدو وكأنَّها تحوّل نفسها إلى أطراف فاعلة أساسية في المعركة ضدَّ تغيّر المناخ، وهكذا تخفي استمرارية مركزيتها في الرأسمالية المعولمة المعتمدة على الوقود الأحفوري. هذا هو الهدف الحقيقي وراء الدور القيادي الذي تلعبه في مداولات مؤتمر الأطراف كوب 27 ومؤتمر الأطراف كوب 28. وهو وسيلة لتشكيل تعامُل العالم مع أزمة التغيّر المناخي ومقاومة أيّ ابتعاد عن النظام العالمي المتمحور حول النفط، لكنَّ هذه الحقائق تربط بقوة النضالات السياسية في الشرق الأوسط بمستقبلنا على

39- الأطرش، إنجلاندوس. (2202). 'Saudi Arabia's green agenda: renewables at home, oil abroad' (الأجندة الخضراء للملكة العربية السعودية: متجددة بالداخل ونفط بالخارج)، فاينانشيال تايمز، 22 نوفمبر.
https://t.ly/T_FwL

40- الهيدروجين الأزرق شكل مِن إنتاج الهيدروجين المشتق من الغاز الطبيعي. ينظر إليه الكثيرون في الحركة البيئية على أنَّه حصان طروادة لصناعة الوقود الأحفوري لأنه على الأرجح سيؤدي لزيادة الطلب على الغاز بشكل كبير.

41- تبدو استراتيجية قطر متركزة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال الوفيرة التي سيتمُّ تصديرها للخارج لإنتاج الهيدروجين الأزرق.

الكوكب أيضًا. فمع تربُع ممالك الخليج على قمة أشكال متطرفة مِن اللامساواة في الثروة والسلطة في المنطقة؛ يجب اعتبار الحركات الشعبية التي تهدف لتحدي هذه الأنظمة وتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية في مختلف أنحاء المنطقة حلفاء جوهريين للنضالات البيئيّة في العالم. وأيّ منظور لأزمة المناخ يتجاهل الخليج وسياسات المنطقة بشكل أوسع – ويصوب سهامه فقط للحكومات الغربية وصناعة النفط الغربية – لا يُعتبَر منفصلاً فقط عن حقائق النفط في العالم وإنما أيضًا غير ملائم للتحديات الجسام القائمة.

(12)

تحدِّيات الانتقال الطَّاقي في البلدان المصدّرة للنّفط:

حالة الجزائر

إيمان بوخاتم

الحاجة لانتقال طاقي في الجزائر

يُعدُّ استخراج الوقود الأحفوري في البلدان الغنية بالنفط مُساهمًا رئيسًا في انبعاثات غازات الدفيئة. تحلُّ الجزائر ثالثة في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا ومصر، فيما يخصُّ كميات الغازات الدفيئة المنبعثة منها.[1] بَيْدَ أنَّ أفريقيا لم تمثل سوى 3.8% مِن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لعام 2020، أيّ أصغر حصَّة بين كل مناطق العالم.[2] يُصدَّر جُلُّ الوقود المُنتَج في الجزائر ويحرق خارجها متسببًا في انبعاث ثاني أكسيد كربون إضافي. حسب تقرير الهيئة الحكومية الدوليَّة المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) الخاص بالاحتباس الحراري، فإنَّ تحقيق تخفيضات الانبعاثات التي يمكن أنْ تحدَّ مِن الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية بحدٍّ أقصى، يتطلب انتقالات سريعة وممتدة في أنظمة الطَّاقة.[3]

الجزائر هي أكبر دول أفريقيا مِن حيث المساحة، ويقطُنُها أكثر مِن 44 مليون نسمة.

1- Hannah Ritchie, Max Roser and Pablo Rosado, “CO2 and Greenhouse Gas Emissions Country Profiles”, (2020) - https://t.ly/0yi4Y

2- Statista, Lars Kamer, “Africa’s share in global carbon dioxide (CO2) emissions from 2000 to 2020”,(2022). https://t.ly/FkPax

3- IPCC Special Report on Global Warming of 1.5 °C | UNFCCC, (2018) – https://t.ly/PRKUN

تمتدُّ مِن سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً – حيث يعيش أغلب سكانها – إلى الصحراء الكبرى جنوبًا (وبها تُسجَّلُ أعلى درجات الحرارة على سطح الأرض)، والتي تغطي أكثر من أربعة أخماس مساحة البلاد.[4] حتى حدود عام 1962 حين نالت الجزائر استقلالها، كان اقتصاد البلاد ريفيًّا بالأساس ومعتمدًا على الفلاحة مع تصدير المنتوجات الجزائرية إلى فرنسا: سلطة الاحتلال السابقة، لتكملة الإنتاج هناك. لكن، اكتشفت مصادر نفط وغاز مهمَّة في الصحراء الجزائرية أواخر الخمسينيات. تبعًا لذلك، أتت اتفاقيات إفيان (1962) والاتفاق الفرنسي الجزائري (1965) لتوفير إطار للإدارة والتعاون الطَّاقي الفرنسي الجزائري حتى تأميم الموارد الهيدروكربونية (أو المحروقات) عام 1971، حين اكتسبت الجزائر سيطرتها على صناعتها الهيدروكربونية.[5]

كان ينظر إلى التأميم كـ"عمل هام مِن أعمال التحرر السياسي" (كما ورد في الميثاق الوطني الجزائري لعام 1986). وتُعتبر الآن موارد الغاز والنفط الجزائرية جزءًا مِن الثروة الوطنية التي يجب تقاسمها بين الشعب في شكل توفير تمويل للخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية المجانية والتعليم.[6]

لعبت الصادرات الهيدروكربونيَّة طويلاً دورًا مهمًّا في السياسات الجزائرية وفي اقتصاد البلاد. موَّلت الصادرات الهيدروكربونية المتزايدة أجندة الرئيس بومدين التصنيعية (1965–1978). ثُمَّ في ظلِّ ما تلاها من لبرلة وتحول إلى اقتصاد السوق (منذ أوائل الثمانينيات فصاعدًا)، مع تقويض الخبرة التصنيعية وتدمير الإمكانات الصناعية للجزائر في نهاية المطاف، وجدت البلاد نفسها محصورة نسبيًّا في كونها مصدرًا أساسيًّا للنفط والغاز. ويمثل النفط والغاز حاليًا 93.6% من مجموع مداخيل

4- مهندسو المعلومات في الموسوعة البريطانية (بدون تاريخ) "حقائق الجزائر"، بريتانيكا. متوفر على:
https://t.ly/2_Q-S
استخرج في 25 أبريل. (2022).

5- إنتيليس، ج. ب. (2011) ."سوناطراك: الاقتصاد السياسي لمؤسسة حكومية جزائرية"، النفط والحكم: الشركات المملوكة للدولة وإمدادات الطاقة العالمية، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج: .
https://t.ly/xyucm

6- Albinyana ، R. and Mañé-Estrada، A. (2018) "روابط الطاقة. ربط الاقتصاد السياسي للغاز الطبيعي الجزائري باقتصاد منطقة غرب المتوسط. نهج منهجي"، Revista UNISCI 2018 (47): 29–64.
https://t.ly/FAkn2

التصدير الوطنية و50% من الميزانية الوطنية.[7]

إذا نظرنا إلى الصورة الاقتصادية مِن زاوية أوسع، منذ أوائل الثمانينيات وتحت تأثير أجندة اللبرلة والخصخصة،[8] نلحظ تراجع إنتاج الجزائر للغذاء إلى حدٍّ بعيد عن مستويات الاكتفاء الذاتي.[9] إلا أنَّ مستويات المعيشة ارتفعت إلى مستوى متكافئ مع البلدان متوسطة الدخل، ليصل الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر إلى 3815.25 دولار عام 2020،[10] ممَّا يجعلها أحد أغنى خمسة بلدان بالقارة الأفريقية.

فيما يتعلق بالطَّاقة، بذلت الجزائر جهودًا هائلة لتوفير كهرباء رخيصة وثابتة لسكانها، إذ حقَّقت معدل الوصول للكهرباء بنسبة 99.8% عام 2020.[11] ومع ذلك، تواجه البلاد حاليًا تحدِّيًا ثلاثيًّا في قطاع الطَّاقة: الاعتماد الاقتصادي على عائدات الهيدروكربونات، وتزايد الطلب المحلّي على الكهرباء، واتفاقيات تصدير الوقود الأحفوري طويلة الأجل التي تلتزم بها الدولة مِن أجل تجنب العقوبات والمتابعات القضائية والغرامات. في الوقت نفسه، نظرًا لأنَّ عدد سكان الجزائر ينمو بسرعة بمتوسط زيادة 2% سنويًّا، مع توقع 53 مليونًا بحلول عام 2030،[12] انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بشكل كبير[13] من أجل تلبية الطلب المحلّي – سريع التزايد – على الكهرباء.

على ضوء هذا الوضع الملح، تواجه الجزائر الحاجة إلى تغيير سريع في قطاع الطَّاقة

7- A.Bouraiou, A.Necaibia, N.Boutasseta, S.Mekhilef, R.Dabou, A.Ziane, N.Sahouane, I.Attoui, M.Mostefaoui, O.Touaba. "Status of renewable energy potential and utilization in Algeria", (2020). https://t.ly/GmNPK

8- أنتليس، ج، ب (2011). "سوناطراك".

9- مهندسو المعلومات في Encyclopaedia Britannica (دون تاريخ) "حقائق الجزائر".

10- اقتصاديات التجارة (بدون تاريخ) "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري — بيانات 2021 — توقعات 2022 — 2020-1960 رسم بياني — تاريخي". متاح على:
https://t.ly/sPKcK (استخرج في 25 أبريل 2022).

11- Zahraoui, Y., Basir Khan, M R., Al Hamrouni, I., Mekhilef, S., and Mahrous Ahmed. (2021) "Current status, scenario, and prospective of renewable energy in Algeria: A review", Energies 14(9): 2354. Doi: 10.3390/en14092354.

12- Hochberg, M. (2020) "Algeria charts a path for renewable energy sector development", Middle East Institute. https://t.ly/Dd3EG (Retrieved 25 April 2021).

13- Ouki, M. (2019) "Algerian gas in transition: Domestic transformation and changing gas export potential". Oxford Institute for Energy Studies.

لديها، وإلى القيام بذلك مع الحفاظ على تركيز أساسي على العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن عائدات تصدير النفط تشكل عقبة رئيسية أمام الانتقال الطَّاقي العادل. لعبت عائدات النفط والغاز – ولا تزال – دورًا حاسمًا في تلبية الاحتياجات الأساسية للناس في الجزائر، مِن الغذاء إلى الرعاية الصحية والتعليم، وفي تزويدهم بمستوى معيشي يتجاوز مثيله في العديد من دول المنطقة.

لا يمكن اعتبار الانتقال الذي يقوّض حقوق الناس في الغذاء والصحة والتعليم وسبل العيش والتنمية "عادلاً". في الوقت نفسه، تستحوذ الجهات السياسية القوية على حصّة كبيرة مِن ريع النفط والغاز وتستفيد بشكل غير متناسب مِن الاقتصاد الاستخراجي الحالي.[14] وبالتالي، هناك عقبات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وسياسية وإجرائية كبيرة تحول دون الانتقال الطَّاقي في الجزائر، وسيتطلب الابتعاد عن الاقتصاد المعتمد على صادرات الوقود الأحفوري تحولاً اجتماعيًّا واقتصاديًّا دراماتيكيًّا. يسلط هذا المقال الضوء على الفرص، التحديات والمظالم المحتملة التي ينطوي عليها الانتقال إلى الطَّاقة الخضراء في الجزائر.

في البلدان التي تعتمد على تصدير الوقود الأحفوري في الجنوب العالمي، لم يحظَ خفض انبعاثات غازات الدفيئة بعد بالأولوية على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والجزائر ليست استثناءً مِن هذه القاعدة.

حسب منظور العدالة، لم تستفد بلدان الجنوب العالمي (إلى حدٍّ كبير بسبب الاستعمار) كثيرًا مِن التنمية الصناعية ولم تكن تاريخيًّا مسؤولة عن التسبب في أزمة المناخ، ومع ذلك، فهي الأكثر تضرُّرًا عندما يتعلق الأمر بتأثيرات تغيّر المناخ. إلى جانب الآثار المستمرة لأشكال مختلفة مِن الاستخراجية المفترسة التي حبست فيها – حيث بنيت اقتصادات هذه البلدان حول تصدير السلع الأولية، مثل الوقود الأحفوري، كما هي الحال في الجزائر – فإنَّها تواجه عبئًا مزدوجًا: الآثار المباشرة لتغيّر المناخ مِن ناحية، والحاجة إلى تقليل الوقود الأحفوري والتخلي عنه في نهاية المطاف مِن ناحية أخرى.

14- Hamouchene, H. (2019). "Extractivism and Resiatance in North Africa". Transnational Institute (TNI).https://t.ly/j12zq

يدافع الفاعلون الرئيسون في الحكومة الجزائرية وقطاع الطَّاقة عن تنويع نظام الطَّاقة، لكنَّ دوافعهم اقتصادية وليست ناشئة عن مخاوف بيئيّة على وجه الخصوص. وبوجه أدق، الانتقال الذي تروج له هذه النخب الجزائرية مدفوع في المقام الأول بالرغبة في التنويع الاقتصادي لتحرير البلاد مِن الاعتماد على مداخيل الوقود الأحفوري وحماية الاقتصاد الوطني مِن تقلبات سوق الوقود الأحفوري العالمية. في الوقت نفسه، كان الدافع وراء تطوير الطَّاقة الخضراء حتى الآن هو الرغبة في الحفاظ على النظام الريعي الحالي مِن خلال استبدال الوقود الأحفوري بعائدات مِن صادرات الطَّاقة المُتجدِّدة.

خلال العقود الماضية، وعلى الرغم مِن الأزمات العديدة التي واجهتها البلاد في هذه الفترة، تمكنت الجزائر مِن بناء سمعة كمصدر موثوق وضخم للغاز المصدر إلى أوروبا، حيث احتلَّت المرتبة الثالثة بعد روسيا والنرويج. استجابة للأزمة الأوكرانية، عرضت الجزائر زيادة صادراتها مِن الغاز إلى أوروبا، كشكل مِن أشكال الدعم للقارة. على سبيل المثال، تمَّ توقيع عقد مِن قِبَل شركة النفط والغاز الإيطالية إيني وشركة سوناطراك المملوكة للدولة لبدء ضخ 9 مليارات متر مُكعَّب إضافية من الغاز في 2023-2024.[15]

في هذه اللحظة بالذات، ونظرًا لعجز احتياطات الغاز الحالية في الجزائر عن تلبية الطلب الأوروبي أثناء الصراع في أوكرانيا، فقد يكون هناك ضغط على الحكومة لتطوير وتصدير موارد الغاز غير التقليدية، أو على الأقل لحفر المزيد من آبار الغاز. ومع ذلك، نظرًا لأنَّ الاتحاد الأوروبي يستعد ليصبح "محايدًا كربونيًّا" بحلول عام 2050، فإنَّ هذا الارتفاع في الطلب على الغاز لن يستمر طويلاً. وبالتالي، إذا استثمرت الدولة في اكتشافات جديدة للنفط والغاز لتلبية الطلب المتزايد على الغاز مِن أوروبا، فهناك خطر داهم يتمثل في الأصول المثبتة والعالقة.[16] في الوقت نفسه، يواجه الوضع في الجزائر، فيما يتعلق بالاستهلاك الداخلي للغاز، تحديات سببها الطلب المحلّي سريع النمو، والركود

15- The Limited Times (2022) "Eni: agreement with Sonatrach up to 9 billion cubic meters of gas", 11 April.https://t.ly/IG3io (Retrieved 30 June 2022).

16- Hill, A., Lado, H., Scurfield, T., and Shafaie, A. (2022) "Europe's demand for Africa's gas: Toward more responsible engagement in a just energy transition". Natural Resource Governance Institute. https://t.ly/tVyXK

في – أو ربما تراجع – الإنتاج.[17] في هذا الظرف، تتطلع الطبقة الحاكمة في الجزائر إلى التحكم في استخدام الغاز المحلّي مِن أجل حماية القدرة التصديرية المستقبلية، مع اعتبار التنمية الوطنية للطاقات المُتجدِّدة وسيلةً لتقليل الاستهلاك الوطني للغاز.

تمثل زيادة حصة الطاقات المُتجدِّدة في مزيج الطَّاقة – مع توفير الغاز للتصدير – سيناريو جذابًا لأولئك الذين يستفيدون حاليًا مِن النظام الريعي. مِن شأن ذلك ضمان على المدى القصير أو المتوسط، استمرار مصدر المداخيل، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لكنَّه ليس خيارًا واقعيًّا على المدى الطويل: هناك عدد متزايد مِن الأكاديميين والخبراء الذين يدركون أنَّ معالجة أزمة المناخ ستتطلب ترك نسبة كبيرة مِن احتياطات الفحم والنفط والغاز المعروفة في الأرض، ومع استهداف أوروبا الحياد الكربوني في العقود المقبلة وفرض ضرائب على الكربون، لن تحصل المواد الهيدروكربونية الجزائرية على عوائد مجزية. علاوة على ذلك، فإنَّ إنجاز انتقال طاقي بهدف توفير الغاز للتصدير لن يؤدِّي سوى إلى إدامة النموذج الاقتصادي الريعي والاستخراجي، والذي فشل في تحقيق التقدم الذي تطمح إليه البلاد. كما أنَّ مِن شأن ذلك في الوقت نفسه، المساهمة في زيادة تعميق أزمة المناخ، والتي مِن المرجح كونها تهدد بالفعل وجود المنطقة ذاته.

عوض هذه النظرة النخبوية للانتقال الطَّاقي، يتعين أنْ يكون الانتقال إلى نظام طاقة مستدام مصحوبًا بتغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئيّة طويلة الأجل، ويجب قيامه على مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يجب تحسين نوعية حياة العمال وأسرهم مِن خلال تقديم تعويض عادل، واحترام التوازن بين العمل والحياة، وخلق بيئة عمل صحية.

ستكون إعادة التوزيع العادل للموارد الوطنية الجزائرية بمثابة مبدأ هام لمثل هذا الانتقال؛ اليوم لا يستفيد العديد مِن الجزائريين ببساطة مِن ثروة البلاد الحالية. بالإضافة إلى هذا، فإنَّ إرساء الديمقراطية وتمكين المواطنين مِن تقرير مستقبل الطَّاقة

17- Aissaoui, A. (2016) "Algerian gas: Troubling trends, troubled policies". Oxford Institute for Energy Studies. https://t.ly/FrQh8

الخاص بهم هو شكل مِن أشكال ديمقراطية الطَّاقة الذي تشتد الحاجة إليه ويجب أنْ يشكل جزءًا مِن عملية الانتقال.

في المجمل، يجب تطوير انتقال عادل في الجزائر يهدف إلى خفض الانبعاثات وحماية البيئة واحترام حقوق الناس في الموارد وبيئة صالحة للعيش، والحفاظ على الموارد الطبيعية (بما في ذلك المياه والأرض) للأجيال القادمة، مع تحسين نوعية حياة الجزائريين مِن خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وديمقراطية الطَّاقة، بدلاً مِن مجرد توليد عائدات مِن صادرات الطَّاقة المُتجدِّدة. تحقيقًا لهذه الغاية، يجب بحث مقترحات الانتقال الطَّاقي في الأسئلة حول ماهية الطَّاقة المستخدمة، ومَنْ يستخدمها، وليس فقط مسألة مصدرها.

سياسة الجزائر المناخية والطَّاقية

صادقت الجزائر عام 1993 على اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطاريَّة بشأن التغيّر المناخي (UNFCCC)، ووقعت عام 2005 على بروتوكول كيوتو. منذ ذلك الحين تضمنت كل مخططات البلاد الاجتماعية والاقتصادية إجراءات للتخفيف مِن آثار تغيّر المناخ وللتأقلم معه (إجراءات تخفيف الآثار والتأقلم).[18] تخطط الحكومة الجزائرية حاليًّا لتخفيض انبعاثاتها بنسبة7% دون شروط أو 22% مع دعم من المجتمع الدولي بحلول عام 2030.[19]

يمكن لتطوير مخطط استراتيجي للتعامل مع التغيّر المناخي العالمي والترويج للتنمية المستدامة للبلاد أنْ يحشد دعمًا ماليًّا دوليًّا للجزائر، وهو الدعم الذي لا يزال إلى الآن دعمًا هزيلاً إذا تمَّت مقارنته بالوضع في بلدان مجاورة.[20] إلا أنَّ إشكال تمويل العمل

18- Sahnounea, F., Belhamela, M., Zelmatb, M., Kerbachic, R. (2013) "Climate change in Algeria: Vulnerability and strategy of mitigation and adaptation", in Energy Procedia. Elsevier Ltd. Pp. 1286–1294. Doi: 10.1016/j.egypro.2013.07.145.

19- INDC submission portal (2020) "Contribution prévue déterminée au niveau national CPDN – Algérie". https://t.ly/MS6yR

20- CEREFE (2020) Transition Energétique en Algérie: Leçons, etat des lieux et perspectives pour un développement accéléré des energies renouvelables. 2020 edition. Edited by N. Yassaa and M. Khelif. Algiers: Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique, Premier Ministre.

على ملف تغيّر المناخ في الجزائر يتعدى الأسئلة التقنية المرافقة لتطوير خطَّة للحصول على تمويلات. ليس مؤكدًا أنْ تتخلى الجزائر عن صناعتها النفطية والغازية في ظلِّ غياب قرارات وطنية ودوليَّة حازمة لتمويل الانتقال الطَّاقي، لكن إن تطلب العمل العالمي مِن أجل المناخ ألا ينقَّب عن النفط الجزائري وألا يُصدَّر هذا الأخير، وإنْ اتفقنا بألا يدفع الشعب الجزائري ثمن إجراءات مواجهة تغيّر المناخ على المستوى العالمي، فكيف ستعوض عائدات تصدير النفط والغاز، ومَنْ سيدفع الثمن؟

علاوة على هذا، ورغم ما حصلت عليه مِن التزامات دوليَّة، تلقت السياسات المناخية حتى الآن دعمًا مؤسساتيًّا وانتباهًا محدودين في الجزائر. لئن تأسست الوكالة الوطنية لتغيّر المناخ (و.و.ت.م) عام 2009، فإنَّها تظلُّ إلى اليوم منقوصة الموارد البشرية الكافية، إلى جانب ضعفها مؤسساتيًّا. في الوقت نفسه، كانت هناك تغييرات في النظام وإعادة تعديل في الأقسام والوزارات مما تسبَّب في ارتباك وانقطاع في برامج العمل طويلة الأمد. على سبيل المثال، في مايو 2015، أدَّى التغيير الجزئي للحكومة إلى إنهاء المهام المتعلقة بالتخطيط المستدام وحماية البيئة التي كانت تتولاها وزارة تخطيط استخدام الأراضي والبيئة والسياحة، ألحقت المسألة البيئيّة بعد ذلك بوزارة الموارد المائية. بعد عامين، تمَّ إحداث وزارة البيئة والطاقات المُتجدِّدة وأُسندت إليها شؤون البيئة، كما ربطت مباشرة بمسألة الطاقات المُتجدِّدة.[21] ثُمَّ في عام 2019، حصل انفصال بين ملفي الطاقات المُتجدِّدة والبيئة مع إنشاء وزارة جديدة للانتقال الطَّاقي والطاقات المُتجدِّدة تعني فقط بالانتقال الطَّاقي. خلال نفس العام، أطلقت الوزارة المسؤولة عن البيئة مشروعها الأول المتعلق بقانون بيئي، مع دعم مِن الوكالة الألمانية للتعاون.

أدركت الحكومة الجزائرية أهمية دمج شركات النفط والغاز والكهرباء المملوكة للدولة بعد أعوام مِن الفشل في إنجاز مصادر طاقة متجددة في إطار التنمية المستدامة. فمِن دون الموارد المالية لشركة النفط الوطنية (الشركة العامة لأبحاث وإنتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات "سوناطراك") و(الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

21- Kumetat, D. (2012) "Managing the transition : An analysis of renewable energy policies in resource-rich Arab states with a comparative focus on the United Arab Emirates and Algeria". A thesis submitted to the London School of Economics and Political Science. Pp. 1–380.

"سونلغاز")، ومِنْ دون الخبرة الفنية والإدارية في مجال الطَّاقة، يواجه برنامج الطَّاقة المُتجدِّدة وكفاءة الطَّاقة (2015-2030) أخطار الفشل. وإدراكًا لهذه الحقيقة، أطلقت وزارة الطَّاقة والمعادن في عام 2020 برنامجًا جديدًا للطاقة المُتجدِّدة (2020 -2030).

تستخدم الجزائر النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي بشكل أساسي لتلبية نحو 98 %مِن الطلب المحلّي على الطَّاقة. ليس للجزائر أيَّ قدرات نووية، كما لا تملك طاقة مائية كبيرة أو طاقة تعمل بالفحم أو طاقة متجدِّدة راسخة. ومع ذلك، وفي محاولة لتلبية الطلب المحلّي المتزايد وتنويع مزيج الطَّاقة لديها، تتحرك الدولة ببطء نحو دمج المزيد مِن التوليد المعتمد على الطَّاقة الشمسيَّة والرياح.[22]

شكل 12-1إنتاج الجزائر من الطاقة الأولية من حيث الكمية (بالنسبة المئوية). [23]

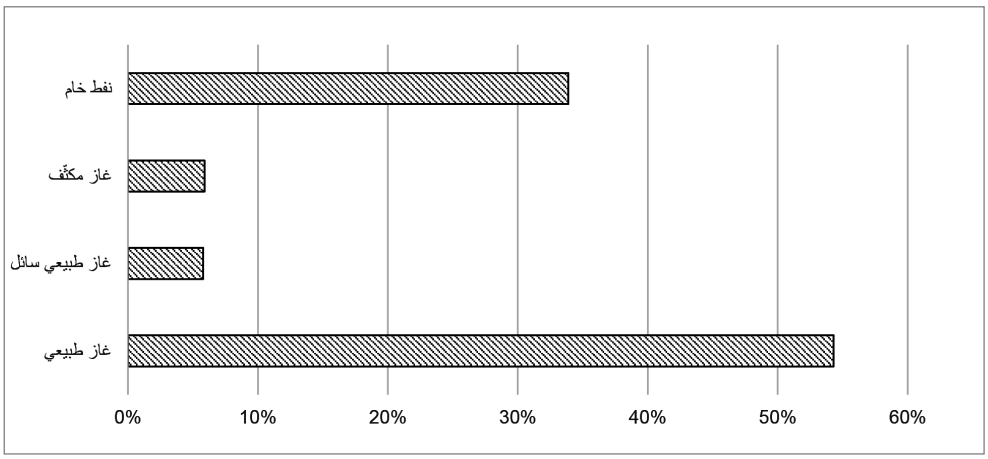

22- U.S. Energy Information Administration (no date) "Algeria".
https://t.ly/zjFSn

23- وزارة الطاقة 2020، ميزان الطاقة الوطني، 2019.

شكل 12-2: استهلاك الجزائر النهائي للطاقة من حيث الكمية (بالنسبة المئوية).[24]

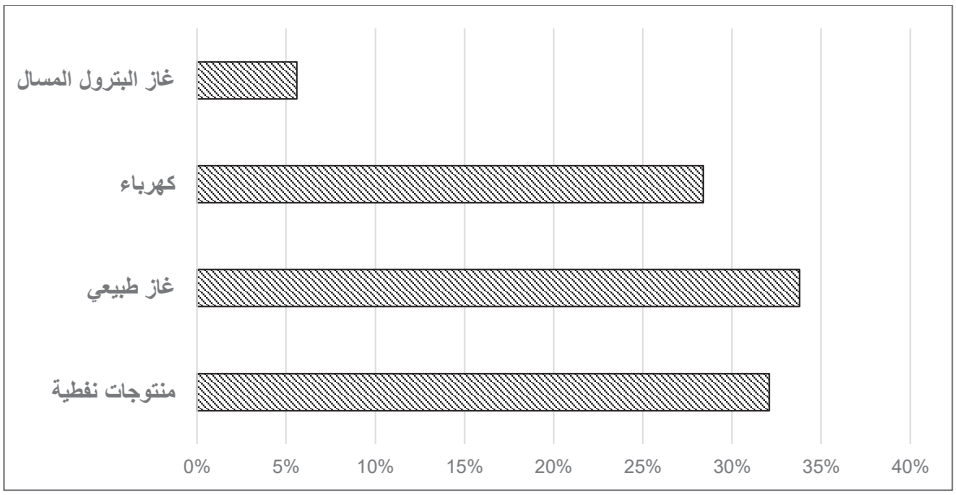

شكل 12-3: صادرات الجزائر للطاقة الأولية عام 2019 (إجمالي:

61.7 مليون طن من مكافئ للنفط).[25]

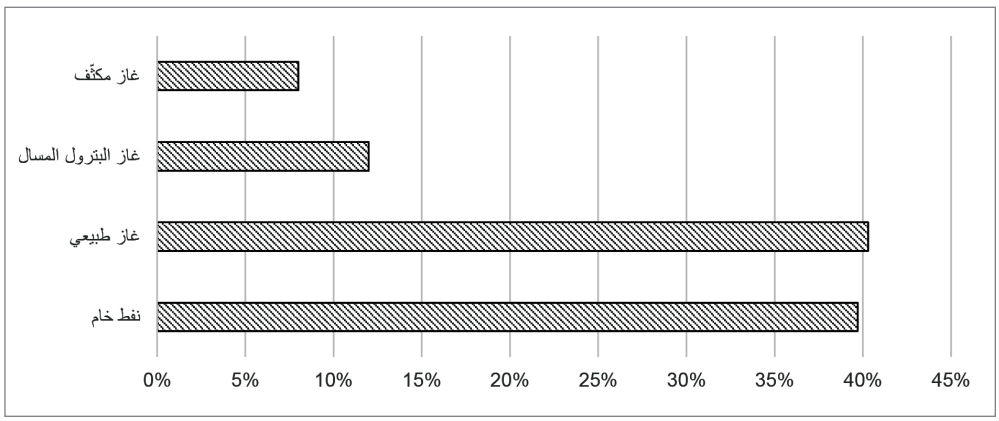

24- المرجع السابق.

25- المرجع السابق.

قطاع الطَّاقة المُتجدِّدة في الجزائر

تُعَدُّ الجزائر في موقع جيد، بحكم خصائصها الجغرافية والمناخية، للاستفادة مِن الفرص المتاحة لإنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة. يتمَّتع البلد بـ2000 حتى 3000 ساعة سنويًّا مِن أشعة الشمس بصحرائه، التي تغطي 80% مِن مساحته الإجمالية. يمكن لهذه المساحة إنتاج أكثر من 169 الف و 400 تيراوات في الساعة، وهو ما يعادل 5000 مرة حجم الاستهلاك الوطني السنوي.[26] نظرًا لقرب الجزائر مِن المراكز الأوروبية لاستيراد الطَّاقة، ولاتساعها الجغرافي، ولسمعتها كمصدر موثوق للطاقة، فإن سيناريوهات تصدير الطَّاقة المُتجدِّدة تبدو كذلك قابلة للتجسيد. تُهيمن الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح على البرنامج الوطني لتعزيز الطاقات المُتجدِّدة وكفاءة الطَّاقة، إذ تمثل 85% مِن إجمالي السعة المتوقعة بحلول عام 2028.[27] وتَمَّ إصدار أطلس موارد الطاقات المتجدِّدة الجزائرية، الذي أعدَّه مركز تنمية الطاقات المُتجدِّدة لأول مرة في عام 2019. وهو يضمُّ مجموعة مِن التمثيلات الجغرافية التي تعرض الإمكانات الكامنة للطاقة في الجزائر، والتي تشمل الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح والطَّاقة الحرارية الجوفيَّة والطَّاقة الحيويَّة.

البرامج الوطنيَّة للطاقات المُتجدِّدة

• البرنامج الوطني لتعزيز الطَّاقات المُتجدِّدة وكفاءة الطَّاقة 2011:

وضعت الجزائر عددًا مِن برامج الطاقات المُتجدِّدة منذ عام 2011، غير أنَّ هذه الطاقات لا تزال غير قادرة إلا على تقديم مساهمة صغيرة في تلبية حاجيات الطَّاقة المحلِّيَة. صدقت الحكومة الجزائرية في 3 فبراير 2011 على أول برنامج وطني مخصص لتطوير وتعزيز الطاقات المُتجدِّدة وكفاءة الطَّاقة (بوتطمكط). ويهدف البرنامج إلى تحقيق طاقة إنتاجية مِن الكهرباء المُتجدِّدة تبلغ 22 ألف ميجاوات بحلول عام 2030، مع الالتزام بتصدير 10 آلاف ميجاوات من أجل تحقيق 40% مِن الطَّاقة المُتجدِّدة مِن

26- Fanack.com (no date) “Algeria looks to solar energy to meet growing electricity demand”. https://t.ly/ZXu2s (Retrieved 25 April 2021).

27- Hamiti, D. and Bouzadi-daoud, S. (2021) “La stratégie algérienne de transition énergétique conformément au programme de développement des énergies renouvelables et d’efficacité énergétique : état des lieux et perspectives de développement”, Journal of Contemporary Business and Economic Studies 4(2): 594–622.

إجمالي الكهرباء المُنتَجة.[28]

كان الدافع الأساسي لتحديث (بوتطمكط) عام 2015 هو التخفيضات الكبيرة في تكاليف الاستثمار لإنتاج الكهرباء مِن مصادر متجددة متنوعة، وخاصة الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية (PV) ونتيجة لذلك، تمَّ تخفيض حصة الطَّاقة الشمسيَّة المركزة (CSP) إلى أقلّ مِن ثلث ما كان مخططًا له أصلاً في النسخة السابقة مِن البرنامج (مِن 7200 ميجاوات إلى 2000 ميجاوات). بالمقابل، زادت الحصَّة المخصَّصة للطاقة الشمسيَّة الكهروضوئية بنحو 5 مرات (من 2800 ميجاوات إلى 13,575 ميجاوات).[29]

ومع ذلك، لم يتم فعليًّا تنفيذ لا برنامج 2011 ولا تحديثه لعام 2015 بمستوى ملموس: حتى الآن، لم تركب الجزائر سوى بنية قادرة على إنتاج نحو 425 ميجاوات مِن الطَّاقة الشمسيَّة، وهو رقم بعيد جدًّا عن هدف البرنامج البالغ 4500 ميجاوات بحلول عام 2020.

جدول 12-1: مدى إنجاز برنامج الطاقات المُتجدِّدة في الجزائر للعام 2020[30]

المصدر	الهدف لعام 2020 (ميجاوات)	تمَّ تركيبه بحلول 2020 (ميجاوات)	النسبة المئوية للإنجاز
كهروضوئيَّة	3000	400	13.33
رياح	1010	50	5
طاقة حيويَّة	360	0	0
حرارية جوفيَّة	5	0	0
طاقة شمسيَّة مركزة	-	25	-
المجموع	4375	475	10.7

28- Zahraoui, Y., Basir Khan, M R., Al Hamrouni, I., Mekhilef, S., and Mahrous Ahmed. (2021) "Current status, scenario, and prospective of renewable energy in Algeria".

29- المرجع السابق.

30- Zahraoui, Y., Basir Khan, M R., Al Hamrouni, I., Mekhilef, S., and Mahrous Ahmed. (2021) "Current status, scenario, and prospective of renewable energy in Algeria".

أُعيق إنجاز القدرات المنشودة بسبب نقص التنسيق في تنفيذ (بوتطمكط)، بما في ذلك نسخته الأخيرة لعام 2015، ونقص المراقبة والتقييم، والأهمُّ مِن ذلك، بسبب غياب الالتزام السياسي الجاد بالانتقال الطَّاقي.

• البرنامج الوطني للانتقال الطَّاقي 2020:

قصد مواجهة هذا النقص في العمل لتحقيق أهداف برنامج (2015-2030)، أكدت الحكومة عام 2019 عزمها على اللحاق في قطاع الطاقات المُتجدِّدة. فطورت برنامجًا جديدًا – البرنامج الوطني للانتقال الطَّاقوي 2020 – مع هدف منقح بتحقيق قدرة 16 الف ميجاوات بحلول عام 2035، اعتمادًا على الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية. وبحسب وزارة الطَّاقة، فإنَّ هذا الهدف يمثل إحدى الركائز الأساسية للانتقال الطَّاقي في الجزائر. ومِن المخطط أنْ تولد محطات الطَّاقة الشمسيَّة المُتَّصلة بالشبكة الوطنية 15 الف ميجاوات بحلول عام 2035، مع توقع الانتهاء مِن الجزء الأول ذي قدرة 4000 ميجاوات بحلول عام 2024، فيما ينتظر تطوير الـ11 ألف ميجاوات المتبقية بحلول عام 2030. ولتجسيد هذه الخطط، وقع الإعلان عن مشروع "تفوق 1" في مايو 2020 الذي وضع له هدف توليد 4000 ميجاوات مِن الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية.[31]

التطوُّرات الأخيرة في قطاع الطاقات المُتجدِّدة

وقع إطلاق مخطط الجزائر، الذي تمَّت المصادقة عليه في عام 2020، للوصول إلى 15 ألف ميجاوات مِن القدرة على توليد الطَّاقة المُتجدِّدة بحلول عام 2035 في ديسمبر2021. كُلِّفَتْ الشركة الجزائرية للطاقات المُتجدِّدة (**شمس**)، وهي مشروع مشترك بين الشركتين العموميتين سوناطراك وسونلغاز، من قِبَل وزير الانتقال الطَّاقوي والطاقات المُتجدِّدة بدراسة عروض المناقصة. ستقوم "**شمس**" كذلك بالاستثمار في كل مشروع، إمَّا بمفردها أو بالشراكة مع كيانات عامة و/أو خاصة أخرى. إذا نجحت

31- CEREFE (2020) Transition energétique en Algérie

المناقصة، فسينتج عنها صفقة شراء طاقة لمدة 25 عامًا.[32] لن يكون مطلوبًا وجود محتوى صناعي محلي في هذه المناقصة، ولكن سيتم تحفيز استخدام المعدات المنتجة محليًّا. علاوة على ذلك، فإنَّ قاعدة 51/49، التي تحدد حصة الاستثمار الأجنبي في أيّ مشروع بنسبة 49%، قد وقع إلغاؤها – أيضًا – بالنسبة لقطاع الطاقات المُتجدِّدة، وهو ما يؤكد التوجه النيوليبرالي للحكومة الجزائرية الحالية (انظر/ي المزيد حول هذا أدناه).

تحديات وعوائق الانتقال الطَّاقي في الجزائر

العقبة الأولى التي تواجه استغلال إمكانات الطَّاقة الشمسيَّة الهائلة في الجزائر هي المسافة بين مراكز الطلب ومراكز الإمداد. تقع مراكز الطلب في الشمال حيث تحول الكثافة العمرانية دون إنشاء مشاريع ضخمة. ومع ذلك، يكمن جانب العرض في الصحراء، في الشطر الجنوبي مِن البلاد، حيث أشعة الشمس غزيرة والمساحة الجغرافية شاسعة. إضافة إلى مشكلة البعد، فإن الظروف المناخية (من بين اعتبارات أخرى) تعني أنَّ تكلفة بناء محطات الطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية أعلى بنسبة 30% في الجزائر من المتوسط العالمي.[33]

ما وراء حواجز الحوكمة ونحو ديمقراطية الطَّاقة

يُعتبر الافتقار إلى استراتيجية طاقة طويلة الأمد عقبة حوكمة رئيسة فيما يتعلق بالانتقال الطَّاقي: مبادرات الطَّاقة المُتجدِّدة غير فعَّالة ومجزأة وينقصها التنسيق. كان قطاع الطَّاقة الجزائري بطيئًا في التكيُّف مع احتياجات العالم المُلحَّة إلى الطَّاقة المُتجدِّدة، مدفوعةً بالتغيّر المناخي. كما وقع تلخيصه أعلاه، أعلنت الجزائر عن خطط طموحة، إلا أنَّه لم يتم إنجاز الكثير بسبب سوء الإدارة وانعدام استراتيجيَّة طاقة

32- Herman, T. (2022) "Algeria – Launch of the solar 1,000 MW call for tender". Africa notes, Herbert Smith Freehills.
https://t.ly/D4EfG (Retrieved 28 April 2022).

33- CEREFE (2020) Transition energétique en Algérie.

موحَّدة وعدم كفاية الإرادة السياسية. في حين أنَّ سياسات الطَّاقة والقوانين المُنظِّمة للقِطاع إما مستوحاة من المنظومات الأجنبية أو يتم إنشاؤها محليًّا، في كلتا الحالتين تقع إعاقة تنفيذها مِن البيروقراطية والفساد.

يتركز قطاع الطَّاقة في الجزائر العاصمة، وتشرف عليه وزارتا الطَّاقة والتعدين وكذلك الشركتان العموميتان المحتكرتان للنفط والغاز والكهرباء سوناطراك وسونلغاز. في ظلِّ منظومة الحوكمة هذه – المُتَّسِمة بمركزتيها وفوقتيها وبدرجة عالية مِن التسلُّط – مِن غير المرجح سماع الأفكار الآتية مِن القواعد الشعبيَّة، فضلاً عن القبول بها. يُضاف إلى ذلك أنَّ الجزائر تتبنى نموذج حكم جمهوري، مما يعني أنَّ الهيئة المُنتخبة هي السُلطة الوحيدة المخوَّل لها صنع القرار. يعين الرئيس ولاة (محافظي) المقاطعات، مستعرضًا تنظيمًا مِن أعلى إلى أسفل، حيث يبقى الابتكار في السياسات على المستوى المحلّي نادر الحدوث. في ظلِّ ضعف وتشتُّت المجتمع المدني، ومع قلَّة الاهتمام بقضايا المناخ والطَّاقة، لا تتأثر أجندة صناعة الوقود الأحفوري جديًّا بنتائج التحركات الشعبيَّة. وبالتالي، هناك حاجة إلى تبنِّي سياسة ذات مقاربة أكثر مرونة وتشاركيَّة وشفافيَّة، بحيث يُمكن للجزائريين المشاركة في المناقشات واقتراح الحلول لمشاكل الطَّاقة في البلاد. علاوة على ذلك، فإنَّ مِن شأن إشراك الأفراد في منظومة صنع القرار في مجال الطَّاقة أنْ يعزز شعورهم بامتلاك الموارد الطَّاقية العمومية، وهو ما قد يؤدِّي إلى تحوُّل في سلوك الناس نحو تصرفات أكثر مسؤولية وساعية لإيجاد الحلول. ستمثل إعادة بناء الثقة بين الحكومة والناس مِن خلال زيادة الانفتاح والمساءلة، والأهم مِن ذلك، احترام قرارات المواطنين، خطوة أولى نحو ديمقراطية الطَّاقة في الجزائر. قد يُوفِّر المزيد مِن البدائل اللامركزية للناس القدرة على اختيار كيفيَّة توليد الطَّاقة واستهلاكها وتبادلها، مع الحفاظ على الدور الحاسم للدولة كمدير ومراقب ومشرع.

تعاني الجزائر مِن ندرة حادة في المياه، مما يهدد الأمن الغذائي للبلاد، مِن بين عواقب أخرى، مثل المخاطرة بانهيار الزراعة ونزوح المجتمعات المحلِّيَة. على سبيل المثال، في أغسطس 2021، تسبَّبت حرائق ضخمة في إتلاف عشرات الآلاف مِن الهكتارات مِن الغابات في شمال البلاد، وفي مقتل ما لا يقلُّ عن 90 شخصًا. ومع ذلك، على الرغم من

الآثار الكارثية الواضحة لتغيّر المناخ على البلاد في الأعوام الأخيرة، نادرًا ما يقع تناول هذا الأمر في المخطَّطات الطَّاقية والبيئية للبلاد، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى الضعف المؤسسي لوزارة البيئة. لذلك مِن العاجل إدراج المتغيّر المناخي في سياسات وسيناريوهات الطَّاقة المستقبلية.[34]

تمويل انتقال الطَّاقة

على الرغم مِن انخفاض تكلفة تقنيات الطَّاقة الشمسيَّة وطاقة الرياح، لا تزال مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة تتطلب رأسمال كثيفًا. وبالتَّالي، يمثل تمويل المرحلة الانتقالية تحديًا كبيرًا للجزائر. على ما يبدو، فهنالك ثلاث خيارات تمويل مُتاحة: الأموال العامة، والصناديق الخاصّة المحلِّيَة، والاستثمار الأجنبي المباشر.

في السياق الحالي للأزمة الاقتصادية، يتزايد طلب الأموال العامة لمُعالجة ما يُعتبر مظالم اجتماعية واقتصادية أكثر إلحاحًا، وبالتالي لا يمكن لهذا المورد أنْ يقدم سوى دعم محدود لعملية الانتقال على المدى القصير. ومع ذلك، يكشف الفحص الشامل للوضع الاقتصادي للبلاد خلال العقدين الماضيين عن وجود هدر هائل وسوء إدارة للماليَّة العامة، بالإضافة إلى استشراء الفساد. مِن أجل إنجاز انتقال مجدٍ وعادل للطاقة في الجزائر، يجب دمقرطة الدولة ووقف الفساد المستشري. يجب على الدولة أيضًا أن تلعب دورًا أكبر في مسار الانتقال وأنَّ تخصص له المزيد مِن الأموال العامة، كما ينبغي أنْ تدافع عن تمويل أكبر للمناخ على الساحة الدوليَّة. بالإضافة إلى ذلك، مِن المهم أنْ نتذكر أنَّه عندما ترتفع أسعار النفط (كما يحصل الآن)، تتوفر إمكانية إنشاء صناديق سيادية يمكنُ أنْ تتيح التمويل الوطني لتحديث منظومات الطَّاقة.

قد تكون طرق التمويل المُهمَّة الأخرى، مثل صناديق التعويضات المناخية ودفع الديون البيئيّة مِن قبل الشمال العالمي، فعَّالة في المساعدة على تحقيق انتقال طاقي عادل في اقتصادات الجنوب العالمي المعتمَّدة على النفط مثل الجزائر. ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك حول احتمال حدوث مثل هذه الإجراءات. على سبيل المثال، تمَّ التعهد بتخصيص

34- Le Monde (2021) “En Algérie, les incendies qui ont ravagé la Kabylie sont éteints”, 18 August. https://t.ly/V8CwS (Retrieved 30 May 2022).

مبلغ 8.5 مليار دولار لدعم التخلص التدريجي مِن الفحم في جنوب أفريقيا في قمة المناخ الدوليَّة "كوب 26"،[35] إلا أنَّ ذلك لم يتحقَّق بعد للأسف. ومع ذلك، لا يمكننا التحدث عن انتقال طاقي عادل دون إثارة مسألة سداد ديون المناخ والتعويضات مِن جانب الشمال العالمي الغني إلى بلدان الجنوب العالمي، لا كقروض جديدة بلْ كتحويلات للثروة. وهذا ليس مجرد واجب معنوي أو أخلاقي، بلْ يُعدُّ مسؤوليةً تاريخيةً. يجب أنْ يدفع الغرب الصناعي نصيبه العادل في مساعدة البلدان الفقيرة الأقل مسؤولية عن تغيّر المناخ، والتي غالبًا ما تكون أيضًا أكثر عرضة للمخاطر، لإنجاح خططها للتكيف والانتقالات الخضراء. لسوء الحظ، لا تسمح المسارات الحالية بمثل هذه المساعدة للبلدان متوسطة الدخل والمنتجة للنفط مثل الجزائر، حيث يتم إعطاء الأولوية للبلدان التي لديها قضايا طاقة أكثر تعقيدًا مثل الوصول إلى الطَّاقة النظيفة. ويعكس ذلك إلى أيّ درجة لا تزال السياسات المناخية الدوليَّة عالقة في إطار "المساعدة والتنمية"، ولا تنتبه على الإطلاق إلى الحاجة الحقيقية لترك احتياطيات الغاز والنفط الموجودة في الأرض دون استخراجها، وما يستتبعه ذلك مِن خسارة كبيرة في المداخيل. سيتطلب وقف الاستخراج سياسات إعادة توزيع عالمية تعالج بشكل مباشر احتياجات البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الجزائر.

بالانتقال إلى الوضع الداخلي، مِن الواضح أنَّ الإرادة السياسية لتمويل انتقال الطَّاقة غير متوفرة حاليًا في الجزائر. وعلى سبيل المثال، وقع إنشاء صندوق مخصص لتمويل برامج الطَّاقة المُتجدِّدة في عام 2015، ولكن لم يستخدم بشكل ناجع بسبب غياب قرارات تنفيذية تنظم التدابير القانونية لاستخدامه. تحظر السياسات السيادية في البلاد الديون الخارجية وتحد من التمويل الدولي في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، مثل الطَّاقة، إلى 49% مقابل 51% للشركاء الجزائريين. ومع ذلك، وبسبب ضغط لوبي الطَّاقة الرأسمالي العالمي والمحلّي، الذي يجادل بأنَّ الإطار التنظيمي "غير الآمن" و"المتصلب" للجزائر لا يشجع الاستثمار الأجنبي، فقد وقع التخلي عن المعيار السيادي الأدنى لمشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة. تفضل فئة المستثمرين مِن القطاع الخاص في الجزائر، والتي تتكون أساسًا مِن الصناديق العائلية، المشاركة في المشاريع المدرة للربح السريع

35- S&P Global Commodity Insights (no date) "COP26: Western nations pledge $8.5 billion for South African coal phase-out".
https://t.ly/B9vhe (Retrieved 1 July 2022).

حيث يمكنهم استرداد رأس مالهم في وقت وجيز، على عكس مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة، حيث سيتعين عليهم الانتظار فترة طويلة للحصول على عائدات استثماراتهم. إضافة إلى ذلك، بعد عقد مِن الوعود الفارغة والالتزامات التي لم يقع الوفاء بها، فقد المستثمرون في الجزائر الثقة في مخططات الطَّاقة المُتجدِّدة في البلاد. ومع ذلك، منذ الإعلان عن (بوتطمكط) عام 2011، عمل بعض المستثمرين مِن القطاع الخاص على إنشاء سلسلة قيمة للطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئية لمساعدة البرنامج.

على الرغم مِن كل التصريحات الكبيرة التي أصدرتها النخب السياسية في الجزائر حول إرساء الطَّاقات المُتجدِّدة، لم يتم إنجاز الكثير لجهة زيادة التمويل مِن أجل الانتقال الطَّاقي مِن المصادر الثلاثة التي وقع نقاشها أعلاه. في الوقت نفسه، أهدرت الجزائر الفرصة الحاسمة التي أتاحتها فترة الرخاء النفطي 2004-2014، عندما كانت أسعار النفط والغاز مرتفعة للغاية، لاستخدام المداخيل الكبيرة مِن أجل التصنيع، وتنويع الاقتصاد والشروع في انتقال متين في مجال الطَّاقة وخلق وظائف خضراء (مراعية للبيئة). بدلاً مِن ذلك، اختلست النخبة الفاسدة المفترسة الأرباح الفائقة التي تمَّ تحقيقها خلال تلك الفترة.[36]

أخيرًا؛ ضمن هذا النقاش حول تمويل الانتقال الطَّاقي، يتمثل أحد السبل الجديرة بالاهتمام، والتي يمكن للجزائر اتباعها، في استراتيجيات لتشجيع المواطنين على الاستثمار في مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة الصغيرة القائمة على المجتمع المحلّي، وتفعيل المشاريع المجتمعية المتكاملة. يمكن أنْ يوفر هذا الشكل مِن الديمقراطية الطَّاقية المباشرة فرصة لخلق فرص العمل وتمكين المجتمع.

معوقات نقص الخبرة والتكنولوجيا

على عكس تجربتها التاريخية مع تكنولوجيات النفط والغاز، تفتقر الجزائر إلى الخبرة في التكنولوجيات الخضراء. يرجع هذا في الغالب إلى ما بدا في الأعوام الأخيرة

36- Hamouchene, H. and Rouabah, B. (2016) "The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings", Review of African Political Economy, 43(150): 668–680) https://t.ly/oEG2k

مِن ضعف للاهتمام السياسي بالتكنولوجيات الخضراء، فضلاً عن تراجع التصنيع في الاقتصاد الجزائري منذ أنْ بدأت الإصلاحات النيوليبرالية في الثمانينيات. ترافقت عملية التحرير والانتقال إلى اقتصاد السوق مع القضاء على المعرفة النظرية والعملية في الصناعة، وبلغت ذروتها في تصفية المعاهد المتخصصة في المجالات الحيوية مثل الطَّاقة والصلب وصناعات النسيج.[37] بعد حملة ضدَّ التعليم الثانوي التقني، وقعت تصفية الفروع التقنيَّة الصناعيَّة التي ساهمت في تدريب المهندسين وكبار التقنيين على مدى عقود. لا يزال عدد الخبراء المتوفرين لدعم برنامج الانتقال في مجال الطَّاقة، لا سيَّما فيما يتعلق بالطَّاقة المُتجدِّدة وكفاءة الطَّاقة وجميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية المتعلقة بها، أقل بكثير مِن الكتلة الحرجة المطلوبة.[38] وبالتالي، هناك حاجة للمزيد مِن البحث التطبيقي والتدريب العملي. تحتاج الجزائر إلى عمليات نقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية مِن الدول التي أدارت الانتقال بشكل فعَّال. يجب أنْ يهدف هذا التعاون إلى بناء القدرات البشرية والمادية للجزائر. وهو ما سيتطلب التغلب على الحدود التكنولوجية الاحتكارية الحالية ونظام الملكِيَّة الفكرية الذي تفرضه اتفاقيات التجارة الحرَّة والمؤسسات المالية الدوليَّة.

أحد أصعب جوانب أيّ انتقال طاقي في الجنوب العالمي هو السيطرة على التكنولوجيا (نقل التكنولوجيا) والتصنيع: وهذا مطلوب لتحقيق مستوى التكامل الاقتصادي الضروري لتنمية اقتصاد أخضر مزدهر مع وظائف خضراء. وهو ما يستلزم انتقالاً نموذجيًّا بعيدًا عن النيوليبرالية ونحو المزيد مِن مشاركة الدولة واستثماراتها، فضلاً عن بعض التمويل المناخي مِن البلدان الأكثر تقدمًا. يُعدُّ شرط العنصر المحلّي (سياسة تفرضها الحكومة تتطلب مِن الشركات استخدام السلع المصنَّعة محليًّا أو الخدمات المقدَّمة محليًّا مقابل السماح لها بالنشاط في الاقتصاد المحلّي) أمرًا بالغ الأهمية لتطوير قطاع طاقة متجددة قوي ومستقل في الجزائر.

يجب على مقدمي العروض الذين يتم اختيارهم لبعث مشاريع الطَّاقة المُتجدِّدة أنْ

37- Hamouchene, H. (2013) "Algeria, an immense bazaar: The politics and economic consequences of infitah". Jadaliyya, 30 January.
https://t.ly/U7Nl_

38- CEREFE (2020) Transition energétique en Algérie.

يلعبوا دورهم في استراتيجية صناعية يتم مِن خلالها تطوير مكونات الطَّاقة الشمسيَّة محليًّا. ويجب أنْ تهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء اقتصاد محلي للطاقة الشمسيَّة، مع خفض تكاليف المشروع أيضًا عن طريق تجنب تكاليف المواد المستوردة.[39] على الرغم مِن أنَّ مثل هذه الاستراتيجية ستفيد الاقتصاد المحلّي، وخاصة سوق العمل، إلا أنَّه سيكون مِن الصعب للغاية تنفيذها في الجزائر لأن سلسلة القيمة الصناعية المحلِّيَة لا تزال غير مكتملة التكوين: فهي حاليًا في مهدها، والكثير مِن الإنتاج المحلّي لا يستجيب للمعايير الدوليَّة. وفي هذا السياق، يضغط المستثمرون الأجانب حاليًا مِن أجل إلغاء شرط العنصر المحلّي لأنهم يرون فيه حاجزًا للاستثمار يعوق تحقيقهم للأرباح المجزية. ومع ذلك، ورغم أنَّ التخلي عن مثل هذه الإجراءات قد يجذب المزيد مِن التمويلات ويعطي دفعة لقطاع الطَّاقة، إلا أنَّه لن يكون مفيدًا لاقتصاد الجزائر وصناعتها وسوق العمل فيها.

على هذا الأساس، مِن الأهمية بمكان البحث عن حلول ناجعة لإنشاء وتعزيز التكنولوجيا والخبرة، مِن خلال تجاوز نظام حقوق الملكِيَّة الفكرية الذي يفرضه الغرب والاحتكارات التكنولوجية، وذلك عبر إقامة شراكات مربحة للجانبين مع بلدان في الجنوب العالمي، مثل الصين.

النفاذ إلى الطَّاقة ومسألة الدعم

لا تزال الحكومة تهيمن على سوق الطَّاقة في الجزائر. ومع ذلك، فإنَّ النموذج الاقتصادي غير المستدام للمرافق المملوكة للدولة وسوء إدارتها فسح المجال إلى دعوات للخصخصة وإنهاء الدعم. مِن أجل التكيُّف مع التغييرات الجذرية الحالية في المشهد الطَّاقي، تحتاج الشركة العامة الجزائرية سونلغاز إلى اعتماد إصلاحات تقنية وإدارية ومالية لتصبح مجدية اقتصاديًّا، فضلاً عن جعلها أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة. علاوة على ذلك، يُعدُّ الإصلاح التدريجي للدعم أمرًا ضروريًّا أيضًا.

حاليًا، يقع دعم الكهرباء في الجزائر بشكل كبير: تدفع الأسر ما يعادل 0.038 دولارًا

39- de Richoufftz, P. (2021) "Algérie: Contenu local et énergies renouvelables". Alexander & Partner. https://t.ly/0cHST (Retrieved 29 April 2022).

للكيلووات/ساعة للكهرباء (7/1 مِن السعر المدفوع في المملكة المُتَّحدة) وتدفع الشركات 0.033 دولار.[40] أصبحت هذه الأسعار المنخفضة، التي هي أقلُّ بكثير مِن تكلفة الإنتاج (تصل إلى نحو ثلث تكلفة الإنتاج)، ممكنة بفضل سياسة الدعم.

هناك أيضًا إعانات إضافية غير مباشرة، مِن خلال الدعم للوقود الأحفوري، والتي تعتبر ذات صلة هنا بالنظر إلى أنَّ كهرباء الدولة تأتي في المقام الأول مِن الوقود الأحفوري. لسوء الحظ، فإنَّ هذه الإعانات، إلى جانب النظام الضريبي التنازلي في الجزائر، لا تفيد الطبقات المحتاجة بقدر ما تثري أصحاب الأعمال ورأس المال في البلاد. وبالتالي فإن الإصلاح العادل للدعم هو ضرورة سياسية واقتصادية. يجب أنْ يكون هذا الإصلاح تقدميًّا لجهة فئات المجتمع المدعومة: لا ينبغي أنْ يشمل أغنى الطبقات والمجموعات الرأسمالية (التي تزيد بالتالي من أرباحها)؛ بدلاً مْن ذلك، يجب أنْ يسعى إلى التخفيف مِن محنة الفئات الأضعف في المجتمع.[41]

تواجه الجزائر حاليًا أزمةً اقتصادية اجتماعية وسياسية مزدوجة. شكَّلت حركة الاحتجاج الجماهيري (الحراك) التي انطلقت في فبراير 2019 واستمرت أكثر مِن عام تحديًا سياسيًّا جديًّا للنظام الجزائري. يُضاف إلى ذلك التداعيات الاقتصادية السلبية للغاية لكوفيد-19، ما يجعل أيّ إلغاء شامل لدعم الطَّاقة في المستقبل القريب غير مقبول سياسيًّا، فضلاً عن أنَّه غير عادل لملايين الجزائريين الذين زاد فقرهم خلال الأعوام القليلة الماضية. على سبيل المثال، استجابةً للانخفاض العالمي في أسعار النفط في عام 2020، مع انكماش الاقتصاد بنسبة 6% وفقًا لصندوق النقد الدولي وتراجع احتياطات البلاد مِن العملة الأجنبية مِن 62 مليار دولار إلى 47 مليار دولار بحلول نهاية عام 2020،[42] حددت الحكومة التزامها بالإنفاق الاجتماعي مع خفض بنسبة 30 %. ومع ذلك، شهدت البلاد عجزًا كبيرًا في الميزانية، وصل إلى 18.4% مِن الناتج المحلّي

40- Fattouh, B. and El-Katiri, L. (2013) “Energy subsidies in the Middle East and North Africa”, Energy Strategy Reviews 2(1): 108–115.

41- IEA (2020) “Low fuel prices provide a historic opportunity to phase out fossil fuel consumption subsidies”.

42- Financial Times (no date) “Algeria on the brink as pandemic and low oil price take their toll”. https://t.ly/OnLjX (Retrieved 1 July 2022).

الإجمالي في عام 2021.[43] علاوة على مستويات الفقر المتزايدة، فقدت مئات الآلاف مِن الوظائف، بما في ذلك في القطاع غير النظامي/ غير الرسمي المُتَّسم بالهشاشة. وفقًا للبيانات الحكومية، فقدت 500 ألف وظيفة في عام 2020 وحده.[44][45] وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، ما زال الاقتصاد الجزائري تحت الضغط، على الرغم مِن أنَّ الحرب في أوكرانيا قد تمثل نعمة لحكام الجزائر، إذ ارتفعت أسعار النفط والغاز مجددًا.

قد يكون دمج الكهرباء المُتجدِّدة في مخططات الدعم الحكومية خيارًا لتعزيز نمو الطَّاقة المُتجدِّدة. ومع ذلك، فقد ثبت أنَّ نموذج سياسة المناخ النيوليبرالية العالمية الحالية غير فعَّالة في عدم تحفيز الوقود الأحفوري مِن خلال نموذج تسعير الكربون، ومِن خلال تشجيع الاستثمار منخفض الكربون عبر الدعم وآليات التعاقد التفضيلية. ينظر هذا النموذج النظري للسياسات إلى الحكومات باعتبارها حامية لرأس مال القطاع الخاص، مما يمنعها مِن مواجهة التحدِّيات الاجتماعية والبيئيّة. مع عجزها الاستثماري الهائل وعدم الكفاءة التكنولوجية، فشلت مناهج سوق الخصخصة حتى الآن في تحقيق الانتقال الطَّاقي الذي يُعدُّ ضروريًّا للغاية في الجزائر.[46] وبالتالي، هناك حاجة إلى التزام سياسي قوي تجاه الانتقال الطَّاقي داخل قطاع الطَّاقة العام الجزائري، مع الإدماج المتحكم فيه للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، جنبًا إلى جنب مع الحوكمة التشاركية والشفافية والديمقراطية للشركات المملوكة مِن الدولة.

حاجة الجزائر لانتقال طاقي عادل

عززت الطفرة النفطية لأعوام الألفين الميزان المالي العام وسمحت بالقيام باستثمارات كبرى، لكنَّ تدني أسعار النفط منذ يونيو 2014، بما في ذلك خلال وباء

43- Ozili, P. (2020) "COVID-19 in Africa: Socio-economic impact, policy response and opportunities", International Journal of Sociology and Social Policy. Doi: 10.1108/IJSSP-05-2020-0171

44- Benali, A. (2022) "Impact de la pandémie en Algérie: Plus de 500.000 emplois perdus", Algerie Eco, 22 June.
https://t.ly/mB9-e (Retrieved 1 July 2022).

45- World Bank (no date) "Algeria overview: Development news, research, data".
https://t.ly/pPAAO (Retrieved 1 July 2022).

46- Sweeney, S. and Treat, J. (2022) "Energy transition or energy expansion?" London: Transnational Institute.
https://t.ly/gS8kC (Retrieved 30 May 2022).

كوفيد-19 (على الرغم مِن انعكاسها الآن بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا)، ألقى بظلال الشكّ على استراتيجية البلاد الاقتصادية والطَّاقية. غطَّت مداخيل التصدير 67% فقط مِن مجموع الواردات عام 2015، بينما يعرف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات العملة الصعبة تراجع مطردًا، مِن 121.9 مليار دولار في أكتوبر 2016 إلى 42 مليار دولار في مارس 2021.[47]

يعاني الاقتصاد الجزائري مِن الحساسية لتقلبات الأسواق العالمية، نظرًا لارتباطه الكبير بمداخيل النفط والتي لا يمكن أنْ تكون أساسًا صلبًا لبناء مخططات اقتصادية متينة. عدم الاستقرار هذا مؤكد بالأداء الاقتصادي الأخير الذي تميز بانكماشات وانتعاشات. وفاقم وباء كوفيد-19 مِن حدَّة الأزمة الاقتصادية التي كانت موجودة أصلاً في البلاد وشكل تهديدًا إضافيًّا لواضعي السياسات الجزائريين لجهة بناء اقتصاد متنوع وتنفيذ انتقال طاقي، ممَّا أدَّى إلى تزايد عجز الميزانية، والانكماش الاقتصادي، وخفض الإنفاق العام، وكلها عوامل أدَّت إلى صعوبات في إيجاد المال لتمويل الانتقال الطَّاقي.

ومع ذلك، بعد هذه المعاناة، ارتفعت أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2021، إثر الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد كوفيد: بلغ متوسط أسعار خام برنت 71 دولارًا للبرميل في عام 2021 (بلغت ذروتها عند 86 دولارًا)، بعد أنْ بدأت العام عند 50 دولارًا للبرميل. ارتفعت عائدات تصدير المحروقات مِن 20 مليار دولار إلى 34.5 مليار دولار خلال هذه الفترة. بعد ذلك، أدَّى غزو أوكرانيا إلى ارتفاع أكبر لأسعار النفط، إذ تجاوزت لفترة وجيزة 123 دولارًا لبرميل خام برنت في بداية الحرب.[48]

في حين أنه قد تبدو هذه الأخبار جيدة (على الأقل بالنسبة لحكام الجزائر)، إلا أن مثل هذه الأسعار المرتفعة قد تكون عائقًا أمام الانتقال إلى الطَّاقة الخضراء لأنها قد ترسخ العقلية الاستخراجية والريعية، وقد تعطي دفعًا لمزيد من التنقيب عن الوقود الأحفوري، خاصة في السياق الحالي الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء اعتماده

47- سيرانو، ف .(2022). "ارتفاع أسعار النفط يمنح النظام الجزائري متنفسًا"، معهد الشرق الأوسط.. متوفر على:
https://t.ly/VnqU12022 استخرج في 30 مايو

48- M.M.Akrofian, S.H.Antwi "COVID-19 energy sector responses in Africa: A review of preliminary government interventions", (2020)
https://t.ly/e_KsH

على الغاز الروسي من خلال تنويع مصادره.[49] هناك بعض الدلائل المقلقة على أنَّ هذا هو الاتجاه الذي تتخذه بالفعل الطبقات الحاكمة الجزائرية: لقد وافقوا على ضخِّ المزيد مِن الغاز إلى إيطاليا، ويفكرون الآن في استكشاف واستغلال حقول جديدة، بمساعدة الدول والشركات الأوروبية.[50]

تتطلب احتياجات البلاد على المدى الطويل تحولاً سريعًا وتحولاً مزدوجًا، انتقالاً اقتصاديًّا وانتقالاً طاقيًّا. يتضمن التحول الاقتصادي الابتعاد عن الاقتصاد المعتمد على الوقود الأحفوري بشكل أساسي إلى اقتصاد أكثر تنوعًا يعتمد على الأنشطة الصناعية والزراعية المستدامة، فضلاً عن الانتقال مِن كونه مستوردًا صافيًا للمنتجات إلى منتج صناعي. مِن ناحية أخرى، ينطوي الانتقال الطَّاقي على التحول مِن حرق الوقود الأحفوري إلى استخدام ناقلات طاقة أكثر استدامة عبر نشر التقنيات الخضراء ودراسة كيفية استخدام الطَّاقة، ومِن قِبَل مَنْ ينبغي استخدامها لتحقيق أقصى قدر من العدالة الاجتماعية ورخاء الإنسان.

وفقًا لخارطة طريق "صفر صافٍ 2050" للوكالة الدوليَّة للطاقة، فإنَّ إزالة الكربون بما يتماشى مع اتفاقية باريس لا يسمح بالاستثمار في حقول النفط والغاز الجديدة. كما هي الحال حاليًا، إذ يُتوقع بحلول عام 2030 أنْ تكون البلدان قد تجاوزت بأكثر مِن 20% الحدَّ الأقصى للانبعاثات الممكنة إذا حوفظ على هدف اتفاقية باريس: الحدُّ من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية بحد أقصى. علاوة على ذلك، تتحكم شركات النفط في أصول تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات، والتي، وفقًا للهيئة الحكومية الدوليَّة المعنية بتغيّر المناخ، لن تتمكن أبدًا مِن حرقها إذا كان البشر ينوون البقاء على قيد الحياة على هذا الكوكب. العديد مِن الأخطار الخفية في قطاع النفط أصبحت الآن واضحة بشكل متزايد للمستثمرين مِن القطاع الخاص والمؤسسات المالية العامة. وبالتالي، فإن استقرار الأسعار، والتخلص التدريجي مِن الإنتاج والسعي إلى المزيد مِن السلع البديلة، مثل الهيدروجين الأزرق والأخضر، هي مِن أهم أولويات

49- المفوضية الأوروبية (دون تاريخ) "REPowerEU: طاقة ميسورة التكلفة وآمنة ومستدامة لأوروبا". متوفر على: https://t.ly/VLKTU (استُخرج في الأول من يوليو 2022)

50- بوليجر م. (2022). "الجزائر: مقابلة مع وزير الطاقة محمد عرقاب حول إمدادات الغاز المحتملة"، دير شبيجل ، 19 جوان. متوفر على:
https://t.ly/Wz0EW (استخرج في الأول من يوليو 2022)

منتجي الهيدروكربونات.

تحتِّمُ طبيعة أزمة المناخ الاستعجالية مشاركة صناعة النفط والغاز والحكومات والمؤسسات المالية (وإنْ كان ذلك بطرق مختلفة تمامًا)، فضلاً عن المشاركة النشطة للعمال والنقابات العمالية، في اتخاذ قرارات حازمة، والتزامًا قويًّا لتحويل هذه القرارات إلى أفعال. يجب أنْ ينتهي تطوير ودعم قطاع الهيدروكربونات، باستراتيجية سريعة، ولكنَّ عادلة، للتخلص التدريجي والمخطط مِن إنتاج النفط الحالي مع مساعدَّة البلدان المعتمدة على النفط والمجتمعات والعاملين في جميع أنحاء العالم على انتقال سلس.[51]

للأسف، ليس واضحًا إذا كانت الجزائر تخطط للتخلص مِن إنتاج النفط في المستقبل القريب. مثلما ذكر سابقًا، نظرًا لارتفاع الطلب الأوروبي تبحث الجزائر الآن عن مزيد مِن تطوير صناعتها النفطية والغازية عبر جلب مستثمرين لاكتشاف حقول غاز ونفط جديدة. تعزز هذه الاستراتيجية خطر الأصول المثبتة والعالقة في البلاد، كما تنطوي على خطر أن يؤدِّي الانخفاض الفوضوي في الطلب على النفط إلى انهيار اقتصادي للجزائر، بسبب اعتمادها الكامل على صادرات الوقود الأحفوري. قد يتضمن مثل هذا الانهيار فقدان الدعم الحكومي للخدمات العامة، وهبوطًا في المنتجات الأساسية المدعومة، وإضعافًا (إن لم يكن انهيارًا تامًا) للشركات الوطنية، وبالتَّالي الخصخصة، التي مِن شأنها أنْ تكون قناة مؤدِّية للرأسمالية النيوليبرالية والاستعمار الجديد. قلَّةٌ مِن الجزائريين يستطيعون العيش بشكل لائق في مواجهة مثل هذه الآثار المتطرفة.

تمثلُ الفرصة الحالية التي توفرها زيادة أسعار النفط (بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا) لحظة جيدة لتخصيص تمويل كبير لنشر الطَّاقة المُتجدِّدة في الجزائر والانتقال الطَّاقي. يجب على الحكومة الجزائرية إعطاء الأولوية على الفور لانتقال طاقي وتنويع اقتصادي، مِن أجل حماية السيادة الوطنية وتوفير مستقبل آمن للجزائريين على المدى الطويل. يجب أنْ يكون هذا مصحوبًا بمنحٍ مناخية مِن بلدان الشمال، كجزء مِن جهود إصلاح المناخ، لمساعدة الجزائر على التكيُّف مع آثار تغيّر المناخ والانتقال إلى الطَّاقة

51- G.Muttitt, S.Kartha, “Equity, climate justice and fossil fuel extraction: principles for a managed phase out”, (2020) - https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14693062.2020.1763900

المُتجدِّدة. بالنظر إلى المستقبل، يمكن لتصدير الهيدروجين الأخضر (أو مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة الأخرى) أنْ يسمح للبلاد بالحفاظ على مكانتها كمصدر موثوق للطاقة في عصر ما بعد المحروقات.

على أنَّ هذا السيناريو لن يكون قابلاً للتطبيق إلا إذا أصبحت مصادر الطَّاقة المُتجدِّدة جزءًا أكبر بكثير مِن مزيج الطَّاقة في البلاد. وبخلاف هذا، فإنَّ نمو البنية التحتية المخصصة حصرًا لإنتاج الهيدروجين لأغراض التصدير، على سبيل المثال، سيعوق تحول البلاد، ويؤدي إلى تفاقم مشاكل الطَّاقة فيها، وإدامة موقعها التبعي داخل الاقتصاد العالمي.

يمكن اعتماد العديد مِن أدوات السياسة لإدارة التخلص التدريجي العادل مِن النفط والغاز في الجزائر.[52] يجب على الحكومة الجزائرية تطوير أدوات سياسات تنطلق مِن القاعدة (مِن أسفل لأعلى) لحماية العمال وأسرهم والمجتمعات التي ستتأثر بإيقاف تشغيل صناعات النفط والغاز. تحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي تشكيل لجنة/ هيئة لتحديد عمَّال النفط والغاز والمجتمعات المحلِّيَة التي ستتضرر بشكل مباشر مِن الانتقال. إنَّ المساعدة المالية وإعادة التأهيل والعودة إلى سوق الطَّاقة الخضراء هي كلها تدابير مطلوبة. في هذا السياق، هناك حاجة إلى برامج المهارات الخضراء، لتمكين العمال المتضررين مِن الوصول إلى فرص جديدة في سوق العمل.

تتطلبُ حماية المجتمعات مِن أيِّ آثار سلبية لانتقال الطَّاقة حوكمةً ديمقراطية وآليات تشاركية تنطلقُ مِن القاعدة. إنَّ تثقيف الجمهور حول أخطار تغيّر المناخ والحاجة إلى انتقال الطَّاقة، مِن خلال المدارس والمساجد والقنوات التعليمية والدينية المختلفة، سيكون مفيدًا في غرس موقف أكثر مسؤولية تجاه العالم. يجب حشد الشباب وبناء التضامن مع المجتمعات المحلِّيَة الجزائرية التي تقاوم وتتأقلم مع تغيّر المناخ مِن خلال الحركة الدوليَّة للعدالة المناخية العالمية. يمكن أنْ يكون إنشاء لجان على مستوى القاعدة ووزارة مخصصة (أو على الأقل قسم داخل وزارة) لإدارة الانتقال العادل

52- H.Brauers, D.Fenner “Comparing coal commissions: What to learn for future fossil phase-outs?” (2022)- https://t.ly/Hvhf9

استراتيجية فعالة. سيكون التعلم مِن التجارب الأخرى في جميع أنحاء العالم أمرًا حيويًّا: يوفر التخلص التدريجي المستمر مِن الفحم في العديد مِن الدول دروسًا قيمة حول إدارة عمليات التخلص التدريجي مِن النفط والغاز بشكل عادل.[53] تظهر هذه التجارب أهمية ما يلي:

- وضع أهداف طموحة تتوافق مع اتِّفاقية باريس من خلال عملية واضحة، مع آليات تمويل وتنفيذ وتعاون مختلفة في مجال الطَّاقة، وتوضيح الإطار الزمني المطلوب لسَنِّ التوصيات في صيغة تشريعات.

- اعتماد نهج شامل، مع تمثيل النساء والشباب والأقليات الممثلة تمثيلاً ناقصًا.

- الحفاظ على توازن القوى بين مختلف الجهات الفاعلة، والاعتراف بالأهمية المركزيَّة لمطالبات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقّ الناس في الطَّاقة وسبل العيش اللائقة والبيئة الصالحة للعيش، وكذلك الحقّ في الأرض أو الموارد الأخرى للمجتمعات التي قد تتأثر بالمشاريع المُتجدِّدة.

- ضمان شفافية هياكل صنع القرار والعمليات المؤسسية مع توفير الفرص للمداولات المحافظة على الخصوصية.

- السعي إلى التغييرات الهيكلية، بدلاً مِن التركيز فقط على الآثار الاقتصادية. مِن المهم تحديد المجتمعات المتضررة وإشراكها والنظر في الآثار الجندرية المهملة حتى الآن للتخلص التدريجي مِن النفط والغاز.

- التأكيد على أهمية سياسات المناخ الطموحة للحكومة والتزامها بتحقيق انتقال عادل مِن خلال مساعدَّة المناطق والمجتمعات المتضررة.

53- المرجع الابق.

- حشد المساعدة المالية والتقنية والإدارية الدوليَّة لدعم انتقال عادل لا يترك أحدًا يتخلف عن الركب.

- أخيرًا، لضمان استمرارية أعمالها على المدى الطويل، يجب على شركة النفط المملوكة للدولة "سوناطراك" إجراء تحليل شامل للأخطار لأي استثمار نفطي مستقبلي، كما ينبغي عليها التفكير بجدية في فرص أعمال الطَّاقة المُتجدِّدة.

خاتمة

تعكسُ حالة الجزائر ومخاوفها وضعيَّة العديد مِن البلدان النفطية والغنية بالغاز حين واجهت الانتقال الطَّاقي العالمي المطلوب. أضاعت الجزائر عدَّة فرص لامتطاء ركب الانتقال الطَّاقي بسبب عدم إعطاء نخبتها الحاكمة الأولوية لهذا الملف إلا مؤخرًا. في ظلِّ هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، ستعاني البلاد في سبيل تمويل الانتقال الطَّاقي وفي الوقت نفسه تجنب تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الحفاظ على إمدادات الكهرباء المدعومة للشعب). يعتمد السلام الاجتماعي فعليًّا على طاقة منخفضة التكاليف. بالإضافة إلى هذه القضايا المحلِّيَة، قد يؤدِّي التحول العالمي في مجال الطَّاقة إلى فرض ضغوط إضافية على البلاد. بصرف النظر عن التأثير المباشر على شركة النفط والغاز الوطنية وموظفيها وعائلاتهم، قد يؤدِّي التحول العالمي للطاقة إلى انخفاض عائدات تصدير النفط، والانهيار الاقتصادي، والإفقار للعديد مِن الجزائريين.

تركز الاتجاهات النيوكولونيالية العالمية لانتقال الطَّاقة، ولا سيَّما سياسات التصدير الخضراء المتمحورة حول الاتحاد الأوروبي، بشكل أساسي على دعم التحول الأخضر على المستوى الأوروبي، وذلك على حساب الموارد منخفضة التكلفة والعمالة بَخسَة القيمة في بلدان الجنوب. إنَّ مِن شأن إعطاء الأولوية لتصدير الطاقات المُتجدِّدة والهيدروجين الأخضر (على سبيل المثال) إعاقة انتقال الجزائر، لأنَّ الاستراتيجية الموجهة للتصدير ستأخذ عندئذ الأسبقية على معالجة تحديات الطَّاقة المحلِّيَة والاقتصاد. إذا استخدمت الأموال المحدودة المخصصة لانتقال الطَّاقة في الجزائر لبناء و/أو تجديد البنية التحتية للتصدير، فإنَّ ذلك سيعوق قدرة البلاد على تلبية متطلبات التحول في الطَّاقة المحلِّيَة. إذًا عوضًا عن التركيز على الصادرات، مِن المنطقي والعادل إعطاء الأولوية لاحتياجات انتقال الطَّاقة المحلِّيَة، بدلاً مِن (على سبيل المثال) تصدير الهيدروجين الأخضر لأوروبا اقترانًا باستهلاك الوقود الأحفوري داخل الجزائر.

يتطلب الانتقال العادل تجاوز مجرد التحول إلى تكنولوجيات الطَّاقة الخضراء، ليشمل أيضًا ضمان حماية موظفي قطاع النفط والغاز وعائلاتهم، فضلاً عن توفير المهارات اللازمة لإدماجهم في سوق العمل الأخضر. كما يتطلب ضمان وصول الجميع لطاقة

ثابتة بأسعار معقولة، والتعافي مِن جميع الآثار السلبية للنمط الاستخراجي على الاقتصاد، وعلى المجتمع والسياسة والبيئة. أهم شيء، لتجنب أنْ يكون الانتقال مجرد تحول مِن استخراجية أحفورية "بنية" إلى استخراجيَّة "خضراء" متجدِّدة، فهناك حاجة ماسة لحماية حقوق الأرض والموارد للمجتمعات التي تعيش بالقرب مِن مواقع الطَّاقة المُتجدِّدة.

في حين تحتاج مشاركة القطاع العام في الانتقال الطَّاقي إلى التعزيز، يجب – أيضًا – تحسين طرق إدارة مؤسسات هذا القطاع العام، إذ ينبغي أنْ تكون أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة. وفي نهاية المطاف، هناك حاجة إلى سياسات وآليات أفضل فيما يتعلق بالتوزيع العادل للثروة الوطنية وسدِّ الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن قطاع طاقة أكثر ديمقراطية يسمح للجزائريين بالمشاركة بنشاط في تحديد مستقبلهم وإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الطَّاقة الخاصّة بهم.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أنْ تلتزم الجزائر بمبادرات المناخ وأنْ تضع أهدافًا عالية المستوى لخفض الانبعاثات، ويجب أنْ ترفض أيَّ استثمارات مستقبلية لا تتوافق مع اتفاقية باريس. بعد ذلك، يجب أنْ تكون الخطوة التالية هي الإعداد الشامل للتخلص التدريجي مِن الوقود الأحفوري والتخلي التدريجي عن الكربون في قطاع الطَّاقة.

لتجنب الانهيار الدراماتيكي للاقتصاد الجزائري، سيتطلب التخلص التدريجي المخطط والعادل مِن صناعة الوقود الأحفوري تعاونًا دوليًّا. أخيرًا وليس آخرًا، هناك حاجة إلى تواصل عام فعال فيما يتعلق بقضايا الطَّاقة الحالية والمستقبلية، فضلاً عن المخاطر الاقتصادية التي تواجه قطاع النفط والغاز، لتعزيز استعداد الشعب الجزائري للقبول والتعاون بخصوص الإجراءات اللازمة للتخفيف مِن المخاطر الاقتصادية التي ينطوي عليها الانتقال الطَّاقي.

(13)

انتقالاتٌ مُجْحِفَةٌ:

دور دول الخليج في "التحوّل إلى الاستدامة" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كريستيان هندرسن

كانت قدرة دول الخليج على التعامل مع التغيّر المناخي موضع تفكُّر في الاعلام الغربيّ في السنوات الأخيرة. وفي بعض الحالات، كانت قدرة تلك البلدان على النجاة محلّ سؤال هي ذاتها. ومِن المحتمل، بحسب مقالة في **الجارديان** البريطانية، أنْ تشهد المنطقة في المستقبل القريب ضربًا مِن "القيامة" نتيجة الزيادة في درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر.[1] ترسم المقالة لوحةً لدول صاغتها بيئات طبيعية مناوئة، ومجتمعاتٍ هشَّة سوف تلقي بها الأزمة المناخية مِن على شفير الهاوية. وتشير المقالة، علاوةً على تحديات التغيّر المناخي، إلى أنَّ تراجع الطلب على النفط والغاز سوف يكون سببًا آخر لزوال دول الخليج، نظرًا إلى اعتمادها على صادرات المحروقات.

تتّسم هذه التقارير بعيوب تحليلية جسيمة، إلى جانب نبرتها الدرامية. فهي تميل إلى افتراض أنَّ دول الخليج فاعل سلبيّ في سياسات التغيّر المناخي. وبدلاً مِن أنْ تكون سيطرة هذه الدول على 30-40% مِن احتياطي النفط المُثبَت مصدر قوة، فإنَّها تُصوَّر كنقطة ضعف، وتُضَمَّن أنَّ تزايد استخدام الطاقات المُتجدِّدة سوف يجعل تلك البلدان نافلةً، بينما ينتقل الاقتصاد العالمي إلى أشكال خضراء مِن الطَّاقة. ويحسب هذا التصوير أيضًا، بناءً على تصوّر ظروف بيئيّة ومناخية مشتركة، أنَّ منطقة الخليج على

1- Wintour, P. '"Apocalypse soon": reluctant Middle East forced to open eyes to climate crisis', Guardian, 29 October 2021.
https://t.ly/-wGzP

متن القارب ذاته مع أجزاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى في ما يتعلّق بخطر الأزمة المناخية وتحديات الانتقال الطَّاقي.

يخالف هذا الفصل تلك الافتراضات. ويبيّنُ أنَّ بلدان الخليج ليست مجرّد منتجين لا سلطة لهم، بل تعمل على ضمان بقائها في مركز نظام الطَّاقة العالمي. وهذا يستلزم صوغ سياسة ثنائية: سياسة تتيح لها أنْ تفيد مِن كلٍّ مِن الوقود الأحفوري والطاقات المُتجدِّدة. وبلدان مجلس التعاون الخليجي عازمة على استخراج النفط والغاز ومنتجاتهما الثانوية الأدنى وإنتاجها وبيعها، ما دام ثَمَّة طلب عليها.[2] إلا أنَّها تسعى، في الوقت ذاته، إلى اكتساب موطئ قدم في أسواق الطاقات المُتجدِّدة وفي تطوير الوقود البديل، كالهيدروجين، وتستخدم رؤوس أموالها كي تستثمر في مزارع الريح والشمس في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبخلاف الافتراض الذي مفاده أنَّ بلدان الخليج عرضة لنفس الأخطار الاجتماعية البيئيّة التي تواجه بقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوضح هذا الفصل – أيضًا – أنَّ بعض دول مجلس التعاون الخليجي تستثمر في بنية تحتية من شأنها أنّ توفّر بعض الحماية من الأزمات. وهذا ما سيمدّها بمقدرة على إدارة موارد الماء والغذاء والطَّاقة تتجاوز بمراحل مقدرة البلدان الأخرى في المنطقة، الأمر الذي يمكن أنْ يوفر بعض الحماية من الاضطراب البيئي.

تبقى الإحاطة بهذه الديناميات أساسيةً للإحاطة بمعالم الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد اتّسمت تدفُّقات الطَّاقة واستخراجها وتطويرها في هذه المنطقة بأنساق تاريخية مِن سيطرة الشمال على الجنوب. وأدّت الحقبة الاستعماريَّة إلى إدماج كثير مِن مجتمعات المنطقة إدماجًا خاضعًا بالاقتصاد العالمي. وعلى سبيل المثال، فإنَّ اقتصادات شمال أفريقيا تحدَّدت باستخراج السلع الزراعية والموارد الطبيعية؛ وهو دور لا يزال إرثه مستمرًّا إلى يومنا هذا.[3] في حين أنَّ ما يتوجّب

2- مجلس التعاون الخليجي اتحادٌ سياسي واقتصادي لستة بلدان في شبه الجزيرة العربية، هي السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعمان. قام هذا الاتحاد في عام 1981. وباستثناء الكويت، فإنَّ التمثيل الديمقراطي في هذه البلدان يبقى متدنّيًا.

3- مِن الأمثلة على ذلك القطن في مصر والنبيذ في الجزائر، وهما محصولان سيطرا على هذين الاقتصادين خلال الفترة الاستعمارية. يُنظَر:

Meloni, G. and Swinnen, J. (2014) 'The rise and fall of the world's largest wine exporter – and its institutional legacy', Journal of Wine Economics; and Jakes, A. (2020) Egypt's Occupation (Stanford: Stanford University Press.

علينا إدراكه هو أنَّ لهذا التراتب الآن تجلٍّ إقليمي أيضًا؛ فقوة دول الخليج الاقتصادية والسياسية الناشئة تخلق ديناميةً إقليمية شديدة الاستقطاب، ورؤوس أموال مجلس التعاون الخليجي تُستثمر في الاقتصادات الرسمية لبعض الدول العربيَّة الأشد كثافةً سكانية: يشكّل الخليج واحدًا مِن أكبر مصادر رأس المال الخارجي في بلدان مثل الأردن ومصر والسودان.[4] وتقوم بلدان الخليج، في الوقت ذاته، بدورٍ في الإشراف على السياسات الداخلية لتلك الدول. إذ أنَّ مساعداتها واستثماراتها ترسّخ زعامتها، مُتيحَةً لها أنْ تصمد في وجه العواصف الاقتصادية وتقمع معارضتها السياسية الداخلية. هكذا تقف قوة دول الخليج في طريق التقدم الاجتماعي والديمقراطي الذي يتوقف عليه انتقالٌ طاقيّ عادل. ذلك أنَّ النَّفاذ المتساوي إلى الطَّاقة النظيفة وسواها مِن الموارد، كالماء والغذاء، وأشكال التعويض وجبر الضرر، كالتعويضات المناخية، تتطلب تحولاً سياسيًا بقدر ما تتطلب تجديدًا بيئيًّا تقنيًّا.

لهذه الدينامية شديدة الاستقطاب تداعيات عالمية أيضًا. فأحد الأهداف السياسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي هو ضمان ألّا تؤدّي المخاوف الاجتماعية المتعاظمة حيال الوقائع المريعة للأزمة المناخية إلى تنظيم حكومي يتداخل مع الطلب على الوقود الأحفوري ويُفضِي إلى انخفاض قيمة موارده. وهذا هدف مشترك مع شركات وأسواق وطبقات حاكمة أخرى في الاقتصاد العالمي. وبهذا المعنى، فإنَّ على الاستراتيجيات الناجحة للانتقال العادل أنْ تأخذ في الحسبان دور الخليج في مثل هذه التحالفات، وحصيلة نفوذه في الاقتصاد العالمي. وتتجلّى سلطة دول الخليج في استثمارها في الأسواق العالمية، وفي الدعاية والإعلان، والمناسبات الرياضية ومؤسسات عدَّة، مثل مؤتمر الأمم المُتَّحدة القادم عن المناخ في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة.

4- يُنظَر:

Hanieh, A. (2013) The Lineages of Revolt (Chicago: Haymarket Books); Choplin, A. and Vignal, L. 2016 'Gulf investments in the Middle East: Linking places, shaping a region', in The Transnational Middle East 2016 ed. Vignal, L. London: Routledge ; Young, K. (2022) The Economic Statecraft of the Gulf Arab States: Deploying Aid, Investment and Development Across the MENAP (London, New York, Dublin: I.B. Tauris); Henderson, C. (2022) 'The rise of Arab Gulf agro-capital: Continuity and change in the corporate food regime', The Journal of Peasant Studies 49:5, 1079-1100.

https://t.ly/noJLp

هل ثَمَّة تحوّلٌ إلى الطَّاقة الخضراء في الخليج؟

شهدت السنوات الأخيرة في دول الخليج، استخدام مصطلحيّ "الاستدامة" و"الاقتصاد الأخضر" الرائجين بالكثرة التي يُستخدمان بها في كلّ مكان آخر. ودول مجلس التعاون الخليجي حريصة على تصوير نفسها كمشارك متحمّس في التغيّر البيئي.[5] يظهر هذا أكثر ما يظهر في المملكة العربيَّة السَّعوديّة والإمارات العربيَّة المُتَّحدة وقطر، الدول الثلاث التي يركّز عليها هذا الفصل. وهي بلدان عززت استثمارها في الطَّاقة المُتجدِّدة وأعلنت عن برنامج للتحديث البيئي، اشتمل على خطط لـ"نفط وغاز منزوعيّ الكربون" واقتصاد تدويري، والزراعة الرأسية، ومجموعة من الحلول التقنية.[6] [7] في حين أنَّ هذه التصورات تعتّم على حقيقة واقعة بعيدة كلّ البعد عن مبادئ الاستدامة البيئيّة وممارستها. فهذه البلدان لا نيّة لها في تخفيض إنتاجها النفطي، وكانت قد أفصحت عن التزامها توسيع الإنتاج ما دام ثَمَّة طلب. وبهذا المعنى، يكون موقف الخليج منحازًا تمامًا لموقف معظم مصدّري المحروقات الآخرين وشركات النفط.

عبّر المسؤولون الخليجيون عن هذا الموقف صراحةً. وفي صيف عام 2021، أفصح عنه وزير الطَّاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود، بوضوح تام. فوفقًا لأحد تقارير بلومبيرغ، علّق الأمير في لقاء خاص على نيّة بلده مواصلة إنتاج النفط وبيعه مهما تكن الظروف. "**ما زلنا آخر رجل على قيد الحياة، وسنخرج آخر جزيء من الهيدروكربونات**".[8] وهذا ما ردَّده مسؤولون آخرون في المنطقة. ففي عام 2022، قالت وزيرة المناخ والأمن الغذائي في الإمارات، مريم المهيري، أنّه "**ما دام العالم بحاجة إلى**

5- يُنظَر:

Zumbraegel, T. (2022) Political Power and Environmental Sustainability in Gulf Monarchies (Palgrave Macmillan).

6- CNBC, 'As long as the world needs oil and gas, we're going to give it to them, says UAE minister', CNBC, 27 September 2022.
https://t.ly/Lr-HI

7- يبقى معنى النفط والغاز منزوعيّ الكربون معنىً مبهمًا لكنّه يشير إلى ابتكارات تقنية كاحتجاز الكربون وكهربة الإنتاج.

8- Blas, J. (2021) 'The Saudi Prince of oil vows to drill "every last molecule"', Bloomberg, 22 July 2021.
https://t.ly/L9LCv

النفط والغاز فسنمدّه بهما".[9] وتنعكس هذه النيّة في حماية الأصول الهيدروكربونية وتلبية الطلب عليها في خطط كلّ دولة من دول الخليج الرامية إلى القفز بإنتاجها من النفط والغاز.[10]

في ضوء هذا الالتزام الحازم بالنفط والغاز، كيف تتلاءم الطاقات المُتجدِّدة مع سياسات الطَّاقة الخليجية؟ يجب التشديد، أولاً: على أنَّ التقدّم الحالي في الانتقال إلى الطَّاقة المُتجدِّدة في دول الخليج يبقى بالغ البطء. في عام 2019، كان إنتاج الإمارات العربيَّة المُتَّحدة للطاقات المُتجدِّدة هو الأكبر ضمن خليط طاقاتها، بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بنسبة 0.67% من الاستهلاك الوطني الإجمالي للطاقة في البلد.[11] وهذا أدنى بكثير ممَّا في العديد من الدول خارج مجلس التعاون الخليجي.[12] غير أنّ بعض دول الخليج أعربت عن عزمها تغيير هذا الواقع. وأعلنت الإمارات العربيَّة المُتَّحدة التزامها توفير 50% مِن حاجتها إلى الكهرباء من خلال "طاقة نظيفة"، باستخدام خليط مِن الطاقات المُتجدِّدة والطَّاقة النووية و"الفحم النظيف"، بحلول عام 2050.[13] وتنوي المملكة العربيَّة السَّعوديّة بلوغ الهدف ذاته بحلول عام 2030.[14]

في هذه السياسات طموحٌ زائد ويجب أنْ تُعامل بشيء مِن الشكّ. يُتيح إطلاق هذه التصريحات لتلك البلدان أنْ تظهر بمظهر الساعي وراء الاستدامة البيئيّة. وبذلك يكون التزام الانتقال إلى الطَّاقة المُتجدِّدة جزءًا مِن التزام الاستدامة البيئيّة الأوسع، ذلك الالتزام الذي يتجلّى – أيضًا – في معارض عامة، مثل إكسبو دبي 2020 الذي

9- CNBC (2022) 'As Long as the World Needs Oil and Gas.'

10- يجب أن نوضح أنَّ هذا قرار اتّخذته الطبقات الحاكمة في دول الخليج. وأحد الأسئلة التي تتطلب مزيداً من البحث هو مدى دعم البشر العاديين في المنطقة لهذا القرار. فنظراً إلى القيود المفروضة على حرية التعبير في كثير من دول المنطقة، فإنّه يصعب تحديد درجة الاهتمام بالبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي وفهمها، لكنَّ هذا لا يعني أنَّ لا وجود لهذا الاهتمام.

11- World Bank (2023) 'Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)'. https://t.ly/NXDmL

12- على سبيل المثال، تمثّل الطاقات المتجدّدة 12.2 بالمئة من الاستهلاك في تونس (الأعلى في شمال أفريقيا). وتمثّل في الأردن 8.17 % .

(world bank, 'renewable energy consumption').

13- U.ae (2023) UAE Energy Strategy 2050, accessed 16 February 2023. https://t.ly/yXN4S

14- Saudi Vision 2030 'Energy and Sustainability' Saudi Vision 2030 2022. https://t.ly/imXAw

غلبت عليه سرديات الاستدامة.[15] كذلك تشكّل سرديات الوعي البيئي أساس تطورات كبرى، مثل نيوم، المدينة المستقبلية الجديدة التي خُطِّط لها أنْ تُقام على ساحل المملكة العربيَّة السَّعوديّة على البحر الأحمر. وسوف تكون نيوم، بحسب المواد التي تروِّج لها، "مخططُ غَدٍ تتقدم فيه البشرية مِن دون مساومة على سلامة الكوكب".[16] تُسفر هذه الحملات الدعائية في بعض الحالات عن تصريحات واضحة الزيف. وكان منظّمُو كأس العالم في قطر 2022 قد زعموا أنَّ تلك الدورة هي الأولى الخالية مِن الانبعاثات الكربونية في التاريخ، لكنَّ الصحفيين والناشطين سرعان ما كشفوا زيف هذا الادّعاء.[17]

بصرف النظر عن كون هذه المزاعم سطحية ومحلّ تساؤل، فإنَّ هذا التمويه الأخضر[18] الزائد يخدم غرضًا مهمًّا، هو التعتيم على حقيقة أنَّ دول الخليج تحتلُّ موقع المنتج الأكبر للنفط والغاز في الاقتصاد العالمي. وهذا يُتيح لهذه البلدان أنْ تحافظ على شرعيتها في الساحة الدوليَّة وتضمن مكانتها كفاعل محوري في الجدالات حول سياسات الطَّاقة. فمن جهة أولى، يضمن التزام النفط والغاز أنْ تُبقي دول مجلس التعاون الخليجي سيطرتها على أسواق الطَّاقة، تلك السيطرة التي تتجلّى في الدور القيادي الذي تمارسه السَّعوديّة والإمارات والكويت وقطر في منظمة الدول المصدرة لنفط (أوبيك). ومِن جهة أخرى، تُظهر صورة الاستدامة والوعي البيئي دول الخليج على أنَّها مساهم مهمّ في أسواقٍ للطاقة المُتجدِّدة ومستقبلٍ خالٍ من الكربون. ومِن الأمثلة على ذلك

15- يُنظَر، على سبيل المثال:
Koch, N. (2022) 'Sustainability spectacle and "post-oil" greening initiatives', Environmental Politics 2022 10.1080/09644016.2022.2127481

16- Thomas, M. and Venema, V. (2022) 'Neom: What's the green truth behind a planned eco-city in the Saudi desert?', BBC News, 22 February 2022.
https://t.ly/cXa54

17- Dufranse, G. (2022) 'Poor tackling: Yellow card for 2022 FIFA World Cup's carbon neutrality claim', Carbon Market Watch, 31 October 2022.
https://t.ly/YxmEG

18- يشير التمويه الأخضر، أو الغسيل الأخضر، greenwashing، إلى إطلاق مزاعم وتعهدات في شأن التحوّل نحو الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية وسوى ذلك مِن الممارسات أو المنتجات التي تَدعي صداقة البيئة لكنّها ليست كذلك في الحقيقة. وهذا يعني تضليل المستهلكين وخداعهم بادعاءات بيئية كاذبة حول استدامة المنتجات أو الاستثمارات، ومكافحة تغيّر المناخ، مِن دون تغيير للسلوك على أرض الواقع. ومع أنَّ هذه الظاهرة ليست حديثة، فقد تصاعدت بشكل مقلق في السنوات الأخيرة في محاولة للاستجابة إلى الطلب المتزايد على المنتجات صديقة البيئة وتزايد الضغوط لتحقيق أهداف اتِّفاقية باريس للمناخ 2015. (المترجم)

الدورة الـ28 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطارية المعنية بتغيّر المناخ "COP28" لعام 2023 التي ستعقد في دبي. فالمُراد لقمم المناخ العالمي هذه، منذ ثلاثة عقود وإلى الآن، هو أنْ تُفضي إلى اتفاق دولي يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة والحدّ من التغيّر المناخي، لكنَّ مِنْ سيقف على رأس المفاوضات، في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة، في COP28 هو رئيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ADNOC)، الأمر الذي وصفه أحد الناشطين بأنّه أشبه بـ"تولية ثعلب مسؤولية قنّ دجاج".[19] يمثّل هذا تناقضًا واضحًا، لكنَّه تناقضٌ يَسِمُ سياسات الاستدامة في كلّ مكان.

غير أنَّ دول الخليج، بعيدًا عن السياسة، مِن المرجّح أنْ تتّخذ في آخر الأمر خطوات تزيد نسبة الطاقات المُتجدِّدة في مزيج طاقاتها المحلّي. لعلّها لا تحقق الانتقال السريع الذي تعهّدت أنْ تحققه، لكنَّه مِن المحتمل أنْ تَتَرسّخَ الطاقات المُتجدِّدة في صميم الاستخراج العالمي للنفط. وكي نفهم ذلك، علينا أنْ نتمعّن في تكوين اقتصاد الطَّاقة في المنطقة ومقتضيات معاش المجتمع من أخذ وعطاء مع الطبيعة، في نظام بيئي حار وجاف.[20] فهذه البلدان تتَّسم بمستويات من الاستهلاك المحلّي للطاقة بالغة الارتفاع. وتتميّز السَّعوديّة والإمارات وقطر ببعضٍ من أعلى مستويات استهلاك الفرد للطاقة في العالم،[21] وتتسم جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستهلاك للفرد أعلى من متوسط استهلاك البلدان عالية الدخل. أحد أسباب هذا الاستخدام المرتفع هو الاستهلاك المحلّي للطاقة في التكييف، وهو طلب فاقمته الطَّاقة المدعومة، مع أنَّ كثيرًا مِن دول مجلس التعاون الخليجي يخفض هذا الدعم الآن. وينجم سبب آخر لهذا الطلب عن تحلية مياه البحر، تلك التحلية التي تغطي غالبية الاستهلاك المحلّي للمياه في معظم دول مجلس التعاون. وتحلية المياه هي عملية شديدة الاستهلاك

19- Meredith, S. (2023) 'UAE sparks furious backlash by appointing Abu Dhabi oil chief as president of COP28 climate summit', CNBC, 12 January 2023.
https://t.ly/w5RPE

20- يعبّر مصطلح "الاستقلاب الاجتماعي" عن حاجة مجتمع مِن المجتمعات إلى دفق ثابت من المواد والطاقة لاقتصاده واستمراره.

21- Our World in Data (2023) 'Per capita electricity use', Our World in Data.
https://t.ly/a9wbX

للطاقة. وتغطي في السَّعوديّة، على سبيل المثال، 20% مِن استهلاك الطَّاقة.[22] ويشير أحد التقديرات إلى أنَّ محطات التحلية في دول الخليج تغطي 0.2% مِن استهلاك الكهرباء العالمي.[23] ولقد توسّع هذا الطلب على الطَّاقة في السنوات الأخيرة بسبب النمو الاقتصادي والسكاني. ففي السَّعوديّة، على سبيل المثال، زاد استهلاك الطَّاقة عن الضعف، من 1335 تيراوات/ساعة في عام 2000 إلى 3007 في عام 2021.[24] ويمكننا ملاحظة زيادات مماثلة في غير مكان في المنطقة.

يغدو هذا المستوى الهائل لاستهلاك الطَّاقة عائقاً مكلّفاً لاقتصادات الخليج. فمعظم الكهرباء في دول الخليج توفّره محطات توليد تعتمد على النفط والغاز. ونتيجة لزيادة الطَّلب المحلّي، تتغيّر وجهة كميات متزايدة مِن النفط بعيدًا عن التصدير إلى المستهلكين العالميين الذين يدفعون بأسعار السوق. ولا يبدي الطلب المحلّي على النفط أيَّ علامة مِن علامات الهبوط. وتشير بعض التقديرات إلى إمكانية استمرار تزايد الاستهلاك المحلّي للنفط بمعدل 5% في السنة.[25] وتشير دراسة إلى أنَّ الاستهلاك المحلّي للنفط في السَّعوديّة سوف يضاهي مقدار الصادر منه بحلول عام 2030.[26] وتحفّز هذه الميول على التوسع في إنتاج الطَّاقة المُتجدِّدة في دول الخليج. فما يدفع التحوّل إلى الطَّاقة الخضراء في هذه البلدان هو فعليًا الحاجة إلى الاحتفاظ بالنفط للتصدير؛ أي أنَّ ما يحفزه هو التزام الاستدامة المالية، لا المخاوف البيئيّة.

22- Demirbas, A., Hashem, A., and Bakhsh, A. (2017) 'The cost analysis of electric power generation in Saudi Arabia', Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy 12, no. 6 (June): 591–96. 10.1080/15567249.2016.1248874

23- Al Wasmi, N. (2017) 'Demand for desalinated water puts pressure on Gulf ecosystems', The National News, 2 February2017. https://t.ly/_T69-

24- Ritchie, H. and Roser, M. 'Saudi Arabia: Energy country profile', Our World in Data. https://t.ly/4GtpS

25- Gately, D., Al-Yousef, N., and Al-Sheikh, H. (2012) 'The rapid growth of domestic oil consumption in Saudi Arabia and the opportunity cost of oil exports foregone', Energy Policy 47 (August): 57–68. 10.1016/j.enpol.2012.04.011

26- المرجع السابق.

سوق جديدة

علاوةً على حاجة دول الخليج إلى إعادة تشكيل إنتاج الطَّاقة المحلّي، فإنها تنظر – أيضًا – إلى الطاقات المُتجدِّدة ووقود مثل الهيدروجين على أنّها فرصة سوق جديدة. والطَّاقة الخضراء هي فئة مِن الأصول الاستثمارية لرأس المال الفائض لدى دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا القطاع قليل المخاطرة نسبيًا: إذ يحظى بدعم مؤسّسات تمويل التنمية وبضمانات الحكومات المضيفة. وهذا ما يدفع شركات الخليج الكبرى لأنْ تنشط في هذا القطاع. وقد نشأت شركات طاقة جديدة غالبًا ما تتلقى قدرًا مِن دعم الدولة وتمويلها. إحدى هذه الشركات هي **مصدر** في الإمارات العربيَّة المُتَّحدة. وهي ملك لإمارة أبو ظبي، واشتُهرت في البداية بخطّتها لبناء مدينة في أبو ظبي على أساس مبدأ الاستدامة واستخدام الطَّاقة المُتجدِّدة.[27] وللشركة ذراع استثماري ضخم يملك حوالي 20 مليار دولار أميركي في أصول الطَّاقة المُتجدِّدة في عدد من الأسواق حول العالم.[28] ومِن الأمثلة الأخرى مجموعة أكوا (ACWA) التي تملك السَّعوديّة أجزاء منها. ولدى هذه الشركة ذات الحضور العالمي أصول تبلغ قيمتها 75 مليار دولار، لكنَّ أقلّية مِن هذه الأصول هي التي تنتمي لفئة الطَّاقة المُتجدِّدة.[29]

تنشط هذه الشركات بقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتيسّر العلاقات الثنائية الوثيقة بين دول الخليج وبلدان مثل المغرب والأردن ومصر انفتاح اقتصادات هذه الأخيرة أمام الشركات الخليجية. وغالبًا ما تُضمَّن حيازة الطاقات المُتجدِّدة في صناديق الإعانة والاستثمار التي تقدّمها دول الخليج، ما يضمن أنْ تحظى تلك المشاريع بأرفع مستوى من الدعم. وهذا جزء مِن اتجاه دول الخليج إلى توسيع نفوذها في سياسات المنطقة واقتصاداتها. وهو نموذج

27- بدأ العمل على مدينة مصدر في عام 2006 ولا تزال قيد الإنشاء. وتشير بعض التقارير إلى أنَّ العمل سوف ينتهي في عام 2030.

28- Reuters (2022) 'Masdar-led consortium signs deal to develop Suez Canal green hydrogen project', Reuters, 16 November 2022.
https://t.ly/jz1eu

29- Arab News (2022) 'Saudi ACWA Power's assets expected to reach $230bn by2030 : CEO', Arab News, 3 November 2022.
https://t.ly/mN5KF

يترافق مع استثمارات في قطاعات أخرى، كإنتاج الغذاء والبنية التحتية، وكذلك الدعم الحكومي المباشر للحلفاء في المنطقة. والمثال الأوضح على هذا هو مصر: إذ يُقدَّر ما منحته السَّعوديّة والإمارات والكويت مِن إعانات لحكومة عبد الفتّاح السيسي بين عامي 2014 و2016 بما يقارب 30 مليار دولار أميركي. وهذا ما كان له دور محوري في تمكين حكمه واستقرار البلاد في طور الثورة المضادة، بعد ثورة 2011. وكان هذا التدفق المالي أساسيًا في استرجاع الحكم السلطويّ في أكثر البلدان العربيَّة كثافةً سكانيةً.

تجلّى أحد أمثلة هذا الدعم مِن دولة إلى دولة في قطاع الطاقات المُتجدِّدة في مؤتمر الأمم المُتَّحدة للتغيّر المناخي السابع والعشرين (COP27) الذي انعقد في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وحضر شخصيًا كلّ مِن الشيخ محمد بن زايد رئيس الإمارات، وعبد الفتّاح السيسي رئيس مصر، وجرى توقيع اتفاقية بين **مصدر** و**إنفينيتي**، أضخم شركة للطاقات المُتجدِّدة في مصر، على مزرعة رياح سوف تكون الأكبر من نوعها في البلد.[30] ومِن الأمثلة الأخرى صفقة وقّعت عليها حكومات الإمارات ومصر والأردن في عام 2022، سُمّيت "الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة". وهي تغطي الغذاء والسماد والنسيج والأدوية والمعادن والبتروكيماويات.[31] وتشتمل الاتفاقية على خطط لتحسين إنتاج الطاقات المُتجدِّدة.

يتمثّل واحد مِن أبعاد هذه الصفقات في الدور التمويلي الذي تؤدّيه بنوك التنمية. فقد موَّلت مؤسسات مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وبنك التنمية الأفريقي مشاريع استثمرت فيها دول الخليج. ويخلق انخراط كلّ مِن الحكومات وهذه المؤسسات الدوليَّة مساهمين أقوياء في هذه المشاريع ويقلّل المخاطرة. وقد أتاح هذا النمط مِن الدعم لمستثمري الخليج أن يكونوا مِن أكبر

30- Masdar 2023 'UAE president, Egyptian counterpart witness signing of agreement to develop one of world's largest onshore wind projects in Egypt, Masdar, 16 February 2023. https://t.ly/yZQbW

31- Abu Zeid, M. 'UAE, Egypt and Jordan draft agreements for renewable energy projects', Arab News, 29 September 2022. https://t.ly/qUw-6

المساهمين في سياسات الطَّاقة المُتجدِّدة التي تنتهجها بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واتّخذ رأس المال الخليجي مِن مستقبل الطَّاقة في المنطقة حصنًا له، كي يمكِّنه أنْ يشفط الأرباح مِن الانتقال إلى الطاقات المُتجدِّدة.

مِن الأمثلة الواضحة للتضافر القوي بين الحكومات والمساهمين المؤسسيين مجمع ورزازات للطاقة الشمسيَّة في المغرب، أحد كبريات محطات الطَّاقة الشمسيَّة المركّزة في العالم. يموّل هذا المشروع ائتلاف يضمُّ مجموعة أكوا السَّعوديّة والوكالة المغربية للطاقة الشمسيَّة وشركة TSK، وهي شركة إسبانية. ومِن الداعمين الآخرين البنك الدولي وعدد آخر مِن بنوك التنمية. ومِن الأمثلة الأخرى استثمار شركة **أميا باور** (AMEA Power) الإماراتية في مزرعة رياح ومحطة طاقة شمسية في مصر. ويُنفَّذ هذان المشروعان بالتعاون مع شركة سوميتومو، وتموّلهما مؤسسة التمويل الدوليَّة والبنك الهولندي لتنمية ريادة الأعمال والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.[32]

مِن الأمثلة الإضافية على مدى ترسيخ أموال دول مجلس التعاون الخليجي أقدامها في مستقبل الطاقات المُتجدِّدة وإدارة الموارد في المنطقة ذلك المقترح الذي وقَّعت عليه الإمارات وإسرائيل والأردن. إذ اتفقت هذه الدول الثلاث على خطَّة لاستثمار **مصدر** الإماراتية في منشأة للطاقة الشمسيَّة في الأردن تبيع جميع إنتاجها مِن الكهرباء لإسرائيل، مقابل بيع إسرائيل المياه المحلّاة للأردن.[33] وإذا ما عُقدَت هذه الصفقة، فسوف توضح كيف يمكن لرأس المال الإماراتي والتكنولوجيا الإسرائيليَّة أنْ يحظيا بموطئ قدم أوسع في المنطقة. وسوف تطبّع الصفقة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ونظام الفصل العنصري الذي تفرضه على الفلسطينيين وتعزّزهما. وهي تُبدي عن قدرة هذا النمط مِن المشاريع على توليد نتائج غير متكافئة إلى حدّ بعيد؛ حيث ستُحوَّل الطَّاقة مِن مزرعة شمسية مقامة على أراضٍ أردنية إلى الأسواق الإسرائيليَّة، وستوصل شبكات إنتاج الماء والكهرباء للمستهلكين

32- Sambidge, A. (2022) 'Dubai firm plans $1.1bn clean energy investment in Egypt', AGBI, 1 December 2022.
https://t.ly/4JRge

33- Riedel, B. and Sachs, N. (2021) 'Israel, Jordan, and the UAE's energy deal is good news', Brookings (blog), 23 November 2021.
https://t.ly/lRV_o

الأثرياء، في حين يُقصى السكّان المحرومون الخاضعون لاحتلال عسكري.

يمكن أنْ يكون للهيدروجين، إلى جانب الطَّاقة الشمسيَّة والرياح، دور في الانتقال الطَّاقي، كمصدر بديل للطاقة/الوقود.[34] ويكشف عدد مِن دول الخليج، كالسَّعوديّة وقطر وعمان والإمارات، عن مشاريع سوف تلبّي طلبًا عالميًّا متزايدًا على الهيدروجين. ولا يزال مِن غير المعروف ما إذا كانت هذه المشاريع سوف تُنتج هيدروجينًا "أخضر" (مِن طاقات متجددة) أمْ "أزرق" (مِن الغاز مع احتجاز الكربون) أمْ "رمادي" (مِن مصدر أحفوري مِن دون احتجاز الكربون). ولا يزال مِن الصعب التحقّق ما إذا كان المنتج النهائي سوف يخلو تمامًا من الكربون أمْ أنَّه سيكون وقودًا منخفض الكربون فحسب.

يبقى الغاز الطبيعي هو المزية التنافسية لهذه البلدين: ذلك أنَّهما ستتمكّنان باستخدام هذا الوقود مِن إنتاج هيدروجين بكلفة أقلّ بكثير قياسًا بكلفة استخدام الطَّاقة المُتجدِّدة، كما ستتمكّن مِن إنتاج كميات هائلة مِن المياه المحلّاة (كانت ستحتاج استهلاكًا أكبر للطاقة). سوف يكلّف الهيدروجين الأخضر ما يزيد على أحد عشر ضعف كلفة الغاز الطبيعي، وخمسة أضعاف كلفة الهيدروجين الرمادي، وضعفيّ كلفة الهيدروجين الأزرق.[35] وبأخذ ذلك في الحسبان، تبدو تفاصيل هذه الخطط مبهمةً ويمكن التعتيم على فئات الهيدروجين، فيصعب تحديد ما إذا كان هذا الوقود خاليًا بالفعل مِن الانبعاثات الكربونية أو يشتمل عليها بدرجات منخفضة.

يستحوذ المستثمرون الخليجيون – أيضًا – على أصول خارجية في قطاع الهيدروجين. وتسعى مصر لأن تصبح مركزًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر (والأزرق)،

34- ليس للهيدروجين الأخضر، عند استخدامه، أيّ انبعاثات من غازات الدفيئة ولا يُصدر استهلاكه سوى الماء. لكنَّ مكانته كوقود خالٍ مِن الانبعاثات الكربونية تتوقّف على الطاقة المستخدمة في عملية الإنتاج؛ فكيّ يُصنَّف الهيدروجين على أنّه وقودٌ أخضر يجب أنْ يُنتج بطاقة متجدّدة. ويُصنَّف إنتاج الهيدروجين بالغاز الطبيعي على أنَّه أزرق أو رمادي، بحسب مستوى انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.

35- Transnational Institute (2023) 'Assessing EU plans to import hydrogen from North Africa', Transnational Institute, 1 February 2023. https://t.ly/87Feb

في حين تسعى شركات مجلس التعاون الخليجي لأن تستثمر في تلك المحطات. وعلى سبيل المثال، فقد وقّعت **مصدر** على اقتراح للاستثمار في موقعين للهيدروجين الأخضر في مصر، أحدهما على ساحل البحر المتوسط والآخر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في العين السخنة على ساحل البحر الأحمر.[36] ويشتمل الاتفاق – أيضًا – على خطَّة لإنتاج أمونيا خضراء، يمكن استخدامها في إنتاج سماد "خالي الكربون". وتستثمر شركات خليجية أخرى في استراتيجية مصر الرامية لأنْ تغدو مركزًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر. كما موّل البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية شركةً مصريةً منخرطة في هذه الخطَّة. وقد خفض التمويل الخليجي والأوروبي ما تنطوي عليه هذه المشاريع من مخاطرة.[37]

يبقى من غير المحقَّق ما إذا كانت هذه المشاريع معقولة وواقعية أم لا، لكنَّ للتركيز على الهيدروجين معاني سياسية قوية. إذ يُروَّج للهيدروجين على أنّه الدواء لكلّ داء في أسواق الطَّاقة. وينظر إليه على أنَّه وسيلة لتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري، الأمر الذي اكتسب أهمية أكبر منذ غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022، واضطرار كثير مِن الحكومات الأوروبية إلى البحث عن بدائل لاعتمادها على صادرات الغاز الروسي. وإذا ما تحققت هذه الخطط فسوف تسفر عن إطار مشابه لتوسّع مشاريع الطاقات المُتجدِّدة (الشمسيَّة والهوائية)، مع توظيف رأس المال الخليجي والغربي في مشاريع تقودها الدولة تتكامل مع شبكات الطَّاقة الأوروبية. وأحد الدوافع المحتملة لهذه السياسة، مِن وجهة نظر المنتجين الخليجيين، هو دور الغاز في إنتاج الهيدروجين. إذ توفّر أسواق الهيدروجين المتنامية حماية تسمح للاقتصادات الخليجية بالمشاركة في الانتقال الطَّاقي مع المحافظة في الوقت ذاته على قيمة احتياطاتها مِن الغاز.

36- Reuters (2022) 'Masdar-led consortium signs deal to develop Suez Canal green hydrogen project', Reuters 16 November 2022.
https://t.ly/tGcWN

37- Zgheib, N. (2019) 'EBRD strengthens Egypt's construction and utilities sectors', European Bank for Reconstruction and Development, 14 November 2019.
https://t.ly/JupuB

منطقةُ انعدامٍ للتكافؤ

كيف تستخدم دول الخليج عوائدها مِن المحروقات لحماية مستقبلها في ضوء أخطار التغيّر المناخي؟ تضع موارد دول الخليج ورؤوس أموالها هذه الدول في قمّة التراتب الاقتصادي والسياسي الإقليمي الذي يتّسم باستقطاب متزايد. إذ يسود المنطقةَ انعدامٌ للتكافؤ سحيق بين بلدانها الفقيرة وبلدانها الغنية. على سبيل المثال، يبلغ الناتج المحلّي الإجمالي للفرد في اليمن 701 دولار أميركي، بينما يبلغ في الإمارات 44,315 دولارًا أميركيًا.[38] ويمكن أنْ نقع على أمثلة أخرى لهذا التباين في غير مكان من المنطقة: إذ يبلغ الناتج المحلّي الإجمالي للفرد في سوريا 533 دولاراً، وفي قطر 66,000 دولار.[39] ونتيجةً لانعدام التوازن هذا، فإنَّ بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تتقاسم التوقعات ذاتها فيما يخصّ تأثيرات التغيّر المناخي. وما تعنيه قوة دول الخليج السياسية والاقتصادية هو أنَّها أقدر على تدبّر مشاكل احترار المناخ. وذلك بخلاف القدرة الضعيفة لبلدان أخرى في المنطقة، كاليمن ولبنان وسوريا، تعاني من تضافر الانهيار الاقتصادي مع الدَّين العام الخانق والصراع والاضطراب الداخلي.

مِن الأمثلة على هذا الانعدام للتكافؤ في المنطقة حالة الأمن الغذائي لدول الخليج. ذلك أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتمادًا شديدًا على واردات الغذاء، وتستورد ما بين 80 و90 % من السلع. وهذا ما يخلق هشاشةً إزاء الاضطراب الجيوسياسي يمكن أنْ تؤثّر في اللوجستيات وسلاسل الإمداد. ولقد استخدمت دول الخليج رأسمالها لتخفيف هذا الخطر. واستثمرت بسخاء في البنية التحتية للنقل والتخزين. وبات بمقدورها أنْ تستورد الغذاء مِن أماكن مختلفة مِن العالم، ضامنةً بذلك امتلاكها مصادر متنوعة للسلع. فدول الخليج تستورد الغذاء من جميع مناطق العالم، وتمتلك أراضٍ في شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأسود والولايات المُتَّحدة وأميركا اللاتينية.[40] وأقامت منشآت ضخمة لتصنيع الأغذية والدواجن والألبان. تخدم هذه المنشآت الأسواق

38- World Bank (2023) 'GDP per capita'

39- World Bank (2023) 'GDP per capita'

40- Woertz, E. (2020) 'Wither the self-sufficiency illusion? Food security in Arab Gulf States and the impact of COVID-19', Food Security 12: 757–760. https://t.ly/_Ch5-

الخليجية وتوفّر بعض الاكتفاء الذاتي، لكنَّها لا تزال تحتاج استيراد السلع الخام، مثل علف المواشي. ومؤخّرًا، راحت دول الخليج تستثمر في القدرات التقنيَّة الزراعيَّة التي تسمح لها بتنمية الغذاء في بيئات داخلية مضبوطة بالكامل.[41] وهذه المشاريع شديدة الاستهلاك للطاقة وتعتمد على إمداد بالكهرباء وغيرها مِن المُدخَلات تموّله حكومات الخليج.[42]

هذا الإنتاج للغذاء هو شكل مِن أشكال التحديث البيئي، وهو محاولة ترمي إلى مزيد من السيطرة على العلاقات الاجتماعية والبيئيّة المرتبطة بهذا الإنتاج، الأمر الذي يعود بمكاسب في احترار المناخ. فغياب الزراعة المحلِّيَة يخلق اعتمادًا على الواردات، لكنَّه يحدُّ في الوقت ذاته مِن التعرّض المباشر للتغيّر المناخي. والمجتمعات التي تعتمد بشدّة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كمصدر للدخل والعمالة أكثر عرضة لآثار التدهور المناخي. تستغرق الزراعة في اليمن ومصر والمغرب ما بين 20 و35% مِن العمالة، في حين تستغرق ما يقلّ عن 5% في دول الخليج.[43] لكنَّ دول الخليج ليست منيعة تمامًا إزاء هذا الخطر، إذ يمكن أنْ يهدّد التدهور المناخي الإنتاج في المناطق التي تستورد منها السلع، وإنْ كانت قوّتها الشرائية وشبكات سلاسل الإمداد المتنوعة تحدُّ مِن تعرّضها للخطر، في الوقت الحالي على الأقلّ. واستخدام عائدات النفط لتمويل واردات الغذاء هو مثال آخر على استمرار اتّكال هذه الدول على تصدير النفط والغاز. فهو مسألة وجود بالنسبة إليها.

يتجلّى عدم التكافؤ الإقليمي – أيضًا – في استثمار دول الخليج في التجارة الزراعية في الخارج. وتميل أدبيات التنمية في بعض الأحيان إلى افتراض أنَّ التعاون وتدفقات الاستثمار الإقليمي هي وسائل لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تُطرَح هذه التدفقات كوسيلة لحلّ مشكلة انعدام الأمن الغذائي في دول الخليج وللاستثمار في القطّاعات الزراعية في اقتصادات البلدان العربيَّة الأفقر

41- Henderson, C. (2022) ‘The power of food security’,Globalizatio ns.10.1080/14747731.2022.2075616

42- Oxford Business Group (2022) ‘Agri-tech & food security in the GCC’. https://t.ly/Q-qOR

43- World Bank (2023) ‘Employment in agriculture (% of total employment) (modeled ILO estimate)’. https://t.ly/m9vy4

في الوقت ذاته.[44] في حين أنَّ واقع الاستثمار الخليجي في الزراعة يناقض هذا التفسير. فالمزارع القائمة على أراضٍ واسعة تحوزها دول الخليج في مصر والسودان وإثيوبيا تستهلك الماء وموارد أخرى مِن أجل غذاء يُصدّر مباشرة إلى دول الخليج. والفصّة هي واحد مِن المحاصيل الأكثر رواجًا في هذه المحميات، وهي علف للماشية يُستخدم في معامل الألبان الضخمة التي أُقيمت في دول الخليج.[45] وهذا يعني أنَّ هذه السعرات تُنتزع من اقتصادات تعاني مِن ضعف شديد في الأمن الغذائي ولها تاريخ في المجاعات. ففي السودان، على سبيل المثال، حاز مستثمرو الخليج ما يزيد على 500 ألف هكتار من الأراضي، هي – غالبًا – مِن أحسن المناطق الزراعية القريبة من النيل، وهي أراض غالبًا ما حازها مزارعون صغار.[46] تنتج هذه المزارع الحبوب والأعلاف التي يُعاد تصديرها إلى اقتصادات دول مجلس التعاون، في حين يبقى المجتمع السوداني غير آمن غذائيًا، حيث مِن المقدّر الآن أن يواجه 12 مليونًا من سكَّان السودان، من أصل 44 مليونًا، انعدامًا حادًا للأمن الغذائي.[47] كما يُقدَّر أنْ يعاني نصف مليون طفل في البلد مِن سوء التغذية الحاد. وعادةً ما توصف هذه الأنواع من الحيازة الواسعة للأرض بأنَّها "استيلاء على الأرض" وهي تمثّل تهديدات موثّقة جيداً لكلّ مِن حقوق السكّان في تلك المناطق ومعيشتهم وصحتهم.[48] كما يُضعف هذا الاستيلاء على الأرض وهذا الإنتاج الزراعي الضخم الموجّه للتصدير مِن السيادة الغذائية لبلدان مثل السودان. مِن الأبعاد الأخرى لعدم التكافؤ في المنطقة السِّعة التخزينية لحبوب الطعام، تلك السِّعة التي تشكّل درعًا في وجه ارتفاع الأسعار المفاجئ وأزمات العَرض. ولهذا الأمر أهميته الخاصّة في

44- يُنظر على سبيل المثال:

El Zein et al. (2014) 'Health and ecological sustainability in the Arab world: A matter of survival', The Lancet. 1;383(9915):458-76 10.1016/S0140-6736(13)62338-7

45- Henderson C. (2021) 'Land grabs reexamined: Gulf Arab agro-commodity chains and spaces of extraction', Environment and Planning A: Economy and Space.53:2
https://t.ly/GgwSL

46- The Land Matrix (2023) 'Map'
.https://t.ly/RJ1lt

47- Relief Web (2022) 'One in four people face severe hunger in Sudan as food crisis deepens—Sudan', Relief Web, 22 June 2022.
https://t.ly/ghNsz

48- TNI (2013) 'The global land grab: A primer'. TNI
https://t.ly/8uQX9

البلدان العربيَّة، نظرًا إلى اعتمادها على الغذاء المستورد مع الانكشاف للصدمات المناخية وصدمات السوق المحتملة. ولقد استثمرت دول الخليج بقوة في صوامع الحبوب ومخازن الغذاء، وضُمِّنَت هذه البنية التحتية في مشاريع الموانئ والمطارات في تلك البلدان. والنتيجة، أنَّ سعتهم التخزينيَّة تتفوق بأشواط على نظيرتها في بلدان المنطقة الأخرى. على سبيل المثال، فإنَّ سعة تخزين الحبوب لدى السَّعوديّة تبلغ حوالى 3.5 مليون طنٍّ، لسكّان يبلغ تعدادهم 35 مليون نسمة،[49] في حين تبلغ سعة مصر التخزينية نحو 3.4 مليون طنٍّ، لسكّان تعدادهم ثلاثة أضعاف سكّان السَّعوديّة، نحو 105 مليون نسمة.[50] وتبلغ سعة قطر التخزينية نحو 250 ألف طنٍّ، لسكّان تعدادهم 2.6 مليون نسمة،[51] في حين لليمن السِّعة التخزينية ذاتها إنّما لسكّان تعدادهم 30 مليون نسمة. ونجد هذا التباين في مقارنات أخرى بين بلدان المنطقة، لا سيَّما مع تلك المجتمعات المنكوبة بالحروب والكوارث. وعلى سبيل المثال، فقد دمّر انفجار مرفأ بيروت الكارثي في آب/أغسطس 2020 صوامع المرفأ التي تسع 100 ألف طنٍّ من الحبوب.

علاوة على الصوامع، تستثمر دول الخليج – أيضًا – في أشكال أخرى مِن البنية التحتية توفّر وسائل لإدارة مواردها الأساسية في وجه آثار التغيّر المناخي. ولقد أكمل كلٌّ مِن السَّعوديّة وقطر والإمارات – مؤخّرًا – بناء مرافق لتخزين المياه تضمن الإمداد المتواصل. وتُعَدُّ هذه المرافق من بين الأكبر في العالم: يكفي خزّان مياه قطري حجمه 6.5 مليون مترٍ مُكعَّب كامل الاستهلاك الوطني للماء لسبعة أيام.[52] تشير إقامة هذه البنية التحتية إلى الكيفية التي تحصّن بها دول الخليج استقلابها الاجتماعي؛ إذ يمكن للسِّعة التخزينية للماء والغذاء أنْ توفّر قدرة الصمود في وجه الصراعات والأزمة

49- Zawya, (2021) ‘Saudis grains storage capacity rises by 37% with 2 new silos’, Zawya, 19 September 2021.
https://t.ly/34g3B

50- Middle East Eye (2022) ‘Inside Egypt’s plan to tackle the wheat crisis’, Middle East Eye 16 March2022.
https://t.ly/QHJmn

51- QNA (2022) ‘Arrival of first vessel at Hamad Port’s Strategic Food Security Facilities Terminal’, QNA, 13 August 2022.
https://t.ly/7Hf_C

52- Arcadis (2001) Water Security Mega Reservoirs.
https://t.ly/9wwZb

المناخية والاضطرابات اللوجستية. وهذا ما يعطي فكرة عن تباعد مسارات التطوّر في المنطقة، مِن حيث شدّة التفاوت في القدرة على التعامل مع التغيّر المناخي والإجهاد البيئي وأزماتهما المحتملة.

الخليج والانتقال العادل

تقف المبادئ الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تَسِمُ الانتقال العادل في تعارض مع الاستراتيجيات آنفة الذِّكْر. فما يسعى إليه الخليج، باستثماره في الطَّاقة المُتجدِّدة والتجارة الزراعية وتطوير البنية التحتية، هو برنامج رأسمالي مكثّف وتقني للتحديث البيئي. ويشتمل ذلك على حلول تقنية وتراكم مِن خلال الاستيلاء باسم "الاستدامة". وما يحفِّزُ هذه الطرائق في المقام الأول هو الربح والاعتبارات الأمنيّة، في حين يشغل التزام الاستدامة البيئيّة مرتبة ثانوية مِن الاهتمام. ذلك أنَّ هذه المقاربة لا تبدي، إنْ أبدت، سوى أقلّ اهتمام بالمساواة والعدالة والحاجات العامة الأساسية. وهي تنطلق مِن فكرة أنَّ الاستدامة البيئيّة مسألة تكنوقراطية، يمكن فصلها عن المسائل السياسية العميقة المتعلقة بتوزيع الثروات والموارد، والاستهلاك، واستخلاص الأرباح.

لهذا الاتجاه عواقبه الإقليمية. وكما أشرنا أعلاه، فإنَّ نفوذ دول الخليج جليّ في استثمارات الطَّاقة المُتجدِّدة في اقتصادات بلدان مثل مصر وتونس والمغرب والأردن. إذ تعمل شركات مجلس التعاون الخليجي الكبرى التي تقودها الدولة على ترسيخ أقدامها، مِن خلال استثماراتها، في تحوّل المنطقة إلى الطَّاقة المُتجدِّدة، لكنَّ هذا النفوذ حاضر – أيضًا – على مستوى أوسع في أرجاء المنطقة. إذ تعمل إعانات دول الخليج واستثماراتها على تعزيز سلطة عدد مِن الحكومات العربيَّة، مثل مصر والأردن وتونس، تقدّم لها دول الخليج قروضًا تموّلها وتسندها. وإضافة إلى التمويل، توجّه دول الخليج السياسات في المنطقة عبر سبل أخرى. فقد تدخّلت السَّعوديّة والإمارات عسكريًّا في اليمن، ودعمت قطر والسَّعوديّة وكلاء رجعيين لهما في سوريا. تحول هذه التدخلات دون قيام الفضاء الديمقراطي الضروري لانتقالٍ عادلٍ حقًّا؛ فهي تعيق نشوء حركات اجتماعية يمكن أنْ تطالب باستخدام للموارد الوطنية أعدل وأكثر استدامةً. علاوة على ذلك، وكما ذكرنا آنفًا، فإنَّ استخدام مساحات واسعة مِن الأرض لإنتاج

الطَّاقة المُتجدِّدة وإقامة محميات التجارة الزراعية غالبًا ما يقوم على الاستيلاء على أرض مستخدمين آخرين، وهو استيلاء يتحقَّق بأشكال مِن الحكم سلطوية وقمعية. وكيّ يتحقَّق انتقال عادل في العديد مِن بلدان المنطقة العربيَّة، لا بُدَّ مِن أنْ تأخذ مسائل العدالة الاجتماعية والبيئيّة هذا البعد الإقليمي في الحسبان. ذلك أنَّ مسار التغيّر الثوري والاجتماعي لا يمكن فهمه على أنّه لا ينطوي إلا على نضالات يحددها الصراع الطبقي على المستوى الوطني وحده: لا بُدَّ من إدخال ثقل النفوذ الخليجي في الاقتصاد السياسي للمنطقة في المعادلة.

يمكن رصد مثل هذه العقبات التي تعترض سبيل الانتقال العادل على المستوى العالمي أيضًا. لدول الخليج حضورها في سياسات التغيّر المناخي، وهي تستخدم مواردها في تبييض صورة الاقتصاد القائم على النفط. يتجلى هذا في التمويه الأخضر ودمغة الاستدامة اللذين يفعلان فعلهما في تلك الدول، ويتجلّيان في تعيين مدير لشركة نفطية رئيسًا لمؤتمر الأمم المُتَّحدة للتغيّر المناخي الثامن والعشرين. ويتجلّى هذا التسويق – أيضًا – في استثمارات دول الخليج في أصولٍ رفيعة المستوى في الغرب. أوضح الأمثلة على ذلك هي فرق كرة القدم، إذ تملك دول خليجية بعضًا مِن أكبر أندية أوروبا أو عقدت معها شركات طيران خليجية أو سواها مِن الهيئات صفقات دعائية. تبيّض ملكية دول الخليج لأندية مثل باريس سان جرمان وبرشلونة ونيو كاسل ومانشستر سيتي سمعة تلك الدول وتستدخل عائداتها من الغاز والنفط إلى رموز فخار الطبقة العاملة وهويتها هذه؛ وذلك في مسعى للإبقاء على ألفة الوقود الأحفوري مِن خلال الثقافة، وضمان استمرار الطلب عليه في السوق العالمية.

ليست دول الخليج وحدها في عزمها على حماية مناخ سياسي يواصل قبول الانبعاثات الكربونية مِن النفط والغاز. ذلك أنَّ التزامها الوقود الأحفوري يجعلها في حلف مع رأس المال العالمي؛ إذ تتقاسم هذا الهدف مع شركات متعدِّدة الجنسية وأسواق ماليَّة ودول. ولا غنى عن دول الخليج في الإبقاء على هيمنة هذه البنى، نظرًا إلى صادراتها مِن النفط والغاز، وكذلك – أيضًا – بفضل رؤوس أموالها المستثمرة في شتّى أرجاء الاقتصاد العالمي. وهذا ما سيضمن بقاء دول الخليج موقعًا مِن مواقع القوة الإمبراطورية لبعض الوقت. كما سيضمن طلب الاقتصادات الآسيوية الناشئة المتنامي على الطَّاقة احتفاظ

دول الخليج بهذه الأهمية. وإذ يؤخذ ذلك كلّه في الحسبان، يتضح أنَّ على المحاولات الرامية إلى تحقيق انتقال عادل في مجتمعات الشرق الأوسط مواجهة هذا الحلف المكوّن مِن طبقات حاكمة محلَّية ودول الخليج ورأس المال العالمي.

غير أنَّ عددًا مِن أوجه الشكّ وانعدام اليقين لا يزال يترصّد دول الخليج، على الرغم مِن قوّتها. فمثل جميع المجتمعات، ليست مجتمعات دول الخليج منيعة إزاء وقائع التغيّر المناخي. واعتمادها الاقتصادي على النفط والغاز يعني أنَّ عليها تنويع اقتصاداتها كي تسدد الفاتورة المرتفعة لوارداتها الغذائية، وإنتاجها الطَّاقة، واستهلاكها المياه. كما قد تؤثّر الحرارة المتصاعدة في محاصيل الغذاء العالمية وتُحدث أزمات في سلاسل السلع العالمية، الأمر الذي يمكن أنْ يضرّ بتلك الاقتصادات أيضًا. أمَّا على المستوى الإقليمي، فإنَّ قدرتها على إقامة تحالفاتٍ سلطوية، يقوم عليها جزئيًا ما تحققه مِن تراكم وإنتاج الغذاء، يمكن أنْ تخضع للاختبار بدورها. فالضغوطات التي أدّت إلى ثورات عامي 2010 و2011 لم تُحلّ بعد؛ ولا يزال ثَمَّة حاجة لإعادة تكوين بنيوية عميقة. ويبقى مِن المبكر التنبّؤ بالكيفية التي ستتطور بها تلك المعضلات لكنَّ دول الخليج ليست منيعة إزاء مطالبة الشعوب بالديمقراطية والمساواة وإعادة التوزيع التي تدخل في تعريف الانتقال العادل.

سير ذاتية للمشاركين/ات

(حسب ترتيب ورودها بمتن الكتاب)

- **حمزة حموشان:** باحث وناشط وكاتب جزائري مقيم في لندن، وعضو مؤسس لـ"حملة التضامن الجزائرية" و"العدالة البيئيّة في شمال أفريقيا" و"شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية". يعمل – حاليًا – منسق برنامج شمال أفريقيا في المعهد الدولي (TNI). كتب حمزة وحرّر عدَّة كتب منها "الانتفاضات العربيَّة: عقد مِن النضالات" (2022) و"الكفاح مِن أجل ديمقراطية الطَّاقة في المنطقة المغاربية" (2017) و"الثورة القادمة في شمال أفريقيا: الكفاح مِن أجل العدالة المناخية" (2015).

- **كاتي ساندويل:** منسقة برامج في المعهد الدولي (TNI)، ونشرتْ أوراقًا عن حركات السيادة الغذائية العالمية والانتقال العادل والنضال على الأرض، بما يشمل المطبوعة الصادرة عن المعهد الدولي بعنوان "مِن الأزمة إلى التغيير: ما الانتقال العادل؟" (2022).

- **جوانا آلان؛** أكاديمية بقسم العلوم الجغرافية والبيئية بجامعة نورثومبريا. هي أيضًا ناشطة بحملة الصحراء الغربية في المملكة المتحدة وفي منظمة "المرصد الدولي لمراقبة موارد الصحراء الغربية".

- **محمود لمعدل؛** باحث مستقل وناشط إعلامي. وهو أيضًا مشارك في تأسيس منصة الإعلام وحقوق الإنسان المحلية: "مؤسسة نشطاء للإعلام وحقوق الإنسان" التي تنشط بالصحراء الغربية المحتلة من المغرب، وفي مخيمات اللاجئين الصحراويين في جنوب غرب الجزائر.

- **حمزة لكحل**؛ شاعر صحراوي وناشط مناصر لاستقلال الصحراء الغربية.

- **منال شقير**؛ ناشطة مناخية فلسطينية وباحثة ومسؤولة المناصرة الدوليَّة في "الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان"، وهي مؤسسة شعبية مقرّها فلسطين. حاليًا، تحضّر منال للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بجامعة كوين مارجريت في اسكتلندا. تدرُس في أطروحتها للدكتوراه دور ممارسات الصمود اليومي للنساء البدويات في مسافر يطا جنوب الضفة الغربية في الحفاظ على التضامن الجماعي وتعزيزه، وفي تمكين المقاومة الشعبية لعرقلة السلب الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي المتداخل مع النظام الأبوي والرأسمالي.

- **كارين ريجنال**؛ باحثة أنثروبولوجيا ثقافية وأستاذة مساعدة في جامعة كنتاكي بالولايات المتحدة. يركز بحثها على سياسة الأراضي الريفية وإدارة الموارد الطبيعية في واحات المغرب بمنطقة شمال الصحراء ومناطق الأبلاش بالولايات المتحدة. نفذت كارين بحوثًا ميدانية إثنوجرافية وتعاونات مع باحثين من عدة حقول معرفية، وتركز حاليًا على دعم الشبكات الشعبية في المجتمعات الريفية، مع العمل نحو الانتقال الطاقي والاقتصادي.

- **صقر النور**؛ باحث زائر ببرنامج حوار الباحثين العالمي بمؤسسة روزا لوكمسبورج وجامعة برلين الحرَّة، وأحد مؤسسي شبكة شمال أفريقيا والشرق الأوسط للانتقال العادل (RÉSEAU TANMO).

- **محمد صلاح**؛ باحث بيئي وسياسي وناشط اجتماعي، بخبرة أكثر من 10 أعوام في مجال البحوث البيئية وقضايا الموارد الطبيعية مثل مشاريع السدود وتعدين الذهب. يركز محمد على العلاقة بين السياسات البيئية وقضايا العدالة والدوافع الربحية للنزاعات في المجمعات المختلفة في السودان. لديه عدة مواد منشورة أهمها، كتابه الأول "سعر الذهب: التكلفة الاجتماعية والبيئية للتعدين" المنشور عام 2018. حاصل على درجة الماجستير في العلوم البيئية من جامعة الخرطوم. يعمل حاليًا كباحث بمركز استناد لدراسات الابتكار والعلوم والتكنولوجيا في السودان.

- **رزاز بشير؛** باحثة في قضايا البنى التحتية الحضرية عمومًا، والبنى التحتية للطاقة بصفة خاصة. عملت في السابق في تصميم وتنفيذ مشاريع توليد الطاقة. حاصلة على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة الخرطوم بالسودان، وماجستير الدراسات الحضرية لجنوب العالم من المركز الإفريقي للمدن من جامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا. تعمل حاليًا كباحثة بمركز استناد لدراسات الابتكار والعلوم والتكنولوجيا في السودان.

- **محمد جاد؛** صحفي اقتصادي يعمل على تغطية الاقتصاد المصري منذ عام 2004، عمل في صحف محلية ودولية ومواقع إخبارية مستقلة، كما له أعمال بحثية منشورة مع مراكز بحثية مستقلة ومنظمات حقوقية، وقام بتحرير أربعة كتب عن الاقتصاد المصري مع دار المرايا للنشر.

- **أسماء أمين؛** كاتبة وباحثة أردنية مهتمَّة بقضايا الطَّاقة والبيئة، تعمل في مجال الطَّاقة المُتجدِّدة منذ عام 2016، حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية ولها مقالات ودراسات في مواقع ومجلات مختلفة.

- **شفيق بن روين؛** عضو مؤسس ورئيس المرصد التونسي للاقتصاد.

- **فلافي روش؛** متدربة بالمرصد التونسي للاقتصاد.

- **جواد مستقبل؛** منسق وطني بالمغرب لبرنامج التميز الأكاديمي "التغيرات المناخية: سياسات الغذاء، الماء، والطاقة (IHP)" لمدرسة التكوين الدولي (SIT) بالولايات المتحدة. عمل مدير مشروع لدى عدة شركات، منها مجمع الشريف للفوسفات، المقاولة العمومية المغربية المشرفة على القطاع. كما أنه مناضل من أجل العدالة الاجتماعية والمناخية، عضو بسكرتارية جمعية أطاك – لجنة إلغاء الديون غير الشرعية – المغرب، وعضو السكرتارية المشتركة للجنة الدولية لإلغاء الديون غير الشرعية. حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء.

- **آدم هنية؛** يشغل منصب أستاذ الاقتصاد السياسي والتنمية الدوليَّة بجامعة إكسيتير، وهو رئيس مشارك لمعهد الدراسات الدوليَّة ودراسات المناطق (IIAS) بجامعة تسينغوا في بكين، الصين. نشر هنية 4 كتب استكشف مِن خلالها قضايا مختلفة متعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. وكتابه الأخير "أموال وأسواق وممالك: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر"، نشرته مطبعة جامعة كامبردج في عام 2018، ونال في 2019 جائزة الكتب المنوحة مِن مجموعة الاقتصاد السياسي الدولي بجمعية الدراسات الدوليَّة، ثُمَّ في عام 2019 نال جائزة معهد الدراسات العربيَّة لكتب الاقتصاد السياسي.

- **إيمان بوخاتم؛** باحثة في سياسة الطاقة ومدافعة عن الاستدامة. مثَّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كسفيرة للمناخ في الشبكة العالمية الشبابية للمناخ ومنظمة طلاب الطَّاقة وفي المنظمات العالمية التي يقودها الشباب والتي تعمل على تمكينه من التخفيف من تغيُّر المناخ وتسريع الانتقال إلى نهج مستدام ومستقبل طاقة عادل. يركز بحث الدكتوراة الخاص بها على الدور المحتمل للهيدروجين الأخضر في انتقال الطاقة في الجزائر.

- **كريستيان هندرسن؛** أستاذ مساعد في العلاقات الدوليَّة ودراسات الشرق الأوسط الحديث في معهد لايدن لدراسات المناطق في جامعة لايدن. تركّز أبحاثه على نُظم الغذاء في دول الخليج والسياسات البيئيّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يحمل شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية مِن كلية الدراسات الشرقية والأفريقية. نُشرت أعمال له في مجلات مثل *Journal of Peasant Studies* the، وEnvironment and Planning A، *Globalizations*، و *New Political Economy*.

"كتابٌ جريء يُقدّم في الوقت المُناسب الأمل لكوكبنا".

أهداف سويف

هذا الكتاب؛ يستكشف منطقة مهيأة للانتقال الطاقي، غير أنها مُعطلة بسبب نهب الموارد وأجندات المستعمرين الجُدد. لذا فضرورة النضال لأجل الانتقال الطاقي العادل والعدالة المُناخية تكمن في فضح سياسات وممارسات النُخب السياسية العالمية والمحلية والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة السلطوية.

ويغطى الكتاب تحديات مجموعة واسعة من البلدان مثل المغرب والصحراء الغربية والجزائر وتونس ومصر والسودان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وفلسطين، في مواجهة المركزية الأوربية، ويسلّط الضوء على الحاجة إلى نهج واع بالعدالة المُناخية اللازمة لضمان بقائنا.

د. حمزة حموشان: باحث وناشط وكاتب جزائري مقيم في لندن، ومنسق برنامج شمال أفريقيا في المعهد الدولي (TNI). كتب حمزة وحرّر عدَّة كتب منها "الانتفاضات العربيَّة: عقد مِن النضالات" (2022) و"الكفاح مِن أجل ديمقراطية الطَّاقة في المنطقة المغاربية" (2017) و"الثورة القادمة في شمال أفريقيا: الكفاح مِن أجل العدالة المناخية" (2015).

كاتي ساندويل: منسقة برامج في المعهد الدولي (TNI)، ونشرتْ أوراقًا عن حركات السيادة الغذائية العالمية والانتقال العادل والنضال على الأرض، بما يشمل المطبوعة "مِن الأزمة إلى التغيير: ما الانتقال العادل؟".

صورة الغلاف: محمد الداودي

tni transnationalinstitute

صفصاف SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

9 789778 213706